سعيد بوالشعير



النظام السياسي الخزائري والمناه المناه المنا حسلية لطبيعة نظام ال

Estimation and alliest soul and allest soul all allest soul allest soul allest soul allest soul allest soul all allest soul all allest soul allest soul allest soul allest soul allest soul all allest soul all allest soul allest soul allest soul allest soul allest soul all allest soul all allest soul allest soul allest soul allest soul allest soul all allest soul allest soul allest soul allest soul allest soul all allest soul allest

الجزء الثاني



النظام السياسي الجزائري

الجزء الثاني

دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989

طبعة ثاتية منقحة ومزيدة



ديوان المصبوعات الجامعية

الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية كنفس المؤلف:

2010/11	 القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة
	الجزء الأول — النظرية العامة للدولة والدستور
2010/11	 القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة
	الجزء الثاني - النظم السياسية
2012/10	• المحلس الدستوري في الجزائر
2013/03	• النظام السياسي الجزائري ج 1

© ديوان المطبوعات الجامعية:07-2013 رقم النشر: 4.02.5372 رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1623.7 رقم الإيداع القانوني: 2013-5057

مقدمة

يختلف نظام الحكم الذي أقره دستور 1989 إختلافا بينا من حيث الشكل والمضمون عن نظامي الحكم المعتمدين في دستوري 1963 و 1976، فقد حل بموجبه، ولو نسبيا، مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية ومسؤولية الحكومة أمام الجلس الشعبي الوطني محل مبدأ وحدة السلطة والحزب الواحد المحتكر لها والنظام الإشتراكي، والسبب في ذلك يعود ظاهريا ورسميا لجملة من العوامل منها، عجز الحكومة عن الإستجابة لمطالب الشعب المتزايدة تتيجة وطأة وآثار الأزمة الإقتصادية العالمية، رغم الخطاب السياسي الشعبوي المطمئن، وعجزها أيضًا عن التحكم في تسيير الإقتصاد الوطني، فضلا عن إستفحال ظاهرة البطالة والمحسوبية وبروز طبقة بورجوازية طفيلية، تمكنت من جمع ثروات مالية ضخمة يصعب جمعها في ظل نظام حر إلا بمرور أجيال، فلم تكن لها "فضائل" أو "أخلاق" الطبقة البورجوازية التي ظهرت في أوريا وأمريكا الشمالية كونها لجأت إلى الأساليب الملتوية القائمة على الزيونية والربع وكذلك على الغش ومخالفة القوانين وإستغلال النفوذ وإستعمال الرشوة، بل لقد وصل بها الحد إلى إستعمال كل الوسائل غير الشرعية والتهديد لكل من يحاول ولوج قطاع الإستيراد لاسيما إستيراد المواد الأساسية لأهميتها ولربحيتهاا، حيث قدر عدد الملياردوات في الجزائر سنة 1992 ما بين 6000 و 8000 وأصبحوا سنة 2012

ا يعبر هؤلاء الأرباح المحتقة في السنة الماضية مكسبا دائما مما يقتضي البحث في السنة المقبلة على أرباح تفوق ما حققوه في السنة الماضية وإلا إعتبروا أنفسهم خاسرين؟ لمعرفة بعض أساليب وطرق الإثراء انظر:

⁻Ben Ali (A): Algérie. Pour quelle transition pour quelle démocratie éd.

⁻Rouajia (A): grandeur et décadence de l'Etat algérien éd. Karthala Paris 1994 pp. 115 à 117 et 277 et S.

أكثر من 000 200 منهم 65000 مستورد . ضف إلى ذلك التعسف والمضافقات المعسف والمضافقات والمعاملة السيئة التي كان يتعرض لها المواطن لدى تعامله مع الأجهزة البير وانحسار والسلطوية الأخرى، مما ترتب عنه فقدان الثقة في الأشخاص الحاكمين وإنحسار المشروعية الثورية فكانت القطيعة بين الحكام والمحكومين.

هذه العوامل وغيرها دفعت بالشعب إلى المطالبة بالتغيير الشامل للقضاء على إحتكار السلطة².

فقد عرف النظام الإشتراكي الجزائري المفروض القائم على الحزب الواحد المحتكر للسلطة منذ 1962 ظاهريا بقيادة ضباط ممارسين ومتقاعدين في الجيش والبيروقراطية فعليا أزمات عديدة كان لها أثرها على المواطن حيث لجأت الدولة إلى تأميم ومصادرة ونزع ملكية المواطنين وتحديد الأسعار وإحتكار النشاطات التجارية والفلاحية والصناعية التي أخضعت لتسيير بيروقراطي عقيم تحت غطاء محاربة الفقر والأمية إلى جانب شعارات جوفاء وتصرفات إرتجالية ديماغوجية بعيدة عن الواقع ومتطلبات النعو والتطورة، فنتج عن ذلك فقدان العمل لقيمته وأصبح العامل عالة على الدولة يتقاضى أجرا وفائدة دون أن يقدم المقابل الحقيقي، فتحول إلى "عامل موظف سلبي" شأنه شأن البيروقراطي الذي يقضي يومه في قضاء مصالحه على حساب المهمة

للمزيد عن النشاط الإقتصادي انظر الفقرة الثانية من المبحث الأول من الفصل الأول الباب الأول لهذا الكتاب.

ا تصريح محافظ البنك Le Soir d'Algérie 11/4/2012 p. 4.
المن عن النشاط الإقتصادي انظر الفقرة الثانية من المبحث الأول من الفصل الأول الباب الأه

سنة 1951 كان 91% من الجزائريين أميون ومدخول الجزائري أقل من مدخول الأوربي بحوالي 13 مرة، ومعدل العمر هو 37 سنة للجزائري و 68 سنة للأوربي. وفي سنة 1962 كان عدد الطلبة الجزائريين 500 من 9 ملايين مواطن و 5000 طالب لـ 800 ألف فرنسي. وللجزائريين 6 مهندسين و 100 طبيب و 100 محامي. . . 31/05/2008 p. 3. دا إذا حملت الآنفس ما لا تطبيق، أطلقت الأنسنة ما لا يليق"، كما يقول إبن أياس.

 ³ كثرة الكلام عن عسل الإشتراكية والديمقراطية الشعبية والمساواة والعدالة الإجتماعية لا تجلب حلاوة للهم.

العمومية المسندة له. وتحولت بذلك ميزانية الدولة بدلا من ميزانية تجهيز وإستثمار إلى

ميزانية تسيير وإنفاق، كل ذلك تحت غطاء خيار النظام الإشتراكي والمساواة بمفهومها

السلبي دون ضبط أو إنضباط إلا إذا تعلق الأمر بالمساس بالسلطة ".

وعلى أثر أحداث 05 أكتوبر 1988 ظهر إتجاه "إصلاحي" سياسي يسعى لإستبدال النظام الإشتراكي ووحدة السلطة المحتكرة من طرف حزب وحيد ظاهريا وعمليا من طرف أوليغارشية بنظام حر شكليا يقوم على الفصل بين السلطات واتعددية الحزيية والتنافس السياسي السلمي والداول على السلطة.

ورغبة في الإحاطة بموضوع نظام الحكم في ظل دستور 1989، إرتأبنا التطرق لموضوعي خلفيات أسباب أحداث أكتوبر وكيفية معالجة إحتكار السلطة من قبل حزب واحد وإقرار التعددية، وبيان ما إذا كانت الوثيقة الدستورية لسنة 1989 هي تعديل لدستور 1976، أم أنها وثيقة منفصلة متميزة تعبر عن دستور جديد.

أما تنظيم السلطات فقد تم على أساس الفصل بينها – نظريا – خلافا لدستور 1976، ويظهر ذلك من خلال المصطلحات، فقد إستعمل الدستور تعبير تنظيم السلطات موزعا إياها بين السلطات الثلاث، النفيذية والشريعية والقضائية، خلافا لدستور 1976 الذي إستعمل تعبير تنظيم السلطة ووزعها بين وظاف سنة هي: السياسية والنفيذية والشريعية والقضائية ووظيفة المراقبة والوظيفة التأسيسية.

كما يظهر الفصل بين السلطات من خلال إسناد ممارسة كل سلطة لإختصاصاتها الدستورية دون أن تشارك غيرها إلا بمقتضى الدستور².

كان على المسؤولين الإقتداء مرئيس تونس الحبيب بورقيبة الذي كانت له الشجاعة الكَافية وفي الوقت المناسب الذاحوع: الاشة أكدة ودر أن تأكر من ينشلول

¹ Klen (M): l'Algérie quarante ans après. In revue Défense Nationale n°1 2003 pp, 118 et 119.

وفي الوقت المناسب للتراجع عَنَ الإشتراكية بعد أن تأكّد من فشّلها . 2 لم ينص الدستور صراحة على الأخذ بمبذأ الفصل بين السلطات ولكن من خلال قراءة المختصاصات المؤسسات الدستورية والحرص على استقلاليتها في النصوص يستنج الآخذ بالمبدأ وهو ما أكده المجلس الدستوري في قواره رقم 2 ثم 3 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1410 الموافق له 1989/12/18 "... من شأنها أن تمس بمبدأ الفصل بين السلطات والإستقلالية الآزرة للهيئة التنفيذية ...".

وكفالة لذلك أنشت مؤسسة دستورية (المجلس الدستوري) آنيطت إلى الرقابة التعليم على دستورية القوانين والمنظيمات والمعاهدات والإتفاقات والإنفاقيات، والسهر على مدى صحة العمليات الإنتخابية الرئاسية والتشريعية والإستقناءات وإبداء الرأي الإستشاري لصحة تصرفات السلطة التنفيذية، لاسيما في الحالات غير العادية، ضمانا لإحترام الدستور وحقوق وحربات الأفراد. غير أن تطبيق أحكام الدستور الجديد اعترضته صعوبات أدت إلى بتر للشرعية والدخول في أزمة دستورية مؤسساتية فرضت اللجوء إلى تنظيم مرحلة إنتقالية يبعها وضع دستور جديد يضمن ميكانيزمات تكفل مراقبة الأغلبية البرلمانية في حال تبنيها سياسة تعارض مع نيضمن ميكانيزمات تكفل مراقبة الأغلبية البرلمانية في حال تبنيها سياسة تعارض مع السلطة التنفسذية اعترافا بعجز المؤسسات السياسية عن إستيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، وبالنتيجة بقي الناطير السياسي للمجتمع هشا لا يساير طموحاته ولا يعبر بصدق عن واقعه بسبب إقتصار السياسي للمجتمع هشا لا يساير طموحاته ولا يعبر بصدق عن واقعه بسبب إقتصار الساطة، لضمان إستمراريتها، على التعبئة الشعبية عند الأزمات دون المشاركة السياسي وهو ما لا يخدم بنانا الإنتقال السلمي إلى النظام الديمقراطي.

ا منعم العمار: الجزائر والتعددية المكلفة. الأزمة الجزائرية. موكر دراسات الوحدة العربية.
 سلسلة المستقبل العربي II ط 2 بيروت 1999 ص 48-52.

الباب الأول مصادر ومبادىء دستور 1989

لمعرفة نظام حكم معين ينبغي معرفة خلفيات وأسباب تبني النظام والمصادر والمبادئ التي يعتمد عليها .

لذلك سنقسم هذا الباب إلى ثلاث فصول، الأول تناول فيه بالدراسة والتحليل خلفيات وأسباب أحداث أكتوبر، والإنتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. أما الثاني فنخصصه لمصادر ومبادئ ذلك الدستور بعد التطرق للقيمة القانونية للتعديل الدستوري، ونخصص الفصل الثالث لموضوع توزيع السلطات.

القصل الأول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية

عرفت الجزائر أحداثا عديدة و متوعة خلال المرحلة الممتدة من 62 إلى 89 شملت مختلف المجالات وإعتبرت بمثابة خلفيات تسببت في الإنتقال من النظام الإشتراكي إلى النظام الليبيرالي (المبحث الأول)، وما تمخض عن ذلك من التراجع عن نظام الحزب الواحد وإعتماد التعددية الحزبية (المبحث الثاني).

المبحث الأول الحلفيات والأسباب العامة لأحداث أكنوبر 1988

عرفت الجزائر خلال المرحلة الممدة من 1962 إلى 1978 نظام حكم يقوم على مبدأ الحزب الواحد، القائد المحدد والموجه والمراقب لمختلف نشاطات الدولة في إطار الإختيار الإشتراكي، حيث كانت الدولة محتكرة لمختلف النشاطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية مرورا بالتسيير الذاتي وتأميم المناجم والمحروقات وملكية المؤسسات الإقتصادية المنشأة، إلى إعتماد وتطبيق الثورات الثلاث، الصناعية والزراعية والثقافية التي أضفى عليها فيما بعد الميئاق الوطني للمنة 1976 ودستور 1976 طابع الإختيار الإشتراكي الذي لا رجعة فيه رسميا بعيدا عن مشاركة الشعب المغلوب على أمره المنهك القوى تتيجة حرب التحرير والذي لم يجد أمامه إلا القبول بالأمر الواقع تحت الضغط وسياسة فرض الإختيارات والذي لم يجد أمامه إلا القبول بالأمر الواقع تحت الضغط وسياسة فرض الإختيارات التي لا تتماشى وثقافة المجتمع من طرف بعض قيادات الثورة جمعتها رؤى متقاربة الي لا تتماشى وثقافة المجتمع من طرف بعض قيادات الثورة جمعتها رؤى متقاربة (الإشتراكية والحزب الواحد) تضمن لها احتكار السلطة دون منازع!

النقس البعض، الإخفاء عيوب النظام الذي كان سائدا قبل 1989، إلى القول بأن الدولة أنشأت مؤسسات قيية. والحق أن السلطة فرضت نظاما تسلطيا لخدمتها وبقائها، الأن =

وبوفاة رئيس الجمهورية هواري بومدين ، وتولي الجيش السلطة ظهر صراع على السلطة ظاهريا بين عضوين لمجلس الثورة سابقا هما محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة حيث كان كل منهما عمل تيارا سياسيا داخل حزب جبهة التحرير الوطني، فالأول ذو توجه إشتراكي وقرب من الإسلاميين، والثاني كان توجهه يميل إلى الليبيرالية. وقد ظهرت بوادر ذلك الإقسام في القمة ثم إنتقلت إلى القاعدة (حزيبا وشعبيا) 2، في حين ذهب بعض أعضاء مجلس الثورة ألى إقتراح العقيد الشاذلي بن

مصطلح المؤسسات مرتبط أساسا بالإختيارات الحرة للشعب عن وعي وإمكانية إعادة النظر فيها وليس لخدمة السلطة القائمة وبقائها بعيدا عن الإختيار الحر لصاحب السيادة، فقد أثبت الواقع بأن الجهة الوحيدة المتحكمة هي تلك الأقلية الفاعلة المخفية وراء مؤسسة رئيس الجمهورية، أما غيرها فهي تابعة خاضعة.

1 تُوفِي يوم 1978/12/27.

2 عَاشَنا ذلك. يقر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأنه كان ليبراليا بل أقر بأنه كان رئيس المدرسة الليبرالية "وأنا كتت فحورا بذلك ولازلت". خطابه أمام الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية 1999/9/21.

3 منهم الطيبي العربي و تحمد بن أحمد عبد الغني. انظر تصريح العقيد أحمد بن شريف
 عضو مجلس الثورة السابق. الخبر 11 فبراير 2008 ص 2.

في حين يرى خاند نزار بأن قاصدي مرباح مسؤول الأمن العسكري بفروعه وبمـــاندة بالهوشــات وعطايلية هم الذين فرضوا الشاذلي بن جديد كمرشح نلرئاسيات. انظر:

-Nezzar (K) et Maarfia: un Procès pour la vérité éd. ANEP-Marinor Alger 2002 pp. 34 et 35.

لم يكن قاصدي مرماح مسؤولا على كافة أجهزة الأمن العسكري، فقد اعترف بأن بومدين كان يعتمد على غيره لضمان مراقبة أجهزته.

أما العميد Général يحي رحال فيقر بأن الصراع بين الشخصين دفع بأصحاب القرار إلى البحث عن الشخص الذي تسند له السلطة وتؤخذ منه عند الحاجة فوجدوا الشخص المناسب الذي هو في نقس الوقت يحمل أقدم أعلى رتبة.

-Rahal (Y) histoire de Pouvoir -un Général témoigne éd. Casbah Alger 1977 pp. 67 et 68.

يقول نزار بأنه كان علينا إختيار شخص قابل للتطويع نشكن من سحب الخيوط. ويرى رضا مالك يأنه بعد وفاة بومدين قولى العسكر السلطة دون منازع في عهد الشاذلي الذي يفتقد لصفة الزعامة والبعد السياسي فضلا عن كونه خاضعا للجيش. جديد، وهو الإقتراح الذي حظي بإستحسان قاصدي مرباح فعرضه على قادة الجيش الذين لم يكن أمامهم إلا الموافقة ا، على اعتبار أن قاصدي مرباح كان آنذاك مسؤول الأمن العسكري القوة الطلائعية للجيش واليد الطولى للرئيس هواري بومدين، كونه بشكل جهازا للتنبؤ والتنبيه لكل مظاهر الغضب أو الإستياء، وفي نفس الوقت أداة للتوجيه والإقتراح والضغط والدخل على مخلف المستويات، ولعل أفضل تعبير عن مكانة وهيبة تسلطية هذا الجهاز ما ورد على لسان خالد نزار وزير الدفاع عن مكانة وهيبة تسلطية هذا الجهاز ما ورد على لسان خالد نزار وزير الدفاع السابق والعضو الفاعل في المجلس الأعلى للدولة (1992–1994) بقوله "بأن رؤساء النواحي العسكرية خلال حكم مجلس الثورة كانوا مراقبين و تحت قبعة أمن عسكري النواحي العسكرية وضع مجموع انقادة العسكرين أمام الأمر الواقع بقبول الشاذلي : في أوح قوته مجيث وضع مجموع انقادة العسكرين أمام الأمر الواقع بقبول الشاذلي : «Les Chefs de régions militaires au moment du Conseil de la Révolution étaient controlés et chaperonés par une sécurité militaire au zenit de sa puissance avait mis devant le fait auccomplie l'ensemble de corps officiers en acceptant Chadli.»

 ⁻Malek (R): guerre de libération et révolution démocratique. Ecrits d'hier et d'aujourd'hui éd. Casbah Alger 2010 p. 47.

ا تصريح العقيد أحمد بن شريف عضو مجلس الثورة السابق للخبر يوم 2008/02/11 ص 2. وفي هذا الإطار يكيف الرئيس بوتقليقة بأن ما حدث آنذاك واختيار الشاذلي بن جديد للرئاسة بعد "انقلاباً أبيض" وأن الجيش فرض مرشحا وانتهى، ويتوجه إلى الصحفي قائلا: "هل تعجبك صداحة.".

[«]La réalité, c'est un coup d'Etat à blanc et l'armée a imposé un candidat et puis c'est tout. Je vous plait par ma franchise». In interview à la Radio Europe 1 le 8/7/1999 éd. Direction de l'information Présidence de la République

^{2 -}Le Soir d'Algérie 4/12/2008 p. 5.

⁻El Watan 4/12/2008 p. 2.

⁻ وأن رئيس الأمن العسكري قاصدي مرماح فرض انشاذلي في إجتماع بالمدرسة الوطنية للمهندسين لتقنيين الجزائرين ENITA مالحراش.

⁻ كان الأمن العسكري أداة للقمع في ظل نظام الحزب الواحد، فقد رد بوالصوف على سؤال صحفية حول ما إذا كان ضميره مرتاح أمام الهم الموجهة إليه قاتلا: "الذين لديهم أيادي نظيفة هم الذين لا أيادي لهم".

⁻Mesbah (M. CH). le Soir d'Algérie 24/7/2008 p. 8.

⁻Addi (L). le Soir d'Algérie 24/07/2008 p. 6.

وفي نفس السياق حاول رئيس المجلس الشعبي الوطني رابح بيطاط الذي تولى رئاسة الدولة بعد وغاة هواري بومدين طبقا للمادة 117 الفقرة 5 من الدستور، بمسائدة بعض أعضاء مجلس الثورة، إقناع رئيس اللجنة انقانونية آنذاك في المجلس أحمد مطاطلة بإيجاد تخريجة دستورية تمكنه من الترشح للرئاسة على إعتبار أن الفقرة المذكورة تنص على "بتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما، تنظم خلالها إنتخابات رئاسية ولا يحق لرئيس المجلس الشعبي الوطني أن يكون مرشحا لرئاسة الجمهورية".

ونظرا لصراحة النص سالف الذكر وكذا نص المادة 191 من الدستور الذي يقضي بإقتصار المبادرة بالتعديل الدستوري على رئيس الجمهورية و ليس رئيس الدولة الرئيس الجمهورية حق المبادرة بإقتراح تعديل الدستور في نطاق الأحكام الواردة في هذا الفصل"، فإن رئيس اللجنة أكتفى بشرح النص وبالنتيجة إستحالة تعديل الدستور، فضلا عن كون أصحاب القرار قد توصلوا وقتند إلى إختيار الشخص الذي سيتولى رئاسة الجمهورية، فعرض على المؤتمر وحاز موافقة رغم أن النص الدستوري يقضي في مادته 105 فقرة أخيرة على "ويقترحه مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني وفقا لقانونه الأساسي"، مما يؤكد بأن الجانب العملي في ممارسة السلطة قد لا يتماشى مع أحكام الدستور أو أن هذا الأخير يلجأ إليه لإضفاء الصفة الدستورية على القرار المتخذ خارج إطاره.

وبتولى الشاذني بن جديد الرئاسة بعد فرضه من قبل أصحاب القرار وعلى رأسهم ذوُو البدل المدنية Costumes civils وتوشيحه من طرف لمؤيّر الرابع لحزب جبهة انتحرير الوطني² ظهرت بوادر سياسية توفيقية من الرئيس تجلت

التسمية من عندنا كويهم يرتدون بدلا مدنية مع أنهم عسكويون ينتمون بلى الأمن العسكوي المعروف مـ D.R.S. دائرة الإستعلامات والأمن.

² عقد المؤتمر الرابع أيام 27 إلى 1979/01/31.

الحقيقة والواقع، فإذا كان المؤتمر هو الذي تولى ترشيح العقيد الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية، فإن الذي إقترحه وفرضه هو الجيش الوطني الشعبي وخاصة الأمن العسكري =

مظاهرها على الخصوص في إطلاق سراح الرئيس السابق بن بله ورفع الإقامة الجبرية التي كانت مفروضة على بن يوسف بن خده وحسين لحول والشيخ خير الدين منذ 1976، وسمح لمعارضي النظام العودة إلى وطنهم، فضلا عن تدخله بين اطراف متنازعة في عهد بومدين وإعادة ربط العلاقات فيما بينهم، كما تولى نقل رفاة الشهيدين العقيدين عميروش وسي الحواس- من ثكنة الدرك العاصمة إلى مقبرة العالية (انظر الجزء الأولى). وقد أعطى الرئيس أهمية أول الأمر للعامل البشري قبل الهيكلي من خلال إبعاد مناهضي سياسته في الحزب والدولة على مراحل (الفقرة الهيكلي من خلال إبعاد مناهضي سياسته في الحزب والدولة على مراحل (الفقرة اللفول)، مرفقا ذلك بالشروع في الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية لكن في ظل نفس النظام عيث تميزت الفترة المحدة من 1979 إلى 1988 بإعادة النظر كما سنري- في الإختيارات الإقتصادية تدريجيا بغية التخفيف من إحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي والإجتماعي ومواجهة تزايد المطالب والحد من الأزمات التي حدثت على مستوى المجتمع المدني رغم ضعفه على حد قول (٨) Kapıl (٨) و بعبير أدق على مستوى المجتمع المدني رغم ضعفه على حد قول (٨) Kapıl (١ و بعبير أدق

⁻ الذي يعد الجهاز الحساس والحاسم في ضمان الترشيحات لمختلف الوظائف والمهام في الدولة بإعتباره الجهة المحكرة للمعلومات لاسيما ذات الطابع السياسي والأمني. وعليه، فمن حاز ثقة ذلك الجهاز بموجب تقرير عن سيرته ومواقفه فتحت أمامه أبواب المسؤوليات والإسترازات. وبذلك يمكن القول بأن عملاء الشاذلي بن جديد السلطة كان شبحته إقلاب عسكري الصاً.

ا مَوْلُ عَبَد العزيز وتعليَّمَةً رئيس الجمهورية بأن دستور 1976 كان ذو طابع رئاسي حيث تستطيع القول بأن الرئيس بومدين كانت له سلطات فرانكو. لكن خلقه وإن كانت له سلطات فرانكو فقد كان مُصرف كملكة بريطانيا. وببدو هذا القول معبرا عن حقيقة النظام القائم قبل وفي ظل دستور 1976 وإن جاء في صيغة سياسية ذكية غير مباشرة لكنها لا تخفى على فاطن.

⁻Entretien au Club de la presse "Europe 1" le 7/11/1999 éd. Direction de l'Information Présidence de la République.

² Kapil (A). l'evolution du rég.me autoritaire en Algérie. In Annuaire de l'Afrique du Nord. Ed. CNRS 1989

Quandt (W.B) société et pouvo'r en Algérie. La décennie des ruptures ed Casbah 1999 Traduit de l'Anglais pp. 51 à54.

يرى رضا مانك بأنه في سنة 1979 "بدلا من تصحيح النوجه غير النوجه"، "البلد كان في حاجة إلى تنفس ففتحت له باب المجتمع الإستهلاكي".

⁻Malek (R): traditions et évolut.ons. Le véritable enjeu éd. Bouchene Alger 1991 p.16.

على المستوى الشعبي. لإتعدام وجود تنظيمات إجتماعية مستقلة تشكل مجتمعا مدنيا بالمفهوم المتعارف عليه في الجتمعات الحرة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى تحييد معارضي الرئيس

عرفت المرحلة الممتدة من 1979 إلى 1988 الشروع في تطهير المؤسسات السياسية من الإطارات المناهضة للسياسة الجديدة في المجال الإقتصادي، وإمتد الأمر إلى اللجنة المركزية للحزب حيث أبعدت كل الشخصيات التي كانت تحظى بثقة رئيس الجمهورية السابق² وكذلك قيادات المنظمات الجماهيرية التي يحتمل أن تعارض التغييرات والتوجيهات الإقتصادية المعتمدة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إمتد، تحت غطاء المادة 120 من القانون الأساسي للحزب، إلى مختلف القطاعات الإدارية والإجتماعية والإجتماعية والإجتماعية والم المتحددة والمتحددة والمتحدد والمتحدد والمتحددة والمتحددة والمتحدد والمتحدد والمتحدد والمتحدد والمتحدد والمتحددة والمتحدد والمتحدد

ا .نظر: لِبحث الأول، الفصل الثاني من الباب الثالث الجزء الأول.

² عبى رأسها محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتقليقة ويلعيد عبد السلام ولطيبي العربي وسيد أحمد غزاني. والغرب في هذا النظام أن الثاني أصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد ولثالث والرابع أسندت لحما مهمة رئاسة الحكومة في الظروف الصعبة. ما يؤكد أن اصحاب القرار لا يتوانون في إعادة المبعدين من قبلهم إلى واجهة السلطة إذا كان من شأن ذلك إصفاء نوع من المصداقية على النظام المتحكمين فيه بإستمرار ما دفع الأخبر (غزالي) يلى القول بأننا حركى المحالة النظام!؟ ما يؤكد بصدق ضعف رئيس لحكومة أمام الاقلية غير المجسدة في جهة ما.

 ³ الإتحاد العام للعمال الحزائرين، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائرين، الإتحاد الوطني للشبيبة لجزائرية، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات والمنظمة الوطنية للمجاهدين.

⁴ تشتَرَطُ لمادة المذكورة العضوية في الحزّب لتولي مناصب قيادية في الدّولة والمؤسسات. كما مست المادة 120 العناصر اليسارية التي كانت تنشط في محتّلف المجالات ولكنها تنسّي إلى حزب الطليعة الإشتراكي PAGS غير المعترف به.

وقد لجأ رئيس الجمهورية آنذاك إلى الحزب للإعتماد عليه سياسيا، بعد أن حيد طيلة الفترة السابقة إلى غاية المؤيّر الرابع 1979، حيث كان الرئيس بومدين خلال تلك المرحلة يعتمد على مجلس الثورة والجيش ونسبيا التقنوقراطيين والبيروقراطيين لتنفيذ سياسية، وكان الحدف من الإعتماد على الحزب إبعاد معارضيه الأقوياء خاصة أعضاء مجلس الثورة، حيث لعب محمد الشريف مساعدية خليفة محمد الصالح يحياوي دورا هاما في تحويل الحزب من هيكل إداري إلى جهاز سياسي سامي بجانب الجيش خاصة بعد المؤيّر الإستثنائي 2، كل ذلك تحت سلطة رئيس الجمهورية. كما تولى العربي بلخير مساعدة رئيس الجمهورية ومعه بعد ذلك مولود حمروش 3 اللذين لعبا دورا هاما في تدعيم مكانة رئيس الجمهورية وبعد بعد ذلك مولود حمروش 3 اللذين لعبا دورا هاما في تدعيم مكانة رئيس الجمهورية

اكان مجس الثورة المنشأ على أثر الإنقلاب الذي قام به هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة، يتكون من 26 عضوا، ولم يبق منهم عند وفاة بومدين سوى 08 أعضاء وهم : عبد الله بهوشات، محمد بن أحمد عبد الغني، أحمد بن الشريف، الشاذلي بن جديد، عبد العزيز بوتفليقة، أحمد دراية، محمد الصالح يحياوي والطيبي العربي. أما غيرهم فقد توفوا أو إستقالوا أو إنسحبوا دون أن يعوض أحد منهم، وقد ذهب بعض من هؤلاء يلى أن مجلس الثورة كان عبارة عن غطاء للقرارات الفردية التي كان يتخدها هواري بومدين بإسمه. انظر الجاء الأول.

² إعتمد مساعدية بالخصوص على كل من انعربي الزيعري بشير خلدون وصادق زواتن وحمة شوشان ومحمد عبادة لتثبيت هبمنته على هيأكل الحزب بالإعتماد على عاملين هامين في تشكيل الهوية الوطنية وهما الإسلام واللغة انعربية، وقد تمكنوا من تكوين قوة حقيقية مؤثرة تتكون من شخصيات ذات نفوذ في الإدارة (عبد القادر حجار المكلف بالتعريب) وفي الجيش (العميد الهاشمي هجرس ومحمد علاق والعربي لحسن وكمال عبد الرحيم).

³ مولود حمروش تولى مسؤولية الأمانة العامة للحكومة منذ 1984/01/22 وساهم بقدر كبير في إعداد النصوص الحاصة "الإصلاحات" الإقتصادية، بمساعدة أحد مقربيه وهو السيد قريشي، وكان ممثلا للحكومة في البرلمان مدافعا عن حدف المقطع الثالث من النشيد الوطني "يا فرنسا قد مضى وقت العناب وطويناه كما يطوى الكتاب" بمناسبة مناقشة مشروع قانون النشيد الوطني. وكان تبريره أن حدف المقطع الثالث ليس الغرض منه تفادي مس شعور البعض، ذلك أن الإبقاء على المقطع الذي يعني ذم الإستعمار والإفتخار بالجزائر، قد يعني العكس أي تمجيد المستعمر.

وإعادة إنتخابه بتأبيد من الجيش سنة 1983 على أثر إنعقاد المؤتمر الخامس للحزب والنهيئة لتوجيه الأحداث بما يمكن الشخصين على الخصوص من التأثير على القرار السياسي مستقبلا تحضيرا لإصلاحات ضرورية في مختلف المجالات لاسيما السياسية منها والإقتصادية في ظل التعاون مع الأطراف الأخرى وخاصة الحزبية والعسكرية والأطراف النافذة.

والثابت أن هذا انتجانس لم يستمر طويلا، فقد ظهرت بوادر التوجه الإصلاحي البيبيرالي في مواجهة المتمسكين بالحيارات الإشتراكية المكرسة في الميثاق الوطني² بإعتباره الوثيقة الإيديولوجية للظام والمصدر الأساسي نقوانين الجمهورية، وبوز هذا انتوجه بالخصوص وبشكل أكثر وضوحا سنة 1985 عندما أعلن الرئيس عن الدعوة الإثراء الميثاق الوطني.

وتيجة لقوة وهيمنة النوجه المحافظ والمصالح الربعية فإن الميثاق المثرى لم يتضمن إلا تعديلات بسيطة لا تمس بجوهر النظام الإشتراكي³ كلقح المجال لإصدار

انظر: سعد بن البشير العمامرة: حمروش كان من أنصار حذف مقطع من قسما. (الحنور 2007/12/12). وحدث أن وافق النواب على قانون 86-60 المؤرخ في 4 مارس 1986 يقو قاعدتين بأن انتشبد الوطني كاملا يدرس في المدارس. أما عرفه كليا أو جزئيا فبيطم بموجب تنظيم وهو ما حدث بموجب موسوم 45-45 المؤرخ في 1986/3/11 منبوع بثلاث قرارات وزارية مشتركة تفضل العزف الجرئي على العزف الكلي. وهو الإجراء الذي لا يزال الكثير يعتبروه مخالفا لأخلاقيات الثورة.

كما كان المشرف على لجنة صياغة دستور 1989 بإعتباره الأمين العام لرئاسة الجمهورية منذ 1986/02/2 ثم لدى توليه رئاسة الحكومة عمل على ترسيخ "الإصلاحات" التي شرع فيها.

¹ عقد المؤتمر أيام 19 إلى 22 /1983/12.

² لسنة 1976 .

٤ تعتبر مبادرة ارئيس لإثراء الميثاق غاشلة نسبيا لأنها لم تغير أي شيء ذو طابع جوهري في
 ميثاق 1976.

نصوص ذات صعة بإصلاحات إقتصادية كبيع الأراضي التابعة للدولة إلى الخواص الاندي يعد توجها مخالفا للثورة الزراعية، وكذا منح الإستقلالية للمؤسسات الإقتصادية انتابعة نلقطاع العمومي وتوسيع القطاع الخاص الوطني والحد من القيود المفروضة عليه ، وقد عبر عن ذلك صراحة رئيس الجمهورية اثناء تنصيب لجنة تحضير المؤتمر السادس حيث قال بأن "المرحلة القادمة ستحمل مطلبات لم تعرفها البلاد منذ الإستقلال "، ويعزي ذلك الحيار "إلى إقتناعه، من خلال التجربة إلى فشل النظام الشيوعي لبن بله والإشتراكي لمومدين، وأن الجمود الذي طبع الوضع هو الذي دفعه إلى تغيير النظام في إطار ديمقراطية حقيقية" "وأنه هو الذي غير النظام الإشتراكي إلى الرأسمالي".

وضعن هذا المسار ينبغي التأكيد على أن سنوات الثمانينيات عوفت، في المجال السياسي، بعض التصدعات ناجمة عن الأزمة الإقتصادية، فظهرت تنظيمات مناهضة للسلطة منها الحركة الإسلامية بفرعيها السياسي في الجامعة من جهة، والمسلح بقيادة بوياعلي من جهة ثانية، وكذلك الحركة الثقافية البربرية (mcb) المسائدة من طوف الحزب الثوري الإشتراكي (PRS) فضلا عن المنظيم الشيوعي المسائدة من طوف الحزب الثوري الإشتراكي (PAGS) غير المعترف به الذي كان كذلك ينشط في حزب الطبيعة الإشتراكي (PAGS) غير المعترف به الذي كان كذلك ينشط في القطاعات الحيوية كالحزب ومنظماته الجماهيرية و الجامعة والإدارة بموافقة المسلطة ضمنيا لأنها كانت تعتمد عليه لضرب التوجه المحافظ والديني في تلك النظيمات والمؤسسات.

ا قانون 87 08 مؤرخ في 1987/12/08 يتضمن ضبط كيفيات إستعلال الأراصي الفلاحية
 انتابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

² صدرت في هذا الشأن سنة '06) قوامين تحمل رقم 88-01 إلى 88-06.

³ قانون 88-25 مؤرخ في 1988/07/25 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية.

^{4 -}El Moudjahid du 01/02/1988 p. 3.

ت حوار الرئيس الشاذلي بن جديد مع الباحثين اليابانيين كيسايشي مازاطوشي وواطانيبي شوكو in the Journal Sophia Asian studies n° 27 le 4 Mai 2008 Liberté 4 octobre 2010 p. 3.

ونظرا للوضع الإقتصادي والإجتماعي الذي يعيشه المجتمع وإنعدام حرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية وتبني السلطة لمنطق المواجهة بالعنف، فإن العلاقة بين السلطة والشعب لاسيما النظيمات الإسلامية والبربرية والطلابية والشيوعية Pagsistes إزدادت تأزما خاصة وأن الحلاف الذي نشب بين الإصلاحيين والمحافظين خلال إثراء الميثاق الوطني تحول إلى صراء على السلطة الإصلاحيين والمحافظين خلال إثراء الميثاق الوطني تحول إلى صراء على السلطة تحضيرا للمؤتمر السادس المزمع عقده سنة 1988 لتعيين المرشح لرئاسة الجمهورية.

وقد تجلى ذلك في محاولة مجموعة مساعدية إبعاد رئيس الجمهورية من الترشيح مرة أخرى لتيقنهم، بعد أن كشف كل طرف أوراقه، من أنه بمجرد فوزه سيخلص منهم، وعليه لم يكن أمامهم إلا التمهيد لإبعاده وتقديم أنفسهم بديلا عنه من خلال تناول مواضيع ذات تأثير مباشر على المناضلين في الحزب والمنظمات الجماهيرية كالتنديد بمحاولات المسخ الذي يقوم به حزب فرنسا ورفض مشروع الإتحاد مع ليبيا والتردد في تطبيق التعرب في جميع الإدارات والمؤسسات الإدارية والتعليمية، فما كان على رئيس الجمهورية إلا الحروج للعلن يوم 19 سبتمبر 1988 في خطاب له أمام

¹ حوار رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد مع جريدة الشرق الأوسط 1989/10/02.

⁻Benjamin (S) : conflits et champs politiques en Algérie. Revue Politique انظر:

في الرئيس الشاذلي بأن "بعض الأعضاء من جبهة التحرير الوطني كانوا وراء الأحداث" و"أن عديد مسؤولي جهاز الحزب كانوا ضد الديمقراطية التي كنت أحاول تطبيقها وحرية الصحافة وتمكين الشعب من إختيار ممثليه ما كان سيكشف عن أخطاء المسؤولين. إن ذلك سيضع المصالح المحصلة في ظل نظام الحزب الوحيد في خطر".

حوار مع الباحثين اليابانيين. مرجع سابق.

ويذهب الرئيس بوتفليقة إلى أن الشعب "أخرج" "a été sortie". أما وزيره للخارجية مراد مدلسي فيقول بأن الجزائر عاشت ثورتها قبل الثورات الأخرى سنة 1988 ويقصد مذلك الثورات العربية التي حدثت سنة 2011 منطلقة من تونس ثم مصر فليبيا واليمن وسورياً.

مكاتب التنسيق الولائية ، بمناسبة إعلان إفتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد بين الجزائر وليبيا²، حيث كانت البداية عن إعلان الثورة الكلامية من لداخل على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتردية التي عرفتها البلاد، فقد وجه إنتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما في أداء مهامهما لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع مشجبا أيضا حالة التستيب التي طبعت تصرفات الإطارات وَأَفْرَاد لَجَمَّعُ فَيُمَا بِعِد عَامَةً، مؤكدًا على الإستمرار في إنتهاج سياسة التَّقشف لمواجهة الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها الدولة الجزائرية، لا سيماً بعد إنخفاض سعر البترول، مما كانٍ له أثره السيء على نفوس أفراد الشعب، فإتسعت حركة الإضرابات، وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر دون أن تَنْخَذَ السَّلْطَة، على غير عادتها، أية إجراءات ميدانية ملموسة لمواجهة إحتمال حدوث بِّجاوزات أو إحتواءها، وكأن الأحداث كانت موجهة، حيث بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلا بالعاصمة وإتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشد وتعم العاصمة ونوحي أخرى من الوطن؛ وهمِي المظاهرات التي إعتبرها المكتب السياسي في إحتماعه يوم 05 أكتوبر بأنها أعمال شغب "قامّت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج"، مقررًا بأن سياسة الحكومة المعتمدة هي

مع المالاحظة أن الإجتماع حُضَّره أعضاء الأمانة الدائمة للجنَّة المركزية للحزب.

ولملاحظ أن إيناف مناقشة المشروع تم ببرقية من قبل عضو الأمانة الدائمة المكلف بالتنظيم والجالس المنتخبة بناريخ 1988/10/19

3 نحن لاحظنا وعايشناً تلك الأحداث المؤلمة. (ضواحي باب الوادي) .

أعضاء مكتب التسيق الولائي حسب القانون الأساسي هم : أمين المحافظة (الحزب)
 والوالي و قائد إنقطاع العسكري ورئيس المجلس الشعبي الولائي.

² تاجلت المناقشة بسبب التحضير للمؤتمر وأحداث أكوبر، إلى أن جاءت الإصلاحات الدستورية التي تقر التعددية الحزبية خلافا لمشروع دستور الإتحاد الذي نص على لإختبار الإشتراكي وفقا للميثاق الوطني والكتاب الأخضر، مما ترتب عنه التخلي عن ذلك لمشروع، فضلا عن عدم اطمئنان قيادة الجيش لفكرة بنشاء قيادة عسكرة مشتركة وعدم استقرار مواقف القادة في ليبيا وأثر ذلك على المنطقة ومكانة الجزائر لدى الدول الأخرى ودورها في حفظ السلم والإستقرار، وبالنتيجة الإنتهاء إلى عدم الملاءمة السياسية للمشروع،

"السبيل الوحيد" للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد. ولنا هنا أن نتسائل هل هذا الصراع يعبر حقيقة عن رأي السلطة أم أن هذه الأخيرة كعادتها تلجأ للحزب وتختفي وراءه لإخفاء عجزها وشجب الجاوزات التي وقعت رغم أنها كانت وراءها أو على الأقل لم تتدخل للحد من آثارها إذا لم يكن في وسعيا القضاء عليها في المهد.

وفي ظل تلك الأحداث قرر رئيس الجمهورية طبقا للمادة 119 من الدستور إعلان حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988 التي بموجبها دخل الجيش إلى العاصمة التي لم يدخلها منذ 1965، رغم ما عرفته من أحداث سابقة و إن لم تكن

ا قرر رئيس الجمهورية وأعلن حالة الحصار بعد أن إحتمع المكتب السياسي دون الحكومة، مع أن المددة قرر رئيس الجمهورية. في المددة المعرورة الملحة يقرر رئيس الجمهورية. في إجتماع لهيئات الحزب العليا والحكومة، حالة الطوارى، أو الحصار، ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لإستباب الوضع . فهل بعد ذلك مخالفة للمادة 119 أم أن الحكومة تتجسد في الرئيس؟ يضاف إنى ذلك إمتداد حالة الحصار إلى مدن أخرى مع أنها كانت مقصورة على العاصمة و ضواحيها؟!.

2 عرفت الجزائر أحداثا عديدة، منها الأحداث الناجمة عن محاولة الإطاحة بهواري بومدين من قبل الطاهر زبيري في ديسمبر 1967، وما عرفته الجامعات من إضطرابات في سنوات 1971 و 1975 و 1980 وأحداث ناتجة عن مظاهرات وتجمهرات في الجزائر وعنابة وبحاية وسعيدة وغليزان وتيارت وسيدي بلعباس ومعسكر وتلمسان ومستغانم وغرداية وتيزي وزو وخاصة سطيف وقسنطينة سنة 1986 وتمرد بويا علي ومجموعة بلاصولية على النظام سنة 1987، والإضطرابات التي عرفتها المؤسسات العمومية خلال سنة 1988، فقد كانت البطانة في سنة 1985 قد طالت 658000 شخص و ارتفعت سنة 1987 إلى 1900 إضرابا و هي نسبة لم تعرفها البلاد منذ الإستقلال.

⁻Medhar (S). la violence sociale en Algèrie éd. THALA 20 éd. Alger : انظر 2009 pp. 135 et S.

⁻Harbi (M): sur le processus de relégitimation du pouvoir en Algérie -in Annuaire de l'Afrique du Nord. Ed CNRS 1989 p. 139

⁻Djaballah (B. A): Oct 88. Explosion -le Quotidien d'Oran du 06 09/2008 p. 7

بالحدة والسعة و الأثر الذي عرفته أحداث أكنوبر سواء كان ذلك بالنسبة للخسائر البشرية أو المادية ! .

والحقيقة أن أحداث 5 أكنوبر عبرت عن عمق أزمة الهوية من خلال بروز مظاهر الإنشقاق والإختلاف في أسس المجتمع بظهور إقصائية دينية ولغوية وتعليمية وأثرها على الوحدة الوطنية، فضلا عن الطابع الجيوي الذي أصبح يطبع العلاقات بين أفراد المجتمع في المؤسسات وفي غيرها، وكان اخطرها الوصول إلى محاربة وقتل الطرف الاخر وانقسام المجتمع إلى مؤيد ومساند لهؤلاء ومعارض لأولئك رغم الإقرار بوحدة الدريخ والإقليم والأصل والدين واللغة. كما أن الكبت الذي طال نفوس مواطنين خلال الحكم السابق واكتشاف الوضعية الإقتصادية المنهارة والأزمة المالية الخالفة الناجمة عن الديون المترتبة على الدولة، بالإضافة إلى الحديث عن الرشوة الخالفة الناجمة عن الديون المترتبة على الدولة، بالإضافة إلى الحديث عن الرشوة

وفي سَّمَة 1990 صدر قانونَ العَلَوعن الأفعال المُرتكبة مُنذ أُفرِل 1980 إلى غاية ُحد ثُ أكثرُهُ \$1988.

لكن الملاحظ عليه هو أنه لم يميز بين الأفعال الإجرامية التي إرتكنها أشخاص أو تنظيمات ضد أمن الدولة و لموطنين الذين لم يوتكبوا أي جرم غاية ما في الأمر أنهم قاموا بالتعمير عن رأيهه في 05 أكتوبر 1988 بطريقة سلمية، فكان على السلطة أن لا تدرجهم ضمن المجرمين وتعفو عنهه مشما فعنت مع مجرمين حقيقيين أو معارضين للنظام، بل كان عليها أن تعاملهم معاملة خاصة لاسيما أولك الذين تعرضوا لتجاوزات من ممثلي السلطة بتقديم تعويضات لهم جراء ذلك بما يعيد الثقة بين الدولة وأبنائها .

أُ عَدَّ محمد انشَّرَفَ مساعَدية يوم 1988/10/30 ولكحل عماط مسؤول المندوبية لعامة للوقاية والأمن وتبعه العمداء محمد علاق، الهاشمي هجرس، العربي سي لحسن وزين العابدين حشيشي، وفي سنة 1989 زروال اليمين، عبد الجيد الشرف وعبد الله بلهوشات وكلهم من المجاهدين لقد مي. ويذلك نمكن قادة الجيش الذين فروا من الجيش الفرنسي (DAF) والتحقوا بالثورة من الحكم في السلطة العسكوية و التأثير المباشر وغير المباشر على السلطة السياسية. والمتاثورة من الحكم في السلطة السياسية. والمتاثورة من الحكم في السلطة العسكوية و التأثير المباشر وغير المباشر على السلطة السياسية. والمتاثورة من الحكم في السلطة العسكوية و التأثير المباشر وغير المباشر على السلطة السياسية.

ا خلفت أحداث أكثوبر 189 فتيلا و 1412 جريحا حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة نوزارتي العمل والشؤون الإجتماعية والعدل اللتان تكفيتا ، في ضوء خطب رئيس اجمهورية بتررخ 1988/10/10 وقرار مجلس الوزراء في 1988/12/06 ، بتعوض ضحايا وعائلات ضحايا تلك الأحدث. انظر جريدة المساء 06 و 07 أكثوبر 1989 ص اخيرة ،

واستفحالها وقضية 26 مليارا، كل ذلك وغيره أحدث صدمة قوية في نفسية المواطنين جعلتهم ينفرون من نظام الحكم القائم فما كان عليهم إلا معاقبته وتفضيل معارضة القوي الذي يستطبع الوقوف في وجهه ويغيره بشكل نهائي من خلال القضاء على الايديولوجية المفروضة عليه وأشخاصها، إلا أن النتيجة كانت عكس ما أراده الشعب فالقوى الجديدة مختلفة عن الأولى القائمة على استمرارية النظام والنوجه السياسي والإيديولوجي، لكنها تنفق معها في أسلوب الحكم المتمثل في الإقصاء وفرض النوجه نحو العودة إلى الماضي متجاهلة الشعور الوطني وإرادة الشعب بوجوب العيش معا – رغم الإختلاف – وإقامة دولة أمة يجتمع ويعمل في ظلها الجميع في كف قيم اجتماعية وفي ظل مؤسسات شرعية ومشروعة تستجيب للتطور والعصرنة في إطار اختماعية وفي ظل مؤسسات شرعية ومشروعة تستجيب للتطور والعصرنة في إطار القيم الحضارية والتاريخية لهذا الشعب.

وثما لا شك فيه أن تلك الأحداث يعود سببها إلى فشل تطبيق السياسة الإشتراكية وفرض الرأي الواحد ورفض الحوار والمشاركة السياسية وإعتماد الشعبوية العقيمة، ثما دفع بالأطراف إلى اللجوء للعنف كوسيلة للتعبير عن الذات وعن وجوده، وأصبح وضع المجتمع كوضع البركان يتنفس بين الحين والآخر، غاية ما في الأمر أن آثار الأول أكبر وأكثر عمقا في ذات المجتمع.

إن رفض المشاركة و تأميم الإرادات الفردية والجماعية ورفض الرأي الآخر وفرض الحكم بالقوة وفشل المشروع الإشتراكي والتمادي في تطبيقه، رغم ذلك، أدى إلى لجوء الطرف المقصى من المشاركة إلى العنف بعد أن ينس من سياسة الفرض ورفض الحوار،

ونظرا لأثر العنف على إستقرار الحكم فإن ممارسي السلطة لم يتوانوا في التعامل مع ممارسي العنف باللجوء إلى أساليب أعنف وأشد وتحميل الغير لاسيما الأجنبي

ا صرح الوزير الأول السابق عبد الحميد بواهيمي أن المبلغ صوف في أوجه غير شرعية لدى إبرام صفقات.

والرجعيين (كبش الفداء) مسؤولية الأعمال التحريبية والمساس بالوحدة الوطنية وبمبادى ثورة نوفمبر والإسلام و العربية .

وفي هذا المنظور، فإن توسع إنتشار العنف والشغب وتحطيم الممتكات العمومية والخاصة يؤكد قصور وضعف السلطة شيجة إنتشار اللاتسامح من طرفها وخرق القانون وإنتهاك حقوق الإنسان ورفض أي شكل من أشكال الحوار خارج القنوات والتوجهات التي تخدمها وتعزز مكانتها وهيمنتها وكل ما يضمن بقاءها

واستمرار سيطرتها².

إن سجل تاريخ السلطة حافل بتصرفاتها السلبية في تعاملها مع الأفكار غير المسايرة لتوجهاتها لأنها ترى فيها تهديدا لها آنيا ومستقبلا، وهي بذلك تدفع هذه الفئات من المجتمع إلى إستعمال العنف كأداة وكوسيلة لإسماع صوتها واثر ذلك على الثقة التي من المفروض أن تطبع العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما ينقل الطرفان الى التعامل مع الأحداث وفق ما يقضيه العصر والعولمة التي حولت هذا العالم إلى قربة صغيرة مفوحة على وسائل الإعلام وتقنياتها الحديثة.

الشعارات أو معضها هي التي كانت تختفي وراءها السلطة ولا تزال لتبرير إستمرارها في السلطة.

⁻ لذلك أنشئت محاكم خاصة لمواجهة معارضي النظام كان آخرها محكمة أمن الدولة لردع كل من تسول له نفسه معارضة النظام.

² أصدرت رئاسة الجمهورية برقية بموجبها تمنع المواطن من مغادرة الوطن إلا برخصة مسلمة من الإدارة! وبالنتيجة فإن ذوي النفوذ ومن والاهم هم الذين يستقيدون من تلك الرخص أما غيرهم فحرمانهم لا معقب عليه. تلك هي المساواة والحرية ؟.

ومهما يكن فإنه بعد أن خفت حدة أعمال العنف، بدأت نطفو على انسطح صراعات على مستوى السلطة أ، تأكدت من خلال الحوار الذي أجرته جريدة الشرق الأوسط مع الرئيس سنة بعد الأحداث حيث ذكر بأنه شعر بخطورة التوتر في الشوارع وأنه أعلم الجميع، فلم يعيروا ذلك أي إهتمام (رمي المسؤولية). ومن جهة أخرى ذكر بأنه كلما إقترب موعد مؤتمر الحزب، يبدأ كل واحد في تجنيد أفراده وانظهور بمظهر المؤيد. كما أكد على الإشاعات التي تقول بأن الرئيس الشاذلي سينسحب خلال المؤتمر ولن يترشح الرئاسة مع أنه لم يعلن أو يصرح بذلك. وأن هناك من كان يحضر نفسه لهذا الإحتمال دون أن يقدر بأن الأحداث ستتخذ ذلك المنعرج.

ويصف الرئيس الأحداث بأنها كانت مليئة بالحقد والضغينة، وينتهي إلى أن بعض التنظيمات دفعت لهذه الأحداث دون أن تقدر خاتمتها2.

ويبقى السؤال المطروح حول التنظيمات التي ذكرها الرئيس دون تحديد إنسائها، فهل يقصد بذلك التنظيمات المناهضة للسلطة كالشيوعيين و/أو الإسلاميين م التنظيمات التابعة للحزب؟!، بل لقد ذهب البعض إلى القول بأن محرك الأحداث هي رئاسة الجمهورية تحت ضغط أصحاب القرار بغرض تموير الإصلاحات الدستورية والإقتصادية، وهو الرأي الذي لا يمكن تكذيبه في لوجود

ا صدر بعد 5 أكنوبر 1988 نداء بتاريخ 1988/10/23 بمضي من قبل 18 شخصية من بينها عبد العزيز بوتفيقة، لكن هذا الأخير عندما تونى انسلطة إستحوذ عليها وعلى وسائلها وأصبح الحاكم الدي لا ينازعه أحدكما سنوى في الجزء الثالث. ومن الشخصيات الأخرى نذكر لحصر بن طوبال ولمين خان ومحمدي السعيد ورضا مالك. ورسالة من 9 محامين بناريخ 12 أكنوبر 1988. من بينهم بن تومي وبوزيدا كلهم يطالبون بوقف العنف والتعذيب والعدل على إرساء أسس الدعمواطية.

² حوار رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد مع جريدة الشوف الأوسط ليوم 1989/10/02 . 3 Harbi (M) : op. cit p 138.

Algérie Arrêt du Processus electoral Enjeux et démocratie Par plusieurs personnalités éd. PubliSud Alger 2002 p. 26.

عناصر عديدة تؤكده ومنها وضع حد المعواقف المعارضة الإصلاحات السيما في الحزب ومنظماته، ومضمون الخطاب ذاته الذي صب فيه الرئيس جام غضبه على الحزب ومنظماته والذي كانت نبراته تدعو إلى الإنتفاض ضد الوضع، مما يعد تحريضا على العصيان والحزوج الشارع بما يسمح للرئاسة اللجوء إلى الجيش الإستعادة الأمن وإنهاء الصراع القائم لصالحها وفسح المجال للشروع في الإصلاحات المقررة والتي أعدت مسبقا. كل ذلك يثبت أن الرئاسة كانت وراء الأحداث بشكل أو بآخر، فقد صدر بلاغ عن الرئاسة بعد يومين من الأحداث تعلن فيه عن الإصلاحات المزمع القيام بها في الأيام القليلة المقبلة وهو البلاغ الذي لم يكن غانبية أعضاء الأمانة الدائمة للحزب على علم به أ.

وفي 10 أكتوبر من نفس السنة أنقى رئيس الجمهورية خطاباً لم يذكر فيه الحزب إطلاقا منددا بإحتكار السلطة!، متأسفا فيه عما حدث وما نجم عن نلك الأحداث من خسائر²، واعدا الفيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض للإستفتاء حولها.

وعلى أثر ذلك (يوم الثلاثاء 10/11) عادت الحياة إلى حالتها الطبيعية، وعدل الدستور في 03 نوفمبر تبعه وضع دستور جديد في 23 فيفري 1989.

ا قد تكون الأمانة العامة كلها تجهل محتوى البلاغ بما فيها المسؤول الأول عليها وهو محمد الشريف مساعدية. لكن المؤكد أن أغلب أعضائها لم يكونوا على علم بالموضوع.

إن إعد د برنامج بصلاحي يتطلب دراسة مسبقة للأوضاع وتحديد الوسائل والأهداف، ومن ثمة فإن الأمركان مدروسا مسبقا.

² المعلُّوم أن أحداثُ أكْتُوبِر إستهدفت بالتَخريب مؤسسات الدونة ومقرات الحزب.

الفقرة الثانية إعادة النظر في الإختيارات الإقتصادية ^I

عرفت الجزائر في مجال الإختيارات الإقتصادية مرحلتين، الأولى اعتمد فيها النموذج الإشتراكي مع ادخال إصلاحات عليه بداية من سنة 1981، والمرحلة الثانية كانت تتيجة حتمية لفشل النموذج الأول فإعتمد النموذج المختلط بهدف الدفع بالقطاع العام إلى انتهاج أسلوب النجاعة والربحية وتمكين القطاع الحاص من الوسع تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق الكنافسي،

المشاكل التي عرفها نظام الحكم خلال المرحلة الممدة من 1980 إلى غابة 2010 في مختلف المشاكل التي عرفها نظام الحكم خلال المرحلة الممدة من 1980 إلى غابة 2010 في مختلف المجالات، ولو باختصار لاعتقادنا بأن تناوله في هذه المقدمة سيكون مقاحاً لفهم بعض الجوانب السياسية والقانونية لما تناوله في هذا الجزء الثالث والوابع، بل ويمكن أن يكون عامل توضيح لبعض القرارات المتخذة من طوف السلطة لاسيما فيما يخص إعادة الهمكلة وتطهير المؤسسات الإقتصادية دون جدوى سبب ضعف التسيير من إنتاج وإنتاجية وتضخم اليد العاملة والعجز عن توفير العوامل المساعدة للإندماج الإقتصادي المتكافئ من مناخ الأعمال وتنمية الحماكل الضرورية للنشاط وإعادة هيكلة البنوك وتنمية السوق المالية وتطوير النظام التربوي الضرورية للنشاط وإعادة هيكلة البنوك وتنمية السوق المالية وتطوير النظام التربوي المحدود (A): l'Etat algérien se consacre de plus en plus à l'entreprise in le إعدة الجدونة وتسديد الديون الخارجية مسبقا وإقرار بوامج استثمارية عمومية وأهدافها والتي من أهمها ضمان السلم الإجتماعي ولو على حساب النجاعة والفعالية التي لم تجد السيم البدائل والنماذج المتوفرة التي أثبت نجاحها عبد الغير الأقل تقدما وثروة منا.

خصصت الدولة السنوات الأولى من الإستقلال للتأميم لاسيما المناجم والمحروقات والوسائل الكبرى للإتاج والحدمات وإنشاء المؤسسات القطاعية العمومية ونشروع في تطبيق الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات، وشرع في عملية تقييم فعالية تلك القطاعات في بجالي التسيير والإنتاج والإنتاجية خاصة بعد الإنتهاء من تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980–1984 وإنطلاق المخطط الثاني 1985–1989 وإنطلاق المخطط الثاني المؤسسات وتم انتأكد من ضعف قطاعات النشاط الإقتصادية وكذا الفلاحية دون المحروقات.

فعلى مستوى المؤسسات الإقتصادية، إتجهت الدولة سنة 1983 إلى تقسيمها بحيث أصبحت 404 بدلا من 70 شركة وطنية دون حساب الشركات الولائية.³

ونظرا لحصيلتها الهزيلة قررت الحكومة إيقاف توسيع تطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات بعدما لوحظ عليها ضعف الإنتاج والإنتاجية لكون عناصر تسييرها الأساسية أعدت خارج المؤسسة، مما أدى إلى تمييع السلطة الرئاسية وسلطة التخطيط والبرمجة والتوجيه والقرار داخل المؤسسة، فضلا عن إنعدام الإنضباط في

¹ عرفت الجزائر قبل ذلك مخططات 1965-1967 (ثلاثي) ثم رباعي 1970-1973 و 1974-1977 و 1977-1980.

² قطاع المحروقات كان يأخذ من المنبع لذلك كان مرججاً، ونو كان العامل يعطي كل ما عنده والتوظيف عقلانيا لكان الإنتاج أكثر.

للمزيد من المعلومات حول التسيير الذاتي والثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات وواقع العلاقات الإجــّماعية والسلطة انظر:

 ⁻Laacher (S). Algérie, réalités sociales et pouvoir éd. L'Harmathan Paris 1985.

⁻Ben Chikh (M): Algérie: un système militarisé éd. L'Harmattan 2003 pp. 20 et S.

^{3 -}Olivier (M). m Annuaire de l'Afrique du Nord éd. CNRS 1985 pp 421, 431 à 434.

الأوساط العمالية، وهو ما دفع بالحكومة إلى تنظيم حملة سنة 1983 قامت بها مصالح الأمن في الشوارع والمقاهي والأحياء للنثبت من هوية الأشخاص بغرض محاربة الغيابات المنكررة عن العمل؟! دون جدوى الله الثبت ضعف السلطة الرئاسية داخل المؤسسة التي تشأت فيها علاقات تضامنية بين العمال وهياكل تسيير المؤسسات بدعم من النقابة للوقوف حائلا دون اتحاذ إجراءات تاديبية ضد المخين بقواعد الإنضباط والواجبات الملقاة على عاتق العامل داخل المؤسسة بل وكان الإشماء إلى النقابة وتولي المسؤولية فيها معيارا حاسما للترقية الإجتماعية والوظيفية .

2 ندى انشروع في تطبيق قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات صرح وزير الخارجية عبد العزيز بوتفييقة، بحضور الجنرال جياب GIAP الفيتنامي أمام تجمع للعمال في قاعة حرشة، بأن الدولة منحتكم مدافع للدفاع عن حقوقكم".

ُ وكأن المسؤولين عن المؤسسات أجانب أو يُستغلون العمال، مع أنهم كانوا أسيري الوصاية ولحزب والنقامة والحياكل الجديدة للتسيير الإشتراكي للمؤسسات (نحن عايشنا ذلك عدارة).

وقد كان لهذا السلوك وغيره أثر كبير على تعامل العمال مع المؤسسات سواء العمومية منها أو الخاصة وحتى الأجنبية أو المختلطة من خلال تلك الآفكار التي لقنت للعمال من وجوب المواجهة ضد المسيرين وهي السلوكات التي عمت مختلف المؤسسات أين أصبحت الإضطرابات السمة المميزة لمختلف الأنشطة ما أدى إلى إفلاس كثير انشركات الوطنية. وحتى الشركات العالمية مثل (Arcelor Mittal Steel و Arcelor Mittal Steel) الناجحة في أنحاء العالم تمكن من مسايرة أو السيطرة على مطالب العمال المتكررة حتى في بداية القرن 21.

Abdouni (Y), TS. A Algérie. Difficultés des groupes étrangers: l'exception algérienne. 3 المقصود بذلك الترقبة في السلم الوظيفي والإستفادة من الخدمات الإجتماعية الفردية والعائلية.

فلئن كان أغلب إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين قد تجاوزوا سن التقاعد فإنهم لازالوا بمارسون للاستعرار في الإستفادة من الإستازات مقابل لعب دور المطافئ ومن هذه الإمتيازت الحصول على عقود عمل نذويهم والسيارات والسكن والهاتف.

ويُذَهَبُ أَحد القَيَادِينَ أَنْ أَعْلَبِيةَ القَيَادَاتُ تَعَينَ بِالْهَاتَفَ، وأَنْ القَبَادة النقاسِة تحصت على عدة حصص Quotas سكتية تقاسمتها ثم بِيعت أو أجرت، بل واشترت سكتات بأموال =

¹ Addi (L)¹ forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algerie, in Annuaire de l'Afrique du Nord éd. CNRS 1987 pp. 91 à 93

وللخروج من هذه الوضعية لجأت الدولة إلى توظيف السلطة الإقتصادية داخل المؤسسة بدلا من إخضاعها لسلطة الوصاية بموجب تقرير إستقلالية المؤسسات التي إعتادت على الربع لدفع أجور العمال وتوزيع الأرباح دون تنابح! . كما كانت تسعى من الإصلاح إلى دفع المؤسسات إلى مضاعفة الإنتاج وتحقيق الأرباح وإبعادها عن تأثيرات القوى الإجتماعية لاسيما النقابية منها2. وأصبحت صناديق المساهمة ملكا للمؤسسات العمومية الإقتصادية، وأنشت لحذا الغرض المجالس الإدارية، وأعيدت هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية على يحقق لها المستقلالية عن السلطة الوصية شكليا لاسيما بعد تطبيق قوانين سنة 1988 وقانون العمل سنة 1990 وقانون النقد والقرض سنة 1990.

أما على مستوى النشاط الفلاحي فقد لجأت السلطة بعد المخطط الوطني الخماسي الأول 80-84 إلى إعادة النظر بعمق في الثورة الزراعية والدفع بالقطاع الخاص إلى انظهور بسبب التراجع الكبير للإنتاج الفلاحي حيث إنحفض إنتاج الحبوب في بعض المواسم بشكل مثير، إذ على سبيل المثال كان الإنتاج سنة 1969–1970 في بعض المواسم بشكل مثير، أما في سنة 1976–1971 فلم يتعد 1940–1425000 مقدر بـ 20585000 قنطار، أما في سنة 17025000 فنطار، وفي 1971–1982 قدر بـ 17025000، وكانت أحسن سنة هي 1974–1975 بإنتاج قدره 26804000 قنطار، ونفس الوضع تقريبا ينطبق على الحبوب

العمال كسكتات وظيفية وتنازلت عنها لقيادات اشترتها فيما بعد. تصريح للشروق اليومي 2012/1/15 ص 6.

ا كانت انسطة تلجأ نذلك في القطاعين الصناعي والفلاحي حتى لا يقال بأن سياستها فشلت في مجالي الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات. وإن كان الكلي يعلم بذلك. فقد جاء في كلمة الرئيس الشاذلي "لقد قلت بأن هناك من يطالب بتوريع أرباح، نحن لسنا ضد ذلك، لكن أين كان أولئك المطالبون بها حين كانت المؤسسة تعمل مجسارة؟ فأقول نعم للفوائد بشرطأن تكون حقيقية وليست مجاملة. انظر الخطاب ليوم 1984/09/23.

^{2 -}Addi (L : op. cit p. 94.

⁻Berradji (R): l'Etat et l'Individu et les Groupes en Algérie continuité et rupture - in Annuaire de l'Afrique du Nord 1987 pp. 102 et S.

³ Hubert (M): chronique intérieure (Algérie) in Annuaire de l'Afrique du Nord éd. 1 CNRS 1984 p. 810.

الجافة والخضر والفواكه فنتج عن ذلك تبعية غذائية من خلال الفرق المتنامي بين الإنتاج والإستهلاك الغذائي.

فإذا كان الإنتاج الفلاحي الوطني قد إنخفض في مجال تغطية الحاجيات الوطنية سنة 1969 من 70% إلى 40% في 1978، فإن ذلك أدى إلى إرتفاع المبلغ المخصص لإستيراد المنتوجات الغذائية من 680 مليون دينار سنة 1970 إلى أكثر من 5 ملايير دينار سنة 1978 و 9 ملايير دينار سنة 1983.

وما من شك في أن ضعف الإنتاج في القطاعين الصناعي والفلاحي وإنخفاض سعر البترول إلى 10 دولارات للبرميل سنة 1986 ومن ثمة إنخفاض مداخيل الصدرات التي تشكل المحروقات 98% منها مقارنة بسنة 1986، حيث قدرت به 36896 مليون دينار، وكانت سنة 1985 تعادل 64564 مليون دينار، كان لها أثر بالغ على حياة الآسرة الجزائرية وعلى القطاع الإنتاجي، مما دفع بالدولة إلى الشروع

⁼ وأن حاجيات الجزائر تقدر به 70 مليون قنطار سنوبا .

كان إنتاج القمع الصلب واللين على التوالي:

^{-1979–1980: 9265350} قنطار (6,9 قنطارفي الهكذار) 5849510 (8 قنطار في الهكذار).

^{2006 2007: 18060000} قنطار (15 قنطار في الهكذار) 9460000 (15 قنطار في الهكذار).

⁻ المصدر وزارة الفلاحة والتنمية الرفية.

مع العدم أن الحكار في فرنسا ينتج ما يقارب 75 قنطار . . L.berté du 29/10/2008 p 6. المنعدمة في بعض والسبب في ذلك النقص قد يعود في السنوات الماضية للمكننة القليلة أو المنعدمة في بعض الجهات وكذا الأسمدة . أما الآن فإن الوسائل متوفرة ورغم ذلك فإن الإنتاج ضعيف جدا مع أن نطبيعة ليست دائما شحيحة . فأنن الخلل؟ إنه في الإنسان .

¹ Bachir (F) et Abdoune (R). dépendance alimentaire, croissance agricole et équilibre externe en Algérie - in Annuaire de l'Afrique du Nord -Année 1984 -Bourenane (N): les réformes des structures productives en Algérie : désengagement de l'Etat ou d'étatisation de l'Economie Publique - in Annuaire de l'Afrique du Nord -Année 1987 p. 179 et S.

Chronique Intérieure de l'Algérie In Annuaire de l'Afrique du Nord 1986 p. 676.

http://www.opu-lu.cer.st.d:

في إصلاح الهياكل الفلاحية من خلال النمكين للإستثمار الخاص ووضع حد للقيود المفروضة على المبادرة الفردية.

ولن كانت القطاعات الإنتاجية والصادرات قد عرفت تراجعا، فإن الدولة لم تجد أمامها إلا اللجوء للإستدانة مجيث بلغت ديونها الحارجية سنة 1970 ميبار دولار وأصبحت في نوفمبر 1988، حسب تصريح رئيس الجمهورية، 19 مليار \$. في حين قال رئيس الحكومة لجريدة آفاق في ديسمبر 1989 بأنها بلغت سنة 1988 22,8 مليار \$ وأن خدمة الديون بلغت 6,578 مليار \$.

ومهما يكن فإن التوجه نحو الإقتصاد الحر تجلى على أثر صدور تقريو وزارة التخطيط المتضمن الحصيلة الإقتصادي والإجتماعية للعشرية المستدة من 1978 والذي تضمن عدة إنتقادات لإستراتيجية النمية لسنوات السبعينات المعتمدة من طرف نفس السلطة بقيادة هواري بومدين وتركيزها على الصناعات المقيدة، وقوصيات تحث على التوجه نحو الإستثمار في المجال الفلاحي وتوفير المواد الإستهلاكية ومضاعفة دور القطاع الخاص الوطني في الإقتصاد، وهي التوصيات التي تبناها المؤتمر الإستثنائي للحزب الذي وافق أيضا على الحظة الحماسية 1980- النذرة وإعداد برامج محاربة النذرة وإعداد برامج محاربة النذرة وإعداد هيكلة ما يقارب من 100 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي والنازل عن الأملاك العقارية المخصصة للسكن الخاص أو للإستعمال المهني وانتجاري وتوسيع القطاع الوطني الحاص وتقديم السهيلات للمستثمرين الأجانب سمكينهم من الإشتراك في المؤسسات الوطنية على شكل مؤسسات مخلطة والسماح بحيازة الأراضي النابعة للقطاع الفلاحي لدولة غير المستغلة لفائدة ملاك خواص?

¹ عقد المؤتمر الإستثنائي فيما بين 15 و 1980/06/19 . وبذلك أعيد النظر في سياسة رئيس مجلس الثورة ورئيس الجمهورية هواري بومدين.

² قانون 81-80 المؤرخ في 981/02/07 يتضَّمن انتتازل عن الأملاك العقارية ذات الإستعمال السكني أو المنجاري أو الحرفي النابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب النرقية ولتسيير العقاري والمؤسسات العمومية. ج. ر. رقم 6.

ومن هنا يمكن القول بأن الإضطرابات الني عرفتها الجزاثر كانت وراءها أسباب عديدة منها انعدام الحرية والمشاركة وسياسة التقشف التي إتهجتها الحكومة تتيجة إنخفاض سعر البترول إلى جانب تدني القدرة الشرائية للمواطن وتجميد الأجور منذ أربع سنوات والنذرة والسوق الموازية وإرتفاع أسعار المواد المختلفة يطريقة فوضوية نجيث لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الأسعار، فضلا عن إرتفاع البطالة لاسيما لدى الشباب، وتوقيف التصنيع الصناعي المكلف جدا، وضعف الإنتاج الفلاحي خاصة بعد إعتماد الثورة الزراعية التي بموجبها أنمت أراضي المواطَّنين ونخيلَهم الذين كان لهم دورا في الحفاظ على الْإِتّاج نسبيا رغم ضعفٌ الوسائل والإمكانيات (الآلات، الأسمدة. . .)، ومنحت لفلاحين في شكل تعاونيات جماعية، فإنهار الإتتاج وكذا الإتناجية. يضاف لما سبق قلة مردودية المؤسسات الإقتصادية التي وصلُّ عجزها إلى ما يقارِب 110 مليار دينار، مع أن الكلُّ سمع عن توزيع أرباح لعمال هذه المؤسسات التي أعلن عن عجز حوالي 80% منها . كمَّا أن الفَلَاحة سَجلت عجزا قدره 15 ملياًر دينار تولت خزينة الدولة دفعها دون مقابل أ. وضمن هذا التوجه السلبي تعززت طبقة بورجوازية طفيلية مشكلة من قيادات ممارسة أو متقاعدة من السلطة ومن والاها والثقنوقراطيين والبيروقراطيون أثرت على حساب المصلحة العامة، معتمدة على مبررات واهية مكتبًها في ظل النظام الإشتراكي من جمع ثروة مالية ² لا يمكن تحصيلها إلا بمساعدة السلطة التي ضمنتُ لها إحتكَّار السوق الوطنية، سواء بتمكينها من السيطرة على الإستبراد أو بالإستناع

 ⁻ قانون 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 يتعلق بالإستشار الإقتصادي الخاص الوطني ج.ر. وقم 34.

⁻ فانون 28-13 المؤرخ في أوت 1982 يَعلق بتأسيس الشركات المخلطة وسيرها ج. ر. رقم 35.

^{– ُ}قانون 83-18 المؤرخ في 3 أوت 1983 مِعلق بجيازة الملكية العقارية الفلاحية جـ. ر.. رقم 34.

¹ In Annuaire de l'Afrique du Nord 1987 p. 577.

⁻Malek (R) : op. cit p. 15.

عن إستيراد ما تنتجه وعدم مراقبة منتوجها من حيث النوعية أو الأسعار، وبمرور الوقت إستطاعت هذه الطبقة المشكلة من أوليغارشية وبلوتوقراطية Oligarchie et أن تفرض رأبها في القمة وعلى القاعدة ال

في القمة تطالب بفسح الجال أمامها لإستثمار أموالها لأن الحيار الإشتراكي يقيد توسيع نشاطها الإقتصادي، لاسيما وأن المؤسسات التابعة للدولة عجزت عن سد إحتياجات السوق وتحقيق أرماح تبرر من خلالها إحتكارها لسوق المادة التي تنتجها.

أما تأثيرها على القاعدة، فكان بوسائل محتلفة، بمساعدة البيروقراطية، أهمها كشف نقاض القطاع العام وتحزين المواد الأساسية وسوء تموين السوق ورفع أسعار ما يعرض فيها، وإرجاع ذلك إلى القطاع العام، هذا القطاع الذي ساهم بقدر كبير في تكريس فكرة – حتى لا نقول قاعدة – عدم نجاعته عن طريق قلة إنتاجه ومردودية وإرتفاع أسعار منتجاته، إلى جانب المحاباة في توزيع المواد المنتجة والتسبب الذي طبع تصرفات الأفراد، وهو ما جعل هذا القطاع محلا المتخريب خلال أحداث أكتوبو. وقد زاد في تأجيح معارضة السلطة ترك المساجد يعلى منابرها أشخاص إستعملوها لصب جام غضبهم ومعارضتهم العنيفة للسلطة تحت غطاء مخالفتها لأحكام الشريعة والمطالبة بتغيير النظام بل والدعوة للإطاحة به 2.

وما من شك في أن السلطة السياسية لم تكن لتخفى عليها هذه المسائل وكذا المشاكل التي يتخبط فيها الجحمع، فقد حاولت، في إطار النظام الإشتراكي،

¹ يقال بأن الثورة يخطط لها الأذكياء وينفذها الشجعان ويجني ثمارها الجبناء.

² ألثابت أن تلك المرحلة عرفت إنقال نظام الإحتكار من الدولة، حيث كان الجميع يستفيد من دعمها للأسعار خاصة الأولية منها حفاظا على السلم الإجتماعي، إلى إحتكار الأفراد الذين سيطروا على النجارة الخارجية وتحكموا فيها دون منازع بما مكتهم من التحكم في السوق وتحديد الاسعار بما يحقق لهم الأرباح الطائلة ولو على حساب القدرة الشرائية المواطن وصحته، بل وصل الحد يجشعهم إلى منع الغير من ممارسة نشاطاتهم بمختلف الوسائل.

معالجة الأوضاع عن طربق إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية التابعة للدولة هيكليا ثم ماليا، وكذلك إعادة تنظيم الفلاحة، هدفها بعث النشاط في القطاعين ومنحها إستقلالية كبيرة تجاه السلطة الوصية ، ومع ذلك فقد ظهر إتجاه محافظ إتخذ موقفا مناهضا للك الإصلاحات يدعوي آنها تهدف إلى إفراغ الإختيار الإشتراكي من محتواه، فوجد الرئيس نفسه مضطرا لإتخاذ موقف معتدل تفاده للإنقسام وإنهيار النظام وظهور نظام متطرف مثلما حدث في إيران. ^ لكنه كان مالمقامل في الكثير من الدخلات بشجب المواقف المحافظة والتمسك بالشعارات يلى أن جاءت أحداث أكوبر مرجحة كفة الإنجاه الإصلاحي مبعدة الإنجاه المحافظ ممهدة لإبعاد العناصر المناونة للإصلاحات، غير أن الأوضاع الَّتي كان يسودها عدم وضوح الرؤا لمواجهة المطالب السياسية والإجتماعية والإقتصادية ساهمت بشكل كبير في ظهور تناقضات في السياسات المتبعة حد أحداث أكثوبر والتعديل الدستوري وما سبقه أو تلاه من "إصلاحات" في الجالين السياسي والإقتصادي. فلنن كانت الدولة يفترض فيها تحقيق المنفعة والمصلحة العامة والدفاع عنها إلا أن عدم وجود طبقة متوسطة قوية قد ضاعف في بروز إشكالية صعوبة التحكم في الصراعات الفردية المصححية والجهوية بمفهومها الواسع مجيث لم تعد هناك قوى سياسية قادرة على التحكم في التوجُّه الإقتصادي الحرُّ البازاري ما مكن البيروقراطية من تحويل بعض الهيأكل النَّابِعة للدولة إلى أدوات تستغلها لنَّدعيم مركزها رغم طبيعتها العمومية.

ثانيا: المرحلة الثانية:

عرفت هذه المرحلة توجها مختلفا فقد أعطيت الأولوية لمرحلة إنتقالية إقتصادية على حساب المرحلة الإنتقالية السياسية وهو ما لاحظناه بعد 1988 فنتج عن ذلك ظهور توجهين إقتصاديين.

انظر في ذلك القوانين السنة التي نشرت في الجريدة الرسمية في عددها 2 المؤرخة في 1988/01/02.

² يبدو أن الرئيس الفرنسي ميتران فرانسوا قد عبر عن ذلك بقوله :

[«]J'entretiens de bonnes relations avec le Président Chadli et nous avons fixé ensemble la meilleure voie possible pour nos deux pays. Je me réjourai de le voir continuer». In L'iberté du 23/11/1989

الأول بزعامة حمروش مولود يعطي الأولوية لإقتصاد السوق على غيره من الإعتبارات لا سيما ما إصطلح على تسميته بالنظام العام الإجتماعي، وأن الديمقراطية والتعددية يمكن تأجيل الشروع فيها إلى حين الوصول إلى مرحلة متقدمة من النطور الإقتصادي الذي "سيؤدي مع الوقت إلى تفجير النظام السياسي وبالنتيجة رموزه" أ.

الثاني بزعامة بلعيد عبد السلام يعطي الأولوية للإستقرار الإجتماعي والسياسي على غيره بجيث يوفض أن تلحق ميكانيزمات السوق الحر ضررا بالمكتسبات الإجتماعية للمواطنين تجنبا لإحتمال الوقوع في الفشل والأزمات السياسية التي عرفتها بعض الأنظمة لدى تبنيها للحربة الإقتصادية المتوحشة.

وعليه، فإن وجود دولة قوية تخفف من حدة وأثر السياسة الإقتصادية السلبية تبدو ضرورة حمّية لحماية الطبقات الفقيرة².

والمؤكد أن المرحلة اللاحقة تبنت التوجهين ما أدى إلى ايرتفاع ميزانية التسيير والنفقات على حساب ميزانية التجهيز والإستشار، وتبدى ذلك بالخصوص في اعتماد الدولة سياسة الحفاظ على المكتسبات الإجتماعية للمواطنين ومرافقة المؤسسات العمومية عن طريق دعمها ماليا بإعادة هيكلتها ماليا وتسديد ديونها وأجور عمالها عدة مرات على حساب أموال الحزينة العمومية دون أن تحقق النجاعة الإقتصادية المطلوبة بفعل كثرة العمال عن الحد المطلوب وضعف الإتاج، خاصة مع فتح السوق الوطني الإستيراد المفرط للسلع المنافسة فوعيا وجودة وسعرا للمنتوجات المحلية، وبالنتيجة تحولت تلك المؤسسات إلى هياكل مستهلكة الأموال أكثر منها منتجة للسلع بما يسمح بوصفها بجالة المرض تحت الإنماش، المعول بواسطة الضرائب المفروضة على العاملين في المنبع وإيرادات المحروقات بغرض الإبقاء على الأوضاع

¹ Belhimer (A): ce que les réformes de 1990 nous enseignent. In Le Soir d'Algérie 15/11/2011 dernière page.

² Menouar (M) Etat-marché et démocratie, réflexion sur le problème de la transition en Algérie in revue algérienne S.J.E p. n°1 1994 pp. 87 à 91.

والحالة المفلسة لها على حساب جيوب المواطن وخزينة الدولة تحت غطاء السلم الإجتماعي.

أما المؤسسات الخاصة التي كانت محتكرة للسوق في بعض المنتوجات دون الإهتمام بالمعايير القنية والمكوناتية (الإنتاجية، مقادير ونوعية مكونات المنتوج) فإنها وجدت نفسها مظطرة لقبول الواقع عمليا ومحاولة تحسين منتوجها لضمان بقاءها، وفي ظل هذه الأوضاع إزداد نشاط المستوردين النافذين وتقلصت حظوظ وفرص إنشاء المؤسسات الصغيرة في نفس الميدان.

والمعلوم أن الحكومة، في بداية هذه المرحلة، لجأت إلى اعتماد سياسة مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية الحادة مما أجبرها على القبول يجدولة الديون ابتداء من سنة 1994.

وبفضل إرتفاع مداخيل الدولة من الجباية البترولية وإعادة الهيكلة تحقق توازن في الإقتصاد الكلي والمالي (الميزانية والتضخم وميزان المدفوعات. . . الخ) لاسيما بعد تخفيض قيمة الدينار وتقليص الإستثمار العمومي والقروض ما أدى إلى تخفيض التضخم رسميا من 30٪ سنة 1994 إلى 5٪ سنة 1998، غير أن ذلك لم يحد من إرتفاع المديونية الخارجية التي بلغت 26 مليار دولار سنة 1994 و 30 مليار دولار سنة 1998.

وتجنبا لإعادة جدولة آخرى ألزم صندوق النقد الدولي الجزائر بتشكيل احتياطي صرف لضمان تسديد الفروض حيث تمكنت الدولة من تشكيل احتياط قدر بـ 2 مليار دولار سنة 1995 و 6 مليار سنة 1997. وارتفع إلى 135 مليار دولار في نهاية سنة 2008 و 188 مليار دولار سنة 2010 وسيبلغ 210 مليار سنة 2012 حسب تقدير صندوق النقد الدولي².

¹ حسب تقدير البنك الوطني

² El Moudjahid du 27/12/2011 p. 11 -El Moudjahid du 04/01/2012 dernière page.

وبفضل ارتفاع الإحتياطي تدخلت الدولة في عهد الرئيس بوتفليقة لتقليص المديونية الحارجية إلى أن أصبحت لا تشكل سوى 4.7 مليار دولار منها 4 ملايير ديون تجارية على المؤسسات المختلفة أما الباقي 700 مليون فهي ديون عمومية على الدولة، وسنتراجع إلى 1,7٪ من الناتج الداخلي الحام سنة 2012 .

أما البطالة فقد انخفضت إلى 11.8 سنة 2007 وكذلك المتضخم لم يعد يقدر إلا بـ 3.5٪ في حين يرتفع الناتج الداخلي الحام ،PI.B إلى ما يقارب 130 مليار دولار و وصل إلى 183 مليار سنة 2011.

وما ينبغي الذكير به على الخصوص أن الجزائر سددت ما بين 1985 و 2005 ما مقداره 117,9 مليار دولار منها 84 مليار مقابل الدين الأصلي و 34 مليار مقابل فوائد الديون و 34 مليار دينار لطهير المؤسسات الإقتصادية العمومية التي قدرت مديونيتها به 1000 مليار دينار بإستثناء سوناطراك لأسباب معروفة، وهي المديونية العمومية الداخلية، أما الإجمالية فقدرت به 2200 مليار دينار مع أن رقم عمالها الإجمالي لا يتعدى 622 مليار دينار سنة 2003 وأن العجز المالي يوجه حوالي 1200 مؤسسة عمومية منها 546 خاسرة و 300 تقييمها سلبي والباقي في وضع إفلاس .

¹⁻La Tribune 02/06/2008 p. 3.

² كان الدخل الفردي سنوات 2000 و 2004 على النواني 1700 دولار و 2200 دولار وقبل تخفيض الديناركان 2500 دولار سنة 1985.

⁻El Moudjahid 24/01/2008 p.3.

⁻El Moudjahid 27/12/2011 p 11.

³ El Watan 21/11/2004 p.6.

⁴ جريدة البلاد 2004/11/30 ص 2.

⁻ الشعب 2004/01/06 ص 3.

فحسب المعلومات المتوفرة فإن المبلغ الذي خصص للتطهير من سنة 1990 إلى 2010 تراوح بين 150 و 180 مليار دولار، وأن القطاع العمومي خارج المحروقات أنتج ما قيمته 14 مليار دولار ويستخدم 480 ألف عامل لكيه لا يصدر سنويا إلا أقل من مليار دولار. ومن هنا فإنه بجساب بسيط يتبين لنا بأن المبلغ المذكور أعلاه للتطهير لو خصص لإشاء مؤسسات أخرى لحقق مليوني وظيفة وأنتج 40 مليار دولار من الخيرات سنويا وحقق ما بين 7 و 8 مليار دولار سنويا كصادرات.

وإذا كانت الدولة بإعتراف رئيس الجمهورية يوم 27 جويلية 2008 أمام رؤساء المجالس الشعبية المحلية و المسؤولين المركزيين والحكومة، قد فشلت في برنامج الإنعاش الإقتصادي للعهدة الثانية 2004-2009، وبإقرار وزير الإستشراف والإحصاء بأننا حتى الآن نفق دون أن نحسب النتائج وبقول الوزير الأول أويحي واعترفه بالفشل في تحقيق الأهداف الإقتصادية فإن اللوم بل المسؤولية تقع على أصحاب القرار السياسي الذين رفضوا تبني ميكانيزمات تدعيم الفعالية منها وحل المفلسة واستبدالها بالناجعة لضمان الخيرات والوظاف وغسكوا بنمط تسييري فاشل يعتمد على ضمان السلم الإجتماعي، ابن نجد 480 ألف عامل يتخبطون في مشاكلهم و 35 ميون جزائري يخسرون بإستمرار من خلال تقويت الفرص عليهم ودفع الضرائب ملواجهة انفاق ملك المؤسسات.

ونفس القاعدة تنطبق على القطاع الفلاحي فيما يتملق بالنجاعة، فالفاتورة الغذائية لم تتوقف عن الإرتفاع من مليار دولار في سنوات التسعينات إلى 2.5 مليار

I -Fritretien avec Hamid Temar in la Tribune du 29/01/2012 p. 4 et 5. 2012/6/4 أَجْوَارِةَ لِيْتَ 2/6/2012

³ Grim (N)¹ entreprises publiques économiques interogation autour d'un énième assainissement financier. El Watan économie du 13 au 19 Juniet 2009 p. 3.
-Lamiri (A)² assainissement ou faillite d'entreprises, que faut-il faire ? In El Watan économie du 15 au 21/03/2010 p. 5.

وخصصت الدونة مبلغ 380 مليار دينار لإعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة ما بين فترة 2010-2014 غير أن العملية بعد انتهاء 2011 لم تتعد 995 مؤسسة. الخير 2011/12/29 ص 7.

في 1990 و 3 مليار سنة 2002 و 3,6 مليار دولار سنة 2007، بسبب ضعف الإنتاج في هذا القطاع الحيوي الذي كانت الجزائر في ما مضى تشتهر بكونها مطمورة روما كما يقال وممونة فرنسا قبل وبعد الإحتلال.

فعلى حين أن معدل إنتاج الهكتار الواحد في فرنسا يساوي 70 قنطار من الحبوب، فإنه في الجزائر لم يعرف التحسن المطلوب إذ بمقارنة إنتاج السنة الفلاحية الحبوب، فإنه في الجزائر لم يعرف التحسن المطلوب إذ بمقارنة إنتاج السنة الفلاحية 1964-1965 مع سنة 1989-1990 وسنة 2007-2008 نلاحظ بأن الفارق ضعيف، فالقمح الصلب والبين كان يقدر في الفترة الأولى تباعا به 6 قناطير و 6.1 قنطار، أما الفترة الثانية فكان 6.4 قنطار و 8 قناطير، وفي المرحمة الثالثة أكثر من 12 قنطار من الصلب واللين وأن مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية في قطاع الفلاحة لا يشكل سوى 30٪ مقارنة بإقتصاديات دول أخرى التي تبلغ 80٪.

وقد ضاعفت من صعوبة الدفع بالإنتاج الفلاحي إلى الزيادة الظروف الإجتماعية والأمنية والهجرة من الرف إلى المدن في الشمال والحضاب ، ومع هذا وذاك فإن الجزائر لا تزال تعتمد في صادراتها على المحروقات التي تشكل 97٪ وأن 3٪ المتبقية في أغبها صادرات منجمية (أي مصادر ما تحت الأرض) غير متجددة أيضا كالبترول خاصة إذا علمنا بأن الجباية البترولية تشكل 76٪ من مداخيل الميزائية سنة 2007 و 49٪ سنة 1998، وارتفاع مخيف في هجرة الكفاءات البشرية التي قدرت بـ 300 ألف متخرج من المعاهد والجامعات مقيمين في أوربه ،

¹ المصدر وزارة الفلاحة

² بلغت الخسائر الناجمة عن الأحداث الأليمة التي عاشتها الجزائر ما بين الفترة 1992. 200 أكثر من 20 مليار دولار: خطاب رئيس الجمهورية في أدرار يوم 2001/06/21

³ يسّوكر 76,1٪ من انسكان في الشمال و 16٪ في الحضّاب و 7.7٪ في الصحراء و أن 4٪ من أراضي الوطن يسكنها 65٪ من عدد السكان البالغ عددهم حسب إحصاء 34,8 2008 مليون نسمة.

⁴ El Watan 09/03/2008 p. 13.

فضلا عن 18000 عالم وباحث في مختلف المجالات، مما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى يستقلالية الجزائر من تبعيتها، في ظل العولمة، بالمقارنة مع الحظاب السياسي².

ودائم في مجال النقائص للاحظ الإرتفاع الكبير لعدد الموظفين في الإدارة حيث وصل عددهم مليون وتصف موظف جلهم غير مؤهلين بما أثر سلبا على نجاعة الإدارة في أداء الخدمات الضرورية المنوطة بها، بل إن الأمر إزداد تعقيدا حتى على المستوى القيادي بسبب عدم إستقرار الموظفين السامين في مناصبهم، وبالنتيجة على فعالية ومنابعة تنفيذ القرار والنسيق بين مختلف المصالح ما دفع بعديد هذه الفئة بل العس على تأمين مستقبلهم بمجرد تعيينهم وقبل إنهاء مهامهم، وما نجم عن ذلك من يستقحال طهرة الإخالاس والرشوة والمحسوبية واللامبالاة بالمصلحة لعامة وأموال الشعب. وأحسن دليل على ذلك ما صوح به الباحث أمحمد بوخيزة مدير المعهد الوطني وأحسن دليل على ذلك ما صوح به الباحث أمحمد بوخيزة مدير المعهد الوطني الدراسات الإستراتيجية بالنيابة لإحدى الأسبوعيات بأنه خلال المرحلة الممدة من الإجراء الذي لا يمكن أن يحدث في ظل وضع عادي، وينتهي إلى أن الدولة بذلك الإجراء الذي لا يمكن أن يحدث في ظل وضع عادي، وينتهي إلى أن الدولة بذلك الإجراء جددت خلال 5 سنوات، الموظفون السامون المؤسسات الدولة مرتن!!

أما فيما يخص الإحتكار فقد إنتقل من الدولة إلى مجموعة محدودة من الأشخاص سيطرت عليه بما يمكنها من الحد من منافسيها ولو بالتهديد لما لها من سلطان وتمكينها من فرض الأسعار على المستهلك، إذ بعد أن كان المواطن من مختلف فئات المجتمع يستفيد من إحتكار الدولة في مجال المواد المدعمة بل وحتى غير المدعمة منها من خلال تحديد السعروالأخذ بعين الإعتبار القدرة الشرائية للمواطن البسيط قبل المتوسط، حدث العكس منذ أن سيطرت فئة امحتكرين

ا منهم 7000 طبيب في فرنسا و 300 محتَّص في الإعلام الآلي في أمانيا .

بيلغ رقم أعمال النجار الجزائريون في فرنسا 40 مليار أورو 75٪ منها في نفتادق والمطاعم
 وملغ عدد المغتريين 576000 منهم 157000 يحملون الجنسية الفرنسية.

⁻Liberté 17/10/2005 p.3.

² انظر:

Benbitour (A): ancien Chef de gouvernement et ancien Ministre des finances - El Watan 23/11/2008 p. 2

للمواد المستوردة التي لا تعير أي إهتمام للمستهلك وقدرته الشرائية وإنما تبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح على حساب المواطن وإستقرار الدولة والمجتمع، وما يؤكد ذلك أن سوق الأدوية مثلا المقدرة قيمته بـ 2 مليار دولار محتكرة من طرف 5 مستوردين ، فإذا قسمنا المبلغ بالنساوي بينهم نجد أن كل واحد منهم يتصرف سنويا فيما يفوق 2800 مليار سنتيم. والسؤال من أين لأي منهم هذا المبلغ ونحن نعدم وضعية الجزائرين إبان الإستقلال؟.

وضمن هذا التوجه ذهب رئيس الحكومة بلخادم عبد العزيز إلى أنه 'من غير المعقول أن تحتكر مادة أساسية كالسكر من قبل خمسة أشخاص"2.

وعليه ننتهي إلى أن مرحلة الإشتراكية خدمت عديد الجزائريين ذوي النفوذ، كما أن فتح النجارة الخارجية أمام الحواص ذوي العلاقات مع السلطة مكتهم من جمع اموال لا يمكن جمعها في الدول التي توجد فيها تقاليد المعاملات وتحكمها قوانين واضيحة إلا بعد مرور أجيال بجلاف الحال في الجزائر التي تنعدم فيها تلك انتقاليد او مبدأي سمو القانون والمساواة، مما يفسح المجال أمام تلك الفئة من إحتكار سوق النجارة الحارجية بفرض نفسها وإبعاد الغير عن محاولة منافستها، فضلا عن علاقاتها المتميزة مع الجهات المعولة التي لا تبخل عليهم وترفض ذلك لغيرها بسبب العقد المعنوي الذي يربط الأطراف المستفيدة. وقد ذهبت إحدى الباحثات إلى القول بأن ما يقارب 13 ألف مستورد في الجزائر يقتسمون 38 مليار دولار الخاصة بالمنتوجات بالواردات وأن 747 مستوردا يسيطرون على 8 مليارات دولار الخاصة بالمنتوجات الفلاحية والغذائية بما يعادل 11 مليون دولار لكل مستورد.

ا صرح وزير النّضامن والآسرة والجالية الجزائرية المقيمة في الحارج بأن سوق الأدوية في الجزائر
 الذي فاقت قيمته 2 مليار دولار سنويا محكر من قبل ٢ مسئوردين فقط وقس على ذلك
 الحبوب والسكر والحليب والموز. . . إلج: الحبر 2008/11/12 ص 5.

²⁻Le Soir d'Algéne du 03/01/2001 p. 5.

- ذهب الرئيس إلى أن 15 شخصا يسيطرون على انتجارة الخارجية، وللتأكد من ذلك العودة إلى قضية آل خليفة واختلاسات البنوك والشركات العمومية والمشارع قيد الدراسة وانجاز وإقاماة مصائع بأموال الدولة دون ضمانات.

والثابت أن النقائص الملاحظة وغيرها لم تحل دون استمرار الدولة في تخصيص أموال ضخمة لمشاريع حيوية ذات أبعاد مختلفة وآثار إيجابية على الحياة المعيشية للمواطن بجيث قررت في أفريل 2001 بعث برنامج الإنعاش الإقتصادي خصص له مبلغ 7.2 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات، ويهدف عبى الخصوص إلى الإنعاش الفلاحي والصناعي وبناء المنشآت القاعدية وبالنتيجة تقليص البطالة ورفع القدرة الشرائية للمواطن، ثلا ذلك برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي PSRE يمتد لسنوات 2005-2009 ورصد له مبلغ 165 مليار دولار.

وفي سبيل التخفيف من حدة الفوارق بين المناطق في الوطن أقر برنامج تنعوي إضافي مخصص في إطار المخطط الخماسي لدعم النعو العادي المشار إليه أعلاه.

وتجنبا لإحتمال وقوع عجز في عمليات الخزينة وضمان تسديد الديون وفوائدها رصدت الدولة ما يعادل 40 مليار دولار في نهاية 2006 في صندوق ضبط الإيرادات FRR وارتفع سنة 2011 ليصل إلى 75 مليار دولار .

ومما يزيد في صعوبة التحكم في الإستثمار العمومي ويطرح تساؤلات على المستويين السياسي والإقتصادي، بعد الإعتراف الرسمي سنة 2008 بفشل البرنامج الإقتصادي 2004-2009، هو استهلاك المشاريع للأموال المرصودة لها بناء على دراسات ونقبيمات، يفترض أنها جادة و جدية، دون أن تنجز بكامه، ويتبدى ذلك "في رصد ما يعادل 286 مليار دولار للإستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 وهو المبلغ الذي يشمل شقين إثنين هما:

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار" .

¹ بيان مجلس الوزراء 2010/05/24.

المُتعارف عَليه أن الدراسات والتقييمات تكون جادة ودقيقة، وأن احتمال الحطأ بسبب نظروف الطارثة أو الطبيعية لا يتحاوز 10%، اما أن يصل إلى ما يتخطى 70% فهذ يندرج ضمن اللامعقول الذي تترتب عنه المسؤولية.

وهنا يحق لبباحث والمعني أن يتساءل عن قيمة وجدية الدراسات والتقييمات الحاصة بالمشاريع المذكورة في الشق الأول، إذ من خلال هذا البرنامج يتضح لنا بأن الفرق في التقييم تجاوز المعقول ليصل إلى أكثر من 70% وأنه كان بالتالي معرفة وشرح وتبرير ذلك لأن هذه الأموال هي أموال الشعب بدلا من الوافقة على ضخ النسبة المذكورة لإستكمان نفس المشاريع، ومن يضمن بأن المبلغ المخصص للشق الثاني (156 مليار دولار) سوف لن يكون محل تقييم جديد يقضي مضاعفة سنة 2014 تحت نفس المبرر العام، ومن يصدق في ظل الغموض أن البرنامج الأول سينجز بكامله دون أن يطلب دعما ماليا تكميليا ثانيا!

ورذا كانت الإستشارات العمومية تمول بإستمرار من الواردات البترولية التي تؤخر بها البلاد، فينه مع مرور انوقت ستزول، ما يتطلب البحث عن مصادر أخرى لتمول مشاريعها مستقبلا، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الإستثمار في قطاعات منتجة ومربحة وإتخاذ قرارات صارمة وشجاعة للحد من إمتصاص القدرات المالية للدولة من طرف قطاعات م تتمكن حتى الآن حرغم انضخ المالي المتزايد والمستمر من تحقيق هامش ربحي بل وحتى سد نققاتها حيث بقيت قائمة هيكلياً دون تحقيق بكفاء ذتي أو ربحية إذا أرادت الدونة أن تخفف أو تقلص من عوامل اللاستقوار الداخلي المتمثلة في المزايد المستمر نطلبات الشغل والسكن والرعاية الصحية والمشاركة في الحية السياسية وضرورة تحسين صورة الإدارة وبناء الثقة بين المواطن والدونة على مختف السياسية وضرورة تحسين صورة الإدارة وبناء الثقة بين المواطن والدونة على مختف

ا يقول رئيس الجمهورية في هذا الصدد "يتعين على الحكومة أن تسهر على تنفيذ هذا البرنامج دون تأخر ولا إعادة تقويم وعلى تشجيع التحكم في نققات التجهيز العمومية بإتجاه تطوير الأمثل لأداة الإنتاج الوطنية بغية تكثيف خلق الثروة ومناصب الشغل محليا"، وهي المواضيع التي لم تخل منها معظم تدخلاته منذ 1999 – كلمته أمام مجلس الوزراء 8010/09/22

² على الرغم من تحسنها نسبيا إلا أنها لا تزال تحت المطلوب لاسيما في مجال نوعية الحدمات الإنسانية. صحيح أن نسبة الأمل في الحياة تحسنت بشكل ملحوظ فقي سنة 1951 كانت تقدر و 35 سنة و 68 للفرنسيين وفي سنة 2005 أصبحت تقدر و 70.6 سنة الرجال و 73.3 سنة للنساء.

مستوياتها، فبإعتبارها العامل الرئيسي والحاسم في تكاثف الجهود وتلاحم أفراد المجتمع ومساندتهم للدولة بما يضمن الإستقرار والأمن والنمو البشري الذي أصبح أحد مؤشرات تقييم الدول للاحظ بأن الجزائر بعيدة عن مثيلاتها فهي تحل المرتبة 108 سنة 2005 في حبن يحل الأردن المرتبة 90 وتونس 92 وليبيا 58 .

ويذا كان انسو البشري تحكمه عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لأنه يتعنق بكل ما يحيط بالإنساز ويساهم في رقيه وتفتحه ومعيشته، فقد كانت قبل ذلك ميزانية الدولة شأنها شأن أغلب الدول النامية، ميزانية تسيير بدلا من ميزانية تجهيز واستثمار قبل كل شيء، فمن المعلوم أن النمو الإقتصادي محكوم بأربعة عوامل سياسية هي الإستهلاك الذي ينشط الإنتاج وينوعه ويطوره والإستثمار الذي يوسع النشاط الإقتصادية ومنافسيتها وجلب وينوعه ويضاعفه، والتصدير بإعتباره أحد عوامل القوة الإقتصادية ومنافسيتها وجلب الأموال والمتأثير على الغير وأخيرا النفقات العمومية لما لها من محاسن على تقديم الخدمات وتكملة النشاطات الأخرى وسدا للنقائص في بعض القطاعت الإسترتيجية للدولة كالدفاع والصحة و التعليم والحدمات العمومية الأخرى، كل ذلك الإسترتيجية للدولة كالدفاع والصحة و التعليم والحدمات العمومية الأخرى، كل ذلك من خلال توفير في خدمة النمو البشري على اعتبار أنه كلما كانت تلك العوامل قوية ونشطة ومتكاملة تنكمش عوامل التخلف وأسباب الإضطرابات، ويتجلى ذلك من خلال توفير مداخيل متنوعة يكون لها الأثر الإيجابي على تحسين الخدمات العمومية والتخفيف مداخيل متنوعة يكون لها الأثر الإيجابي على تحسين الخدمات العمومية والتخفيف مداخيل متنوعة يكون لها الأثر الإيجابي على تحسين الخدمات العمومية والتخفيف ما الشعب والدولة بالخير والأمن من المنصحم وارتفاع نسبة النمو والدخل بما يعود على الشعب والدولة بالخير والأمن الإجتماعي والإستقرار السياسي².

1 Rapport de l'ONU sur l'état de la Population 2006.

² Bouzidi (A) . c'est l'Etat de Droit dont on a si besoin. In Le Soir d'Algérie du 05/05/2010 dernière page.

المبحث الثاني من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ا

بَـَارِيخِ 24 مُكَويرِ 1988، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا يحدد العناصر الرئيسية التي يتضمنها الجانب الثاني من مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في القاعدة، وفي مؤتمر جبهة التحرير الوطني قبل أن يعرض على إستفناء الشعب.

فالمشروع إذن ليس من وحي الحزب وإنما من رئاسة الجمهورية التي يستندت على خطاب 10 أكنوبر 1988 وبيان 12 من ذات الشهر والسنة². فقد ثبت بأن أغببية أعضاء الأمانة المدائمة للجنة المركزية للجزب لم يكونوا على علم بالموضوع إلا في نفس اليوم (24 أكنوبر)³. وتأكد ذلك بإبعاد مسؤول الأمانة الدائمة للجنة

المعزيد من المعلومات حول الإنتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية انظر:
 جردي (عيسى): الأحزاب السياسية في الجزائر منشورات قرطبة ط 1 . 2007 الحزائر ص
 11 إلى 40 .

2 الجانب الأول من الإصلاحات صدر في 1988/10/17 ويتعلق بتعديل جزئي للدستور. وقد صدر النص الخاص بالجانب الثاني في جرائد 1988/10/25.

لَمْ يَسْتَعَمَلُ البَيَانُ لَفُظُ حَزْبِ أَطَلَاقًا مَمَا يَعِدُ تَرَاجِعًا وَخَرَقًا لَأَحَكَامُ الْقَانُونَ لَأَسَاسَيَ لمحزب والدستور.

3 منذ صدور ابيان الثاني بدأت تظهر شعارات رسمية جديدة في الجزائر منها من أجل ديمقراطية أوسع. وهو إعتراف بكونها كانت ضيقة. "من أجل المستقبل والديمقراطية". ولعل ما جاء على لسان رئيس المجلس الشعبي الوطني رابح بيطاط في إفستاح دورة الحريف للمجلس ما يدل على ذلك ". . . إنها ، أي أحداث أكوبر، أبرزت ضرورة المعجير في المسدر الديمقر طي الواسع ، لذي شرع فيه والذي ينبغي أن يؤدي إلى المصالحة بين الجزائريين، كل الجزائريين مع مؤسساتهم ويحريرهم من كل أنواع الكبت وتحميلهم للمسؤولية كاملة.

والكلمة بيوم للشعب مباشرة ليقولها بكل سيادة". عن جريدة الشعب بتاريخ 1988/10/30 ص 1 و 3. وهو إعتراف بأن الشعب كان مبعدا ويعيش في جو مكبوت يعيدا عن الديمقراطية والحرية والمشاركة.

المركزية بتاريخ 29 أكتوبر وتعيين عبد الحميد مهري محله، كمكلف بالأمانة الدائمة ورئاسة مكتب التحضير للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني حيث طرحت مسألة تأصيل حزب جبهة التحرير الوطني أي إعادته إلى أصله كجبهة تحتوي كل الحساسيات وتحوله إلى حزب جماهيري بدلا من حزب طلائعي الذي أقر في ميثاق الجزائر والميثاق الوطني2.

وقد تولى المكلف، وليس المسؤول، بالأمانة الدائمة الإشراف على مناقشة مشروع العمل السياسي المقدم من قبل رئاسة الجمهورية على أثر أحداث أكوبر والقاضي بتاصيل جبهة التحرير الوطني وإقرار تعدد الحساسيات Sensibilités والتيارات داخل الجبهة، وهو المشروع الذي حل محل المشروع الأول الذي عرض على مناضلي الحزب، والمتكون من محورين، أحدهما خاص بالجانب النظامي والتنظيمي، والثاني يتعلق بجانب التنمية، حيث تولى المناضلون مناقشهما واثراءهما، ثم رفعت التفارير إلى الهيئات المركزية، وأعيد المشروع مرة ثانية للقاعدة الحزبية لإثرائه، ثم رفع إلى الأمانة المعامة للجنة المركزية أين أقر نهاتي كمشروع تقرير للمؤتر، غير أنه جمد، وطلب من المناضلين لدي عقد الندوات الجهوبة في نوفمبر للمؤتر، غير أنه جمد، وطلب من المناضلين لدي عقد الندوات الجهوبة في نوفمبر مناقشة المشروع الجديد، لكهم رفضوا الإقتراح أول الأمر بدعوى أنهم بمثلون قاعدة مناقشة المشروع الجديد، لكهم رفضوا الإقتراح أول الأمر بدعوى أنهم بمثلون قاعدة

اكان مسؤول الأمانة الدائمة محمد الشرف مساعدية عضوا في المكتب السياسي، وهو الذي أوحى منظيم الأمانة الدائمة بما يمكنه من الإستحواذ على الحزب وتنصيب نفسه الفناة الوحيدة التي نمر منها وعليها المعلومات من وإلى الوئاسة.

وقد أبعد بسبب مواقفه المحافظة المتشددة التي أثرت على شعبيته خارج لحرب، ولم بتدخل شاء إنعقد المؤنمر السادس لدر على الإنتقادات اللاذعة التي وجهب لدحزب حتى من قبل رئيس لجمهورية، على خلاف رئيس المجلس الشعبي الوطني رامج بيطاط الذي طلب الكلمة بمجرد إنتهاء الرئيس من خطايه الذي إنهم فيه النواب بأنهم أقرعوا مشاويع القوانين من محتواها بتعديلاتهم المختلفة. وكان رده بأن النواب تصرفوا وقق الدستور و لميثاق الوطبي، وأن المصالح الإدارية (أي الأجهزة الحكومية) عرقلت المجلس من القيام مهمته على أكمل وجه.

² إنشاء تعدديَّة يُفتَّضَي وضَّع قانوَنَ أعلاَّم لتمكين الأطراف من التعبير عن رأيه في إضار ديمقر طي.

وافقت على مشروع عمل، وأنهم جاءوا بنلك الصقة لإثراثه ولم يقوضوا لمناقشة غيره، رافضين مناقشة فكرة إلغاء الحزب والمبدأ الإشتراكي.

وتجنبا لأي فوضى يحتمل وقوعها في المؤتمر، إجتمع المكلف بالأمانة الديمة عبد المحمد مهري مع امناء ، محافظات وطلب منهم طمانة المناضلين واعدا إياهم بأن مشروع الجانب النظامي والتنظيمي الأول هو الذي سيعتمد، كما تولت المحافظات تحديد عدد ممثيها الذين يتناولون الكلمة وموضوع الدخل، إلا أن مكتب المؤتمر تفطن لخطورة ذلك التنظيم وأثاره على حسن سير أشغال المؤتمر، فأعنن عن إفتتاح تسجيل المتدخلين بمجرد إنهاء الأمين .لعام (رئيس الجمهورية) من تقديم تقريره، وفي النهاية تدخل من سمح له من المسجدين في الأخير ووضعت قوائم طالبي الكلمة مسبقا جانبا.

وما من شك في أنه على الرغم من مقاومة المحافظين للإصلاحات السياسية، فإن حركة أكنوبر مجلفياتها وأسبابها وآثارها ونتائجها لاسيما السياسية منها، قد كرست المسار الإصلاحي ودعمته، بل وعمقت من مضعونه، مجيث لم يعد يقتصر على الجانب الإقتصادي في ظل الإختيارات التي "لا رجعة فيها وينما شمل المجال السياسي، حيث رفض الشعب الإنغلاق على النفس والتمسك بما قد يضر أكثر مما يحفق مصلحته، طالبا بعطاءه الكلمة ليقرر إختياره في ظل التحولات والأوضاع الجديدة. وتجبي ذلك في إستمرار المطالبة بجرية الرأي والتعبير وتقبل الرأي الآخر، الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل تنظيم موحد محتكر للسلطة (الجبهة) وإنما في ظل

¹ مِنْ الْحَلَطُ بِينِ الْحَرْبِ وَالْنَظَامِ يُؤْدِي إِنَّى الْإِسْتَبْدَادُ وَخَاصَةً إِذَا كُانَ هَنَاكُ خَلْطُ بِينَ الشَّخْصُ الْحَاكُمُ وَالْحَرْبِ الذِّي يُتَرْعَمُهُ .

فالحزّب الحاكم من هذا النوع لا يعتبر نفسه جزّء من النظام وإنما هو النظام دانه. وعليه فإن كل معارضة لا تعد معارضة للحكومة (الحاكم) وإنما النظام وبالناني يجب محاربتها. والحقيقة أن التشاور والتحاور بين الحزب الحاكم وغيره والسلطة هو الذي يحفق بعص مظاهر الديمقراطية.

أما انقول مَأْن الحزب الحاكم هو النظام فذلك معناه حكم أقلية تحت ستار الأغلبية لأنها تتعود المظر إلى معارضيها على أنهم أعداء لها سواء كانوا في الحزب أم لا.

انتعددية السياسية والحزبية، وهو الإتجاه الذي إعتمده النيار الإصلاحي بقيادة رئيس الجمهورية لكن على مراحل وبطريقة سلمية فقد كان مقتنعا بأن النظام الاشتراكي زائل!.

فبعد طمأنة المندوبين للمؤتمر وإبعاد شخصيات ذات وزن من مراكز إتخاذ القرار، فوجيء المندوبون في المؤتمر بجضور إطارات الدولة من مديرين للمؤسسات العامة والإطارات السامية للدولة بما فيها عدد كبير من ضباط الجيش دون الإعتداد بصفة النضال (العضوية في الحزب)، مما غير من طبيعة المؤتمر بأن حوّل من مؤتمر للحزب إلى مؤتمر لإطارات الدولة لاسيما بعد أن سمح للجميع بجق التصويت²، وهو ما أدى إلى ترجيح الكفة لصالح دعاة الإصلاح من إطارات وضباط ومناضلين.

كما أنهم فوجئوا بإبعاد اللاتحة النظامية والمنظيمية بلاتحة أخرى تنضمن مشروع انقانون الأساسي لجبهة المحرير الوطني الذي أدخل عليه تعديل من قبل لجنة التنظيم يقضي بأن المؤتمر الإستثنائي ينظر في المسائل النظامية والتنظيمية أو والذي يعني بأن تنظيم الجبهة من حيث هيأكلها وقوانينها لم يتخذ الشكل النهائي بعد.

- Le Soir d'Algérie du 28 ct 29/12/2008 p.3. كان ذلك بمناسبة لقاء نظم في الطارف حول اللاعدة الشرقية ودورها في الثورة التحريرية.

2008/1.727 2 ملغ عدد المدويين المسجلين 5117 مع أنهم لا يمثلون كلهم الفاعدة. لحاضرون 5078، الغائبون 39 (المتوفون 2- الغائبون مدون عذر 4).

٤ لمؤتمر الإستثنائي يعقد أصلا لدراسة موضوع إستثنائي فقط دون النطرق للمسائل النظامية واستظيمية التي هي من إختصاص المؤتمر العادي، وقد عابسها أشغاله مباشرة ولاحظنا حالة الإحباط التي إنتامت المناصلين بسبب تحول المؤتمر بقيادة مهري عبد الحميد إلى مؤتمر إصارات وتحويله من مؤتمر إستثنائي تناقش فيه فضية نحددة إلى مؤتمر عادي تناقش فيه حتى الفضايا التنظيمية والعظامية ما يعد خرقا لأحكام القوانين الأساسية للحزب.

ومع ذلك عارض عبد الحميد مهري توقيف المسار الإنتخابي لسنة 1992 فأبعد بعد المخافة بجموعة سانت ابجديو المعارضة للنظام 1996 وحل محله بوعلام بن حمودة الذي بعد بدوره نصالح بن فليس على في سبتمبر 2000 وزكي عبد العزيز بلخادم بتاريخ 2005/01/30 حيث ظهر منصب رئيس شرقي للحرب اسند للرئيس يوتفليقة، ما شبت أن قاعدة النداول معتمدة في الحزب لكن ليس بالمفهوم المتعارف عليه وإنما وفق ما يواد للحزب من مهام.

ا صرح رئيس الجمهورية قائلا "كنت قبل أحداث 5 أكتوبر 1988 مقتما بأن النظام محكوم عليه بالزول، لذلك أعلنت على إصلاحات نقبت مقاومة داخل الحكم".

أما كيفية الموافقة على لوائح المؤتمر و إبعاد أعضاء اللجنة المركزية، فإن قيادة المؤتمر إكنفت بإعلام المندوبين (ممثلي المحافضات) بأن كل محافظة ستمثل بعضو منتخب من بين المندوبين داخل اللجنة المركزية، وأن أمناء المنظمات الجماهيرية والإتحادات المهنية والعلمية سيكونون أعضاء فيها بجكم مناصبهم، شأنهم شأن أعضاء مكب الجلس الشعبي الوطني ورؤساء لجانه، وروجت شائعة مفادها أن اللجنة المركزية سيقلص عددها مما سهل تمرير لوائح المؤتمر التي أعلن عن إنتهاء تحريرها قبل الشروع في المناقشة التي تعد دائما إثراء لها ؟! ففي الوقت الذي كان فيه المقررون تيون اللوائح المتضمنة برنامج وقانون الجبهة، كان مندوبو الولايات منشغلين ومنهمكين في إختيار ممثليهم، وأعضاء اللجنة المركزية يسعون للبقاء في اللجنة القادمة، أما الإطارات والجيش فقد كانوا منضبطين مؤيدين، ونظرا لكثرة عددهم والمكان الذي خصص هم (أمام المنصة وممثلوا القاعدة الحزبية في المؤخرة، وتفضيل بعض المندوبين الإمتناع عن التصويت بدلا من الرفض، لاسيما لدى عرض مشروع القانون المساسي، فإن تلك النوخح ذلت موافقة الأغلبية الحاضرة في المؤتمر.

ويذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد وحلت محله جبهة التحرير الوطني، وأقر مبدأ التعددية السياسية تمهيدا للإنتقال إلى التعددية الحزيبة التي كرسها دستور 41989.

ا توجد محافظة على مستوى كل ولاية.

^{2 48} ولاية، كل ولاية تشخّب 3 أعضاء من مندوبيها وعلى لجنة الترشيحات أن تختّار واحدا منهم.

³ مقرروا اللجان.

⁴ مند إعدادة بعث الجبسهة والحديث يدور حيول الحساسيسات والسيارات Sensibilités et Tendances رسميا، لكن الناس بدأوا يتحدثون عن تعدد الاحزاب، وعرور الوقت بدأ المسؤولون يقتعون بأن إحتواء الحساسيات المختلفة في جبهة واحدة من الأمور المستحيمة، بل وسوف يؤدي إلى شل أكثر لحركة الجبهة، مما مهد الطريق لإقر رالمعددية لحزية التي كرسها دستور 1989 بموجب المادة 40 منه.

[ِ] والمعلُّومِ أَنَّ لَتَعددُيَّةَ الْخَرْبِيةَ انفُعليةَ كَانْتَ موجودة منذ الإستَمَلال وَكَانْتَ موجودة قبل النُّورة الصُّه واثناءها .

وَعليه، فإن تبني التعددية كان من الىاحية الدستورية الرسمية.

آثار التعديل الدستوري الصادر في 03 نومبر 1988:

تنفيذ، لخطاب 10 أكوبر وللبيان الصادر في 12 من الشهر نفسه، نشرت رئاسة الجمهورية يوم الإثنين 17 أكوبر 1988 مشروع تعديل الدستور خارج أحكام الفصل السادس المتعلق بالوظيفة التأسيسية و المتضمن على سبيل الحصر إجراءات تعديل الدستور وحدد يوم 03 نوفمبر الإستفاء الشعب حوله، ويهم على حد تعبير البيان الوظيفة التنفيذية 2.

وما يسترعي الإنتباه في هذا المشروع على الخصوص، إلى جانب مسألة دستورية التعديل من عدمها³، هو ما يلي :

1- أنه دعم موقف الرئيس فيما يتعلق بعلاقته بالشعب، وإستقلاليته عن الحزب ويستشف ذلك من قراءة المادة الخامسة التي أعيد تركيبها وصياغتها، إذ كانت في أول الأمر تقضي بأن "السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عن طريق الإستفاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين" وأصبحت كانتالي:

- -" السيادة الوطنية ملك الشعب.
- عارس انشعب هذه السيادة عن طريق الإستقاء.
- يمارس انشعب هذه السيادة كذلك بواسطة ممثليه المنتخبين.
 - لوتيس الجمهورية أن يرجع مباشوة إلى إرادة الشعب ".

ا تنص المادة 191 الواردة ضمن الفصل الخاص بتعديل الدستور على ما يعي: لرئيس الجمهورية حق المبادرة بإفتراح تعديل الدستور في نطاق الأحكام الواردة في هذا الفصل "فالنص صريح بقول "الواردة في هذا الفصل" وليس في المادة 14/111 التي إعتمدت كأساس للمبادرة بالتعديل الدستوري.

² نشر لص المشروع في جرائد بوم 1988/10/18.

 ³ لمزيد من المعلومات حول مدى دستورية التعديل: انظر موضوع مدى دستورية التعديل
 الدستورى لسنة 1996 لاحقا.

وانظر كذَّلك بوالشعير (سعيد): مدى دستورية اللجوء إلى الإستفتاء كأسلوب لتعديل الدستور؟ المجلَّة الجزائرية للعلوم الفانونية والإقتصادية والسياسية. جامعة الجزائر كليَّة الحقوق عدد 3-2011

فالصياغة الأخيرة أفضل بالنسبة لرئيس الجمهورية الذي وعد الشعب بي إطار بالسبور، دون الرجوع إلى الخزب كلما أراد ذلك، خلافا لما كان عليه الحال في السابق . فعلى الرغم من وجود المادة 14/111 الفاضية بأنه "يمكن له (رئيس الجمهورية) أن يعمد إلى إستقاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية"، التي الستند عليها في طرح مشروع التعديل الدستوري الذي نحن بصدده، إلا أن هذه الصياغة ناقصة وغير وافية لكونها لا تمنحه سلطة الرجوع إلى الشعب دون موافقة المؤتمر بالأغلبية، بإعتبار أن هذا الأخير، حسب القانون الأساسي للحزب لا يقتصر دوره على بحث وتنظيم المسائل الحزبية وإتخاذ القرارات بشائها، ويما يتولى كذلك حتى بحث القضايا التأسيسية للدولة.

لذلك نرى بأن تعديل 1988 لم يكن دستوريا من حيث الإجراء ون إعتمد على المادتين 5 و 14/111 بما يخالف المادة 191 الصريحة. كما أن إضافة الفقرة الأخيرة لمادة 5 التي تخول الرئيس الرجوع إلى انشعب مباشرة لم يكن الهدف منها تخويل الرئيس تعديل الدستور عن طريق الإستفاء خارج إطار الفصل السادس وتجاوز البرلمان القائم مثلما ذهب خطأ أغلب رجال القانون مغلبين الإعتبارات نسياسية على القانونية، وإنما كان الهدف تحريره من وصاية الحزب المقيدة له حيث تقضي نصوصه الأساسية طرح القضايا التأسيسية على الحزب أولا قبل اللجوء إلى أحكام الفصل السادس من الدستور، على إعتبار أن الحزب هو القائد والموجه

ا كانت المبادرات تأتي في شكل توصيات صادرة عن المؤتمر أو اللجنة المركزية و توجيهات
 من الرئيس بصفته أمينا عاما للحزب.

² جاء في المرسوم رقم 88 223 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409 الموافق د 5 نوفمبر 988 المتعلق بنشر التعديق الدستوري الموافق عليه في إستفتاء 3 نوفمبر 1988 ما يلي: "نناء على الدستور، لا سيما المادتان 5 و 10/111 و 14 منه".

³ تنص بَلَادة 9/95 من القَانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني على أنه يتولى مجث القضاء التأسيسية للدولة".

والمراقب وأن الرئيس يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة وأن الفقرتين السابقين قد إعتمدنا من قبل السلطة، بما يخالف النص، لإجراء تعديل الدستور سنتي 1988 و 1989 ويتجلى ذلك في الإبقاء على محتوى الفصل السادس من الدستور الخاص بالوظيفة الناسيسية والذي ينص، بما لا يدع مجالا للشك، بأن الطريقة الوحيدة نتعديل الدستور يجب أن تتم وفق أحكامه. فالمادة 191 تقضي بأنه "لرئيس الجمهورية حق المبادرة بإفتراح تعديل الدستور في نطاق الأحكام الواردة في هذا الفصل" بما يعني صراحة أن التعديل لا يكون دستوريا شكلا ومضمونا إلا إذا وقع في إطار أحكام هذا الفصل مجصونه على موافقة البرلمان ثم الشعب.

ومن ثمة فإن الإختفاء وراء المادة 5 والمادة 14/111 لتبرير تعديل 3 نوفمبر 1988 تحت تبريرات سياسية ومجاملاتية للسلطة يفتقر للحجة القانونية المكرسة في المادة 191 وكذلك الحال بالنسبة لتعديل 23 فبراير 1989 للإتحاد في العلة بالإعتماد على المادة 5 فقرة 4 والمادة 1911. ولتأكيد ما سبق تسائل مع أهل الإختصاص لماذا لم تعدل المادة 191 ضمن الأحكام التي طالها التعديل في 1988 بما يفيد بأن لمتعديل اندستوري يمكن أن يكون أيضا خارج إطار القصل السادس بفتح المجال الإعتماد المادة 14/111 بالقول " مع مراعاة أحكام المادة 14/111، لوئيس الجمهورية حق المبادرة بإقتراح تعديل اندستور بالرجوع إلى الشعب مباشرة أو في نطاق أحكام هذا الفصل. " ونفس الإقتراح ينطبق بعد إضافة الفقرة 4 للمادة 25.

وضمن هذا النوجه، ولتأكيد مدى حجية المادة 191 للاحظ بأن المادة 196 الواردة أيضا في الفصل السادس تنص على "يصدر رئيس الجمهورية القانون المتعلق بالتعديل الدستوري". ومعنى ذلك أن النص التعديلي يأتي في شكل قانون يوافق عليه

^{3/111 25411}

² بتعديل المادة 191 مع غيرها تكون السلطة قد فتحت الباب بشكل كامل لتعديل الدستور وإن كان ذلك خارج احكام الدستور تحت غطاء سياسي يتمثل في أحد،ث أكتوبر .

. نبرلمان ويصدر كذلك بعد مروره على الإجراءات المحددة في ذات الفصل وليس عن طريق نشره بموجب مرسوم .

وقد رأينا كيف كان موقف المحافظين في الحزب من الإصلاحات السياسية مما دفع بالإصلاحيين إلى الإختفاء وراء أحداث 5 أكتوبر ودفع الوئيس للجوء إلى الشعب تحت غطاء المادة 14/111 خطأ التي تخص مجالات أخرى غير التعديل الدستوري الذي خصص له فصل خاص هو الفصل السادس بذء بالمادة 191 الصريحة وإنهاء بالمادة 196. إذ لو آبقي على النص الأول وتمكن المؤتمرون من الحروج بتوصيات تأسيسية خاصة بالدولة، لصعب على رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب مخافقها واللجوء إلى الشعب، طالما إتخذ المؤتمر موقفا بشأنها، وإلا عد خرجا عن طاعة الحزب الذي رشحه ويتولى رئاسته مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل قانونية وسياسية، أما وقد عدلت تلك المادة ومنحته سلطة الرجوع سياسيا مباشرة إلى إرادة المشعب فإن موقفه تدعم أكثر في مواجهة المؤتمر لكته لم تحرره من الرجوع قبل ذلك للبرلمان القائم احتراما لحكم المادة 191 من الدسنور وهو ما يجعمه في مامن من كل أنواع الضغط التي يحتمل أن يتعرض لها من قبل الحزب?. ومن ثمة

ا انظر مرسوم 88–223 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409 الموافق 5 نوفسبر 1988 يتعلق بنشر تعدين الدستوري الموافق عليه في إستفتاء 3 نوفسبر 1988 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدممقراطية الشعبية.

⁻ مُرَسُومُ رَيُّاسَى رقم 89-18 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 المُوافق 28 فبرابر سنة 1989 سَمَلَقَ بَنَشُر نَصَ تَعْدَيْلُ الدَّسَوْرِ المُوافَّقُ عَلَيْهِ فِي إِسَلَقَاءُ 23 فبرابرِ 1989 في الجُريدة الرسمية لَنْجُمَهُورِيَّةَ الْجُزَائِرِيَّةُ الْدَمْقُراطِيَّةُ الشَّعْبِيَّةِ.

² إن بعاد محمد الشريف مساعدية من الحزب والعميد لكحل عياط من الأمن العسكري وتغيير قواد النواحي العسكرية والقيادة المركزية المجيش قد وضع حدا الإحسال حدوث خلاف أو صراع ظاهر على السلطة.

لنا أن تتسائل عما إذا كان المحافظون المتشددون من الحزب تخولهم مراكزهم التي يحتمونها في الحزب و لمجلس الشعبي الوطني عرقلة مشروع تعديل 03 لوفمبر الذي يقصل بين قيادة الحزب والدولة؟

قد يطرح نفسر الإشكال النسبة للنواب لكونهم أيضا تأبعين للحزب إلا أن انظروف لتي طبعت آلمرحلة كانت نصالح الرئيس، وأن النواب لم يكن أمامهم إلا الموافقة على مقترج رئيس لجمهورية. وما يؤكد مسايرة مناضلي الحزب هو وقوقهم مع المعدس لكونهم هم الذين أشرفوا:

يمكننا القول بأن تعديل المادة 5 لم يكن الغرض منه تمكين الوئيس من تعديل الدستور خارج الطار الفصل السادس وإنما تمكينه من تجاوز الحزب (المادة 9/95 من قانونه الأساسي) والمتعامل مباشرة مع الشعب في إطار الدستور، وأنه لم يعد يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة كما أنه لم يعد يترأس الإجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة ويتجلى ذلك في إلغاء هاتين القاعدتين من الدستور (المادة 2/111 و 9).

2- أن تقديم مشروع تعديل يتعلق بالوظيفة التنفيذية، على أن يقدم مشروع الخر بعد المؤتمر، يدل على أن رئيس الجمهورية أراد أن يدخل المؤتمر قوياً مدعما بالتابيد الشعبي لتعديل الوظائف الأخرى.

3- أن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتردية، التي تعاني منها الدولة وأثرها على مكانة رئيس الجمهورية القابض على جميع السلطات الدستورية، دفعته إلى "إقتسام تلك انسلطة مع الحكومة والبرلمان، بأن إحتفظ بالشؤون الخارجية والدفاع، وأسند لرئيس الحكومة المهام الإقتصادية والإجتماعية، وجعله مسؤولا أمام المجلس على تطبيق برنامجه، دون إقرار إستقلاله عن رئيس الجمهورية الذي إحقظ بسلطة التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، والسلطة التظيمية وغيرها بما يضمن له الإحتفاظ بالسلطة التي كانت مجوزته دون أن يكون محل إنتقاد أو عرضة للمسؤولية.

ولعل تقرير مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، بإسناد مهام إليها بموجب هذا التعديل يهدف أيضا، ولو نظريا، إلى إعطاء مفهوم إيجابي للإلتزام وتحميل كل مسؤول مسؤوليته دون أن يختني وراء رئيس الجمهورية لدى أي تقصير يبدو في تصرفاته، مثلما كان يفعل المسؤولون في السابق.

عنى عملية الإستفتاء وكان بإمكانهم عوقلة مرور النص حتى ولو كانت اطوف إخرى
 على راسها الأمن والإدارة قد تلقت تعليمات التسهيل" حيارة النص على موافقة أغببية
 .شعب.

أكان مفهوم الإنتزام مع الأسف - قبل أحداث أكتوبر سلبيا يتمثل في عدم معارضة المسؤول الاسيما رئيس الجمهورية.

http://www.opu-lu.cer.st.da

وتنفيذا لأحكام النعديل الدستوري، عين قاصدي مرياح الذي كان وزيرا للصحة، رئيسا للحكومة بتاريخ 05 نوفمبر 1988 ، وشكل حكومته بتاريخ 11/09 من نفس الشهر²، بعد إستشارة واسعة كما تقضي به المادة 114 (1).

وقد ثار التساؤل ونظام الحزب الواحد مازال قائما، هل المواد من الإستشارة المواسعة حربة رئيس الحكومة في إختيار مساعديه من أعضاء الحزب، أم أنه غير مقيد بضرورة إشمائهم كلهم أو بعضهم للحزب الحاكم؟. ويبدو أن نية المؤسس الدستوري كانت تهدف من وراء إستعمال مصطلحي "الإستشارة الواسعة" تجسيد التوجه الإصلاحي الوافض لإحتكار السلطة، وبالنالي تقرير حق رئيس الحكومة في يختيار مساعديه بكل حربة دون القيد بما إذا كانوا ينتمون أو ينتسبون إلى حزب جبهة التحرير الوطني، طالما أنه مسؤول أمام رئيس الجمهورية الذي يستطيع إنهاء مهامه، وأمام المجلس الذي يحق له رفض برنامج حكومته أو إسقاطها بواسطة سحب منافة سواء عن طريق ملتمس الرقابة أو برفض منح الثقة لها في حالة طلبها .

كما أن المؤسس الدستوري دعم مركز رئيس الحكومة - ولو نظريا- فيما يتعلق بجرية إختيار أعضاء حكومته، فإلى جانب الإستشارة الواسعة، تقضي المادة المذكورة أعلاه 'ويقدم أعضاءها الذين إختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم". وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد خول لرئيس الحكومة حربة إختيار مساعديه

¹ جاء في المادة 4/111 "يعين (رئيس الجمهورية) رئيس الحكومة وينهي مهامه .

كان قاصدي مرمح الجاهد مسؤولا عن الإستخبارات سنة 1962 إلى غاية 5 ماي 1979 ثم عبن أميد عاما لوزارة الدفاع ثم نائب وزير الدفاع مكلقا بالصناعات العسكرية 1980 فوزيرا للصناعة 1982 ثم وزيرا للفلاحة والصيد ثم الصحة والسكان ثم رئيسا للحكومة 1988 إلى غاية 1917/7/5.

 ² تنص المادة 1914() 'يشكل رئيس الحكومة، بعد إستشارات واسعة، حكومته، ويقدم أعضاءها الذين إخارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم".

في مقابل تحمل المسؤولية السياسية التي حددتها المادة 114 (3، 3، 4، 5) والمبينة لكيفية تقديم رئيس الحكومة لبرنامجه ومناقشته وآثار الموافقة أو عدم الموافقة عليها.

وفي سبيل ذلك خوله صلاحية تقديم مشاريع التوانين للمجلس وتنفيذ القوانين وي سبيل ذلك خوله صلاحية تقديم مشاريع التوانين المجلس وتنفيذ القوانين وكذا التنظيمات التي تدخل في إختصاص رئيس الجمهورية والتعيين في وظائف الدولة². ما أدى إلى تغيير في هيكلة السلطة التنفيذية بأن التقلت من الواحدية إلى الثنائية، وبالتالي ظهور نظام شبه رئاسي فظرها، وإن كان في الواقع يطغى عليه الطابع الرئاسوي المغلق Présidentialiste fermé.

ا مناء على المادة 114 (2 3 4 5) فإن رئيس الحكومة بعد برنامج حكومته ويعرضه على المجلس للمناقشة، إذا لم ينل الموفقة المجلس للمناقشة، إذا لم ينل الموفقة رغم تكييفه و أن رئيس الحكومة رفض تكييفه فإنه يقدم إستقالته لرئيس الجمهورية الذي يتولى تعيين رئيس حكومة آخر بذات الطريقة ويعرض برنامجه، فإن نال الموافقة كما هو أو بعد التكييف شرع في تنفيذه، أما إذا رفض فإن المجلس ينحل قانونا وتجرى إنتخابات تشريعية في أجل ثلاثة أشهر.

وعَنَى الحَكُومَة التي حازت ثقة المجلس أن تقدم سنونا ببانا عن السياسة العامة الذي يعقبه نقاش يمكن أن يقضي إلى إصدار لائحة. ولوئيس الحكومة أن يطلب تصوينا بالثقة.

قدم قاصدي مرمح برنامج حكومته إلى المجلس الشعبي الوطني يوم السبتُ 1988/1./12 وشرع في مناقشته يوم الإثنين 11/14 ووافق عليه المجلس يوم السبت 11/19 بأعلمية 267 صوة ضد 21 صوة وامتناع نائبين عن النصويت وغياب 04 نواب.

² تنص المادة 148 فقرة أُولى لكل من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني أن ببادر القوانين".

وتنص المادة 1/115 - يسهر على تنفيد القوانين والتنظيمات. . . يعين في وظائف الدوية طبقًا للقانون".

انظر سلطة رئيس الجمهورية في مجالي التميين والتنظيم.

³ انظر المبحث الثالث الخاص مالحكومة.

4- أن مشروع التعديل ألغى القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة!، وكذلك القاعدة التي تخول الرئيس "أن يترأس الإجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة".

وقد ثار التساؤل لدي نشر المشروع، هل المواد من إلغاء هاتين الفقرتين الفصل بين رئاسة الدولة والحزب، أم أن ذلك تمهيد لإلغاء نظام الحزب الواحد؟، ويبدو أن الهدف الأولي القريب فصل أجهزة الدولة عن الحزب ومنح إستقلالية بالتالي للرئيس للقيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها دستور 1989.

¹ المادة 2/111 من دستور 1976.

² المادة 9/111 من دستور 1976.

الفصل الثاني مصادر ومبادىء دستور 1989

ما من شك في أن إلغاء نص دستوري وإستبداله بنص آخراً، يختلف عنه من حيث المضمون بثير تساؤلات عدة يتعلق بعضها بالخلفيات والأسباب، وقد ذكرنا بعضا منها في انفصل السابق، والبعض الآخر بمدى دستورية التصرف، وهو ما سنعرض له في المبحث الأول، والمصادر والمبادئ التي يعتمد عليها الدستور الجديد والتي نتولى التطرق لأهمها في المبحث الثاني.

المبحث الأول القيمة القانونية للتعديل الدستوري

إن دستور 23 فيفري لم يكن وليد ظروف عادية، وإنما وضع تلبية لمطالب عميقة جسدتها أحداث أكوبر بإعتبارها إمتدادا لحركة ذات طابع شعبي كرد فعل لأوضاع سياسية وبجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة، لكنه ما لبثت أن عمت وإستفحلت، ففقد أغلب الشعب الثقة في السلطة، لكنه ما لبثت أن عمت وإستفحلت، ففقد أغلب الشعب الثقة في السلطة، إلى أن بغ انغضب الشعبي أوجه، فما كان على رئيس الجمهورية، حفاظ على مؤسسات الدولة وسلطتها، بإعتباره حامي الدستور ويمثل الأمة، إلا الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها وفق ميكانيزمات محددة، وهو ما ذكر به في خطاب 10 أكنوبر 1988 واعدا بإصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات

[.] نحن نقر بأن دستور 1989 كان من المفروض أن تضعه جمعية تأسيسية بإعتباره دستور جديد يختلف عن اندستور السابق (1976) من حيث طبيعته فهو دستور قانون وبيس دستور برنامج.

للقضاء على إحتكار السلطة، والتي أشار إليها في خطابه إلى الأمة أمام المجلس الشعبي الوطني في نهاية سنة 1987.

ولعل ما جاء في الفقرات الموالية من خطاب 10 أكتوبر ببين لنا شمولية الإصلاحات المزمع آنذاك إتخاذها، 'إن هناك مشروعا سوف يقدم إلى انشعب للبث فيه للإصلاح السياسي في كافة المجالات".

إن هذا البرنامج كامل وشامل ينطلق من الإصلاحات الإقتصادية والتربوية إلى المستوى انسياسي لأن هذه الإصلاحات لا يمكنها أبدا أن تكون جزئية لأن ذلك يسبب خللا وتناقضا في دستورنا وقوانيننا . وهو ما تأكد، بعد التعديل الجزئي للدستور وإنعقاد المؤتمر السادس للحزب وتحويله إلى جبهة، وما أسفر عنه من قرارات تكرس المسار الإصلاحي المرحبي، المختار مسبقا، وبنشر مشروع الدستور الجديد يوم 04 فيفري 1989 بغرض إستفاء الشعب حوله بتاريخ 23 فيفري 1989 .

والمؤكد أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر خلال سنتي 1988 و 1989 أثارت العديد من التساؤلات القانونية، سبق أن أثونا جزء منها أثناء الحديث عن تعديل 03 نوفيبر للدستور، أين تحرر بموجبه الوئيس من الحزب عن طريق التخمي عن تجسيده لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، وعزز علاقته وارتباطه بالشعب بموجب التعديل الوارد في المادة 5.

¹ صدر بلاغ عن رئاسة الجمهورية يوم 05 فيفري ونشر مشروع التعديل الدستوري مجدد يوم _23 فيفري، تاريخ الإستفتاء عليه.

كانت نتَّنْج إسَّنْفَتَاء 23 فيفري 1989 كالنَّالي: عدد المسجلين 12961628 والمصوتين 10401557 والأصوات المعبر عنها 9928438 و الأوراق الملغاة 473119.

⁻ نعم: 7290760، لا: 2637678، نسبة المشاركة: 78.98%.

⁻ نسبة المصوتين بنعم إلى عدد الأصوات المعبر عنها: 73,43%.

⁻ أعد المشروع رسميا خلال شهر جانفي 1989.

وبعد عقد المؤتمر السادس أثيرت تساؤلات أخرى منها، مدى دستورية التصرف الذي قام به المؤتمر بشأن إلغاء الحزب وإنشاء جبهة، فالدستور الذي وضعه نشعب السامي على المؤتمر أبقى على نظام الحزب الواحد (الوظيفة السياسية). وعليه فقد كان من المفروض إنتظار تعديل الدستور فيما يتعلق بالحزب وكان على الأقل طرح الموضوع على انشعب مع تعديل 03 نوفمبر.

إن هذا التساؤل، على الرغم من قانونيته، تنقصه الموضوعية والواقعية، فانمؤتمر لم يلغ نظام الحزب الواحد، وإنما غير تسمية الحزب بتسمية الجبهة التي ستحتوي على حساسيات مثلما كانت أثناء الثورة التحريرية. ثم إن طرح الموضوع مباشرة في صلب تعديل 03 نوفمبر من شأنه أن يعرقل مسار الإصلاح بسبب المواقف المتشددة التي كانت معتمدة من قبل المحافظين.

كما طرح انتساؤل حول مدى دستورية إلغاء المواد 6 و 13 و 14 و 195 وغيرها المقررة بأن بعض المبادئ، والإختيارات لا رجعة فيها أ.

ففيما يتعلق بما إذا كان إلغاء المادة السادسة من الدستور لا يتنافى مع الميثاق الوطني، يمكن الإجابة عنه بأن أحداث أكنوبر هزت أركان النظام و إختياراته،

ا فس المادة السادسة من دستور 1976 على "الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي بسياسة لأمة وقورئين الدوية. وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و بدولة على جميع المستويات.

الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور". إ

وتنص المادة 13 آشكل تحقيق إشتراكية وَسائل الإُنتاج قاعدة أساسية ىلاِشتراكية، وتمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الإجتماعية. أما المادة 14 فتجعل ملكية الدولة ملكية ف بشكل لا رجعة فيه بما فيها تجارة الجملة ؟

ُ - تنص المادة 195 " لا يمكن لأي مشروع لتعديل الدستور أن يمس:

3- والإختبار الإشتراكي...."

– مُساهمة في شرح وتَّبسيط الموضوع طرحنا تلك الأسئلة التي هي من عنده، وحاوينا الإجابة عنها . إذ كان بإمكان الشعب لو أراد النمسك بالميثاق الوطني والدستور البرنامج نسنة 1976 لرفض مشروعي انتعديل الدستوري لسنتي 1988 و 1989.

أما بسأن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج المختفة بشكل لا رجعة فيه المذكورة ضمن المادة 14 وعدم إجراء أي تعديل في الدستور بمس بالإختيار الإشتراكي، فيمكن القول بأن الشعب الذي تبنى هذه الإختيارات أو المبادىء له الحق في مراجعتها أو رفضها، لاسيما إذا عبر عن ذلك بطريقة عنية مثلما فعل في أكتوبر، غير أنه ينبغي على واضعي النص الدستوري أن يحترموا الإجراءات وأن يجنبوا اللبس الذي وقعوا فيه والمتمثل في تسمية النص مشروع تعديل الدستور، لأن يتجنبوا اللبس الذي وقعوا فيه والمتمثل في تسمية النص مشروع تعديل الدستور، لأن التعديل فهيد إستبدال مواد أو مصطلحات أو حتى فصول أو أبواب بأخرى دون أن على أن بعض المبادئ لا يجوز التراجع عنها .

فحينما تعدل النصوص أو المبادئ غير القابلة للتعديل وفقا لأحكام الدستور ساري المفعول، نكون قد إتخذنا موقفا معارضا لما هو قائم رافضين القيود معبرين عن حرسنا في إختيار النظام الذي يعبر عن مطامحنا، ولا يكون ذلك بتعديل أحكام الدستور وإنما بوضع دستور جديد حتى يكون التصرف منطقيا، لأنه من الصعوبة بمكان في ظل هذه التسمية تبرير إنغاء ما لا ينبغي أن يلغى في ظل الظروف العادية، والإيقاء على ما هو سهل تعديله، وعليه كان من الأفضل و هو رأينا - أن يخرج النص بإعتباره مشووع دستور جديد، لكونه يعبر عن انتقال نظام الحكم إلى جمهورية ثانية، قاعدته المظرية سيادة الشعب والحرية والتعددية الحزيبة وانفصل بين السلطات تمييزا لها عن الجمهورية الأولى التي إعتمدت النظام الإشتراكي القائم على الحزب الواحد محكر السلطة وقائد الشعب وموجهه دون مراقب أو منازع.

وقد يعود سبب تسمية المشروع بمشروع مراجعة الدستور إلى إشكالية سياسية وقانونية، فإنتخاب رئيس الجمهورية في نهاية سنة 1988 وطرح المشروع على الشعب للموافقة بعد ذلك في أقل من شهرين قد أثار جدلا بين المختصين، حيث ذهب البعض إلى المطالبة بنطبيق الدستور عن طريق إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية وفق مبادىء وأحكام النص الجديد، خاصة وأن الدستور لم يتعرض للمسألة في أحكام إنقالية.

وينهي أنصار هذا الوأي إلى أن تسمية المشروع بمشروع مراجعة الدستور الهدف منه تجنب إعادة إجراء الإنتخابات لاسيما الوئاسية، وإلا كيف يفسر إستمرار حكم قام على مبادئ النظام السابق والإلتزام بجمايته!

والحقيقة أن النص المقدم للشعب مباشرة، وليس للحزب القائد والموجه والمراقب، أو البرلمان قبل ذلك كان نصا شاملا وكاملا، لا يخص جزء من الدستور فقط مثلما حدث في تعديل 03 نوفمبر 1988، ومن ثمة فهو نص جديد، كان من المفروض أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية.

نتهي من خلال ما سبق إلى أن ما حدث في أكتوبر يعتبر زلزالا سياسيا مهد لتغيير نظام الحزب الواحدوالإشتراكية عن طريق توفير الوسيلة الأساسية المشتلة في الدعم الشعبي للإتجاه الإصلاحي، كما كانت أحداث أكتوبر بمثابة تعبير عن فصل للعلاقة القائمة بين المواطن والسلطة المنبنية سابقا على قاعدة رفض معارضة الأخيرة ووحدة الفكر والعمل والتصور، وكان الغرض أيضا توفير الشروط لقيام مجتمع مدني، في إطار قيم المجتمع، يشارك فيه كل المواطنين في إتخاذ القرار السياسي2.

والذي ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان هو أنه إذا كان الآباء حوروا البلاد، فإن شباب أكتوبر أعادوا لهم حريتهم ولو من الناحية الشكلية الرسمية دون العملية

اكان الإتجاه السائد هو إعتماد المرحلية بدء بالحليات تليها الشريعات ثم الرئاسيات وهذه
 كانت نية القائمين على السلطة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية.

² إنتهج نظام الحكم مركزية السلطة إداريا وجهويا المطبوعة بالطابع التسلطي الجامد أساسه العصب المترابطة المصالح والأهداف بدلا عن اللاموكزية الإدارية المطعمة سياسيا تعتمد على الكفاءات والنوزيع العادل للثروة في إطار الدولة الموحدة.

علِي اعِتبار أن نظام الحكم لم يتغير في الجوهر حيث إستمر في أسلوبه القاتم على حكم أقلية تشكلت نواتها في عهد الرئيس بومدين من عسكريين وأصحاب المال وتحكُّمت في عهد الرئيس الشاذلي في السلطة فارضة حكمها القائم على الربع والزبونية، حكم تجدر وفرض أسلوبه خلال العشرية السابقة، ما دفع الشعب إلى معاقبته بمجرد تمكينه من التعبير عن رأيه في إنتخابات 1990 و 1991 آلتي جاءت في عصر الشروع في تطبيق التعددية. كما أن تلك الأحداث لا يمكن إعتبارها قد ثبتت دعائم الديمقراطية، ذلك أنه حتى بعد مرور عشريّين يصعب الحديث أو القول يتحقيق مكتسبات ثابتة وأن الأقلية الأوليغارشية فقدت السلطة مما يجعلنا تتساءل هِلَ كَانَتَ الْجِزَاتُرُ دُولَةُ إِشْتَرَاكِيةً ذَاتَ نَظَامُ شَمُولِي، وَأَنْهَا بِالْإِصَلَاحَاتُ السياسية أصبحت ديمقراطية. الجواب هو دون تردد لا. ومن ثمة فإن أحداث أكتوبو – إضافة لما سبق- وما تبعها، تعد بداية كفاح من نوع جديد، على المحكومين مواصلته إلى أن تثبت دعائم النظام الديمقراطي الذي لا يبغي عنه الشعب بديلا، نظام تسوده الحرية والنَّافسِ السِّلمي في ظل العُدُّديَّة ومبادى ۚ أَلجُمهوريَّة الثَّانيَّة الْمُقررة في دستور 1989، غير أن الأحداث التي عرفتها البلاد فيما جد دفعت السلطة إلى مراجعة اختياراتها لصالح تركيز السلطّة لاسيما بعد تعديل الدستور سنة 2008 تحت غطاء نظام رئاسي وهو في الحقيقة رئاسوي مغلق كما سنرى لاحقا2.

المبحث الثاني مصادر ومبادئ دستور 1989

اعتمد المؤسس الدستوري على مصادر أساسية. كما أقر مبادىء يقوم عليها النظام السياسي، سنتولى تعداد أهمها بعد النظرق لمجمل مصادره.

¹ في بداية الإستقلال كانت الفئة الأولى ومعها سياسيين وبمرور الوقت بدأت تظهر بوادر نواة الفئة الثانية بفضل التسهيلات والمساعدات التي منحت لبعض أعضاء الفئة الأولى فتشكلت مجموعة متضامنة كرست التضامن والتحام السلطة بالمال.

² انظر في ذلك مميزات دستور 1996 والتعديل الدستوري لسنة 2008.

الفقرة الأولى مصادر دستور 1989

ان مصادر دستور 1989 بالمقارنة مع مصادر دستور 1976 تعـَبر عديدة يمكن حصرها فيما يلي : ا

 1- النظام البرلماني: يعد النظام البرلماني مصدرا لدستور 1989، من خلال تقرير مسؤولية الحكومة السياسية أمام البرلمان وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان.

2- النظام الرئاسي: إقتبس المؤسس الدستوري من النظام الرئاسي مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث لا يحق للسلطة التنفيذية مشاركة البرلمان في التشريع سواء بطريقة مباشرة مثلما كان في دستور 1976 بموجب المادة 153 أو ما إعتمد في دستور 1996، ولا عن طريق التفويض، كما هو في دستور 1958 الفرنسي أو الدستور التونسي قبل ثورة 2011.

3- النظّام الفرنسي: من قراءتنا للدستور الجزائري يتضح لنا بأنه تأثر بالعديد من القواعد التي أقرها الدستور الفرنسي، وأهمها إنتخاب رئيس الجمهورية أو تأسيس مجلس دستوري مع إختلاف بشأن طبيعة الوقاية (سابقة في فرنسا²، وسابقة ولاحقة في الجزائر)، أو القيود المتعلقة بالتشريع إذا كان إقتراح الفائون يرفع أو يخفض من بيرادات ونفقات الدولة، وتقوية السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشوهية.

الاشك أن القارئ، من خلال ما سبق وما سيأتي، يدرك بأن اللجوء إلى إعتماد مبادئ أو ميكانيزمات من الأنظمة الديمقراطية (برلمانية، رئاسية، أو حتى حكومة الجمعية) لا يعني البتة النية في تطبيقها عمليا، على إعتبار أن أحكاما أخرى وضعت، إلى جانب ممارسات، لعرقلة تطبيق تلك المبادئ والميكانيزمات ضمامًا لإستمرارية النظام المكرس المغلق.

² أقر دستور 1958 في تعديله لسنة 2008 أسلوب الرقابة عن طريق الدفع إلى جانب الرقابة لسابقة. انظر بوالشعير (سعيد): القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة الجزء الأول ط 2009. دوان المطبوعات الجامعية ص 200 و 201 و 218.

4- دستور 1976: إن دستور 1989 تبنى العديد من أحكام دستور 1976 (ذات الطابع القانوني التنظيمي دون الإيديولوجي)؛ لاسيما في مجال تنظيم استطات حيث للاحظ كثيرا من المواد نقلت كما هي دون تحوير يذكر.

 5- الشرعية Légalité القانونية التي منحت لها الأولوية على مشروعية Légitimité الثورية تمهيدا لمبدأ دولة الحق والقانون.

وإذا كان لنا أن تقول بأن الشرعية حلت محل المشروعية انثورية Legitimite وإذا كان لنا أن تقول بأن الشرعية حلت محل المشروعية انثوري المخذ المؤسس الدستوري بالمذهب الدستوري بالمذهب الدستوري المطلق.

فمن المعلوم أن المشروعية Legitimite صفة تطلق على كل سلطة تحوز ثقة أغلبية الجسم الإنتخابي بجيث يعتقد الأفراد بأن تصرفاتها نتماشى وما يرغبونه، مما يحولها إصدار الأوامر وفرض إحترامها لإعتمادها على قواعد مبدئية يؤمن بها الشعب ويتمسك بهاا، أو كما يقول "Freund" الا وجود لنظام مشروع أصيل، فالمشروعية تكسب مع الوقت إذا نجح النظام في كسب المقة على انه مناسب وأكثر ملاءمة2.

وتقوم المشروعية في الجزائر نظرها على المشروعية الناريخية والإجماع الوطني، فالمشروعية الناريخية تستمدها جبهة التحرير الوطني من الشعور الوطني بماثر الحرب

¹ انظر بوالشعير (سعيد): "القانون الدستوري والنظم السياسية" - الجزء الأول: المؤسسة الوطنية للكتاب - دبوان المطبوعات الجامعية 1989 ص 70 إلى 73.

⁻ لمزيد حول موضّوع المشروعية والسيادة والمشروعية التمثيلية والمشروعية السياسية كامتداد للمشروعية الاخلاقية: انظر:

⁻Guizot (Fir philosophie politique de la souveraineté, Paris Hachette

⁻Burdeau (G : traite de science politique T.IV I GDJ Paris 1969 pp. 150 et S

² انظر:

⁻Freund (J). l'essence du politique éd. Sirey Paris 1965 p. 26.

 ⁻Hammel (J): Guizot, théoricien de la légitimité in revue du Droit Public n°4
 - année 2006.

التحريرية وتضحيات الشهداء وأهداف الثورة التي تتلخص أساسا في الإستقلال الوطني والقضاء على الإستغلال والإستعباد وإستعادة الهوية الوطنية على رأسها اللغة العربية والإسلام وتامزينت والمكونات الأخرى كالعدالة الإجتماعية والمساواة والوحدة الوطنية، والتي كثيرا ما كانت تستغل لأغراض شعبوية.

كما تبدو هذه المشروعية في إهتمام الدولة والشعب بالمجاهدين وذوي الشهداء وحمايتهم والإعتراف بتضحيات جيل الثورة وإحترام ذاكرة الشهداء والرموز الأخرى للثورة.

والحقيقة أن الهدف أيضا من إعتماد المشروعية التاريخية بعناصرها المختلفة هو غرس تلك القيم والمبادئ في أذهان الشبيبة الجزائرية بإعتبارها جزء من تاريخ الجزائر.

أما الإجماع الوطني فيتجلى في كون الشعب هو مصدر كل السلطات وأن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب حسبما جاء في أحكام الدستور بإعتبار أن السلطة التأسيسية ملكا للشعب يمارسها بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها أو عن طريق الإستفتاء.

وإذا عدنا إلى الممارسة نجد السلطة في الجزائر متمسكة بنظام الحكم القائم رافضة إدخال إصلاحات جدرية عليه تهدد استمراريّه رغم الضغط الممارس عليها داخليا وخارجيا لاستبداله بما يتوافق ومطالب الشعب.

فالمتفق عليه أن قادة الجيش قبيل وبعد الإستقلال ومن والاهم هم أصحاب السلطة وأن هناك دائرة تابعة له تسير سياسيا الجتمع وتحكمه وفق قاعدة اعتمدت أثناء الثورة المتمثلة في تسييس العسكرة وعسكرة السياسة التي لم يعترض عليها الأوائل بسبب ضعفهم أمام القوة العسكرية إلى أن قبلت من الجميع – صراحة أو

ا هي دائرة الإستعلامات والأمن أو ما سرف به DRS وقبله الأمن العسكري المنبئق عن Ministère des Armements et des أي وزارة السليح والإتصالات العامة Ministère des Armements et des أول المنشأة في وجدة بالمغرب سنة 1958 التي يعود الفضل في إنشاء أول نواة الإتصالات إلى عبدالحميد الحفيظ والصوف سنة 1957.

ضمنا اقتناعا لمصلحة أو حشية البطش– وبالنتيجة بمرور الوقت الإقرار بوجود علبة سوداء هي "مصدر السلطة المطلقة" على حد تعبير أمر 10 جويلية 1965 والقرارات الحاسمة بدل الشعب المبعد إلا عند الحاجة للموافقة على القرارات المتخذة لإضفاء المشروعية ثم الشرعية عليها ما حول الغموض والإلبّاس في الحكم إلى قاعدة والشفافية إلى استثناء، بجيث يبقى مصدر السلطة مبهما ورأسها المدبر المنظم تسلسليا بشكل مرن قابل للتجديد مجهول لدى العامة يشجع مجموعته على الندخل الرسمي وغير الرسمي لتوجيه الأحداث وولوج المعاملات لمضاعفة النفوذ والعلاقات والسيطرة على مرآكز وفرض اختيارات وتدعيم المصالح وحمايتها، فكان أن نشأت تلك النواة وتعززت واستقدرت، فإستحوذت خلال فترة قصيرة على السطتين السياسية والمالية مكونة من مجموع مكوناتها (الأوليغارشية البلوتوقراطية) المتجددة علبة سوداء بمحيطها المعروف دون جوهرها الحقيقي الخفي المنظر والموجه والمقرر والقائد والمحاسب، وفي الأخير المجسد لسلطة الدولة لدى الأغلبية التي، يفعل الضغط النفسي والقسري والإعلامي، اقتنعت بأن تغيير نظام الحكم مآله سقوط وانهيار الدولة، وما عليها – تبعا لذلك – إلا القبول بالأمر الواقع إتقاء لإحتمال قيام حرب أهلية أو ظهور حركات الفصالية أو تدخل خارجي . آما الأقلية -بعد يقين الأغببية- فتأرجح بين المنزلتين، فلا هي فعالة في طرحها لضعف وسائلها وقاعدتها البشرية ومن ثمة آثرها، ولا هي مستسلمة لمعرفتها وإطلاعها على ممارسات انتظام الرافضُ لإشراكها طالما كانت معارضة أو حتى مترددة حيال نمط التسيير والحكم المفروضين.

والنتيجة أن النظام الذي من المفروض أن يتغير في إطار استمرارية الدولة وفق القاعدة المتعارف عليها ربط مصير بقائها باستمراريته! ومن ثمة إندماج الإثنين إقتداء بماكان معتمدا في ظل الحكم المطلق الذي عبر عنه الملك الفرنسي لويس الرابع عشر بشكل بليغ قائلا "الدولة أنا Etat c'est moi" مع اختلاف أنها في الجزائر ليست

أسباب قيامها من فعل السلطة للحفاظ على مركزها - خلق أسباب اللاإستقرار والظهور
 ينظهر الملقد الوحيد منها - بدل معالجتها في المهد قبل ظهور بوادرها.

مرتبطة بشخص الرئيس في أغلب المراحل (بن بلة، يومدين والشاذلي) وإنما بشيئ بحرد هو النظام المعتمد ظاهرها على التجنيد الجماهيري خلال الأزمات والإشخابات الخالية من المنافسة والموجهة لنعطي إجابات تتوافق وانشغال السلطة وتقديم إشارات إيجابية للفاعلين الدوليين ما يحولها إلى أداة لضبط بعض القضايا الداخسة للأجهزة ويبس للتعبير الحقيقي عن مطامح الشعب. كما أن التوجيهات الإستراتيجية والقرارات الهامة تتخذ من طرف جهات خارج البرلمان المبعد عن مناقشة القضايا الأساسية الأمنية والإقتصادية والرشوة والفساد والتبدير وغيرها.

وعلى خلاف ذلك فإن الشرعية Légalité يقصد بهاكل تصرف يتطابق وأحكام القانون المطبق في البلد، ذلك لأنها مرتبطة بالتنانون الوضعي ومرتبة على شكل هرمي في قمته الدستور وفي أدناه التنظيم.

أما دولة الحق و القانون فتقتضي احترام أحكام الدستور بإقرار رقابة دستورية فعلية، ما يدفعنا إلى التقرير بأن الشرعية غير مرتبطة بالضرورة مع الحكم الديمقراطي وإنما يكفي أن تكون الإدارة خاضعة للقانون كالأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخواص على خلاف دولة الحق وانقانون التي لا تكون إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي".

وإذا كانت القاعدة في الجزائر بعد الإستقلال مبنية على منح الأولوية للمشروعية الثورية، فإن دستور 1989 إستبدل تلك المشروعية في نصوصه بمشروعية أخرى تنبني على الحرية والإنتخاب والفصل بين السلطات والتعددية الحزبية، مما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى أخذ المؤسس بمبادى المذهب الدستوري Le constitutionnalisme الداعي إلى وجوب إقرار غاعدة التوفيق بين السلطة والحربة، حيث يرى بأن الحربة ينبغي أن تكون المحور الأساسي للقانون

^{1 .}نظر لاحق النقطة 8 من المبادئ الأساسية لدستور 1989.

² انظر لفصل لحاص بنظام الحكم في ظل أمر 10 جويلية 1965 .

 ³ حول النظرة الليبرالية والماركسية للدولة والسلطة والحرية والدستور الظر: بوالشعير (سعيد) المرجع السابق ص 143-145.

الدستوري، وهو ما أكدته المادة 16 من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 كل مجتمع لا تتوفر فيه ضمانات كافية لحماية الحقوق ولا وجود لفصل واضح بين السلطات ليس له دستور". فالمذهب الدستوري وفقا للرأي التقليدي الكلاسيكي، يعني نظام الوازن في ممارسة السلطة. أما في مفهومه الحديث، فيعني ضرورة تبني الرقابة على دستورية القوانين بما يضمن تقييد السلطة التشريعية في ممارسة إختصاصاتها التشريعية وفق أحكام الدستور حماية لحقوق وحريات المواطنين!.

والحقيقة أن هذا التحديد لمعاني المذهب الدستوري غيركاف، فإعتماد الإستقلالية لهيئات الدولة وتخصصها في المفهوم الأول لا يمكن إعتماده بصغة مطلقة نظرا لإتعدام الإستقلالية المطلقة وكذا التخصص لاسيما بعد ظهور الأحزاب والنظام الإشخابي.

ومن ثمة فالمذهب الدستوري يقضي بأنه لا يكنفي الدستور بتحديد السلطات وإنما أيضا بتأطير السلطة بما يضمن ميزتين أساسيتين: الأولى تتمثل في الفصل بين السلطات بحيث يظهر النوازن بينها والكبح أو التحديد Innitation للسلطات الذي بتوزيعها يوقف السلطة عند حدودها أثناء القيام بوظائفها . أما الثانية فتتعلق بتأطير السلطة لأن الفصل بين السلطات قد يؤدي إلى توزيعها دون إعتبار للحقوق والحربات، وعليه يجب تأطيرها بما لا يدعها تتخطى مجالها والإبقاء على مجال ممارسة الحقوق والحربات دون قيد إلا استثناء . وهذه الميزة تجد مبررها في أنه إذا كانت السلطات والخربات دون قيد إلا استثناء . وهذه الميزة تجد مبررها في أنه إذا كانت السلطات تحشى أن تتعدى إحداها على الأخرى مما يتطلب فصلها عن بعضها، فكيف سيكون حال المواطن في مواجهة السلطات الرسمية ؟، مما يقضي تأطير مجال تدخلها سيكون حال المواطن في مواجهة السلطات الرسمية ؟، مما يقضي تأطير مجال تدخلها

¹ حول موضوع المذهب الدستوري في أوربا انظر :

⁻Häberle (P): l'Etat constitutionnel. Economica Presse universitaire d'Aix Marseille 2004.

⁻Pernice (I). fondement de droit constitutionnel européen. Pedone 2004 Paris.

⁻Grewe (C) et Ruiz-Fabri (II): Droit constitutionnel européen. Ed P U.F. Paris 1995.

بحيث ببقى ميدان الحرية خارج نطاق إطارها ويجعل المواطن لا يشكك في إحتمال وعندائها عليه لأن القاعدة المعروفة هي أن كل صاحب سلطة مدفوع إلى التعسف في إستعمالها .

فالقول بالمذهب الدستوري يعني وجود دستور، ليس لتنظيم السلطات فقط بل للحماية من السلطة وانتعسف من أي مصدر كان. فالمذهب الدستوري يمش حماية مزدوجة، فهو أولا: يحمي المجتمع المدني والمجتمع السياسي، كما أنه دخل المجتمع السياسي يضمن التورن الخارجي للنظام المؤسساتي، وثانيا: يهدف إلى تحقيق التورن الداخلي للمؤسسات وبكون بالنابي وسيلة لضمان تنمية قدرات الفرد بجرية والحد من تعسف الدولة أو الملك عند إستعمالهما للقانون لكون الدستور بحرية والحد من تعسف الدولة أو الملك عند إستعمالهما للقانون لكون الدستورة وهو ما بشمى من البرلمان، ولضمان ذلك يقتضي الحال إعتماد الرقابة الدستورية و هو ما قرته المحكمة العليا الأمريكية سنة 1803 في قضية ماربوري ضد مادسون Ma.beury.

فالمذهب الدستوري في مدلوله الأولي يعني 'الحكم المنظم في يطار محدد' ³ أي المبادئ والقواعد التي تهدف إلى تقييد حكومة دولة ذات سيادة في حدود قانونية، ومن ثمة فإن كل قاعدة قانونية ترمي إلى ما سبق تعتبر دستورية.

ومن هنه فإن المذهب الدستوري يتعارض أساسا مع فكرة انسيادة انتي تخول الحاكم سلطة ليست ها قيود قانونية في مجال ممارسة انسلطة، وهو ما يتماشى مع الفكرة الدياليكتيكية هي حركة الفكر التي تحقق

Feldman (J.Ph) le traité établissant une constitution pour l'Europe et le constitutionnalisme-Un point de vue critique. Rapport au congrès mondial de l'Association internationale du droit constitutionnel - Athènes du 11 au 15/06/2007 pp. 1 à 4.

^{2 -}Zoller (E): grand arrêts de la cour suprême des Etats Unis Ed P.U.F. Paris 2000.

^{3 -}Hayek (F.A): Droit, législation et liberte -Tome 1 : regles et ordre -PUF Paris 1995 p.1

بانسبة للعقل الإنتقال من فكرة إلى نقيضها، هذه الحركة تمكن فيما بعد .نوصول إلى الحقيقة التي هي تلخيص للفكرتين!، الحقيقة التي هي تلخيص للفكرتين!، 'ta dialectique est un mouvement de la pensée qui consiste.

"la dialectique est un mouvement de la pensée qui consiste, pour l'esprit, à passer d'une idée à son contraire, ce mouvement permet ensuite d'atteindre une vérité qui est la synthèse des deux points de vue".

لأن ظهور السلطة المطلقة إستبع البحث عن نقيضها المنمثل في ظهور المذهب الدستوري الذي يفيدها وبضمن للفرد والجماعة ممارسة حقوقهما وحرياتهما في إطار منظم داخل الدولة، على أن تكون الأولوية للحقوق والحريات وهو ما سبق أن سميناه بالصراع بين السلطة والحرية إذ أنه بالإعتراف للحاكم بسلطة غير مقيدة قانونا نمكته من العمل خارج أية قيود قانونية وضعية، وبالتاني السماح له بالتدخل دون قيد، في النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي وتغييره بما يراه مناسبا أو أفضل وفق وجهة نظره.

وعليه كان لا بد من البحث عن أفضل السبل لتقييد السلطة لمطلقة، فظهرت فكرة الفصل بين انسلطات وضمانات الحقوق والحربات وعرفت تطبيقا لها في أوربا الغربية وأمريكا انشمانية وإمتدت بعد ذلك إلى مختلف الدول بما فيها غالبية الدول الإشتراكية إبتداء من 1989.

والمعلوم أن مسأنة تقييد السلطة وضمانات الحقوق والحريات، رغم بقرارها، تحتلف فيما بينها من حيث تغليب إحداها على الأخرى وفقا الظروف كل دولة وثقافة كل شعب وإرادة الحكام وغيرها من العوامل، وإمدت لقم العالم مع فوارق من حيث الإختصاص المخول القضاء، أو تحديد جهات الإخطار كما هو الحال في دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) التي إنتهجت نظام المجلس الدستوري أول الأمر 3.

Hegel: Phénoménologie de l'esprit -1807 Trad. Fr. 1939 et 1941 Tome 1 pp 30 et S.
 يوالشعير (سعيد): الفانون الدستوري والنظم السياسية المفارنة - ديوان المطبوعات الجامعية 2007 جدا ص 76.

³ قبل الثورة العربية أو ما عرف بالربيع العربي سنة ، 2011

وبتعميم الدسترة فوضت الوقابة الدستورية وجودها بما ساهم بقدر كبير في تقبيد السلطة من خلال المدخل لإلغاء تصرفاتها في حالة مخالفتها لأحكام الدستور سواء بتدخل السلطات أو الأقراد أو هما معا لإخطار الجهة المعنية المكلفة بمراقبة مدى دستورية تصرفات المؤسسات الدستورية، وقد ضاعف من ذلك التقييد ظهور مبادىء وقواعد قانونية ذات طابع دولي إعتبرت بموجب الدساتير على أنها جزء من النظام الفانوني للدولة مما دعم بشكل كبير المذهب الدستوري من .

فامناداة بالحربة ولفصل بين السلطات وضمانات ذلك بموجب الرقابة الدستورية تعد من أهم خصائص المذهب الدستوري الحديث وقيام دولة الحقي والقانون، إذ يرى أنصاره بأن القانون الدستوري هو قانون الحربة والسلطة في أن واحد، لأن مبادئه تنبني على الحقوق الشخصية والسياسية للإنسان ونهدف إلى تأكيد كرامة الإنسان ومساواته مع بني جنسه وضعان ممارسة حقوقه وحرباته التي من بينها ممارسة الحكم وإقرار سيادة الأمة وانشعب، ويتحقق ذلك بتوفير وسائل أساسية تتمثل في وجود دستور مكتوب واقرار مبدأ الفصل بين السلطات وتجديد الحكام على فترات ونقرير الرقابة الدستورية بإعتبارها أهم معابير المذهب الدستوري حديثا .

¹ بوالشعير (سعيد): المرجع السابق ص 193-216.

⁻De Aranjo (Ch): sur le constitutionnalisme européen la revue المزيد انظر: 2 du Droit Public n°6-2006

Tourard (H), le processus d'internationalisation des constitutions nationales. LGD Paris 2000.

³ للمزيد من المعلومات حول المذهب الدستوري راجع:

⁻Favoreau et autres le constitutionalisme éd -ECONOMICA 1980

⁻Friedrich (C.J.) la démocratie constitutionnelle Paris- 1958

⁻Duguit (L) : la séparation des pouvoirs et l'Assemblée Nationale de 1789 Paris-1893.

⁻Miaille (M). l'Etat du droit P U Grenoble et F. Maspero pp. 198 et S.

⁻Le constitutionnalisme aujourd'hui Sous la direction de J.L. Seurin et J.L. Martres. Coll Dirigée par G. Conac Université Baurdeau ECONOMICA 1984

فهل تبنى المؤسس الدستوري الجزائري هذه القواعد أم أنه تبنى بعضا منها نقط ؟

ولرجوع إلى أحكام الدستور نجد الكثير من مبادى المذهب الدستوري الموري المدهوري الدستور والحربة الشخصية وسيادة الشعب وإختيار حكامه عن طريق الإنتخاب والفصل بين السيطات واللامركزية والتعددية الحزبية التي تقتضي عدم تسييس البيروقراطية السيطات واللامركزية والتعددية الحزبية التي تقتضي عدم تسييس البيروقراطية المعددة من حيث جهة الإخطار لإقتصار ذلك على رئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان بجيث يمكن أن يتم الإنفاق بينهم على عدم عرض نص على المجسس الدستوري ولوكان مخالفا للدستور ويمس مجقوق وحريات الأفراد2.

غير أن هذه المبادئ والقواعد وإن كانت واضحة في الدستور. يلا أنها لم تتبلور بعد بشكل واضح، بسبب إستمرار تأثر النظام الحالي بأفكار وممارسات

Leca (J) et Vatin (J.C). le système politique algérien in AAN éd : انظر : 1

CNRS 1977 p. 62.

ان دولة الحق والقانون تقتضي حق الفاضي مراقبة القوانين ضمانا لحروت لأفراد وحمايتها من قبله وليس من قبل المشرع فحسب، لكن إقتصار حق إخطار المجلس الدستوري على رئيس الحمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني بعد إنتصارا للأفكار المحافظة التي كانت تحكم دون أن تخضع لأية مراقبة.

- إن تبني سيادة الشعب في الجزائر لآيمني على الإطلاق أن البرلمان يتمنع بالحرية لمطلقة في تعدير أو سن أي تشريع كما هو الحال في الأنظمة غير الإسلامية، بن إنه مقيد بأحكام الشوهة أصلائما يجعل تلك السيادة نسبية.

انطركتابه: المرجع السابق حول مفهوم الديمقراطية في الإسلام ص 230. . 23.

وقد أكد المؤسس الدستوري ذلك بموجب المادة الثانية القاضية بأن الإسلام دين الدونة، وهو ما يعني إلتزام المؤسسات بأحكامه، والدليل هو النص على أنه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بأي سلوك مخالف للخلق الإسلامي" (مادة 9 من الدستور).

يجُبُ اَلتبيه بأن الإخطار في ظل دستَّور 1989 كان مقتصرا على رئيس الحمهورية ورئيس الجيس الشعبي الوطني، وأن مجلس الأمة أنشئ في ظل دستور 1996. سادت في النظام المسابق سواء تعلق الأمر بعدم تسييس الإدارة أو ذهنية الفكر الواحد التيكان يتبناها الحزب الحاكم.

فالممارسات الإدارية ذات الطابع السياسي لا تزال موجودة، ويتجمى ذلك في معاملتها للأحزاب التي لم توافق على مواقف السلطة وتصرفاتها وطريقة تسييرها للشؤون العامة. أما ذهنية الفكر والوأي الواحد التي لم يعد حزب جبهة التحرير الوطني يحتكرها بسبب التعددية السياسية، فإنها إنتقلت إلى السلطة التنفيذية التي أضحت تعتقد بأن كل ما يأتي من غيرها ولا يناسبها فهو مرفوض، ناسية ن الدستور أقر الفصل بين السلطات وإستقلاليتها، فضلا عن التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير وغيرها من المبادئ والحقوق والحرات التي تتنافى مع الفكر والرأي الواحد بإعتبارهما من رواسب الماضي.

ولئن كان الدستور قد تأثر بالمذهب الدستوري، إلا أنه تضمن أيضا مبادئ غريبة عنه يمكن تصنيفها ضمن المذهب الوطني إن صحت تلك التسمية، لأنها مبادئ لا علاقة ها بالمذهب الدستوري أو المذهب الماركسي، وتعبر عن اتجاه نندعيم وحدة المجموعة الوطنية وحمايتها، وهذا ما بالاحظه الدارس خصوصا في ديباجة الدستور والمادة 18 التي تنص على ايختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي :

- الحافظة على الإستقلال الوطني ودعمه،

- المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية ودعمهما،

-حماية الحريات الأساسية للمواطن والإزدهار الإجتماعي وانتقافي للأمة،

-القضاء على إستغلال الإسان للإنسان،

- حماية الإقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الإختلاس و المصادرة غير المشروعة".

وكذلك المادة الناسعة التي جاء فيها 'لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي:

- الممارسات الإقطاعية، والجهوية، والمحسوبية،

- يقامة علاقات الإستغلال والتبعية،

- السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر".

ين هذين انتصين إلى جانب ما ورد في الديباجة يعتبر متناقضا نسبيا مع المذهب الدستوري، إلا أن الواقع وتطلعات الشعب فرضت تبني مثل تلك القواعد، لاسيم بعد أن ثبت قصر فكرة الدولة الحارسة، وعجز النظام الإشتراكي الذي كان معتمدا قبل 1989، والقائم على تركيز السلطة بهدف جعلها أكثر فعائبة بدلا من الفصل بين السلطات وضمان رقابة الشعب بواسطة حزب أو تنظيم وحيد بدلا من تشجيع ظهور ونمو التعددية التنظيمية الإرادية Volontaires وأخيرا تسييس البيروقراطية بدلا من تحييدها!

6- الإسلام : بإعتبار الإسلام دين الدولة بنص المادة الثانية من الدستور فإن الإسلام يعتبر مصدرا للدستور، لاسيما وأنه ينص في مادة أخرى هي المادة وعلى على أنه "لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بالسلوك المخالف الإسلام"، وإن كان هذا النص لم يعتمد المبادى، والأصول الواردة في القرآن والسنة بشان إقامة دولة على أساس الدين وطبقا له، بجيث إقتصر على النص بأن الإسلام هو دين الدولة ومنع المؤسسات القيام بالسلوك المخالف للخلق الإسلامي دون أن يحدد الجزاء المترتب عن مخالفة، وأن يكون مسلما من يتولى رئاسة الدولة وهذا أمر منطقي لكن ذلك لا يعني وجوب إقامة نظام سياسي إسلامي مثلما بالاحظ في إيران على الأقل في طل الدستور ساري المفعول.

والتتيجة الموضوعية التي نصل إليها من خلال تعداد أهم مصادر دستور 1989 هي أن نظام الحكم القائم لم يلجأ إلى تلك المصادر إلا بما لا يمس بجوهر ميكانيزمات الحكم المعتمد واقعيا . ومن ثمة فإن محاولات البعض تكييف النظام السياسي الجزائري بالإعتماد على النصوص الدستورية بالقول أنه يغلب عليه طابع النظام شبه الرئاسي لكون رئيس الجمهورية خول سلطات واسعة تتعدى أحيانا سلطة رئيس الدولة في النظام الرئاسي كحق حل البرلمان، أو أن البرلمان يملك

ا انظر: Leca et Vatin op. cit p. 62.

 ² وليس دين الشعب كما طانبت الأقلية القليلة حيث ذهب بعضهم إلى نقصل بين الدين
 والدولة و من ثمة الحيلولة دون الإشارة إلى الدين في أحكام الدستور.

سلطة سحب الثقة من الحكومة كما هو حال الأنظمة البرلمانية، هو تكييف لا يأخذ بعين الإعتبار الممارسات الواقعية للسلطة، بل يمكن القول بأن يعتماد نلك المصادر ما هي في الواقع إلا حيل لإخفاء حقيقة طبيعة النظام القائم على تقييد حربة الشعب في .ختيار ممثليه من خلال الرقابة المسبقة على المترشحين رغم حكام الدستور التي تبيح حق الترشح لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية لذلك، وليس للقرارات الناتجة عن تحقيقات تجربها مصالح حول سلوك وتصوفات ومواقف المواطن تجاه السلطة القائمة.

فالمتفل عليه أن العلاقات السياسية المؤسساتية كانت خاضعة للعلاقات المعاملاتية التي طبعت نشاط الحزب الواحد وأضفت على المجتمع السياسي سمات خاصة، فالسياسة ذات السمة والطابع البيروقراطي منظمة بالعلاقات الشخصية والصراع بين العصب نتيجة إنعدام التنافس المنظم في أطر قانونية ورسمية، وقد كان على الحزب آنذاك تسيير هذه الصراعات وتوجيه تلك العلاقات المعاملاتية إلى أن تمكت فئة من التحكم في دفة الحكم حيث تولت توزيع الخيرات عملي وإعتماد النظام الإشتراكي نظرااً.

وبمجيء بومدين بعد إنقلاب 10 جوان 1965 حيد الحزب وحل محله مجلس الثورة والجيش لفترة إلى أن تحكم في مقاليد الأمور، فجمع كل السعطات في مده وإنتهج سياسة الإبعاد التي طالت معارضيه لأسباب سياسية و/أو عسكرية، ومكن مجموعة أخرى معارضة للنظام الإشتراكي ذات نفوذ سياسي، من ممارسة النشاط الحر عن طريق تقديم مساعدات مائية معتبرة لها . كما أسند إلى مجموعة أخرى مسؤوليات على رأس المؤسسات الإقتصادية الوطنية . أما السلطة السياسية

اكان عدد من فادة الحزب من أنصار الليبرالية مثل قايد أحمد وبوتفليقة وأحمد بن شريف وأحمد مدغري.

فقد تكفيت بها مجموعة وجدة برئاستها إلى أن استقر له الأمر فجمعها في يده لوحده.

وبذلك نمكن من إنشاء مجموعات من المتعاملين في مختلف انقطاعات يقومون بدور الوسيط بين الأطراف المختلفة بما يضمن للرئيس فرض هيمنته وتركيز السلطات في بده حتى يتسنى له توجيه ومراقبة تلك الاطراف ويحقق إستقلانيته عنها والتخلي عن مبدأ . بقيادة الجماعية الذي طالما نادى به وإعتمده لتبرير الإطاحة بسلفه شارعا في تطبيق الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات بعد تأميم المناجم والبنوك والمحروقات منهيا ذلك بطرح الميثاق الوطني والدستور وتوشحه لوئاسة الجمهورية مضفيا المشروعية والشرعية على كل قراراته.

وبالنوازي مع هذا المساركان الرئيس بومدين قد تحكم بشكل صارم في الجيش وشرع في تنظيم الأمن العسكري بأن حوّله إلى قوة أساسية للمراقبة والتقييم والدخل مشكلا منه شبكات في مختف القطاعات المركزية والمحلية بما فيها مهمة إختيار المترشحين للمهام الإنتخابية محليا ومركزيا وتولي الوظائف في الدولة والإشراف على المؤتمرات والأحزاب والجمعيات المختلفة بما حوله إلى أداة للحكم وردع للمعارضين ومراقب للجميع، في حين أن دوره ومهمته هي حماية المجتمع.

وقد لجأ الرئيس الشاذلي بن جديد ومجموعته إلى ذات الأساليب لإبعاد معارضيه مستخدما في ذلك الميكانيزمات المتوفرة لكن من أجل إقامة نظام حكم مغاير للسابق منتهجا سياسة النغيير البطئ والإبتعاد على الصدام مع الأطراف المحافظة، وساعده في ذلك فشل السياسة المعتمدة في المجالين الزراعي والصناعي حيث بدأ بإعادة هيكلة المؤسسات وتوقيف تطبيق التسيير الإشتراكي وبن كان قد

ا عبد تعزيز بوتفليقة والشوغت بتقاسم وقايد أحمد . انظر الجزء الأول نفصيلا. 2 Harbi (M). sur le processus de relégitimation du pouvoir en Algérie -.n Annuaire de l'Afrique du Nord -éd CNRS 1989 pp 132 à 134. 3 انثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات.

فشر في تحقيق كل أهدافه التغييرية لدى إثراء الميثاق الوطني. إلا أن إنهيار أسعار النفط في تلك السنة (1986) وآثارها انسلبية على معيشة المواطن وعلى مداخيل الدولة قد شجعته على الإستمرار في سياسته "الإصلاحية" والإعداد نبعث نظام حكم معتمدا النظام الليبرالي دون المساس بطبيعة السلطة وميكانيزماتها وممارساتها والتحالفات القائمة في ظلها.

ومن هن ننتهي إلى أنه لمعرفة طبيعة نظام الحكم لا يتبغي الإكتفاء بتحليل النصوص الدستورية وغيرها ذات الصلة أو بالإعتماد على معايير تقسيم الأنظمة في انعالم الحر (رئاسي، برلماني، شبه رئاسي، حكومة الجمعية) وإنما يجب التركيز وبشكل دقيق على خفايا النظام من خلال تطور ممارسة السلطة والثقافة السائدة والممارسات الواقعية التي تقوم بها هيئات وأجهزة النظام الفائم وقوى خارجه ومؤثرة فيه وانتي لم تتغير جوهريا رغم المواجعات الدستورية التي إعتمدت إلى غاية اليوم والإنتقال من نظام يقتصادي إشتراكي إلى نظام رأسماني!

الفقرة الثانية المباديء الأساسية لدستور 1989

يقصد بالمبادى الأساسية لدى الفقه الفرنسي تلك الأحكام الأساسية للدستور المضمنة في الدستور ودبياجته وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي وكذا المبادئ الأساسية المعترف بها بموجب قوانين الجمهورية "Principes fondamentaux reconnus par les lois de la République" التي أصبح المجلس الدستوري لفرنسي ملزم المشرع بإحترامها عند ممارسة مهمة التشريع ما جعلها تشكل أحكاما في قمة القواعد القانونية (حتى في ظل غياب نص صرح) بالنسبة للسلطات السياسية والإدارية والقضائية، على إعتبار أن قيمتها الدستورية من

¹ النظام البيبراني أو الحر بمفهومه السياسي والرأسماني بمفهومه الإقتصادي.

² David (R) les grands systèmes de Droit contemporains 8è éd Dalloz Paris 1982 pp. 152 à 154.

إستنباط المجلس الدستوري ومجلس الدولة الفرنسيين . وقد ظهرت بادرتها الأولى في قانون المالية الفرنسي الصادر في 31 مارس 1931 حول حربة التعليم، وحرية إنشاء الجمعيات، وحربة الضمير.

إن هذه المبادئ P.F.R.L.R. هي من وحي المشرع الفرنسي غير مكوبة في الدستور² لكنها تعد في حكم القواعد الدستورية، لذلك نجدها تشكل في الدستورية الكنه الدستورية وهي محمية من المحلومة ما يعرف بالكنلة الدستورية في التأسيس لها في 16 جويلية 1971 عندما قبل المجلس الدستوري الذي بدأ في التأسيس لها في 16 جويلية 1971 عندما أضفى الصفة الدستورية على كل من ديباجة دستور 1958 المنقولة عن ديباجة دستور 1946 وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 وكذا إدراج ميثاق البيئة 1780 وكذا إدراج ميثاق البيئة 1940 وإعلان حقوق الإنسان والمواطن دستوري صادر في 29 ماي 1905. وبذلك أصبح المجلس الدستوري الفرنسي بمنح الصفة الدستورية لهذه المبادئ وحامي حقوق وحريات المواطن وضامن دولة الحق والقانون.

وتتضمن الكتلة الدستورية عديد المبادئ التي أصبحت تحتل نفس المرتبة من أحكام الدستور³.

أ قرر المجلس الدستوري يوم 16 جويلية 1971 إضفاء الصفة الإنزامية على ديباجة دستور 1946 ومنع تسليم اللاجئين السياسيين وتأكيد حرية إنشاء الجمعيات.

² أقر المجلس الدستوري 10 مبادئ وهي: حربة إنشاء الجمعيات، حقوق الدفاع، الحربة الفردية، حربة التعليم، حربة الضمير، استقلالية الفضاء الإداري، إستقلالية أساتذة في الجامعات، الإختصاص الإستثنائي للقضاء الإداري لإلغاء أو تعديل القرارات المتخذة في إطار ممارسة صلاحيات السلطة العمومية، السلطة القضائية حامية الملكية العقارية الفردية، وجود قضاء عقابي للأحداث، وأضاف لذلك بجلس الدولة الفرنسي. C.E منع تسليم اللاجئين السياسيين مدرجا أباه ضمن P.F.R.L.P، وحربة إنشاء الجمعيات 1956/7/11.

³ مثل مبدأ الفصل بين السلطات الذي هو من إستنتاج المجلس الدستوري الجزائري في رأيه رقم 1 لسنة 1989.

وهناك الكتلة الإتفاقية (المعاهدات والإتفاقات والإتفاقيات)!. ثم الكتلة القانونية Bloc de légalité التي تشمل القوانين العضوية والعادية (بما فيها الأوامر والمراسيم التشريعية والتنظيمات المستقلة) نظرا لحجال تدخلها بإعتبارها تتناول مواضيع لا تدخل في مجال التشريع لكتها تشبهه من الناحية المادية دون الشكلية نظرا لقوتها الإلزامية ذات الطبيعة الإدارية وليس التشريعية.

وفي الأخير كلة النظيمات التي تشمل المراسيم التنفيذية والقرارات التي تبين كيفيات تنفيذ حكم قانوني أو تنظيم عام بموجب إحالة من القانون أو النظيم المستقل . وإن كان للسلطة النفيذية أيضا إستصدار تنظيم تنفيذي لحكم تشريعي أو تنظيمي يحتاج لتوضيح دون إحالة شريطة إحترامه لذلك الحكم نصا وروحا وإلاكان معرضا للإلغاء بموجب دعوى تجاوز السلطة. وهناك التعليمات والمناشير التي تصدر عن مؤسسات (رئاسة الجمهورية)، الوزارة الأولى أو وزارات قد تكون داخلية خاصة بأعوان المصالح العمومية الغرض منها إعطاء تفسير موحد لنص تشريعي أو تنظيمي (مستقل أو تنفيذي) وقد تدرج فيها أحكام تنظيمية تضفي عليها الطابع النظيمي مما يجعلها عرضة للطعن بدعوى تجاوز السلطة في حالة إقتران أحكامها الطابع الإنزامي.

وعلى الرغم من حداثة الجلس الدستوري ومجلس الدولة الجزائريين فإننا نلاحظ بأن هناك تقارب بين التوجهين سواء من حيث المبادئ الأساسية المدرجة في الدستور أو التي إستنبطها المجلس الدستوري كمبدأ الفصل بين السلطات أو فيما يتعلق بالمبادئ العامة للقانون وكذا في تدرج القواعد القانونية.

فإذا رجعنا إلى المبادئ التي إعتمدها دستور 1989 وكذا دستور 1996 نلاحظ بأنها شبه مماثلة بإستثناء ما يتعلق بالجانب العقائدي، فالنظام الفرنسي إعتمد النظام الجمهوري وكذلك النظام الجزائري لكن في إطار الإسلام.

انظر رأي المجلس الدستوري الجزائري رقم 1 لسنة 1989 الذي إعتمد الإتفاقيات المتعلقة
 بالحقوق طبقاً لأحكام المادتان 122 و 123 من دستور 1989.

² انظر المادة 116 فـ 2 من دستور 1989.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن النظام السياسي الجزائري يقوم على عدد من المبادئ الأساسية يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

النظام الجمهوري : وهو النظام الذي يمارس فيه الحكام المنتخبون – كفاعدة عامة – السلطة ضمن إطار الإرادة العامة للمجتمع بما يخدم الشأن العمومي، وهو النظام الذي يختلف عن الملكية والإمبراطورية .

وتنبني فكرة الجمهورية على النقدم وتؤسس على مكونات ثلاث هي الأفكار التنويرية لعصر النهضة، والإسانية، وتنظيم للسياسة في إطار مشاركة المواطنين في إختيار مصيرهم.

فالنظام الجمهوري يعرف كنظيم سياسي للمجتمع من أجل تسيير الشأن العمومي بواسطة حكومة منبقة من الإرادة العامة خلافا للنظام الشمولي حيث الإنسان لا بعد مواطنا ولا يطلب منه ممارسة المواطنة (المشاركة في الحياة العمومية) وإنما يجب أن يخضع لإيديولوجية السلطة القائمة التي فرضت نفسها بالقوة المادية أو المعنوية أو هما معا (السلط النابع من إحتكار القوة العنفية أو الحكم الوراثي أو المعنوية أو هما معا (السلط النابع من إحتكار القوة العنفية أو الحكم الوراثي أو الديني). وقد عوف هذا النظام تطبيقا له في روما (حوالي 500 ق.م) وإنتقل إلى

كُما أن الدَّستور أكد أن دين الدُّولة هو الإسلام، وقد أثير مُوضُوع الإسلام دين الشعب، غير أن ذلك لم يلق التأبيد لأنه بعد تحصيل حاصل، والرأي أن تلزم المؤسسات بإحترامه.

كُمَّا نُصْ عَلَى وَحُدَّةُ التَّرَابِ الوطّنِي وهي وَحدة لا تُنجزاً . "

كما نَصْ عَلَى سيادة الشعب في مادتين 6 و 7، وهو أسلوب يجمع بين الدبمقراطية النيامية وشبه المباشرة خلافا لما كان في السابق حيث تلجأ السلطة لإضفاء صفة الشرعية على تصوفاتها من قبل الشعب.

2 يجد مصطلح الجمهورية République بإعتباره شكلا من أشكال الحكم المعارض للحكم المورض للحكم المورض ويفيد المصلحة الوراثي أصله في مصطلح Publica اللاتيني الذي يعني الشأن العمومي ويفيد المصلحة العمومية والحكومة والسياسة والدولة، وهو المصطلح الذي استخدمه الفلاسفة القدامي أمثال افلاطون (Politike (le Politique) وأرسطو Politike (le Politique) وسيشرون De re Publica.

ا تنص المادة الأولى "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية" وهذا تأكيد لما ورد في دستوري 1963 و 1976 وأكدها، فيما بعد، دستور 1996، وبذلك رفض أي شكل من أشكال الحكم. غير أن كلمة شعبية التي ظهرت مرة أخرى في دستور 1989 المستقاة من النظام الإشتراكي فقدت علة وجودها. وقد عارضنا إلإبقاء عليها لدى مناقشة مشروع الدستور دوز جدوى.

بلدان أوربية أخرى في عصر وما بعد النهضة تحت تأثير أفكار القرنين 14 و 15 وماً تلاهما، ثم تلقفه فيما بعد فلاسفة و فقهاء أمثال جون بودان وجون لوك وجون جاك روسو وموتيسكيو.

والمتبع للتاريخ للاحظ بأن هذا النمط من الحكم لم يستقر إلا بعد ثورات دموية عديدة بدء بالثورة الإنجليزية في القرن 17 وإعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمركية والإطاحة بالنظام القديم في فرنسا في القرن الموالي والإنتقال من الحق الإلهي الممارس على الأشخاص والسلطة المطلقة إلى القانون الطبيعي والمواطنة والمساواة، وبالتالي الإقتراع العام الذي يحعل من انشعب بدل الحاكم محور النظام، غير أن ذلك لا يعني بأن كل نظام جمهوري هو بالضرورة نظام ديمقراطي إذ الحكم قد يكون جمهوريا لكنه غير ديقراطي كما هو الحال في الأنظمة الديكا تورية أو الشمولية.

فالنظام الجمهوري الديمفراطي يقوم على تجاذب جدلية بإستمرار بين المساواة ولحربة، وأنه لإستمرارية وفعالية هذا النظام يتوجب على انقائمين عليه التوفيق بين المطلبين لأن تغليب الأولى يقيد لا محالة انثانية والعكس يؤدي بالمضرورة إلى تغليب الفردائية القائمة على القيم المادية المحضة للفرد على حساب المصلحة الجماعية والمساواة. كما أن التوفيق بين الحربة والمساواة في المجال السياسي يتطلب انعمل بإستمرار للحد من "الإستبداد الديمقراطي" المتش في تمكين لأغلبية من الحكم، ليس مع الأقلية أو بمشاركتها أو تمكينها من التعبير عن رأيها بإنتقاد قرارات الأغلبية، ولكن ضد الأقلية، ولن يتحقق ذلك إلا بالإقرار القانوني والعملي لحربة التجمع وإنشاء الجمعيات بإعتبارها حلقة وصل بين الفرد و ندولة على محتلف المستويات المحلية والمركزية.

وضين هذ، التوجه وكفالة لإقامة نظام جمهوري ديمقراطي ينبغي ربط مفعولية مبدأ سيادة الشعب مع تعليم وتربية المواطن بإعتبارهما عامين حاسمين لضمان يستقرار النظام الديمقراطي للجمهورية الليبرانية انقائمة على ضوابط التوفيق بين الحرية والمساواة دون إهمال للجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

[.] انظر جورح (سعد) دولة القانون. منشورات الحلبي الحقوقية ببروت 2000 ص 7 و 8.

بما يحقق المساورة في الفرص والحركية الإجتماعية، لإن الجمهورية هي من حيث المبدأ ينسانية وعالمية على إعتبار أن جميع البشر متساوون رغم يختلافاتهم، وأن رفاهية الإنسان في ظل هذا النظام تعتبر الغاية لكل نشاط إنساني تنبثق عنه أخلاقا وسياسة مجسمة بمشروع إنساني يعتمد على إعتبارات ثلاث تتمثل في أن كل الناس سواسية في انكرامة وأن تقدم ونمو الإنسان هي الغاية من كل عمل وأن العقل الحو الإرادي يجب أن يحظى بالأولوية على ذلك الصادر تحت الإكراه.

فالجمهورية إذن تتميز بمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم وبالطبيعة الإنسانية للقوانين وزقرار وإحترام الحقوق والحريات وضماناتها والعدالة، وتنظيم سياسي يقوم على التوازن بين الحرية الفردية والنضامن فيما بين الجميع، من خلال المواطنة الناتجة عن إششار الوعي وثقافة الحرية والمسؤولية.

ولئن كان النظام الجمهوري يقوم غالباً على الأفكار الليبرالية أو الحرة التي تتمحور غايتها في تغليب العقل على المعتقدات والتي دفعت بالبعض إلى إعتبار الكَّنْكَية إحدى مميزات ذلك النظام، إلا أن ذلك لا يعني إنتفاء هذا النوع من الأنظمة في المبدان التي ترفض تبني الكَنْكَية كالبلدان الإسلامية التي تعتبر الدين أهم أسس انظمتها ولو نظرها فحسب.

كما أن الجمهورية تتميز بكونها دولة حق وقانون بإعتبارها ضامنة العدالة التي تعد إحدى انقيم الأساسية اللإنسانية، وهو ما لا يتحقق إلا بتبني نظام الفصل بين السلطات ومشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات التي تخص حياتهم.

وبهذه الطبيعة الإنسانية للقوانين، والعدالة وتنظيم سياسي متوازن بين الحرية والفردية، والنضامن الإجتماعي في ظل مجتمع يحقق فرص رقي الإنسان والإنسانية، يتحقق نظام مستقر دائم معتمد على مواطنة المواطنين الذين إكسبوا تربية ونعليما كفيلين بتوعيتهم والإحاطة بمتطلبات الحياة داخل المجتمع في ظل النظام الجمهوري.

۱ هناك حمهوريات غير ليبرالية كجمهوريات أوربا الشرقية سابقا وجمهوريات إشتراكية (كوريا الشمالية وكوبا والصين).

2- الإسلام: يعتبر الإسلام أحد المبادئ الأساسية للنظام منذ دستوري 1963 و 1976 وهو ما أكده دستور 1989 لكون الإسلام دين الدولة بنص المادة 2، ووجوب أن يكون رئيس الجمهورية مسلما ويحترم هذا الدين ويمجده (مادة 73)، بر إن دستور 1989 دعم هذا المبدأ من خلال الزام المؤسسات بالإمتناع عن الفيام بأي سموك مخالف للخبق الإسلامي (مادة 9 ف 3) وضمان الأملاك الوقفية والجمعيات الخيرية المعترف بها ويحمي القانون تخصيصها . ولضمان ذلك أنشأ هيئة لدى رئيس الجمهورية هي المجلس الإسلامي الأعلى مهمها إبداء الرأي في المسائل ذات الصدة بالجوانب الدينية وإصدار الفتاوي ذات الصلة الم

والمعلوم أن النظام الجمهوري، في منهومه السياسي لدى المنظرين الغربيين، يقوم على مبدأ المساواة المطلقة بين الأفراد وفصل الدين عن الدولة لأنه نظام وضعي تكون فيه السيادة للشعب التي لا تعلوها سلطة أخرى، غبر أن ذلك لا يعني انتفاء الطابع الجمهوري عند الشعوب التي لا تقر القصل بين الدين والدولة غاية ما في الأمر أنها تقيد ذلك الإطلاق من خلال التنصيص على أن الدين هو دين الدولة كما فعت الجزائر وغيرها من الدول العربية و الإسلامية ذات الطابع الجمهوري2.

¹ حول علاقة الدولة بالدين انظر: المبحث الأول الفصل الثاني الباب الثالث الجزء الأول.
2 خلافا لبيان أول لوفمبر نجد مؤيمر الصومام جنح عن مبدأ قيام دولة في إطار المبادئ الإسلامية " لإقامة جمهورية ديمفراطية وإجتماعية تضمن مساواة حقيقية بين جميع لموصين دون تمييز" وقد حاولت فيدرالية فرنسا في مؤتمر المحلس الوطني للثورة الجزائرية إماي جورن 62) تدعيم وتجسيد ذلك من خلال طرح مسألة المكانة المرسمية للدين في الدولة المستقبلية الجزائرية بإعتراح بقامة دولة لانكية "المؤسسات الجزائرية يجب أن نقوم على مبدأ المفصل بين المناف مدارية المنافقة المنافقة على مبدأ المفصل بين المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على مبدأ المفصل بين المنافقة ا

وقد عارضت تبني الإسلام دين الدولة أحزاب غير شرعية آنذاك منها حزب بوضياف محمد الحزب الثوري الإشتراكية والمستراكية في الحزار المتواطية. والحركة الشيوعية الجزائرية MCA والحزب الموحد المحزائر جزائرية FUA.A والحزب الموحد المحزائر خزائرية وأنسا سنة 1976 من قبل رشيد علي يجي نذي أشأ بعد ذلك تجمع الجزائر جزائرية والفيدرالية R.A.A.F والذي كان مع قادة الحركة البربوية وأزمتها سنة 1949 مع كل من علي لعميش ووعلي بناي وعمار ولد حمودة، ومنظمة المقاومة =

3 - سيادة الشعب: لأن كان النظام الجمهوري قد إرتبط بمشاركة الشعب، بحسب طبيعة الحكم في ظله، فإن موضوع السيادة قد عرف هو الآخر تطورا عبر مراحل تاريخه تعود في اصلها إلى اليونان ثم الصراع بين الحاكم ورجال الدين من جهة وممثلي الشعب من جهة ثانية الذي أدى إلى ظهور نظريتين هما نظريتي سيادة الأمة وسيادة الشعب!.

وقد حظيت الأخيرة بإهتمام كبير من قبل الفقهاء ورجال السياسة وكرسته الدساتير بإعتبارها أساس الحكم الديمقراطي، ومن بينها الدساتير الجزئرية وعلى الخصوص دستور 1989 الذي يقر المعددية والفصل بين انسلطات وحرية التجمع وإنشاء الجمعيات وحق الإتخاب والترشح وغيرها من الحقوق والحربات المتي لم تعرف تطبيقا كاملا لها في ظل إستموار ممارسات الحزب الواحد وبالنتيجة الفكر الواحد وما رافقه من سوء فهم لاحكام الدستور من قبل معارضي السلطة ليسر نكريس الحكم الديمقوطي القائم على سيادة الشعب وإنما الإستعمال كل الوسائل للإنقضاض على السلطة والإستثار بها على حساب إرادة الشعب تحت مبرر إقامة الدولة الإسلامية.

الوطنية ORP ومجموعة الشيوعيين الثورين GCR وبقليل من الحدة جبهة القوى الإشتراكية FFS والتحق بهم النجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD وحزب العمال والتحدي والحزب الإشتراكي للعمال. وإن كانت لانكية جبهة انقوى الإشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تختلف عن المعتمدة في فرنسا التي قامت على محاربة رجال الكنيسة وضد الدين.

الطر:

⁻Fregosi (F) les rapports entre l'Islam et l'Etat en Algérie et en Tunisie in A.A.N. éd. CNRS 1995 pp. 115 et S.

⁻Kare,n (M): la question des droits de l'homme au Maghreb in A.A.N. Ed. SNRS 1995 P. 213.

⁻Redjala (R): l'opposition en Algérie depuis 1962 ed l'Harmattan T1 Paris 1988..

ا للمزيد من المعلومات انظر: بو الشعير (سعيد) المرجع السابق ط 0، جـ 1 ص 99 إلى 116.

فقد نصت المادة 6 من الدستور على "الشعب مصدر كل سلطة - السيادة الوطنية ملك للشعب". وجاءت المادة 7 لتبين كيفيات ممارسة هذه السيادة بقولها "السلطة التأسيسية ملك للشعب. - يمارس الشعب سيادنه بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها . - بمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الإستقاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين . - لرئيس الجمهورية أن يتجئ إلى يردة الشعب مباشرة . ا

وبذلك أفر مبدأ الإقتراع العام الذي يكفل المشاركة في الحياة انسياسية للمواطنين عمى قدم المساواة في ظل التعددية التي تضمن التداول عمى السلطة ولو نظرها.

4- الإقتراع العام السري المباشر: أقر مبدأ الإقتراع العام السري المباشر نضمان مشاركة كل أفراد المجتمع المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية وتتوفر فيهم المشروط القانونية المطلوبة لممارسة السلطة عن طريق إختيار ممثليهم أو ترشيح أنسهم للمناصب السياسية الإنتخابية المختلفة، وهو ما أكده الدستور في المواد 47 و 48 و 95 و 95.

5-المساواة: من المبادئ الأساسية التي إعتمدها الدستور أيضا مبدأ المساورة بإعتباره ملازما للنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان، فقد جاء في المادة 28 على ان كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف شخصي أو

[.] انظر المادة 3 من قانون الإنتخابات المؤرخ في 1989/08/07 الجريدة الرسمية عدد 32 المعدل بموجب قانون 90-06 المؤرخ في 1990/03/27.

² للمزيد من المعلومات أنظر: بوالشعير (سعيد) القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة جـ 2 طـ 10 ديوان المطبوعات الجامعية 2009 الجزائر ص 104 إلى 106.

³ نلمزىد انظر:

Le principe d'égalité: ler Congrès de l'Association des cours constitutionnelles ayant en partage l'usage du Français Paris. Conseil Constitutionnel Français Avril 1997.

http://www.opu-lu.cer.st.dz

إجتماعي المادة 30 على أن "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين بنصه في المادة 30 على أن "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تقتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية". وهذا يعني بأن المواطنين مساوون، طبقا للقوانين سارية المفعول، في الحقوق والواجبات وبالتالي في تولي الوظاف العمومية سواء كانت إنتحابية أو غيرها دون تمييز طالما كانت القوانين تسمح بذلك، وهو ما أكدت عليه المادة 47 من أن الكل مواطن تتوفر فيه الشروط الفانونية أن ينتخب وينتخب"، وض المادة 48 أيساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظاف في الدولة دون أية شروط أخرى أيساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظاف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها الفانون". وهو ما كرسه المجلس الدستوري بقوله "واعتبارا أن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، المنصوص عليه في المادة 29 من المستور، يقضي من المشرع إخضاع المواطنين المتواجدين في أوضاع مماثلة لقواعد الدستور، يقضي من المشرع إخضاع المواطنين المواجدين في أوضاع مماثلة لقواعد الدستور، يقضي من المشرع إخضاع المواطنين المواجدين في أوضاع مماثلة لقواعد المائلة، وإخضاعهم لقواعد مختلفة كلما تواجدوا في أوضاع محتلفة.

واعتبارا أن هذه المبادئ تقتضي من المشرع، عند ممارسة اختصاصاته، أن يؤسس تقديره على معايير موضوعية وعقلانية"أ.

6- الفصل بين السلطات²: إعتمد هذا المبدأ كرد فعل لإقرار مبدأ وحدة السلطة في دستور 1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع طبقا للمادة 153 من الدستور دون رقابة فعلية.

إن إعتناق مبدأ الفصل بين السلطات كان الغرض منه تجنب تداخل السلطات والصلاحيات وإحتمال إستحواذ سلطة معينة على سلطات

ا رأي رقم 4-1998.

² للمزيد من المعلومات انظر: بوالشعير (سعيد) المرجع السابق ص 164 إلى 196.

⁻ جورج (سعد) المرجع السابق ص 8 و 9.

⁻Dearanjo (Ch): op. cit.

ويختصاصات الأخري، ويتجلى ذلك في عقد إختصاص انتشويع المجلس بمفرده دون مشاركة جهة أخرى، وإنشاء مجلس دستوري، أنيطت به مهمة الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وكذلك مراقبة مدى شرعية الإستفتاءت والإنتخابات وتقديم الإستشارة لرئيس الجمهورية في بعض الحالات، فضلا عن التأكيد على حقوق وحريات الإنسان والمواطن وإقرار ضمانات قافينة لحمائها.

فلن كان الدستور السابق يمتح الأولوية للمساواة الإقتصادية والإجتماعية – ولو نظريا – على الحرية، لأن هذه الآخيرة مقيد يستعمالها بما لا يتناقض والإختيار الإشتراكي "أساس ووسيلة تحقيق المساواة"، فإن دستور 1989 يهدف يل إقرار الحقوق والحريات والضمانات التي تكفل عدم إعتداء الدولة عليها إستنادا على مبدأ سمو الدستور وتدرج القواعد القانونية والفصل بين السلطات!.

فالدستور ذو الطابع الليبرالي (الحر) يهدف إلى إقرار الحربة وحمايته من اعتداءات الدولة التي تعد خطرا على الفرد وحربته، لذلك، يجب إعتماد مبدأ الفصل بين السيطات وسمو الدستور وأن يكون الحكم شرعيا ومشروعا. أما الدستور الماركسي فهدفه ليس الحربة وإنما المساواة الإقتصادية بين الأفراد لأن الدولة دولة البروليتاريا وأدانها للإنتقال إلى المجتمع الشيوعي بعد القضاء على مخلفات النظام الراسمالي، ومن ثمة لا حاجة لإقرار سمو الدستور أو فصل السلطات أو حياد الدولة، فدستور 1976 لم يوضع من أجل الدفاع عن المواطن ضد الدولة، خلافا لدستور 1989، لأن هذه الاخيرة هي "دولته وتعمل لتحقيق المساواة وحماية المواطن من الإستغلال".

وعليه فإنه على الرغم من تبني سمو الدستور وجموده بإشتراط إجراءات معقدة لتعديله تختلف عن إجراءات تعديل القانون، فإن المؤسس الدستوري كان ينظر إلى الدستور على أنه أداة في يد الثورة (أولوية المشروعية الثورية على

¹ للمزيد من المعلومات حول هذه المواضيع انظر بوالشعير (سعيد) المرجع السابق ص 143.

الشرعية الدستورية) وفي خدمتها، وليس ضمانا لحماية حقوق المواطن من إعتداءات الدولة، بل لمنع أية محاولة لعرقلة المسيرة الثورية، ويتجمى ذلك في جعل الإختيار الإشتركي إختيارا لا رجعة فيه (مادة 10 و 195)، في حين أن دستور 1989 هدفه هو حماية حريات وحقوق الأفراد الأساسية من إعتداءات سلطة الدولة بما فيها البرلمان، ولكفّانة ذلك تبني مبدأ سمو الدستور نجيث لا يجهز لأية سلطة بإستثناء الشعب أن تتخطى أحكامه، فهو المقيد للسلطة من الأعلى ولشعب فيدها من لأسفل بواسطة الإنتخاب ولونظريا.

ويبدو أن تبني الفصل بين السلطات كان يراد به تجنب ما أثبته الواقع من أنه كلما ركزت السلطة في يد شخص إلا وإستغلها وتعسف في إستعمالها بما يؤدي إلى تقييد أو إلغاء حريات الغير، مما يستوجب توزيعها بما يسمح لزهرة الحرية بالتفتح فيستنشق رائحتها العطرة الطيبة الجميع.

ونضمان سمو الدستور يجب إشتراط إتباع إجراءات معقدة العديمه بم يجعله نصا جامدا بالمقارنة مع النصوص القانونية الأخرى من جهة، وإنشاء هيئة تناط بها مهمة الرقابة على دستورية القوانين من جهة أخرى، وهو ما أقره دستور 1989، كما يجب أن تكون الحكومة شرعية المؤونين من جهة أخرى، وهو ما أقره دستور والقوانين المعبرة عن الإرادة العامة للشعب ومنتخبه من قبل هذا الأخير، وتبنى أيضا على المشروعية غالمية الجسم الإنتخابي المشروعية أغلبية الجسم الإنتخابي على سياستها (برنامجها وتنفيذه)، ذلك أنه يمكن أن تكون الحكومة شرعية منتخبة لكنها بمرور الوقت تفقد مشروعيتها بجنوحها عن برنامجها الذي وافق عليه الشعب، كما يتطلب مراقبتها عن طريق البرلمان والتجديد الإنتخابي.

ومن هنا فإن اعتماد مبدأ مشروعية الحكومة في ظل انتظام الديمقراطي ضروري لأنه هو أيضا كالفصل بين السلطات يضمن للشعب مراقبة السلطة السياسية من القاعدة في حين يقيدها الدستور من الأعلى. والثابت أن النظاهر بإعتماد بعض مبادئ الديمقراطية بموجب تغيير المصطلحات عن طريق السعمال السلطة بدلا من الوظيفة أو تبني الفصل بين السلطات بشكل ضمني والنص على سلطة البرلمان الرقابية أو إستقلال القضاء والعمل خلاف ذلك لا يعني، من وجهة نظرنا، سوى التمويه على أن النظام ذو طابع ديمقراطي، وهو في الحقيقة ذو طابع رئاسوي مغلق حيث إحتفظ الرئيس لنفسه بجميع الوسائل والميكانيزمات التي تؤهله للتحكم مثلما كان في السابق مع فارق هو تواجد أحزاب بجانب جبهة التحرير الوطني لكنها من الضعف من حيث التأطير والوسائل والفاعدة الشعبية ما يجعلها في حاجة مستمرة لتدعيمها من قبل السلطة التي تشدخل في إختيار المترشحين والمحافظة على التوازنات التمثيلية التي تضمن لها التحكم في دواليب الحكم ونوجيهه.

فإلى جانب انقبود المفروضة على ممارسة الحقوق والحروب التي غالي الدستور في إسناد تنظيم ممارستها إلى المشرع الذي بدوره، بإيعاز أو توجيه او فرض، حسب الحال، من السلطة التنفيذية أفرغها من محتواها الجوهري بأن قيدها إلى الحد الذي جعل ممارستها مقيدة على خلاف ما هو متعارف عليه في الأنظمة الديمقواطية، إذ على سبيل المثال نجد أحكام الدستور تقر نقل إختصاص المؤسسات المركزية المنتخبة (رئيس الجمهورية والبرلمان) إلى جهاز غير منتخب بما يؤدي إلى تداخل في السلطات والصلاحيات وإقرار ميكانيزمات تضمن هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسات الدستورية الأخرى، ويتجلى ذلك على الخصوص فيما يبي:

أ- أن الجيش الوطني الشعبي الذي حل محل جيش التحرير الوطني، بإعتباره على حد التعبير الدارج "سليل جيش التحرير الوطني" بقي يعبر في الحقيقة عمليا عن إستمرارية الترابط العضوي والسياسي لجبهة التحرير الوطني خاصة بعد قرارات مؤتمر

[.] الفصل بين نسلطات من يستناج المجلس الدستوري سنة 1989 في قراره رقم 1كما أشرنا سابقاوفي قراره رقم 2 المؤرخ 28 محرم عام 1410 الموافق 30 غشت 1989 يتعلق بالقانون الأساسى للنائب، و أكدهما فيما جد .

الصومام التي فرضت أولوية السياسي على العسكري، لم يتردد في معارضة هذا المبدأ عندما لاحت في الأفق بداية 1957 اسيطرة قادة الجيش ثم قيادة الأركان العامة EMG المتواجدة في تونس والمغرب التي فرضت من جهة مبدء عكسيا نفذته أولا على الحكومة المؤقّة، ومن جهة ثانيّة فرضت أولوية جيش الحدود على الجيش الداخلي المنهك التوى بسبب المواجهات المستمرة مع جيش الإحتلال، كل ذلك تحت قيادة العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة المشكلة من ضباط ولتحقوا بالخارج وضباط فروا من الجيش الفرنسي2، وهي القوة الأكثر تنظيما وتسلحا وإستَّعدادا لتولي السلطة يطرقة مباشرة أوَّ غير مباشرة، إذ ما أن أعلن عن الإستقلال حتى دخل جيش الحدود العاصمة تحت قيادة ما إصطلح على تسمينه بمجموعة وجدة، مستوليا على السلطة مبعدا الحكومة المؤقّة وجبهة التحرير الوطني3 مستحوذا على المشروعية الثورية والتاريخية المستمدة من الثورة ضد الإستَّعمار التي كانت تجسدها الحركة الوطَّنية ثم جبهة انتحرير الوطني قائدة الثورة وحكومتها، متحالفة مع مجموعة 19 مارس ويعض الزعماء على رأسهم بن بلة أحمد الذي إستعمل كواجهة لإخفاء هيمنة جيش الحدود على السلطة المعارض للنظام الديمُقر طي اللبيراني، حيث لجأ إلى فرض سلطته المطلقة على المجتمع بمختلف مكوناته بقضل ايديولوجية شعبوية ترفض الإختلاف والمعارضة وتعتمد على إقامة

ا يتحدث المعنيون والمختصون على أن بادرة سيطرة الجيش تعود إلى الثلاث با الت Trois B بوالصوف، متدسم كريم، بن طومال، وإنتقلت فيما بعد لبومدين.

⁻Aït Kaki (M): Armée Pouvoir et Processus de décisions en Algérie. In Revue politique étrangère n° 2 2004 pp. 430 et 431.

² المعروفون بإسم Deserteurs de l'Armée française. D.A F.

3 أغلب أعضائها البارزين تعرضوا لمنابعات أو إبعاد أو حجز وإقامة جبرية أمثال بوضياف محمد وفرحات عباس، وكريم بلقاسم، وآيت أحمد ومحمد خيضر وبن خدة بن يوسف والشيح البشير الإمراهيمي، والعقيد شعباني وغيرهم. انظر الباب الأول من الجزء الأول. جبهة المتحرير كانت هي قائدة الثورة والجيش تحت سلطتها.

⁻Ben cheikh (M): op cit pp. 56 et S.

سلطة مركزية تعسفية منصبا نفسه روحا الأمة ووكيل الدولة يتحدث بإسم الثورة من أجل تقبلها بطريقة أفضل، بما حولها إلى جهاز إداري فاقد للسيادة التي إستولى عليها الجيش وحرم الشعب من إقامة دولة تستمد مشروعيتها وسيادتها من إرادته المعبر عنها بطريقة حرة وديمقراطية بدلا من الإستمرار في الإختفاء وراء المشروعية الثورية والثاريخية لضمان إستمراريته في الحكم. ويتجلى ذلك، إلى جانب إبعاد الخصوم الأقوياء، من جهة في تدجين جبهة التحرير الوطني قائدة الثورة (شعبا وجيشا) وتحويلها إلى حزب طلائعي يأتمر بأوامرها ويتدخل لنبرير تصرفاتها وضرب معارضيها (إعلاميا)، وأداة دعاية لقراراتها ومظهرا شكليا لشعبية وديمقراطية نظام معارضيها (إعلاميا)، وأداة دعاية لقراراتها ومظهرا شكليا لشعبية وديمقراطية نظام الحكم المتجلى فيها ظاهرها والبعيدة عنه فعليا، لأنها لم تكن سوى واجهة تجند عند الحاجة للدفاع عن إختيارات السلطة ولتحمل النقائص التي يسبب فيها غيرها سواء الحاجة للدفاع عن إختيارات السلطة ولتحمل النقائص التي يسبب فيها غيرها سواء من السلطة أو من القوى "المناهضة للثورة" كما كان يحلو للسلطة تسمينها". ومن جهة ثانية في ترقية بعض الضباط الذين فروا من الجيش الفرنسي وتولوا في عصر الشاذلي بن جديد مقاليد الأمور بعدما أبعد ضباط وتولوا في عصر الشاذلي بن جديد مقاليد الأمور بعدما أبعد ضباط

 Garçon (J) et Affuzi (P): l'Armée algérienne: le Pouvoir de l'ombre in revue Pouvoir éd Seuil n° 86 - Janvier-Avril 98 pp. 45 et S.

¹ Addi (L). l'Armée dans le système politique algérien. Ed l'Harmattan Paris 2003 pp. 176 à 186.

² يمكن القول بوجه عام أن جبهة التحرير إستعملت منذ الإستقلال كواجهة، إسمها فرض دستور 1963 وإختيارات مؤمّر الجزائر 1964 وبإسمها برر إنقلاب 1965 وجندت لتطبيق الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات وشوح الميثاق الوطني الذي لم يحرر من قيادة الحزب وإنما من مقربين من رئيس مجلس الثورة (انظر الجزء الأول) وكذا الدستور (1976). وكان الهدف من ذلك هو ضمان التوازن بين ممثلي هذه الفئة DAF ومجاهدي الداخل واستعمال إحداها المضغط على الأخرى من قبل بومدين وتكوس التوازن الجهوي للحفاظ على قيادة الجيش وإن يتأتى ذلك إلا بتركيز وتجميع كل السلطات في يده من وزير الدفاع وقائد الأركان العامة والقائد الأعلى ومسؤول عن الدفاع.

الداخرا ثم قادوا حركة 11 جانفي 1992، تحت تأطير ما يعوف بالأمن العسكري" . مذي كان أداة في يد بومدين وتحول إنى رهان في عصر الشاذني يراقب الجميع وما يترتب عن ذلك من ضبابية في العلاقات ومعرفة مصدر انسلطة وإتخاذ القرار رسميا

1 على رَّسهم كمال عبد الرحيم وفاصِدي مرياح وعطايلية ولهوشات وبتوصيف وظهور العربي بلخير من مجموعة DAF الذي تمكنَ من تولي قيادة التنسيق بين المجموعة لا سيمًا عد ان تُوطَدُت علاقاته الخارجية إلى جَانَب قربِه من رئيس الجمهورية الشادلي بن جديد وتُوليه مهبة مدير ديوان الرئاسة.

بدأت عُمَّليةً الإنعاد سنة 1986 على الخصوص حين أبعد كمال عبد الرحيم الذي كان مِساعد لِبنوصيفُ وبجانبه خاند مزار حيث عين الأولر على رأسِ البحرية (منصّب لا أهمية له آنذاك)، أما انْثَاني فعين قائداً للقوات البرية انني تشكل آلفوة الكبري للَّجيش، وبذلك مانت الكفة لصالح مجموعة DAF حيث تونى يُزِّار فيَّما بعد وزارة الدفاع (1990/7/27). و بعماري محمد قيادة القوات العربة ثه قيادة الأركان مع تفويض الإمضاء بإسم وزير الدفع على كل القرارات والمقرارات الخاصة بالوزارة (1994;2/5) في مقابل تعيين زروال وزير للدفاع ورئيسا للدولة.

للعلم فإن مجموعة DAF كانت تتميز عن ضباط الداخل بتكوينها وانضباطه وحاجة

لجيش أبيها كما كان يقول الرئيس ومديّن. 2 يجد هذا، المنظيم سبّه الأولى في وزارة النسليج والإتصالات العامة والإعلام (MALG). لتي يعود الفضل في تنظيمها إلى عبد الحفيظ والصوف. والدي أصبح يشكل فيما بعد صفوة الْحَيش وعَينُ ٱلسلطة الرقاسة في عصر بومْدين وقوتها الردُّعية إلني لا تقاُّوم حتى من قبل الجيشُ النظَّامي لما يملكُ من معلُّومات وَإَسْتَقَرَّارَ قَيَادَتَهَا وَتَسِللُ أُفرَّادُهِ، لِجَمِيعُ القطَّاعَاتُ ثمَّ تعيين عناصِرَ لها فِي مختلف المؤسسات، وحصول بعض أعضائها الذين تركوا مهاميِم. إلى جَانَب عسكرين أخرن على مساعدات مآلية الإستشارها في مجالات أصبحث محتكرة من قىلهم فإزدادتٍ ثروتهم وَمُودَهِّم مِفْضَلِ الْحَفَاظُ على العلاقاتُ مَع قيادة الجُيش والسلطة ومن ئمة تشكلت اوليغارشية متحكمة في سلطة الدولة ومصيرها، وسادت قاعدة 'إذا توقفناً

عن الحكم فمن الأفضل لِنا أن نموت . وقد تعرضت دائرة الأمن العسكري إلى إعادة تنظيمها سنة 1987 حيث قسمت إلى مصمحتين المندوبية العامة للأمن الوقَّائي (ملحقة بالزئاسة) التي اسندت هَا مهمة الْإمن الخارجي والجوسسة المصادة. والثالمية مُلحقة بورارة الدفاع الوطَّني وتدعى المديريَّة المركزيَّة للامن العسكري. وبعد تولي خالد نزار ورارة الدفاع (7/27/1990) بدلا مَن رئيسُ الجمهورية الأولَّ مرة منذ 1965 أعيد تَنطيم القطاع مَنْجميع دائرتيه فيما يعرف بدَّائرة الإستعلام والأمن DRS تحت سلطة وزير الدفاع برئاسة انفريق محمد مدين لمدعو توفيق.

⁻Jeze (Γ): revue Hérodote n° 116 ler trimestre 2005 -Ait Kaκ. (M): Armée. Pouvoir et Processus de décision en Algérie revue polit que étrangère n° 2-2004 pp. 427 et S. -Sidhoum (S.E.). la séculité mintaire au cœu, du Pouvoir 1962 -2001 public par Algéria-Watch 2001

حتى أن أحد رؤساء الحكومة صرح "بأننا حركى هذا النظام المشكل من اوليعاشية تشبه حزما خفياً.

والذي ينبغي التأكيد عليه أن هذا المسار الذي سلكه الجيش الوطني الشعبي يجد تاطيرًا له بشكل سالغ فيه في النصوص الأساسية للدولة على خلفية الممارسات والتواجد المستمر في صلب وقلب السلطة.

فبالرجوع إلى دستور 1963 نجد المؤسس لم يهمل هذا القطاع من خلال التذكير بدوره أثناء الثورة والمهام المسندة له بعد الإستقلال، فقد جاء في المقدمة اأن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القَومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهَّما في خدمة الشعب، ساهر. على النشاط أنسياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الأنظمة الجديدة الإقتصادية منها والإجتّماعية". فالجيش إذن يتولى مهام مختلفة سياسية وإقتصادية وإجتماعية والتي تتماشى ودوره في النظام الإشتراكي بإعتباره أحد ركائز لنظام لتحقيق الإشتَّر،كية، إلا أن هذه المهام مشروط ممارَّستها بأن تكون تحت قيادة الحزب الواحد القائم على نظام المركزية الديمقراطية، والذي يعد سياسة لأمة ويحددها ويوجهها وينشطها ويراقب تنفيذها ويعبئ الجماهير ويهذبها لتحقيق الإشتراكية، كونه يدرك ويشخص مطامح الجماهير. فالمادة 8 من الدستور تحدد وتضبط إطار عمَّل الجيش الوطني الشعبي بما يحقق مساهمته في مختلف الأنشطة بإعتباره أداة أساسية للدولة (حَزْمَا وحَكُومة) لتدعيم الإستقلال وتحقيق الإشتراكية بقولها" الجيش الوطني جيش شعبي. وهو في خدمة الشعب وَتَحَتُّ تَصَرَّفَ الْحَكُومَة بجكم وفائه لثقاليدَ الكفاح من أجل التحرير الوطني". وهو التولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي للبلاد في نطاق الحزب".

ا حوار مع سيد أحمد غزالي:

⁻ الخبر 1/3/2012.

فالجيش وفقا لما سبق أداة تحت تصرف الحكومة المدنية المفترحة من الحزب المزكاة من طرف الشعب يتولى الدفاع، وهي المهمة التقليدية، ويساهم في مناحي النشاط في نطاق الحزب الفائد والمخطط والموجه والمراقب لمختلف أوجه الحياة في الدولة الإشتراكية نما يعني بأن المشروعية التاريخية والثورية مستمدة من الحركة الوطنية و مثلتها ووحدتها فيما بعد جبهة التحرير الوطني المجسدة في قيادتها السياسية الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

ومن هنا كان لزاما على قادة الثورة، مجكم مراكزهم ومكاتهم لدى الشعب، أن يعملوا على تقويض دور الجيش حتى لا يتحول إلى هيئة سامية تفرض وجودها سياسيا على الحزب بعد أن فرضت رأيها بالقوة على الحكومة المؤقتة والقيادات الداخلية أ، غير أن الحلافات التي وقعت فيما بعد بين قادة الثورة وضعف وسائلهم التأثيرية على القرار السياسي، دفع بعضهم قبل وبعد وضع الدستور إلى التحالف مع صاحب القوة للوصول إلى السلطة وتحييد معارضيه، فما كان من الجيش الذي فرض نفسه إلا إختيار الحلقة الضعيفة وإستمالها والدفع بها بمخلف الوسائل لإعتلاء السلطة رسميا تحت رقابة . غير أن الرئيس، بعد أن نجح في تنفيذ الجزء الأول من خططه وإستب له الأمر بإبعاد كل معارضيه الأساسيين السياسيين من قادة الثورة الذين كانوا ينازعونه المشروعية التاريخية، شرع في تنفيذ المرحلة الثانية من مخططه والمتبلاء على السلطة بإسم المشروعية الثورية مبعدين الرئيس وحتى الشعب والمتملة في أمر 10 جويلية 1965 المفروض على الشعب والمتعلق بتنظيم السلطة وتجلى ذلك في أمر 10 جويلية 1965 المفروض على الشعب والمتعلق بتنظيم السلطة والمتناقض مع تصرح 19 جوان والقاضي بأنه "وعلى إعتبار أن مجلس الثورة هو والمتناقض مع تصرح 19 جوان والقاضي بأنه "وعلى إعتبار أن مجلس الثورة هو والمتناقض مع تصرح 19 جوان والقاضي بأنه "وعلى إعتبار أن مجلس الثورة هو والمتناقض مع تصرح 19 جوان والقاضي بأنه "وعلى إعتبار أن مجلس الثورة هو

¹ انظر الباب الأول، الجزء الأول.

² انظر الباب الأول، الجزء الأول.

³ انظر الباب الثاني، الجزء الأول.

إن مجلس الثورة قد إتخذ كل التدابير من أجل ضمان سير المؤسسات في ظل النظام والأمن". من تصريح 19 جوان.

مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور للبلاد"، وبانتاني ألغي الدستور وجميع المؤسسات الجمهورية المنتخبة (رئيس الجمهورية والبرلمان) حتى قيل بأنه إذا كان لكل دولة جيش فإن الجيش الجزائري له دولة.

من خلال هذا النصوح نصل إلى تبيان ما كان يخطط له قادة الجيش لحدودي من إفتعال الأزمة بين تلك القيادة والحكومة المؤقّة وموققهم من مبدأ أولوية السياسي على العسكري وسكوتهم عن تجاوزات الرئيس في حق قادة الثورة، تهيئة لإصعاف مكاتبه أمام الجميع ولتولي السلطة والنمسك بها خفية أو ظاهره عند الضرورة. وهو ما حدث في 19 جوان حيث أقر مجلس الثورة إبعاد الحزب صحب المشروعية الثورية وصاحب السيادة (الشعب والمؤسسات المنتخبة) الممثلة للمشروعية وحر محلهما بإعتباره "مصدر السلطة المطلقة" ومن ثمة رفض المشروعية والشرعية الشعبية وتجاوزها والحلول محلها، وهو ما عملت انسلطة القائمة على ترسيخه من خلال يستبدال النصوص الأساسية (الدستور) الني كانت تحكم العلاقة بين الجيش و لحكومة بنصوص أخرى كرست الممارسات الواقعيَّة، ويتجلى ذلك، إلى جانب ما ورد في الميثاق الوطني، في دستور 1976 الذي خصص للجيش خلافا لدستور 1963 فصلاكاملا حيث نصت المادة 82 منه على "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيشٍ التحريرِ الوطني و درع الثورة، في المحافظة على يستقلال الوطنُّر وسيادُّته، والتَّبيام بتَّأْمين الدفاع . . .ً" 'يسأهم الجيش الوطني لشعبي بإعتباره أداة الثورة. في تنمية البلاد وتشييد الإشتراكية ". وهي صياّعة تعبّر يُصدق عن مكانة الجيش في نظام الحكم مجكم كونه درع الثورة وليس غيره من مؤسساتٍ وحزب وشعب في المحافظة على يستقلال الوطن وسيادته أي السيادة الوطنية أو سيادة الأمة بإعتبارها كيان مجرد منفصل عن الأفراد المكونين له وليس

اليجب أن نضع خطا أحمر تحت السلطة المطلقة التي تعني أولا وأخير: رفض الإعتراف سيادة الشعب بإعتباره مصدر السلطة.

مصدر السلطة المطلقة ريشا يتخذ دستور للبلاد"، وبالناني ألعي الدستور وجميع المؤسسات الجمهورية المنتخبة (رئيس الجمهورية والبرلمان) حتى قيل بأنه إذا كان لكل دولة جيش فإن الجيش الجزائري له دولة.

من خلال هذا النصوح نصل إلى تبيان ما كان يخطط له قادة الجيش لحدودي من إفتعال الأزمة بين تلك القيادة والحكومة المؤقّة وموققهم من مبدأ أولوية السياسي على العسكري وسكوتهم عن تجاوزات الرئيس في حق قادة الثورة، تهيئة لإصعاف مكاتبه أمام الجميع ولتولي السلطة والنمسك بها خفية أو ظاهره عند الضرورة. وهو ما حدث في 19 جوان حيث أقر مجلس الثورة إبعاد الحزب صحب المشروعية الثورية وصاحب السيادة (الشعب والمؤسسات المنتخبة) الممثلة للمشروعية وحر محلهما بإعتباره "مصدر السلطة المطلقة" ومن ثمة رفض المشروعية والشرعية الشعبية وتجاوزها والحلول محلها، وهو ما عملت انسلطة القائمة على ترسيخه من خلال يستبدال النصوص الأساسية (الدستور) الني كانت تحكم العلاقة بين الجيش و لحكومة بنصوص أخرى كرست الممارسات الواقعيَّة، ويتجلى ذلك، إلى جانب ما ورد في الميثاق الوطني، في دستور 1976 الذي خصص للجيش خلافا لدستور 1963 فصلاكاملا حيث نصت المادة 82 منه على "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيشٍ التحريرِ الوطني و درع الثورة، في المحافظة على يستقلال الوطنُّر وسيادُّته، والتَّبيام بتَّأْمين الدفاع . . .ً" 'يسأهم الجيش الوطني لشعبي بإعتباره أداة الثورة. في تنمية البلاد وتشييد الإشتراكية ". وهي صياّعة تعبّر يُصدق عن مكانة الجيش في نظام الحكم مجكم كونه درع الثورة وليس غيره من مؤسساتٍ وحزب وشعب في المحافظة على يستقلال الوطن وسيادته أي السيادة الوطنية أو سيادة الأمة بإعتبارها كيان مجرد منفصل عن الأفراد المكونين له وليس

ل يجب أن نضع خطا أحمر تحت السلطة المطلقة التي تعني أولا وأخير: رفض الإعتراف بسيادة الشعب إعتباره مصدر السلطة.

دستوريا للجيش الوطني الشعبي، شير لدى المختص تساؤلات عن دور المؤسسات الدستورية المنتخبة التي تمارس السلطة بإسم الشعب طبقا لأحكام الدستور، هل يدخل في إختصاصها المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية بإعتبارها ممثلة الشعب، ومن يقوم بالمبادرة لدى ظهور ملامح المساس بإحداهما أو الإثنتين، هل يعود الأمر لرئيس الجمهورية لكونه الرئيس المنتخب أو بصفته القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة أم هما معا، ومن ثمة فلا حاجة المنتصبص على ذلك في المادة 24، وهل يحق للجيش الدخل دون إنتظار أمر رئيس الجمهورية ؟ وهو السياؤل الذي لا نجد له إجابة شافية لما يعترى ذلك النص من غموض على يعتبار أن الجيش يشكل تنظيما عسكوا خاضعا للسلطة السياسية المؤهلة وهو رئيس الجمهورية بتلك الصفة وليس كفائدا أعلى للقوات المسلحة وأنه لا يدخل إلا بناء على أوامره في أطر وأهداف محددة، لذلك نجد هذه المادة في يدخل إلا بناء على أوامره في أطر وأهداف محددة، لذلك نجد هذه المادة في السلطات والمهام .

ا حول دور الجيش وسلطاته وأثره على النظام السياسي انظر:

⁻Addi (L): l'Algérie et la démocratie éd, la Découverte Paris 1995 pp. 55 à 69.

⁻Geze (F): Armée et Nation en Algérie : l'irremédiable divorce, انظر أيضا: revue Herodote n° 116 ler trimestre 2005.

حيث يقول:

Addi (L): «la structure du Pouvoir, dominé par les militaires, ne permet pas l'émergence d'une direction politique incarnée par un homme comme ce fut le cas avec Houari Boumediene, op. cit p.65

وكذهك في ظل حكم عبد العزيز وتفليقَة بعد العهدة الأولى (2004/1999) حيث تمكن من التُحكم في هذا القطاع الإستراتيجي الهام من خلال إعادة ترتيب مهامه وتوزيعها نجسب التخصص في شكل أفقى تحت قيادته.

نظر أيضا:

⁻Mesbah : problématique Algérie. Le Soir d'Algérie 2009 pp 319 à 330.

إذ بالرجوع إلى الحكم الدستوري القاضي بأن المهمة الدائمة للجيش تتمثل في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية نستشف بأن همناك تضارب في صياغة أحكام الدستور فالمادة 6 في فقرتها الثانية تقضي بأن المسيدة الوطنية ملك للشعب وحده ما يعني أن المؤسس الدستوري وهو الشعب بناء على المادة (فقرة أولى) قد مزج بين سيادة الأمة وسيادة الشعب بنص الدستور من خلال الفقرة الشية من ذات المادة " يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي الختارها أو "عن طريق الإستقاء وبواسطة ممثليه المنتخبين" (فقرة 3).

فالجيش من خلال المادة 24 يدافع عن السيادة الوطنية التي يقصد بها الأمة ككيان مجرد يشمل أفراد المجتمع ماضيا وحاضرا ومستقبلا ويسمع بالشخصية المعنوية المفترضة المستقلة عن الافراد المكونين لها والتي تحتاج إلى من يمارسها بإسمه ولحسابه ويدافع عنها ويحميها وهنا يبرز التناقض، إذ القول بإسناد مهمة الدفاع عنها للجيش يعني التساؤل بشأن مدى تنازل الشعب مالك هذه السيادة للجيش للدفاع عنها وجعله وكيلا عن الشعب دستوريا للقيام بهذه المهمة، ومن ثمة في ظل هذا المفهوم من هو صاحب الأولوية في الحفاظ على الإستقلال الوطني والدفاع عن سيادة الأمة هل هو الشعب ومؤسساته المنتخبة أم الجيش بإعتباره تابعا لوزارة هي جزء من الحكومة التابعة لرئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب وتخضع كنيرها للمراقبة من قبل الشعب في البرلمان.

وضعن هذا المنظور، فإن سيادة الشعب على خلاف سيادة الأمة مجزأة بين أفراد الشعب الذي لا ينظر إليه إلا من خلال أفراده متفصلين عن بعضهم البعض ولا يمثلون الماضي والمستقبل، وهي السيادة التي يمارسها بواسطة المؤسسات المنتخبة التي يختارها الشعب أو عن طريق الإستقتاء، وقد أوكل المؤسس الدستوري للك المؤسسات المنتخبة التي تتمتع بالشخصية المعنوية (الرئاسة والبرلمان) مهمة المحافظة على الإستقلال الوطني ودعمه وهي المهمة المسندة أيضا للجيش الوطني الشعبي الذي هو تابع للمؤسسات الدستورية ويعمل تحت إمرتها ورقابتها وليس العكس بأن يتحول

I بوالشعير (سعيد) المرجع السابق ص 106 وما بعدها.

إلى جهاز مهمته الحفاظ على الإستقلال الوطني ودعمه والدفاع عن السيادة الوطنية، وهو ما يتطلب بالضرورة إعادة صباغة المادة 24 بإلغاء الفقرة الثانية منها ولم لا إلغاء تلك المادة تماما على إعتبار أن مهام الجيش تنظم بموجب قوانين يسنها البرلمان الذي يراقب نشاطاته ويقوده رئيس الجمهورية، شأنه شأن قطاعات النشاط الأخرى رغم إختلاف طبيعة نشاطه، إذ القاعدة المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية تقتضي أولوية السلطة المدنية على السلطة Autorité العسكرية التي تعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقة بين الطرفين، وأن تلك القاعدة لا نجد أساسها في مكانة الجيش ودوره الإجتماعي، وإنما في طريقة تحديد دور السلطة المدنية في المسائل ذات الصلة بالدفاع الوطني ومجال التحرك المتروك لهذا القطاع والوسائل والأدوات التي خصصها لضمان رقابته في معودة السياسي هو المحدد للموضوع وطبيعته ومكانه ووسائل وأدوات عمله وأهدافه وتبعيته من إستقلاليته أو الحضوع له.

وإذا كانت القاعدة تتمثل أيضا في بساطة الأحكام التي تضبط العلاقة بين السلطة السياسية والجيش، رغم الطبيعة الإنضباطية الصارمة الداخلية التي يتعيز بها، وأنه يمنع عن الدخل في القضايا السياسية، فإن السلطة السياسية، هي الأخرى، حفاظ على حسن سير الجيش الداخلي، غالبا ما تقتصر في تدخلها على تحديد الإعتمادات المالية المخصصة له من خلال مناقشة أوجه صرفها وحساباتها والمبررت الواقعية الميزائية المقبلة، وكذا في تعاملاتها مع الخارج عندما يتعلق بتصدير أو استيراد أسلحة أو عتاد، ووجوب إعلام السلطة السياسية بالمعلومات المحصل عليها في إطار عملها على إعتبار أن الدستور يخول السلطة السياسية قيادة القوات عليها في إطار عملها على إعتبار أن الدستور يخول السلطة السياسية قيادة القوات المسلحة وتنسيق ومتابعة تنفيذ سياسة الدفاع الوطني، إلا أن الواقع في الجزائر لا يزال المسلحة وتنسيق ومتابعة تنفيذ سياسة الدفاع الموطني، على أن الواقع في الجزائر لا يزال يحتاج إلى وقت بسبب الممارسات السابقة للجيش منذ ما قبل الإستقلال والمهام المسندة له فيما بعد بموجب أحكام الدستور التي تنطلب، على ضوء ما ذكر أعلاه، المسندة له فيما بعد بموجب أحكام الدستور التي تنطلب، على ضوء ما ذكر أعلاه،

¹ للمزيد حول التمييز بين Pouvoir و Autorité انظر: بوالشعير (سعيد) الدّنون الدسوري. مرجع سابق ج 1 ص ص 71 وما بعدها.

² Cohen (S): le Pouvoir politique et l'Armée in revue Pouvoir nº 125-2008 pp. 19 et 20.

وجوب إعادة النظر فيها بما يستجيب للمهام الكلاسيكية والحديثة للجيش في الأنظمة الديمقراطية ويمكن السلطة السياسية من القيادة الرسمية والفعلية للجيش عن طريق تغيير العلاقات بين الطرفين، ويسمح للجيش بأن يكون مقنعا بدل أن يكون مرعبا ومهدد، للسلطات السياسية والإدارية والمجتمع ومهيمنا عليها وقابعا فوق راسها مسلطا سيفه بإستمرار على منتخبي الشعب ممثلي الإرادة العامة والمعبرين عنها ، مسلطا سيفه بإستمرار على منتخبي الشعب ممثلي الإرادة العامة والمعبرين عنها ، تحت تسمية السلطة العسكرية Autorité militaire الحرب وبين أفرادها، إلى جانب نشاطها عامة، إلا في الثكتات وملحقاتها وميادين الحرب وبين أفرادها، إلى جانب نشاطها المتجدد الخاضع المسلطة السياسية.

ومن المعروف أن فرض السلطة المدنية على قطاع الجيش الذي كان يتحكم في دواليب الدونة لا يتحقق إلا وفق مسار تطوري متاني يبدأ بكبح جماح القادة المنسكين بإستقلاليتهم ثم تحييدهم، وفي موازاة ذلك وجوب التعامل مع الموالين للسلطة المدنية المؤمنين بسيادة الشعب، التي عليها بالمقابل تجنب يستعمال الجيش لتحقيق مآرب سياسوية Politicienne إذ عليها أن تدرب هي الأخرى على التعامل المرن في حدود الإنضباط مع الجيش، فهي في حاجة إلى ولائه وفق سياستها بما يضمن لها التمكين والتوجيه والقيادة و الرقابة، فالمتعارف عليه أن من مهام الجيش إعلام رئيس الجمهورية بكل ما له علاقة بالأمن والدفاع والتجسس سواء بواسطة اعلام رئيس الجمهورية بكل ما له علاقة بالأمن والدفاع والتجسس سواء بواسطة مصالح الإستعلامات المختلفة أو قيادات القوات المسلحة والنواحي ووزارة الخارجية ومثليات الدفاع في الخارج إلى جانب القطاعات الأخرى.

وفي المقابل ينبغي إشراك ممثل الجيش أو الأمن أو هما معا في الإجتماعات ذات الصلة بتصدير أو إستيراد الأسلحة أو القضايا الدفاعية والأمنية وكل ما له صلة بمهمة الدفاع الوطني والأمن القومي3.

الله المنافعة المنافعة الله المنافعة الله المنافعة ا

² Cohen (S): op. cht pp. 22 et 23.
3 الإرهاب، الأسلحة بمختلف أنواعها من أسلحة الدمار الشامل والإجرام المنظم، الصحة، والمخدرات، والأسلحة الأخرى، فضلا عن جمع المعطيات العلمية والإقتصادية والإستراتيجية العسكرية والمعلوماتية وتوظيف الأشخاص لمراقبة وستابعة النشاطات المختلفة مع الشركات والدول والمنظمات.

وضعن هذا التوجه ينبغي أن يكون وزير الدفاع، جزء من السلطة السياسية (الحكومة) وليس فوقها بأن تسند المهمة لوزير وليس لرئيس الجمهورية، حتى يتمكن من مناقشة وقبول التوجيهات الحكومية، وفي نفس الوقت تقديم مطالب القطاع المشروعة لكل من الرئيس والبرلمان ومحاولة إقتاعهما في إطار التبعية للسلطة السياسية من حيث التوجيه والتدخل والرقابة والمحاسبة. لذلك يستحسن أن تكون العلاقة بين الطرفين ذات طبيعة تعاوية تفاهمية وتكاملية بإقرار الجيش سمو السلطة السياسية في مجال عمله بعيدا عن تنازع الإختصاص والتشدد في الحيطة والحذر من الرئيس وغيره من المؤسسات الدستورية المختصة ذات الصلة، وبما يسمح من إعلام الرئيس بسهولة والسوعة المطلوبين مشفوع ذلك بتحليل للمعلومات وترتيبها حسب أهميتها، لكن بالقدر الذي لا يجعلها تدخل في كل صغيرة بما يتجافى والطابع الخاص الذي يطبع العلاقات بين أفراده وتنظيماته الداخلية.

ب: ومن جهة أخرى فإن واضعي الدستور، حفاظا أيضا على السلطة، أقروا حق رئيس الجمهورية حل المجلس الشعبي الوطني دون أن يكون لهذا الأخير وغم تقرير مسؤولية الحكومة أمام البرلمان- الحق في إسقاط الحكومة عمليا. صحيح أن النص الدستوري يقضي في مادته 126 بإمكانية اللجوء إلى ملتمس الرقابة لدفع الحكومة إلى الإستقالة، غير أنه لكي يتحقق ذلك يجب أن يحوز الملتمس على موافقة أعضاء المجلس الشعبي الوطني وهو شرط تعجيزي وغير منطقي.

- تعجيزي لصعوبة الحصول على النصاب المطلوب، فالحكومة مهما كانت لها من ساندها في البرلمان، ومن ثمة فإن حيازتها على مساندة ألا عدد النواب زائد (+) واحد يجنبها السعوط.

- غير منطقي لكون هذا الشرط يتنافى مع الديمقراطية، فطالما أن الأغلبية المطلقة (50% + صوت واحد) للنواب لا تستطيع إسقاط الحكومة، فإن ذلك يعني تمكين الحكومة من الإستمرار في مهامها ما دامت بحظى بثقة أو تأييد أو النواب زائد (+) واحد وهو ما يتنافى والديمقراطية.

كما أن معارضة الأغلبية المطلقة للحكومة إذا إستمرت قد تدفع برئيس الجمهورية إلى حل المجلس الشعبي الوطني لا سيما في حالة لجوء تلك الاغلبية إلى

معارضة سياسة الحكومة برفض النصوص المقدمة من طرفها أو يدخال تعديلات جوهرية عليها بما يغير من محتوى سياستها .

وعليه، فإن نظام الحكم المعتمد في الجزائر يبدو في بعض مظاهره ديمقراطيا، إلا أنه حقيقة، في جوانب أخرى، يضاف لها الممارسات الواقعية، لا يعدو أن يكون نظاما رئاسويا مغلقا لتبنيه بعض مبادئ النظام الرئاسي المتمثلة في هيمنة رئيس الجمهورية على جميع السلطات بمشاركة أو توجيه – حسب شخصية الرئيس أطراف أخرى فاعلة في النظام.

ح: وإذا إنتقلنا إلى الجال القضائي بإعتبار إستقلاليته إحدى عناصر الفصل بين السلطات فإن دستور 1989 إستبدل حقيقة مصطلح الوظيفة بالسلطة ونص على الستقلاليتها إلا أن تنظيم المجلس الأعلى للقضاء وتشكيله يناقضان هذا المبدأ علي اعتبار أن ممثلي القضاء الواقف مساوي عدد ممثلي القضاء الجالس في المجلس رغم إن عدد ممثلي النيابة العامة لا يشكلون إلا ما يقارب خمس ألح القضاء الجالس، وأن المجلس الأعلى للقضاء يقتصر دوره على إبداء الرأي الإستشاري لدى تعيين القضاة في المناصب النوعية بدلا من الرأي المطابق، ومن ثمة فإن الوزارة (ممثلة السلطة المنفيذية) تبقى صاحبة الكلمة الأخيرة لما تتمتع من سلطة تقديرية في مجال التعيين، فضلا عما يتمتع به ممثلوا النيابة العامة من نفوذ وتأثير على القضاء الجالس بفضل تبعيتهم وتمثيلهم للسلطة الرئاسية لوزير العدل وللمعارسات الماضية التي لا تزال بعض مظاهرها تطبع تصوفات ممثلي النيابة العامة. يضاف لما سبق تواجد ممثلي الإدارة الذين لهم تأثير على مجموع القضاة المشكلين للمجلس وبالنتيجة على ممثلي رئيس الخمهورية بشكل أو بآخر.

 د: وأخيرا فإن توجه النظام نحو الهيمنة على المؤسسات ببدوكذلك
 في تشكيل المجلس الدستوري من جهة والحد من تعدد جهات الإخطار من جهة أخرى.

فالمجلس الدستوري مشكل من أعضاء يتمون في أغلبيتهم إلى مؤسسات سياسية هي رئيس الجمهورية يعين ثلاثة (03) أعضاء من بينهم الرئيس، والمجلس

الشعبي الوطني ينتخب عضوين أو ي حين أن السلطة القضائية الممثلة في المحكمة العليا لا تمثل إلا بإثنين من قضائها عن طريق الإنتخابات، مما يثبت، من حيث التمثيل، طغيان الطابع السياسي على الطابع القضائي للمجلس الدستوري. أما فيما يخص الجهات المخطرة للمجلس الدستوري فإن المؤسس أبعد إحدى السلطات الممثلة في المجلس من حق الإخطار وهي المحكمة العليا وأقصر ذلك على المؤسستين السياسيتين المتمثلتين في رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني يجيث أنه في حالة إتفاق الطرفين على ض معين، ولوكان مخالفا للدستور، فإنهما لن يحظرا المجلس الدستوري إذا كان ذلك النص يخدم سياستهما وبرامجهما على حساب المجلس الدستور وما ينجم عن ذلك من تنفيذ قوانين مخالفة للدستور على المواطنين وبالنتيجة على أحد أهم مظاهر الأنظمة الديمقراطية الممثل في دولة الحق والقانون التي تقوم على مبدأ أن كل الأعمال والقرارات يجب أن تؤسس على الدستور والقانون والإحترام الصرم لشرعية، وبالنتيجة فإن ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر ضرورة في الدولة التي تطلع إلى أن تكون دولة حق وقانون بعيدا عن الإستبداد والنعسف.

7- التعددية الحزيية : إن تبني مبدأ التعددية الحزيبة يعود سببه لعجز نظام الحزب الواحد عن تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية. فقد جاء في المادة 39 من الدستور "حربات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن"، وجاء في المادة 40 منه ما يلي "حق إنشاء

العضوان سيمثلان دون شك الأغلبية الناحة للحكومة ورئيس الجمهورية.

² بدلنا مع زملاء من الأسانذة أثناء مناقشة مشروع الدستور جهودا لإقناع المعنيين بضرورة توسيع مجال الإخطار لضمان سمو الدستور وحماية أوسع للحقوق والحربات دون جدوى. فقد وعد رئيس اللجنة مولود حمروش النظر في الموضوع، لكنه لم يفعل شيئا، قد يكون ذلك نابعا من قناعة أو قناعة غيره من محرري النص وأصحاب الكلمة الأخيرة.

الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"ا، وهو ما كرسه القانون رقم 89-11 الصادر في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي فس في مادته 2 على "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائرين حول برنامج سياسي، إبتغاء هدف لا يدر ربجا وسعيا لمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية ، على أن لا تبنى أو تؤسس أو تعمل على قاعدة أو هدف يتضمن ما يلي: الممارسات الطائفية والإقطاعية والجهوية والمحسوبة أو إقامة علاقات الإستغلال والنبعية والسلوك المخالف للإسلام وقيم ثورة نوفمبر 1954، وأن لا تبني تأسيسها أو عملها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو الإتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع مهني معين. يلى جانب إحترام الأمن والنظام و عدم التعاون مع أطراف أجنبية.

وبذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الإستقلا2، الذي كان القائمون عليه سببا في إحتكار السلطة وممارسات غير ديمقراطية وظهور تصرفات

ا في اجتماع ختامي حول الصيغة النهائية لمشروع الدستور مع الرئيس الشاذلي بن جديد أبدى رئيس المجلس الشعبي الوطني رابح بيطاط تحفظه على إخضاع الجبهة لشرط الإعتماد من وزرة الداخلية. أما رئيس الحكومة قاصدي مرماح فإعترض على الإنفتاح الكلي معدنا بأن السلطة متحكمة في الشعب وأن الإنفتاح بهذا الشكل سينجم عنه فلتان الوضع، وهو أورار بإستبدادية وديكا تورية السلطة. وكان رد الرئيس "أنا رئيس الجبهة واغمق منف المادة 40 المستوحاة من قانون 1905 الفرنسي واعتمد المشروع.

لعلم حضر الإجتماع إلى حانب الشخصية عبد الحميد مهري المكلف بالحزب و العميد يحي رحال عن انحافظة السامية للجيش والقانوني أحمد مطاطلة. وأن بجاوي محمد لم يكن يسدع للإجتماعات الهامة مع الرئيس مجلاف مطاطلة أحمد .

أغست المادة 23 من دستور 1963 "جبهة المحرير الوطني هي حزب الطبيعة الواحد في الجزائر". ونصت المادة 94 من دستور 1976 "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد، وجاء في النقوة الأولى من المادة 55 من نفس الدستور حرية التعبير والإجتماع مضبونة، ولا يمكن انتذرع بها لضوب أسس الثورة الإشتراكية .

⁻ والملاحظ أن الحزب الواحد كان معتمداً رسمياً وتمارساً للسلطة. نظرنا، بمفرده، لكن ذلك لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى فقد أسس مثلا محمد بوضياف الحزب الثوري

تتنافى مع مبادىء وأهداف ثورة نوفعبر الخالدة القائمة على مشروع سياسي وطني يقوم على أفكار ومبادئ وقيم وبرامج وأهداف وليست أشخاص كما يريد مستعملوها منذ الإستقلال للحفاظ على السلطة والإمتيازات الرهية.

وبموجب تلك المادتين أقر مبدأ التجمع لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في ظل إحترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية وحماية حربات المواطن الأساسية ونبذ الممارسات المنافية للخلق الإسلامي وقيم نوفمبر، وأن تساهم الجمعيات ذات الطابع السياسي في تدعيم السلم الإجتماعي عن طريق النافس السياسي السلمي في إطار برامج واضحة تخرج المواطن من الوهم الذي كان يعيشه إلى الحقيقة التي ينبغي أن يطلع عليها، وأن يتطلع لمستقبل أفضل، وتجعمه يشعر وأنه مسؤول على مصلحة ومصلحة الجماعة في أن واحد، وليس مهمشا عن الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وعليها أيضا (الجمعيات) أن تبتعد عن التعصب والطائفية والجهوية والإقطاعية والمحسوبية والتعامل مع أية هيئة أجنبية 2.

الإشتراكي P.R.S في 1963/9/20، وإسس ابت احمد بتاريخ 1963/9/29 في بلدية فريحة جبهة القوى الإشتراكية FFS، وأسس كريم بلقاسم الجبهة الديمقراطية الثورية F.D.R بتاريخ 1967/10/18 بعد خلاف مع آت أحمد .

باريخ 1967/10/18 بعد خلاف مع آت أحمد . المسلمين الجزائر مداية الشانينيات، إلى جانب وأسس بن بعة أحمد الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر مداية الشانينيات، إلى جانب الحركات الإسلامية بدء بجمعية العلماء المسلمين التي لم سمح لها بمعاودة نشاطها وإمندادا إلى الجزارة والحركة الإسلامية المسلحة والحزب الشيوعي الذي تحول إلى حزب الطليعة الإشتراكية PAGS والذي كان ينشط بعض أعضائه داخل النظام كافراد، وهو الحزب الذي إستعمل لمواجهة كل الحركات الإسلامية من قبل السلطة لا سيما في الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

آنظر: مستقبل الديمقراطية في الجزائر. مجموعة من الكتاب. مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 يبروت 2009 ص 115 إلى 123.

-Redjala (R): op. cit.

حول المعارضة في الجزائر انظر:

 ا وصل عدد الجمعيات ذات الطاج السياسي المعترف بها قانوا (المعتمدة) حوالي 60 جمعية في نهامة 1991.

2. نظر المواد 2 و 8 من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي المؤرخ في 1989/07/05
 لذكر فإن إمضاء القانون بهدا الثاريخ الذي هو تاريخ إعلان الإستقلال بعبر عن إصرر رئيس الجمهورية على إعطاء أهمية وبعد سياسيين لهذا القانون. وهو قرار يعبر عن شجاعة سياسية كبيرة. إن عبارات هذه المواد تفيد مدى ما كان الشعب يعانيه من إجاد وتهميش واحتقار.

والحقيقة أن التعددية الحزبية ينبغي أن لا تكون تعددية هيكلية للمسائدة وتأبيد السلطة القائمة ظاهريا أو خفية أو هما معا، بل يجب أن تكون تعددية متشبعة بثقافة ديمقراطية وتهدف الوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية والسلمية بما يحقق إضافة نوعية جديدة في ظل التطور والتنوع، وبما يضمن تكريس مبادى وقواعد أخرى تتمثل في حربة الرأي والتعبير وحربة الصحافة لتشكيل رأي عام مسؤول ومستنير، وحق إنشاء الجمعيات والإجتماع بما يساهم في تكوين مجتمع مدني بإعتباره قاعدة أي نظام ديمقراطي نشط وفعال، وهو ما أكده الدستور في الفصل المتعلق بالحقوق والحربات سيما المواد 31 و 36 و 39، فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة 36 "الحربات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة"، ونصت الأولى من المادة 36 تالحربات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة للمواطن، حقوق المادة 36 على أن "حربة الإبتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن، حقوق المؤلف يحميها القانون.

لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي". أما المادة 39 فتقضي بأن "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والإجتماع مضمونة للمواطن". مما يعد ضمانة أساسية وفعالة لممارسة مختلف الحقوق والحريات في إطار القانون وإحترام رأي الغير بما يكفل ويخدم الحوار والمنافسة السياسية السلمية، وإن كانت هذه الحقوق والحريات عرفت قيودا لا مبرر لها في بعض الحالات خلال سنة 1992 وما بعدها بفعل حالة الطوارى، التي ض الدستور على أنه لا يجوز تجديد تمديدها إلا بموافقة المجلس الشعبي الوطني، فالمادة 86 من الدستور تنص في فقرتها الأخيرة " ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار، إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني". وما ينجر عن ذلك من تقييد المحريات والحقوق وبالنالي توسيع السلطات وفتح المجال واسعا أمام مظاهر التعسف للحريات والحقوق وبالنالي توسيع السلطات وفتح المجال واسعا أمام مظاهر التعسف بمخدف مظاهره، الذي بات يعاني منه الأفراد والأحزاب ومختلف النظيمات.

¹ صدر القانون رقم 90 07 المؤرخ في 1990/04/03 المتعلق بالإعلام. 2 انظر الباب الثاني.

8- بين الشرعية ودولة الحق والقانون: اعتمد نظام الحكم في ظل دستور 1989 مبدأ دولة الحق والقانون خلافا لدستوري 1963 و 1976 اللذين تميزا نظريا سَبني الشرعية Légalité على اعتبار أن على السلطة وجوب الخضوع للقوانين في علاقات هيئاتها ببعضها أو مع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة، غير أن قاعدة الشرعية لاينبغي ربطها بطبيعة النظام واقتصارها على النظام الديمقراطي الفعلي كما هو الحال بالنسبة لدولة الحق والقانون. إذ يمكن أن يكون مبدأ الشرعية معتمدًا أو مطبقًا في ظل نظام يطغى عليه الطامع الإستبدادي2 ما يترتب عنه التسسيم بوجود شرعية، ولو نسبية. عندما يَعلق آلامر بتجاوز السلطة ووجوب ردعها بواسطة القضاء اعتمادا على أحكام القوانين والتي من بينها عدم إدانة الشخص إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل ووفقا لإجراءات مسبقة، ففي هذه الحالة تضمن الدولة مبدأ الشرعية وكذا مبدأ عدم الرجعية في آن واحد، أو أن كل شخص يعتبر بريًّا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات الفانونية، أو عدم جَوَارَ مُنَابِعَةً أُو إِيقَافَ شَخْصَ أُو احْتَجَارَ إِلَّا فِي نَطَاقَ أَحَكُامُ الْفَانُونَ، وأن أساس القضاء مبادئ الشُّوعية والمساواة. وأن الكل سُواسية أمام القضاء، وهو في منَّاول الجميع ويجسده احترام القانون، ويتأكد ذلك في كون السلطة القضائية مستقلة وتدرس في إطار القانون³.

ا الإشارة فإن المشروعية الثورية تسمو على الشوعية الدستورية في النظام الإشتراكي المعتمد
 في دستورى 1963 و 1976.

^{2 َ}لْتَمبِيزَ بِينَّ أَنْمَاطُ الحَكَمَ: انظر بوالشعير (سعيد) المرجع السابق الجزء الثاني ص 39 يلى 48.

³ المادتان 15 و 60 من دستور 1963 والمواد 45 و 46 و 51 و 164 و 165 من دستور 1976 والمواد 45 إلى 49 و 138 من دستور 1989 والمواد 45 إلى 49 و 138 و 1989 والمواد 45 إلى 49 و 138 و 140 من دستور 1996. عرف تطبيق هذه الأحكام صعوبات كبيرة وأثرا خطيرا بسبب رسوبات الماضي وطغيان الشرطة القضائية والنيابة العامة على قضاة الحكم. وقد ازداد الوضع تدهورا بعد 1992 إثر إقرار حالة الطوارئ.

وغني عن البيان أن مثل هذه الوضعيات منظمة في غالبية الأنظمة إلا أن تطبيقها يبقى هو المعيار الحاسم للحكم على أن مبدأ الشرعية محترم أم لا في تلك الأنظمة وبالنتيجة الإقرار بوجوده.

ولئن كان مبدأ الشرعية هو ما سبق النطرق له بإختصار شديد، فإن ذلك لا يعني اعتماد مبدأ دولة الحق والقانون الذي كان موضوع دراسات وبجوث فلاسفة ومؤرخين ثم سياسيون وفقها أ، والذي يفيد الدولة المعرفة بالقانون والمقيدة بموجبه على أن تكون تلك القوانين معبرة عن قيم إنسانية مرتبطة بجقوق الإنسان الطبيعية السابقة على وجود الدولة في كليانها والأسمى منها، لا يجوز لها تخطيها ومنها تستمد قوانينها التي تنظم على شكل هرمي وتضمن الرقابة ومعاقبة كل من خالف أي قاعدة منها، وكذلك الحال لدى مخالفة قاعدة أدنى لقاعدة أعلى منها، بمعنى أن الحروج على نص دستوري أو قانوني أو حتى تنظيمي أو صدور نص تشريعي مخالف للدستور أو نص تنظيمي مخالف للدستور أو القوانين أو صدور نص تشريعي مخالف المخالفة عند أو عدى المجم عنه الردع من الجهة المختصة بإلغاء النص وتوقيع الجزاء على الجهة المخالفة عند الحاجة.

ولضمان ذلك يجب إسناد مهمة الرقابة ليس إلى الجهة أو الجهات القضائية فقط كما هو الحال في ظل النظام الذي يعتمد الشرعية Légalité - كما بينا- بل يجب، إضافة لما سبق، إقرار نظام الرقابة على دستورية القوانين الفعلية ، لأن رقابة الشرعية تقتصر على رقابة احترام وتطبيق القوانين والتنظيمات دون تقييد للسلطة التشريعية، في حين أن الرقابة الدستورية تقيد السلطتين التشريعية والتنفيذية وجوب مراعاة احترام أحكام الدستور عند سنها للقوانين أو وضع التنظيمات المستقلة كما في دستوري 1989 و 1996 وإلا وقعت تحت طائلة الرقابة المسندة لهيئة دستورية

¹ Miaille (M): l'Etat de droit comme Paradigme. In A.AN éd CNRS 1995 pp. 29 et S. 195 pp. 29 et S. 29 وما يعدها .

مكلفة بالسهر على احترام جميع السلطات لإختصاصاتها الدستورية بما فيها السلطة التشريعية عندما نتولى سن القوانين بمختف أشكالها، وبذلك يفقد البرلمان سلطته في التعبير عن الإرادة العامة إلا في إطار الدستور، وتقرير المصلحة العامة بالإعتماد على الأغبية لصالح دولة الحق والقانون الفائمة على قواعد عامة مجردة موضوعية متفق عليها بعضها داخلي مستمد من قيم المجتمع وبعضها خارجي على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقيات المكملة له والتي حازت موافقة أغبية أعضاء المجتمع الدولي معلنة احترامها وترجمتها في أحكام دستورية.

فالقول بدولة الحق والقانون يقتضي تبني مبادئ أساسية في الدستور وعلى رأسها الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن وضمانات حمايتها وممارستها والفصل بين السطات ووجود هيئات منتخبة بجربة في ظل انتعددية على رأسها المؤسسة التي تتولى التشريع بإسم الشعب في إطار أحكام اندستور السامي على تلك الحيئات والذي لا يجوز تعديله إلا في إطار محدود ومضبوط منصوص عبيه في الدستور ذاته مع وجود هيئة مكلفة بالرقابة على دستورية القوانين.

وضعن هذا المنظور تساءل عن مدى إمكانية الحديث عن دولة الحق والفانون في الجزائر، فالدستور ينص صراحة على أنه "فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية إختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان يكل أبعاده". وتنص المادة 6 من ذات الدستور على أن "انشعب مصدر كل سلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب وحده".

كما تنص الفقرة الأولى من المادة 7 على أن "السلطة التأسيسية ملك للشعب". فضلا عن اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات وإقرار الحقوق والحريات ويعتماد الرقابة على دستورية القوائين. ومن ثمة تسائل هل وجود هذه الأحكام

[.] هناك الفورنين العادية والقوانين العضوية والأنظمة الداخلية للبرلمان.

² عن ديباجة دستور 1996.

كافية للقول بأن نظام الحكم في الجزائر إعتمد مبدأ دولة الحق والقانون نظريا وعمليا؟ فمن خلال قراءة تلك الأحكام يمكن القول بأن المبدأ قد أقر، ولو نظريا، غير أن قراءة أحكام آخرى في الدستور إلى جانب الممارسات تدفعنا إلى التشكيك في ذلك، فحتى في الجال النظري تجد الدستور إعتمد قواعد تحد من الفصل بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية وإطلاق سلطة رئيس الجمهورية في مجالات عدة كالتشويع ولحالات غير العادية التي تصل إلى حد إيقاف العمل باندستور وتقييد البرلمان في مجالي التشريع والرقابة، بل فقد وصل بالسلطة التنفيذية إلى مخالفة الدستور دون صدور رد قعل من البرلمان حينما مددت العمل مجالة الطوارئ خلافا لما يقضى به الدستور (1992-2010)، فضلا عن أن استقلالية القضاء نظريا وعمليا مغيبة، ويتبدى ذلك في تشكله المجلس الأعلى للفضاء وإبداء الرأي في التعيين والنقل وَالدُّدب. كَمَا أَن المؤسسات الدستورية اهتزت مشروعيتها بسبب ما شاب انتخابها من صدقية، يدفعنا إلى التشكيك في وجود دولة الحق والقانون في ظل دستوري 1989 و 1996 نظريا وممارسة لا سيما وأن الجهة المكلفة بالتدخل لإحترام أحكام الدستور مقيدة أيما تقييد من حيث الإخطار المعقود فقط لرئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان في وقت أصبحت فيه الأنظمة الأخرى في غالبيتها تِقُر بِالإَخْطَارِ أَلْعَامُ سُواءً مِنَ المؤسساتِ أَوِ الْأَفْرَادِ بِمَا بِضَمِنَ حَمَايَة حقوق الأفراد وحرياتهم وتقييد سلطات المؤسسات الدستورية نظريا وعمليا بما يكفل سمو الدستور وتكريس دونة الحق والفانون.

9- حق الدفاع: تبنى دستور 1989 حق الدفاع كمبدأ أساسي لحماية الفرد والجماعة من إعداءات السلطة دون قيود، طالما أنه يستعمل للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الفردية أو الجماعية أو هما معا، فقد جاء في المادة 32 من الدستور الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية، مضعون" أ.

ا طال هدا المبدأ ما طال سابقه عمليا وتتجلى ذلك من تقاربو الجمعيات المهتمة بجقوق الإنسان وعلى رأسها حق الدفاع. فضلا عن ثقرات كبيرة بلاحظها المهتم بالموضوع في أحكام قامون . لمحاماة نصالح القضاة والشرطة القضائية وعلى رأسهم السيابة العامة التأبعة للوزرة.

وإلى جانب المبادئ سالفة الذكر، أورد الدستور الجزائري كغيره من الدساتير حديثة النشأة مبادئ ذات مضامين إجتماعية في شكل حقوق كالحق في الإضواب والحق في التعليم والعمل والراحة والرعاية الصحية، فضلا عن حق الملكية والإرث اللذين لم يورد بشأنهما الدستور – خلافا لدستور 1976 أية قيود تعرق التمتع بهما طالما كانت ممارستهما قانونية.

كما تضمن الدستور مبادئ ذات طابع خارجي تتعلق بإلتزامات الدولة ويشعاء تها، فقد نص الدستور على تمسك الجزائر بمبدأ السلم والتعاون، وتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما نص على إشماء الجزائر إلى المغرب العربي والعربي وإفريقيا وأنها بلاد متوسطية دون أن يشير إلى العالم الإسلامي .

هن المؤسس الدستوري يقصد من المتوسطية كل الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط بما فيها رسرائيل أم أن المتصود هو الدول الصديقة المتوسطية سواء كالمت عربية أو إفريقية أو أسيوية أو أوربية أم أن المقصود هو الدول المقابلة شمالا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا) وجنواً ؟

الفصل الثالث تنظيم وتوزيع السلطات في ظل دستور 1989

إعتمد دستور 1989 في تنظيم وتوزيع السلطات بين المؤسستين التنفيذية والتشويعية على الأنظمة الليبرالية بجيث تخلى عن مصطلح الوظائف وتبنى مصطلح السلطت، لكنه خول السلطة التنفيذية سلطات للتأثير على السلطة التشويعية بما يخل بمبدأ التوازن بين السلطات.

المبحث الأول السلطة التفيذبة

أسندت السلطة التنفيذية بموجب دستور 1989 إلى رئيس الجمهورية المنتخب بواسطة الإقتراع العام المباشر والسري (فقرة أولى) الذي يمارس سلطات تنفيذية واسعة (فقرة ثانية) بمشاركة رئيس حكومة يتولى تعيينه وإنهاء مهامه (فقرة ثالثة).

الفقرة الأولى إنتخاب رئيس الجمهورية

تنص المادة 68 من الدستور على ما يلي: اينتخب رئيس الجمهورية، عن طريق الإقتراع العام المباشو والسري. "يتم الفوز في الإنتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الدخبين المعبر عنها. ويحدد انقانون الكيفيات الأخرى للإنتخابات الرئاسية".

وبهذا يكون الدستور في فقرته الثانية من المادة المذكورة أعلاه قد هجر المبدأ المعتمد في دستور 1976 الذي كان يشترط لإنتحاب رئيس الجمهورية حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المسجلين، وهو الشرط الذي يصعب تحقيقه حتى في ظل نظام الحزب الواحد، لو إعتمد الحياد والصدق في حساب الأصوات وإعلان النتائج، مما دفعنا إلى المطالبة بإلغاء هذا الشرط والإقتصار على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المعبر عنها وليس المسجلين يسبب الغيابات التي أصبحت تطبع العمليات الإنتخابية في العالم وهو ما تبناه المؤسس الدستوري، إذ أنه لو أبقي على العمليات الإنتخابية في العالم وهو ما تبناه المؤسس الدستوري، إذ أنه لو أبقي على ذلك الشرط في ظل المعددية الحزبية المعتمدة على أنقاض نظام الحزب الواحد المتبنى سنة 1963 لذيج عنه حدوث أزمة دستورية لا حل لها إلا بتعديل الفقرة الثانية المذكورة أعلاه.

ومن خلال يشتراط الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها وتبني التعددية وحق الترشح، فإن ذلك يعني بالضرورة إحتمال اللجوء إلى الدور الثاني للحصول على النصاب المطلوب نظرا لتعدد المترشحين وتوزيع أصوات الناخبين فيما بينهم، وعليه نص قانون الإنتخابات المؤرخ في 7 أوت 1989 في مادته 106 على :

يجري إنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع على إسم واحد في دورتين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في ظرف الثلاثين يوما السابقة لإنقضاء مدة رئاسة الجمهورية 2 (مادة 104)، وعليه فإنه في حالة عدم حصول أحد المترشحين على النسبة المطلوبة في الدور الأول، يلجأ إلى تنظيم دور ثان بين المترشحين (إثنين)

ا كن قد تقدمنا بهذا الإقتراح في ظل الحزب الواحد ولم يعتمد إلا في دستور 1989 بعد أن أقنعنا اللجنة المكلفة بإعداد مشروع الدستور برئاسة الأمين العام لرئاسة الجمهورية آنذاك مولود حمروش.

النظر بوالشعير (سعيد): علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية، رسالة دكوراه جامعة الجزائر 1984 الجزء الأول ص 92 و 93، حيث قلنا "فمن المستحسن تجنب هذه المبالغة والإكفاء بالأغلبية المطلقة للمعبرين مجيث لا تحسب إلا المقترعين ونتجنب الإشكال الذي يحتمل أن يحدث بسبب ظاهرة التقيب. . . . وفي نفس الوقت تتجنب إعلان تنائج غير صحيحة مستقبلا تسبيء إلى سمعة النظام داخليا وخارجيا ".

² الحقيقة التي ينبغي أن لا نتجاهلها هي أن تاثيج الإنتخابات في ظل نظام الحزب الواحد لم تكن معبرة عن إرادة الشعب الحرة.

الحائزين على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها خلال الدور الأول تطبيقاً للمادة 107 من قانون الإتخابات.

وما من شك في أن الدور الثاني سيفرز غائزا بالأغلبية المطلوبة لأن الأصوات المعبر عنها ستوزع على مرشحين إثنين فقط، ومن ثمة فإن أحدهما لا محالة سيحوز الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبرين عن رأيهم.

ويشترط في المترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وفقا لأحكام الدستور وقانون الإنتخابات، أن مكون ذا جنسية جزائرية أصلية، يدين بالإسلام وإن يكون عمره 40 سنة على الأقل، متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون ترشيحه مدعوما بتزكية 600 عضو منتخب من بين الجحالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني موزعين على نصف ولايات التراب الوطني على الأقل.

ا فذكر طلبت الأعزاء بأنه ينبغي عدم الخلط بين الناخبين المسجلين والناخبين المشركين
 والناخبين المعبرين عن رأيهم.

فالماخبون المسجلون هم المواطنون الذين بلغوا السن القائونية التي تسمح هم مجتي الإنتخاب ومسحلين في سجل الإنتخابات الموجود على مستوى البلديات (مقر الموطن) .و
 الممثليات الجزائرية في الخارج بانتسبة للجزائريين المقيمين في الخارج.

- الناخبون المُشْاركون هم الذين إنتقلوا إلى مكاتب الإقتراع وسجلوا مشاركتهم في التصويت سواء كان تصويتهم صحيحا معبرا عن إختيار قانوني أو كان تصويتهم غير صحيح مخالفا للقانون، كان يضع الظرف فارعا في الصندوق أو يكتب عبارات على الظرف أو أوراق التصويت والحج.

- الناخبون المعبرون عن رأيهم قانونا هم المواطنون الذين عبروا بنعم أو لا، أو يخاروا ممثليهم بالطريقة المحددة قانونا بالموافقة على موشحين ورفض غيرهم أو الموافقة على موشح واحد إذ كان الإنتخاب على إسم واحد فالمعبرون يراد بهم الأصوات الصحيحة، خلافا لمداخبين المشاركين الذين صوتوا لكن أصوات بعضهم أنغيت لعدم مراعاتها لشروط الذونية.

والهدف من هذا الشرط هو، على ما نعتقد، إضفاء صفة الجدية على الترشيحات لرئاسة الجمهورية.

غير أن هذا الشرط من جهة أخرى وضع كقيد حتى لا تتقدم الأحزاب الجديدة المعتمدة والأفراد للترشح لرئاسة الجمهورية لإستحالة حصولها على تزكية 600 منتخب سبب إنشائهم لحزب واحد هو جبهة التحرير الوطني الذي بقي يحوز جميع المقاعد في الجالس المنتخبة محليا ووطنيا لإحتكاره الترشيح لتك الجالس إلى غاية إنتخابات 12 جوان 1990 المحلية (البلدية والولائية) التي فازت بأغلبية مقاعدها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومشاركة أحزاب أخرى ما مهد للقضاء على هذا الإحتكارا.

وبتوافر الشروط يودع ملف الترشح لمنصب رئيس الجمهورية خلال الـ 15 يوما الموالية لنشر المرسوم الرئاسي المتضمن إستدعاء الهيئة الناخبة لدى المجلس الدستوري مقابل إستلام وصل إيداع التصوح بالترشح لرئاسة الجمهورية التي تدوم 5 سنوات قابلة للتجديد (مادة 71 من الدستور).

ا عنى أثر الأحداث والإضطرابات التي وقعت خلال سنتي 1990-1991 حلت الجبهة الإسلامية الإنقاذ بتاريخ 4 مارس 1992 وأكدت الغرفة الإدارية للمحكمة العليا ذلك الحكم بتاريخ 29 أبرل 1992.

ألغى المجلس الدستوري بموجب قراره رقم المؤرخ في 20 أوت 1989، بعد أن أخطره رئيس الجمهورية الشرط الوارد في المادة 110 من قافون الإنتخابات القاضي بأن يتم المترشح من طرف جمعية أو عدة جمعيات ذات طابع سياسي لكونه يتعارض مع المبدأ الذي أقرته المادة 47 من الدستور: "نكل مواطن تتوفر فيه الشروط الفانونية أن ينتخب وينتخب . كما الغى المجلس الدستوري شوط الجسية الأصلية لزوج المترشح لرئاسة الجمهورية المتضمنة في المندة 108 من قافون الإنتخابات على أساس أن الشروط المطلوبة محددة حصرا في الدستور، و لغى كذلك المادة 111 من نفس الفانون التي تعقي رئيس الجمهورية المعارس من الشروط المحددة في المادة 110 والمتمثلة في موافقة جمعية ذات طابع سياسي و 600 توقيع المشار إليها أعلاه.

الفقرة الثانية سلطات رئيس الجمهورية

لن كان دستور 1989 تبني مبدأ الفصل بين السلطات، وأخضع الحكومة لمراقبة البرلمان، فضلا عن مسؤوليتها امام رئيس الجمهورية على إعتبار أنه هو الذي يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، إلا أن رئيس الجمهورية، في تصريح له بمناسبة إنعقاد مجلس الوزراء يوم 18 جوان 1991، صرح بأن: "الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وليس أمام رئيس الجمهورية مثلما يدعي البعض الذي يفسر الدستور بطريقة غير صحيحة وأنه "لا يتدخل إلا عندما تصبح الأوضاع خطيرة". أو في تدخله في 2 جوان 1991 وشجع وناند الحكومة التي تنبئق عن الإنتخابات القادمة المقررة 27 جوان 1991 من الأغلبية!.

وإذا كان رئيس الجمهورية يقر بما ذكر أعلاه نظريا إلا أن الممارسات السابقة بقيت جلية واضحة المعالم فيما يتعلق بسلطات رئيس الجمهورية حيث إحتفظ بمجمل السلطات التي كان يمارسها في ظل النظام الدستوري السابق بإستثناء ما تعلق بقيادة الحزب والشريع بالأوامر، وما يؤكد مسؤولية الحكومة عمليا ودستوريا أمام رئيس الجمهورية هو لجوءه إلى إنهاء مهامها دون أن يكون ذلك بمبادرة من البرلمان، كما حدث مثلا لحكومة قاصدي مرماح الذي إحتج على قرار رئيس الجمهورية بإنهاء مهامه معتبرا أماه غير دستوري معتقدا بأن الجهة الوحيدة التي يمكنها إسقاط حكومة هي المجلس الشعبي الوطني ككونه مسؤولا أمامه (كما سنوى). وهو رأي مرجوح لأن الدستور واضح بنص على أن رئيس الجمهورية "يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه" (مادة 74).

اكان مقررا إجراؤها في جوان لكتها أجلت بسبب أحداث تلك الصائفة. انظر الباب
 التالي.

² Quandt (W.B): op. cit p.67.

ومن خلال قراءة ما جاء على لسأن الرئيس وأكده بمناسبة الندوة المنظمة في مدينة القالة أواخر نوفمبر 2008 حول "القاعدة الشرقية" ودورها خلال الثورة، حيث أفصح أنه كان ينوي إقامة نظام برلماني؟ بقوله "وقد إخترنا الطريق الصعب ولا نخشى حكم الشعب وأنه "لا يقف ضد إرادة الشعب و "مستعد للتعايش مع أية حكومة" أ.

سنتج أن التعايش مع أية حكومة لا يفيد على الإطلاق حكومة الرئيس وإنما الحكومة النابعة من الأغلبية البرلمانية المستقلة عن الرئيس والمشكلة لمؤسسة دستورية منفصلة عن مؤسسة رئيس الجمهورية وهو ما أكده الرئيس الشاذلي بن جديد مبديا ميوله إلى النظام البرلماني وتفضيله على غيره أن بل وذهب إلى حد "ضرورة تغيير نظام المحكم وتسليم المشعل للشباب بعيدا عن الشرعية التاريخية أبم يفيد إحداث تغيير جدري على النظام عن طريق إنشاء حكومة منبثقة عن الإتخابات وفق برنامج سياسي محدد يتم تطبيقه من قبل الحكومة المسؤولة أمام البرلمان وتحت رقابته، ويتبدى ذلك في دراسة مشروع البرنامج والموافقة عليه ورقامة تنفيذه وتزويد الحكومة بالوسائل القانونية (الشريع) التي تضمن تطبيقه على أكمل وجه، ما حول الرئيس إلى حكم ايجابي بين الحكومة والبرلمان والشعب، ينهي مهام الحكومة أو يحل البرلمان حسب الظروف والمعطيات الموضوعية السياسية كمعارضة الأغلبية البرلمانية حسب الظروف والمعطيات الموضوعية السياسية كمعارضة الأغلبية البرلمانية للحكومة أو معارضة الشعب الأغلبية ممثلة في الحكومة. مضيفا بأنه كان يريد إقامة للحكومة أو معارضة الشعب الأغلبية ممثلة في الحكومة. مضيفا بأنه كان يريد إقامة

¹ خطاب 1991/12/26

² الجزائر نبوز 2008/11/30.

⁻ أيده في ذلك رئيس اللحنة الخاصة بتعديل الدستور مولود حمروش الذي كان آنذاك الأمين العام للرئاسة و حد مقربي وخاصية الرئيس والدي تولى بعد قاصدي مردح رئاسة الحكومة وعمل في هذا الإطار بما يضمن تكويس النظام البرلماني، حتى أنه نازع الرئيس في قيادة السياسة الخارجية رسميا وإعلاميا (أعرب لنا شخصيا عن موقفه بعد أن تولى رئاسة الحكومة سنة 1990). انظر بوالشعير (سعيد): موقع قطاعي الدفاع والخارجية في الدستور. جويدة المساء 1990/10/18.

³ Le Monde du 30/11/2008

[–] الجزائر نيوز 2008/11/30.

نظام برلماني من أجل العودة إلى السيادة الوطنية وإستعادة الثقة بين الحكام والمحكومين الحكام برلماني من أجل العودة إلى السيادة الوطنية وإستعادة الثقة بين الحكام والمحكومين أوكدا على أن دوره يقتصر - في مجال علاقته بالحكومة - على التعايش وأنه أهو فابني ساعين رئيس حكومة من هذا الحزب، وهو حر أن يختار حكومته من حزب فقط أو يأتي بهم من حزب أو جبهة أخرى فهذا شأنه و يطبق بونامج أ الا بد من أن يترك رئيس الحكومة ينفذ سياسته لأنه جاء بإرادة الاغلبية، وعلى رئيس الجمهورية أن يتابع الحكومة فقط المحافظة على الجانب الدستوري" أ ما يفيد بأن السيادة، سابقاً ، لم تكن للامة، منتقدا بوتفليقة بقوله: "نقسم باليد على القرآن بإحترام الدستور، لكننا نفعل غير ذلك، ولست من هؤلاء " متناسيا ما فعله في 11 جانفي الدستور، لكننا فاعل غير ذلك، ولست من هؤلاء " متناسيا ما فعله في 11 جانفي

ونعتقد بأن رئيس الجمهورية كان يهدف من وراء هذه الإصلاحات الدستورية البعاد الجيش عن الممارسة السياسية ظاهريا وخفية مستثنيا نفسه من خلال تنظيم ايتخابات رئاسية في ظل الحزب الواحد ما مكنه من إعتلاء السلطة دون منافس أثم تولى مهمة الإصلاحات الدستورية وفق ما يضمن له الحفاظ على سلطانه والتحلل من المستولية بتحميلها للحكومة بما يجعله السلطة السامية والحكم بين المؤسسات وممثل الشعب يحسب الجميع دون أن يحاسب إلا بمناسبة الإنتخابات الوئاسية.

وما من شك في أن محاولات الإصلاحات التي شرع فيها لم تكن لتروق المحافظين من الحزب الحاكم في بادئ الأمر وخصوصا قادة الجيش بمختلف أسلاكه (الممارسين والذين فضلوا النشاطات التجارية سريعة الربجية) وعلى رأسهم ذو البدل المدنية العجدية عطاء المبررات المدنية المعادة تحت غطاء المبررات

¹ حديث لجريدة الشرق الأوسط 2 أكتوبر 1989.

² عن Associated Press 2008

³ جرت الإنتخابات في ظل الحزب الواحد بعد تعديل اندستور الجزئي 1988 قبل إقرار دستور 1989.

التاريخية المتمثلة أساسا في كون المجموعة المشكلة للمنظمة الخاصة هي التي ببورت فكرة اللجوء إلى الثورة لتحرير البلاد على خلاف السياسيين الآخرين، وتولُّت تنظيم وقيادة العمل المسلح مكتسبة يذلك المشروعية الثورية والتاريخية التي تمسكت بهمآ رغم محاولات البعض على رأسهم عبان رمضان في مؤتمر الصومام ترسيم اولوية السياسي على العسكري.

وبعد الإستقلال إستأثرت تلك المجموعة بالسلطة الفعلية تمارسها في الخفاء من وراء الستّار لمواجهة كل ما من شأنه أن يحيدها عنها، وهو ما فعلّه عندما شعوت الخطر الذي بدأ يحذق بها بفعل قرارات و تصوفات رئيس الجمهورية ، فتدخلت بما لها من قوة و فرضت تفسها بإعتبارها 'مصدر السلطة المطلقة"؟ على حد تعبير أمر 10 جويلية 1965 المنظم للسلطة بعد إنقلاب 19 جوان 1965 مستبعدة بذلك الشعب مستحوذة على المشروعية مبعدة المؤسسات الشرعية الدستورية بواسطة الجيش

وقد تَكَنُّ قائد المجموعة هواري بومدين من الحفاظ على ثقة القيادة العسكرية وولائها له معتمدا على الإدارة والحزب لتحقيق مشروعه السياسي.

ولضمان الولاء طوعا أوكرها أسند للامن العسكري مهمة مراقبة ومتابعة ومعاينة الجميع، فضمن لنفسه وللجيش الأولوية على المؤسسات والأجهزة بفض توزيع السلطة على ثلاثة أطراف هي الجيش والحزب والإدارة، غير أن هذه الثلاثية لم

¹ هي التي جاءت به ورشحته وتعاملت معه ثم أطاحت به معلنة أولوية المشروعية المؤرية على المشروعية الشعبية.

⁻ انظر: الجزء الأول:

Ait Kaki (M): armée, pouvoir et procéssus de décision en Algérie Revue politique étrangère nº2 2004 pp. 427 et S. 2 انظر الجزء الأول الياب الثاني.

Addi (L'h) . l'Algérie et la démocratie éd La Découverte Paris 1995 pp 55 et S. - Medhar (S), la violence en Algérie éd. Thala 2é éd 2009 pp 135 et S.

تكن منظمة في شكل أفقي يضمن التوازن فيما بينها وإنما كانت منظمة على شكل هرمي (عمودي) في قمته رئيس الدولة وزير الدفاع وبجانبه القيادات العسكرية وطليعتها الأمن العسكري، أما الإدارة فمهمتها التسيير الإداري والإقتصادي وفق توجيهات واختيارات رئيس الدولة ومراقبة المصالح الأمنية التي عليها تقديم تقارير دورية عن مختلف النشاطات التي تقوم بها الإدارة وعلاقتها بالححيط الإجتماعي والثقافي، وهي التقارير التي يعتمد عليها في تقييم أداء الجهاز الإداري لدولة من القمة إلى القاعدة.

أما الحزب فمهمته التجنيد من خلال التوعية بأهمية برامج الرئيس وإختياراته وأهدافها والإشراف على الترشيحات لمختلف المناصب الإنتخابية وكذا الإنتخابات تحت رقابة مصالح الأمن إلى جانب شرح خطب الرئيس حتى وإن كانت لا تخاج لذلك.

وقد إستمر الحال على نفس المنوال بعد مجيئ الرئيس الشاذلي بن جديد الذي لجأ إلى إجراء تعديلات تنظيمية على مستوى بعض المصالح وتحويلات وإبعاد لببعض وإستمالة مجموعة من القيادات في الجيش والحزب والدولة بما مكته من الظهور بمظهر الرئيس المتحكم في السلطة ولو على مستوى القمة الهرمية لها، غير أن الأحداث التي يفتعت في 5 أكتوبر 1988 دفعت الجيش إلى التدخل وتسبب في أحداث ما كان له أن يسبب فيها ،

وفي ظل تمك الأوضاع بدأ الجيش بدرك خطورة التسرع في الإصلاحات السياسية بالوتيرة المعروفة خاصة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات المحلية وما نجم عن ذلك من إنقلات في الأمن وإصوار ذلك الحزب وإستعجاله الوصول إلى السلطة وتراجع مكانة الرئيس. فما كان على القيادات العسكرية بعد الدراسات الإستشرافية إلا أن تقدمت بإقتراح تأجيل الإنتخابات التشريعية يلى حينها وبحث البدائل المحتملة مشيرة إلى جذور الفتنة وإحتمال العصيان اللذين ببرران تدخل الجيش لضمان الإستقرار ووحدة الوطن وحماية المؤسسات، وأن

تجاهل مثل تلك التطلعات بعد قلة يصيرة خطيرة لل ونعتقد بأن الإقتراح لو طبق لجنب البلاد كثيرًا من المشاكل وخفف من حدة الصراعات وتنافجها الكارثية على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والنفسية، وأكثر من ذلك ما تسببتُ فيه من ضحاياً، وهو الرأي الذي أيده اللواء محمد تواتي. صحيح أن القرار لو إنخذ لكانت تامَّجه في غامة الخطورة لا سيما فيما بتعلق بالجوانب السياسية والتقييد في ممارسة الحرمات بضبط نشاط الأحزاب وعقلتها وحتى تقييد أنشطتها حفاظًا على المصلحة العامة و إستمرارية الدولة، لكنها لن تصل، مع ذلك، إلى ما نجم عن أزمة التسعيينات. غير أن الرئيس إطمأن للإستشارات المقدمة له على ضوء استشرافات أجريت حول تناتج الإنتخابات التشريعية فقرر تنظيمها قبل أوانها، إلا أن الأمور لم تتجه الوجهة المعتولة بسبب المواقف المتطرفة الإندفاعية لبعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنثاذ وسوء تقدير الحكومة للتعديلات التي أدخنت على قَانُونُ الْإِنْتُحَامِاتُ وَقَانُونُ تُفْسِيمِ الدوائرِ الْإِنْتَحَابِية، فما كَانَ على الرئيس، بموافقة القيادة العسكرية ومؤيديها، إلاّ إعلان حالة الحصار وتأجيل الإنتخابات وتعيين حكومة جديدة، غير أن حلول أجل عهدة الجملس انشعبي الوطني دفع بالرئيس إلى تنظيم الإشخابات التي فازت الجبهة الإسلامية فيها في الدُّور الأوَّل عَلَى خلاف ما ذهبت إليه الإستشرافات التي قدرت حصول الجبهة الإسلامية على نسبة 40% من المقاعد نما يضطرها للتعامل مع غيرها ومن ثمة ظهور حكومة ضعيفة ومجلس به أغلبية إئتلافية سهنة القيادة آو حله كمبرر لفشل تلك الأغلبية والحكومة وبالنتيجة دفع الشعب وتوجيهه إلى العدول عن تأييد الجبهة الإسلامية الإنقاذ والعودة إلى احضان جبهة التحرير الوطني وضمان إستمرارية النظام.

وبناء على تلك المعطيات والتهديدات التي صدرت عن قياديين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإعلان الجهاد وتمسكهم بإنتخابات رئاسية مسبقة، رغم عدم نص

¹ انظر:

⁻Mémoire sur la situation dans le pays et point de vue de l'Armée Nationale Populaire. Ministère de la Défense Nationale. Décembre 1990. -Nezzar (Kh) et Maarfia (M) : op. cit.

الدستور عليها، لم يجد الرئيس الذي ضعف مركزه، تحت إلحاح وضغط القيادة العسكرية ومن وراءها، إلا الإستجابة للطلب. فما كان حينها أمام الجيش يلا الدخل المباشر والحروج للعلن بدفع الرئيس إلى الإستقالة وحل المجلس الشعبي الوطني وبالنالي بحد.ث أزمة دستورية ومؤسساتية وتولي السلطة بصفة مباشرة.

ومن هنا يتجلى لنا بأن محاولات الإصلاحات المعلن عنها رسميا لم تجد نفعا سبب هيمنة السلطة الفعلية على الرسمية في النظام الجزائري، إذ المتعارف عليه هو أن القوى الحفية تكون مكملة للقوى الرسمية و ليس مقيدة متحكمة فيها بما يمكنها من عرقتها بسبب هيمنتها على مختلف الأنشطة المراتبطة وبواسطة تنظيماتها الأمنية المندمجة في مختلف قطاعات النشاط خلافا للسلطة الرسمية التي تفقر لأية قوة عملية تضمن لها فرض الوازن على الأقل بين السلطتين، ومن ثمة تتحول إلى أداة طيعة مستعملة هي الأخرى كوسيلة لتثبيت الهيمنة في ظل النظاهر بإحترام الشرعية.

ويبدو أن الحل للخروج من هذه الوضعية هو العمل على إقناع القابضين على السلطة الفعلية بوجوب تغيير رؤاها نحو الشعب والمؤسسات الرسمية، وإعتماد سياسة الإندماج الرسمي في الحياة العامة بما يحقق إستعادة الجميع لمكاتهم وحقوقهم في المجتمع بإعتبارهم عامل نجاح الإصلاحات ودعامة لقوة الدولة رسميا، وأن تكون قاطرة هذه المسيرة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بمساندة ومساعدة مؤسسات الدولة على مختلف المستويات تجنبا لتكرار ما وقع بعد 5 أكلوبر 1988 من التسرع في إعتماد إصلاحات وظهور تنظيمات (حزبية و جمعيات) همها الربع والسلطة وليس قوعية المواطنين بأهمية وضرورة القيام بإصلاحات مرحلية تدعم المسار الديمقراطي ما حولها إلى هيأكل تجتر توجيهات السلطة الضامنة لبقائها خاضعة تابعة!

ا يقول الرئيس بوتفليقة :

[&]quot;qui préconisaient des réformes, ceux-là ont beaucoup nui à l'Algérie" in interview à la Télévision libanaise "El Moustakbal" 9 Novembre 1999 Direction de l'Information Présidence de la République.

فمن المعلوم أن إنحسار التغيير الديمقراطي في البنية السياسية العبيا ببقى تغييرا سطحيا، ومن ثمة يتوجب إعادة بناء النظام بما يجعل التغيير السياسي قاعدة الإنطلاق نحو تغيير أشمل، إقتصادي وإجتماعي وفكري لا يقل قيمة وأهمية من التغيير السياسي في الدفع نحو إقامة الديمقراطية وتثبيت أركانها من خلال توعية المواطنين على وجوب التفاعل مع محيطهم قبولا وإعتراضا وحتى رفضا بناء على عقل مستنير وإرادة شخصية حرة متميزة بتقديس عقل الفرد وحربته وكرامته بدلا من التركيز على تكوين الفرد الخاضع المطيع عديم الإرادة لا يقاوم وليس له ردة فعل على أفعال وتصرفات ممثلي السلطة أو قوانينها وأنظمتها على .

من خلال ما سبق ذكره سبن لنا بما لا يدع مجالا للشك بن السلطة الفعلية في الجزائر تقاسمها مجموعة مؤثرة تحت إمرة الرئيس صاحب الكلمة المسموعة طالما كانت العلاقات فيما بين الطرفين تطبعها الثقة والتعاون والتضامن، وما عدا ذلك فإنه يدخل ضمن الشكليات والرسميات كاندستور والمؤسسات المنتخبة أنه وما يشت ذلك أن الرئيس رسميا، من خلال أحكام الدستور، هو مفتاح قبة النظام ومحوره وصاحب السلطة العليا الذي لا يحاسب ويتجلى ذلك أساسا في أحكام المادة 74 من الدستور، التي تنص على " يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات لتي تحولها إياه صراحة أحكام اخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:

1- هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية.2- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.

ا غليون (برهان): التحدي الديمقراطي في الجزائر. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. مركز
 دراسات الوحدة العربية. الطبعة 2 - يروت 2009 ص 19.

² المرجع السابق ص 23.

³ لدستور هي التي كانت تعده وتقدمه للشعب وتحدد نسبة المشاركة وعدد المصوتين بنعم والذين عارضوه. أما المؤسسات المنتخبة فمعروفة الجهة التي توافق على الترشح وتوتيب المترشحين وتحديد الفائزين، ونفس الحالة تنطبق بالطبع على المترشح للوئاسة.

- 3- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجيها.
 - 4- براس مجلس الوزراء.
 - 5- يُعين رئيس الحكومة وينهي مهامه.
 - 6- يوقع المراسيم الرئاسية.
 - 7- بعين في الوطائف المدنية والعسكرية.
- 8- له حق يصدار العقو وحق تخفيض العقوبات وإستبداهًا .
- 9- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق ا الإستفتاء.
- 10- يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج و ينهي مهامهم، ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الديلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم.
 - 11- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها .
 - 12- يسلم أوسمة الدولة، ونياشينها، وشهاداتها التشريفية.

وإذا كان رئيس الجمهورية دستوريا بمارس هذه السلطات وغيرها المحددة صراحة في أحكام الدستور، فإنه غير مقيد إلا في بعض منها كما هو الحال مثلا في حق إصدار العفو وتخفيض العقوبات أو إستبدالها أين يتطلب الدستور يستشارة المجلس الأعلى للقضاء قبل ممارسته وأن يكون بعد صدور الأحكام النهائية (مادة 174 من الدستور)، أو تقرير حالة الطوارىء، أو الحصار، أو الحالة الإستثنائية، أو إعلان حانة الحرب، أو حل المجلس الشعبي الوطني، أو المصادقة على بعض الإنفاقيات والمعاهدات.

المواد على النوالي 86، 87، 89، 120 من الدستور، وهي قيود لم تحترم تطبيقيا لدى إعلان حالتي الحصار والطوارئ، وحل المجلس الشعبي الوطني مما يؤكد طنيان الممارسات خارج محكام الدستور.

² المادتان 122 و 123 من الدستور .

http://www.opu-lu.cer.st.da

ولن كان رئيس الجمهورية هو الذي يعين أعضاء الحكومة الذين يتم المحتيارهم من قبل رئيس الحكومة إلا أن هذا الإختيارهو الآخر مقيد، على اعتبار أن رئيس الجمهورية له كلمته المسموعة في هذا الجال إذا لم نقل بأنه هو الذي يختار أغلب الوزراء ولو من الناحية الفعلية بالإعتماد على تقارير أمنية وتدخل المجموعات الفاعلة خلافا لتصريحه أعلاه.

كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يصدر القوانين بإعتباره رئيس السلطة التنفيذية وذلك خلال ثلاثين يوما يبدأ الحسبان من تاريخ تسلمه القانون من المجلس الشعبي الوطني، غير أنه في مقابل هذا القيد الوقتي يستطيع أن يعترض على أي قانون تمت الموافقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني خلال شهر من تاريخ إقراره، بطلب إجراء مداولة ثانية على القانون المعترض عليه وأن يحوز في هذه الحانة على موافقة ثلثي أعضاء المجلس لكي يصبح واجب الإصدار والنفاذ 2، وهو ما يؤكد هيمنة رئيس الجمهورية حتى على مجال الشريع المخول أصلا للمجلس الشعبي الوطني، بل إن رئيس الجمهورية يحق له حتى حل المجلس أو إجراء إنتخابات تشريعية مسبقة بعد إستشارة رئيس المجلس ورئيس الحكومة ق.

¹ المادة 87 من الدستور .

² يجب النّذكير بأن تعديل 3 توفعبر 1988 خول حق المطالبة بقراءة ثانية لرئيس الحكومة وليس لرئيس الجنهورية بنصه في المادة 154 الرئيس الحكومة أن يطلب إجراء مداولة ثانية في القانون الذي تم التصويت عليه، في ظرف الثّلاثين (30) يوما من تاريخ بقراره. وفي هذه الحالة بنّه إقرار النّانون بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني. " وهي المادة التي حست محلها المادة 188 في دستور 1989 لصالح رئيس الجمهورية.

³ سمتع رئيس الجمهورية بسلطة مطلقة في تقدير اللجوء إلى الحل أو إجراء إنتخابات تشريعية قبل أو نها على أن تجرى الإنتخابات في أجل أقصاه ثلاثة أشهر.

والفرق بين الإَجراءين هو أنه في الحالةُ الأولى يتوقف المجلس عن النشاط في ينظار إنتخاب مجلس آخر . أما في الحالة الثانية فإن المجلس يُستمر في أداء مهامه إلى حين إنتخاب المجلس الجديد .

وفضلا عما سبق فإن رئيس الجمهورية، حسب نص الدستور (مادة 67)، يجسد وحدة الأمة وهو حامي الدستور وله حق اللجوء إلى الشعب (مادة 7 فقرة أخيرة والمادة 74 فقرة 9) وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء (مادة 145) وله أن يبادر بتعديل الدستور (مادة 163).

والحقيقة أن رئيس الجمهورية، إذا كان الدستور يخوله هذه السلطات الواسعة في الظروف العادية، فمن باب أولى أن تكون سلطاته أوسع في الظروف غير العادية! . ففي حالة ما إذا دعت الضرورة الملحة (يقدرها هو) يمكن لرئيس الجمهورية إقرار حالة الطواريء أو الحصار لمدة معينة، على أن يستشير رؤساء كل من المجلس الشعبي الوطني والحكومة والمجلس الدستوري وبعد إجتماع المجلس الأعلى الأمن، وله في ذلك إتخاذ الدابير اللازمة لإستتباب الوضع.

كما أن لرئيس الجمهورية أن يقرر الحالة الإستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم، بعد استشارة المجلس الدستوري والإستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء، وله كذلك أن يقرر التعبئة العامة و إعلان حالة الحرب وحتى إيقاف العمل بالدستور، وحينها يتولى جميع السلطات، على أن لا يتخذ هذا القرار إلا بعد إجتماع مجلس الوزراء والإستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ويجتمع المجلس الشعبي الوطني وجوبا ويعلم رئيس الجمهورية الأمة بذلك الإجراء بموجب خطاب.

والجدير بالذكر أن لرئيس الجمهورية بعض السلطات والصلاحيات المرتبطة بشخصه، بحيث لا يجيز له الدستور تفويضها لغيره من المؤسسات كعين أو إنهاء مهام كل من أعضاء الحكومة و المجلس الإسلامي الاعلى والمجلس الأعلى للامن، وتمثيه في المجلس الدستوري، أو تفويض سلطة اللجوء إلى الإستفاء وحل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء إنتخابات تشريعية مسبقة أو إستعمال سلطاته الدستورية في الظروف غير العادية أو إصدار القوانين أو طلب مداولة ثانية بشأن قانون تمت الموافقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني إلى جانب سلطات أخرى حددتها المدة 83 من الدستور.

¹ المواد من 86 إلى 90 من الدستور .

ومن خلال تعداد سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية يتجلى لنا بما لا يدع مجالا للشك أن نظام الحكم بعيد كل البعد عن النظام البرلماني الحالص (بريطانيا كمثال) أو النظام البرلماني العقلاني أو شبه الرئاسي بجسب موقع الرئيس من الأغلبية البرلمانية المعتمد في فرنسا أو النظام الرئاسي القائم في الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثمة لا يمكن تصنيفه في خانة تلك الأنظمة.

ورذا أضفنا لنلك السلطات والصلاحيات الوسائل التي يمكن العجوء إليها لمتأثير على البرلمان و الحكومة، فضلا عن الممارسات الواقعية التي إبدعتها السلطة الرئاسية والأجهزة التي تعتمد عليها، فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن نظام الحكم في الجزائر ذو طبيعة خاصة، فهو يلجأ إلى بعض ميكانيزمات وأدوات الأنظمة الحرة الديمقراطية للسويه شأنه شأن أنظمة الدول النامية التي يتغلب فيها الطابع انتسلطي على الطابع الديمقراطي.

لذلك يمكن تصنيفها بالأنظمة "الرئاسوية المغلقة Présidentialistes formés حيث السلطة تطغى على الحوية ويتحول الإنتخاب إلى تزكية لمن رضيت عنهم قيادات الأحزاب وحازوا موافقة السلطة بدلا من أن يكون أداة للداول على السلطة وتبادل المواقع ووسيلة لتوزيع القوى السياسية بشكل ينفق وتوجهات الرأي العام بالإعتماد على الأفكار والبرامج المطروحة في إطار خيارات تنافسية سلمية تضفى على السلطة المشروعية والشرعية.

والذي يجب التأكيد عليه هو أنه إذا كانت هناك سلطات وصلاحيات مرتبطة بشخص رئيس الجمهورية دون غيره، فإنه ينبغي أن تفسر في سياق ما ذكر أعلاه من أن الرئيس جزء من السلطة وغطاؤها الرسمي، لذلك نجدها ترفض تفويض سلطات بهذه الأهمية والحساسية إلى غيره، في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بالوفاة أو الإستقالة أو العجز الدائم حسب أحكام الدستور، لأن هذه السلطات لا يمكن أن تسند لمن لا يحظى بالثقة بناء على إتفاق مسبق.

الفقرة الثالثة رئيس الحكومة

يتميز دستور 1989 عن دستوري 1963 و 1976 في كونه أنشأ مؤسسة بجانب رئيس الجمهورية أطلق عليها إسم الحكومة، لها رئيسها وأعضاؤها (الوزرا^ء) وخولها صلاحيات دستورية.

وقد نص الدستور في مادته 5/74 على أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، وأن هذا الأخير يختار أعضاء حكومته ويقدمهم لرئيس الجمهورية الذي يتولى كذلك تعيينهم، مما ينيد بأن الحكومة تابعة ومسؤولة أمام رئيس الجمهورية، على خلاف تصريحات رئيس الجمهورية.

ومن صلاحيات رئيس الحكومة أنه يضبط برنامج حكومته في مجلس الحكومة ويعرضه في مجلس الحكومة ويعرضه في مجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس الجمهورية، للموافقة ثم يقدمه بعد ذلك أمام المجلس الشعبي الوطني للمناقشة التي من خلالها يقدر ما إذا كان البرنامج سيحظى بالموافقة أم لا، وبناء عليه يقرر إما عرض النص على التصويت أو إدخال تعديلات عليه بما يجعله مكيفا مع الملاحظات الهامة المقدمة من قبل النواب ضمانا لإستمراره في قيادة الحكومة وتأبيد أغلبية النواب لبرنامجه.

وعلى ضوء نتيجة التصويت على البرنامج، إذا كانت إيجابية، يتولى رئيس الحكومة تنفيذه ويقدم كل سنة بيانا عن السياسة العامة لحكومة أمام المجلس تبعه مناقشة يمكن أن تفضي إلى إبداع ملتمس رقابة من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني أ. أما إذا لم يحز البرنامج على موافقة البرلمان، فإن رئيس الحكومة يقدم إستقالة حكومة لرئيس الجمهورية الذي يعين بدله رئيس حكومة من جديد يتولى بدوره إعداد برنامج حكومة وفق الإجراءات السابق ذكرها، وإن لم يحض ذلك البرنامج بالموافقة ينحل المجلس الشعبي الوطني وجوبا، وتجرى إنتخابات

¹ انظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

تشريعية جديدة في غضون ثلاثة أشهراً، وهو ما يعني أن الحكومة مسؤولة أمام كل من رئيس الجمهورية والبرلمان، غير أن هذا الأخير تكون سلطاته على الحكومة ضعيفة لإرتباط عدم الموافقة الثانية على البرنامج بجله، ثما يؤثر سلبا على إستقلاليته في مواجهة السلطة التنفيذية، ويتأكد ذلك الضعف في إشتراط نصاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لإسقاط الحكومة بناء على منتمس الرقابة?

وفي سبيل تنفيذ بونامجه يمارس رئيس الحكومة صلاحيات عديدة منها رئاسة مجلس الحكومة الذي هو هيئة مسيزة عن مجلس الوزراء فيه تتخذ عديد القرارات وتنفيذ القوانين والمنظيمات وتوقيع المراسيم التنفيذية والتعيين في بعض وظائف الدولة التي لم تسند لرئيس الجمهورية كما أنه هو الذي يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة على إعتبار أنه هو الذي يعد بونامج حكومته ومسؤول عن تنفيذه أمام كل من رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني.

¹ المواد من 75 إلى 80 من الدستور.

² المواد 80، 126، 127، 128 من الدستور.

³ تأكيد استقلالية الحكومة على مجلس الوزراء نشر مجلس الحكومة بناريخ 16 أفريل 1990 بيانا ندد فيه بان الحكومة مصممة على المتخدام كل الوسائل دون استثناء وفي جميع الميادين، تلك الوسائل التي يخولها أياها القانون على صعيد تسيير الشؤون العامة والمحافظة على البظام العام ...". دون أن تذكر رئيس الجمهورية مستعملة مجلس الحكومة المتميز عن مجلس الوزراء والحكومة التي هي جزء من السلطة التنفيذية.

⁴ تنص المادة 116 من الدستور على "يمارس رئيس الجمهورية السلطة النظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون.

يندرج تطبيق القوانين في الجحال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة".

⁵ المرسُّوم الرئاسي رقم 89 44 المؤرخ في 4 رمضان عام 1409 الموافق 10 أفريل 1898 يتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة.

[–] المرسوم التنفيذي رقم 91–307 المُؤرِخ في 28 صفر عام 1412 الموافق لـ 7 سبتمبر 1991 يحدد كيفيات النعبين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة 'وظائف عليا".

وقد ثار انساؤل في عهد الحكومة الأولى حول ما إذا كان رئيس الحكومة المولى حول ما إذا كان رئيس الحكومة النس يتمتع بإستقلالية عن رئيس الجمهورية بمجرد تعيينه، والحقيقة أنه طبقا للنس الدستوري، فإن رئيس الحكومة لا يتمتع بأية إستقلالية من الناحية الدستورية نظرا لوجود نص صرح يقضي بأن رئيس الجمهورية بعين رئيس الحكومة وينهي مهامه (مادة 5/74)، خلافا لما ذهب إليه رئيس الحكومة الأولى قاصدي مراح من أن رئيس الحكومة مسؤول فقط أمام البرلمان الذي له إسقاط حكومته، بل لقد ذهب إلى رفض إنهاء مهامه من طرف الرئيس قائلا "أهنا بموت قاسي أ غير أنه في الأخير ترك منصبه لحليفته حمروش مولود لتيقنه من تبعيته لرئيس الجمهورية الذي

له إنهاء مهامه (مادة 5/74).

وهنا يثور الساؤل أيضا حول ما جاء في تصرح رئيس الجمهورية من أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وليس أمام الرئيس. " فهل المقصود من فص المادة 5/74 أن الرئيس "لا يتدخل إلا عندما تصبح الأوضاع خطيرة" ؟ وفي هذه الحالة من يكيف ذلك ؟ إذ المتفق عليه أن رئيس الحكومة – كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية – يقدم إستقالته في هذه الحالة، ويتولى رئيس الدولة تعيين خلف له وهو ما لا يتطابق مع "إنهاء مهامه"، أم أنه يتدخل حتى عندما "تصبح المحكومة أو لأسباب خطيرة أخرى، بما يفيد أن الرئيس مقيد نسبيا في مجال إنهاء المهام بضوابط وأوضاع هو الذي يكيف مدى خطورتها الإقدام على إنهاء مهام رئيس حكومة الأغلبية، وبالنتيجة فإن صياغة الفقرة 5 من المادة 74 هي في صالح رئيس الحمهورية على حساب رئيس الحكومة وتتناقض مع تصريحات رئيس الجمهورية السابق ذكرها نظريا (صياغة الفقرة 5 من المادة 74 هي في صالح الجمهورية السابق ذكرها نظريا (صياغة الفقرة 5 من المادة 74) و عمليا من خلال المهاء مهام رئيس الحكومة دون أن يفقد ثقة الأغلبية.

Nezzar (KH) et Maarfia (M): op. cit p. 59.
 م يغادر مكتبه إلا بعد وساطات وكان ذلك مساء يوم إنهاء المهام.

المبحث الثاني السلطة التشريعية

يشكل البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني) من نواب يتم إختيارهم عن طريق الإقتراع العام المباشر السري لمدة 5 سنوات وفقا للدستور وقانون الإتخابات والقانون المحدد للدوائر الإتخابية أ، وذلك بإعتماد معيار عدد السكان دون إهمال للمساحة الجغرافية للدائرة الإنتخابية (الصحراء).

وقد أسند المؤسس الدستوري للبرلمان سلطات وإختصاصات عديدة أهمها إعداد القوانين والرقابة على أعمال الحكومة.

ففيما يتعلق بالإختصاص التشريعي، فإن الدستور حدد على سبيل الحصر مجال تدخل المجلس الشعبي الوطني بنصه في المادة 115 الفقرة الأولى على ما يلي: "يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التي خولها إياه الدستور".

وتؤكد هذا الإختصاص المقيد المادة 116 الفقرة الأولى حيث تقضي بأنه: "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمة في المسائل غير المخصصة للقانون"، وهو ما يفيد بأن مجال التشويع محدد على سبيل الحصر في الدستور صراحة وأن ما يخرج عن ذلك يدخل في الحجال التنظيمي الذي يعود دستورياً لرئيس الجمهورية.

ومع ذلك، فإن قراءة المادة 115 إلى جانب مواد أخرى في الدستور تبين لنا بوضوح أن مجال إختصاص المشرع واسع بالمقارنة مع دستور 1976 الذي خول رئيس الجمهورية مشاركة الجملس الشعبي الوطني في التشريع بموجب أوامر فيما بين

¹ انظر القانون رقم 91 18 المؤرخ في 15 أكتوبر 1991 المتعلق بتحديد الدوائر الإنتخابية.

دورات المجلس الشعبي الوطني، وهو ما إعتمده أيضا دستور 1996 ^ا وأثر ذلك على تقييد سلطة البرلمان التشريعية لصالح رئيس الجمهورية.

وعليه فإنه للإحاطة بالمجال التشويعي المسند للمجلس الشعبي الوطني، يجب العودة إلى أحكام الدسـور في مجملها بدء من المادة 5 وإنتهاء بالمادة 165 منه.

أما فيما يتعلق بالرقابة، فإن الدستور أسند للبرلمان مهمة رقابة أعمال الحكومة من خلال مناقشة برنامجها وإثرائه والموافقة عليه وحتى رفضه، وكذلك إستماع لجان المجلس إلى أعضاء الحكومة وحق النواب في توجيه أسئلة شفوية أو كتابية إلى أي عضو من الحكومة أو إستجوابها في إحدى قضايا الساعة.

ومن أهم سلطات المجلس الرقابية إقرار الدستور حق سبع ألا النواب في طلب التصويت على ملتمس الرقابة بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، غير أنه أفرغ من محتواه بإشتراط أن يحوز ملتمس الرقابة على موافقة المثي ألا النواب، وفي حالة توفر الشرطين يقدم رئيس الحكومة إستقالته لرئيس الجمهورية.

إلا أن هذا الإجراء الذي تترتب عنه مسؤولية الحكومة وإسقاطها يبقى خال من أية فعالية بسبب إرتباط أغلبية النواب بالحكومة تتيجة إنتمائهم لحزب واحد هو

2 انظر المواد من 126 إلى 128 من الدســّور .

¹ انظر المادة 153 من دستور 1976 والمادة 124 في دستور 1996.

لقد كان إعتماد التشريع بواسطة الأوامر في دستور 1996 بمثابة تراجع عن أحد مكاسب دستور 1989 ويعود السبب في ذلك إلى فلنان مجال التشريع من يد السلطة المنفيذية برئاسة رئيس الجمهورية رسميا، لا سيما النصوص التشريعية ذات الصلة بالقطاعات الحيوية التي تفضل السلطة أصدارها في شكل أوامر، وكذلك الحال فيما يخص المواضيع المحتمل تعرضها لتعديلات جوهرية من طرف النواب تفرغها من مضمونها أو ترفض عند عرضها التصويت، لذلك فضلت السلطة إقرار التشريع بأوامر والتي لا تخضع للمناقشة أو تكون محل تعديل بل يطلب الدستور عرضها كما هي دون تحوير على البرلمان للموافقة عليها، وإن كان يحق له الإعتراض عليها نظرا وهو ما لم يحدث بعد.

حزب رئيس الحكومة أو بسبب إنتلاف بين الأحزاب صاحبة الأغلبية وما ينجر عن ذلك من صعوبة نوفر شوط أغلبية ثلثي ﴿ أصوات نواب المجلس الشعبي الوطني لإجبار رئيس الحكومة على تقديم إستقالته.

والغرب في هذا النص هو أنه بمفهوم المخالفة يسمح لثث النواب زائد واحد الإبقاء على الحكومة قائمة رغم معارضة الثلثين ناقص واحد لها؟ والنتيجة بإختصار هي كيف ستضمن الحكومة في ظل هذا الوضع الإستمرار في عملها وهي في أمس الحاجة للأدوات القانونية (التشريع) لتنفيذ سياستها مع أن أغلبية النواب معارضين لها؟ والجواب يكمن في طبيعة نظام الحكم الرافض للمعارضة وحل مشاكله في ظل أحكام الدستور. إذ المتعارف عليه أن السلطة تدخل بطرق مختلفة للقضاء على أي مظهر للخلاف بعيدا عن أحكام الدستور بواسطة الإتصالات أو الوساطات والضغوط. وقد تضطر إلى مخالفة أحكام الدستور أو القوانين أو هما معا عندما تشعر بإحتمال زعزعة كيانها ومصلحتها!.

وضمانا لممارسة النائب لمهامه خصه الدستور بالحصانة البرلمانية طيعة مدة نيابته عيث لا يمكن أن يتابع أي نائب أو يوقف، وعلى العموم، لا يمكن أن ترفع عليه دعوى مدنية أو جزائية، أو يسلط عليه أي شكل من أشكال الضغط، بسبب ما عبر عبه من آراء، أو تلفظ من كلام، أو بسبب تصوية خلال ممارسة مهمته النيابية (المادة 103) مع مراعاة أحكام المادتين 104 و 105 من الدستور.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها مما سبق هو أنه مهما كانت النقائص التي تنسب لدستور 23 فبراير 1989 خاصة فيما يتعلق بالسلطات الواسعة المخولة للرئيس والممارسات السلبية خارج الإطار الدستوري وضعف الوسائل المخولة

أحداث أكتوبر وما قبلها وما سدها. انظر: الأمثلة العديدة المذكورة سالفا والموالية وغيرها
 كثير.

انظر بوالشعير (سعيد): القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة - الجزء الثاني ط 8
 دوان المطبوعات الجامعية 2008 ص27.

السلطة التشريعية في مواجهة السلطة انتنفيذية، فإنه ألغى سلطة التشريع عن طريق الأوامر التي كانت مخولة لرئيس الجمهورية طبقا لأحكام دستوري 1963 و 1976 وتبعية البرلمان للحزب الواحد وخضوع النواب سياسيا نقيادة ذلك الحزب فضلا عن إقرار حق الأغلبية في تنفيذ برنامجها المقدم والمنفذ من طرف الحكومة ولو أن رقابتها عليها تبقى ضعيفة.

ولذلك يمكن القول بأن هذا الدستور هو أفضل الدساتير التي عرفتها الجزائر بما فيها دستور 1996، وإن كان الرئيس ومن معه وغيرهم قد تسببوا في عرقلة إحداث آثاره كاملة بتوقيف المسار الإنتخابي ومن ثمة إنتخاب مجمس شعبي وطني تمثيلي تعددي تهيئة لإنتخابات رئاسية تعددية أيضا حيث انطبقة السياسية بمختلف توجهاتها وأطيافها طالبت وألحت على وجوب تنظيمها فوافق الرئيس ووعد بإجرائها بعد الإنتخابات التشريعية لإستكمال تطبيق النظام التعددي المكرس في الدستور2.

ا راجع في ذنك الجزء الأول من الكتاب.
 الدستور لا بنص على إنتخابات مستقة.

الباب الثاني نظام الحكم خلال المرحلة الإنتقالية

إعترضت دستور 1989 صعوبات تطبيقية عديدة نتيجة إعتماد، من جهة مبدأ الداول على السلطة والتعددية الحزبية إقتداء بالأنظمة الديمقراطية، نظريا، والحفاظ من جهة أخرى على ميكانيزمات تمكن القابضين على السلطة من الإستشار بها بواسطة رئيس الجمهورية الذي يستطيع بموجب الدستور أن يحاسب الجميع دون أن يحاسب، وأن يوجه الأحداث بما يكرس تفوقه على جميع المؤسسات الدستورية بحيث لم يتحول الرئيس، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، إلى جزء من كل ويما بقي هو الكل طالم كان يحظى بثقة الفئة المتحكمة فعليا في دواليب الدولة نظر، لكون المجال السياسي بقي ميدانا المتحركات الإستراتيجية ذات الطابع السياسي والمدلى التي تقوم بها تلك الفئة للإستمرار في وضع اليد على ميكانيزمات التحكم في السلطة السياسية وتوجيهها.

وقد يعتقد البعض بأن هناك مبالغة مفرطة في هذا الوصف، ولكن .لواقع يشبت بأن النصوص لوحدها غير كافية للإنتقال إلى النظام الديمقراطي نظرا لوجود قوى فعلية وفاعلة داخل وخارج الأجهزة والمؤسسات يصعب مراقبتها وتجاوزها لدى إتخاذ القرارات المصيرية، وهي قنى موجودة لا محالة في جميع الأنظمة إلا أنها تختلف من حيث طبيعة علاقاتها ومصالحها وقوتها وتأثيرها في نظام الحكم من بلد لآخر ومن ثمة في تكييف النظام السياسي انقائم وتحديد طبيعته.

وفي مقابل خلو الدستور من الميكانيزمات اللازمة التي تضمن إحترام مبدأ النداول على السلطة عمليا في ظل نظام التعددية السياسية، فإن منافذ الوصول إلى السلطة عبر ذلك المبدأ رغم إعتماده قد سدت، مجيث أنه بمجرد حصول قوى

سياسية جديدة على تأييد شعبي يؤهلها النربع على دفة الحكم، يلجأ الفابضون على السلطة إلى استعمال الميكانيزمات المحتفظ بها لمواجهة أي دخيل يريد مشاركتهم فعليا فيها ولو وفق الطرق الدستورية، وهي الرؤيا الأحادية التي ميزت نظام الحكم في الجزائر منذ الإستقلال.

ومن ثمة فلا غرابة أن تكون تلك الصفة ملازمة أيضا للطرف الآخر الذي ما إن حاز على ثقة أغلبية الشعب إلا وإنقض وطالب بإستبدالكل شيء تمهيدا للبقاء الدائم!

ونتيجة لذلك لم يصمد هذا الدستور أمام هذه المواجهات المتطرفة بإعتبارها بوادر أزمة دستورية (الفصل الأول)، فما كان إلا أن وضع جانبا في بعض أحكامه من قبل السلطة القائمة وإستبدل بنص آخر مؤقت تمهيدا وضمانا لإعادة بعث النظام القائم (الفصل الثاني) بموجب دستور لا يختلف كثيرا في مبادئه عن الأول وإن كان في ميكانيزماته قد أضاف لها أخرى بما يضمن التفوق المطلق للسلطة التنفيذية على البرلمان (الفصل الثالث).

السياسية في الدولة إلى الأحزاب السياسية أين نجد بعض رؤساء الأحزاب، الذين لا السياسية في الدولة إلى الأحزاب السياسية أين نجد بعض رؤساء الأحزاب، الذين لا يترددون في كل مناسبة بالمطالبة بالداول على السلطة ونبذ التمسك بها خاصة على مستوى رئاسة الجمهورية، هم أنفسهم لا يقرون بالمبدأ وعلى رأسهم المنتسبين للتيار الديمقراطي اللآنكي. وغم انتكاستهم سباسيا في الإنتخابات المختلفة، إذ أن المتعارف عليه في الانتظامة الديمقراطية وأحزابها أن القائد الخاسر في الإنتخابات يستقيل من الأمانة العامة أو رئاسة الحزب أو ينتخب غيره ليخلفه. وهي القاعدة التي سادت طيمة أكثر من عشريين في جميع الأحزاب منذ 1989 إلى غاية 2012 حيث عرفت هذه السنة انسحاب عسيد سعدي رئيس الجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وشوقي صالحي رئيس الجزب سعيد سعدي رئيس الجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وشوقي صالحي رئيسي جبهة القوى الإشتراكية الزعيم آيت أحمد وأبوجرة سلطاني من حمس سنة 2013 خلال اجتماع الهيئة القيادية في حين عرفت جبهة التحرير الوطني لليست استقالات إرادية إبعادات لقيادات القيادات القيادات القيادات القيادات المنادة أمناء المحزب هم مهري وبن حمودة وبن فليس وأخيرا بلخادم 2013.

الفصل الأول الأزمة الدستورية والمؤسساتية المفتعلة

لأن كان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات المحلية قد مهد للشروع - نسبيا - في تطبيق مبدأ التداول على السلطة على مختلف المستويات، لاسيما وأن رئيس الجمهورية قد أكد أنه سيتعاش مع الأغلبية البرلمانية التي تتمخض عن الإنتخابات التشريعية ، إلا أن الجبهة الإسلامية والحكومة، خصوصا، وأطراف أخرى عموما قامت بتصرفات أقل ما يقال عنها أنها لا تخدم الديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة بشكل سلمي وشفاف.

فالحكومة من جهتها إستعملت كل ما من شأنه أن يقلص من شعبية الجبهة الإسلامية، وهذه الأخيرة بدورها لم تتوقف في تحركها عند إنتقاد تلك التصرفات والمطالبة بإصلاح ما أفسدته، وإنما لجأت إلى المبادرة بالمواجهة التي كانت السبب في تدهور الأوضاع الأمنية (المبحث الأول)، مما ولد في نفوس القابضين على السلطة التخوف من مآل النظام في حال وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة لما لذلك من خطر على النظام الدستوري الجمهوري2.

ولضمان استمرارية ذلك النظام مستقبلا لجأوا إلى إفتعال أزمة دستورية ومؤسساتية بدفع رئيس الجمهورية إلى الإستقالة وحل المجلس الشعبي الوطني دون الإعلان عنه رغم أهميته إلا بعد مرور أيام مما نتج عنه تساؤل عن التاريخ الفعلي

ا في خطابه وم الثلاثاء 1991/12/24 يقول رئيس الجمهورية "وقد إخترنا الطريق الصعب ولا نخشى حكم الشعب" وأنه "لا يقف ضد إرادة الشعب" وأنه "مستعد للتعايش مع أية حكومة كضامن للدستور وحارس للثوابت" - المساء 1991/12/26.

² ظهر ذلك في أول مسيرة نظمتها الجبهة الإسلامية يوم 1989/08/20.

للحل (المبحث الثاني). وإستحداث هياكل نتسيير المرحلة الأولى من الأزمة بعيدا عن أحكام الدستور (المبحث الثالث).

المبحث الأول بوادر أزمة 11 جانفي 1992

1- عرفت الجزائر أحداثا خطيرة ومؤلمة قبل وبعد الشروع في تطبيق دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية، حيث أنشئت أحزاب عدة منها الجبهة الإسلامية الإنفاذ التي ظهرت بوادرها بعد صدور اندستور إلا أن الإتفاق عبى الإعلان عنها تأخر نتيجة خلاف وقع بين مجموعتين من انناشطين ضمن رابطة الدعوة الإسلامية، حيث كان رئيسها الشيخ أحمد سحنون ومن معه يفضلون الإكفاء بمهمة الدعوة بإعتبارها وظيفة دينية وتربوية وإصلاحية في حين كان الطرف الآخر، الذي يتزعمه عباسي مدني وعلي بن حاج، بدعو إلى إنشاء حزب سياسي ذو توجه راديكاني مع الإحتفاظ بالرابطة طالما أنه يمك قاعدة شعبية واسعة مكونة من شباب ناقم على الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي آلت إليه البلاد، وبعد أخذ ورد بين الطرفين، وتجنبا الإنقسام والإجتماعي الذي آلت إليه البلاد، وبعد أخذ ورد بين الطرفين، وتجنبا الإنقسام داخل الحركة، بارك رئيس الوابطة المبادرة تحت ضغط المجموعة المتزعمة للرأي داخل الخركة، بارك رئيس الوابطة المبادرة تحت ضغط المجموعة المتزعمة للرأي داخل الحركة، بارك رئيس الوابطة المبادرة تحت ضغط المجموعة المتزعمة للرأي والديني المعارض للسلطة، دفع بالجهة الأخرى وعلى الخصوص الحكومة والديني المعارض للسلطة، دفع بالجهة الأخرى وعلى الخصوص الحكومة

¹ انظر المبحث الأول من انفصل الأول من الباب الأول.

² دستور 23 فبراير 1989 المنشور في الجريدة الرسمية بموجب المرسوم الرئاسي 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989.

³كان عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي المعتمدة إلى غاية 28 جويلية 1991 يقدر بـ 51 جمعية (المصدر وزارة الداخلية)، وبلغ 60 نهاية السنة.

⁻ يعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 1989/09/12.

بدا ذلك واضحا من خلال دروس انشيخ سحنون في مسجد دار الأرقم" بالجزائر (عايشنا ذلك).

إلى إنتهاج سياسة إتسعت بقلة البصيرة، فبدلا من الشروع في حل المشاكل التي يتخبط فيها المواطن ومحاورته والتقرب منه لإسترجاع ثقته والتعامل مع الطرف الآخر بأساليب سياسية حضارية لإثبات تمثيلها للشعب والدولة، لجأت إلى الأساليب القديمة المتمثلة في المواجهة وتأليب الموالين لها ضد معارضيها، من خلال محاولة بستمائة والتعامل مع أطراف سياسية وإعلامية لا تمك قاعدة شعبية توهلها للوقوف أمام هذا انتحدي الجديد، فكان ذلك سببا مباشرا في مضاعفة قاعدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنفور من النظام القائم وممارساته لاسيما وأن خطابها إتسم بالتجانس والبراجمائية.

وقد تأكد ذلك في إنتخابات 12 جوان 1990 أين فازت الجبهة الإسلامية الإنقاذ بنسبة تفوق 54% من الأصوات المعبر عنها وحينها إرتفعت أصوات تكيف النتائج على أنها مجرد رد فعل تلقائي لممارسات أحادية من قبل جبهة التحرير الوطني أو هو إنتخاب عقابي2. ما دفع الحكومة إلى عدم تقبل تلك النتائج رغم أنها هي التي أعلنتها وأقرت صحتها. وبدلا من إنهاج سياسة تضمن لها

- عَيْرِ أَنْ ذَلِكَ لَمْ يَدِمَ طَوْيَلا، فقد حلت أَعْلَبِ البِلديات وعَيْنَ عَلَى رَأْسَهَا مَنْدُوبُونَ إداريون عاث أَعْسِهُم فَسَادًا فِي أَمَلاك الدُّولَة فِي غَيَابِ الْوِقَابَةِ.

¹ حازت على لأغلبية في كل من 855 بلدية من مجموع 1541 بلدية و 32 مجلسا شعبيا ولائيا من بين 48 مجلسا، وكانت الأصوات الحصل عليها كما يلي: 4331472 صوتا اللجبهة الاسلامية للإنقاذ في البلديات و 4520668 صوتا في الولايات. وحصلت جبهة التحرير على 2245798 صوتا في البلديات و166887 في الولايات، في حين أن عدد الناخبين هو 12841769 ناخب، أما عدد المنصوتين فبلغ 8366760 صوتا و 8238921 مصوتا ولنسبة للولايات.

² الثَّبَّتُ أَن النِّيارِ اللاتكي، بأيستثناء جبهة القَوى الإشتراكية وحزب العمال لم يتردد في زرع الفَّنَة بين الجبهيّين بقصد وضعافهما مستعملاً في ذلك التصريحات الرسمية ووسَّائل الإعلام التي تسير في فدكه (وهي عديدة) عنه يستميل بعضاً من مسانديها.

⁻ ثنايتُ أيضا أن الجبيَّة الإسلامية للإنقاذ لم تتخذ موقفا معاديًا من جبهة لتحرير الوطني لكون أغنب قياديها ينتمون إلى الأسرة الثورية، وإنما كان موقفهم مناوثا لتصرفات بعض قياديبها لاسيم الحكومة.

تدعيم موقفها والوفع من مكانتها من خلال النكفل بالجوانب الاجتماعية والإقتصادية والمالية التي تعاني منها الدولة ويتحمل عبثها المواطن بسبب خفض قيمة الدينارا وكذا إرتفاع المديونية وخدمتها والبطالة ووجوب التعامل الإيجابي مع الفائز في الإنتخابات و إنتهاج سياسة الحوار والإقناع مع الجميع بما يخفف من حدة الصراع على السلطة، لجأت إلى تقليص صلاحيات البلديات بإسناد جزء منها إلى الدوائر خارج الإطار القانوني وتسخير أغلب وسائل الإعلام لإنتقادها ومحاولة إثبات عجزها ودفع المواطنين بالنالي إلى نبذها والإنضمام لغيرها2.

2- وقد زاد من مضاعفة القطيعة بين الطرفين أن لجأت الحكومة إلى الإكثار من الزيارات الرسمية للولايات وتغطيتها المفرطة من طرف وسائل الإعلام العمومية منها والحاصة لاسيما التلفزة عل ذلك يؤثر في مواقف مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويثنيهم عن الإستمرار في مساندتها.

ولم تتوقف عند هذا الحد بل لجأت إلى تعديل أهم نصين قانونيين لهما علاقة مباشرة مع الإنتخابات التشريعية المقبلة وهما قانون الإنتخابات وقانون تقسيم الدوائر الإنتخابية وتحديد عدد المقاعد المطلوب شغلها في المجلس الشعبي الوطني بما يخدم إستراتيجيتها الإنتخابية وتمكين الإدارة من تسيير العمليات الإنتخابية، وهو ما أثار غضب الجمعيات ذات الطام السياسي حيث أعلنت

2 يعتبر اللواء خالد نزار تحركات وثيس الحكومة "باللاعبات الحمووشية".

¹ كان الدولار = 6 دنانير سنة 1989 وأصبح 18 دينارا سنة 1991.

[&]quot;après les manipulations hamrouchiennes" -Nezzar (KH) et Maartia (M) : op. cit p. 71.

وهي حقيقة تناقض مع ما ذهب إليه مولود حمروشٌ في كُلُمة أَلْمَاها في نَدُوة جريدة الوطن بناريخ 13 ديسمبر 2007 تحت عنوان :

Pourquoi les régimes politiques arabes ne sont pas démocratiques? وانحراف للسياسة خاصة عندما يوعز ذلك إلى التعددية المصطنعة Pluralisme Factice وانحراف السياسة Corruption de l'élection وهو الخبير في الموضوع كما سنرى على حد تعبير Qundt المرجع السابق ص 75.

مجموعة منها النبي سميت بمجموعة 7+1 عن نيها في الدعوة إلى إضراب إحتجاجا على تعديل النصين وساندت تلك الدعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل ودعت الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ومجد إلى تنظيم إتخابات رئاسية بعد التشريعية المسبقة.

إن التعديلات التي أدخلت على الفانونين إتسمت بالطابع السياسي وتهدف من جهة إلى تمكين حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينتمي إليه النواب المنتخبون في ظل نظام الأحادية من الحصول على أغلبية تضمن له التأثير إن لم يكن الإستشار بالسلطة التشريعية وبالتالي الحكومة لضمان بقاء جزء من السلطة في يد هذه الأخيرة برئاسة مولود حمروش، وتهدف إلى تقليص حظوظ الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الفوز بالإتخابات التشريعية المسبقة المزمع تنظيمها يوم 27 جوان 1991 ويتجلى ذلك على الخصوص فيما بلى:

أن تعيين أعضاء مكاتب التصويت أسند بموجب قانون 1989 إلى الوالي على أن يكون أعضاء أن يكونوا من ناخبي البلدية، في حين أن تعديل أفريل 1991 يقضي بأن يكون أعضاء مكاتب التصويت من سكان الولاية وهو ما يسهل على الإدارة تعيين أشخاص معارضين للحزب الفائز في الإنتخابات المحلية لاسيما وأن الرقابة الحزبية أو الشعبية ضعيفة على العمليات الإنتخابية حتى لا نقول أنها منعدمة. ويتجلى ذلك في تعديل المادة 35 التي كانت تسمح للمترشح أو ممثله مراقبة العمليات الإنتخابية في المكاتب

إ مجد. حزب التجديد، الحركة من أجل انديتقراطية في الجزائر، الحزب الوطني الإجتماعي
 الديمقراطي، والحزب الإجتماعي الديمقراطي، إتحاد القوى الديمقراطية، التجمع من أجل
 الثقافة والديمقر طية والإتحاد من أجل الديمقراطية والحرية واتحاد القوى الديمقراطية.

² انظر قَانُونَ الْوَــــ60 المُؤْرِخُ فِي 2 أَفَرِيلَ 1989/08/07 المُعدل للقَانُونِ 89-13 المُؤرِخُ فِي 1989/08/07 المتضمن قانون الإنتخابات.

⁻ قانون 91-07 المؤرخ في 1991/04/03 المحدد 1991 المحدد للدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها لتجديد المجلس الشعبي الوطني.

⁻ Manior. (A): l'Etat de droit dans le monde arabe in A.A.N. 1995 éd CNRS p 22. المجبه أن المحتوية على المحبه المجبه المحتوية على المحبه المحتوية المحتوية

وأصبحت بموجب التعديل لا تسمح للمترشح إلا تعيين مراقب واحد، في كل مركز، مع أن المركز قد يحتوي على أكثر من 10 مكاتب تصويت بما يفيد إستحالة المراقبة.

ونظرا لتمتع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقاعدة شعبية، وخوفا من فوز كبير ها في حالة تطبيق نمط الإفتراع المعتمد في قانون 1989، عدّل نمط الإقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية (1989) بنعط الإقتراع على الإسم الواحد بالأغلبية في دورين بحيث تمثل الدائرة الإنتخابية بمقعد واحد (مادة 84)، ومن ثمة ففي حالة عدم الفوز في الدور الأول يجرى الدور الثاني بين المترشحين اللذين إحتاد المرتبة الأولى والثانية وبذلك تضمن الجهة المعارضة للجبهة الإسلامية الفوز بالمقعد، لأن الأحزاب الأخرى ستتحالف معها دون أن يعلن عن هذا التحالف الضمني.

أما اللجنة الإنتخابية الولائية التي كانت تتشكل من ثلاثة قضاة يعينهم وزير العدل (قانون 1989)، فإنها أصبحت بموجب تعديل 1991 معينة من طرف الوالي ومشكلة من ثلاثة أعضاء ليسوا قضاة (مادة 97)؟!

وإذا إنتقلنا إلى موضوع الترشح للنيابة في البرلمان، فإن تعديل 1991 يقضي بأنه يتم إما تحت رعاية جمعية ذات طابع سياسي، وإما تدعيم 500 ناخب من الدائرة الإنتخابية المعنية (مادة 91)، في حين أن القانون قبل تعديله يخيّر المترشح بين رعاية جمعية ذات طابع سياسي أو تدعيم من قبل 500 ناخب من الدائرة الإنتخابية المعنية أو 10 % على الأقل من منتخبي الدائرة، وهو المتعديل الذي يعرقل من دون شك حربة الترشح لاسيما في الدوائر الإنتخابية قليلة السكان كما سنرى لاحقاً.

وفيما يتعلق بالقانون الخاص بتقسيم الدوائر الإنتخابية، فإن ما يميزه عن سابقه هو أنه وضع بناء على دراسة تتاثج إنتخابات 12 جوان 1990 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث للاحظ زيادة عدد مقاعد الولايات التي لم تحز فيها الجبهة الإسلامية على الأغلبية في الإنتخابات المحلية لاسيما الريفية منها، ومن ثمة الجبهة الإسلامية على الأغلبية في الإنتخابات المحلية لاسيما الريفية منها، ومن ثمة

ا تم اعتماد ذلك من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحوير الوطني وأقرء تواب الحزب في البرلمان.

وأصبحت بموجب التعديل لا تسمح للمترشح إلا تعيين مراقب واحد، في كل مركز، مع أن المركز قد يحتوي على أكثر من 10 مكاتب تصويت بما يفيد إستحالة المراقبة.

ونظرا لتمتع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقاعدة شعبية، وخوفا من فوز كبير ها في حالة تطبيق نمط الإفتراع المعتمد في قانون 1989، عدّل نمط الإقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية (1989) بنعط الإقتراع على الإسم الواحد بالأغلبية في دورين بحيث تمثل الدائرة الإنتخابية بمقعد واحد (مادة 84)، ومن ثمة ففي حالة عدم الفوز في الدور الأول يجرى الدور الثاني بين المترشحين اللذين إحتاد المرتبة الأولى والثانية وبذلك تضمن الجهة المعارضة للجبهة الإسلامية الفوز بالمقعد، لأن الأحزاب الأخرى ستتحالف معها دون أن يعلن عن هذا التحالف الضمني.

أما اللجنة الإنتخابية الولائية التي كانت تتشكل من ثلاثة قضاة يعينهم وزير العدل (قانون 1989)، فإنها أصبحت بموجب تعديل 1991 معينة من طرف الوالي ومشكلة من ثلاثة أعضاء ليسوا قضاة (مادة 97)؟!

وإذا إنتقلنا إلى موضوع الترشح للنيابة في البرلمان، فإن تعديل 1991 يقضي بأنه يتم إما تحت رعاية جمعية ذات طابع بسياسي، وإما تدعيم 500 ناخب من الدائرة الإنتخابية المعنية (مادة 91)، في حين أن القانون قبل تعديله يخيّر المترشح بين رعاية جمعية ذات طابع سياسي أو تدعيم من قبل 500 ناخب من الدائرة الإنتخابية المعنية أو 10 % على الأقل من منتخبي الدائرة، وهو التعديل الذي يعرق من دون شك حربة الترشح لاسيما في الدوائر الإنتخابية قليلة السكان كما سنرى لاحقاً.

وفيما يتعلق بالقانون الخاص بتقسيم الدوائر الإنتخابية، فإن ما يميزه عن سابقه هو أنه وضع بناء على دراسة تتاثج إنتخابات 12 جوان 1990 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث للاحظ زيادة عدد مقاعد الولايات التي لم تحز فيها الجبهة الإسلامية على الأغلبية في الإنتخابات المحلية لاسيما الريفية منها، ومن ثمة الجبهة الإسلامية على الأغلبية في الإنتخابات المحلية لاسيما الريفية منها، ومن ثمة

ا تم اعتماد ذلك من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحوير الوطني وأقرء تواب الحزب في البرلمان.

بن أمقل قد لا يتعدى 1010 ناخب مما يعني أن الترشح الحر لا يمكن أن يتحقق إلا لإثنين إذا إستطاعا أن يقنعا جميع ناخبي الدائرة، لان الناخب لا يزكي أكثر من مترشح. وفي حالة حدوث هذه المعجزة (تزكية مترشح حر) فإن الإنتخاب يصبح مغلقا، وأن الفائز هو الحائز على النزكيات ومن ثمة لا حاجة لمن يترشح تحت لواء الجمعيات ذات الطابع السياسي؟ !.

3- والحقيقة أن إعتماد نظام القطبية بين الجبهة الإسلامية الإنقاذ وجبهة التحرير الوطني بقيادة حكومة "الإصلاحات" أو جبهة القوى الإشتراكية بناء على تأثيج الإنتخابات المحلية أ، يعكس رغبة الحكومة في دفع الديمقراطيين -كما يسمون أنفسهم في مواجهة الإسلاميين - إلى التصويت في الدور الثاني على ممثليها دون أن تطلب منهم ذلك، وحتى لا تنهم بأنها حليفتهم ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما يؤثر على مصداقيتها.

وفي هذا السياق يجب الذكير بأن حكومة حمروش مولود قد تعاملت بطرق ملتوية مع نوابها في المجلس الشعبي الوطني النائم آنذاك، حيث ذكر عبد العزيز زياري أبان المنواب لم يكونوا راضين على التعديلين المتعلقين بالنصين القانونين

ا للعلم فإن جمهة القوى الإشتراكية قاطعت الإنتخابات الحلية ومن ثمة لم تشارك فيها .

² مشكل كله من مناضلي جبهة التحرير.

³ رئيس لجنة العمل وانشؤون الإجتماعية في الجمس الشعبي الوطني حيث يقول بأنه حذر انتواب قائلا لهم "خذو حذركم، فإنكم ستذبجون" وهو تعبير سياسي يفيد الإبعاد من انترشح، وهو ما حدث إذ أنه من بين 290 نائب لم يبق منهم سوى 68 :

El Watan du 20/05/1991 p.2. والملاحظ أن هذا الكلام لم يصوح به صاحبه في حينه وإنما تم ذلك بعد أن رفض مله لمترشح شأنه شأن عبد الرزاق بوحارة والهادي لخضيري الذي ترشح في المساعات الأخيرة وغيرهم كثير من الجيل الأول. ولقد لجأ رئيس الحكومة إلى إستعمال نفوذه لإبعاد قدماء الحزب بإعتبارهم يمثلون الوجوه المرفوضة من قبل الشبيبة على إعتبار أن تباره هو الدي

يقود الحركة الإصلاحية في الدولة وكذلك في الجبهة. وكان قد أعلن رئيس الحكومة ترشحه قبل موافقة قيادة الحزب على ذلك، وأعلن أنه لا يمكن إستبعاد تقارب بن معض تركيبات التيار الديمقواطي في المجلس الشعبي الوطني الجديد .

سالفي الذكر لأن في ذلك تراجعا عن مواقفهم التي تبنوها أثناء الموفقة على القانونين سنة 1989، وأن موافقتهم عليها أو تراجعهم كانت نتيجة لوعود تربط الموافقة على المشروعين بقبول تجديد ترشيحهم من الحزب في الإنتخابات التشريعية المقبمة بإستثناء من لا يملك شعبية في دائرته الإنتخابية.!

ومما زاد في حدة الخلافات بين الحكومة والأحزاب من جهة، هو نشروع في الحملة الإنتخابية قبل أوانها في النلفزة ما دفع بالبعض إلى إعتبارها CNN الحكومة وهذ لا يعني بأن الصحافة المكتوبة التي تدعي بأنها حرة لم تكن تتعاطف مع الحكومة إما بسبب الديون التي كانت عليها وإما لمعارضتها لمتوجه الإسلامي أو هما معا، وكذلك الحال بالنسبة للصحافة العمومية، فلم يكن لها خيار سوى النابيد المطلق للحكومة وبالمتالي تحولت الصحافة – بدلا من منور ومشكل لمراي العام إلى داة دعائية للحكومة وآفة للجبهة الإسلامية للإتفاذ، بل وبروز بوادر إنشقاق و عداوة بين أفراد المجتمع. وتحول الإدارة إلى عون إنتخابي للحكومة بدلا من

-El Watan du 20/05/1991.

الأمريكية أثناء تدخل أمريكا لتحرير الكويت.

²كانت أغلب الصحف مرتبطة مصيريا من الناحية المادية بالحكومة، فهي التي تدعمها ماليا وبالورق والسحب وحتى التوزيع، مع العلم أنها ظهرت أثناء حكومة حمروش وبمبادرة وتدعيم مالي منه.

فعلى أثر إضراب 47 من صحفيي جريدة المجاهد في جانفي 1990 المطالبين بجرية التعبير، أصدر رئيس الحكومة مونود حمروش تعليمة مارس 1990 التي تقر إنشاء الجرائد الحرة في يطارات ما يسمى بالإصلاحات.

³ محمد عباس: الخدمة العمومية في الإعلام حاحر "اللعبة الديمقراطية السلام 1991/05/20

⁻Snoussi (7.) D.eu reconnaîtra les s.ens, le soir d'Algérie du 26/05/1991 p 16. فيما يتعلق سجهيزات الشعب والمجاهد يقول حمروش مولود حول مساعدة الدولة للجريدتين: "تُحهيزات الشعب والمجاهد دفعت من إشتراكات المناضين؟ !، لمساء للجريدتين: "تُحهيزات الشعب المخاهد دفعت من إشتراكات المناضين؟ المساء 1991/12/03

للترشيحات، ثم ما هو مبلغ الإشتراكات مقارنة بثلث النجهيزات؟ .

مساعدة لتسهيل وتأطير العمليات الإنتخابية وتنوير الرأي العام دون محاباة أو تحيز، ومن جهة أخرى الإستمرار في متابعة رؤساء البلديات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذا.

ونتيجة ما سبق طالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خوفًا من عدم الفوز، بإعادة النظر في الفانونين سابق الحديث عنهما وتنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة²، فرفضت السلطة تلك المطالب بدعوى أن القانونين تم الشاور بشانهما مع بعض

ا بسبب منع إرتداء ثياب السياحة أو السباحة في المدن الشاطئية، وقضية إسكان مواطني الحمادية بالعاصمة في مقرات تابعة لمؤسسة سباق الخيل، ورفع قضايا ضد من خلع صورة رئيس الجمهورية من المكاتب الرسمية وإستبدال شعار "من الشعب وإلى الشعب" بالبلديات الإسلامية. لكن نفس السلطة لم تتدخل عندما الستبدل نفس الشعار ببلدية التجمع من أجل النقافة والديمقراطية إلا بعد مرور مدة.

كل ذلك دفع برؤساء بعض البلديات النابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى رفع دعاوى ضد الولاة الذين منحوا تراخيص وبشكل مفرط خلال تلك المرحلة لفتح مخامر نكاية بما يخالف المادة 2 و 9 فقرة أخيرة من الدستور.

وقد إنهت قضية الحمادية بسجن رئيس البلدية المنهم بنهمة إهانة موظف :

-El Watan du 12/05/1991 p.2.

2 المطالبة بإجراء التخابات رئاسية مسبقة متزامنة مع التشريعية لم تكن مطلب الجبهة الإسلامية لوحدها، بل طالب بها مناضلون معروفون في جمهة التحرير الوطني، مثال عبد السلام بلعيد. وطالب الإبراهيمي وغيرهما سنة 1989 أي قبل الإنتخابات انحلية لـ 12 جوان 1990 وتبنى نفس المطلب كل من أحمد بن بلة رئيس الجمهورية السابق وقاصدي مرماح ثم بوكروح وأخيرا الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لن كان الدستور ببيح إجراء إنتخابات تشريعية مسبقة أوحل المجلس الشعبي الوطني (مادة 120)، فإن الذي يلاحظ على رجال السياسة أنهم يحاولون تطبيق ذات المبدأ على الرئاسيات عن جهل، فالدستور ينص في مادته 71 فقرة ا على: "مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات ، وينص في حالة أخرى على الإستقالة المقيدة ومن ثمة فلا يمكن الدعوة لإنتخابات رئاسية مسبقة لأن العهدة محددة المدة وهو عهد بين الرئيس وناخبيه، أما الإستقالة، فمحددة ومقيدة بحيث لا يجوز اللجوء إليها في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، كما حدث في 1992/01/11 والذي إعتبرناه خروجا وخرقا للدستور وإنقلابا على المؤسسات (راجع محتوى هذا الياب).

الجمعيات ذات الطابع السياسي وأنها أخذت ببعض ملاحظاتها ، وبذلك قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشروع في الإضراب السياسي يوم السبت 1991/05/25 لإعتقادها خطأ بأن الأحزاب 1+1 ستساندها وأن الحكومة ستفقد مصداقيتها . وهو الإضراب الذي كان له أثره السلبي فيما بعد على الجبهة الإسلامية ، فرغم الإتفاق الذي وقع بين رئيس الحكومة مولود حمروش وعباسي مدني وعلي بن حاج على تجنب اللجوء إلى العنف ، وموافقة الرئيس على مبدأ إجراء إنتخابات رئاسية دون تحديد تاريخ لذلك . إلا أن الحكومة كانت مقتعة بأن الإستمرار في الإضراب سيفقد الجهة المبادرة به شعبيتها ولونسبيا وهو ما يخدم الحكومة .

4- وتما زاد الوضع تأزما تدخل رئيس الجمهورية يوم الأحد 1991/06/02 . الذي وصف قادة الإضواب بأنهم يخدعون مناضلي حزبهم قائلا: 'سأسهر على إحترام وتطبيق القانون النابع من مبادئ الدستور"، ما دفع عباسي مدني إلى المطالبة بإسقاط النظام قائلا بأن: "رئيس الجمهورية ربما لا يعلم الحقيقة" وأن "تزوير قوانين الإنتخابات هو في الواقع تزوير للإنتخابات ذاتها" و "أن إيجاد مخرج للوضعية يعود إلى السلطة، غير أن خطاب الرئيس بين بأنه لا وجود لأية إرادة بل وإعتبره تحد للشعب، لكنه في نفس الوقت يقول بأنه لا توجد خلافات وإنما هناك مناقشات وآراء متعارضة أو متنوعة.

للمزيد انظر:

ا كَفَضية الوكالة وهي مطلب النوجه المسمى بالديمقراطي.

² Quandt (W.B) op. cit pp. 76-80.

³ مبودرة النهضة شاركت في تقريب وجهات النظر بين الطرفين الحكومة والجبهة الإسلامية وساييد من الشيخ احمد سحنون رئيس رابطة الدعوى الإسلامية، وقد بدأت في 29 ماي المشاورات وإنهت للقاء الطرفين اللذين إتفقا على تجنب العنف والإستمرار في الحوار، مع العم أن الأحزاب الآخرى التي هددت باللجوء إلى الإضاب على راسها حزب العمال تراجعت لتيقنها من عدم نجاعة الإجراء أمام السلطة، فكان أن دفعت الجبهة الإسلامية الشن باهضا بسبب القصور الذي أصاب بصيرة قادتها جراء نشوة إنتصار الإنتخابات المحلية.

⁻Algérie. Arrêt du processus ...op.cit pp. 40 à 47

⁴ الشعب 1991/06/03

⁵ السلام 1991/06/04 ص 3.

وبناء على تدخل رئيس الجمهورية منحت صلاحيات واسعة للحكومة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والإستقرار للمواطن حتى يؤدي واجبه بكل إطمئنان بعيدا عن كل ضغط أو تهرج، وضمان إجراء الإنتخابات التشويعية المسبقة المقررة 1991/06/27 في ظروف عاديةًا.

وتثبينًا وتطبيقًا لما سبق أصدرت الحكومة بيانًا، بواسطة وزارة الداخسة، تعن فيه "فشل الإضراب غير المحدود"، وإعتبرته عصيانًا مدنيا²، معلنة أن الحكومة طالبت بإتخاذ الإجراءات النَّصوي من قبل المسؤولين في الإدارات الحلية والقطاع الإجتماعي والمؤسسات ضد الأشخاص المتسببين في عرقلة سير المصالح و 'آن التجمعات غير المرخص بها يتم تفريقها ومتابعة منظميها".

وبالفعل تدخلت قوات الأمن يوم الثلاثاء 1991/06/04 على الساعة 2,30 صباحا لتفريق المعتصمين في ساحتي أول ماي والشهداء، غير أن المعتصمين عادوا في نفس الوقت بناء على إعلان الإصراب الشامل، فتدخلت قوات الأمن مرة أخرى بالقوة لتفريقهم واستعمال القنابل المسيلة للدموع نتج عنها وقوع ضحايا بعضهم غير منتِّميين حزبيًا بسبب الإختناق، مما دفع برئيس الجمهورية إلى إعلان حالة الحصارة وتأجيل إجراء الإنتخابات التشريعية المسبقة وإستقالة الحكومة.

¹ الشعب 1991/06/03.

² الشعب 1991/06/04 .

³ لشعب 1991/06/4 بما يفيد معاقبة العاملين المتغيبين عن عملهم.

⁴ السلام 1991/06/04. -Le soir d'Algèrie 05/06/1991

⁵ مرسوم رئاسي رقم 91-196 مؤرخ في 06/04/ 1991 متعلق بإعلان حالة الحصار تلته ثلاثة مراسيمُ تنفيذنَّة تحتُّ رقم على النَّواليُّ: 91-202 و 203 و 204. الأول لتطبيق المادة 4 من موَّسوم حالة ألحصار والنَّاني لتَّطبيقُ المادة 8 من نفس المرسوم والثَّالث لـُطبيقُ المادة 7 منَّ

نفس المرسوم الرئاسي. يقول رئيس الحكومة السابق حمروش مولود: "وقد بلغتني معلومات يوم 3 جوان أن أطرافا في جُهَاتُ بَعْبِدَةَ عَنَ الْمُظَاهِرَاتُ كَانَتُ تَحْرِكُ الْشَارِعُ وَتَدَفَّعَ بِالشَّعْبُ إِنِى اَنْعَنَفَ، وَلَكُنَ هَذَا لَا يَعْنَى عدم إستعمال العنف من قبل المنظاهرين"، المساء 1991/12/03 6 مرسوم رئاسي رقم 91-197 مؤرخ في 1991/06/05 يلغي المرسوم الرئاسي 91-84 المؤرخ في 1991/04/04 المنتضمن إستدعاء الهيئة الإنتخابية للإنتخابات المسبقة المقررة 27 جوان 1991.

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فعلى الرغم من تصريحات رئيسها إلا أن الوضع كان متوتوا للغاية حتى قبل الإعلان عن الإضراب، فقد سلكت منهجا سياسيا متشددا بحيث لم تتوانى حتى في إستغلال الدين الحنيف لأغراض سياسوية وبشكل مفرط بما يوحي للغير بأنها الحزب الوحيد الذي يدافع عن دين هذا الشعب، وتبدى ذلك في رفض الديمقراطية بإعتبارها "كفرا" و "أن التصويت لغير الجبهة الإسلامية شرك"، والمطالبة يتغيير الدستور وإجراء إنتخابات رئاسية مسبقة - خوة للدستور-، كما رفعت شعارا خطيرا على وحدة وإنسجام المجتمع مستعملة إياه بشكل مفرط أيضا في كل مسيرة وتجمهر أو إعتصام والمتمثل في الا ميثاق لا دستور، قال الله قال الرسول"، "دولة إسلامية"، وهو ما غذى الإنطاع لدى الكثير من ذوي الثقافة المحدودة بأن من يعادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ فهو عدو للإسلام، وما نجم عن ذلك من مساس بكيان المجتمع بل وحتى بكيان عدو للإسلام، وما نجم عن ذلك من مساس بكيان المجتمع بل وحتى بكيان الأسرة الواحدة وبث البغضاء والإشقاق فيما بين أفرادها نتيجة قناعاتهم الشخصية.

وقد ضاعف تعنت الحكومة من خلال محاولة عرقلة التأبيد الشعبي للجبهة الإسلامية الإسلامية بمختلف الوسائل، أن تصلبت أكثر مواقف بعض قادة الجبهة الإسلامية ومناصريها وعلى رأسهم نائب رئيسها الذي طال إنتقاده كل السلطات ونعتها بكل الصفات السلبية لاسيما أيام الجمعة وأيام الإضراب متناسيا أن ذلك قد يخدم توسيع

ا تصريح علي بن حاج نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

⁻Maghreb du 23/10/1989. -Horizon du 23/2/1989

² الجماعة الداعية إلى إلغاء الدستور وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فحسب، تعلم أن تلك الدعوة موجهة للإستهلاك الإعلامي والسياسي لما له من أثر في نفوس المواطنين بسبب إرتباطهم بدينهم المبني على النعاون والتكافل الإجتماعي والأخوة، بل لقد ذهب هؤلاء في تجمع شعبي بملعب 5 جويلية بالعاصمة إلى غش الحاضين بإستعمال أشعة الليزر في بث كلمة "الله بموجب دخان تعالى فوق الملعب مما أحدث أثرا نفسيا ودينيا بالغين بهن المواطنين المنبروا لذلك وإعتبروه حجة وإيدانا ودعوة إلى نصرة هذا الحزب. (الحملة الإنتخابية للمحليات 1990).

الفاعدة الشعبية للجبهة، لكن قد يؤدي إلى إنقسام المجتمع وإحتمال اللجوء إلى السلاح وإحداث فئنة، وهو ما حدث شيجة التشدد وإقصاء الآخر، فبعد أن كان أنصار الجبهة الإسلامية يناضلون مع غيرهم من أجل القضاء على إحتكار السلطة والرأي الواحد، فإذا بأغلبيتهم تحولت بعد الإتخابات المحلية إلى صانعة للرأي الواحد وإقصاء الآخر تحت غطاء إقامة الدولة الإسلامية.

5- وبالعودة إلى ردود أفعال الأحزاب السياسية بشأن تأجيل الإنتخابات المسبقة وإقرار حانة الحصار، ومواقف السلطة والأحزاب، للاحظ بأنها كانت متباينة كل بما يخدم مصلحة.

فعلى حين فضلت بعضها إستمرار الوضع لحين الفصل لصالح جبهة التحرير الوطني عن طريق تقويض ومحاصرة تحركات الجبهة الإسلامية للإنقاذ?، ترى غيرها بأن التأجيل قد يضعف مركزها ويقوي أحد القطبين على حسابها أنه أما جبهة القوى الإشتراكية فبقيت متسكة - كما عهدناها - يموقفها الثابت المتمثل في إنتخاب جمعية تأسيسية وتعديل الدستور متأسفة على ما آلت إليه الدولة من ضعف، وهي حقيقة تجلت في عجز الدولة عن مسايرة تطور المجتمع فكرا وتسييرا والمتسم أيضا بالسرعة والخطورة، مما قد يفيد بأن رئيس الجمهورية يحتمل أنه لم يطلع على كامل معطيات وأسباب الأزمة، إذ كيف تنقق الحكومة على عدم إستعمال العنف، ويدخل الرئيس معتبرا الأحداث التي تشهدها الساحة بسيطة، ويؤكد عدم تأجيل ويشجع ونساعد الحكومة التي تنبثق عن الإنتخابات في جو سليم . "ونشجع ونساعد الحكومة التي تنبثق عن الإنتخابات القادمة المقررة 27 جوان"، ثم يقرر ونساعد الحكومة التي تنبثق عن الإنتخابات القادمة المقررة 27 جوان"، ثم يقرر

أول إعتداء مسلح وقع على ثكنة "قمار" العسكرية بالوادي 1991/11/29 والذي ثبت، فيما بعد، بأن الإستعداد "للجهاد" وتوفير الأماكن والوسائل والبدء في عمليات التجنيد في مختلف لمماطق قد شرع فيه عمليا خلال وبعد الإضراب.

⁻ انظر بيان منظمة محاربة الطغاة 1991/07/31.

⁻Nezzar (KH) et Maarfia (M) : op.eit p. 69. 2 بمثل هذا النوجه أغلب الأحزاب الضعيفة و المعارضة للتوجه الإسلامي .

³ حماس، النهضة.

تَأْجِيلُهَا بِعِد يُومِينَ فَقَطَ. "وَتَعَبَّرِ إِبَّدَاءَ مِن اليَوْمِ العَمَلِيَّةِ الْإِنْتَخَابِيَّةِ الْجَارِيَّةِ عَالْفَةً وتُؤجِل الْإِنْتَخَابَاتِ النَّشْرِيعِيَّةَ إِلَى تَارِيخُ لَاحْقُ"ً .

إن تغيير هذه المواقف بين عشية وضحاها ينبىء بأن الرئيس لم يكن على علم بالقدر الكافي بأحوال البلاد، والمسؤولية تقع على الحكومة، أو أنه كان على علم وأخطأ التقدير!

ويبدو أن الحكومة لم تعلمه بكل خفايا الأزمة إلى أن تدخل مسؤولوا الأمن وبن عباس غزيل قائد الدرك لإبلاغ الرئيس مجطورة الوضع مما دفعه إلى إتخاذ إجراء الناجيل وإعلان حالة الحصار². وإستقالة رئيس الحكومة مولود حمروش³، على إعتبار أن هناك وضعية جديدة لا يوغب في تسييرها، بل ذهب البعض إلى القول أن الجيش أو الرئاسة هي التي تسببت في إبعاده لدى تدخل الدرك بعدما ظهرت عناصر مهددة للنظام مما إستوجب تقرير حالة الحصار⁴ على الرغم من أن رئيس الحكومة كان حريصا على إجراء الإتخابات يوم 27 جوان كونه كان متأكدا من فوز

إيان رئاسة الجمهورية ، لمنشور في الجرائد - المسام 08/07 جوان 1991 .

أبيان رئاسة الجمهورية المعلن عنه في النافزة يوم الأربعاء على الساعة 2,20 صباحا، الذي ذكر بأن الحصار تقرر على الساعة صفر أي ساعتان و 20 د. قبل الإعلان عنه إعلاميا.
 حايشنا ذلك مباشرة ولاحظنا دخول الدبابات العسكرية إلى العاصمة، وكان الجيش متواجدا من قبل بضواحيها ما يوحي بأن الجيش كان مستعدا للدخل في إنتظار المبررات.

^{&#}x27;J' entends le bruit des bottes" : معد عبارتيه لمشهورتين 3 'ça passe ou ça casse "

يمكن إعتبار العلاقة التي كانت قائمة بين الأمين العام للوئاسة مولود حمروش، الذي أصبح فيما بعد رئيسا للحكومة، ورئيس الجمهورية هي تتبجة ثقة هذا الآخير في الأول حيث كلفه بإعداد مشروع الدستور، وهو الذي تولى الشروع في تطبيقه سياسيا وإقتصاديا، ولعل تلك الثقة هي لتي جعلت الرئيس ينسحب تدريجيا لصالح رئيس الحكومة إلى أن إستفحلت الأوضاع، فما كان على الجهة الأخرى إلا مل الفراغ في إنتظار المستجدات التي دفعتها إلى الظهور للعلن لحماية النظام الجمهوري.

 ⁴ يقول مولود حمروش ومحمدي وزير الداخلية آنذاك أمام الحكمة العسكرية خلال محاكمة عباسي مدني وبن حاج علي بأن تدخل قوات الأمن وقع دون علم منهما .

جبهة التحرير الوطني شيجة التعديلات التي أدخلت على النصين المتعلقين بقانون الإنخابات، وتقسيم الدواتو الإنخابية والأوضاع السيئة التي تعيشها البلاد والأخطاء التي يرتكبتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مستندا في ذلك على إستقصاء لنوأي قامت بها هيئة CENEAP لصالح جريدة "الجزائو الأحداث Algérie Actualités أ وأن الباب سيكون مفتوحا أمامه لوئاسة الجمهورية بإعتبارها المرحمة الأخيرة من الإصلاحات على حد قوله.

ومع ذلك فإن الحوار لم يتوقف إذ بفضل إستعداد الرئاسة وسمعة الشيخ أحمد سحنون توصل الطرفان² إلى إتفاق يوم 6 جوان 1991 يمكن تلخيص أهم محاوره فيما يلى :

- إجراء إشخابات رئاسية بعد الإشخابات التشريعية،
- طرح قانوني الإنتخابات وتقسيم الدوائر الإنتخابية وتحديد عدد المقاعد المطلوب شغلها للمناقشة،
 - رفع حالة الحصار بعد رجوع الإستقرار،
 - إطَّلاق سراح المسجونين،
 - عدم إتخاذ آي إجراء ضد العمال الذين إستجابوا للإضراب.

ورغم التطورات التي عرفتها الساحة السياسية فيما بعدوتصرفت أنصار الجبهة الإسلامية وتدخل الجيش ورجال الأمن إلا أن أغلب النقاط المتفق عليها قد طبقت بعد أن إستتب الأمن والإستقرار وهو ما أكده رئيس الحكومة

 ^{1 &}quot;Algérie Actualités" كان يديرها كمال بلقاسم انقرب من حمروش مواود والعربي بعجير.
 2 توصل ممثلو الجبهة الإسلامية مع الأمين العام للرئاسة العربي بلخير بسعي من الشيخ أحمد سحنون إلى إنقاق.

⁻Rouzeik (F): in Annuaire de l'Afrique du Nord éd. CNRS 1991 pp. 622 et S. 1991/06/09 السلام 3

⁴ فعلا بعد إستقرار الأوضاع قامت السلطة بتنفيذ ما إتفق عليه :

⁻ تعديل القانونين بما يلي: قانون 91-17 مؤرخ في 1991/10/15 الذي يعدل القانون المتنازع حوله والقانون 19 18 مؤرخ في 10/15/ 1991 المعدل للقانون المتنازع حوله.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الجديد الحيث صرح بأنه "سيعكف على جمع الشروط من أجل إنخابات نظيفة ولإستكمال المسار الديمقراطي الذي إظلق بموجب دستور 1989/02/23 والذي مواعيده الأخيرة هي الإنتخابات التشريعية ثم الإنتخابات الرئاسية منتقدا برهاب الحمروشيين الذين ظهروا بالمظهر الرافض لمبدأ النداول على السلطة خدمة الإستراتيجية وطعوح شخصي ق.

وأمام هذه المستجدات أعلن عباسي مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مسجد السنة بباب الوادي يوم الجمعة 1991/06/07 عن إيقاف الإضراب السياسي، وأنه حصل على ضمانات فعلية تم الإتفاق عليها مع الحكومة الجديدة و"أن سبب الإضراب حكومة حمروش التي مهدت لإتخابات تشريعية على مقاس حمروشي لم تتوخ فيها الموضوعية" 4.

^{- -} مرسوم رياسي رقم 91 336 مؤرخ في 1991/09/22 يتضمن رفع الحصار .

⁻ النّابت أن حَالة الحصار لم تحترم عمليا من قبل المواطنين لاسيما في الأحياء الشعبية، حيث كان الشباب سجمع أمام العمارات رغم وجود أفراد الجيش. وقد لجأ المواطنون للتعبير عن رفضهم لحالة الحصار لما لها من أثر على وضعهم الإجتماعي وصعوبة المأقدم مع حطر انتجوال صيفا بالطرق على المهاريس وعلى إعتبار أيضا أن أغلب سكان الأحياء الشعبية يعانون من ضيق منازلهم وأن بعضهم ينام بالنداول.

⁻ مرسوم رئاسي رقم 91-386 مؤرخ في 1991/10/16 يُتضَمَّن إستدعاء الهيئة الإنتخابية الإجراء الإنتخابات الشريعية ليومي 1991/12/26 بالنسبة للدور الأول و 1992/01/16 بالنسبة للدور الثاني وأن تودع الترشيحات قبل 1991/11/14 وتفتح الحملة الإنتخابية للدور الأول يوم 12/05 إلى 23 منه والدور الثاني من 1992/01/04 إلى 23 منه والدور الثاني من 1992/01/04 إلى 13 منه.

ا عين رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي خلفا لمولود حمروش يوم الأربعاء 1991/06/05.
 المساء 1991/06/09 ص أخيرة.

³ انظر مقال مسعودي في جريدة : .El Watan du 16/09/1991 تحت عنوان: " Ghozali dénonce la conspiration "

⁴ السلام 1991/06/09.

أما رئيس الحكومة الجديد فيرى بأن الديمقراطية لا تعني أن الشارع هو الذي يفرض قانونه بوسائل العنف وأن أولوية حكومته تكمن في إستعادة السلم حتى تتمكن من تنظيم الإنتخابات التشريعية في أقرب وقت ممكن أ، بل إنه ذهب إلى ابعد من ذلك في محديد المسؤوليات في الأحداث السابقة بقوله أن تردي الأوضاع لم تتسبب فيه قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لوحدها بل كان للحكومة السابقة (حكومة حمروش) يد في تأججها2.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تكن ممثلة للتيارات ذات التمثيل والمتواجدة على الساحة السياسية ألم بإستثناء جبهة التحرير الوطني وعودة شخصيات مارست مهام سياسية قيادية في مرحلة الثمانينات، وأن رئيس الحكومة أكد على أن أول معيار في إختيار أعضاء الحكومة هو عدم الإتماء إلى الأحزاب، فقد تعاملت معها الأطراف المعنية والتزمت بتعهداتها، ولتأكيد ذلك صرح رئيس الجمهورية في إجتماع لمجلس الوزراء، في ظل الحكومة الجديدة بتاريخ 1991/06/18 أبأن الإنتخابات التشريعية المسبقة تندرج في المسار الذي كان دستور 23 فبراير الماضية وستبع هذه المرحلة بدورها بإنتخابات رئاسية مسبقة أ4، ما عُدّ تأكيدا الماضية وستبع هذه المرحلة بدورها بإنتخابات رئاسية مسبقة أ4، ما عُدّ تأكيدا

-Confession d'un Chef de gouvernement: "l'Hebdo Libéré du 03 au 09/07/1991 p.1.

4 سبق أن بِينًا رأينا فيماً يَعلق بالإنتخابات الرئاسية المسبقة من الناحية الدستورية.

ا السلام 1991/06/10 وبيدو أن كلمة رئيس الحكومة تعبر بشكل دبلوماسي على أن التهديد قد ولي، رافضا أن يفرض الشارع قانونه بوسائل العنف.

² انظر:

³ لم تمثل الجبهة الإسلامية في الحكومة رغم أنها أصبحت انقوة السياسية الأولى في البلاد، كذلك لم يكن في الحكومة إلا ممثلا واحدا عن جبهة القوى الإشتراكية وهو بن يسعد كوزير لايقتصاد ولم يكن من بين جميع الوزراء سوى مزدوح حقيقي للغة هو علي بن محمد وزير التربية. وغلبهم ينشون لجبهة التحرير الوطني. وقد عارضت، النهضة والأمة والتجمع العربي لإسلامي الشكية الحكومية لخلوها من تمثيل النيار الإسلامي رغم قوته و نها مشكلة من الثكيين ذوي إنجاه غربي - السلام 1991/06/30 ص 2.

تصريح رئيس الحكومة، وفي نفس الوقت إستجابة لمطلب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لوقف الإضراب. فضلا عن إعتباره بمثابة تجريد للجبهة من سلاحها (الإضراب) الذي كانت تقايض به أمام الرأي العام، ومن ثمة دفعها إلى العمل في إطار الشرعية أو سيشهد عليها الشعب 'وأنه عازم على إحترام الإختيار الذي ستعبر عنه الإرادة الشعبية 'أ.

6- وخلافا لتصريح عباسي مدني السابق فإن الأحداث لم تتوقف بسبب تهديداته، فإذا كان الجيش غادر العاصمة ليلة يوم الأحد 23 جوان إلا أنه عاد إليها يوم 25 جوان على خلفية إعطاء رئيس الحكومة التعليمات للولاة بنزع اللافات من على مداخل البلديات الفائزة فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ . فتجددت الأحداث خاصة في باب الوادي ووادي قريش² ثما أجبر بعض مؤسسي وقيادات الجبهة إلى الندخل في النفزة للمطالبة بالتعقل دون جدوى، وهو ما دفع أيضا برئيس الجمهورية إلى تقديم يستقاله من قيادة جبهة التحرير الوطني بمناسبة إنعقاد اللجنة المركزية لوضع حد لما نسب إليه على أنه عمل على تفكيك صفوف جبهة التحرير الوطني، ولكن في نفس الوقت، وهذا هو الأهم، يمكن إعتباره ورقة ضغط ضد الجبهة الإسلامية أمام المواطنين على إعتبار أن الرئيس لم يعد يمثل قيادة جبهة التحرير بما الإسلامية أمام المواطنين على إعتبار أن الرئيس لم يعد يمثل قيادة جبهة التحرير بما يتطلب ضرورة التعاون معه والوقوف إلى جانبه لإخواج البلاد من الأزمة التي تعاني منها وبالنالي تمكين السلطة من إستعادة المبادرة والتحكم في الأوضاع.

وبدلا من محاولة إحتواء الوضع الذي آلت إليهالبلاد، تدخّل عباسي مدني، أثناء صلاة الجمعة، من مسجد القبة أمام حوالي 20 ألف مصلي معتبرا

¹ الحبر 19 و 1991/06/20 ص1 .

² السلام 1991/06/24.

^{3.} لهاشمي سحنوني، أحمد مراني، يشير فقيه وذلك يوم 1991/06/24 كما يشت مداخلة أخرى يوم 29 جوان لبشير فقيه وأحمد مراني ومحمد إمام مطالبين بالتعقل وضبط النفس، وتدخلت قيادة الجبهة الإسلامية ففصلت مراني وفقيه نما يشت بان التعقل لم يكن هو السيد في بيت الجبهة الإسلامية.

⁴ أُجتماع اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني أيام 26 و 27 و 1991/06/28

حالة الحصار خطرا على ممارسة واجبنا تجاه الله "مهددا سنعلل الجهاد في حالة عدم رفع حالة الحصار في أقرب الآجال".

فكان رد المصلين عفوا بالكبير دون تقدير لخطورة الموقف، وإتهم السلطة بأنها كانت وراء إستعمال "العنف في باش جراح وباب انوادي والأخضرية حيث تُعرض المواطنون لإطلاق النار وحتى القذائف"، ولم يتوقف عند هذا لحد بل ذهب إلى توجيه إنهام خطير لمصالح الأمن بالقول "أن السيارات التي كانت تقتل المواطنين هي لمصالح الأمن" وأن الجيش لم يعد محايدا لأنه أعطى تعليمات "لنزع اللافـــات ومنع المصلين الوافدين من خارج العاصمة الدخول إليها لأداء صلاة الجمعة"2. وفضلا عن هذه التصريحات التي لا تزيد الوضع إلا تأزما ولا تخدم أي طرف وتعرض المواطنين للخطر واللَّا أمن علَّى أنفسُهم وأموالهم وذوبهم، فإن رئيسَ الجبهة الإسلامية للإنفاذ

اكان ذلك موده العاطفة وشيئ من الحقد الذي تراكم خلال سنوات من لحكم التسلطي وما ترتب عنه من إنقسام داخل المجمّع بسبب سُوء توزيع الربع وضعف الطبقة الوسطى التي

تَشَكُّلُ فِي أَي مجتمع السمنت قوته. يقول الداعية القرضاوي يوسف "من حق الناس أن يختلفوا في أمور الإجتهاد ومن واجبهم يور الداخير فيما يختلفون فيه ويتحاوروا حوله" "وكان عباسي مدني يقول له "نحن عبى حق، نحن المبادرون ويجب أن يخلوا لنا الطبق" "إنهم كانوا يروز أن لهم لحق لوحدهم". وهدا منطق لا يقبل لا في ميزان شرع إلله ولا في ميزان السياسة". وقد عبر هو عز أسفه قائلا "كنت أخاف على هذه انصحوة أن تضيع غرائه بين غلو وقد عبر هو عز أسفه قائلا "كنت أخاف على هذه انصحوة أن تضيع غرائه بين غلو الإسلاميين وطغيان بعض العسكريين جنرالات فرنسا كما يسمونهم". الخبر 2008/12/2 ص

25. الخبر 2008/12/27 ص 23.

2 وكان الجمعة لا تصح إلا حيث يخطب قادة الجبهة الإسلامية بما يضفي على تلك لخطب لطابع السياسي التجريض على الطابع الديني النساعي. أو أن المساجد غير موجودة إلا في الفَبَةُ وبابُ الوادِّي وأنَّ الصَّلاةُ لَإِ تَكُونَ صَحَّبِحَةَ إِلَا فِي تَلْكَ الْإَمَاكَنِ، مَا يؤكَّد لَإعْتَقَادَ الذِّي كَانَ سَائَدًا عَندُّ ٱلْبَعْضُ من أن الْجَبْهَة الإسلامية ّهي الحزب ّالوحيدُ الذي يد.فع عنّ

وَأَمْعَلُومُ أَنَّهُ إِذِا كَانَ مَنْ حَقَّ الْمُواطَّنِ مُمَارِسَةً شَعِيرَتُهُ الدينيَّةِ أَنِيمًا بِشَاءٌ فَإِنَ السَّلِطَّةَ هِي الأخرى له أن تنظيم تماوسة هذِه ألحوية بما لا يمس بالنَّظام وَّالْأَمْنُ العموميين وان تاخذٌ

مالنَّا في الإحسِّياطات الأزمة لدرَّ اي تجاوزات.

وفِضلا عن ذلك تعتبر تلك النصرقاتِ عبارة عن حملة يشخاسة قبل أوانها، يذكان من حِق الأحزاب الأخرى استعمال قاعات أو ملاعب لتنظيم تجمعات اقتداء بالجبهة الإسالامية لكن خارج المساجد .

ربط الحوار الذي طالب به وبإصرار رئيس الحكومة برفع حالة الحصار كشرط لا رجعة فيه، وهو يعلم وغيره بأن الأوضاع الأمنية لا تسمح بتاتا بذلك نظرا لما يكنفها من غموض بشأن إحتمال إنفراجها، ثما يستدعي الإبقاء عليها حتى لا تتكرر حادثة إنسحاب الجيش ثم عودته على خلفية تجدد المواجهات. غير أن عباسي مدني أنهى تدخله بهديد خطير يتسم بالتحدي الذي لا مبرر له قائلا "بأننا سنخرج كل ليلة للتعبير عن الرفض، وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ سيكون لها حق الدعوة للجهاد معتقدا أن الأمة خوله مهمة وطنية، ومن ثمة فإنه لا يمكن قبول الحوار وإنما إعتماد المباحثات من أجل إستلام السلطة وبضمانات مكتوبة له دون الأحزاب الأخرى2.

وما من شك في أن هذا السلوك كان تيجة قلة بصيرة، ذلك أن القائمين به لم يدركوا خطر تهورهم ولم يقدروا عواقب ذلك على أنفسهم ومناضلي حزبهم ومجتمعهم ودولتهم، إذ بسلوكهم ذاك منحوا مبررات عديدة – في مواجهة الداخل والخارج – للنظام القائم للإستمرار في الحكم وتكريس توجهه بوضع دستور جديد يضمن غلق النظام مستقبلا في وجههم على المدى القريب والمتوسط، ويبعدهم عن السلطة ومن معهم إلى أجل غير مسمى.

وما يؤكد تدهور الأوضاع الأمنية وصعوبة التحكم فيها وإستغلال تلك الأوضاع من قبل أطراف لتهديد كيان الدولة وإستقرارها هو ظهور منظمة سرية تدعى "منظمة محاربة الطغاة" تهدد بتحويل الطائرات وقتل المسؤولين وخطف أبنائهم وتخريب وسائل

¹ على من يعلن الجهاد هل على الشعب أم السلطة أم الإثنين، وقد أثبت الواقع بعد 1991 أنه كان على الإثنين.

للمزيد من المعلومات حول تصريحات مسؤولي الجبهة الإسلامية بشأن الدعوة أو التحضير للجهاد انظر: الملحق الحاص بالنداء للجهاد في كتاب:

Algérie. Arrêt du processus électoral op. cit pp. 223 à 242. 2 El Moudjahid du 03/07/91.

الإعلام إذا لم يعلن عن الإنتخابات التشريعية والرئاسية خلال 20 يوما وترك المجالس المنتخبة تمارس صلاحياتها أ.

وأمام هذا الوضع الخطير لم تجد السلطة أمامها سوى إلقاء القبض علي كل من عباسي مدني وناتبه علي بن حاج وإحكام سيطرتها بواسطة الجيش ورجال الأمن على العاصمة لتجنّب تدهور ألحانة الأمنية إلى الأسوء بسبب الإضطرابات المستمرة.

وقد وجهت السلطة العسكرية لرئيس الجبهة الإسلامية ونائبه تهم الإخلال بالنظام وتنظيم مؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة وقيادتها² وأنهما "دبرا ونظما وشنا وقادا عمدًا مؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة" ويتحملان مسؤولياتهما في إثارة الفُّنة بهدف الوصول إلى السلطة، والتي أدت إلى خسائر بشرية وكذا إتلاف أملاك لم تحدد بعد وأن المتسبيين الأساسيين وأعوانهم في هذه الإضطرابات والمخالفات سيحاسبون فرديا على أعمالهم أمام العدالة.

7- ومحاولة لإحتواء الوضع والإنفراج صدر بيان نسب إلى المجلس الشوري للجبهة الإسلامية نشرته الصحافة الوطنية يوم 03 جويلية وأكدته رئاسة الحكومة

ا بيان سلم يوم الأحد 31 جويلية إلى وكالة الأتباء الجزائرية.

⁻ السلام 1991/07/01 -

لم يكن أصحاب القرار بعد توقيف المسار الإنتخابي يتصورون لجوء الجبهة الإسلامية للعمل المُسلَح ما جعل السِلَطَة تَقَع في مأزق فلا هي مستَّعدة للتراجع عن قرارها بوقف المسار الإنتخابي ولا مهياة للمواجهة المسلحة، ولا مستعدة للتنازل عن السلطة، فلم تجد أمامها سبوى النَّجوهِ إلى الحوار لربح الوقتِ والإستعداد لمواجهة العمل النسلج من جهة ويستعمال الأُحْزَابِ الْأُخْرَى بِاسْمَ ٱلْخُوارِ، كَعَطَاءُ لتدعيم وإستمراريتها في الْحَكم ورعدة بعثه عن طريق تعديل الدستور . 2 بالزغ السلطة العسكرية:

Le Soir d'Algérie du 02/07/1991.

³ السلام 1991/07/02.

يذهب (W.B) إلى أن تِدخل العسكرين كان بهدف لحفظ على الصلاحيات المُؤسسَاتيَة المُحْولة لهم وعَلَى مُواكِرِهم وإمتيازاتُهُم، غَير أنه لا ينبغي تجاهل صبب آخر يَمَثُلُ فِي الشَّعُورَ الوطنيَّ لَدِي الفَّادَةَ الجَاهَدِينَ الذِّينِ حَرَّرُوا البِّلَادِ وَأَنْهُم مُطَّالِبُونَ بِانْقِيامً تجماية القيم التي تاروا من أجلها . ومنهي الكاتب إلى أن العمداء الجزائرين كانوا مستعدين للمواجهة لضَّمانٌ بِقَائهم ولمَّاتلتهم ولإسِّيازأتهم ولكن أيضًا من أجل وطنهم .Op. cit p. 83°

يحتوي على إقتراحات والعمل في إطار الشرعية ومطالبة المناضلين والمكاتب والجالس، العودة إلى نشاطهم والإستعداد للمشاركة في ندوة وطنية تقييمية لإسترجاع الأمن والثقة ا، وفي مقابل ذلك أصدر عبد القادر حشاني ومحمد السعيد بلاغا في مسجد الأرقم مضمونه يشبه البيان الأول، لكنه يشترط إطلاق سواح المعتقلين وعودة العمال المضربين وإيقاف الإعتقالات، فضلا عن التمسك برئاسة عباسي للجبهة ونيابة على بن حاج 2. ولم تمض أيام حتى ألقي القبض على محمد السعيد الذي عين ناطقا رسميا للجبهة الإسلامية أوهو بصدد الحديث عن الجهاد في حالة ما إذا أقدمت السلطة على حل الجبهة 4. وبذلك بدأ العد التنازلي لصالح الإنقراج، فإستعادت الحكومة سيطرتها على الوضع وبذلك بدأ العد التنازلي لصالح الإنقراج، فإستعادت الحكومة سيطرتها على الوضع

1 أمضى البيان كل من الهاشمي سحنوني والسعيد قشي ومحمد كرار وربيحي عاشور– المساء 07/60 جوبلية 1991.

وَبِيْدُو مِنْ خَلالَ تُأْكِيدِ الحَكُومَةِ على صدور البيان أنها كانت على عدم بإجتماع أصحاب البيان و نها إن لم تكن موافقة فإنها لم تكن معارضة.

َيْسَـُقَبَلُ رَئِيْسُ الحُكُومَةُ، رئيسُ المُكتبِ التنفيذي عبد القادر حشاني يوم 1991/09/09، فكان ذلك بمدَّنة إشارة إلى أن هناك توجه نحو النهدنة.

وبعد لقاءات وتصريحات أعلنت الجبهة الإسكامية المشاركة في الإتخابات المسبقة وذلك يوم 14 سبتمبر، إلا أن تلك الإتخابات لم تنظم إلا في إطار عادي وليس مسبقا وكان ذلك يوم 14 سبتمبر، إلا أن تلك الإتخابات لم تنظم إلا في إطار عدد عن شروطها المشاركة في الإنتخابات. ومن ثمة لم يبق أمامها إلا تجنيد أكبر عدد من المواطنين للفوز بالإنتخابات لمواجهة السلطة وإثبات شعبيتها.

2 في مقال للدكتور خير الدين حمادي نشر في مجلة الوحدة الأسبوعية (04 إلى 10 جويلية 1991 ص 16) يتساءل هل فعلا سحنوني الهاشمي والسيد مخلوفي ومحمد إمام وعبد الحق الذيب والسعيد قشي ومحمد كرار ويحي بوكليخة وميلود بلجيلالي وسهلي بن قدور قد السحبوا من المجلس الشورى؟.

إن صحاب البيان الثاني أرادوا بذلك إثبات وجودهم وأن الشرعية سود هم، لذلك أضافوا للبيان تلك الشروط التي تشمل الأعضاء القياديين المعتقلين وغيرهم.

3,Le soir d'Algérie du 09/07/1991 p, 4 et 5.

4 تم ذلك يوم 1991/07/07 – ألنهار 1991/07/09 ص 4.

⁻ وقد رد عليه الهاشمي سحنوني قائلاً بأن ما يقوم به محمد السعيد غير شرعي لأنه ليس عضوا في المجلس الشوري المنكون من 32 وقال تحن في 25 عضوا".

http://www.opu-lu.cer.st.dz

نسبياً ، مما دفع بالطرف الآخر، خشية فلتان جديد أو ذوبان نهائي، إلى المبادرة بعقد ندوة وطنية يوم الخميس 25 بعقد ندوة وطنية يوم الخميس 1991/07/22 صرح فيها عبد انقادر حشاني بأن يوم الخميس 25 جويلية ستعقد ندوة بين المجلس الشوري والمكاتب التنفيذية الولائية (48) لتعيين قيادة مؤقة، في إنتظار أعضاء المجلس الآخرين المعتقلين.

والمعلوم أن عبد القادر حشاني كلف من طرف اللجنة التنفيذية المؤقّة لتسيير المرحنة الإتقالية في الإجتماع الذي ضم 22 مكتبا ولاثيا .

وكما كان مقررا عقدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ندوة وطنية يومي 25 و 26 جويلية بباتنة من أجل إعادة تشكيل وتوسيع مجلس الشورى وتعيين ناطق رسمي للجبهة الإسلامية ودراسة إمكانية المشاركة في الندوة الوطنية للإحزاب والحكومة المقرر عقدها أواخر جويلية، والإنطلاق في العمل بعد الأحداث التي واكبت وأعقبت المضوري وقد حضر الندوة 45 مكبا تنفيذيا ولائيا وأعضاء من مجلس الشورى وإختمت الندوة بإختيار قيادة جديدة على رأسها عبد القادر حشاني، كانت من أولى مهامها رأب الصدع داخل البيت والتحضير للإنتخابات الشريعية وإنتهج سياسة الحوار ورفض اللجوء إلى العنف. ومن جانبها قامت الحكومة بالوفاء بتعهداتها برفع حالة الحصار وإعادة النظر في القانونين المتنازع بشأنهما، حيث تأكد إعتماد نمط الإقتراع على الإسم Scrutin uninominal الواحد الذي يكوز في صالح الأحزاب الكبرى، مع أن رئيس الحكومة كان قد طالب إعتماد نمط الإنتخاب بالقائمة على العلقة في دورين، ثم تراجع بسبب موقف نواب الأول الذي يعتمد الأغلبية المطلقة في دورين، ثم تراجع بسبب موقف نواب

الثابت أن الأحداث تولدت عنها قناعات ومواقف من السلطة كانت المبادرة لظهور ليس
 الأفكار المتطرفة و إنما المرور إلى تجسيد تلك الأفكار عمليا.

² حضر 12 عضوا من بين 27 لدلك إعتبرت من قبل الغائبين غير شرعية، في حين رأى الخاضرون بأن حضور 12 إلى جانب 45 مكتبا تنفيذيا ولاتيا كاف لإضفاء الشرعية على الندوة.

³ تم إعتماده من طرف اللجنة المركزية للحزب وفرض على النواب.

المنافي عندما تكون المنافسة بينه وبين الجبهة الإسلامية الإنقاد معتقدين أن من هو الثاني عندما تكون المنافسة بينه وبين الجبهة الإسلامية الإنقاد معتقدين أن من هو ضد هذه الآخيرة سيصوت لصالح جبهة التحرير الوطني في الدور الثاني وهو ما يخوله الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد فيضمن لها الإستمرار في الحكم.

والحق أن رأي رئيس الحكومة، حين إقترح نظام التمثيل النسبي، لو إعتمد لتوزعت المقاعد بين مختلف الأحزاب الكبيرة والصغيرة ولصعب على أي حزب الحصول على الأغلبية المطلقة من المقاعد في تلك الظروف خاصة بعد لجوء الجبهة الإسلامية للتهديد بإستعمال العنف والإستعداد لذلك.

وتنفيذا لما سبق تم تحديد يوم 26 ديسمبر لإجراء الدور الأول من الإنتخابات التشريعية والتي كانت نتيجتها لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث فازت بـ 188 مقعدا من مجموع 430 مقعدا في إنتظار الدور الثاني المقرر يوم 1992/01/16 وحصلت جبهة انقوى الإشتراكية على 25 مقعدا وحازت جبهة التحرير الوطني على 16 مقعدا، وتحصل الأحرار على 3 مقاعد، في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى على أي مقعد في هذا اندور!.

ا تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 3260222 صوتًا، وتحصلت جبهة القوى الإشتراكية على 510665 صوتًا. أمّا جبهة التحرير الوطني فقد تحصلت على 1612947 صوتًا. بالمقارنة مع الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات لحلية والمقدرة به 4331472 في البلديات و 452066 في الولايات، نلاحظ بأنها فقدت ما يقارب 1260000 صوتًا ممثلا الذين غيروا وأبهم إما بالإنضمام إلى العير أو العزوف عن الإنتخابات. الممزيد من المعلومات حول النتائج، انظر الجريدة الرسمية العدد الأول الصادر يوم السبت

²⁸ جمادى الثانية عام 1412هـ الموافق 04 يباير 1992 ص من 1 إلى 42 حيث جاء فيها: - عدد المقاعد المحرزة في الدور الأول: 232، موزِعة على الفائزين حسب ما يلي:

¹⁻ الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعدا، عدد الاصوات المحصل عليها 3260222 صوتا .

² جبهة القوى الإشتراكية 25 مفعدا، عدد الأصوات المحصل عليها 510661 صوتًا.

 ³ جبهة التحرير الوطني 16 مقعدا، عدد الأصوات المحصل عليها 1612947 صوتاً.

⁴⁻ المترشحون الاحرار 03 مقاعد .

http://www.opu-lu.cer.st.dz.

وقد تميزت الحملة الإتخابية بنوع من الربية والحوف والقلق بسبب الطروحات التي تبنته أطراف أخرى مشاركة وغير مشاركة في الإنتخابات حيث وقعت خلال تلك الحملة تجاوزات تعلقت بسير العمليات الإنتخابية ثما دفع بالبعض إثر الإعلان عن تناج الدور الأول المطالبة بمقاطعة الدور الثاني وإيقاف المسار الإنتخابي² رافضا المشاركة في قبر الجزائرة.

والجدير بالذكر أنه إذا كانت الإنتخابات السابقة واللاحقة موجهة من طرف الإدارة بمفهومها الواسع، فإن إنتخابات 26 ديسمبر 1991 قد طغى عليها الطابع

= - عدد الأوراق الملغاة: 924906 اي 11,82 % من الاصوات.

القول بالدور الأول معناه أن القانون إعتمد نمط الإقتراع على الإسم الواحد في دورين
 وليس التاتمة ومن ثمة ففى حانة عدم الحصول على الأغبية المطلقة للأصوت المعبر عنها
 في الدائرة الإنتخابية ينظم دور ثان بين صاحبي المرتبة الأولى والثانية فقط.

⁻ يقول رئيس الحكومة آنذاك سيد أحمد غزائي بأن إعتماد ذلك النمط من الإقترع كان بهدف إشراك الجبهة الإسلامية نائنقاذ في السلطة وتوريطها نتيجة الأوضاع المتدهورة، ثم تعود جبهة التحرير بعد ذلك نقوة وتبعد الدجبهة الإسلامية للإنقاذ.

انظر الشروق اليومي 11 مارس 2008 ص 10 و 11.

ا الماء 1991/12/24.

² من بين هؤلاء النجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحدي وبعض قيادات الإتحاد العام المعمال الجزائريين على رأسهم عبد الحق بن حمودة وبعض قيادات جمعية إطارات الدولة أو الإتحاد الوطني المقاولين العموميين على رأسهم محمد بن منصور وبعض المقاولين النوس CAP وجمعيات أخرى عددتها جريدة الجزائر الجمهورية بجوالي 50 جمعية. حيث دعوا علنا إلى إنقاذ الجمهورية كل ذلك تحت لوء اللجنة الوطنية لإنقاذ الجنائر .C.N.S.A.

⁻Annuaire de l'Afrique du Nord éd. CNRS 1991 p. 631.

⁻Añ kaki (M): armée, pouvoir ... op. eit p. 435.

⁻Benchikh (M) Algérie un système politique militarisé. Ed L'Harmattan 2003 p. 11.

⁻Haroun (A): l'éclaircie les droits de l'homme éd. Casbah Alger 2011 p. 205

⁻Nezzar (KH) et Maarfia op.cit pp. 76 et 77.

³ تصريح سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

⁻Haroun (A): op. cit p. 194.

التوجيهي الديني الذي قامت به مجموعات منظمة من أنصار الجبهة الإسلامية على مستوى مكاتب ومراكز الإقتراع ، وأن مواضيع الحملة الإنتخابية كانت مقاربة ومتشابهة في مضمونها وموجهة في أغلبها إلى الوعاء الإنتخابي المشكل من الطبقة الضعيفة ونسبيا المتوسطة. فقد ركزت الجبهة الإسلامية الإنقاذ على التكافل الإجتماعي الذي يتميز به الجتمع الإسلامي والنضامن والتعاون ومحاربة الظلم ونشر الفضيلة. أما جبهة التحرير الوطني فقد ركزت حملتها على العدالة الإجتماعية وقيم ثورة نوفمبر والإستقلال بكل أشكاله والإصلاحات والحزوج من الأزمة السياسية والإقتصادية. وحتى جبهة القوى الإشتراكية لم تخرج عن القاعدة مع إضافة مطالبها المعروفة.

الأسموب بتمثل في أن المواطن قبل الدخول إلى المكتب تسلم له ورقة تصويت من قبل أنصار لجبهة الإسلامية يطلب منه وضعها ضمن ظرف ثم داخل صندوق على أن يعيد لهم الورقة التي اخذها من على الطاونة ليستخدموها مع غيرهم، وهكذا إلى أن إنهت العملية الإنتخابية.

لَكُن ذَلِك لا يعني أن 'لإدارة لم تتدخل —كعادتها – خاصة في البلديات التي لا تملك فيها الجبهة الإسلامية الأغلبية أو في المكاتب التي ليست لها مراقبين فيها .

وهو رأي بل موقف محبذ يساهم لا محالة في آسترداد انشعب لسلطته وسيادته، ذلك أن طرح وثيقة دون مناقشتها من ذوي اختصاص على الشعب لن يحتق ما يأمله انشعب وما يطمح إليه لكون الشعب يصبح مضطرا للموافقة على مقترح السلطة التي لا يمكن أن تغير من جمعية تأسيسية تمثيلية منتخبة الدي لن يكون بعيدا عن طموح الشعب.

حول الطريقة المفضلة لدينا لإعداد دستور في الجزائر والدول النامية انظر: بوالشعير (سعيد) القانون الدستوري مرجع سابق ط 2009 ص 179 حيث فضلنا اللجوء إلى جمعية تأسيسية ثم الإستقاء.

وقد كانت جميع الأحزاب، بإستثناء جبهة التحرير الوطني، قد خصصت جزء من حملتها الإتخابية للتنديد بالتعديلات التي قامت بها حكومة حمروش على قانون الإنتخابات وتقسيم الدوائر الإنتخابية.

ومهما يكن فإن الحملة كانت ضعيفة من جهة القائم بها لإقتصارها على تلاوة الكلمة وعدم إكتراث من قبل المستمع لإنعدام المناقشة والحوار التنافسي الذي يشد الشاهد أو المستمع، بل حتى المهرجانات لم تكن في المستوى من حيث النظيم والحضور بسبب الأحداث التي عاشتها البلاد وأثرت في نفوس الطرفين (القائم بالحملة و المتقي) وأحبطت كثيرا من معنوباتهما، فضلا عن قعة التجربة في مثل هذه المنافسات التعددية والمواعيد الحساسة والحامة التي لم يتعود عليه الطرفان.

كما أن تلك الحملة لم تمكن المتنافسين من تقدير حظوظهم في إستمالة الناخبين، وبدا ذلك جليا في بعض النتائج التي لم تكن متوقعة، فالمترشح الحيلالي مهري لم يتمكن من الفوز على مترشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم حظوته وملاءمته وما أنفقه من أموال طيلة الحملة ووعوده المستقبلية لسكان وادي سوف، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي هزم في عقر داره بتيزي وزو أو علي بن فليس ممثل جبهة التحرير الوطني ووزير العدل والمحامي المعروف في المنطقة الذي لم يصمد أمام تيار الجبهة الإسلامية العدل والمحامي المواطنين الذين كانوا يترددون على ولائمه المقامة بمناسبة الحملة الإنتخابية لم يجدوا وسيلة للتعبير عن موقفهم سوى "العشاء عند بن فليس والإنتخاب للفيس" الواطن فليس المنسبة لوزير الفلاحة عبد القادر بن داود الذي أقصي في الدور الأول، بل إن وئيس الحكومة السابق مولود حمروش الذي كان يخطط للعودة بقوة لقيادة الحكومة ولم لا الرئاسة أخفق في الفوز خلال الدور

ا في مهرجان الجبهة الإسلامية المنعقد في ملعب 05 جويلية صوح عبد القادر حشاني بأن لجبهة ستحصل على 70% من الأصوات وإلا فإن الإنتخابات ستكون مزورة. غريب! المساء 1991/12/25 العدد 1337.

الأول، مكتفيا بالإتقال إلى الدور الثاني مع ممثل الجبهة الإسلامية في قصر الشلالة!

وأخيرا يجب الإشارة إلى أن هذه الإنتخابات عرفت إقصاءات عديدة طالت قيادات قديمة معروفة في بيت جبهة التحرير الوطني.

وبحصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية، في إنتظار التأكيد بمناسبة الدور الثاني، تحقق لقيادتها ما أرادت من إستقالة رئيس الجمهورية دون أن تحقق هدفها في إعتلاء دفة الحكم، حيث كانت الجهة المعارضة قد حسمت الموضوع. وقررت الحزوج إلى العلن لتولي السلطة بشكل مباشر بعد أن كانت تمارسها بواسطة مؤسسات وأشخاص²، فدفعت برئيس الجمهورية إلى

ا من قراءة النتائج ويمقارنها مع نتائج الإنتخابات المحلية يستطيع الباحث لخروج برستد المنافج عند عزوف نسبة كبيرة من الناخبين عن الإدلاء مرأيها، وأن جبهة التحرير الوطني، رغم عدد الأصوات المرتفعة التي حصلت عليها بالمقارنة مع جبهة القوى الإشتراكية، إلا أنها حازت عددا أقل منها من المقاعد، فضلا عن أن النتائج كرست المتوجه نحو التشبيب، وأن الجبهة الإسلامية فقدت ما يفوق 1260000 صوتا بالمقارنة مع إنتخابات جوان 1990 المحلية.

2 Quandt (W.B) op. cit pp. 115/116.

Dès 1992 les militaires sont sortis de l'arrière-plan politique pour un rôle

beaucoup plus notable des affaires du pays au quotidien".

لن كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد نجّحت في تجنيد الجماهير بإعتمادها الإبديولوجية الشعبوية والإسلام وفازت بالإنتخابات المحلية والدور الأول من الإنتخابات التشريعية وتسببت في عزل حكومة إلا أن خطأها تمثل في الإكفاء بقوة الشارع وأهملت نقوة الحقيقية المتمثلة في الجيش بل وذهبت إلى مواجهته ومن ثمة لم يجد أمامه سوى الترصد بالجبهة وانتظار صدور تصرفات منافية للدستور والقانون للإنقضاض عليها وتحييدها بشكل نهائي، ومن خلال ذلك إعطاء درس لمن تسول له نفسه إعتماد نفس المدرو

وللعلم، فإن قيادة الجيش على رأسها نزار وقائد الأركان قنايزية كانت مع فكرة إبعاد الجيش عن الندخل وترك ذلك للأمن والدرك وقد عبر وزير الدفاع نزار عن تخوفه من تدخل لجيش بقوله: - الإستقالة غير الدستورية التي تمخصت عنها أزمة دستورية ومؤسساتية مقتعلة عن قصد لاسيما بعد الإعلان المتأخر عن حل المجلس انشعبي الوطني الذي كان الخطوة الأخيرة لإيقاف المسار الإنتخابي بإعتباره الهدف المتوخى من خطة القائمين على تلك الحركة الإنقلابية، وظهور أجهزة غير دستورية تحت غطاء بيان المجلس الدستوري تمهيدا لمرحلة إنتقالية لإعادة بعث نظام الحكم ، فتسببت في جرح إضافي للجبهة الإسلامية التي حرمت من نجاحها وإحباط للاحزاب المشاركة في العملية الديمقراطية وكذلك الجيش الذي بدا عاجزا عن معرفة كيفية تسيير الوضعية الجديدة الناجمة عن توقيف المسار الإنخابي ودفع الرئيس للإستقالة و ويخلص العميد أحمد المين أن ما قامت به تم بإسم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، خاصة إذا كان النظام بأن ما قامت به تم بإسم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، خاصة إذا كان النظام بأن ما قامت به تم بإسم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، خاصة إذا كان النظام

-Belaid (A): pour rétablir certaines vérités sur 13 mois à la tête du Gouvernement Juillet 92 Août 93 Polycopie p. 316.

^{- &}quot;Je ne sais pas ce que j'ai chez moi".

لأن 80 % من أفواد الجيش من طبقة الفقراء التي ساندت الجبهة الإسلامية في الإنتخابات، وكان الراي المعارض لنزار هو تدخل الجيش مع أن نزار لم يكن ضد الفكرة بقدر ما كان يخشى ثافيجها . كمه نسي بأن أغلبية عناصر الدرك والأمن هم أيضًا من الطبقة الفقيرة، بل لقد حاولت الفيدة العسكرية المبجوء إلى الدفاع المدني عن طريق إحياء وتنفيذ القافون المتعبق بالموضوع لكن الرئيس نروال، بناء على استشارة، رفض ذلك خشية تدهور الأوضاع والدخول في حرب أهلية حقيقية صعب حتى لا تقول ستحيل التحكم فيها وفي آثارها .

¹ بقول خالد نزار :

⁻Ait Ahmed me disalt après l'avoir demander: "que pensez-vous d'un éventuel arrêt du Processus électoral?"

Il me répondit 'après tout il y a un Président, il peut dissoudre l'APN prochaine et appeler à de nouvelles élections' et dire c'est un coup d'Etat'.

⁻Nezzar (KH) et Maarfia op, cit pp. 82 et 83.

² سادت لدى جزء من الطبقة السياسية وجزء من الشعب وما لبثت أن عمت . لحكمة النالية "ملك غشوم ولا فتنة تدوم". بعد تجاوزات الجبهة وتجلى ذلك في انقسام موقف الشعب وحتى الإعلام ثم ما نيث أن تغير الموقف بعد النقليل والتنكيل واجازر ضد المواطنين تحت مبررات إقامة الدولة الإسلامية.

³ Mahiou (A) op. cit p. 22.

المقام يظهر بأنه امداد للنظام القديم . ذلك أن العملية تمت خارج إطار الشراعية القامت بها جهة تفقد للمشروعية والشرعية في آن واحد وهي السلطة النعلية، وما يؤكد ذلك أن رئيس الجمهورية لما سئل حول ما إذا كانت السلطة ستقبل بحكومة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أجاب "نعم، حقيقة لو قبلت السلطة بنتائج الإنتخابات لما وصلنا إلى هذه الوضعية الخطيرة، فقد أردت أن يتحمل الشعب مسؤوليته في اختيار ممثليه بكل حربة . . . وكان علينا أن نحترم اختياره وإعطاء فرصة للجبهة الإسلامية للإنقاذ لتشكيل حكومة، وكان لا بد من محاسبة الجبهة بواسطة قوانين الدولة ودستورها، وأن عدم احترام اختيار الشعب كان خطأ كيرا 2، ما يفيد صواحة أن الرئيس كان ضد توقيف المسار الإنتخابي بدليل أنه أحبر على تطبيق ما فرض عليه، إذ لو كان حقيقة يحترم إرادة الشعب ويملك السلطة فعلا ما . قدم على التهرب من المسؤولية بتقديم استقالته، و لأخطر هو السلطة فعلا ما . قدم على التهرب من المسؤولية بتقديم استقالته، و لأخطر هو حل المجلس الشعبي الوطني المنتهية ولايته في مارس 1992 ودون أن تكون هنك أزمة بين السلطة بن التفيذية والتشريعية تبرر حله وهو ما تسبب في إحداث أزمة دستورية ومؤسساتية مفتعلة تستوجب المسؤولية.

المبحث الثاني إستقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني

لئن كان رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري يحل هوم السلطة السياسية وكونه حامي الدستور، فإن مكانته هاته تفرض عليه النزامات ومسؤوليات تكون آثارها بقدر أهمية السلطة التي خولها إياه الدستور (الفقرة الأولى)، وتحمله واجب التحفظ في ممارسة حقوقه الشخصية المقررة دستوريا تجنبا للمساس بمصالح المجموعة الوطنية و الحفاظ على إستقرار مؤسسات الدولة وسمو الدستور، مما يطرح

¹ Op. cit p. 23.

² تصريح رئيس الجمهورية للباحثين الياباسين. مرجع سابق ص 3.

التساؤل حول مدى دستورية إستقالة رئيس الجمهورية في 11 جانفي 1992 وكذا حل الجلس الشعبي الوطني في وقت تجرى فيه الإنتخابات لتجديده قبيل إنهاء عهدته (الفقرة الثانية)، وتأكيد ذلك بموجب تصريح الجلس الدستوري (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى مكانة رئيس الجمهورية

١- يحلّ رئيس الجمهورية مكانة هامة في الدّستور بإعتباره منتخب من طرف الشعب عن طريق الإقتراع العام السري والمباشر، مما يضمن له إستقلالية كاملة عن المجلس الشعبي الوطني المنتخب هو الآخر بذات الطريقة.

ويتميز كذلك عن غيره من المؤسسات بكونه مجسد وحدة الأمة والدولة داخليا وخارجيا وصاحب السلطة في محاطبة الشعب والرجوع إليه عند الحاجة وهو حامي الدستورا، وهو ما يضفي عليه سموا وهيبة تؤهلانه لقيادة البلاد بقوة من أجل تحقيق ما يتطلع إليه الجميع، وبذلك كانت المؤسسة الرئاسية من الناحية الدستورية هي المؤسسة السامية للدولة تتعامل مع جميع المؤسسات الدستورية وتحاسبها دون أن تحاسب إلا من قبل الشعب أثناء "الإنتخابات".

ومن هنا نستنج أن رئيس الجمهورية في ظل دستور 1989 بإحتلاله للك المراكز وغيرها وفقا لأحكام الدستور بقي يشكل مفتاح قبة النظام

ا تنص المادة 68 من دستور 1989 في فقرتها الأولى على "بنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع العام المباشر والسرى".

⁻ تنص اللُّفَرَةُ الرابعةُ من المادة 7 من الدستور 'لرئيس الجمهورية أن يلتجيء إلى إرادة الشعب سائدة".

وتَقَضِّي أَلمَادَةً 9/74 " يَكته أَن سِتشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الإستقاء".

أما المادة 67 فتنص على ما يلي: "يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة وهو حامى الدستور.

وبجسد ألدولة دآخل البلاد وخارجها – له أن يخاطب الأمة مباشرة .

² بوالشعير (سعيد): عادقة المؤسسة الشريعية بالمؤسسة التنفيذية - المرجع السابق ض 221.

clé de voûte du système ومحوره يمارس سلطة فاعلة لكفالة إستقرار المؤسسات، إن شاء، وحماية الدستور، مما يطوح تساؤلا حول مدى مسؤولية رئيس الجمهورية في حماية الدستور حتى لا يكون مآله مال إله عمر بن الخطاب في الجاهلية الم

والنّابت أن رئيس الجمهورية، في مقابل المكانة والسلطات الواسعة التي خولها إياه الدستور، تقع على عائقه واجبات عديدة لهل أهمها إحترام الدستور وحمايته، وهذا لن يتحقق إلا بتخصيص وقته وجهده لأداء وإجباته طيلة عهدته التي تعهد بأدائها كاملة أمام الشعب إلا إذا أصيب بموض مزمن يحول دون ممارسته لها أو توفي، أما الإستقالة فتراعى فيها المصلحة العامة الناجمة عن العهد الذي يربطه بالشعب قبل المصلحة الخاصة بما يضمن إستمرار الدولة وإستقرار مؤسساتها بموجب أحكام الدستور.

ومن هنا فإن فوز جهة معارضة للحزب الذي ينتمي إليه لا يعني فقدانه المشروعية التي حاز عديها بموجب إنخابه ولا يؤثر أيضا في مركزه الدستوري، وحتى إن وقع خلاف بينه وبين الأغلبية المعارضة، فإن الدستور وضع ميكانيزمات لضمان التعايش cohabitation، ذلك أن قبول تولي منصب رئيس الجمهورية يستبع بالضرورة التضحية والإلتزام بالتعامل مع الغير في إطار مؤسساتي وفقا لأحكام الدستور ومراعاة للمصلحة العليا للدولة بما يكفل حماية الدستور. وحتى عند حدوث أزمة سياسية بينه وبين الأغلبية البرلمانية المعارضة، فإنه يستطيع بعد مدة، يكون قد إستنفذ فيها كل محاولات التعايش مع تلك الأغلبية، إستعمال صلاحياته الدستورية المتمثلة في حل المجلس الشعبي الوطني والإحتكام الناخبين2، وهو ما يتماشي وض الدستور

 ¹ مقال أن عمرا في الجاهلية كان يصنع إلهه من النمر يعبده وعندما يجوع بأكله.
 2 في تصرح لرئيس الجمهورية يقول بأنه مستعد للتعايش مع أية حكومة كضامن للدستور وحارس النوابت - المساء 1991/12/26 ص أخيرة.

وحارس اللواسك المساع 1991/12/20 من المحيرة.

- كما صرح يوم 1991/10/15 مانه " وفي ما يخصني سأبقى متسبكا بالتزاماتي كما كنت دائمه وسأعمل كما عملت دوما من أجل حماية مسار الإصلاحات الجارية ومواجهة كل الحاولات التي ترمي إلى عرقلتها مستعملا في ذلك كل الوسائل التي يخولها القانون حماية للدستور وتجسيدا لوحدة الأمة". ما يؤكد أنه لن بتراجع في الدخل لحماية الدستور وإستقرار المؤسسات، غير أن تراجعه عن ذلك شبت بما لا يدع مجالا للشك وجود معطيات وأسباب ودوافع أخرى غير حماية الدستور وإستقرار المؤسسات.

وروحه، إلا إذا كانت هناك فئة قيادية في القمة تشارك الرئيس بصفة فعدية في السلطة، وقررت بأنه يستحيل التعامل مع الأغلبية البرلمانية الجديدة وأنها، كذلك وهذا أهم، تخشى أن لجوء رئيس الجمهورية لممارسة صلاحيته في حل المجلس بعد الإنتخابات يدفع انشعب إلى إعادة نفس الأغلبية وهو ما لا ترضاه بناتا لأن حكم الشعب في هذه الحالة معناه رفضها وتهميشها من تمارسة السلطة، فإستبقت، بموافقة الرئيس أو بدونها، الأحداث ودفعت به إلى "الإستقالة" وما ينجر عن ذلك من أزمة دستورية ومؤسساتية لإقتران "الإستقالة" أو "الإقالة" بجل المجلس الشعبي الوطني ورفض قولي رئيس الجلس الدستوري مهمة رئيس الدولة وتنظيم إنتخابات رئاسية مواليا الدخل لإيقاف المسار الإنتخابي قوطئة ونهيئة لظروف جديدة تضمن للك والمناظ على سلطتها.

2- وضمن هذا المسار بطرح التساؤل حول مدى مسؤولية رئيس الجمهورية في نظامنا الدستوري. فالثابت أن رئيس الجمهورية غير مسؤول مدنيا عن الأقوال والأفعال التي تصدر منه أثناء أدائه لوظيفته، كما أنه غير مسؤول سياسيا لإنعدام أي ض في الدستور يشير إلى ذلك أو يبين الجهة التي تتولى توجيه النهمة إليه أو محاكمته، خلافا لما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا، بل إن ما إصطلح على تسميته تقليديا بجرعة الخيانة العظمى لا نجد لها أثرا في دستورنا على الرغم من وجود سلطة بما يفترض قيام المسؤولية، أم أن محرري الدستور اعتمدوا ضمنيا

المادة 73 من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية في انقسم يتسم بإحترام حرية إخميار الشعب ومؤسسات الجمهورية وقوانينها

[«]La formule de cohabitation avec ce Parti que le Président Chadii et Hamrouche semblaient privilégier», in Chafik Mesbah op.cit p.7.

ابوالشعير (سعيد): الفانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة – الجزء الثاني - المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1988 ص 159-161.

² المادة 84 من الدستور فقرة أخيرة.

³ موالشعير (سعيد): النظام السياسي الجزائري - المرجع السابق ص 216.

⁻Bidegaray (Ch)^{*} le principe de responsabilité fondement de la démocratie. In Revue Pouvoir n° 92-2000 p. 5 et S

 ⁻Auvret (P): la réforme de la responsabilité du Président de la République / RDP 2007 pp. 409 et S.

قاعدة "الملك لا يمكن أن يخطأ" Le Roi ne saurait mal faire أوكما قال نابليون الثالث "لا بد أن يكون عمل الرئيس حوا ودون عرقلة".

ولعل مقولة ماسو J. Massot حول رئيس الجمهورية الفرنسية تعبر عن هذا الإتجاء حيث تساعل ما إذا كان رئيس الدولة الذي يتخلى عن واجباته المحددة في الدستور لا بعتبر مرتكبا لجرعة الحيانة العظمى2.

فمن المعلوم أنه لا وجود لسلطة سياسية بدون مسؤولية سياسية، أوكما يقول الفقيه لافرير "الذي هو غير مسؤول لا يطمح في إتخاذ القرار"، بإعبار أن كل شخص له سلطة مدفوع إلى التعسف حسب قول موتيسكيو"، لأن إسنادها لشخص دون تقرير المسؤولية يؤدي إلى قبول السلطان المطلق وما ينجم عن ذلك من خرق لمبدأ السيادة الوطنية بتمكين شخص أو مجموعة من الإستيلاء على السلطة وممارستها بإسمه أو بإسمها، فإذا كان رئيس الجمهورية منتخبا ويمارس السلطة، فإن عليه أن يتحمل مسؤولياته الناجمة عن تصرفاته المخلة بواجباته.

وعليه فإنه إذا كلف دستوريا بضمان السير العادي للسلطات العمومية وديمومة الدولة يصبح مطالبا بإستعمال كل الوسائل المتاحة له من أجل وضع حد لكل التصرفات الهادفة إلى شل المؤسسات طالما كان على رأس الدولة وإلا إعتبر مخلا بالإلتزامات الملقاة على عاتقه وهو ما أكده في إجتماع مجلس الوزراء ليوم 18 جوان 1991 بقوله "أن الرئيس لا يتدخل، طبقا للدستور، إلا عندما تصبح الأوضاع خطيرة تهدد إنهيار الدولة وتسبب حرما أهلية، وذلك بغية وضع حد لكل عمل يؤدي يلى الفوضى".

ا في خطابه لنشعب الفرنسي 14 جانفي 1852:

[«]il faut que l'action du Chef de l'Etat soit libre et sans entrave»

⁻Bidegaray (Ch): op. cit p. 7.

² La Présidence de la République en France: 1965-1985 -documentation Française 1986 Paris- p. 148

³ Manuel de droit constitutionnel 20ème éd Paris 1974 p. 1032

⁴ L'esprit des lois X I Chapitre IV.

3- وعلى الرغم من أهمية ما ذكر سابقا، فإن المؤسس الدستوري الجزائري لم ستمد تلك القواعد لعدة أسباب منها المكانة التي يحتلها رئيس الجمهورية في النظام ودوره في إعداد مشروع الدستور وتجنب التفكيّر حتى في إحتمال مسؤوليَّه، إذ لوّ كان غير ذلك لكيف آجراء حل المجلس الشعبي الوطني دون الإعلان عنه في حينه وعدم القيام في ذلك بالإستشارة المطلوبة والإستقالَة غير الملائمة واللامنطقية واللادستورية على أنها، مجتمعة، تشكل عناصر لجرتمة الخيانة العظمي، وإلاكيف نبرر إعلانه عن تمسكه بإنتزاماته "مستعملا في ذلك الوسائل التي يخولها القانون لحماية الدستور وتجسيدا لوحدة الأمة" و "تسكه بالدستور وحارس للثوابت وقيادة البلاد وعدم المجازفة بها والإستعداد للتعايش مع أية حكومة كضامن للدستور وحارس للثوابت". فضلا عن أنه لدى أدائه اليمين الدستورية أقسم بأن يدافع عن الدستور ويحترم حربة إختيار الشِعب من جهة، وتراجعه حين كانت الدولة والشُّعب في أمس الحاجة لوجوده من أجل ضمان السير العادي للعملية والأمن العمومي واستقرار المؤسسات وحماية الدستور، بل إعتبار قراره التخلي تضحية في سبيل المصلحة العليا للأمة" على حد قوله من جهة ثانية، معد أن تأكد من حيازة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المقاعد خلافًا لما تنبأت به السلطة من أن المقاعد سوف توزع بين الأحزاب بشكل لا يمكن لأي منها أن يحوز الأغسية المطلقة، وقد أكد ذلك رئيس الحكومة في تصريح له لجريدة المجاهد قائلا: ' . . . لا يمكن أن بحوز أي حزب على الأغلبية المطلقة ^{ال}

« ... aucun parti ne sera crédité de la majorité absolue » .

ا منص الدستور في ماديمه 120 على أيمكن أن يقرر حل الجدس الشعبي الوطني أو إجراء
 إنتخابات تشريعية قبل أوانها , بعد إستشارة رئيس الجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة . وبُحِري هذه الإنتخابات في أجل أقصاه ثلاثة أشهر".

² تدخل رئيس الجمهورية بالرخ 15 /1991/10/

³ تبدخل رئيس الجمهوريَّة أمام الصحافة الوطنية بناريخ 1991/12/21 أي قبل إجراء الدور الأُولَ مَنْ لَإِنْتُحَامَاتَ آنَشْمُرِيعِيَّةَ الذِّي ثَمَّ فِي 1991/12/26

⁴ El Moudjahid du Vendredi, Samedi 13 et 14 Décembre 1991, يرى علي هارون بأن المصالح المعنية قدرت بأن تحصل الحبهة الإسلامية على ثلث المقاعد رى على شارون من المستخدر المنطقة المن

وهو ما يدفعنا إلى التشكيك في حسن نية التخلي عن مهام رئاسة الجمهورية الوحل المجلس الشعبي الوطني، لأنه لو حدث أن فاز حزب آخر غير الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية المطلقة في تلك الإنتخابات، فهل كانت الإستقالة ستقدم ويقرر حل المجلس الشعبي الوطني؟ .

والحقيقة التي لا ينبغي تجاهلها في هذا الموضوع هي أن صانعي القراركان لهم دور هام في ترتيب الأمور يستشف من خلال تحليل ما أورده اللواء خالد نزار وزير الدفاع آنذ.ك حول الإستقالة حيث ذهب إلى القول بأن قرار الإستقالة هو قرار الرادي من الرئيس وكذا حل المجلس، وذلك بعد إطلاعه على أوضاع البلاد وأنه بعد لقائه مع الرئيس قدم له تقريرا حول الوضع وأعلمه بتخوف قيادة الجيش (إجتماع قادة الجيش في عين النعجة) مما ستؤول إليه البلاد في حال عدم إتخاذ تدابير أو قرارات، لكنه يضيف بأن رسالة الإستقالة حررها على هارون ومحمد تواتي وهو الذي سلمه للرئيس كمسودة تاركا له أمر إدخال ما يراه من تعديلات عليها.

ومن هنا نتسائل إذا كان الرئيس هو الذي قرر بإرادته المنفردة الإستقالة فلماذا حررت له مسودة من طرف رجل قانون وعميد في الجيش ليقدمها فيما بعد اللواء للرئيس دون طلب منه، ودون مناقشة الموضوع معه؟ ومن ثمة فإن تبريرات اللواء وإهية.

ا يقول سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة السابق آنذاك في تصوح للفزة مبدي ا يوم 2008/09/04 بأن رئيس الجمهورية لم يكن يتوقع نجاح الجبهة الإسلامية سلك النسبة نظرا للمعلومات التي قدمت له والتي مقادها أنه لن يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية المطلقة، وأن الجبهة الإسلامية لن تتخطى 40% من المقاعد كحد أقصى وهو ما يسمح له بالبقاء في السلطة وانعاش مع الأحزاب التي ستتالف فيما بينها لتشكيل الحكومة، ويضيف بأنه كان منزعجا جدا ومحرجا من تلك النتيجة، فإضطر تحت صغط القيادة العسكرية إلى تقديم يستقاله، حيث يلتمي به وزير الدفاع خالد نزار بإسم القيادة العسكرية بعد توصلها إلى قرار توقيف المسار الإنتخابي.

فالقول بأن الرئيس كان مستعدا لتقديم إستقالته غير معقول لأنه في غير حاجة لمساعدة العميد تواتي والوزير والحجامي علي هارون لكي يحررا له مسودة الإستقالة!، للا إذا كانت المبادرة من اللواء نزار ومن معه، وبناء على دراسة لأحكام الدستور وايجاد حيلة إقتران الإستقالة مع شغور المجلس الشعبي الوطني لتوقيف المسار الإنتخابي وقطع الطريق أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبالنتيجة يكون الإقتراح منه بموافقة مجموعة، فقبله الرئيس عن رضا أو تحت ضغط2.

ا علي هارون الذي تولى بإسم أصحاب القرار الإتصال بالمجاهد محمد بوضياف في القنيطره بالمغرب لكي يقترح عليه رئاسة الدولة. لذلك فإن إعداد سيناريو سببق لإبعاد رئيس الجمهورية وقطع الطريق أمام رئيس المجلس الشعبي الوطني لتولي رئاسة الدولة وتنظيم الشخابات رئاسية طبقا لأحكام الدستور، وأخيرا توقيف المسار الإنتخابي جاء بناء على دراسة معمقة لأحكام الدستور المتعلقة بالشغور لإيجاد مخرج يضمن تحقيق تلك الأهد.ف. وقد تولت تلك المهمة لجنة مشكلة من 4 أعضاء هم علي هارون وأبو بكر بلقيد (وزراء) ومحمد تواتي وعبد الجيد تاغيرت (عميدان في الجيش) بافتراح كل من رئيس الحكومة سيد أحمد غزلي وخالد نزار وزير الدفاع بعد المناقشة الموسعة في القيادة العسكرية ومجلس الحكومة. وهي اللجنة التي اقترحت على وزير الدفاع تطبيق المادة 84 واقناع رئيس الحكومة. وهي اللجنة التي اقترحت على وزير الدفاع تطبيق المادة 98 واقناع رئيس الحكومة. وهي اللجنة التي اقترحت على وزير الدفاع تطبيق المادة 98 واقناع رئيس الحكومة. وهي اللجنة التي القرحت على وزير الدفاع تطبيق المادة 90 واقناع رئيس المحمورية بوجوب الإستقالة بإعتبارها الوسيلة الوحيدة لتوقيف إجراء الدور الثاني.

- Haroun (A): op. cit pp. 190 et 191 et 214 et 215.

2 القول بأن مرسوم الحل أمضي قبل الإستقالة وبقي على مُكْبُ الرئيسُ Nerrar (KH) et مرسوم الحل أرئيسُ Nerrar (KH) et مردود، لأن الموضوع لا يحتمل التأجيل في الإعلان ولا في النشر لأهميته السياسية والدستورية، إذ الأمر لا يتعلق بتعبين شخص أو إنشاء مؤسسة علمية أو تنظيمية تدخل في مجال إختصاصه وإنما يخس حل البرلمان ممثل الشعب.

كما أن إعتماد إقتران الإستقالة وشغور المجلس لتوقيف المسار الإنتخابي عن طريق تدخل المجلس الأعلى للامن يؤكد بأن الأمركان مدروسا مسبقا وأن الرئيس لم يجد أمامه سوى الموافقة طوعا أو على مضض أو مكرها. وأخيرا لماذا يحل المجلس وقد أوشكت عهدته على الإنهاء، وأنه لا وجود لأزمة أو خلافات سياسية بين المجلس والرئيس، وأن نصف الأعضاء الجدد تقريبا قدتم انتخابهم؟!

كما أن القول بأنه ناقش مع الرئيس كيفية تقديم الإستقالة ورفضه التوجه بال الشعب بجطاب لإحتمال الحرج في ذلك والحتوج عن النص بفيد بأن الرئيس لم يناقش الموضوع مع المؤسسات الدستورية وإنما مع ممثل الجيش وأن هذا الأخير هو الذي اقترح عديه تقديم الإستقالة أمام المجلس الدستوري فإستحسنه الرئيس وهو ما يعني بأن الأمركان مخططا أو أن كل الإحتمالات قد أثيرت قبل لقاء الرئيس وقومت الإجابة بشأنها فتولى اللواء عرضها عند الحاجة على الرئيس الذي قبلها إراديا أو مرغماً.

الفقرة الثانية مدى دستورية الإستقالة وحل المجلس الشعبي الوطني

المؤكد أن الإستقالة حق شخصي مقرر لكل من يتولى وظيفة أو مهمة محددة، غير أن هذا الحق يختلف من حيث طبيعته ومدى أثره بإختلاف المركز الذي يحتله الشخص المقرر لصالحه. وما من شك في أن إستقالة رئيس الجمهورية وإقترانها بجل المجلس الشعبي الوطني لم تترك لنا حكمانوندين – أي أمل للخروج بإستنتاج قابل للتبرير من الناحية الدستورية فما بالنا إذا بجثنا الموضوع من وجهة نظر سياسية سواء تعلق الأمر بمدى دستورية الإستقالة أو الحل ومدى ملاءمة معالجة الموضوع من طرف المجلس الدستوري.

أ-مدى دستورية الإستقالة:

1) قبل تناول مسألة دستورية الإستقالة من عدمها، يستحسن التذكير أن الرسالة الموجهة من قبل رئيس الجمهورية إلى المواطنين أمام المجلس الدستوري بتاريخ 1992/01/11 لم تنضمن مصطلح الإستقالة، وإنما إستعمل فيها 'ضرورة إنسحابي من الساحة السياسية. . . "، و لهذا "فإنني إبداء من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهورية '. فهل نحن في هذه الحالة بصدد " قرار ' أعلم به الشعب واطلع عليه المجلس الدستوري، أم أننا أمام إستقالة كما كيفها المجلس الدستوري في بيانه الصادر

يوم الأحد 1992/01/12 وهل الرئيس المتخلى تجنب إستعمال مصطلح الإستقالة كبرياء وترفعا حتى لا تنأثر مكانته مثلما فعل ديغول في 1969/04/28، وإن كانت أسباب التخلي وأهدافها في الحالتين غير قابلة للمقارنة 2.

فالإستقالة لم تكن حسب وجهة نظرنا – مهما كانت الأسباب دستورية في ذلك الظرف فلئن كان الدستور إعتبرها حقا من حقوق رئيس الجمهورية فإنه بين بوضوح الظرف الذي يمكن فيه للرئيس ممارسته، فقد جاء في الفقرات الرابعة والحامسة والسادسة من المادة 84: "في حالة إستقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يحتمع المجلس الدستوري وجوبا، وشبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

وتبلغ فورا شهادة الشغور النهائي للمجلس الشعبي الوطني الذي يجتمع وجوبا .

«. ont discutait (début Janvier 1992) dans quelles conditions Chadli devait quitter ses fonctions».

مما يُثبت أن الأمركان محضرا له سابقا من قبل صانعي القرار Les décideurs. انظر:

-Be,aid (A): pour rétablir certaines vérités sur treize mois à la tête du gouvernement -Juillet 92 -Août 93 polycope p. 14.

2 لا توجد حسب علمنا سابقة من هذا القبيل في الأنظمة السياسية المعاصرة خاصة في فرنسا بدء بإستقالة مأكماهون 1879 إلى إستقالة دمغول سنة 1969.

الم يسند المؤسس الدستوري للمجلس صلاحية إصدار إعلانات أو بيانات ويجوز له إصدار قرارات أو آراء ونعتقد بأن ما سمي ببيان 12 جانتي ما هو إلا قرار بالمعنى الدستوري. قدمت لإستقالة أمام المجلس الدستوري بعد رفض صانعي القرار، حسب تعبير محمد وضياف، من أن يتوجه إلى الشعب مباشرة وفي نفس الوقت ضمان ظهوره وهو يستقبل أعضاء المجلس الدستوري حتى لا تؤول الإستقالة عند عدم ظهوره في انتلفزة بالإنقلاب. أما عدم التوجه للشعب فقد يفسر على أنه تخوف من الإنقلات الأمني يسبب طريقة قراءة الإستقالة وأثوها.

[–] يقول بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة فيما بعد: "كان الحديث في بداية جانفي 1992 يدور حول نوعيات الشروط التي سيترك بموجبها الشاذلي مهامه "

⁻Berlia (G): chronique constitutionnelle et parlementaire Française, In R.D.P n°3, 1969 p. 457, -Knaube (G): op.cit, p. 1151.

يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة مدة أقصاها خمسة وأربعون يوما، تنظم خلالها إنتخابات رئاسية '.

فمن خلال هذا النص يتجلى لنا صراحة بأن المؤسس الدستوري ربط حق الإستقالة بوجود المجلس الشعبي الوطني فحسب، ولم يخوله ذلك حين يكون المجلس منحلا مقتصرا على ذكر الوفاة التي لا دخل لإرادة الإنسان – غالبافيها، وفي هذه الحالة أسند مهمة رئاسة الدولة إلى رئيس المجلس الدستوري طبقا للفقرتين 9 و10 من ذات المادة المذكورة أعلاه واللئان تنصان على: "وبذا بقترنت وفاة رئيس الجمهورية بشغور المجلس الشعبي الوطني بسبب حله، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا لإثبات المشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

يضطلع رئيس الجمس الدستوري بمهمة رئيس الدولة في الظروف المبيّنة في الفقرات السابقة من هذه المادة و في المادة 85 من الدستور".

2) مما سبق يتجلى لنا عن طريق المخالفة رفض المؤسس الدستوري فكرة الإستقالة في هذا الظرف، نظرا لكونها ستؤدي إلى شغور مزدوج (رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي انوطني). وقد يرى البعض بأنه طالما لم يمنع الرئيس من ممارسة ذلك الحق صواحة، فإن هذا يفيد الإطلاق وليس القيد، غير أن هذا الرأي يتنافى مع روح الدستور والمنطق في ذات الوقت، لأن المؤسس الدستوري لم يتردد في تنظيم الحالة الناجمة عن الإستقالة أو الوفاة حين يكون المجلس الشعبي الوطني وثما يمارس مهامه، لكنه في حالة شغور تلك المؤسسة إكنفي بذكر الوفاة دون الإستقالة لكون الأولى غير إرادية – غالبا – في حين إستبعد الثانية ضمنيا لصعوبة، الذا لم نقل إستحالة، تصور قيام مثل هذه الحالة لدى واضعي الدستور، وهذا معناه رفضها سواء في ظل ظروف عادية أو غير عادية، بإعتبار أن الإستقالة في ظروف غير عدية أثناء شغور المجلس الشعبي الوطني أو إفتران ذلك انشغور بظروف غير عادية أخري، تتجافى مع روح الدستور لأسباب عديدة منها:

- أنها تأتي في وقت يصعب فيه ضمان إستَّمرار العمل بالدستور بصفة كلية إلا إذا كان الرئيس مدفوعا ومصرا على إحداث أزمة دستورية و مؤسساتية، - أنها تتنافى مع أبسط الواجبات الدستورية الملقاة على عاتق الوئيس مشما لاحظنا آنفا،

أن هذه الإستفالة تمت بناء على إتفاق بين وزير الدفاع الوطني ورثيس الجمهورية الذي بموجب ذلك قدم إستقالته!،

- أنها تعُبر تهربا من المسؤولية. تستوجب في الأنظمة الديمقراطية تكييفها على أنها خيانة للأمانة أو "خيانة عظمى" بالتعبير الدستوري.

والحقيقة أن انتصرف الذي قام به رئيس الجمهورية يدفعنا إلى تأكيد إصراره، على إحداث أزمة دستورية ومؤسساتية، ذلك أن ما ضاعف من أثر إجراء الإستقالة" هو الإعلان في ذات الوقت عن أن المجلس الشعبي الوطني قد تم حله

ا يقول وزير الدفاع آنذاك خالد نزار: أتحمل توقيف المسار الإنتخابي وأن الرئيس الشاذلي قبل تقديم يستقالته، بناء على لفاء بيني وبينه وليس بناء على لائحة من قيادة الجيش ..."

Liberté 26/03/2000 P.7.

ولنا هنا أن تساءل: هل وزير الدفاع كان يتحدث بإسمه وبمبادرة منه أم بإسم قيادة الجيش؟. ويقول خالد نزار في مذكراته الصادرة عن دار الشهاب: "إتفقنا (من؟) مع الرئيس على أن تكون الإستقالة يوم 11 جانفي بحضور المجدس الدستوري ورفض التوجه للشعب". ص 221

«N'empêche, la hidrarchie militaire avait fait preuves de courage en prenant la responsabilité d'arrêter en 1992 le processus électoral....le commandement militaire... avait pris la décision d'interrompre le processus électoral»

ىقول :

Mohamed Chafik Mesbah: «1992 aura représente un rendez-vous unique avec l'histoire». Le Soir d'Algérie du 23/07/2008 p.7 »

وما يؤكد ذلك تصريح سيد أحمد غزالي المشار إليه آنفا . أما في كتابه Un Procès pour وما يؤكد ذلك تصريح سيد أحمد غزالي المشار إليه أنفاء فيادات الجيش في عين المعجة أين فوقشت الوضعية التي آلت إليها البلاد . .Op. cit p. 69

ويذهب هارون على إلى أن وزير الدفاع قد اللّقى الرئيس وم 28 ديسمبر دون النّطرق لتوقيف المسار الإنتخابي تبع ذلك أربع لقاءات بين الجيش والرئيس بحضور صديقه العميد جنوحات ووقع إنفاق على الانسحاب من الرئاسة.

-Haroun (A): op. cit pp. 315 et 316.

بتاريخ 1992/01/04، وهو يعلم أن إقتران الحل بالإستقالة ستنجم عنه أزمة دستورية ومؤسساتية حتما لكون الفقرة 9 من المادة 84 من الدستور لا نتحدث عن الإستقالة لإستبعاد المؤسس الدستوري حدوثها عند شغور المجلس الشعبي الوطني.

ومن هنا نستنج بأن رئيس الجمهورية كان مدفوعا أو موافقا على الإجراء المنخذ رغم مخالفته لندستور ثما يستوجب المسؤولية فيما حدث لعجزه عن فرض فسه كممثل لشعب، لذلك يمكن القول بأن قيادات الجيش هي صاحبة السلطة بفعل استحواذها على إختصاصات المؤسسات بنص الدستورا ما حولها إلى مدافع عن الأمة، وعديه فإن الذين بدافعون عنها ويتكلمون بإسمها بملكون المشروعية حسب قول عدي الحواري وأيت كاكي في تعيين من يسيرون الدولة وأصبحوا يشكلون كنه موحدة تقوم عمى هياكل تتمتع بنوع من الإستقلالية النسبية (الإستعلامات، النواحي العسكرية، الدرك) تؤثر على القرار السياسي أو هي التي تتخذه .

3) ولئن كان ما سبق ذكره يؤكد عدم دستورية الإستقالة، فإن الذي ضاعف من أثرها -سياسيا- هو رفض الرئيس المستقيل التوجه مباشرة إلى الشعب الذي قام بإنتخابه لإعلامه بما آلت إليه البلاد والأخطار التي تهددها والأسباب التي أرغمته على القيام بذلك الإجراء غير الدستوري، مم يطرح تساؤلا حول ما إذا كان واعيا بقراره واثاره أم أنه تعرض لضغوط كما لمح لذلك رئيس الحكومة للصحيفة البلجيكية Libre Belgique حيث قال: "إن أي مسؤول، مهما

ا تنص المادة 25: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثُّلُ المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطبي، والدفع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية" إنظر الباب الأول.

² انظر : الفصل الثاني من البابُّ الأول فقرة 2 نقطة 7 .

 ⁻Addi (L): souveraineté nationale et souveraineté populaire : à propos de la déclaration de Chadh Bendjedid in Quotidien d'Oran 7/12/2008 p. 9.
 3 Ait kaki (M): op. cit p. 437.

كان، يتقى دائما نصائح أو معرض لضغوط قد تكون قوية جدا، فما هو الحد الفاصل بين نصائح وضغوط قوية نوعا ما ا، وهو ما أكده رئيس المجلس الأعبى للدولة محمد بوضياف في حديثه لصحيفة الإتحاد الإشتراكي المغربية أنن ذكر بان السيد علي هارون قد إتصل به في المغرب وقال له: "أنه مكلف رسميا من طرف صائعي الفرار les décideurs بإبلاغي رغبتهم في أن أعود إلى البلاد لأشارك معهم في إنقاذها من شر مستطير"2.

وفضلا عما سبق فإن الإستقالة تتعارض مع التزامات وعهود الرئيس المعنن عنها في تدخلاته المحتفة سواء لدى إفتتاحه السنة القضائية (1991-1992). وأمام الصحافة بتاريخ 1991/10/15. وعشية الدور الأول الإنتخابات التشريعية (1991/12/24).

وحتى لا نهمل وجهة النظر المقابلة نتساءل مع Claude Leclerq، هل يحق لرئيس الجمهورية أن يمنع وصول أغلبية معينة للبرلمان؟ 4

الجواب هو أنه يستطيع حل البرلمان عند فشل التعايش أو عند إقتران وصوله لسلطة بوجود أغلبية معارضة له فيطلب من الشعب، بعد حل البرلمان، الوقوف بجانبه لتنفيذ بونامجه السياسي، إلا أنه يصعب دستوريا عرقلة وصول أغلبية ما للبرلمان، إلا إذا لجأ الرئيس لأساليب تهز النظام الدستوري أو تعطل العمل به في جزء منه من أجل الحفاظ على النظام الجمهوري كما بورت ذلك حركة 11 جانفي 1992، مما يثير مسألة، مدى مزايا (إن كانت هناك) و/أو أخطار هذا التصرف، ومن يضمن عدم تكرار نفس السابقة مستقبلا لدى تقرير العودة للمسار الإنتخابي؟.

¹ شكلا عن جريدة السلام لـ 1992/01/22.

² عالا عن جريدة الشعب لد 1992/02/25 ص. 2.

العرب أن من رفض الرئاسة في 1962 حتى لا يكون تحت إمرة الجيش قبلها في كبره ومن جماعة لا تمك أية مشروعية خلافا لمجموعة 1962.

³ الشعب 1991/10/22 ص 3.

⁴ Les mécanismes juridiques de la disparition de la République in RDP n° 4 LGDI-Paris 1986.

http://www.opu-lu.cer.st.da

وفي هذا الجال ذهب البعض ومنهم آيت أحمد إلى أنه كان من الْأَفْضَلّ الإستمرار في إجراء الدور النَّاني ووضع الأغلبيَّة في الجلس أمام مسؤولياتها حيالُ البلاعب بالدستور واللجوء إلى العنف. هذا الرأي كان بالإمكان تجسيده، حسب رأينا، لوكانت قيادة البلاد رئيسا وجيشا وأحزايا متضامتين، لأن الجبهة الإسلامية للإُنقاذ في هذه الحالة ستكون مجبرة على الإستمرار في ممارسة السلطة بحليا أو اللجوء إلى العنف والمساس بالإستقرار المؤسساتي وما ينجم عن ذلك من آثار على الجبهة الإسلامية تنظيما وأشخاصا في ظل أحكَّام القَانون. غير أن هذا الرأى لم يعتمد بببب ما نسب للرئيس على أنه أبرم إتفاقا مع الجبهة لإشراكها في السلطة، فقد كانت الأحزاب والشخصيات السياسية المشكلة للتوجه الديمقراطي العلماني كالحزب التقدمي الإشتراكي PAGS والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD والإتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم قلقون من التقارب بين الجبهات الثلاث الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية (FIS و FI.N و F.F.S) ومذعورين من إشاعة مفادَّها النَّوصل إلى إتَّفَاق بين الجبهة الإسلامية والرئيس لممارسة الحكم في ظل التعايش المعلن عنه من طرف رئيس الجمهورية، وأكثر من ذلك مآل هذا الإتفاق الذي يحتمل أن يؤدي في النهاية إلى تولي الجبهة رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع وبالنتيجة استلام السلطة الفعلية وإجراء تغييرات جذربة عن طريق الإبعاد وتعيين موالين، واحتمال اللجوء إلى المحاسبة، ومن ثمة فإن أصحاب القرار لم يبق أمامهم سوى الخروج للعلن وليقاف المسار الإنتخابي بإبعاد الرئيس وما يستبرونهم فاشيين لإعتمادهم ، كما يقول Quandt، قاعدة "نحن لوحدنا دون غيرنا" وتولى السلطة مباشرة أفضل من إبعادهم بطريقة مشينة.

وما ينبغي عدم تجاهله هو أن الحطأ الأكبر المرتكب آنذاك هو تنظيم إنتخابات في تلك الظروف، إذ كان بالإمكان دستوريا تأجيلها إلى حين توفير الشروط الملائمة لإجرائها وهو ما أفرته المادة 96 الفقرتين الثانية والثالثة. أما القول بإجراء الدور الثاني في تلك الظروف فهو رأي يصعب قبوله من أصحاب القرار خشية عدم جدوى حل

¹ Quandt (W.B) : op. cit p. 83.

الجحلس دستوريا بعد ذلك نظرا لإحتمال إعادة الشعب نقس الأغلبية ومن تمة لا يكون أمام الرئيس وغيره إلا الإتصياع لإرادة الشعب وتمكين الأغلبية من تسيير دفة الحكم تهيئة لتولي رئاسة الجمهورية.

ب-حل المجلس الشعبي الوطني المقترن بالإستقالة يعمق الأزمة الدستورية
 والمؤسساتية:

1- اختلف الفقهاء بشأن مدى إمكانية إستمرار قيام النواب بأداء مهامهم العادية عند الحل.

وفي هذا الصدد نجد من يؤيد إستمرار البرلمان لمهامه العادية التي تطلبها الضرورة لضمان ديمومة الدولة إلى حين إتخاب المجلس الجديد، تجنبا للفراغ المؤسساتي الذي يجتمل حدوثه قبل الإنهاء من إجراء الإنتخابات التشريعية لأسباب طارئة، وأن الحكومة تبقى قائمة تؤدي مهامها أثناء الحل، خاصة وأن الرئيس لا يحق له التشريع خلال الفترة الممتدة بين الحل وتنصيب المجلس الجديد. بل ويذهب فريق من هذا الرأي، إستنادا إلى حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية سيموني Simonet بنارخ 17 ماي 1957 الناتج عن حل 2 ديسمبر 1955، إلى أن الحكومة تستمر في أذاء مهامها كاملة أثناء حل البرلمان، و هو الإتجاء الذي ينبغي التمسك به في ظل نظام ديمقراطي من الناحية النظرية.

أما الرأي المعارض فيذهب إلى أن الحل يترتب عنه الموت المدني La mort وبالتالي تنتهي مهمة الجحلس بمجرد حله، إلا إذ نص الدستور على خلاف ذلك، كالدستور الإيطالي لسنة 1947 في مادته 16 والدستور الألماني لسنة 1949 في مادته 145.

¹ Morange (G) situation et rapports des pouvoirs publics en cas de dissolution in RDP N°3 1978 PP. 638 à 641.

[–] للمزيد من المعلومات انظر تفصيلا د. براهيمي (محمد): حق الحل في دَسَـور 1989 – كلية الحقوق الجزائر 1990 مطبوعة.

2_ وعليه فإن حل المجلس الشعبي، وفقا للرأي الراجح و الذي يتماشى أيضًا مع الواقع، يؤدي إلى شغور يفقد تتيجته رئيس الجلس حق تولي رئاسة الدولة عند شغور هذا المنصب وإنَّقاله إلى رئيس الجلس الدستوري إذا تعلق الأمر بالوفاة، أما إذا كان الشغور المقترن بجل الجحلس ناتج عن إستقالة فإننا نكون، وفق حرفية النص، أمام 'فراغ دستوري" رغم رفضنا كدستوريين لهذا المصطلح، كما سبق أن بينا، بسبب وجود هيئة دستورية مكلفة طبقا للفقرة الأولى من المادة 153 من الدستور 'بالسهر على إحترام الدستور"، إذ المتعارف عليه أنه مهما كانت كفاءة واضعي الدستور وحسن نيتهم يصعب وضع الحلول لكل الفجوات والهفوات المحتملة التي تعتَّري النص، مما يترك مجالاً لإستغلالها بسوء نية، وهو ما يستتبع القول بأن مسألة النَّقيد بالدستور أو الإختفاء وراء فجوات فيه لإحداث أزمة دستورية ومؤسساتية خطيرة يعتبر بمثابة خرق واضح وجلي للدستور يستوجب المحاسبة في ظل نظام ديمقراطي يتغذى ويتغنى بكلمتي الديمقراطية والشرعية، لاسيما إذا كانت النصوص تكفل حَلَّ المشاكل المحتمل حدَّوثها وفقا لروح الدسـَّور، ذلك أن إفتراض إيجاد حلول سهلة لكل الحالات في الدســُور هو قول يتجــَافى مع المنطق ومسايرة الواقع و يؤدي إلى وقوع إختلال بين النظام القانوني والمتطلبات السياسية المستجدة.

ولتأكيد ما سبق ذكره تقدم كعينة إفتراضين مرتبطين بالفقرة التاسعة من المادة 84 التي تهم موضوعنا يعبران عن "فراغين" لا نجد لهما حلا ضمن أحكام الدسمور إذا تمسكنا بجرفية النص:

الأول: يتمثل في تعرض رئيس الجمهورية بعد الحل لمرض خطير مزمن لم يعد بمقدوره أداء مهامه طبقا لأحكام المادة 84، ففي هذه الحالة لا نجد نصا يبين من يتولى رئاسة الدولة وتنظيم إنتخابات رئاسية.

الثاني: أنه بعد حل المجلس الشعبي الوطني يتوفي رئيس الجمهورية فتعود رئاسة الدولة لرئيس المجلس الدستوري، غير أن هذا الأخير بدوره بمكن أن يصيبه مرض لا يسمح له بأداء مهامه أو يتوفى...إلخ، فمن يحل محله؟.

والثّابت أن المؤسس الدستوري لم ينظم حالة الشغور الناتجة عن الإستّقالة في الفقرة 9 من المادة 84 لإستّحالة إفتراض إستقالة الرئيس أثناء حل المجلس الشعبي الوطني، وأكتفى مجسن النية على ذكر الوفاة.

3- من هنا يحق لنا كَقَانُونِينِ أن تُساءل عن تأجيل الإعلان عِن حل المجلس إلى حين تخلي الرئيس عن مهامه مع علمه بما ينجر عن ذلك من أزمة دستورية ، ثم ما سبب عدم بجث مسألة دستورية الحل بإخطار من رئيس المجلس الشعبي الوطني، يذا عِلمنا بأن الأمين العام للحزب الحائز على أكثر من 99% من مقاعدً البرلمان، بعد أن كانت 100% قد أكد يوم 15 جانفي 1992 بأن قيادة الجبهة لم تكن على عدم بحل البرلمان2، مع العلم أن رئيس المجلس عَضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير انوطني، مما يصعب معه، إذا لم نقل يستحيل عليه، أن يخفي على قيادة ينتمي إليها وعضو فيها ذلك الإجراء الخطير وإلا عرض نفسه للمساءلة، وإما أنه لم يُسْتَشْرُ نَهَائيًا، وأن هدف الرئيس وصانعي القرار من الحل هو إبعاد رئيس إلجلس من قولي الرئاسة وعرقلة مجموعته من النرشح لمنصب الرئاسة بسبب مواقفها، فقد صوح عبد العزيز بلخادم رئيس المجلس الشعبي الوطني قائلا "بأن الذين قرروا استقالة الرئيس وحل البرلمان، قرروا ذهابي، لأنَّي محسوَّب على تيار معين، وهذا النيار لا يخدم هؤلاء"ق، وهو ما يخوله دستورياً إخطار المجلس الدستوري المطالب في تلك الظروف بإتخاذ قرار حاسم حفاظا على إحترام أحكام الدستور وإستقرار مؤسسات الدولة، أو أن الغرض كان إحداث أزمة دستورية عن إقتناع بموجب إنقلاب في إطار الدستور، وأن قرار الحلِّ تم دون إستشارة رئيس المجلسّ الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، وهو ما أكده الأول في حوار له مع جريدة الشعب بتاريخ 07 أفريل 1992، والثاني في حوار مع جريدة الخبر 2012/3/1. ثما يطرح

¹ انظر المرسوم الرئاسي رقم 92-01 المؤرخ في 1992/01/04 والقاضي بجل المجلس الشعبي الوطني يوم 1992/01/04- ج.ر. عدد 02.

² جربِدَّة الْجُزائر اليوم 18/17 جانفي 1992 ص 2.

³ انظر: جريدة العالم السياسي 1995/01/11.

ساؤلات حول مدى مصداقية التأسيس الوارد في الموسوم 92-01 المؤرخ في 10 جانفي 1992، المنضمن حل المجلس الشعبي الوطني المؤكد على أن الإستشارة من وهو ما لم يحدث إطلاقا، ومن ثمة فإن النص على حدوثه في الجويدة الرسمية للدولة يعد تزويرا 'رسميا" يستوجب المساعلة سياسيا وإبطاله من قبل لجس الدستوري لو تم يخطاره في حالة إعتبار الإستشارة إجراء جوهوا، وهنا يبقى السؤال المطروح لماذا لم يخطر رئيس المجلس الشعبي الوطني المجلس الدستوري؟ هل كان هو الآخر موافقا ضمنيا على الحل دون إستشارته أم أنه قدر بأن الأمور بحاوزت المجوانب الشكلية؟ ومع ذلك فإن مكاتبه في النظام الدستوري والصلاحيات المحولة له تفرض عليه إبداء موقفه المبدئي بإخطار المجلس الشعبي الوطني ذات قيمة جوهوية أو ثانوية ويؤكد أو ينفي صحة الحل، وبالنتيجة إلغاء مرسوم الحل أو عدم الإعتداد به لعيوبه الجوهرية أو تأكيده الموالي قد تحال من المسؤولية وحملها لصاحب الإختصاص الذي هو رئيس المجمهورية .

4- ومهما كانت دوافع وتناج حل المجالس السياسية، فإن الذي يجب علينا كفانونيين الوقوف عنده أيضا هو هل إجراء الحل يعتبر دستوريا بعد الإعلان عن إجراء الإنتخابات التشريعية ومتى يتم الحل؟ فمن المعلوم أن الحل يتم خلال نشاط البرلمان الفعدي والرسمي أثناء الفترة التشريعية وليس قبيل إنهائها، والأهم بعد الدور لأول من الإنتخابات لتجديد المجلس، وأن الحل عادة يتم بعد خلاف كبير بين رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان ويعلم العام والخاص به وبأسبابه التي لا يمكن إلا أن تكون خطيرة بقدر أهمية الحل، بحيث لم يعد بإمكان السلطة التنفيذية التعامل مع الأغلبية البرلمانية مما يستدعي اللجوء إلى الحل الدستوري والإحتكام للشعب، وهو ما يخاف الواقع، فالنواب في مجملهم حتى لا نقول كلهم نظريا- ينتمون لحزب جبهة التحرير الوطني ويرأسهم عضو من المكتب السياسي لهذا الحزب وأن رئيس الحكومة وكذا رئيس الجمهورية ينتميان لنفس الحزب، ولم تظهر على الإطلاق يوادر خلاف بين

 ¹ يحق للمجلس نظر مدى دستورية التنظيمات المستقلة دون التنفيذية التي تعرض على
 القضاء الإداري (مجلس الدولة).

السلطتين، فقد وافق النواب على مختلف النصوص المعروضة عليهم ومنها فإنون الإنتخابات وتقسيم الدوائر الإنتخابية ولم يعارضوا الحكومة بل إن عمل الطرفين إتسم بالتنسيق والتكامل.

ومما سبق ننتهي إلى أن إجراء الحلكان الهدف منه هو توقيف المسار الإنتخابي، وإثقلبت بالتالي القاعدة – عندنا – فبدلا من أن يكون الحل عاملا لحل الأزمات السياسية أو التخفيف من آثارها تحوّل إلى أداة لإحداث أزمات دستورية ومؤسساتية.

وإذا كنا قد تحدثنا جزئيا عن مدى إحترام الرئيس الإجراءات الحل المحددة في المادة 120 من الدستور التي تقضي "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء إنتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد إستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، وتجرى هذه الإنتخابات في أجل أقصاه ثلاثة أشهر"، فإن الذي لا ينبغي تجاهله هو مدى دستورية هذا الإجراء في الأساس، لأن النص الدستوري بترك الحيار لرئيس الجمهورية للقيام بأحد الإجراءين، فإما أن يقرر إجراء إنتخابات تشريعية قبل أوانها أ، و إما أن يقوم نجل المجلس الذي لا يتم عادة إلا عند صعوبة التعايش مع الأغلبية البرلمانية المعارضة للرئيس، أو الخلاف الحاد بين الطرفين أو لجوء الرئيس بعد إنتخابه إلى الشعب لطلب تدعيمه إذا كانت الأغلبية البرلمانية البرلمانية المائية معارضة له مع ضرورة تهيئة الرأي العام لقبول الإجراء قبل الإعلان عنه.

وما دام نواب المجلس ينتمون إلى حزب الرئيس وأن العمل بينهما طبعه الإنسجام من البداية إلى النهاية، فإن مبرر تفضيل الحل ينتفي نهائيا، وهو ما يدفعنا إلى التشكيك من الأنساس في دستورية حل الجلس الشعبي الوطني، فوفقا لنص المادة 120 سالفة الذكر، فإنه لا يحق للرئيس القيام بإجراءين (الإنتخابات والحل) في ذات الوقت، وإنما له الحيار بين أحدهما لا غير.

اكان الرئيس قرر إجراء إنتخابات تشريعية قبل أوانها في 27 جوان 1991 لكن الأحداث التي عرفتها تنك الصائفة أجلتها إلى أن أجريت في وقتها 1991/12/26 أي قبيل إنتهاء الفترة الشريعية (مارس 1992). وأن الجلس عادة ينهي دورته في بداية السنة ليدخل في عطلة ويستأنف في مارس أشغاله أو يسلم العهدة للمجلس الجديد.

5- مم سبق يتضح لنا بأن قرار الحل، حسب وجهة نظرنا، بعد الإعلان عن إجراء إنتخابات عادية، معيب من الناحية الدستورية وكان على رئيس المجلس الشعبي الوطني أن يخطر المجلس الدستوري بعد نشر مرسوم الحل، لبحث مدى دستورية القرار ويتخاذ موقف بشأنه. بل إن "تأجيل" الإعلان عن قرار الحل – رغم أهميته انسياسية والدستورية – إلى حين تقديم 'الإستقالة" يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان الحل تم فعلا في 04 جانفي وليس في 11 منه؟ أوفي هذا الصدد يذهب أحد الفاعدين آنذاك وهو خالد نزار إلى أن مرسوم الحل كان قد أمضي من طرف الرئيس قبل الإستقالة وموجود فوق مكتبه بشهادة الأمين العام الرئيس ومساعديه من المسؤولية السياسية لسببين:

الأول: أنَّ الإمضاء لم يعلن عنه وأنه غير كاف لوحده لإحداث الأثر.

الثاني: أن الإعلان الرسمي وقع يوم 11 ثم نشر في الجويدة الرسمية بما يفيد أن الأثر يكون بعد النشر، ومن ثمة فإن الإجراء معيب، فضلا عن أن الحل جاء في وقت أجري فيه الدور الأول للإنتخابات التشريعية. والأهم من ذلك أن المجلس الشعبي الوطني كان قد عقد في 4 جانفي جلسته انتشريعية الأخيرة بجضور كل أعضاء الحكومة إقرارا بإنتهاء الدورة الأخيرة من فترة المجلس التي تدوم خمس (05) سنوات ما بعد حجة على أن الحل ما هو إلا مبرر واهي لإخفاء خرق الدستور³. وكنا نعتقد بأن المجلس الدستوري، بإعتباره مؤسسة رقابية تفترض خرق الدستور⁵.

¹ المؤرخ في 1992/01/04.

² Nezzar (KH) et Maarfia (M): op. cit p. 72.

³ يعر بذلك اللواء خالد نزر الذي أشرف على المرجع النائي "يوم سقط أنتاع عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ . . Ed. Le Sayoir 2005 Alger ص 73 تأليف جماعي مترجم.

وُهُو قُولٌ سَنَاقَضَ مَعَ رَبِي اللهاء سَابِهَا لَأَنْ الحَلِ لَا يَتُمْ بَعْدُ الْجَلِسُةُ الْآخِيرَةُ وَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ ذَلِكَ؟! Haroun (A) op. c.t p. 266. أَنْكَ عَلَي هَارُونَ. 266. وقد أَكَدُ إِنْهَاء الدورة وَمُ 4 ديسمبر يُفقد رئيس المجلس صفقه لتولي الرئاسة إثر استقالة رئيس المجلس صفقه لتولي الرئاسة إثر استقالة رئيس المجلس المجلس

فيها الإستقلالية حتى لا تفقد مبرر وجودها! وتتحول إلى مؤسسة وديعة، سيلفت نظر رئيس الجمهورية إلى الآثار الخطيرة المترتبة عن تلك الإستقالة المفترنة بالحل.

وقد يختفي رئيس المجلس الشعبي الوطني وراء دستورية حق الإخطار لفقده صفة رئيس المجلس بالحل، لكن القيام بذلك ولو شكليا كان يغنيه عما وجه له من مآخذ، وفي نفس الوقت يعزز بذلك الإجراء موقف المجلس الدستوري الذي أخفق هو الآخر في عدم إثارة دستورية المرسوم بل وإعتماده كمقتضى جوهري لتأسيس بيانه رغم عيوبه الشكلية.

والخلاصة أن إستقالة رئيس الجمهورية المقترنة بجل المجلس الشعبي الوطني، يذا كانت وسيلة لإيقاف المسار الإنتخابي، فإنها كانت سببا في كشف ضعف المؤسسات الدستورية القائمة وعجزها عن فرض الحلول الدستورية بم يخدم سمو الدستور ودولة الحق والقائون 2.

الفقرة الثالثة بيان الجحلس الدستوري بعد إستقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني

1- لأن كان الدستور في مادته 153 الفقرة الأولى ينص على "يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على إحترام الدستور "وينص في المادة 156 منه على" يخطر رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني المجلس الدستوري"، فإن ما حدث في 11 جانفي لم يتم بناء على إخطار ليدلي المجلس بعد ذلك برأي أو يصدر قرارا

⁼ يجتماع إنتهاء دورة الخرف مع أنها تستسر إنى غامة تنصيب المحلس الجديد، بل إن الدستور يجيز عند الصوورة تمديد الفترة النيائية (المادة 96 فقرتين 2 و 3).

¹ Fovoreu (L. D), le Conseil constitutionnel de l'activité normative des pouvoirs publies, in RDP nº 1, 1967, p. 5,p

² يقول خالد نزار "لقد كنا مستعدين للذهاب بعيدا عن حلول متطرفة الإنقاذ البلاد، الأن تُأْثِج التحاليل في ذلك الوقت بينت بأننا متجهين حمّا نحو الإنقسام والفوضى، وأن توقيف المسار أصبح حمّيا".

In le Matin 10 Janvier 2002.

وفق المادة 155 من الدستور الفقرة الأولى. فقد جاء في البيان المتعلق 'بإستقالة' رئيس الجمهورية ما يلي: "إستقبل رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد أمس بمقر إقامته رئيس وأعضاء المجلس الدستوري. وأبلغ المجلس رسالة ضمنها إستقالته من رئاسة الجمهورية جاء فيها ما يلي . . . "!:

نحن تسائل لماذا أيستقبل الجَلس الدستوري بمقر إقامة رئيس الجمهورية وليس في رئاسة الجمهورية مع أن الموضوع يتعلق بإستقالة رئيس الجمهورية وهو إجراء رسمي ذو طابع بالغ الأهمية، فكان من المُقروض أن يتم اللقاء في مقر رئاسة الجمهورية تجنبا الآية تأوملات. وهل كان الرئيس من خلال ذلك يربد إعلام الرأي العام والمجلس الدستوري بأنَّ قراره قد إتخذ وأنه لم يعد رئيسا، لذلك فضل إستقبال المجلس في إقامته. وهن المجلس يتعامل مع المؤسسات رسميا في مقراتها أم حتى في بيوت المسؤولين، ولماذا لا يكون في المطبخ؟ !، فلنن كان الرئيس بذلك التصرف المحتَّم للمجلس قد أراد تأكيد قرار والظهور بآنه لم بعد رئيسا فمعنى ذلك أن لقاء المجلس يعتبر تحصيل حاصل وأن هذا الأخير مطالب مسجيل "الإستقالة" ووجوب تغليف ذلك التصوف بما يضفي عليه الشرعية ما حول الجحلس إلى مجرد غرفة أو آداة لبَبرير النصرفات غير الدسـتورية للرئيس، ثم هل يمكن إعتبارها بمثابة إخطار مع العلم أن الإخطار يتم بمراسلة رسمية تتضمن مطالب الجهة المخطرة. وأن المجلس في هذه ألحالة يلجأ إلى الدستور لإصدار رأي أو قرارا وفق ما تقضي به المادة 155 من الدستور²⁷، غير أن الذي حدث شير نساؤلا حول دوافع قيام المجلس الدستوري بإصدار بيان لمجرد إستقباله من طرف رئيس الجمهورية في بيته وإبلاغه مضمون الإستقالة، فهل إعتبر المجلس ذلك بمثانة إخطار وفقا لأحكام الدستور؟ وما الحكمة من إصدار بيان؟ وكيف قبل المجلس التنقل إلى بيت الرئيس؟

¹ الجزائر اليوم 1992/01/13 ص 3.

² تقضي لمادة 155 من الدستور ما يلي: يفصل المجلس الدستوري بالإضافة إلى الإختصاصات التي خولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور في دستورية المعاهدات والقواس والنظيمات، إما يوأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية .

إن القراءة التي يمكن تقديمها هي أن مسألة الإخطار مقتصرة على النصوص سواء تعلق الأمر بدراسة مدى دستوريها أو تفسير الدستور بناء على طلب من صاحب الإختصاص!، وأن البيان صدر بإتفاق بين الطرفين أحدهما المجلس الدستوري، على إعتبار أن البيان هو الصيغة الأقل أثرا لتعبير المجلس عن موقفه في تلك الظروف من موضوع "الإستقالة"، ونلاحظ ذلك في بنائه حيث إعتمد الدستور كصيغة عامة مبهمة يصعب التنبق بموجبها عن نية المجلس. فالبيان لو إعتمد في بنائه على الفقرة الأولى من المادة 153 من الدستور لقيد نفسه ببحث مدى دستورية العملين (الحل وتوقيف المسار الإنتخابي)، وإتخاذ موقف من الموضوع وفق ما يقضي به الدستور حتى لو صدر في شكل بيان²، لكن المجلس بدلا، من الإقتصار على أداء عمله في نطاق ما يخوله الدستور، لجأ إلى الصيغ العامة ذات المدلول السياسي الملاءماتي أكثر من الصيغ القانونية الواضحة المبنية على التحليل والتأصيل الملاءماتي أكثر من الصيغ القانونية الواضحة المبنية على التحليل والتأصيل

أ يمكن رئيس الجمهورية، بإعتباره حامي الدستور، طلب تفسير لأي حكم في الدستور، وقد أقر المجلس ذلك بمناسبة إخطاره بشأن الخلاف حول ما إذا رئيس الجمهورية يحتفظ بجقه في تعيين ممثليه في مجلس الأمة الذين تأخر تعيينهم أم أنه يحق لمجلس الأمة إستخلافهم بتخفيض عدد المفادرين المنتخبين أثناء التجديد النصفي والعهدة الأولى لرئيس مجلس الآمة.

² بيان 11 جانَّني 1992 جاء فيه: 'بعد الإطلاع على إستقالة السيد الشاذَّلي بن جديد عن رئاسة الجمهورية... وبناء على الدستور .. وبمقتضى النظام الداخلي... وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 1992/01/04 والمتعلق بجل الجلس الشعبي الوطني يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

⁻ إعتبار من جهة أخرى بأن الدستور لم ينص في أحكامه على حالة إفتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل بشغور رئاسة الجمهورية بالإستقالة.

⁻ إعْتبارا بأن الظروفُ التي تمت خلالها إستقالة رُنيس الجمهورية كانت مرتبطة بالأوضاع السائدة في البلاد .

يصوح بأنه يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية المنصوص عليها في المواد
 152-75-24 من الدستور أن تسهر على إستمرارية الدولة وتوفير الشروط الضرورية السير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري...".

وانتعليل والإستنتاج والإستدلال والقرار كما عودنا، وهو ما يستخلص من إستعمال كلمات الدستور، الظروف، الأوضاع السائدة، السهر على إستعرارية الدولة.

وفي تبريره لعمل المجلس يقول بن حبيلس عبد المالك، رئيس المجلس آمداك أنه في غياب السلطات العليا رأينا بأن الدستور يشير إلى هيئات أخرى لها سلطة مثل السلطة القضائية والحكومة والجيش، هذه الهيئات تجتمع وتبحث عن صيغة لليابة الرئيس أثم يضيف " وإستمرارية الدولة في حالة إستقالة رئيس الجمهورية تطرح فكرة الإنابة عن طريق شخص أو هيئة أو جماعة "أ، لكنه لم يبين لنا كيف توصل المجلس الدستوري إلى إقرار الإنابة وإستادها للهيئات الدستورية الأخرى المجتمعة في هيئة إستشارية معيبة التشكيل (المجلس الأعلى للأمن دون رئيس وعضوية رئيس المجلس الشعبي الوطني) وإستبعاد الإنابة الشخصية القريبة من روح الدستور المتمثلة في رئيس المجلس الدستوري لنولي رئاسة الدولة أو قبول الإستقالة ورفض حل المجلس الشعبي الوطني بدعوى عدم دستورية مرسوم الحل شكلا.

¹ حوار مع رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس - العالم السياسي 1 1/1995/01/11

⁻ القول بالشخص أو 'لهيئة أو الجماعة غير دقيق، ثم القول بأن السلطات المعنية ' تجتمع وتبحث عن صيغة لنيابة الرئيس"، إذا كان المجلس هو المكلف بتقسير الدستور، فلماذا يترك الأمر لغيره، فضلا عن أن ذلك يتبغي أن يتم وفق نص البيان الذي يطالب الهيئات المذكورة "بالسهر على إستمرارية الدولةوتوفير الشروط المضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري" وليس الخروج عن الدستور وإنشاء هياكل لا علاقة لها الدستور.

⁻ انظر أيضًا في هذا المجال:

⁻Boussouamah (M): la parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 à 1998 OPU 2005 pp. 47 à 56.

⁻Brahimi (M). le pouvoir en Algérie et ses formes d'expressions institutionnelles -OPU 1995 pp. 85 à 87.

⁻Cesari (J): l'année des incertitudes in annuaîre de l'Afrique du Nord -CNRS Tome XXXI 1992 pp. 615 et S.

كما أن البيان أقرّ بالفراغ الدستوري بقوله 'الدستور لم ينص في أحكامه على حالة إقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل بشغور رئاسة الجمهورية بالإستقالة التي كانت مرتبطة بالأوضاع السائدة في البلاد".

لكنه تخطى المجال الدستوري إلى المجال السياسي حيث أرجع أسباب الاقتران إلى الأوضاع السائدة المستخلصة من رسالة رئيس الجمهورية.

وهنا يطرح السّاؤل حول دور المجلس الدستوري، هل كان عليه النقيد بأحكام الدستوركيليل واستقراء معناها وأبعادها وروحها والعمل وفقها أم كان عليه أن يتخطى مجال إختصاصه لبحث الاسباب السياسية للإستقالة؟ وفي هذه الحانة لماذا يمتنع عن بحث إجراء حل المجلس الشعبي الوطني سياسيا وآثاره والإكتفاء ببحث الأسباب السياسية للإستقالة؟ وما يدعم طغيان الطابع السياسي التبريري على البيان هو المطالبة ليس بإحترام الدستور وإنما مطالبة المؤسسات المحددة بالمواد 24-75-79-130-151 من الدستور بالسهر على المتوارية الدولة.

2- فالمجلس الدستوري من خلال ما سبق، لم يوفق في تناول الموضوع بالشكل والكيفية المطلوبين، فمن جهة يقر بالفراغ لكنه يكتفي بالقراءة الحرفية للنص بدل القراءة المعتمدة على التحليل والإستناس المطلوبين في مثل هذه الحالات، وأكثر من ذلك، فالميان عبارة عن ملاحظة حالة Constat لكونه خال من أي عمل مبني على أسس ومبررات وإستناجات مستمدة من أحكام وروح الدستور، إذ كان عليه أن يعتمد على الأسلوب التفسيري المعتمد في القضاء الدستوري بدء بقضية ماربوري يعتمد على الأسلوب التفسيري المعتمد في القضاء الدستوري بدء بقضية ماربوري ضد مادسون في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1803 وإنتهاء بتفسيره الذي استنبطه من روح الدستور سنة 1989 والذي بموجبه أقر إعتماد المؤسس الدستوري الجزائري مبدأ الفصل بين السلطات مع أن الدستور لم ينص على ذلك في أي حكم من أحكامه.

فالتفسير - كما هو متفق عليه- يجعل الدستور قابلا للحياة بإستمرار ويضمن تكيّفه مع تحولات المجتمع بإضطرادا.

فعملية التفسير هي التي تمكن القاضي الدستوري من معرفة نية المؤسس الدستوري على إعتبار أن تحرير أحكام الدستور في وقت وزمن معينين تكون دائما تتسم بالعمومية وأحيانا تصل إلى حد الغموض مما يجعلها محل تفسير مجكم طبيعة أحكامها . ووجود القاضي الدستوري لا يقتصر على القراءة الحرفية للأحكام الدستورية وإنما يخطى ذلك إلى مكامن نية المؤسس للخروج بتفسير يضمن الحفاظ على النظام الدستوري ويكرس إحترامه وسموه .

فلأن كان الدستور يختلف عن التشريع من حيث وسائل التفسير، فإن ذلك يعود أساسا إلى أن الدستور وثيقة واحدة وقواعده عامة وموجزة وأحكامه مليئة بالعبارات ذات الدلالات الواسعة الفضفاضة أحيانا هدفها إستيعاب العديد من الظروف، فتعطي بذلك فرصة لتغطية حالات متغيرة وفق الظروف وتغير الزمان، وعليه وخلافا للتشريع فإن الأعمال التحضيرية لا تكفي لمعرفة نية المؤسس الدستوري لأن الإعتداد بها لوحدها لا يحقق الحدف المتوخي من وضع الدستور إذ لوكان الأمركذلك لما أمكن تصور التطورات التي عرفها الدستور الأمريكي وغيره من خلال اللجوء إلى التفسير الذي يقوم به القضاء الدستوري.

كما أن المجلس الدستوري إستبعد بحث مدى دستورية أحد المقتضيات المعتمد عليه والمتمثل في مرسوم حل المجلس الشعبي الوطني، إذ أنه من الناحية الدستورية لا يجوز للمجلس بناء عمله على نص معيب مؤكد، ويتمثل هذا العيب في عدم إستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، كما تقضي بذلك المادة 120 من الدستور، ذلك أن مراعاة الجانب الشكلي في عمل المجلس جوهري لا

ا انظر: بوالشعير(سعيد) : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة حيوان المطبوعات الجامعية – جزء 1 الجزار2008 ص 205.

Rousseau (D) : Droit du contentieux constitutionnel Montchrestien - Paris 1999 pp. 373 et S

يمكن إهماله!، ولو فعل ذلك لوصل إلى شبحة مفادها إلغاء المرسوم المذكور لعدة سباب لعل أهمها إثناء الإستشارة المطلوبة ونية إحداث أزمة دستورية ومؤسساتية دون مبررات قانونية، وأن الحل نيس له ما يبرره لوقوعه في ظروف تجرى فيه الإشخابات لتجديده وأنه – ماديا وليس قانونيا – أنهى أشغانه ولم يبق سوى انتظار تنصيب المجلس الجديد وإنهاء الفترة التشريعية للمجلس انقائم.

3- فالمجلس كان عليه البحث عمن يحل محل رئيس الجمهورية لسد الفراغ الذي أقر به بالإعتماد ليس على مواد الدستور بصفة عامة وقرار حل المجلس الشعبي الوطني، ويمّا على المواد المنظمة للشغور - مادام يتحدث عنه ومرسوم حل المجلس للخروج برأي واضح حول دستورية الحل ومصداقية ودستورية الإستقالة ، فقد كان بالإمكان، من خلال ما سبق، رفض الحل لأن قرار رئيس الجمهورية لم يكن يهدف من ورائه سوى إحداث أزمة دستورية ومؤسساتية، وفي هذه الحالة كان عليه إما أن يتراجع عن إستقالته أو يمكن رئيس المجلس الشعبي الوطني، بعد إلغاء مرسوم الحل من رئاسة الدولة وفقا لأحكام الدستور بما يضمن يستمرارية الدولة التي تظاهر المجلس بالحرص على ضمانها.

وقد يرد البعض على أن المجلس في هذه الحالة إستند أيضا على الظروف السياسية التي دفعت رئيس الجمهورية إلى إحداث حالة الإقتران بشغور منصبي

ا لتأكيد على أهمية الجانب الشكلي يمكن الإستناس بالشرط الشكلي الواجب توافره في القوائين العضوية في ظل دستور 1996 والمتمثل في وجوب حصول نص من هذا القبيل على مورفقة الأغلبية المطلقة للنواب في المجلس الشعبي الوطني، فهل يجوز للمجلس الدستوري قبول النص عند عرضه عليه للمراقبة دون توفر ذلك الشرط؟ الجواب يكون ولنفي ذلك أن المحسس اعتمد قاعدة لدى عرض أي فس من ذات الطبيعة (عضوي) عليه أن يراسل المجلس الشعبي الوطني رسميا للماكد من إحترام الشرط، وبناء على رد المجلس الشعبي الوطني بالإيجاب يتولى المجلس الدستوري بحث مسألة مدى مطابقة النص للدستور.

أنتص المَّادة 155 من الدستور: "يفصل المجلس الدستوري ... في دستورية القوانين ونتض المَّادة 116 من الدستور: ونتض المَّادة 116 من الدستور: عارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون . . .

رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني، غير أن تناول الموضوع بهذه الطريقة يعتمد أساسا على أحكام الدستور قبل الأسباب التي كانت قد ادت إلى عدم تناول الدستور الإقتران الناتج عن العمليتين. وبانتعليل والإستناج والإستناس وانقياس كان للمجلس أن شبت آنذاك - دستوريا وليس سياسياب بن المؤسس لم ينظم تنك الحالة لعدم إحتمال قيامها، وبسبب رفضه قيام رئيس الجمهورية، منطقيا، بذلك الإجراء لما للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عائقه كونه حامي الدستور ومجسد وحدة الأمة إلا إذا كان مصرا على إحداث أزمة دستورية ومؤسساتية وما ينجر عن ذلك من إعتبار الإجراءين غير دستوريين من طرف المكلف بالسهر على إحترام الدستور ألا وهو المجلس الدستوري وبالنتيجة إقرار مسؤوليته السياسية ضمنيا عن خرقه الأحكام الدستور.

وفي هذا المنظور تساعل عن الأسباب التي دفعت المجلس الدستوري إلى الإمتناع عن تبني القياس كأساس لعمله وتمكين رئيسه من رئاسة الدولة مع أنه عودنا في آرائه وقراراته نساعة بتبني القياس والإستنتاج حيث أقر بأن الفصل بين السلطات يعد أحد المبادى الأساسية في الدستور مع أن هذا الأخير لم ينص على ذلك صراحة لا في ديناجته ولا في أحكامه الكما أنه تجنب الخوض في مسألة الملاءمة وتقدير الظروف بمناسبة تناوله لمدى دستورية القانون الأساسي للنائب على خلاف ما إعتمده في بيان 12 جائقي 1992 كما بينا آنفا .

4- ومن جانب آخر، إذا كان المجلس الدستوري مطالبا بالسهر على إحترام الدستور، فإن ذنك يعني الإستمرار في أداء مهامه لاسيما وأن البيان الذي أصدره أدرج المجلس ضمن المؤسسات المكلفة بالسهر على إستمرارية الدولة، إلا أنه أبعد، ولم يتدخل حين أبعدت الحكمة العليا من القيام بالدور المسند لها بموجب

ا انظر الرأي رقم 1 − ر .ق−م .د− 1989 .

² انظر انقرار رقّم 2 المؤرخ في 28 محرم عام 1410 الموافق 30 غشت 1989 يَعْمَقُ بالقانونُ الأساسي للمائب. 'المجلس الدستوري لا يسعه أن يجعل تقديره موضع تقدير المجلس الشعبي الوطني.. ".

الإعلان وحل محلها المجلس الأعلى الأمن الذي لم يذكره المجلس بـ" في بيانه . كما أنه حين أسند لنفس المؤسسات مسؤولية السهر على إستمرارية الدولة لم يحولها إنشاء هياكل غير دستورية تتولى المهام المسندة لها بموجب البيان كالمجلس الأعلى للدولة الذي إستحوذ - كما سنرى - على السلطتين التفيذية والشريعية بمجرد إنشائه بموجب إعلان من طرف المجلس الأعلى للأمن، وهو ما يؤكد الموقف السلبي الذي طبع تصوفات المجلس الدستوري وغيره من المؤسسات المذكورة في البيان.

صحيح أنها بقيت تمارس دورها المخول لها دستوريا لكنها في نفس الوقت تخلت عن المهمة المنوطة بها بحكم البيان والمستلة في "السهر على إستمرارية الدولة ونوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري"، فهي ولمن ساهمت في إستمرارية الدولة إلا أنها لم توفر الشروط الضرورية للسير العادي لمؤسسات والنظام الدستوري. ويتبدى ذلك في أنها - باستثناء المجلس الدستوري والمحكمة العليا- بحكم عضويتها في هيئة إستشارية منقوصة من رئيسها ورئيس المجلس الشعبي الوطني مكت هذه الهيئة الإستشارية (المجلس الأعلى للأمن) من المجلس الشعبي الوطني مكت هذه الهيئة الإستشارية والمتجلس الدستوري الشاء مؤسسات بديلة عن تلك المحددة في الدستور والتي طالبها المجلس الدستوري بنقائم ولم يستعمل بتوفير الشروط الضرورية لمسيرها العادي وفقا للنظام الدستوري حتى تنشا بمؤسسات بديلة من قبل المجلس الاعلى للأمن دون إعتراض من المجلس الدستوري وغيره من المؤسسات المذكورة في بيافه، وتسند لها اختصاصات كل من رئيس المجمهورية والبرلمان.

[.] برر القائمون بالحركة أن المجلس الأعلى الأمن تمثل فيه جميع انسلطات المنصوص عليها في بيان المجلس الدستوري، لكن هل هذا المجلس يستع سلطات دستورية تحوله بتخاذ قرارات ملزمة باسمه؟ إن المجلس هيئة إستشارية وليست هيئة مقورة، وهل من صلاحياته إصدار إعلانات ملزمة وتعيين رئيس الدونة في غياب بعض السلطات كالمحلس الدستوري والمحكمة إلعليا إلى جانب انعضون الاساسيين رئيس الجمهورية ورئيس المحلس الشعبي الوطني، مع الهما من المؤسسات المحددة في بيان 1992/1/12.

وحَتَى إِذَا سَارِنَا بَيَانَ آلجُلُسُ الدَّسَتُورِي، فلماذا لا تَجَمَّع اضْيَات الحَددة في البيان كيئة مستقلة معبدة عن الحيثة الإستشارية المسئلة في المجلس الأعلى الأمن ومن بِرأسها؟ وهل اختصاصاتها عامة أم مقيدة؟

يتضح لنا، مما سبق، بما لا يدع مجالا للشك بأن نية إحداث أزمة دستورية ومؤسسانية كانت قائمة فعلا نفعل موافقة أو إجبار رئيس الجمهورية التراجع عن تعهداته التعايش مع الأغبية، ورفض تولي رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الدولة عن طريق الحَل، وكذا رفض رئيس الجلس الدستوري أو منعه من تولِّي رئاسة الدولة لسبب واحد هو منع الأغلبية البرلمانية للجبهة الإسلامية للإنفاذ من الوصول إلى البرلمان وتشكيل حكومة، آن ذلك سيؤدي حتما إلى إستمرار الخلاف بين الأغلبية البرلمانية والرئيس ومن معه، مما يدفع بالرئيس إما إلى إجراء إنتخابات رئاسية مسبقة، وهو مطلب الجبهة الإسلامية الإنفاذ و بعض الأحزاب رغم عدم دستوريته لأن الدستور لا لتحدث ولا شير على الإطلاق لذلك، وإما حل المجلس بعد مدة قصيرة من تنصيبه وإحتمال أن تحظى، مرة أخرى، الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتأسِد أغلبية الأصوات لها. فيصبح رئيس الجمهورية في وضعية حرجة قد تدفعه إلى الإستقالة بسبب رفض الشعب الوقوف إلى جانبه وتأبيد سياسة الأغلبية البرلمانية وتمكين رئيس الجلس الجديد من تولي رئاسة الدولة، أو الإستمرار في الحكم ويكون مجبرا حينئذ على التعامل مع الأغلبية البرلمانية من موقف ضعف مع ما يترتب عن ذلك من آثار على مكانته ومن معه، وعليه لم يكن أمام السلطة سوى اللجوء إلى الحل الجذري بعيدا عن لدستور ، فما كان أمام المجلس الدستوري حينذاك، إلا البحث، من خلال

إ في حديثه لجويدة la nouvelle republique رقم 631 لـ 2000/03/01 ص 3، يقول خالد نزار: 'أن توقيف المسار الإنتخابي في 1992 كان المخرج الوحيد الممكن لإنقاذ البلاد من مرائز الأصولية'

[«]l'arrêt du processus électoral en 1992 était la seule issue possible pour sauver l'Algèrie des griffes de l'intégrisme».

في مارس 1990 صوح العميد شلوفي مصطفى/ امين عام وزارة الدفاع بان: 'الجيش لن يتردد في المدخل. في إطار الدستور، إذا تعرضت الديمقراطية ومؤسسات الجمهورية لخطر". ولعله يقصد المادة 24 انتي سمق أن أوضحنا أهدافها.

⁻Voir: Lavennue (J.J) : l'Armée Algérienne et les Institutions Revue de Droit public et de la science politique en France et à l'étranger 1992 p. 113.

المشاورة مع أصحاب القرار ، على إيجاد صيغة تكرس الحل الجذري بتلبسة شبه قانونية ظاهريا وسياسية باطنيا وواقعيا بما يضفي عليها شكلا تسمية الإنقلاب على النظام الدستوري وظهور مؤسسة المجلس الأعلى للدولة التي أسندت لها ممارسة المسلطة بن التنفيذية والتشريعية بمبادرة من المجلس الأعلى للأمن.

ا تمت في غالبها في جنان الميثاق بين الطرفين بصفة انفصائية بوساطة رئيس الجلس الدستوري ورئيس الحكومة إلى أن وقع الإتفاق على الصياغة. ما يجعل البيان مشتركا وليس عملا صادرا عن الجلس.

الفصل الثاني المجلس الأعلى للأمن المبادر ومكرس الأزمة الدستورية والمؤسساتية ومستولي على السلطة التأسيسية أ

المبحث الأول المجلس الأعلى للأمن من هيئة إستشارية إلى سلطة تأسيسية

1- تنص المادة 162 من الدستور على ما يلي: ' يؤسس مجلس أعلى للامن برأسه رئيس الجمهورية . مهمته تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني . يحدد رئيس الجمهورية كيفيات تنظيم المجلس الأعلى للامن وعمله" .

وقد صدر تطبيقا لذلك المرسوم رقم 89-196 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1410 الموافق 24 أكتوبر سنة 1989 المتضمن تنظيم المجلس الأعلى للامن وعمده، والذي ببين انه يتشكل من رئيس الجمهورية رئيسا وعضوية كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ووزراء الدفاع الوطني والخارجية والداخلية والعدل والإقتصاد ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي. أما فيما يتعلق بمن تعود له سلطة استدعاته للإجتماع فهو رئيس الجمهورية وحده الذي يحدد أيضا جدول أعماله.

وتتمثل مهمة المجلس، وفقا للمادة 4 من المرسوم 89-196، في كونه يدلي برأيه لرئيس الجمهورية في كل مسألة تتعلق بالأمن وتشمل ميادين النشاط الوطني أو الدولي لاسيما تحديد الأهداف في مجال أمن الدولة وتقدير الوسائل والشروط العامة لإستخدامها وتدابير التنسيق العام في إختيار الموارد والوسائل في هذا الميدان. وهو ما تولى انقيام به سابقا لاسيما من خلال توصياته التي جاءت في بيان إجتماع مجلس الوزراء يوم 22 سبتمبر 1991 حيث جاء فيه أنه لحماية البلاد

¹ لا غرابة فقد اعبر مجلس الثورة سنة 1965 نفسه مصدر السلطة المطلقة (انظر الجزء الأول).

بشكل أفضل من إعادة بروز وضعيات من تلك التي أوجبت حانة الحصار يوصي المجلس الأعلى للأمن بما يلي:

- تقديم مشروع قانون يسمح للسلطات المدنية باللجوء إلى قوات الجيش الوطني الشعبي في الحالات الإستثنائية التي تهدد أمن الأشخاص والمملكات والنظام العام و سير المصالح العمومية،

إدخال تعدملات على القانون المتعلق بالمظاهرات العمومية،

- اليقظة في التكفل بالمشاكل ذات الصلة بإستقرار مؤسسات الدولة والنظام العام وأمن الأشخاص والإحترام الصارم لقوانين الجمهورية.

وتنفيذا لذلك درس ووافق مجلس الوزراء يوم 15 أكتوبر على مشروعي النصين اللذين أوصى بهما الججلس الأعلى للأمن في 22 سبتمبر 1991 ومن ثمة كان

اكان مجلس الوزراء المعقد يوم 1991/03/04 قد أصدر بيانا لدى تناوله مشروع الفالون المتعلق بالبرمجة المسكرية للفترة الممتدة من 1991 إلى 1997 جاء فيه: "إن إعداد المشروع المتعلق بالبرمجة المسكرية للفترة الممتدة من 1991 إلى 1997 جاء فيه: "إن إعداد المشروع في المخاذ القرار، وفي إطار إنعكاسات سياسة الدفاع على صعيد الإستثمار وعلى صعيد الموارد البشرية وعلى صعيد تنمية الحياكل القاعدية"، وهي صياغة تحط من قيمة المشرع والبرلمان، فكانها تنميد تنازلا أو منحة. ولعل إستعمال فعل "تشرك" بعود إلى أن قطاع الدفاع كان محظور المطرق إليه في البرلمان وتناوله بالدراسة والمراقبة ما فيها ميزائية القطاع على خلاف انقطاعات الاخيري، مع أنه مجرد وزارة كغيرها غاية ما في الأمر أن ها بعض النشاطات تتسم بانسرية شانها شأن وزارتي الداخلية والخارجية. ومن ثمة فهن ذلك لا يعني البئة عدم أحقية الجهات الوقابية المختصة من القيام بمهامها بما يضفي على نشاطاتها الشفافية ويبعد كل أشكال الشك والتجفظ على تصرفاتها.

وببدو من خلال مدخلات المجلس الأعلى للآمن في بعض انقضاه النبي ممكن معالجتها في الحاره المدني العادي، كما هو الحال في الموصيات الثلاث سابق الإشارة إليه وصدور بيانات عسكية أشاء الحصار تحص التعامل مع الاوضاع السائدة، أن انتوجه نحو تحييد السطات المدنية والمهيئة للحلول محلها قد بدأ محسد في الواقع العملي وأنه إنتقل فيما بعد بل مجال المدارسة الرسمية بعد الدور الأول للإنتخابات المشروعية حيث كان الحدث بل مجال المدارسة الرسمية بعد الدور الأول للإنتخابات المشروعية حيث كان الحدث الدين عجائقي 1992) بدور حول نوعيات الشروط التي سيترك بموجها الشاذبي مهامه". "

(مد ية جائفي 1992) بدور حول نوعيات الشروط التي سيترك بموجها الشاذبي مهامه". "

مما يؤكد أن الأمركان محضوا له سابقا.

Belaid (A): op. cit p. 14.

بالإمكان الإعتماد عليهما لفرض النظام ووضع حد لكل التجاوزات وفقا للشرعية وبالنالي تمكين الرئيس من تأجيل أي موعد إنتخابي إذا كان إجراؤه يسبب في المساس بالنظام القائم أو يزعزع إستقرار المؤسسات الدستورية بعيدا عن أي إجراء خارج أحكام الدستور. وقد رأينا أن الذي خرج عن هذه التوصية هو الجيش الممثل في المجلس ورئيسه.

ولكن هذه المؤسسة، رغم عدم وجود رئيسها ورئيس المجلس الشعبي الوطني وعدم إستدعائها من قبله، إجتمعت بمبادرة من؟ بتاريخ 12 يناير 1992 رسميا بمقر رئاسة في حكومة وأصدرت بالإجماع بيانا، يتضح من خلال قراءة بنوده بأن هناك تنسيقا قبيبا قد وقع بين بعض السلطات المشار إليها في بيان المجلس الدستوري لدفع رئيس الجمهورية إلى "الإستقالة" وحل المجلس الشعبي الوطني وصدور بيان المجلس الدستوري الذي على ضوئه لاحظت إستحالة مواصلة المسار الإنتخابي حتى تنوفر المشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات كما فصت عليه الفقرة الأخيرة من تصريح (بيان) المجلس الدستوري.

كما قرر المجلس الأعلى للأمن، بموجب هذا البيان، أن يتكفل مؤقتا بكل قضية من شأنها المساس بالنظام العام وأمن الدولة، و "يعلن أنه في دورة مفتوحة والله سيجتمع دون توقف لأداء المتزاماته حتى نتوصل الهيئات الدستورية التي يتم اشعارها إلى إيجاد حل لشغور منصب رئاسة الجمهورية "ا. فمن هي المؤسسات الدستورية التي يتم الشعارها بإيجاد الحل، وهل المجلس الأعلى للأمن استحوذ على جميع السيطات وأن الهيئات الدستورية المشار إليها في بيان المجلس الدستوري قد أبعدت في إنتظار إشعارها من طرف المجلس الأعلى للأمن مع أنها مكلفة بموجب البيان في إنتظار إشعارها من طرف المجلس الأعلى للأمن مع أنها مكلفة بموجب البيان

انظر: جريدة الخبر ليوم 1992/01/13 وغيرها من الجرائد التي نشرت البيان في نفس اليوم. استشهد أصحاب القرار لتوقيف المسار الإنتخابي على الموقف المعارض الذي يخذه ديغول ومغادرته فرنسا تجاه برطانيا لتنظيم المقاومة ضد الإحتلال النازي، رغم موافقة أغلبية اعضاء البرلمان الفرنسي على سياسة الماريشال بيتان Petain الذي فقد المشروعية لصالح ديغول فيما يعد.

"بالسهر على إستمرارية الدولة وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري".

2- وبناء على ما سبق يحق لنا أن تساءل - قانوة - هل إجتماع المجلس عكن أن يتم بدون إستدعاء من رئيسه وبدون حضور هذا الأخير الذي يرأس الإجتماع ويحدد جدول أعمال المجلس ويدير المناقشات ويتخذ القرارات بدلا من تقديم الآراء؟، إذ من المعلوم أن المجلس ما هو إلا هيئة إستشارية ليس لها الحق في إتخاذ القرار أو بجث المسائل التأسيسية والمؤسساتية، الذي يعود دستوريا لرئيس الجمهورية المستقيل.

والحقيقة أنه بمجرد صدور بيان المجلس الأعلى للأمن أصبحت المؤسسات المشار إليها في بيان المجلس الدستوري تأثمر بأوامره، رغم كونه مُؤسَسَة غير مكتملة التشكيل ومداولاتها بانالي غير دستورية، مما حولها إلى سلطة فعلية مُؤسِسَة لنظام حكم مؤقت للبلاد².

ا ترأس الجلس رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي:

[«]Après la tenue du Haut Conseil de sécurité, que j'ai présidé au lieu et place du Président de la République démissionnaire» - in entretien du Mois S. Ahmed Ghozali au soir d'Algérie- 23/07/08 par Mohamed Chafik Mesbah.

² أعضاء المجلس الأعلى للأمن هم: رئيس الحكومة ووزير الإقتصاد/ سيد أحمد غزالي/ (به صفين). وزير الداخلية والجماعات المحلية/ العربي بلخير، وزير العدل/ حمداني بن خديل، وزير الدفاع/ خالد مزار، وزير الشؤون الخارجية/ الأخضر الإبراهيمي، قائد اركان الجيش الوطني الشعي/ عبد المالك قنارعة.

يذُهُب Art Kaki إلى أن هناك هيئة تسمى مجلس الدفاع Art Kaki عير منصوص عليها في الدستور مستحوذة على أهم السلطات مستوحاة من المجلس لوطني للأمن المتركي تتشكل من وزير الدفاع وقائد الأركان العامة والقادة الثلاث للقوات البرية و لجوية والمبحرية ومسؤولي الأمن الرئيسيين (الأمن السري والدرك الوطني). وأن هذه الهيئة هي التي تعين الرؤساء ويشهي إلى أن الجزائر تتجه يفضل تدخل الجيش في الحياة السياسية إلى تركمة تعين الرؤساء ويشهي إلى أن الجزائر تتجه يفضل تدخل الجيش في الحياة السياسية إلى تركمة الأعلى الأمن كيئة دستورية. مع العلم أن القرارات الحاسمة غالبا ما تتخذ خارج الهياكل التي تضطر تحت الضغط المعوافقة وإضفاء الصيغة الرسمية على القرار.

فبموجب تدخلاته غير الدستورية تمكن من تحقيق ما كان بهدف إليه من توقيف للمسار الإنتخابي وإمعاد كل من يخوله الدستور سد الفراغ الناجم عن إستقالة رئيس الجمهورية، وأكد ذلك من خلال بيانه القاضي "إستحالة مواصلة المسار الإنتخابي حتى تتوفر الشروط المضرورية للسير العادي للمؤسسات. . . ' ، وبذلك يكون المجلس قد خول نفسه مكانة جعلت منه محور السلطة خلال تلك المرحلة للتكفر مكل قضية من شانها المساس بانتظام العام وأمن الدولة، كل ذلك خارج إطر أحكام الدستور وبيان المجلس الدستوري الذي يطالب بالسهر على توفير الشروط حيث غير المعنى السابق مستعملا في بيانه أداة تحقيق بقوله 'حتى نتوفر الشروط بل لقد ذهب إلى حد الممكين من إنشاء جهاز للإنابة يمتع بكل السلطات الشروط التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية وهو ما إستغله المجلس الأعلى الأمن للإستحواذ رسميا على السلطة وإبعاد أو إخضاع المؤسسات الأخرى له، عوجب بيانه المؤرخ في 14 يناير 1992 .

3- فمن خلال التأسيس الذي إعتمد عليه البيان، بإعتباره مؤسسة تضم في عضويتها سلطات المؤسسات المشار إليها في المواد 24 و 75 و 79 و 129 و 130 من الدستور وإعتماده على بيان المجلس الدستوري الذي لم يذكر أو يشر إطلاقا إلى المجلس الأعمى للأمن، والتذكير ببيانه الصادر في 12 جانفي 1992 والإجتماع الإستشاري المنعقد يوم 14 جانفي من نفس السنة الذي ضم جميع المؤسسات المشار إليها في بيان المجلس الدستوري، يقول في إعلانه أنه، "بعد الإستشارات

ا بذهب (W.B) Quandt بأن دوافع العسكريين لإيقاف المسار الإنتخابي كانت واضحة على الأقل على مستوى واحد وهو الحقاظ على صلاحياتهم المؤسساتية، وبإبعاد رئيس مرفوض يضمنون بقاءهم، كما كانوا يدافعون عن مراكزهم ومستوى معبشتهم، ولكنهم في نفس الوقت كان يقودهم الشعور الوطني لكون أغلبهم مجاهدين.

Quandt (W.B), op. cit p. 83.

² عمديا وواقعيا الذي كان يسير الدولة قبل مجيئ محمد بوضياف هو وزير الدفاع وقائد الأركان ومسؤول دائرة الأمن، وبعد اغتيال بوضياف عاد الأمر إلى ما كان عليه بإنضدم ليامين زروال فيما بعد للمجموعة، ولعل قول علي كافي رئيس المجلس الأعمى للدولة لرئيس الحكومة معيد عبد السلام بأثنا "خضرة فوق عشاء"، ما يؤكد ويثبت ذلك.

والمناقشات، وبعد إستشارة المجلس الدستوري ورئيس المحكمة العليا والإستماع إلى رئيس الحكومة"، مع أن المؤسسات الأخيرة مذكورة بموجب المواد 75 و 79 (رئيس الحكومة) 129 (السلطة الفضائية) و 153 (المجلس الدستوري)، فكيف حضرت الإجتماع ويستشيرت والقشت ثم بعد ذلك إستشيرت مرة أخرى (الحكمة العيب والمجلس الدستوري) ويستمع إليها (رئيس الحكومة) مع العلم أن رئيس الحكومة هو الذي ترأس الإجتماع الأول للمجلس الأعلى للأمن مكان رئيس الجمهورية اكم، فكيف تحول إلى هيئة تستشار ومن توأس إذن المجلس؟!.

إن سوء صياغة البيان المحدث للمجلس الأعلى للدولة حولت المؤسسات المشار إليها إلى حاضرة الإجتماع ومناقشة ومدلية برأيها ثم بعد ذلك إستشيرت مرة أخرى بصفة منفصلة ؟! .

4- والمتمعن في الإعلان يلاحظ بأن هناك سلطة دستورية حسب التسمية الواردة في بياني المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للأمن لم تذكر بصفتها لا في الإستشارة ولا في الإستماع ونكتها حاضرة بذكر المادة 24 وأن موقفها في الإجتماع لم يحدد ولم بيبن دورها، مع أنها في حقيقة الأمر هي صاحبة السلطة المبادرة

⁻ Ghozali (S.A).

¹ انظر المرجع السابق

⁻ انظر الأعلان المؤرخ في 1992/01/14 المتضمن إقامة مجلس أعلى للدونة - الجريدة الرسمية رقم 3 المؤرخة في 1992/01/15 حيث جاء في الفقرة 4: "وعلى إثر الإجتماع الإستشاري الذي إنعقد بقصر الحكومة يوم الثلاثاء 1992/01/14 والذي جمع المؤسسات المشار إليها في المواد 24 و 75 و 79 و 130 و 153 من الدستور،

⁻ وبعد الإستشارات والمناقشات،

وبعد إستشارة المجلس الدستوري ورئيس المحكمة العليا،

⁻ وبعد الإستماع إلى رئيس الحكومة،

⁻ يصرح

⁻ يَعلنَ إِقَامَة مجلس أعلى للدولة بتكون من خمسة أعضاء

عارس المجلس الأعلى للدولة جميع انسلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به ترتيس
 الجمهورية . . . " .

والموجهة والمقررة، وما يزيد في الغموض أن رئيس الحكومة الذي ترأس إجتماع 12 جانفي أصبح يستمع اليه، فهل كان ذلك بإعتباره رئيسا للحكومة فقط؟، مما يطرح التساءل عمن ترأس الإجتماع إذ لا يمكن أن يتولى تلك المهمة رئيس المجلس الدستوري ولا رئيس المحكمة العليا لكونهما ليسا عضوين نظاميين في المجلس الأعلى للأمن.

وعليه فإن رئاسة المجلس تولاها ممثلوا المؤسسة العسكرية (المادة 24) وهم الذين سيروا الجلسة بحيث بستمعوا وإستشاروا وقرروا، أما إذا كان رئيس الحكومة هو الذي توأس المجلس، فلماذا لم يذكر ذلك وتحوّل إلى مقدم عرض إستمع إليه المجلس؟ وعلى ضوء ذلك صرح "بأن الوضعية الإستثنائية التي تمر بها البلاد لا يمكن أن تستمر دون إفراز مخاطر جمة على الدولة والجمهورية"، لأن المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية، التي تتنافى مع المذهب الدستوري الغاء النظام الجمهوري وكذا مبدأ التداول على السلطة وإختيار الحكام بواسطة الإتخاب، ومن ثمة تأبيد الحكم الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما غيد بالضرورة إقامة نظام الإسلامي منظرف مقصي واحتمال اشتعال حرب أهلية بين مكونات المجتمع الجزائري تسلطي منظرف مقصي واحتمال اشتعال حرب أهلية بين مكونات المجتمع الجزائري الأمة، وإن يتحقق ذلك إلا بإيقاف المسار الإنتخابي ووضع حد لهذا المؤجه الذي يتجافى مع النظام الجمهوري تهيئة لحل الحزب المسبب في الأزمة آجلاً و "بأن

ا التأكيد على الدونة والجمهورية أي الدولة والنظام الجمهوري الذي ذكر به رئيس المجلس الأعبى للدولة قاتلا في خطابه يوم 1992/04/22 بمناسبة تنصيب المجلس الإستشاري "فأصبح توقيف المسار الديمقراطي ضرورة ملحة الجيش الوطني انشعبي إستطاع أن يتصدى بشرف وحزم لهذا التدهور منقذا بذلك البلاد"

⁻Mesbah (MC). «le commandement militaire.. avait pris la decision d'interrompre le processus électoral» op.cit p. 7.

² مع أن مبدأ النّداولُ واختيار الحكام بواسطة الإنتخابات فعُلا لم تعرفه الجزائر قبل ذلك. 3 نظر تصرح عني هارون/ عضو المجلّس الأعلى للدولة لنَلفزة ميدي 1 يوم 2008/09/04.

إستمرارية الدولة تقتضي سد شغور رئاسة الجمهورية وذلك بإنشاء جهاز للإنابة يتمتع بكل السلطات والصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية" أ

فالبيان يقيم هذا الجهاز للضرورة على إعتبار أن إيقاء الوضع على ما هو عليه يهدد كيان الدولة والنظام الجمهوري، وأن إستمرارية الدولة للوقاء بإلتزاماتها الداخلية والدولية وتعاقداتها ومهامها تنطلب سد شغور رئاسة الجمهورية، مع أن القائمين على توقيف المسار الإشخابي هم الذين رفضوا سد الشغور بالطريقة الدستورية عن طريق حل غير دستوري للمجلس الشعبي الوطنيء، لم يكونوا يرغبون في أن يتولى رئاسة الدولة شخص "محسوب على تيار معين وهو التيار الذي لا يحدمهم أن بل لقد عملوا على رفض تولي رئيس المجلس الدستوري رئاسة الدولة السمور لعدم في الدستور صراحة على تلك الإمكانية، مع أنها كانت تمثل حلا مقبولا يتماشى وروح الدستور ويضمن إستمرارية الشرعية الدستورية، بعيدا عن حلول خارجها 4. وبعد ثلاثة أيام إقتعوا بوجوب سد شغور رئاسة الجمهورية بالطريقة التي تخاف الدستور فأنشأوا جهازا المإنابة أطبقوا عليه تسمية المجلس الأعلى للدولة ليتولى ممارسة سلطات رئيس الجمهورية، والذي بدوره تسمية المجلس الأعلى للدولة ليتولى ممارسة سلطات رئيس الجمهورية، والذي بدوره أهل رئيسه بموجب مداولة للإمضاء على القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجس

ا إن استعمال مصطلح "الإنابة" في إعلان المجلس الأعلى للأمن يوم 14 جانفي يؤكد بما لا مدع مجالا للشد بأن رئيس المجلس الدستوري كان موافقا على مبدأ مسألة "الإنابة" وقد أكد ذلك فيما بعد في تصرح له بجريدة العالم السياسي 1995/01/11 ما يفيد صراحة بأنه كان مورفقا أو منفقا – بعد لقاء أو لقاءات مع أصحاب القرار على مسألة الإنابة.

² انظر المبحث الخاص بجل المجلس الشعبي الوطني المذكور سابقاً - المأدة 120 من الدستور . 3 تصريح عبد العزير بلخادم/رئيس المجلس الشعبي الوطني الحل لجريدة العالم السياسي يوم 1995/01/11 .

⁴ يُعلم أصحاب القرار مأن تولى رئيس المجلس الدستوري رئاسة الدولة سيؤدي إلى إجراء يُتَخَابَات رئاسية في الآجال المحددة في المادة 84 وقد تفرز رئيسا لا يرضى عنه أصحاب القرر، ثم المتحضير لإنتخابات تشريعية بعد ذلك مع إحتمال كبير في عودة نفس التوجه السابق الدي يشكل خطرا على النظام الجمهوري حسب رأي أصحاب القرار.

الوزراء ثم خوّل نفسه، هو الآخر، سلطة التشريع بمساعدة مجلس إستشاري وطني يقدم له الإستشارة خصوصا في الميادين ذات الطاّبع التشريعي.

وما يثير الإستغراب في منطق السلطة القائمة أن المجلس الأعلى نلامن منشى المجلس الأعلى نلامن منشى المجلس الأعلى للدولة، أصبح يُستدعى للإجتماع وتقديم الإستشارة بعدما كان يقرر، وهو ما حدث عندما لجا أتباع الجبهة الإسلامية نلاقاذ إلى العمل المسلح، فإقترح على المجلس الأعلى للدولة إعلان حالة الطوارىء، بموجب المرسوم الرئاسي رقم على المجلس المؤرخ في 09 فبراير 1992 لمدة سنة، التي بقيت سارية المفعول طيلة عشريتين تقريبا رغم مخالفتها لأحكام المادة 86 من الدستور التي تقضي بعدم إمكانية تمديدها إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني!

ولم يتوقف ذلك المنطق عند هذا الحد بل نجد هذه الهيئة التي إستعادت وظيفتها الإستشارية وقتما تشاء!، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة بإعتباره يمارس سلطات وصلاحيات كل من رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني، تتدخل مرة أخرى أيضا متى تشاء! كسلطة تأسيسية بموجب إعلان 19 ديسمبر 1993 لمتأكيد على أن الفترة الرئاسية المنبثقة عن إنتخابات ديسمبر 1988 تبلغ نهايتها

ا يقيت الأحزاب المعارضة ولجان حقوق الإنسان تطالب وبإلحاج رفع حالة الطوارئ أو على الأقل التقيد بأحكام الدستور من خلال وجوب عرض تمديد حالة الطوارئ على المجلس الشعبي الوطني لتمديدها أو إلغاتها وحتى ضمن أحزاب التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم). نجد الأخيرة عبرت عن ملها في رفع حالة الطوارئ.

⁻ الحبر 2010/02/10 ص 5. وعلى أثر أحداث جاتفي 2011 تدخل رئيس الجمهورية تحت الضغط لشعبي مقررا رفع حالة الطوارئ في اجتماع مجلس الوزراء 2011/2/22 ورسم ذلك نأمر 2011/2/23. انظر تقصيلا الجزء الثالث.

⁻Le Quotien d'Oran 10/02/2010 p. 2.

يوم 27 ديسمبر 1993 ، وأن لجنة الحوار الوطني المكلفة من طرف المجلس الأعلى للدولة بالتوصل، في آجال محددة، إلى إعداد إجماع وطني واسع قدر الإمكان يكون منبثقا عن ندوة وطنية وإعتبارا لإقتراح اللجنة بعقد الندوة الوطنية خلال الأسبوع الأخير من شهر جاتفي 1994، وإعتبارا للضرورة الملحة لضمان ديمومة الدولة وإستعرارية السلطات العمومية فإنه تقرر:

–عقد ندوة وطنية يومي 25 و 26 يناير 1994.

- تمديد مهمة المجلس الْأعلى للدولة الّي غاية 31 يناير 1994 كأقصى أجل لتنهى فور تأدية الهيئة الرئاسية الجديدة لليمين الدستورية ².

والمنفت الإنتباه في الصياغة أنها تستعمل صبغة الجمع "تأدية الهيئة الرئاسية الجديدة الميمين الدستوري". ما يفيد أن التوجه كان ينحو نحو هيئة رئاسية ثلاثية – كما سنرى لاحقا– رئيس والتبين له ضمانا التحكم في الأوضاع وتجنب فلنان السلطة لصالح فرد واحد قد يستأثر بها لوحده ويستعملها لتحقيق مآربه وعلى رأسها

ا مع أنها مشكلة من نفس الأشخاص ودون حضور المجلس الدستوري والمحكمة العليا خلاف
 لبيان الجلس الدستوري.

⁻ غريب تصرف هذه الهيئة الإستشارية. تتدخل لفرض احترام أجل نهاية عهدة الرئيس المستقيل" وهي التي قامت مجرق الدستور لدى تنصيب نفسها سلطة مؤسسة، وفي لفس الوقت نتمادى في خرق الدستور بتعيين رئيس دولة وليس تنظيم انتخابات رئاسية طبقا للدستور!؟.

يذهب أحد الكتاب إلى القول بأن الفقرة المتعلقة باليمين لا معنى لها، أي أنها زائدة، لأن
 الدة 72 من الدستور الفقرة الثانية قد نظمت الموضوع قائلا :

[«]En effet, le Chef de l'Etat entre en fonction aussitôt après sa prestation de serment». Boussoumah (M): op. cit p. 98.

وببدو أن الكاتب يخلط بين تسمية رئيس اندولة ورئيس الجمهورية دنك أن المادة المذكورة تتحدث عن رئيس الجمهورية أو رئيس الدونة في حالة الشغور الدستوري وليس رئيس الدولة المعين خارج إطار الدستور.

وعليه فإن تفقرة المذكورة في الإعلان لا نعتقد بأنها زائدة ولا معنى لها بل وجودها ضروري وإن كنا -كما سبق أن بينا– نعتبر تدخل الجلس الأعلى نائمن غير دستوري.

الرئاسة، وقبيل انعقاد ندوة الوفاق الوطني حسم الأمر لصالح تعيين رئيس للدولة دون نوب له أين اقترح عبد العزيز بوتفليقة من طرف الجيش لكن ضمن شروط لم تقبل – كما سنرى– من قبل المقترح فلجأ أصحاب الترار إلى وزير الدفاع ليامين زروال الذي لم يتردد في قبول المنصب بشروط.

وبذلك فسح المجال أمام تأجيل إنهاء مهام المجلس الأعلى للدولة إلى غاية تعيين رئيس الدولة وفق ما تقضي به أرضية الوفاق الوطني لاسيما المادة 6 منها، لتي صادقت عديها ندوة الوفاق الوطني يوم 26 جانفي 1994. ثم تعيد الكرة في 30 جانفي 1994 لتعيين العميد ليامين زروال وزير الدفاع رئيسا للدولة بعد إنهاء مدة الإنابة التي تولاها المجلس الأعلى للدولة طبقا لإعلان 14 جانفي 1992، وإن كان الهدف من وراء ذلك هو إحترام توازي الأشكال في الإجراء المخالف لمدستور! تجاوزا لأحكام هذا الأخير، على إعتبار أنه هو الذي أنشا المجلس الأعلى للدولة والتالي فإن تمديد أجله وتعيين شخص يحل محله لا يمكن أن يتم يلا بواسطة أدة من فيس السلطة أو أعلى منها درجة وسلطة!

المبحث الثاني المعلى للدولة جهاز غير دستوري يمارس السلطين التشريعية والتنفيذية

1- لقد إستند المجلس الأعلى للأمن في تدخلاته على وجود شغور منصب رئيس الجمهورية وبيان المجلس الدستوري وإنشاء جهاز للإنابة سمي بالمجلس الأعلى للدولة لضمان إستمرارية الدولة وأمنها وإستقرارها، ويتولى سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ويساعده في ذلك مجلسا إستشاريا.

ا في تصريح لرئيس لجنة الحوار الوطني، يوسف الخطيب يقول فيه بأن المجلس الدستوري في مذكرة مه، يقترح أن يعين رئيس الدولة من طرف المجلس الأعلى للأمن وليس من طرف الندوة الوطنية لأن ذلك أقرب للدستور إهل تنطبق على هذا الراي مقولة "رب عذر أقبح من ذنب".

⁻ Fl Watan 4 et 5 Janvier 1994 p. 2.

ويتكون الجحلس الأعلى للدولة، طبقًا للإعلان المؤرخ في 14 يناير 1992، من خمسة أعضاء من بيتهم رئيساً يؤدي مهمته إلى غاية توفير الشروط الضرورية للسير

ا جاء في الإعلان: بعلن:

ا يقامة مجلس أعلى للدولة يتكون من خمسة أعضاء: محمد موضياف رئيسا، خالد نزار عضوا، علي كافي عضوا، تجيني هدام عضوا، علي هارون عضوا. هذا الأخير هو الذي يقترح بوضياف على التيادة العسكوية لرئاسة الدولة التي إستحسنت ذلك ونفذت الإقتراح لأنها لم تجد أفصل منه – تصريحه لتلفزة ميدي ا موم 2008/09/04.

-Haroun (A): op. cit pp. 218 et S.

2- 'يمارس الجلس الأعلى للدولة جميع السلطات والصلاحيات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية".

- اللافت للإنساء أن أغلبية أعضاء هذا الجهاز، رغم حظوتهم ومكاتهم الدريخية والسياسية، لا ينسون إلى المؤسسات المحددة في تصرح المجلس الدستوري. فهم جميعا ينسون إلى فئة المجاهدين، لكن وجودهم في هذا الجهاز له دلالاته، فالرئيس محمد بوضياف من الشخصيات الوطنية الثورية إذ أنه من أوائل مفجوي الثورة ووجوده على رأس هذا الجهاز يضفي عليه نوعا من المشروعية الناريخية دون الشعبية وانشرعية، لما لهذا المناصل من مكانة في تاريخ الحزير. ويمثل اللواء خالد نزار الجيش الوطني الشعبي وعلي كافي المنظمة الوطنية للمجاهدين وتجيني هدام يمثل النيار الديني اما علي هارون فيمش التيار العطمني لديمقراطي، أو ما الصطلح على تسميته بالمشروعية الناريخية أو المشروعية الورية المشروعية الديمقراطية.

- أصدر المجلس الأعلى للدونة مداولة على أثر إغتيال رئيسه يوم 1992/06/29 تحمل رقم 93-03/06/29 تحمل رقم 93-03 مؤرخة في 1992/07/02 تتمم تشكيلة المجلس حيث عين رضا مالك رئيس لمجلس الإستشاري عضوا. تلتها مداولة رقم 92-04 في نفس اليوم والسنة تتعلق بإنتخاب علي كافي رئيسا للمحلس.

المعروف في الجزائر أن هناك مبدأ إعتمد في بداية الثورة مفاده القيادة الجماعية رفضا القيادة الفردية خوف من فكرة الزعامة والإنفراد بالسلطة، لدلك كان على الفائمين مجركة 11 جالفي إنشاء هيئة جماعية بدلا من تعيين أو تكليف شخص يقوم مقام رئيس الجمهورية بالإثابة، فإهندوا إلى المجلس الأعلى للدولة.

والحقيقة أن هذه التخوف لم يمنع محمد بوضياف من فرض أفكاره وتوجهاته على أعضاء المجلس وهو ما حدث أثناء حكم أحمد بن بلة بالنسبة للحكومة والمكتب السياسي أو حكم بومدين الهواري النسبة لمجلس الثورة. العادي للمؤسسات والنظام الدستوري على أن لا تتجاوز تلك المدة نهاية الفترة الرئاسية الناتجة عن إنتخابات ديسمبر 1988 التي تنتهي في نهاية سنة 1993.

وبأداء أعضاء المجلس الأعلى للدولة اليمين الدستورية، تراجع المجلس الأعلى للأمن وفسح المجال للسلطة الجديدة المنشأة بموجب الإعلان سالف الذكر والذي بموجب نقطته الثانية (02) التي أسندت له ممارسة جميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية، أصدر المداولة رقم 1 المؤرخة في 19 يناير 1992 التي تؤهل رئيس المجلس الأعلى للدولة الإمضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء ممان المداولة ثانية (02) تسند لذلك الجهاز سلطة المخاذ "الندابير التشريعية" اللازمة لضمان إستمرارية الدولة وتنفيذ برنامج الحكومة حتى يعود السير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري بموجب مراسيم تشريعية قمد .

وعلى ذكر فقرة "حتى يعود السير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري" نلاحظ كيف حور مضمون بيان الجحلس الدستوري من قبل المجلس الأعلى للأمن في إعلانه وتبعه في ذلك المجلس الأعلى للدولة في مداولته الثانية. فقد جاء في بيان

المنص الإعلان في بنده 7 "ينهي المجلس الأعلى للأمن إجتماعاته فور أداء أعضاء المجلس الأعلى للدولة اليمين". لكنه بعود للظهور كسلطة عليا بإصدار إعلان 1993/12/19 الذي يمدد مهمة المجلس الأعلى للدولة إلى 1994/01/31 بعد أن تحول إلى هيئة إستشارية له، مع الأخذ بعين الإعتبار مسألة توازي الأشكال سابق الحديث عنها. وهي وضعيات خاصة لا تحدث إلا في الأنظمة ذات المشروعية الشعبية الهشة وحيث السلطة لا تستند عليها إلا عند الضرورة لاسيما على المستوى الحارجي. سيادة الشعب، الشعب السيد وإرادة الشعب.

² المداولة رقم 92-10/ م.أ.د. مؤرخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 1992/01/19. وترأس وقيل المعلم الأعلى للدولة للإمضاء على كل القرارات التنظيمية والفردية وترأس مجلس الوزراء – الجريدة الرسمية بتاريخ 1992/01/22 عدد 5.

³ المداولة رقم 92-02/ م.أ.د. مؤرَّخة في 14 رجب عام 1412 الموافق 1992/04/14. تتعلق بالمراسيم ذات الطابع التشريسي – الجوردة الرسمية ليوم 1992/04/28 عدد 28.

⁻التُّولُ 'حَتَى بِعُود السَّيْرُ العادِّي َّللمؤسسَّات والنظام الدســَورِي" بِفيد أَن تَقْرِير تُوفير الشروط بِبقى بأيدي من أوقفوا السير العادي للمؤسسات والنظام الدســُوري.

المجلس الدستوري بأنه ' يتعين على المؤسسات . أن تسهر على استمرارية الدولة . وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري والذي مفاده الحفاظ . . . من خلال قيام السلطات المحددة في المواد 24 و 75 و 79 و 129 و 130 و 153 بالسهر على استمرارية الدولة : غير أن المجلس الأعلى للأمن غير مضمون وتوفير الشروط . . . " وأكد ذلك المجلس وتوفير الشروط . . . " وأكد ذلك المجلس الأعلى للدولة بإستعمال احتى يعود السير العادي . . . " من خلال إنشاء جهاز إيابة بموجب إعلان 14 جانفي، مما أدى إلى إنشاء اجهزة لا تمثل المؤسسات المنصوص عليها في المواد المعددة من قبل المجلس الدستوري .

يجلى لنه مما سبق بأن المجلس الأعلى للدولة استحوذ على سلطات رئيس الجمهورية ثم تحوّل إلى سلطة تأسيسية من خلال تخويل نفسه سلطة التشريع بإسم الشعب بموجب مواسيم ذات طابع تشريعي! ومن ثمة تجمعت كافة السلطات بيده تساعده حكومة ومجلس إستشاري وطني.

2- وما ينبغي ملاحظته في هذا الجحال هو أن المداولة الأولى للمجلس الأعلى للدولة تعتمد مباشرة على المادة 74 من الدستور وإعلان المجلس الأعلى للأمن دون الإشارة إلى المؤسسات المحددة في بيان المجلس الدستوري الذي كان يعتمد عليه لإصدار بيان 12 يناير وإعلان 14 يناير. أما المداولة الثانية فتعتمد على شغور السلطة التشريعية وبيان المجلس الدستوري وأن المهمة المسندة للمجلس لا يمكن أن تؤدى دون اللجوء إلى تدايير ملحة ذات طابع تشريعي.

فالمجلس الأعلى في المداولتين وبموجبهما أراد أن شبت بأن اللجوء إلى المجلس الأعلى للأمن وأسلوب الإعلانات قد ولى وأنه أصبح صاحب السلطة المؤسسة، وإن كان قد حاول بضفاء الطابع الدستوري على تصرفاته من خلال المادة 74 ونصريح المجلس الدستوري، لكته في نفس الوقت يقرّ من الناحية الشكلية، أنه لا يمارس السلطة التشريعية بإعتباره ممثلا منتخبا من قبل الشعب. ويبدو ذلك في إعتماد المراسيم التشريعية المرتبطة بالسلطة التنفيذية، ذلك أن المجلس الإستشاري الوطني لا يتمع بسلطة المداولة والموافقة على مشاريع النصوص ذات الطابع التشريعي المعروضة عليه وإنما يكفي بتقديم إقتراحات واراء حول تلك المواضيع بعد دراسةا

ضمن الفروع المتخصصة وعلى مستوى الجلسة العامة، بل إن المجلس لا يكنفي بتقديم رأي موحد وإنما قد يقدم بدائل عند الحاجة، ومن ثمة فالقرار يعود للمجلس الأعلى للدولة، خلافا لما إعتمد في ظل المرحلة الإنتقالية فيما بعد أين تولى المجلس الوطني الإنتقالي، المعين كذلك، مهمة التشريع وفق الإجراءات المعتمدة في الظروف العادية من دراسة وتعديل ومناقشة وتصويت، ثم يرسل النص الموافق عليه لرئيس الدولة أو رئيس الجمهورية، بعد الإنتخابات الرئاسية التي جرت في 16 نوفمبر 1995 وإلى غاية تنصيب المجلس الشعبي الوطني، لإصداره في شكل أمر طبقاً لأحكام المادة 179 من دستور 28 نوفمبر 1996 الذي أضفى على المجلس الوطني الإنتقالي صفة الهيئة التشريعية.

وبناء على ما سبق ننهي إلى أن المجلس الأعلى للدولة في مداولته الثانية خول نفسه، بالإعتماد على المجلس الأعلى للامن المنشىء له وبيان المجلس الدستوري، سلطة التشريع ليحل بذلك محل رئيس الجمهورية والبرلمان يمارس سلطاته وصلاحياته وفقا لأحكام الدستور! لكنه وقع في تناقض لدى ممارسة مهامه، فمن جهة يقضي باتخاذ 'تدابير ملحة ذات طابع تشريعي"، غير أنه أطلق يده دون التقيد بالمواضيع الملحة.

أما الحكومة فتقوم بمهامها وفقا لأحكام الدستور، كما هو مبين أعلاه ، وهي مسؤولة أمام المجلس الأعلى للدولة الذي يقوم مقام رئيس الجمهورية وكذلك بصفة صاحب السلطة التشريعية، غاية ما في الأمر أن مسؤولية الحكومة وإسفاطها وإجراءات مراقبتها تخضع للسلطة التقديرية للمجلس لوحده لإنعدام وجود مجلس شعبي وطني، وهو ما يتناقض مع ما تنص عليه المادة 85 فقرة 1 من الدستور على "لا ممكن أن تقال أو تعدل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية، أو وفاته أو إستقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في مهامه". ذلك أن المجلس الأعلى للدولة أنهى مهام رؤساء ثلاث حكومات هي حكومة سيد أحمد غزالي وحكومة بلعيد عبد السلام وحكومة رضا مالك.

المعرفة مهام الحكومة ومسؤوليتها راجع الموضوع المتعلق بتنظيم وتوزيع السلطات في ظل
 دستور 1989.

3 - وبالرجوع إلى مسار المجلس الأعلى للدولة نجد بأنه مر بمرحلتين متميزتين.
 مرحلة رئيسه الأول ومرحلة رئيسه الثاني.

المرحلة الأولى: تميزت المرحلة الأولى من مسار المجلس بسيطرة أفكار رئيسه المبنية على القطيعة المعتمدة على تجميع السلطات وإنشاء إطار سياسي سمي "بالتجمع الوطني".

ففيما يتعلق بالقطيعة كان رئيس المجلس قد أكد على ضرورتها بصفة صريحة في خطابه بمناسبة تنصيب المجلس الإستشاري الوطني حيث جاء فيه "بأن خيارنا للتغيير الجدري هو السبيل الوحيد لتمكين بلدنا من الخروج من هذا الوضع المتأزم الرهيب . ويعزي ذلك إلى "سنوات طويلة ساد فيها الحزب الواحد وديكة تورية الخطاب الواحد ... وما وصلنا إليه من وضع حاول فيه حزب من الأحزاب إستعمال الديمقراطية من أجل القضاء على الديمقراطية"!

أما فيما يخص الإطار فقد كان أهم مشروع حاول رئيس المجلس الأعلى للدولة تجسيده للمضي قدما في مسعاه التغييري هو إنشاء إطار سياسي سممي "بالتجمع الوطني" الذي سينطلق في الأيام المقبلة من خلال تحضير أرضية لذلك".

ففي خطابه الذي جاء في شكل نداء موجه إلى الشعب بتاريخ 08 جوان 1992، قدم رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف المحاور الكبرى للتجمع الوطني المردد إنشاؤه وكذا المشروع الوطني.

فالتجمع الوطني حسب صاحب المبادرة "نيس حزما سياسيا وهو بالأحرى ليس حزما وإحدا إنه مقترح ليصبح إطار لقاء كل الذين يؤمنون بقدرات الشعب الجزائري . وهو ما يجعله تنظيما من نوع خاص لاسيما في مرحلته الأولى المتمثلة في المناقشة والإعداد والإنخراط وإنشاء الهياكل التي تبدأ من القاعدة في الأحياء

ا خطاب رئيس المحلس الأعلى للدولة/ محمد بوضياف لدى تنصيبه المجلس الإستشاري الوطنى يوم 1992/04/22.

والمؤسسات وتشهي في القمة، كل ذلك عن طريق الإنتخاب الديمقراطي، وهذه الهياكل والهيئات هي التي تثولى إعتماد المشروع بصفة نهائية وإعداد القوانين الأساسية والنظام الداخلي للتجمع الوطني والموافقة عليها2.

فانتظيم ليس حزا واحداكما ذكر صاحبه وإنما يمكن أن يضم تنظيمات مختلفة إجتماعية وثقافية وإقتصادية وحتى أحزاب سياسية، مهمته الأولى هي أن يصبح أداة اللعبئة الوطنية حول شعار واحد هو الجزائر أولا وقبل كل شيء وذلك عن طريق الحوار البناء".

غير أن هذا التنظيم يمكن إعتباره بمثابة اللبنة الأولى لإنشاء حزب كبير لا يقتصر على تجنيد الشعب بل سيكون مميزا عن غيره لإعتماده القطيعة الجذرية مع الممارسات والأساليب الماضية، حيث يقر في ندائه بأن التجمع "لن يكون شيخة حلول وسطى إنتهازية أو مساومات محترفي السياسة، بل هو مفوح بدون يستثناء لكل الفئات الإجتماعية وكل الحساسيات السياسية ، على أن تكون مؤيدة للتجمع وتعمل تحت لواثه، وما عدا ذلك يقصى من الحوار "نحن مع الذين يريدون المصالحة والحوار، ولكن هذا الحوار يجب أن يكون في إطار واسع وصالح وهو إطار التجمع ، وهذا يعني إعتماد سياسة الإقصاء لكل من لا يقبل بهذا المنظيم أو يرفض الإنضمام وهذا يعني إعتماد سياسة الإقصاء لكل من لا يقبل بهذا المنظيم أو يرفض الإنضمام اليه، وهو ما يتجافى والطابع الديمقراطي للنظام الذي يريد صاحب المشروع يقامته .

اللعمم فإن الأحزاب اليسارية هي التي تعتمد على التنظيم المزدوج في الأحياء وفي المؤسسات، ولعلم أيضا أن صاحب النجمع الوطني كان له حزب يسمى الحزب الثوري الإشتراكي PRS وهو حزب معارض لنظام الحكم في الجزائر، غير أن هذا النظيم يشبه إلى حد كبير جبهة التحرير الوطني التي كانت تضم عدة تيارات خلال الثورة وإحتكرت لوحدها النشاط السياسي.

² هي نفس الشعارات التي اعتمدها حزب جبهة النحرير لكن عند التطبيق تتولى أجهزة قيادية وأخرى ذات مصلحة الإشراف والتوحيه لعمليات الإنتخابات وفرض أشخاصها بما يحول الإنتخابات المعلن عنها إلى عملية التمويه وتغطية تمارسات لأصلة لها بالديمقراطية.

ولما كان النقطيم "هو القاعدة التي يرتكز عليها الدعم الموجه لعمل المجلس الأعمى للدولة" فإن ذلك معناه أنه هو الإطار السياسي المستقبلي الذي سيعتمد عليه المجلس الأعلى للدولة أو رئيسه فيما بعد لوضع المشروع الوطني المراد والعمل على تحقيقه بواسطة النجمع الذي لا يمكن إلا أن يكون حزا مستقبليا تعتمد عليه السلطة القائمة لتنظيم العودة إلى المسار الإنتخابي، وبالنتيجة ضمان إستمرار بقائها مادم التجمع بشكل القاعدة الصلبة التي يرتكز عليها الدعم الشعبي للمجلس الأعمى للدولة أو في ذات الوقت هو الوسيلة التي تمكن أعضاء التجمع من القيام بدور السلطة المنصادة وفي ذات الوقت هو الوسيلة التي تمكن أعضاء التجمع من القيام بدور السلطة المنصادة على كافة المستويات". وهنا بثور الشاؤل حول دور السحمة مضادة، فإذا كان بشكل أدواتها الرئيسية لتحقيق التعبئة والمسائدة والدعم، فكيف يقوم بدور السلطة المضادة ؟!.

وبالرجوع إلى المشروع المزمع إقامته من طرف النجمع الوطني، فإن محاوره ومبادئه تعرض للدراسة والتفكير بما يندرج في منطق انقطيعة الجذرية مع الممارسات والأساليب والأشخاص الذين تسببوا في هذه الأزمة، وإسترجاع ثقة المشعب وإعداد إستراتيجية طويلة المدى.

ويقوم المشروع الوطني على إقتراحات للمناقشة والدراسة والبحث من قبل التجمع و التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

تعميقُ المسار الديمقراطي وَإَقامة مؤسسات مستقرة وفعالة بإعادة الإعتبار للدولة وكفالة الحقوق والحريات، وتعديل الدستور وتنظيم إنتخابات

ا لم يوضح المشروع ما إذا سيتنى مشروع أول نوفمبر أم أنه سيضع مشروعا عصرانيا . لكن من خلال موقفه السلبية من جبهة التحرير الوطني والدعوة للقطيعة ويعتمده على العصرائيين وبروز مطالب من شخصيات معروفة وقريبة منه تدعو إلى إقامة مشروع بجمع جديد، يدفعنا إلى التسليم بأنه كان بهدف إقامة مشروع عصراني "ديمقراطي" في طل تجمع واحد؟! يعترف بالديمقراطية!.

رئاسية وتشريعية مع ضمان التعددية الحزبية والتداول على السلطة وضمان فعالية الإدارة أ،

- إقامة نظام إقتصادي أساسه العمل والإنتاج ومواصلة الإصلاحات الإقتصادية وتشجيع الإستثمار، فضلا عن تحديد دور الدولة الإقتصادي مع توفير الشروط المضرورية للنهوض بالفلاحة من خلال عصرتها وإستصلاح الأراضي، الشروط عد،لة إجتماعية وتضامن وطني ومحاربة الظلم بكل شكاله،

- إصلاح المنظومة التربوية وإبعاد المسأَجد والأماكن المُخصصة للتربية عن النزاعات السياسية والإبديولوجية.

والحقيقة أن التجمع الوطني، على خلاف ما يرى البعض أ. يتوفر على العنصرين اللذين بميزان الحزب عن غيره وهما وجود مشروع سياسي والعمل على الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك وهو رفض التعمل مع التيارات السياسية المعارضة ومنها التيار الإسلامي وحزب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية التي رفضت تبني إقتراحاته في تسيير الشؤون العامة للدولة من خلال المطالبة والتمسك بالحوار مع جميع القوى الفاعلة في المجتمع.

وما من شك في أن التجمع الوطني يهدف إلى إقامة مشروع يتماشى ورؤية صاحبه، مما يجعله – لا محالة – مختلفا عن المشروع الإسلامي وكذا مشروع جبهة التحرير الوطني المستمد من مشروع أول نوفمبر"، مع بعض التعديلات التي أدخلها مؤتمر

[.] التوجه كان لتعديل الدستور وعرضه على الإستفتاء قبل الإنتخابات انتشريعية مخالفة للمادة 174 من الدستور . وهو ما حاول بعد بوضياف المجلس الأعلى للدولة الإستعرار فيه بأن أنشئت لجمة وأعدت مشروعا للدستور، لكن موقف المجلس الدستوري كان معارضا لطرح النص مباشرة على الشعب قبل انتخاب المجلس الشعبي الوطني.

²الظر : مصادر دستور 1989 النقطة 5 هامش 2.

³ Brahimi (M) op. cit pp. 105 et 106. 4 بدت أول بوادر لمحاصرة جبهة التحرير الوطني في صدور بيان من المجلس الأعلى لدولة بريخ 1992/04/21 كلف بموجبه الحكومة بإنشاء لجنة لجرد أملاك الدولة الموضوعة تحت تصرف الحزب ومنظماته وإسترجاعها وإعتبار جبهة انتحرير الوطني ملك وتراث مشترك للجميع يجب حفظه وإيعاده عن الصراعات السياسية.

الصومام ، ومن ثمة فإن التوجه الديمقراطي العصراني المطعم بأفكار إشتراكية هو الذي سيعتمده هذا النجمع، رغم إشارته إلى بيان أول نوفمبر 1954 وقد بدت ملامح ذلك في الأطراف المتعاطفة معه و التي تشكل في أغلبها التوجه الذي أصطلح عمى تسميته بانديمقراطي ونضيف له الأتاتركي العلماني.

وإذا كان الخطاب الرسمي، هو ما سبق ذكره، فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاهله هي أن المرحلة الأولى من حكم المجلس الأعلى للدولة تميزت بالإقصاء مع أن رئيس المجلس أثناء أدائه اليدين الدستورية أكد على مدّ يده للغير والعمل على تحقيق المصالحة وأنه، كذلك، لدى تصريحه للفزة TF1 قال بأنه سيستعمل كل سلطاته الدستورية من أجل ضمان الحرات الفردية وحقوق المواطنين ومع ذلك أنشئت معقلات وزج بالكثير من المواطنين فيها دون ضمان حقوقهم في محاكمات عادلة ومكثوا في تلك المعتقلات لمدة طويلة ثم أطلق سراحهم دون محاكمة، وكان فنهم الوحيد ينضمامهم لحزب سياسي معترف به مما زاد في تأزم الموضع الأمني ويشداد الفتنة وما نجم عن ذلك من سقوط أرواح بريئة وخسائر مادية كبيرة وآثار فسية خطيرة أصابت البنية الإجتماعية للمجتمع، واستفحلت بفعل التعامل نفسية خطيرة أصابت البنية الإجتماعية للمجتمع، واستفحلت بفعل التعامل

ا اظر: تصريح الجحاهد أحمد مهساس حيث يقول بأن مؤتمر الصومام غير شرعي وقراراته ضد بيان ول نوفمبر صوت الأحرار 2008/08/10 ص 6 و 7 "فقد أتى (مؤتمر الصومام) بوثيقة معاقضة لبيان أول نوفمبر الذي كانت مرجعيته الفكرية واضحة، عروبة و إسلام أما وثيقة الصومام فقد حذف منها هذا الموضوع ".

وفيما يتعلق بنصوص مؤتمر الصومام يقول المجاهد مهساس: "أنها لم تكن من صنع الحاضرين وهذا بشهادة بن طوبال نفسه في ذلك الوقت إذ صرح قائلاً أحصر لنا عبان رمضان أوراقا وطلب منا الإمضاء عليها رغم أتنا لم نشارك في صياغتها "وإن لجنة كانت تحت تصرف عبان رمصان وجماعته هي التي حورت جميع الوثائق وأغلب أو إدها كانوا مناوتين لتنجير الثورة في البداية وعلى رأسهم عمر أوزقان الذي كان أمير عام الحزب الشيوعي الجزائري . ولم يخف بن طوبال لحضر موقفه من تصفة عبان رمضان حيث قال: "بانه الجزائري . ولم يخف بن طوبال لحضر موقفه من تصفة عبان رمضان حيث قال: "بانه المنحق الموت لأنه كان دكا قوراً وإن كان قد عارض تنفيذ حكم الإعدام عليه.

³ Déc.aration du Président Mohamed Boudiaf a TF1 le 24/01/1992.

الإستئصالي للسلطة المقابل للإجرام الدموي للحركات المسلحة المناوئة للنظام إلى أنّ بدأت بوادر طيبة تلوح في الأفق تجسدت في سياسة الرحمة مرورا بالوثام الوطني وإنتهاء بالمصالحة الوطنية .

ا لا نقصد فقط الحروطين في قضايا تمس أمن الدولة والمواطن، بل وحتى هؤلاء كان ينبغي
 يحكمتهم مثل قادة لحزب الحجل وتسليط العقويات عليهم أو إبراء ذمتهم.

تسببت البِّجاوزات المختلفة التي خلفتها سنوات الإرهاب فيما يلي:

.نظر:

ا - 200 ألف ضحية -30 مليار دولار خسائر/ عن جريدة اليوم 2005/04/19 ص 3 تحت عنوان أرقام الرئيس. يضاف نذلك عدد المحجوزين في مراكز أمنية في الصحراء بسبب إندائهم للجبهة الإسلامية وعددهم يقارب 10 آلاف دون محاكمة، وقد وجهت لجنة الدفاع عن المعتقبين في الجنوب رسالة إلى رئيس الجمهورية تطانب فيها بالتعويض المعنوي لحورتي 24 ألف أو 18 ألف حسب لجنة حقوق الإنسان الحكومية، الذين قضى اغبيهم ما يقارب 4 سنوات إعتقال في مراكز الإحتجاز في الجنوب.

-El Watan du 10/02/2020 pp. 1 et 3.

وقد سبق أن رفع بعضهم دعوى أمام الغرفة الإدارية ضد كل من وزارة الداخلية واللجنة الوطنية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها . الشروق اليومي 4 ماي 2009 ص 3.

El Watan du 4/5/2009 p.3

2 - أما المفقودين فعددهم فيما بين 1992 و 2000 يساوي 5200 حسب تصريح فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الإستشارية لترقية حماية حقوق الإنسان – جريدة الفجر 2014/12/18 ص 3. وآخر إحصاء سنة 2010 هو 6544 حسب تصريح السيد عزي المكلف بتطبيق أحكام ميثاق المصالحة الوطنية ندى اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الإسان.

 3- فيماً يتعلق بالضحايا يقرّ رئيس الدولة - قبل إنتخابه - بأنه "مهما يكن فإنهم جميعهم جزئرون وعلى اندولة أنعمل من أجل وضع حد هذه الأزمة، وإن يكون ذلك إلا بإنتهاج سياسة الحوار".

4. والثابت أنه خلال لجوء قيادات ومناضلين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن شاركهم إلى العنف و لإرهاب، فإن قيادة الجيش وعلى رأسها وزير الدفاع/ خالد نزار وقائد الأركان/ قنايزية تطالب بإبعاد الجيش عن المدخل وتوك ذلك الأمن والدرك خوفا من يحتمل وقوع إزلاقات، وهو ما عبر عنه خالد نزار بقوله "إني لا أعرف ما عندي je ne sais pas ce إنزلاقات، وهو ما عبر عنه خالد نزار بقوله "إني لا أعرف ما عندي que j'al chez moi بالحركة الإسلامية. إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود من يدعو إلى تدخل الجيش بقوة مثل بالحركة الإسلامية. إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود من يدعو إلى تدخل الجيش بقوة مثل

كما أن التجمع الوطني في حقيقته أنشى المهيد الطريق أمام رئيس المجلس ومن معه ليس للعودة إلى الشعب والنظام الدستوري ولكن لإضفاء صفة المشروعية على أعمالهم وتهيئة الظروف لتكريس وجودهم وتزكية مشاريعهم المعبر عنها في بادى الأمر والمتمثلة في "مراجعة الدستور وتنظيم إنتخابات رئاسية ثم تشريعية، فور ما أمكن ذلك، لتزويد البلاد بالمؤسسات التي تقلاءم والمرحلة الجديدة التي تمر بها أ، مع أن المجلس الدستوري في بيانه المؤرخ في 11 جانفي 1992 يلزم "المؤسسات المخولة بالسبطات الدستورية الدونة وتوفير الشروط المضرورية بالسبر العادي للمؤسسات والنظام الدستوري". وهو ما يفيد رفض تعديل الدستورية قبل قيام المؤسسات الدستورية، لأن الدستور في أحكامه واضح بشأن صاحب الإختصاص في المبادرة بتعديله، ومع ذلك فقد عدل سنة 1996 في غياب المجلس الإختصاص في المبادرة بتعديله، ومع ذلك فقد عدل سنة 1996 في غياب المجلس

حمد العماري الذي تولى فيما بعد قيادة الجيش على حساب وزير الدفاع ثم رئيس
 الدولة بيامين زروال حيث جمعت السلطات العسكرية في يده بتأييد من مجموعة.

Belaid (A) op. cit p. 316 ct 317.

وما يتبت ذلك هو إعداد مشروع مرسوم تشريعي سنة 1994 يتعلق الدفاع المدني والذي يمنع على الجيش الندخل إلا في حالة الحرب، أما الحالات الأخرى فيتولاها الدفاع المدني تحت سلطة ورقابة السلطات العمومية. وتتكون فئة الدفاع المدني من غير لمؤهلين للخدمة الوطنية والخاضعين للإلازامات العسكرية. وتؤدى إنزامات الدفاع المدني عن طريق إستدعاء الإحتياطيين، العبثة المؤقة أو بالسخير، إلا أن ذلك لم يجسد عمليا بقرار من رئيس الدونة زروال بناء على استشارة خوفا من انقلات أمني واسع قد يتسبب في اشتعال حرب أهدية. فتولى الجيش المهمة يمبادرة منه وتأبيد من الرئيس.

ا خصاب رئيس المجلس الأعلى للدولة لدى تنصيب المجلس الإستشاري الوطني 1992/04/22.

من جملة أهداف النجمع الوطني غير المعلنة رسميا أن يحل هذا النجمع محل جبهة التحرير الوطني التي إعتبرت أنذاك ملكا للجميع وأنه من غير المعقول أن تتحول يلى مجرد حزب سياسي بما يمس بمكانتها الناريخية بإعتبارها ملكا مشتركا لجميع الجزائريين، ومن ثمة تمكين التجمع من السيطرة لفترة طويلة على الحياة السياسية.

الشعبي الوطني ومعارضة رئيس المجلس الدستوري آنذاك دون جدوى ، ما يعني بأن السلطة لم تكن تعير اهتماما كبيرا لأحكام الدستور، فقد كان همها الوحيد ضمان استمرارية حكمها ولو على حساب بيان المجلس الدستوري وأحكام الدستور

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة من إغتيال رئيس المجلس الأعلى للدونة محمد بوضياف في عنابة، وعلى المباشر في التلفزة، يوم 29 جوان 1992 حيث تخلى المجلس مباشرة على مشروع الرئيس المغال والمتمثل في التجمع الوطني، ثما يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن المبادرة كانت أصلا من رئيس المجلس الإضفاء صفة المشروعية على حكمه وتكويس النظام الذي خطط له من خلال إعتزامه تعديل الدستور، إذ لو كان الأمر غير ذلك الأستمر المجلس في المشروع خاصة وأن تشكيلته لم تتغير بعد وإنما أضيف لها عضو جديد كان يتولى رئاسة المجس الإستشاري الوطني وهو من المؤيدين نسياسة بوضياف محمد، مما يدفعنا إنى التساؤل حول أسباب التخلي عن هذا المشروع؟ فهل كان مشروعا فرضه رئيس المجلس على الأعضاء أم أنهم وافقوا عليه إقتناعا أم مجاراة لصاحبه تجنبا لحدوث تصدع ضعن المجموعة الاسيما وأن بوضياف معروف بمواقفه المبدئية والتشبث بوأيه؟.

ومهما قيل فإن المجلس الجديد لم يكن مقتعا بمشروع النجمع الوطني وإلا لما تخلى عنه بهذه السهولة والبساطة وأعتمد توجها آخر يتمثل في فتح سياسة

ا كان دلك خلال نقاء مع الرئيس ثم بموجب مذكرة تعتمد على أحكام الباب الرابع من الدستور المعنون "التعديل الدستوري أين رفض حتى اللجوء إلى المادة 7 فقرة أخيرة و المادة 74 النقطة 9 على إعتبار أن الدستور أفرد بابا خاصا سماه التعديل الدستوري بما يعني أن التعديل محصور مجال ممارسته في ذلك الباب لا غير وأن المادتين المشار إليهما اعلاه تخصان قضاماً أخرى غير تعدل الدستور.

⁻ انظر الفصل لرابع (لاحقاً) من العودة إلى الشرعية الدستورية والمسار المؤسساتي.

⁻ انظر: بوالشعير (سعيد) مدى دستورية . . المرجع السابق.

الحوار –كما سنرى تفصيلا – مع الأحزاب والتنظيمات الإجتماعية والإقتصادية والمجتمع المدني.

4- وقد أشرف على الحوار أول الأمر المجلس الأعلى للدونة الذي أنشأ لنفس الغرض لجنة الحوار الوطني التي تولت هي الأخرى، بالنوازي مع المجلس، ولكن بشكل مستمر وأوسع، تنظيم لقاءات مع الفعاليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى مع شخصيات وطنية وتمحور حول أفضل السبل التي يمكن سلوكها والوسائل التي ينبغي توفيرها لإخراج البلاد من الأزمة. وبهدف سحب المشروعية من الحزب الفائز في إنتخابات 26 ديسمبر 1991 والحصول على مشروعية سياسية من الأحزاب والمنظيمات المدعوة للحوار بدلا من المشروعية الشعبية المؤجل اللجوء إليها أو وهو من يفيد ليس العودة إلى النظام الدستوري القائم حسب بيان المجلس الدستوري، وإنما إعادة النظر في قانوني الأحزاب والإنتخابات وتعديل الدستور على أن يسبق بتوفير الشروط السياسية والقانونية لإجراء الإستفاء حول برنامج المرحلة الإنتقالية قبل الشروط السياسية والقانونية لإجراء الإستفاء حول برنامج المرحلة الإنتقالية قبل نهاية سنة 1993 ، غير أن ذلك لم يتحقق وبقيت البلاد مسيرة بأجهزة غير دستورية إلى أن يستبدلت، ودائما خارج إطار الشرعية الدستورية، بمرحلة الإنتقالية تسيره أجهزة مستحدثة بموجب أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية تسيره أجهزة مستحدثة بموجب أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية.

1 انظر خطاب عليكافي رئيس المجلس الأعلى للدولة الموجه للأمة 1993/01/14.

² Sclon Med Chafik Mesbah, le Génèral Medjdoub Lakhai Ayat répétait « ils ont eu le courage d'arrêter le processus électoral mais n ont pas de feuille de route pour l'avenir » op. cît p. 7.

³ انظر خطاب رئيس المجلس الأعلى للدولة على كأفي 1993/05/08 " وكما أعلنا في خطاب 14 جانفي بأن بونامح المرحلة الإنتقالية سيعرض على الجزائريين في إستشارة شعبية، ومن ذلك الناريخ ونحن نعس، جاهدين، على توفير الشروط السياسية والنقنية الضرورية لإجراء الإستفتاء قبل نهامة السنة الجارية".

المبحث الثالث الجلس الإستشاري الوطني هيئة غير تمثيلية

1- أنشىء هذا المجسس بموجب إعلان المجلس الأعلى للامن المؤرخ في 14 يناير 1992 ويتكون من 60 عضوا، بما يضمن تمثيلا، وإن كان شكليا، لمجمل القوى الإجتماعية في تنوعها وحساسياتها²، وهو منظم على شكل فروع دائمة يرأس كل واحد منها مقررا³، إلا أنه مع ذلك يمكن إنشاء لجان خاصة عند الحاجة.

وتتولى الفروع بمجرد تشكيلها من أعضاء المجلس، تعيين مقرريها ونوابهم الذين يشكلون بدورهم مكتب المجلس الذي ينتحب من بين أعضائه رئيسا للمكتب

ينص الإعلان في نقطته 6 "تساعد المجلس الأعلى للدولة هيئة إستشارية وطنية".

- صدر المرسوم الرئاسي رقم 92-39 المؤرخ في 1992/02/04 المتعلق بصلاحيات المجلس الإستشاري الوطني وطرق تنظيمه وعمله، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 92-257 المؤرخ في 1992/06/20.

- تم تنصيب الجلس من طرف رئيس الجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف بنادي الصنوبر يوم 162 92 وعين أعضاؤه بموجب المرسوم الرئاسي 92 162 المؤرخ في 1992/04/21.

الحقيقة أن جل الأعضاء ينتمون للإنجاء العلماني وبعضهم ينتمي إلى أحزاب سياسية وهو ما يعارض لفقرة 3 من المادة 8 من الموسوم رقم 92-39، لكتهم دخلوا المجلس كأشخاص وليس كممثلي حزاب خلافا لما حدث في المجلس الوطني الإنتقالي لاحقا .

3 تسمية الفرع ومقرر الفرع بدلا عن اللجنة ورئيسها يعود سببه لمييز الهيئة المعينة التي تؤدي
 مهمة إستشارية محضة، وأنها ليست هيئة تمثيلية منتخبة.

4 للمجلس خمسة (05) فروع دائمة تشكلت يوم 04/25 وهي فروع المؤسسات السياسية والعمومية برئاسة رضا مالك الذي عين يوم 1992/04/26 رئيسا للمجلس فخلفه سعيد بوالشعير، وفرع الإقتصاد والنهيئة العمرانية برئاسة مصطفاي صغير والشؤون الإجتماعية برئاسة محمد تومي، وفرع التربية والتكوين برئاسة عبد الحميد بن هدوقة، وفرع التربية والتكوين برئاسة عبد الحميد بن هدوقة، وفرع الثقافة والإتصال برئاسة محمد سعيدي. المرجع / المدونة الرسمية لمداولات المجلس الإستشاري الوطني – العدد الأول.

ورئيس المجلس في آن واحد ويتولى هذا الأخير تنشيط أشغال المجلس وينسق أعماله والسهر على إحترام النظام الداخلي . كما ينتخب المكتب نائبا نلرئيس يتولى مساعدته وإستخلافه عند حدوث مانع له طبقا للمادة 13 من المرسوم رقم 25-257 المعدل للمرسوم 92 المشار إنيه اعلاه 2.

2- أما صلاحياته فتنحصر أساسا في تقديم الإستشارة عند الطلب، والقيام بالدراسات وانتحاليل والتقييم للمسائل التي تدخل في إختصاص المجلس الأعلى للدولة (سلطة تنفيذية وتشريعية) . كما يبدي أراء وتوصيات، ويمكنه أن يبادر، بموافقة المجلس الأعلى، بأية دراسة أو تحليل و/أو تقييم لمسائل محددة ذات مصدحة أو بعد وطنيين .

ا إفتحت أول جلسة للمجلس يوم 1992/04/22 من طرف الأمين العام لرئاسة الجمهورية عبد العزيز خلاف بعد أن تلا الأمين العام للحكومة كمال علمي القائمة الإسمية للأعضاء، وتترح الأمين العام للوئاسة تعيين مكتب للمجلس يتكون من أكبر عضو وأصغرهم وأن تكون إحدى العضوات إمرأة. ويتاء على ذلك عين مصطفى الأشرف رئيسا وحبوب عياد بن أحمد عضوا وخليدة مسعودي عضوة.

في 25 من نفس انشهر والسّنة صباحا شكلت لجنة لإعداد النظام الداخلي تنكون من ثمانية عضاء وهم: سعيد بوالشعير مقررا وعضوية أمحمد بوخبزة، أمحمد فرحات، محفوظ غزالي، محمد السعيد معزوزي، رضا مالك، عبد العزيز خلف الله وزينب لعوج.

وبعد تقديم مفترح نظام داخلي من طرف المقرر ومناّقشته وافق الْأعضاء على النص يوم 25 ليلا.

 ^{2 ,} قترح رض مالك رئيسا للمكتب وعبد الحميد بن هدوقة نائبا له وحصلا على موافقة المكتب.

³ المواد من 2 إلى 5 من المرسوم 92-39.

⁴ قام المجلس بمبادرتين إحداهما خاصة بالمنظومة التربوية التي ترى الأغلبية بأنه ينبغي بحثها واعداد تقرير بشأنها بتماشى وتوجهاتها، والثانية خاصة بوضعية الكتاب في الحزائر أرسلت إلى المحلس الأعلى للدولة دون تتيجة. انظر: حصيلة نشاطات المجلس الإستشاري الوطني – أفريل 1992 ويؤبو 1993 ص 44.

وبناء عمى ما سبق يتضح بأن هذه الهيئة لا سلطة لها، وأن آراءها تخير ملزمة، ومن ثمة فهي مجرد هيكل تطرح عليه بعض القضايا يدرسها ويتداول بشأنها وصدر آراء ترسل إلى الجهة المعنية التي قد تأخذ أو لا تأخذ بها، بل ويمكن القول بأن هذه المجسس أنهيت مهامه عمليا قبل إستكمال سنة ونصف من وجوده معلى الرغم من أن النية كانت متجهة إلى توسيعه ليضم ممثلين آخرين عن المجتمع مدني والأحزاب السياسية حتى يصبح تمثيله أوسع مما كان عليه لدى تشكيله، ذلك أنه والأحزاب السياسية حتى يصبح تمثيله أوسع مما كان عليه لدى تشكيله، ذلك أنه كان ينظر إليه – بعد إعتماد سياسة الحوار – على أنه لا يمثل إلا توجها ضيفا، أو على الأقل عبينه، وغير تمثيلي ولا يعبر بنانا عن النوجه العام السائد، مما حدا بالجهة

ا إقترح أحد أعضاء المجلس الإستشاري ومقور أحد الفروع، الذي عين ضمن الطاقم الحكومي الذي ترأسه رضا مالك، تنظيم لقاء بين المجلس الأعلى للدولة والأعضاء المتبقون من المجلس الإستشاري الوطني، الذي بقي لفترة من الزمن مجمدا لا يجتمع خاصة منذ صائفة 1993، وذلك من أجل تثبيت إنهاء مهامه. وقد تم ذلك في جو أخوي، وبدأ التحضير للمجلس الوطني الإتقالي.

مَن أسبابٌ تجميد نشاط الجحلس المواقف المنطرفة للمجموعة اللآئكية داخمه التي تتقدت سياسة مجلس اندولة في عهد الرئيس علي كافي كما سنوضح ذلك لاحقاً .

وقد صدر مرسوم رئاسي رقم 94-130 مؤرخ في 1994/05/17 بِتَضْمَن إِنَهَاءُ المُهِمَةُ المُهُمَّةُ المُهُمَّةُ المُهمةُ المُهمةُ المُجلس الإستشاري الوطني.

القول بأن نائب رئيس المجلس الإستشاري الوطني عبد الحميد بن هدوقة قدم إستقانته يوم 993/07/26. يلى المحلس الأعلى للدولة وأن مصطلى الأشرف ومحمد السعيد معزوزي ينسحبوا دون إحداث ضجة .Boussoumah (M) op. cit p 84 هو قول يجانبه الصواب، يذ أن عبد الحميد بن هدوقة بقي في الجملس إلى غاية اللقاء الأخير الذي حمع المجلس الإستشاري بالمجلس الأعلى للدولة. وأما الإثنين الآخرين فبقيا يترددان على المجلس شأنهما شأن الأعضاء الآخرين.

2 جاء في خطاب رئيس المجلس الأعلى للدونة على كافي الموجه للأمة بمناسبة 8 ماي 1993 وفي هذه المرحلة، فإن المجلس الإستشاري الذي سيتم توسيعه إلى الجمعيات السياسية والمنظيمات الإجتماعية والإقتصادية وإلى الحركات الجمعوية وتعزز صلاحياته سيضطلع مدور هام".

المتطرفة الأخرى إلى العمل على تصفية بعض أعضائه إما لكونهم ينتمون إلى التنظيم الذي طالب بتوقيف المسار الإنتخابي أو إلى اللجنة المنشأة من طرف المجلس الأعمى للدولة من أجل التفكير في وضع مشروع مجتمع والذي أطبق عليها إسم اللجنة الوطنية للخبراء – الجزائر 2005 أوانتي تراسها أول الامر الاستاذ جيلالي اليست وبعد إغتياله تولى وناستها عضو المجلس الإستشاري الوطني والمدير بالنيامة للمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية أمحمد بوخبزة الذي تعرض هو الآخر للإغتيال شأنه الوطني للدراسات الإستراتيجية أمحمد بوخبزة الذي تعرض هو الآخر للإغتيال شأنه المأن أعضاء آخرين من المجلس الإستشاري.

القد أصبح أعضاء المجلس الإستشاري الوطني مند تعيينهم مستهدفين في أرواحهم الإعتقاد منظر في ومنعصي الحبهة الإسلامية الإنقاذ بأنهم أخذوا مقاعد حزبهم التي حازوها بالإنتخاب، مع أن المجلس الإستشاري لم يكن شكل لا برلما منخب ولا معين – خلافا للمجلس الوطني الإنتقالي فيما بعد – وليست له أية سلطة، وإنما هو هيئة إستشارية للمجلس الأعلى للدولة وأن أعضاءه لم يأتوا لإستخلاف الواب، بل إنهم لبو نداء يتعدى التكالات السياسية أو الحزيبة المقليدية. والدنيل على ذلك التصريحات الرسمية لجميع الأعضاء بأنهم يوفضون الحلول مع المجلس الشعبي الوطني أو القيام بمهمة تمثيل انشعب، بل لقد ذهبوا أبعد من الوطني. وقد تأكد ذلك في أول جلسة للمجلس الإستشاري بعد تشكيل هياكله و إنتخاب الوطني. وقد تأكد ذلك في أول جلسة للمجلس الإستشاري بعد تشكيل هياكله و إنتخاب رئيسه يوم 1992/04/26 حيث تدخل هذا الأخير في أول كلمة له قائلا: "وهناك من قول أن رئيسه يوم 1992/04/26 حيث تدخل هذا الأخير في أول كلمة له قائلا: "وهناك من قول أن هذا المجلس الشعبي الوطني الوطني الوطني الوطني الوطني الوطني الوطني الوطني الوطني المولن الشعبي الوطني المولن المجلس الشعبي الوطني المولن المهدس المستمدل لإبحاد مقر آخر يكون لائما بمجلسنا الموقر" – المدونة الرسمية نداولات المجلس الإستشاري الوطني الحدد الأول ص 40.

2 المعلوم أنَّ المعنيُّ عندما كان وربرا للحامعات. أعلن أن تعرب التعليم العاني بصفة كلية سيكون خلال السنة الجامعية 1991–1992 تصريح 1991/07/22 .

٤ نقد عايشه تبك المرحلة المؤلمة، ويحق لنا أن نقول عن وعي ومعرفة بأن رئيسي العجنة المغتالين لم يكونا أقل وطنية أو تمسكا بديننا الحنيف و الدليل على ذلك المقرير النهاشي لعجنة (الجزائر آفاق 2005) المعد في 1993/06/03 الذي جاء فيه "فإلنجأ المجتمع إلى الإسلام لذي لا يوال ببدو له قيمة لا شك فيها وعنصرا أساسيا لهويته. وأنه لم نتج هو كذلك من خاولات الإستغلال الداخلية والحارجية (ص 5) وأمام الأزمة المتعددة الأبعاد التي يجتزها

3- ونن كان المجلس الإستشاري قد أسندت له مهام محددة ومحدودة دون أن تكون له سلطة التقرير بشائها، فإن أشغاله طيلة مدة وجوده كانت هزيلة لطغيان الحانب السياسي والإبديولوجي على آرائه فيما يخص النصوص التي عرضت عبيه، غير أن ذلك لا يعني خلو إقتراحاته التعديلية من الموضوعية، بل لقد إتخذ موقفا شجاعا بوفض مشروع النص المتعلق بنزع الملكية بناء على تقرير فرع المؤسسات السياسية والعمومية لمخالفة بعض أحكامه للدستور على رأسها مسألة التعويض عن نوع الممكية المقرر في الدستور بأن يكون عادلا ومنصفا وليس لاحقا كم جاء في المشروع.

المجتمع الجزائري تتجيء فئة هامة من السكان إلى قيمة سامية وهي اندين الذي لم يسمم هو كذبك من ظاهرة النفكيك والإستغلال بعيدا عن روح الإسلام". فهو تقرير في مجمله صالح لمموحنة الموالية، ومهما يكن فإنه غير ملزم وأن تجسيده ليس بيد الأعضاء، فما ذنهما إن تم إختيارهم الإعداد هذا العمل؟ (ص 46).

⁻ لم يلتحق عضو وإستقال آخر.

⁻ الأعضاء المغالون هم: بوخبزة أمحمد، سنحضري حفيظ، الهادي فليسي وبديار ميلود.

⁻ المعينون في وظائف حكومية: عبد القادر خمري، الطيب الشريف، الطاهر علان، سعيدي محمد، رضا مالك، سعيد بوالشعير.

وعين : عبد الوهاب كيرمان محافظ لبنك الجزائر والهاشمي بونجار مدير. للمركز الثقافي الجزائري في بريس. وبذلك أصبح عدد الأعصاء 47 بدلا عن 60 عضوا.

⁻ الحصينة ص 15 إلى 18.

ا حصيلة نشاطات المجلس الإستشاري الوطني 1992 1993 ص 25.

⁻ درس المجلس 13 مشروع نص – الحصيلة المُوجع السابق ص 46.

قدم مبادرتين حول: 1 تفكير حول ضرورة إصالاح المنظومة التربوية.

⁻ وضعية الكتاب.

وتم يرسالهما يلى الجلس الأعلى للدولة – انظرالحصيلة ص 44.

كما أنه كانت للمجلس مناسبتين إلىقى خلالهما برئيسي الحكومة سيد أحمد غزالي ولمعيد عبد السلام بمناسبة تقديم مشاريع نصوص ذات طبع تشريعي من طرف الأول وبرنامج عمل الحكومة بالنسبة للثاني .

وخلال المناقشات حول المواضيع المذكورة أثيرت قضايا هامة تبين حرص الغالبية من أعضاء الجلس على تناولها بالدراسة والفصل فيها خلال تلك المرحمة الإستثنائية وعلى رأسها اللغة العربية وقانون الأسرة بل وذهب البعض إلى المنداة بوضع مشروع مجتمع بديل.

وقد تجلت بوادر المطالبة بإلغاء قانون تعميم إستعمال اللغة العربية من جل أعضاء المجلس الإستشاري سواء كان ذلك بشكل صرح أو ضمني وتبدّي ذلك أول الأمر في رفض اللغة العربية كلغة عمل للسجلس والذي عدّ من قبل الاغلبية أول إنتصار على التوجه الذي أصبح تقليدا في المجالس المنتخبة أو المعينة².

¹كان ذلك يوم 1992/06/01 بالنسبة للأول و 1992/10/20 بالسبة للثاني حول الموضوعين - انظر: المدونة الرسمية العدد 2 والعدد 12 لسنة 1992.

² أطلق على تلك المجموعة المعتنقة لأفكار علمانية ذات طبيعة أناتوركية منه أوربية و/أو عصرانية «الاثكية» وأحيانا بالإستنصائية» وأحرى بالفرنكوشيوعية والفرنكوفيلية والفرنكواندماجية وغيرها من انتسميات التي تشير إلى إنفصالها عن الواقع الإجتماعي والثافي للشعب، والتعصب الشبيه بتعصب الأصولية الإسلاموية.

⁻Belaid (A): op. cit p 22

يدو من خلال مسار هذه الأقلية في المجتمع والمشكلة للأغلبية في المجلس الإستشاري الوطني ومن معها خارج المجلس ولكن داخل هيئات وهياكل الدولة الدين تحولوا إلى مغربين ومن معها خارج المجلس ولكن داخل هيئات وهياكل الدولة الدين تحولوا إلى مغربين محربية محربية ومحرب النظام العلمائي الأتاتوركي إعتقدوا الله، بعد تواجع جبهة السحور لوطني بقعل تصرفات بعض أعضائها، سيفتح لهم الباب واسعا بالإستحواذ على السلطة خاصة بعد أحداث أكوبر سنة 1988 وما تلاها، وأنهم أصلحوا يشكلون قوى سياسية مسيطرة بفعل مساقدة ذوي النفوذ في السلطة، لكنهم سقطوا أمام النيار الإسلامي الذي أبده لشعب، غير أن هذا النيار إعتمد فيما بعد سلوكا بتجافى تماما مع الدين الإسلامي وخالقه حيث نهج قادته سلوكا إجراميا عاثوا بإسم الإسلام في الجزائر فسادا وتخربيا وتقتيلا، فمنحور

وقد يزداد ضغط تلك الأغلبية في الجلس حين فرضت رأبها دون إعارة إهتمام لرأي الأقلية! .

بذلك فرصة الله الأقلية المتدخل والإستيلاء على السلطة، لكن وبمجرد عودة الحياة السياسية إلى طبيعته بستعادت القوى الوطنية مكاتها وشعيبتها بمساعدة القوى الفاعلة في السلطة. التدخل أحد الأعضاء المستين للتيار المعارض الطبيق القانون المتعلق بالتعريب في آجاله المحددة، تمهيدا التمرير التأجيل قائلا "... فعددما للاحظ أن الأغلبية تؤيد إقتراحا من الإقتراحات التي تقدم، تسجل هذه الأغلبية ويتخذ القرار". فرد عليه عضو مؤيد الطبيق الفائون بقوله ... فنحن هنا لا تعبر عن رأينا ولسنا برلمانا تخضع فيه الأقلية للأغلبية، إذا

الجلس الإستشاري- العدد 7 ص 5 و 72. - تجلت هذه الحملة في تدخل لإحدى عضوات المجلس أمام رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي يوم

عملنا بمنطق الأغلبية فعا على الأقلية إلا أن تنادر الفاعة". المدونة الرسمية مداولات

1992/06/01 مُرطًا:

"Permettez-moi de m'exprimer dans l'une des tangues dite étrangère, puisque j'ai le temps avant de tomber sous le comp de la loi à partir du 5 juillet, et j'espère d'ici tà on aura l'occasion de discuter de cette absurdité. Sinon c'est moi qui serai, absurde"

المدوية الرسمية رقم 2 ص 45.

وببدو أن المعنية كانت تعلم بمصير هذا الفانون، فقد تجاوب معها رئيس الحكومة بشكل كامل "وقد بررت الحكومة موقفها من أنه إذا كان القانون يقضي بأن ... تحرر كل العقود التي تبريها الجزائر مع الخارج باللغة العربية. أترون إلى أين يؤدي التسييس؟ إلى حالات من المستحين تنفيذها حتى عند 05 جوبلية 2022. لماذا؟ من نكون نحن حتى نفرض لغنذا على العالم بأسره؟ هذه ليست الاعتمامة على العالم بأسره؟ هذه ليست الاعتمامة على العالم بأسره؟

هذا التهكم والإستهجان جاء على لسان سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة لدى عرضه لمشاريع مواسيم ذات الطابع التشريعي على المجلس الإستشاري في جلسة أول حويبة 1992. مع أنه هو الذي قرر تعرب التعليم العالي بشكل كلي في الدخول الجامعي 1991 وكان ذلك على لسان وزيره للجامعات/ الأستاذ حيلاني اليابس الذي تعرض للإعتيال بعد أن عين على رأس المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية ورئاسة لجنة آف ق 2005- المدونة الرسمية العدد 2 ص 62-63.

http://www.opu-lu.cer.st.da

والمعلوم أن موضوع قانون تعميم إستعمال اللغة العربية، تحت غطاء تأجيل تطبيقه أو إلغائه نهائيا أ، حظي إهتمام الجهات النافذة في السلطة حتى أنها جعلت من تطبيقه في الآجال المحددة بـ 05 جوبلية 1992 سببا في محاصرة الدول الأوربية للجزائر، الأن تلك الدول ومؤسساتها لن تتيح لنا الفرصة لإبرام أي عقد معها . وهذه ليست تهديدات فارغة أو نستعملها نحن مبررا ".

وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي في رسانة تخص الموضوع موجهة إلى رئيس الجلس الأعلى للدولة قائلًا بأن "هذا من شأنه أن يعرقل النّمية، بل وحتى مواصلة علاقاتنا مع الخارج"³.

وبناء على ما سبق راسل رئيس المجلس الأعلى للدولة المجلس الإستشاري يطلب منه دراسة تأجيل تطبيق بعض أحكام القانون رقم 91-05 مرفوقا بمشروع

وما يؤكد حرص فرنسا على لغتها أنه بعد 18 سنة من 1992 أعدت لجنة الشؤون
 الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية تقريرا حول العلاقات الفرنسية الجزائرية مقسمة
 الحزيرين إلى فريقين يتجادبان موضوع تعلم الفرنسية.

[–] أحدهما عروبي– إسلامي برفض تدريس الفرنسية رفضا تاما .

⁻ والناني حداثي متفتح يعبّر الفرنسية أفة التحضر والتقدم والإنفتاح على العالم الخارجي. دعية (اللجنة) البرلمان إلى دعم الفريق الناني بكافة الوسائل المتاحة الحبر 2010/03/01 و وقد لاحظنا كيف تحركت وسائل الإعلام بمناسبة الإعتداء على 3 لاعبين في مصر 2. وقد لاحظنا كيف تحركت وسائل الإعلام بمناسبة الإعتداء على 3 لاعبين في مصر 2009/11/14 وكيف تعامل مع الإهانات والتصريحات والممارسات والمساس بالمقدسات التي تصدر من المسؤولين المرتسيين وكيف تود عليهم الجزائر الرسمية ما يؤكد قوة اللوبي الفرانكوفوئي في الجزائر.

إعتبرته خليدة تومي إحدى العضوات تقنينا عنصوبا un cole d'aparthe.d وطالبت بإنفائه – المدونة الرسمية – العدد 4 ص 78 إلى 80.

² مداخلة رئيس المجلس الإستشاري – المدونة الرسمية العدد 4 ص 5، إعتمد على ما عمر عنه سفير البرتغال الذي تحدث بإسم دول السوق الأوربية المشتركة 12.

³ مراسلة رئيس الحكومة سيد أحمد عزالي إلى رئيس انجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف - المدونة الرسمية العدد 4 ص 6.

مرسوم ذي طابع تشريعي يتعلق بتأجيل أجل التطبيق النهائي للقانون تقدم به رئينس الملكومة ووافق عليه المجلس الأعلى للدولة . وإنتمى النقاش حول الموضوع بتقديم ثلاثة إقتراحات يتمحور الأول والثاني حول تأجيل التطبيق أو تأجيل التطبيق الكلمي وهما الإقتراحان المرسلان رسميا 2.

أما الإقتراح المثالث فقد أعد من قبل شخصين ينتميان إلى الأقلية سلم باليد الله رئيس الجملس الأعلى للدولة علي كافي من قبل أحد ثقاته. وينص على تمديد الأجل الأقصى ، الذي لا يفيد الناجيل أو الناجيل الكلي لنطبيق النص بكامله دون شروط و إنما تمديد الأجل الأقصى الخاص بمضمون المادة 36 دون غيرها من المواد سارية المفعول، وهو ما إعتمد من طرف رئيس المجلس الأعلى للدولة الذاك، علي

إ مرسلة رئيس المحسس الأعلى للدولة بواسطة الأمين العام للحكومة - المدونة الرسمية عدد
 4 ص 7 ،

مع العلم أن القائون لا ينص على إجبار الدول الأجنبية الإقتصار في التعامل مع الجزائر على لمغة العربية بل يشترط أن تكون العقود محررة باللغة العربية إلى جانب لغة البلد المتعاقد وهو الأسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها . لكن معارضي تطبيق القانون ايستغلوا فرصة وجودهم في السلطة ودون معارضة فحاولوا أن يقضوا على ذلك القانون نهائيا بالإنفاء، وهو ما صالب به تعديد من المسؤولين على مستوى المجلس الإستشاري ومجلس الدونة والحكومة . وم يثبت ويؤكد هذا التوجه هو أن المجلس الوطني الإستشالي قد ادخل تعديلات على النص وم يثبت ويؤكد هذا التوجه هو أن المجلس الوطني الإستشار موضوع لغة التعامل مع الدول الأجنبية (المادتان 2 و 3)، غير أن النص بقي في الأدراج ولم يطبق، مل إن جميع السلطات على رئيس لجمهورية قد ساهمت في نشر اللعة الفرنسية خلافا لأحكام القانون .

² المدونة الرسمية العدد 5 ص 48.

٤ المقصود بالأقلية تلك التي لم تقتع بمبررات الحكومة والمتشبئة بضرورة تطبيق اللغة العربية طمقا الأحكام المادة 3 من الدستور والتي ترى بأن التراجع في تطبيق القوالين بمس بمصداقية الدولة ويبقيها عرضة لذوي المقوذ في الداخل والخارج.

كافي الذي أرفق النص بمرسوم رئاسي الشروع في توفير الشروط الضرورية لـُطبيق القانون ' .

فالتمديد لا يعني بناتا تأجيل تطبيق القانون وتجميده، مثلما ذهب إليه البعض، ويتما يعني الإستمرار في تطبيق جميع أحكامه بإستثناء تلك التي تنطلب توفر الشروط اللازمة لذلك، وحتى ضمن هذا الإطار فإن المرسوم الرئاسي رقم 92-303 ينزم جميع المصالح انعاملة في قطاعات النشاط الوطني الإقتصادي والثقافي والإجتماعي والسياسي والدبلوماسي بتوظيف كاغة الإمكانيات المتوفرة لديه من أجل تطبيق الترتيبات الواردة في الفانون رقم 91-05 وذلك حسب ما تسمح به ظروفها الموضوعية من حيث الطاقات البشرية و الوسائل المادية المتاحة. وفي هذا المصدد تشرع تلك المصالح في حشد الإمكانات ووضع البرامج العملية المناسبة لإستكمال تطبيق القانون وتعتبر ذلك من أولوات نشاطها. كما ألزم المرسوم الهيئة الوطنية تطبيق القانون وتعتبر ذلك من أولوات نشاطها. كما ألزم المرسوم الهيئة الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ القانون بوفع تقارير إلى المجلس الأعلى للدولة تمكنه من المقدير المتاسبة لبلوغ الغاية.

الملاحظ أنه رغم قمة عدد الأعضاء الذين كانوا يوصفون بالرجعيين أو الأفلابين أو البعثيين! من قبل العلمانيين والإستئصاليين المشكلين للأغلبية ، إستطاعوا أن يديروا .نت ش حول الموضوع طيلة 6 أيام كاملة وفي 299 صفحة محتصرة في المدونة. كل دبك من أجل كلمة النجيل والناجيل الكلي وتمديد الناجيل الأقصى، لأن التأجيل معناه إرجاء تطبيق النص حتى بالنسبة للأحكام الأخرى سارية المفعول. أما تمديد الناجيل الأقصى فيقتصر على المجالات المحددة في المادة 36 دون أن يتد ذلك الناجيل إلى بافي . لمو،ضبع التي طبقت طبقاً لأحكام الفائون.

⁻ الموسوم التشريعي رقم 92-02 المؤدخ في 1992/07/04

⁻ المُرسومُ الرئاسيُ رقم 92-303 المؤرخ في 1992/07/04

² انظر الموسوم الرئاسي رقم 92-303 المؤرخ في 3 محرم عام 1413 الموافق 1992،07/04 المتعدد الموافق 1992،07/04 واستضمن قانون تعميم المتعدل اللغة العربية.

وإن كانت بعض الإدارات قد إستغلت فرصة الحملة الإعلامية المشبوهة التي رافقت مناقشة الموضوع للتراجع عن تطبيق الأحكام الأخرى سارية المفعول دون أن تتحرك السلطة السياسية لردع تلك المصالح، فالمسؤولية عن التراجع في تطبيق القانون تقع كاملة على السلطة السياسية في المقام الأول والأخير.

والذي ينبغي المأكيد عليه هو أن الحملة التي شنت حول الموضوع آنذاك لم يكن لهدف منها سوى تأجيل أو إلغاء ذلك القانون اللحفاظ على مراكز ومصالح بعض الجماعات النافذة ومصلحة فرنسا بطريقة غير مباشرة 2 وأن الإختفاء وراء ما وصف بالتهديدات هو مجرد ذر الرماد في الأعين، لاسيما وأن القانون المعني لا يمنع بنا ترجمة الإتفاقيات أو الإتفاقات أو المعاهدات أو العقود إلى اللغة التي يريده الطرف لآخر عملا بما هو متعارف عليه دوليا، ذلك أننا لم نسمع، إلى غاية اليوم. أن دولة هددت بالمحاصرة والمعاقبة إن هي استعملت لغنها الوطنية في تعاملها مع الغير.

والحقيقة الباهرة الوضوح لكل ذي عين ولب أن المسؤولية في عدم تطبيق ذلك . نقائون لا تعود إلى المجلس الأعلى للدولة لوحده وعلى رأسه الرئيس على كافي الذي لا يشك في انتمائه العربي، وإنما تعود إلى الحكومات (بمفهومها الواسع سلطة سياسية ويدارة) السابقة وكذا المجلس الشعبي الوطني ورئيس الجمهورية كل في ما بخصه فيما يتعلق بعدم متابعة توفير الشروط اللازمة لتطبيق ذلك القائون، وضاعف في ذلك بستمرار المسؤولين في خرق ذلك القائون بما فيهم أسمى قيادات الدولة.

ا منهم مسؤولون سامون في دوبليب الدولة و منها المجلس الإستشاري الوطني.
 2 هناك من طالب بإلغاء القانون بدعوى أن الموضوع لا يحتاح إلى تقنين وأثبات أن اللغة العربية

هي العفة الوطنية والرسمية للجزائر.

٤ لما كان أحدهم رئيسًا لمحكومة كان يتعامل مع الملفات باللغة الفرسية وهو معرب أصلا وكان كل مساعديه المقريين من مدير الديوان ورئيس الديوان والمكلفين بمهمة لا يتعاملون معه إلا باللغة الفرنسية بكونهم لا يحسنون العربية، ومن ثمة مع أعضاء الحكومة وكل إطارات الدولة، من لقد وصن به الأمر إلى الإدلاء بتصريحات رسمية أمام وفود أجنبية باللغة الأجنبية. ون أبعد من رئاسة لحكومة يوم 2008/06/22 تدخل بعد أيام قليلة في الجامعة الصيفية بإعتباره الأمين العام لحرب جبهة لتحرير الوطني، منددا بالإقصاءات التي تتعرض لها اللغة العربية، معلنا أننا في الحرب جبهة لتحرير الوطني، منددا بالإقصاءات التي تتعرض لها اللغة العربية، معلنا أننا في الحرب جبهة لتحرير الوطني، منددا بالإقصاءات التي تتعرض لها اللغة العربية، معلنا أننا في المدينة معلنا أننا في المدينة معلنا أننا في المدينة المدينة معلنا أنا في المدينة المدا المدينة المدادا المدينة المدينة

أما قانون الأسرة، فرغم أنه لم يعرض على المجلس إلا أن عددا كبيرا من أعضاء المجلس طالبوا بطرحه للمناقشة والتعديل بطريقة أو بأخرى بدعوى أن النص

- حاجة إلى أمن فكري ولغوي "فالأزمة أزمة عرة وليست أرمة لعة التي م تصب بالعجز وإنما اهلها أصيبوا بالضعف"، وتحدث عن "أجواء وأتباع تبعنون في إهانة العة العربية" مما عد خطابا شعبويا بدلا من خطاب سياسى.

يقل الأساذ عبد الرحمان الحاج صالح الرئيس السابق للحنة إصلاح التربية في عهد الرئيس وحيد، وتفليقة الوقعت أمور في الكواليس جعلتني أعتذر وأغادرها، فقد وجدت نفسي وحيد، ضمن تير يدعو لفرنسة كل مراحل وأطوار التعليم وكلت الوحيد بين أكثر من 150 عضوا الذي أدعو إلى تعرب التعليم، فلاحظت أنني لا أستطيع تغيير الأمر فخرجت". الشروق البومي 2010/03/22 ص 19، وهي الطريقة المعهودة في تشكيل النجان المتخصصة الوطنية اليومي يخار رئيسها من بين ذوي المصداقية للتظاهر بأنتية انصادقة لكر الحفايا تظهر جليا في أغلبية الأعضاء وتوجهاتهم.

والحقيقة أن موضوع التعريب قد ولى وتراجع حيث فتح المجال أمام أعفء الحكومة وإصارات الدولة للحديث بالنفة الفرنسية في مختلف المجالات حتى أن أحد رؤساء الحكومة أقر ذلك بقوله: حررنا من طابو الحديث باللغة الفرنسية (الخبر ليوم 2008/08/25. وبذلك تأكدت مقولة حمروش مولود بأن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الثانية في الجزئز (البلاد ليوم 2008/08/25) وأن لا ضرر من اللجوء إلى الفرنسية لإختصار الطريق بين التخلف والتقدم طلما أن العربية لا يمكنها تحقيق ذلك (تصريح للقاة الفضائية الكوتية احصة : شخصية ومواقف" ليوم 2000/10/18).

يَذَكُو الجَمِيعَ إِنَّ الطَّامِ النَّائَمِ مَنْذُ الْإِسْتَقَالِلْ يَلْحَأُ إِلَى الْخَطَابِ الشَّعْبُويِ المَنَاقَضَ مَع ممارساتُهُ كُلُما تَعْرَضَتَ الْبِلَادُ لَأَرْمَةَ حَيْثُ يَحَاول حَشْدُ النَّبِيدُ مِنْ خَلال حَمَلات إعلامية تعبوبة ظرفية تنصب أساسا على الوحدة الوطنية والعربية والإسلام والثورة واليد الخارجية وغيرها . ومجرد مرور العاصفة أو هدوء الأوضاع تعود الأمور إلى حانتها . كان آخره تعديل الدستور سنة 2008 بالتنصيص على مسائل تخص الثورة والمرأة لإخفاء إلغاء تحديد عدد العهدات الرئاسية المحددة بداءة في المادة 74 بعهدتين فقط.

تجاوزه الزمن وم يعد يتماشى مع التطور الذي وصل إليه المجتمع . كما إعتبر بمثابة تفنين شؤم للمواطنات².

وقد حاولت هذه المجموعة المنسجمة والمتضامنة فيما بينها بسبب ترابط مصالحها اللغوية والثقافية والإيديولوجية ومعاداتها للثابتين الأساسيين المتمثلين في اللغة والدين، التقدم بمبادرة ضمن إقتراح المصادقة على إتفاقية حقوق الطفل تتمس الموافقة على مناقشة مواضيع منها تحديد النسل وحقوق المرأة، ومن ثمة قانون الأسرة بجلفيات وأهداف منافية لأحكام الشريعة.

وقد تأكد هذا التوجه بعد أن طلب بعض أعضاء من المجلس بضرورة الإستماع إلى ممش وزارة الشؤون الدينية أو جمعية العلماء المسلمين أو المجلس الإسلامي الأعلى لتقدير مدى تماشي الإتفاقية مع أحكام الشريعة، لكن اللجنة المختصة بأغلبية أعضائها عارضت ورفضت الإقتراح، مما دفع بأصحاب الإقتراح إلى طرح الموضوع على المجلسة العامة لكن الأغلبية وافقت على إقرار الإتفاقية دون عتبار مطلب الأقلية المتمثل في الإستماع إلى ممثل إحدى الجهات المذكورة أعلاه مما بشت عدم إيلاء الأغلبية للجانب الديني في هذا الجال.

وفيما يتعلق بالمطالبة بإعداد مشروع وطني، فقد طالب عدد من الأعضاء بوضع مشروع مجتمع عصوي متطور مشروع سيبي رجاء القوى الشعبية على العموم، وكذ، إطارات الأمة ذات الوعي الوطني الحاد على الخصوص، ويكون رهانا بناء تعالج بفضله الفوضوية الفكرية والنقوذ التخريبي والتخوفات المصيرية...

[.] المدونة الرسمية عدد 12 ص 115 و 116 ورد رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام ص 118.

² جاء في مداخلة خليدة مسعودي إحدى عضوات المجلس الإستشاري :

[&]quot;Cet hémicycle est très chargé, puisque tous les malheurs des femmes algériennes ont été codifiés dans cet endroit, le code de la famille est un texte qui codifie mon malheur et celui de mes concitoyennes."

المدوية الرسمية العدد 2 ص 45 و 46.

³ المدولة الرسمية العدد 1 ص 31، العدد 6 ص 16، 51، 63، العدد 11 ص 4 و 5، العدد 3 ص 2 و 41.

"أَمْ تَرُوا أَنه حَانَ الأُوانَ لإعلانَ صَوْحَ عَنْ مَشْرُوعَ مُجْمَعَ شَامَلَ يَطْمَنُو المُواطَّنينَ ويجسد الطَّمُوحَاتِ المُشْرُوعَة نَحُو المُسْتَقِبلِ القَرْبِ" .

وهو ما يبين أن المجموعة المشكلة الأغلبية كانت تعمل من أجل إقامة مشروع مجتمع جديد يتضمن عناصر جديدة عن تلك المعتمدة سابقا مبنية على القطيعة لمواجهة الأزمة الفكرية والهوية والسميد للتخلي عن جبهة التحرير بإعتبارها ملك للجميع، وهو المشروع الذي كان مرتبطا برئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف الذي كانت الأقلية المتحكمة في السلطة السياسية والإدارية وأغلبية أعضاء المجلس الاستشاري ترى فيه، قاطرة النجمع الوطني، والمنقذ الوحيد للخروج من دائرة المشروع الذي تبنته جبهة التحرير ثم حزب جبهة التحرير الوطني.

4- وقد كان لإغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف أن أسندت الرئاسة لعلي كافي ثما دفع بتك الاغلبية إلى التحرك لإتخاذ موقف من سياسة الحوار التي اعتمدت من قبل المجلس الأعلى للدولة، وقد عبر عن ذلك مصطفى الأشرف قائلا 'بأنه بعد وفاة بوضياف توقفنا عن الحديث عن مشروع المجتمع³ الذي جاء به

[.] مداخلة مصطفى الأشوف لدى الإستماع إلى بلعيد عبد السلام؛ رئيس لحكومة- .لمدونة الوسمية العدد 12 ص 62.

 ² خطاب محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدونة لدى تنصيب المجلس الإستشاري
 الوطني- المدونة الرسمية عدد أول ص 8.

⁻ ينبَّغي التذكير بأن رئيس المجلس الأعلى للدولة بعد دحوله في المعارضة، أنشأ حزب سياسيا يسمى بالحرب الثوري الإشتراكي PRS (أنشىء 992/09/20) و نذي يعني أنه ذو توجه إشتركي متطوف، يعتمد على تجنيد القوى الثورية حول برنامج إشتراكي يهدف إلى: - إنفاء إستغلال الإنسان للإنسان.

⁻ السلطة السياسية في مد العمال.

⁻ المكية الحماعية لوسَّاتُل الإثاج والثورة لصالح الفَّات الفلاحية.

⁻ انسيير لإفتصادي والإجتماعي بواسطة فتأت الشعب.

Guerfi (A) et Chaib (A.K.): Boudia:- l'homme de ruptures ed. Chihab Alger 1992 pp. 65/66.

3 "Dons le cadre du projet de sociéré de Boudinf" (Ir à la mort de Boudiaf on la cesse de parler de ce projet."

المدونة الرسمية عدد 21 ص 20.

بوضياف ورعبر بأن هناك قطيعة خطيرة حدثت في مصير البلاد، ويبدو ذلك في الحديث عن المصالحة والنفاهم والناخي والحوار والتفاوض حيث تجلى رفض الأغلبية للتوجه الجديد، غير أن هناك مجموعة آخري إفترحت إرسال مذكرة تأييد للمجلس الأعلى على أثر الدعوة إلى الحوار مع الأحزاب والجمعيات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والعمالية وأرباب العمل العمومي والخواص، ثما نجم عنه إنقسام حقيقي داخل المجلس إستدعى تنظيم لقاء بين مقرري الفروع ورئيس المجلس الأعلى للدولة للإطلاع على شكل ومضمون وأهداف الحوار الذي أعلن عنه في خطابه يوم للدولة الإطلاع على شكل ومضمون وأهداف الحوار الذي أعلن عنه في خطابه يوم للدولة وأن الحوار سيكون مع الأحزاب والجمعيات. أما المجلس الإستشاري فسيوسع في بداية جانقي 1993 ليشمل كل الفئات والشرائح الإجتماعية التي سيتمكن الشعب من خلالها أن يعبر عن إرادته، بإعتبار أنه هو الذي سيتولى تسيير المرحلة الإتقالية على أن يتم إخيار أعضائه من جديد قي

¹ المدونة الرسمية عدد 10 ص 6 و 46.

² لقد دار نقاش حاد وطويل حول المجموعة التي ستمثل المجلس الإستشاري لدى رئيس المجلس الأعمى للدولة كل يحاول أن يكون من له نفس التوجه في المجموعة، بل ذهب البعض إلى نفي وجود ثقة حتى في مكتب المجلس لأن طريقة إنتخابه، على حد بن منصور محمد، مشكرك في مصداقيتها.

[&]quot;Ils ne représentent pas politiquement la salle.. ils ont été élus dans des conditions qui ne sont pas normales, nous l'avons tous dis Ils ont été élus en quatrième vitesse. Cependant, je propose que ce soit les cinq Présidents de sections qui représentent le conseil auprès du H.C.E."

المدونة الرسمية– العدد 22 ص 84.

 ³ رئيس المجلس الأعلى لدولة على كافي كان على علم، منذ تنصيب المجلس الإستشاري،
 بإنحياز الأغلبية للتوجه العدماني والإستئصال لذلك ربط التوسعة بإختيار الأعضاء من
 جديد.

فالحوار الذي شرع فيه يهدف إلى القضاء على الإرهاب ليس بالسلاح فقط ولكن أيضا بعزله عن المجتمع المطالب بالإلتفاف حول مشروع مجتمعي وطني متجدد مقق عديه لا بسب حاضره ولا يلعن ماضيه مستقبله!

5- وفيما يتعلق بالإجتماع التقييمي والإعلامي لعمل المجلس الإستشاري، فإنه لم يخل من مظاهر الشك والربية حول ما عرف بتوجهين مختلفين في مسار المجلس الأعلى للدولة خاصة لدى إعداد مشروع مذكرة تقييمية، حيث أعيد طرح الموضوع من جديد "بن العلاقات القائمة بين المجلس الإستشاري والمجلس الأعلى للدولة لم تكن منظمة بالقدر الكافي، وقد ازدادت هذه الثغرة إتساعا بمغادرة رئيسها إلى المجلس الأعلى وعدم إستخلافه عن قصد، وبنقل بعض المهام إلى ديوان المجلس الأعلى يلى جانب بشراكه في الحوار السياسي وقد عبر أحد الأعضاء ومقرر أحد الفروع على ذلك بقوله ".... ومن جهة أخرى أجد فقرات تشير إلى البتر والقطيعة بين مرحمة وأخرى (مرحلة يوضياف ومرحلة كافي) ... وأن هناك مجلسا أعلى سابق ومجلس أعلى حالي أو أن هناك توجهين إثنين وأن المجلس الإستشاري عقد عليه أمل في المرحلة الأولى لكنه غيب في المرحلة الثانية، ومن ثمة يفهم من التقرير أن تؤيد مرحلة ونعارض مرحلة أخرى".

وقد إستحسن رئيس الجلسة ذلك بقوله "شخصيا أشاطر الزميل رأيه... ومع إحترامي ونقديري وإعتباري للوئيس المرحوم بوضياف، لقد قبلنا العضوية في هذا

ا المدونة عدد 22 ص 5 و 6. الثابت أن المشروع الوطني المتجدد هو مشروع نوفعبر المتجدد وفق ما يقتضيه العصر دون المسأس بمبادئه أو إستبداله بمشروع ذو طابع يديولوجي مغاير المشروع يوفعبر القائم أساسا على الوطن والإسلام والعربية والأمة والثقافة العربية الإسلامية والأمازيفية والإستقلال الوطني والعدالة الإجتماعية والمظام الجمهوري والتراث الثقافي لهذا الشعب عبر العصور.

وهي القيم والمبادئ والأسس والثوابت التي يعتقد الطرف العلماني الفرونكوفيلي بأنها في أغلبها إرث ماض تجاوزه الزمن وتشكل طابوهات يستدعي التحضو والعصونة التخلي عنها ونسيانها بعد قبرها بما في ذلك جمهة التحرير الوطني.

² المدونة الرسمية عدد 21 ص 5 و 8.

http: "www.opu-lu.cer.st.dz.

المجلس للتعامل مع المجلس الأعلى للدونة"، وكان ذلك بالطبع لتأكيد موقفه الشخصي أمام تضارب آراء أعضاء المجلس .

والحقيقة أن هذا التوجه الذي إعتمدته الأغلبية العلمانية ذات التوجه الأنا توركي في تلك الظروف ما كان ليثار، فما البال بإعتمادة لأن المجلس هيئة إستشارية وليست مهمته تقييم نشاط وتوجهات المجلس الأعلى للدولة الذي درس وقدر المسيرة الأولى المعتمدة على القطيعة الجذرية والإستئصال ورفض الحوار، وإنتهى إلى فشلها، فإعتمد طريقة الحوار الشامل التي أثمرت في الأخير بعقد الندوة الوطنية للوفاق حول المرحلة الإنتقالية.

المبحث الرابع حركة 11 جانفي 1992 ونظرية الحالة الإستثنائية ومدى مشروعيتها

أولاً : لنن كان البعض يرى بأن نظرية الظروف الإستثنائية بمكن إعتمادها لتبرير يقالاب 11 جانفي 1992 على أساس أنّ النظام القانوني للدولة لم يختف تماما وإنما

ا تدخل عبد الحميد بن هدوقة رئيس المجلس بانتيابة ورئيس الجلسة على أثر تدخل مقرر لجنة المؤسسات السياسية والإدارية -المدونة عدد 22 ص 23 إلى 25.

² تريد أن يوصه الجيش إلى السلطة خارج الصندوق ويحميها بعد ذلك.

³ أنَّ لجوء أصحاب القرار إلى الإستعانة بهذه الفئة وإبعاد كل من تحوم حوله الشبهات بإنسائه أو تعاطفه مع النيار الإسلامي قد ساهم بقدر كبير في تزايد عدد معارضي النظام القائم بأوجهه المحتلفة السلبية والمسلحة وما نجم عن ذلك من سقوط أرواح بريئة وخسائر مادية كم ق

فالسلطة آنذاك م تتعض بتجارب الغير (مصر مثلا) ولم تتحمل مسؤوليتها السياسية في الإهتمام بدورها التوجيهي في المحال الديني بل تركت أمر ذلك للطوف الآخر يستعمله ويستغله لتهديد كيان الدولة والصاق تهمة الإستشال والطغاة بكل من لا يسير في فلكه، على إعتبار أن سياسة الإستشال هي التي كانت معتمدة في المرحلة الأولى من المجلس الأعلى للدولة.

نم بيقاف جزء منه وهو ما حدث في جانفي 1992. وأن تنظيم السلطات فقط هو الذي تغير دون الدستور، وينتهي إلى أن كل عناصر تعريفها متوفرة في هذه الحالة . ذلك أنه إذ كانت هناك أسباب مستقلة عن إرادة الدولة، فإن شروط الحالة الإستثنائية تعتمد على فكرة أن هناك حالة غير متوقعة وقصوى، ومن ثمة فإنه يحق لأية هيئة حكومية تمتلك سلطة التدخل أن تفعل ذلك للحفاظ على كبان الدولة!

وبالرجوع إلى نظرية الظروف الإستثنائية نجدها مرتبطة بالأنظمة الديمقراطية أصلا لأسباب موضوعية وهي إستثناء عن الفاعدة المتعارف عليها ومنظمة غالبا بحكم الدستور، وإن كانت هذه النظرية يتجاذبها رأيان كل يقدم مبررات اللجوء إليها، وأن إعتماد أي منها لتبرير حركة جانفي 1992 غير مؤسس حسب رأيد، لأن الرأي الأول ينطلق من فكرة مفادها أن حالة الضرورة في الفانون العام تتحقق عندما تجد الدولة نفسها – لأسباب مستقلة عن إرادتها – في وضعية يستحيل عليه إحترام الأشكال العادية للقيام بتعديلات القانون الوضعي الضروري بسبب ظروف إستثنائية.

أما الرأي الثاني فيرى بأن حالة الضرورة مبنية على فكرة أنه خارج أحكام الدستور أو خرقا ها، في حالة غير عادية وغير متوقعة، يتدخل جهاز تابع للدولة له قدرة الناثير لحماية وجود الدولة والقيام بما يجب في تلك الحالة?

فمبررات الرأي الأول منعدمة في حركة جانفي، على إعتبار أن الأسباب لم تكن مستقدة عن إرادة الدولة وإنما كانت بفعل أجهزتها التي هيأت الظروف لإبعاد المؤسسات الدستورية عن أداء مهامها وتهيئة المجال لأجهزة غير دستورية حلت محلها .

أما مبررات الرأي الثاني فهي عبارة عن تأييد للإنقلابات العسكرية نظرا لكونها تعـّمد على الحالة غير العادية وغير المتوقعة لـمكين جهاز من أجهزة الدولة السطو

¹ Brahimi (M) op. cit p. 95et 96.

² La Marque (J), la conception traditionnelle de la nécessité en Droit constitutionne.. R D.P et S POL. LGDJ Paris 1961 pp. 559-569.

⁻Ghaout. (S) et Et.en (B) la légalité d'expression dans la Constitution algérienne R.A.S.J.E. p. n°4, 1978.

على السلطة. وحتى هذا الموقف فإنه لا ينطبق على حالتنا، لأن الظروف كانت عادية بالمقارنة مع الظروف العالمية التي تجري فيها الإنتخابات التشريعية، خاصة في الدول النامية، أما كونها غير متوقعة فإنها حالة لا تنطبق على وضعية البلاد وإنما

الحبرت الإنتخابات في ظروف معقولة، وأكثر من ذلك كان بإمكان السلطة تأجيل بجراء الدور الأول مثلما أحلت ذلك في جوان طالما أن الدورة لم تنته بعد، بل وكان بالإمكان قديد الفترة لنيابية (مادة 96 من الدستور) وتأجيل إجراء الإنتخابات إلى حين يستباب الأمن أو اللجوء عند الصرورة لحل الحزب المتسبب في الأزمة وإحتواء الأوضاع بالطرقة القانونية وتجنب ما حدث على أثر توقيف المسار الإنتخابي الذي عد حجة على السلطة، وليس على المتسبب في الإضطرابات.

والجدير بالذكر أن قيادة الجيش كانت قد أعدت مذكرة بعد الإنتخابات امحلية وضمنتها تخوفات ويستشرافات وإفتراحات، وأن الرئاسة لو إعتمدتها في حينها، رغم أثرها السمبي على المسار الديمقو،طي، لأمكن تجنب الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في صائفة 1991 وما تلاها من دمار هز أركان الدولة والمجتمع. متسائلة عما إذا كان ممكنا قبول ظهور نظام ديني مطبق ومدى مشروعيته وهل هو مقبول تاريخيا للجزائر، مقترحة رفض هذا النمط من الحكم ووضع كل الأطر القانونية لتحبيد المنظيمات غير الديمقواطية.

Mémoire sur la situation dans le pays et point de vue de l'Armée Nationale Populaire. Ministère de la Défense Nationale. Décembre 1990, pp. 2, 3, 14 à 19.

حيث جاء في المذكرة بأن الوضع السائد ينم دون أدنى شك في ظهور بوادر لإضطرابات وقد تكون بداية تمرد تبرر مرة أخرى تدخل الجيش لضمان إستقرار الوحدة الوطنية والحفاظ عمى المؤسسات، وأن تجاوز هذا الإحتمال بعد قلة بصيرة خطيرة (ص 2، 3) وأنه ينبغي إعتماد خطين بتلخصان فيما لمي:

العمل لتوفير الشروط لنجاح القوى الديمقراطية في الإنتخابات ما يعني أن الإنتخابات ستكون مزورة.

وفي حالة فشل الخطة 1 تطبق الخطة 2 المتمثلة في تحييد بالقوة التشكيلات المتطرفة قبل الإنتخاب وهو ما رفض من طرف حكومة حمروش التي كانت ترى بأن بإمكانها لتحكم في الموجة الإسلامية التي بدأت تفقد قاعدتها من خلال تصوفاتها اللاقانونية فضلا عما كان يرتب لها في القانونين المتعلقين بالإنتخابات وتقسيم الدوائر الإنتخابية كما سبق أن رأينا.

على تنائج الإنتخابات التي كانت لصالح طرف غير مرغوب فيه، ثما يجعل عدى مدا الرآي أو على الأقل أحدها غير متوفر في إلقلاب جانفي 1992، فضلا عن أن الجهاز الدّبع للدولة عند تدخله كان مجرد هيئة إستشارية غير مكتملة انتشكيل، وبدل أن يقوم وفق النظرية بجماية وجود الدولة وفق الدستور، دفع بمؤسستها الرئاسية إلى الإستقالة وأرفق ذلك بجل المجلس الشعبي الوطني لضمان عدم تولي رئيسه رئاسة الدولة طبقا للدستور ودفع برئيس المجلس الدستوري إلى رفض تلك المنهمة ليفسح بذلك المجال الإنشاء جهاز غريب عن الدستور مسندا له السلطة التنفيذية التي هي، دستوريا، من إختصاص رئيس الجمهورية المنتخب والذي بدوره يستحوذ على السلطة التشريعية التي تعود، دستوريا، للمجلس الشعبي الوطني المنتحب من طرف الشعب.

ثانيا: وفيما يَعلق بالمشروعية La légitimité، فإن أحكام الدستور و.ضحة بذ أن الشعب هو مصدر كل سلطة، وأن السلطة التأسيسية ملكا نلشعب الذي

غير أن الجيش، خلافا لما ذهبت إليه الحكومة، إستمر في تطبيق خطته مستغلا تصرفات أنصار الجبهة الإسلامية المتطوفة بتدخله لإفشال المسيرات وإعتقال عديد الأنصار وبالناني إسقاط حكومة حمروش وإيتاف قيادة FIS وأحبرا تأجيل الإنتخابات المسبقة.

ويمجيئ سيد أحمد غزالي على رأس الحكومة أعدت دراسة إنتهت إلى أن يمنح ثمث المقاعد لجبهة التحرير التي لا يمكن إلا أن تكون مع السلطة وانثلث الثاني الديمقراطيين ادوات السلطة ومعهم TFS والثلث الباقي المجبهة الإسلامية الإنقاذ وهي حسامات صدرت من وراء المكاتب من أشخاص بعيدين عن الواقع حيث أثبتت المناتج عكس التوقعات الرسمية فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول وبالناني كان على صاحب السطة الطهور للعلن بدفع الرئيس إلى الإستقالة وفي نفس الوقت حل الجلس الشعبي الوطني متسببا في حدوث أزمة دستورية ومؤسساتية.

ا هناك آختلاف بين المشروعية la légitimité و الشرعية a légalité – انظر: بولشعير (سعيد): القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة – ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ط 8 ص. 87 إلى 91.

يمارس السيادة عن طريق الإستفتاء أو بواسطة ممثليه ، وأن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب 2.

فهل رقامة مجمس أعلى للدولة غير منتخب مكان كل من رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني المنتخبين بمساعدة مجلس إستشاري وطني معين بمكن أن يسد الفراغ في مجال المشروعية؟.

بالرجوع إلى الواقع وما سبق قوله بشأن نظرية الحالة الإستثنائية ، نجد بأن المجلس الأعلى للدولة لا يتمتع سياسيا بأية مشروعية لكونه غير منتخب وبالنتيجة لا يتمتع بأية قاعدة إجتماعية يعتمد عليها تنبرير وجوده وتثبيت وتدعيم وممارسة المسلطة المسندة له من هيئة استشارية غير مكتملة التشكيل.

ونفس الوضع ينطبق على المجلس الإستشاري الوطني، يضاف لذلك كون أعضائه معينين من جهة غير دستورية ولا يملك آية سلطة، وأخيرا وهذا هو الأهم، أن أعضاء يقرون بأنهم لم يأتوا إلى المجلس ليحلوا محل المجلس الشعبي الوطني، وأنهم قبلوا الإلتحاق به بصفتهم أفرادا، وانهم لا يمثلون التنظيمات التي يتمون إليها.

في حين يذهب رأي آخر إلى أن فكرة المشروعية تعد جوهرية في هذه الحالة، إذ أن الفائمين على حركة جانفي- ولوكان ذلك خارج أحكام الدستورلم تواجههم أية معارضة تذكر، بإستثناء معارضة مسلحة، ذلك أن الشعب إتخذ موقف إيجابيا تجاه الحركة، ويستشهد على ذلك بموافقة وتبني الشباب لمشروع بوضياف الذي يعتره شخصية تتجسد فيها المشروعية الناريخية، وأن الجزائر كانت متجهة نحو حكومة غير قانونية لكنها مشروعة ؟.

ا المادتان 6 و 7 من الدستور .

² المادة 11 من الدستور ف 1.

³ انظر أعلام.

⁴ Brahimi (M): op. cit p. 96.

كما ذهب إنى إضفاء صفة المشروعية على المجلس الأعلى للدولة من خلال إنماء أعضائه لتوجهات وطنية وكذا أعضاء المجلس الإستشاري بالقول أنهم يمثون شرائح واسعة من المجتمع؟! وأنه على الرغم من عدم شرعية المجلس

الأعمى للدولة وتوليه السلطة. فإن قَبول شريحة من الجمّع للأمر الواقع يضفي عليه

صفة المشروعية!.

الله أن الواقع في حقيقة الأمر لم يكن كذلك، فالوضع الأمني آنذاك لم يكن يسمح على الإطلاق بالتعبير العلني إستنكارا أو تأييدا لحركة جانفي 1992 بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة آنذاك والقيود المفروضة على الحريات (حالة الحصار ثم حالة الطوارئ).

أما انقول بأنها تجلت لدى إغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة، فإن ذلك لا يعبر إلا عن رأي بعض سكان العاصمة وبعد مرور ما يقارب من ستة أشهر، فضلا عن ان تلك الحركة المؤقّة المناسباتية عاطفية وليست سياسية كانت مرتبطة بجادثة إغتيال أحد رموز الثورة التحريرية وليس بإعتباره رئيسا للمجلس الأعلى للدولة فحسب، ومن ثمة لا ينبغي إستغلال الواقعة على انها تأييد لإنقلاب المجلس 1992، وما يؤكد رأينا هو أن انكاتب نفسه يقر بأن المعارضة السلمية الشعبية لم تكن ممكنة في المعارضة كانت مسلحة، مما يثبت بأن المعارضة السلمية الشعبية لم تكن ممكنة في تلك المطووف.

I Bousoumah (M) op.cit pp. 66 à 69.

المعلوم أن الإستيلاء بالقوة على السلطة يتجافى والمشروعية.

الفصل الثالث أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية

لقد كان القائمون على إنشاء الهياكل التي تولت بصغة مؤقّة يُسيير البلاد بعد حركة 11 جانفي 1992 متيقنين بأن إخراج البلاد من الأزمة الدستورية والمؤسساتية لا يمكن أن يتحقق دون الحصول على قاعدة شعبية أو على الأقل سياسية، فلجأوا أول الأمر إلى مبادرة إنفرادية تتمثّل في إنشاء التجمع الوطني كإطار سياسي عام للحصول على تأييد وتدعيم شعبي يضمن لهم البقاء في السلطّة ويفرغ بعض الأحزاب من قواعدها الشعبية لأسيما جبهة التحرير الوطني، غير أن هذا التَوجِه لم يلبث أن إضمحل فأله وإنهار بوفاة المبادر به، لكن ذلك لم بنن السلطة عن الإستمرار في نفس التوجه بإعتماد المشروع الوطني المتجدد الذي لقي هو الآخر جفاء من الأحزاب لخلفياته، وعلمهم بأنَّ الحدف منه هو تقويضهم والحد من قاعدتهم الشعبية، وإن أمكن الحلول محل بعضهم عن طريق الذوبان لما لصاحب السلطان من وسائل تأثير وضغط وإكراه وإحضاع سرياً كان ذلك أم ظاهرا للعيان، فلم تجد بدًا من اللَّين والمهادنة واللجوء إلى الحواركخيار لضمان إعادة بعث النظام الدُّستُوري والخروج بما آليت إليه الأحوال (المبحثِ أول)، سيما وأنها هي التي قررتُ بإرادتها المنفردة تحديد أجل إنهاء عهدتها، وأنها مسؤولة عن ضمان إستمرارية الدولة، ولن يتحقق لها ما تربد إلا بالتوصل، من خلال الحوار، إلى إجماع – ولو نسبي - حول كيفيات تنظيم المرحلة الإنتقالية الموالية لإنهاء عهدة الهياكل القائمة على أن تُكُون هي المبادر والمستقيد (المبحث ثاني).

 ¹ جاء في تقرير اللجنة الوطنية للخبراء "الجزائر 2005" خلاصة عامة "أن المرور من نظام إحتكاري إلى نظام يقوم على المنافسة والمسؤولية بتطلب مرحلة إتقالية دستورية تنظم مع كل الفاعلين في الحياة السياسية والإجتماعية للوطن.

المبحثالأول الحوار كخيار موجه لإعادة بعث النظام الدستوري

تميزت المرحلة الأولى من قيام المجلس الأعلى للدولة في العمل على الحدّ أو القضاء على تأثير الجبهة الإسلامية للإنقاذ شعبيا وسياسيا ولو على مراحل والبحث عن إيجاد بديل سياسي لضمان إكساب المشروعية المفقودة وأخيرا اللجوء إلى الحوار.

أولا: الحد من تأثير الجبهة الإسلامية للإثقاذ: عملت الجبهة الإسلامية للإثقاذ بعد إيقاف المسار الإنتخابي، على إنشاء برلمان في مواجهة المجلس الأعلى للدولة مشكل من 231 نائبا المنتخبين في الدور الأول إلى جانب يستمرارها في إستعمال المساجد والدين لأغراض سياسية، وفي المقابل عملت السلطة القائمة على تقويض هذه التحركات من خلال التنديد بإستعمال الدين لأغراض سياسية ومنع الجبهة من يستعمال وسائل التعبير كمحاصرة قياداتها وغلق المساجد في وجهها حتى لا تستأثر بها سياسيا لوحدها وتوقيف وسائلها الإعلامية وأخيرا التمهيد لحل الجبهة الإسلامية.

فقد تم ايقاف مسؤولها عبد القادر حشاني يوم 22 جانفي 1992 بهمة إستغلال المساجد لأغراض سياسية ودعوة أفراد الجيش إلى العصيان². كما

وينبغي العمل في هذا الجال بما يتماشى أو يحقق توجهين إثنين: أحدهما جعل اللامركزية أحد أسس الدولة الوطنية، والنائمي إقامة نظام ذو طبيعة رئاسية وهو ما يخدم ويدعم المضامن والوحدة الوطنية في موحلة بناء الدولة ومؤسسانها". ص 32 و 33.

I منع صدور جريدتي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المنقد والفرقان في 12 آوت 1992 .

² Libération du 23/01/1992. -

⁻ بقي في السجن دون أن يحاكم إلى غاية 1997/07/07 حيث أصدرت ضده المحكمة العسكرية حكما بالحبس لمدة خمس سنوات متبوعا بمنعه من ممارسة حقوقه السياسية مدة ثلاث سنوات، على أثر ذلك أطلق سراحه في اليوم الموالي.

تولت القيادة العسكرية إيقاف المسؤولين عن الجويدتين التابعتين للجبهة، ثم صدر قرار يمنع التجمهر حول المساجد ويشر تعزيزات أمنية حولها، ما أسفر عن حدوث مشادات بين قوات الأمن وشباب في باش جواح والكاليتوس وما تتج عنها من توقيف عديد أثمة المساجد المؤيدين أو المناصوين للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي قامت بتوجيه نداء لمناضليها من أجل إحتلال الشوارع وكذا مطالبة المتعاملين الأجانب بتوقيف تعاملها مع النظام الجزائري والتوقف عن منحها القروض التي تطلبها إلى حين إستناف المسار الإتخابي، بل لقد عملت على تنظيم مسيرات وطنية تتجت عنها وجرح آخرين في عديد المدن، وإمدت الأمن أسفرت عن مقتل العديد من المواطنين وجرح آخرين في عديد المدن، وإمدت الأحداث إلى الأحياء الجامعية كالجزائر وقسطينة وعنابة والبليدة وسطيف وباتنة، فلم تجد السلطة – لمواجهة تلك الأحداث – إلا إعلان حالة الحصار وما نجم عنها من تقييد للحربات وتمكين السلطات الأمنية من وضع أي شخص يكون نشاطه خطرا على الأمن في المعتقلات السلطات الأمنية من وضع أي شخص يكون نشاطه خطرا على الأمن في المعتقلات

⁻ وبما جاء في بعض تصريحاته، بعد المطالبة برفع الحظر على حزبه، ان المشكل الحقيقي ليس في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإنما في رفض السلطة الشروع في إنتهاج مسار ديمقراطي حقيقي:

⁻Le temps : Genève 19/10/99.

النبي أوافق على حل غير عنفي يحترم شرف وكوامة كل حزب"، ثم تم إغتباله يوم 1999/11/22

⁻Libération du 16/09/1999.

ا بلغت مداخيل الجزائر سنة 1992 ما يعادل 12 مليار دولار وكانت خدمة الديون 9 مليارات دولار مما أثر على الإنطلاقة المستوردة 2,5 مليار دولار مما أثر على الإنطلاقة الإقتصادية التي تنطلب ما يقارب 7 مليار دولار، وأن الدول الأجنبية ربطت المساعدة بالأوضاع السياسية.

وبلغت الديون الخارجية 26 مليار دولار تقريبا وهو ما أثر سلبا على سياسة الدولة حيث قامت هذه الأخيرة خلال تلك السنة بدفع ما يقارب %75 من مجموع مداخيل صادراتها مقابل الديون.

⁻Cesari (J): l'impasse, in annuaire de l'Afrique du Nord éd. CNRS 1992 p.632

الأمنية والتقتيش ليلا ونهارا وإنشاء مراكز أمنية ، تبع ذلك غلق مقر الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 10 فيفري بعد القبض على أهم قياداتها، وأخيرا تم حلها بتاريخ 04 مارس 1992، وأكدت ذلك المحكمة العليا بتاريخ 29 أفريل 1992 ، وحل انعديد من المجالس المشعبية البلدية (397 من 850) والولائية (14 من 32) يوم 30 مارس، متبوعا بحل 54 مجلسا شعبيا بلديا والإبقاء على غيرها المعتدلة مع التعامل معها لإستدراجها إلى النشاط السياسي فيما بعد .

ثانيا: البحث عن البديل السياسي: كان التوجه الأول للمجلس الأعلى للدولة هو محاولة التعامل مع منتسبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعتدلين وتبدى ذلك في الإستمرار في التعامل مع القيادة الجديدة بعد إلقاء القبض على عباسي مدني وعلي بن حاج وقياديين آخرين على أثر أحداث جوان 1991 حيث عين أحد قياديا في الحكومة ومعه عضو ينتمي لجمعية الإرشاد والإصلاح معارضة بعض الأعضاء في المجلس الأعلى للدولة.

وفي سياق المصالحة أطلق سراح راج كبير نائب رئيس المكتب يوم 02 أفريل ووضع تحت الإقامة الجبرية وإستفاد حشاني عبد القادر رئيس المكتب من إنتفاء وجه الدعوى. ثم طالت عملية التسريح معتقلي المراكز الأمنية التي أعن عن غفها حسب تصريح الحكومة.

ا صرح وزير الداحلية بأن عدد الحجوزين في المراكز الأمنية السبع في لجنوب بنغ 6786
 شخصا :

⁻Le matin du 13/03/1992.

كذبت لجنة معتقلي الجنوب ذلك قائلة بأن العدد هو 24 ألفا، أنظر أعلاه.

² في تصويح صحفي يقول بوضياف بأنه لا يشجع حل الجمهة الإسلامية وذلك يوم 1992/04/16.

³ قشي (السعيد)،

⁴ لعموري (الساسي).

ولتأكيد رغبة السلطة في المصالحة وحماية الحقوق والحريات أنشئ المرصد نوطني لحقوق الإنسان والإعلان عن منع قيام الأُحِزاب على أساس ديني و لغوي

والعملُّ على إستعادة أموال الدولة الموجودة بجوزة الأحزاب .

وبعد أخذ ورد حول إشراك الأحزاب من عدمه في الحوار، ايتهى رئيس المجلس الأعلى للدولة إلى أنه يرفض الحوار معها لكونها تطمح في إقتسام السلطة مفضلا اللجوء إلى الشعب مباشرة، والهدف هو إكتساب مشروعية للنظام القائم تحت قيادته، وتأكد ذلك من خلال الإعلان عن مشروع التجمع الوطني في فيفري 1992 الذي ستمش فيه محتلف التوجهات والقوى الحية للبلاد ويكون محل تجاذب الأفكار والحوار المشمر المنظم بين كل فعاليات المجتمع، غير أن هذا المشروع لم يعمر طويلا إذ بوفاة المبادر به تأجلت الإنتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها للكون اول محطة للرجوع إلى الشعب تمكن صاحب المشروع من تولي السلطة بطريقة شرعية وتكسبه المشروعية المفقودة وتمكنه دستوريا وقانونيا من تقديم البديل عن الجبهة وتكسبه المشروعية الموطني مفتوحا للجميع، أفرادا وأحزابا وتنظيمات.

وبوفاة بوضياف تولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة على كافي الذي أعمن عن نيته في فتح الحوار مع الجميع بإستثناء الذين لجأوا إلى استعمال العنف، والهدف هو إخراج البلاد من الازمة متعددة الأشكال التي تتخبط فيها، في إطار وفاق سياسي خاصة مع جبهة التحرير الوطن وجبهة انقوى الإشتراكية لعزل الجبهة الإسلامية سياسيا وشعبيا بسبب لجونها إلى التصعيد في العمليات المسمحة وفي

ا قصد بذلك حزب جبهة التحرير الوطني حيث أنشئت لهذا الغرض لجنة لجرد ممتلكات الدولة التي بجوزته تهيئة لإستعادتها .

² انظر ص موانية. أعلن 12 حزم سياسيا 1992/05/12 نيتهم الإنضمام إلى التجمع الوطني. 3 قد يكون الهدف من ذلك هو جبهة التحرير الوطني بإعتبارها ملكا للجميع كما أصبح يحلو لبعض المسؤولين التصرم به.

⁴ تولى رئاسة المجلس الأعلَى للدولة يوم 1992/07/03 وقد كان قائدًا للولاية الثاربخية أثناء الثررة.

تصريحات قياديها، ذلك أن تصعيد العمليات الإرهابية والتخريبية طالت الأشخاص والممتكات حيث ظهرت تنظيمات مسلحة مناهضة للسلطة أثما أدى إلى تراجع الدور السياسي لصالح الصراع المسلح بين تلك التنظيمات والدولة.

ولمواجهة هذه الأوضاع حدثت تغييرات على مستوى قيادة الجيش في جانفي 1993 حيث تخلى خالد نزار وزير الدفاع عن مهامه لصالح ليامين زروال وعين بجانبه محمد العماري قائدا للأركان العامة للجيش الذي أصبح المسؤول الحقيقي عن الجيش حسب تصرح نزار خالد وقد تأكد ذلك حين المضى رئيس الدولة على المرسوم لرئاسي رقم 94-46 المؤرخ في 24 شعبان 1414 الموافق 5 فيفري 1994 فوض بموجبه إلى قائد أركان الجيش الوطني الشعبي محمد العماري الإمضاء بإسم وزير الدفاع على كل القرارات والمقرارات دون تقييد ما يعني أن وزير الدفاع تنازل لقائد الأركان عن جميع السلطات الخاصة بالدفاع وإن كان من الناحية القانونية، مشما تعدمنا. يحق له إسترداد هذه السلطة، أما من الناحية العملية فالمسألة ليست بالبساطة التي يتصورها وجل القانون لا سيما إذا تعلق الأمر بتفويض ناتبح عن إتفاق مسبق بموجبه تستد رئاسة الدولة لوزير الدفاع على أن يتنازل عن صلاحياته في مجال الدفاع وحينها بدأت المواجهة المباشرة والعلنية بين قوات صلاحياته في مجال الدفاع وحينها بدأت المواجهة المباشرة والعلنية بين قوات

^{1 .} لأوفياء على لعهد، الحركة ، الإسلامية المسلحة، التكفير والهجرة 1991. الجماعة الإسلامية المسلحة، المسلحة، الحركة من أجل الدولة الإسلامية والجيش الإسلامي الإنقاذ. . . الخ. وهي كلها تعمل أو تدعي بأنها كدلك تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

عد زرول سابق وأحيل على التقاعد سبب رفض سياسة الرئيس الشاذي بن جديد . - Cesari (J): op.cit p. 400.

³ يرى بلعيد عبد السلام بأن زروال فقد كل السنطات على الجيش لصالح العماري وأن تعيينه جاء تتيجة مقالات صحفية منها مقال FIGARO بأن الجيش الوطني الشعبي بين آيدي الضباط الذين كانوا في الجيش الفونسي وأن زروال أختير لأنه لا يمكن أن يكون عائقا ومعارض للقادة الحقيقيين رغم تصرفاته غير المنتظرة وأنه بعد رفض بوتفليقة تولي الرئاسة أسندت لزروال.

⁻Be.ald (A) : op. cit pp. 316 à 318.

الأمن ولجيش من جهة والعناصر المسلحة المنضوية تحت لواء عدة تنظيمات السلامية والتي صعدت إلى الجبال أو تعمل في المدن خاصة بعد أفريل 1993، تاريخ شروع الحاكم الخاصة للجزائر وقسنطينة ووهران في مهامها إلى جانب المحاكم العسكرية. أكد فرضت على الصحافة رقابة شديدة بشأن المعلومات الأمنية حيث تعرضت لضغوط كبيرة إلى حد إختفاء الصحافة الإسلامية وغلق الكثير من تلك المعدلة أو توقيفها 2.

وعليه عدت سنة 1993 البداية لظهور أحداث خطيرة كان من تنائجها توسع أعمال العنف وشدنها بجيث مست جميع شرائح المجتمع وحتى الأجانب في الأرواح و الممتكات هزت أركان المجتمع و الدولة و لم تتوقف إلى حد اليوم، غاية ما في الأمر أنها عرفت تراجعا كبيرا عما كانت عليه بفضل سياسة المصالحة الوطنية المنتهجة من قبل السلطة فيما بعد .

ثالثاً: اللجوم إلى الحوار: وبالرجوع إلى الحوار يمكن القول بأن الجزائر عرفت أشكالا مختلفة منه بدء بالمقاءات التي نظسها الحكومة في نادي الصنوبر مع الأحزاب انسياسية للتخفيف من حدة الحالافات القائمة في بداية التسعينات بين الطرفين لاسيما الحكومة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد النقى رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي مع الأحزاب أيام 30 و 31 جويلية وأول أوت 1991 في مرحلة أولى تلنها لقاءات أيام 22 و 23 و 24 أوت من نفس السنة في مرحلة ثانية والتي عدت بمثابة ندوة سياسية جمعت رئيس لحكومة بالأحزاب دون أن تحتق تتيجة في وقد جاءت هذه المقاءات على أثر الإعتصامات والإحتجاجات التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ

-Cesari (J) : op. clt.

ا حيث صدرت منات الأحكام بالإعدام.

² الجزائر اليوم، السلام.

³ دون حضور الجبهة الإسلامية للإنقاد بإستثناء أمينها العام كرار محمد الذي كان حالسا في الحلف لوحده وكان حضوره شخصي لا يمثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ (عايشنا دلك ماشرة).

والمشاد.ت والمواجهات التي وقعت بين مناضليها وعناصر الأمن الوطني الذين تدخلوا لإخلاء الساحات العمومية وتفريق المتظاهرين!

1- وقد عرف الحوار شكلا آخر بعد 11 جانفي 1992 حيث صرح رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف بأن الحوار سيستانف حالم أمكن ، وكان قد صرح بأنه نيد يده للجميع أثناء خطابه الموجه للمواطنين بعد توليه رئاسة المجلس، غير أنه تراجع بعد ذلك لكون الطرف الآخر – حسب قوله – يريد المشاركة في السلطة والمساس بمصداقية المجزائر .

وبالموازاة مع رفض الحوار شرع في إنشاء تنظيمه الجديد من أجل تجنيد المواطنين لتبني مشروع جديد قاطرته السياسية التجمع الوطني، وهو التوجه الذي لم يدم طويلا، ذلك أنه بعد إغتيال المبادر به وتدهور الأوضاع الأمنية لجأ المجلس الأعلى للدولة، وناسة علي كافي إبتداء من جويلية إلى غاية أكنوبر، إلى أسلوب البيانات والحديث عن الإتصالات والمشاورات التي أثمرت في الأخير بالشروع في الحوار (المرحمة الأولى) مع 6 أحزب سياسية ذات تمثيل شعبي بصفة إقرادية أين عرضت عديهم خطة المجلس الأعلى للدولة المتمثلة بالخصوص في تنظيم مرحلة إنتقالية وتعديل الدستور والعودة إلى المسار الإتخابي بإنتخاب رئيس الجمهورية والبرلمان، أو تقديم مفترحات تنضين حلولا أفضل للخروج بالبلاد من الأزمة التي تتخبط فيها.

ا صرح رئيس الحكومة بأنه شيجة نائرحداث التي وقعت قبل 28 يوليو فإن لتوقيفات بعنت 2976 وأطلق سراح 1781 منهم، وأن عدد الجرحى للغ 326 منهم 63 من الأمن. أما .لتوفون فعددهم 55 مواطنا منهم 10% من الأمن.

² الشعب 1992/02/12

³ ما العيب في المشاركة في السلطة وهل كانت المشاركة في أي نظام مهما كان توجهه تمس بمصداقية الدولة؟.

⁴ الشعب 23، 26، 29 سبتمبر وأول أكوبر 1992 -المساء نفس التواريخ. والأحزاب المقصودة جهة التحرير الوطني، جبهة التوى الإشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حماس، الحركة الديمقراطية الجزائرية والنهضة.

وبالفعل إفترحت جبهة التحرير الوطني توسيع الحوار ليشمل كافة الأطراف التي عليها أن تتحمل مسؤولياتها في وضع الحلول المتفق عليها موضع التنفيذ. أما جبهة القوى الإشتراكية فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث إقترحت في مذكرة ها إشرك المعارضة في تسيير المرحلة الإنتقالية وتشكيل حكومة غير متحزبة!

وقد إعتبر المجلس الأعلى للدولة بأن تلك اللقاءات لم تكن مشرة لا لشيء سواء أن تصب في توسيع الحوار إلى كل الأطراف وإشتراط المشاركة في تسيير المرحلة الإنتقالية بما يجعل السلطة القائمة تنقد زمام المبادرة وإحتمال فقدان الإستمرار في الحكم من خلال وضع آليات العودة إلى المسار الإنتخابي بمشاركة المعارضة.

وفي بداية السنة الموالية أي 14 جانفي 1993 أعلن الرئيس عبي كافي بأن المجلس الأعلى للدولة ينوي إستشارة الشعب بواسطة إستفناء حول أفضل الصيغ لتسيير المرحلة الإنتقالية الضرورية لمواصلة أعمال الدولة وحول مشروع تعديل الدستور من اجل توازن أفضل بين السلطات وتنظيم فعال للمؤسسات، وأن محتوى المناقشات واللقاءات والحوار سيكون كذلك حول المشروع الوطني المتجدد الذي يهدف إلى 'بناء جمهورية عصرية قوية ومستقرة وتشييد مجتمع متطور ديمقراطي مبني على التعددية السياسية ويكفل حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، إلى جانب إرساء نظام سياسي يضمن مبدأ التناوب على السلطة في ظل أمة متفحة على العالم'2.

¹ الشعب أول أكتوبر 1992.

² خطاب رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 1993/01/14 - الشعب 1993/01/16 ص 3.
كلفت لجنة على مستوى رئاسة الجمهورية من طرف رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي الإعداد مشروع تمهيدي للدستور، لكنه لم ير النور، "لأن المجلس الدستوري رأى في مذكرة له بأن المشروع يجب ن يعرض على المجلس الشعبي الوطني قبل عرضه على الشعب طبقا للباب الرابع من الدستور ولبيان المجلس الدستوري "يتعين على المؤسسات... أن تسهر على استرارية الدولة وتوفير الشروط الصرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري وين كان دستور 1996 قد استوحى منه بعض أحكامه السيما فيما يتعلق بجماية عناصر اهوية الوطنية من الإستغلال السياسوي وكذا فيما يخص الغرفة الثانية للبرلمان.

وتبعا لذلك أعلن بأن الشروع في الحوار سيكون يوم 13 مارس (المرحلة الثانية) وأن جدول أعماله سيتضمن مناقشة كيفية تسيير المرحلة الإتقالية بإعادة النظر في دور الجلس الإستشاري الوطني وتشكيلته وهيئات المرحلة الإتقالية التي ستحدد بموجب الإستفتاء الشعبي وبجث إقامة هيئة رئاسية جماعية وكيفية تشكيلها وقضايا أخرى أ.

وفي خطابه الموجه للأمة يوم 08 ماي 1993 قيم رئيس المجلس الأعلى للدولة جلسات الحوار التي تمت مع أطراف الحوار بالقول بأنه " إنتقى 11 حزبا و 04 جمعيات لأرباب العمل العمومي والحواص و 78 جمعية من المجتمع المدني". وقد تركز إهتمام المشاركين على "بجث أفضل الطرق التي يمكن سلوكها، والوسائل التي ينبغي تجنيدها، لإخراج البلاد من الأزمة'.

وبشأن نتائج الحوار، فقد تمحورت حول الإنفاق على إدانة الإرهاب وتأسيس النظام الجمهوري الديمقراطي الذي يضمن التعددية السياسية والتناوب على السلطة ويحمي حربة وحقوق الأفراد والجماعات".

كما إتفق أطراف الحوار لضمان العودة إلى الحياة السياسية الوطنية العادية على مرحلة إنتقالية.

ودون الخوض في النفاصيل، أعاد رئيس المجلس إلى الأذهان الأفكار التي طرحت في 14 جانفي والمبادرات الموالية له المرتبطة كلها بتنظيم المرحلة الإنتقالية سواء تعلق الأمر بإعادة النظر في مجموعة القوانين التي تحكم النظام السياسي التعددي لاسيما قانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات أو توسعة المجلس الإستشاري وتعزيز

¹ بيان الجِلس الأعلى للدولة 1993/03/08 الشعب 1993/03/09.

⁻ بالرجوع إلى إعلان المجلس الأعلى للأمن 1993/9/19 نلاحظ بأن استعمال عبارة "فور تأدية الحيثة الرئاسية الجديدة لليمين الدستورية" هي تأكيد لما اتفق عليه في بداية الحوار من اللجوء إلى القيادة الجماعية، قبل التراجع لصالح تعيين رئيس دولة.

http://www.opu-lu.cerst.dz

صلاحياته وبرنامج ومؤسسات المرحلة الإنتقالية التي ستعرض على الشعب للفصل فيها بموجب إستقناء.

وفي 15 ماي أصدر المجلس الأعلى للدولة بيانا حدد فيه تاريخ الجولة الموالية من الحور مع الأحزاب السياسية والجمعيات والذي سيكون في شكل مجموعات، وتتمحور المناقشة حول عناصر الحوار وطرق ووسائل تسيير المرحمة الإنتقالية التي سيشرع في تنفيذها مطلع سنة 1994، على إعتبار أن عهدة المجلس ستنتهي بإنهاء عهدة رئيس الجمهورية المستقيل (ديسمبر 1988–1993). وقد دامت مدة الحوار (الجولة الثائلة) ما يقارب 20 يوما (24 ماي -15 جوان)، تولى على أثرها المجلس إعداد مشروع تمهيدي لنص يتضمن محاور الإجماع الوطني يرسل فيما بعد الأطراف الحوار الإثراء قبل عرضه للموافقة على اللقاء الذي سيشكل المرحمة الأخيرة من الحوار!

2- وبالفعل تم إرسال المشروع التمهيدي إلى الأحزاب السياسية يوم 21 جوان 1993، ويتضمن برنامج المرحلة الإنتقالية وفقا للبرنامج السياسي والإجتماعي للمجلس الأعلى للدولة، ولنتائج المراحل الثلاثة من الحوار مع الشركاء السياسيين والإجتماعيين ويتمحور حول محورين الأول يتعلق بالجانب الإيديولوجي والسياسي والثاني يتعلق بالمرحلة الإنتقالية.

أ- تضمن المشروع التمهيدي في مقدمته الإقتراحات التي تقدم به رئيس المجلس الأعلى للدولة في خطابه يوم 14 جانفي 1993. أما فيما يخص المبادئ الأساسية، فإن أول ما يسترعي الإنتباء هو الحديث عن مشروع المجتمع الذي تبلور تدريجيا عبر تاريخ الحركة الوطنية وعلى أساس مبادئ ثورة أول نوفعبر والذي يرمي

¹ بيان المجلس الأعلى للدولة. انشعب 26 ماي 1993.

شَارِك في الحوار حماس والنهضة والأحزّاب الأخرى دون النجمع من أجل الثقافة والديمقو،طية الذي رفض الجلوس مع جبهة النحرير الوطني والنهضة.

² مشروع السهيدي للارضية المنضمنة الإجماع الوطني حول المرحلة الإتقالية المعد من قبل الجنس الأعلى للدولة المنشور يوم 1993/06/21.

إلى تشييد مجتمع عصري متطور غيور على هويته الوطنية بكل مقوماتها ومتمسك بشخصيته... "إنه مجتمع مسلم متطور ومتقح على العصرية... . ولدّأكيد على نوفمبرية المشروع المتحدد ووضع حد لكل تأويل وربط بينه وبين مشروع المجتمع الذي أراده بوضياف.

وجاء في مشروع الأرضية بأن "الكلام عن المشروع الوطني المتحدد لا يعني بناتا إعادة النظر في أسس و ثوابت المشروع الوطني".

وما يثبت ذلك هو تأكيد المشروع المتهبدي على أن 'التغيير، الذي ينبغي أن يتبغي أن يبغي أن يبغي أن يبغي أن يتبغي أن يتم في جو من الإستقرار وانسلم المدني، ليس تغييرا لجوهر المشروع الوطني كما بلورته الحركة الوطنية وجسدته ثورة أول نوفمبر، وليس قطيعة معه، ولا مع الثوابت الوطنية، ولا مع الحوية الجزائرية بمكوناتها الإسلامية العربية والأمازيغية'، وفي ذلك ردا مباشرا على المطالبين بالتراجع عن الثوابت الوطنية وأولئك الذين تشككور في نية المجلس الأعلى للدولة برئاسة على كافي.

وعليه فإن النغيير المراد إحداثه يتعلق "بالتحرر من الإحتكارات التي تقيد حربة المبادرة الخلاقة" والقضاء على الإحتكار السياسي لصالح التناوب على السلطة ونزع الإحتكار الإيديولوجي لفائدة التعددية والحربة وإزالة الإحتكار الإقتصادي بفتح المجال لإقتصاد السوق وللمبادرة الإقتصادية مع تحديد دور الدونة كمنشط ومضبط وموجه للقطاعات الإستراتيجية الكبرى Animateur, Régulateur et .

ب وفيما يتعلق بالنظام السياسي، فإن المشروع يؤكد على تدعيم النظام الجمهوري وإقامة دولة قوية ومؤسسات فعالة بما يتماشى ونظام سياسي مستقر، منفخ وديمقراطي مؤسس على دستور منسجم مع المميزات الأساسية للمجتمع وعلى توازن بين السلطات والمؤسسات وسيادة القانون ويستقلالية الوظيفة القضائية وضرورة التناوب على السلطة عن طريق تكويس التعددية الحزبية.

وما يلاحظ على هذا الجانب أنه لا يخرج عن الإطار العام الذي إعتمدته الدولة الجزائرية في مشروعها الوطني منذ الإستقلال، غير أن هناك تراجعا حدث في هذا المشروع وهو التراجع عن إستقلالية السلطة القضائية المكرسة في دستور 1989 وتحويلها إلى مجرد وظيفة، والذي يمكن إعتباره سهوا من قبل واضعي المشروع ويتأكد ذلك من حرص محرريه على فكرة دولة الحق والقانون.

ب- أما الجانب الإقتصادي فيركز على إحداث قطيعة مع ممارسات الماضي السبية الإزالة مجموع أنواع الإحكارات السائدة في الماضي الإنهاج إستراتيجية مغايرة ونموذج جديد يمكن البلاد من إنعاش التصنيع إنطلاقا من إعادة هيكلته، ونن يتأتى ذلك إلا بإستغلال الإمكانيات المالية التي توفرها المحروقات للحد من الآثار الإجتماعية الناجمة عن إعادة الهيكلة فضلا عن إعتماد سياسة فلاحية مكثفة وفعالة وتنمية السياحة".

د- وفيما يخص موضوع الهوية بالمفهوم العام، فإن المشروع أعطاها إهتماما بالغا، بغرض الرد على الذين بدأوا يتشككون في نوايا المجلس الأعلى للدولة حول هذا الجانب حيث أكد المشروع على أن "الإسلام هو دين الدولة وأساس من أسس المجتمع وتكويس قيمه كعنصر أساسي لشخصية الشعب الجزائري، باعتباره إسمنت الوحدة والإستقرار والتضامن والنقدم وإزدهار الإنسان فردا وجمعة، وأنه على الدولة التكفل بكل ما له علاقة به وإبعاده عن التحزب والإستغلال السياسوي.

وفي نفس السياق يعتبر المشروع العربية هي اللغة الوطنية والرسمية مما يستوجب على الدولة تعميم إستعمالها وترقيتها. كما ينبغي "التكفل والإعتناء بالتراث الشعبي بما فيه التراث الأمازيغي بكل أشكاله التعبيرية في كل أنحاء الوطن لتمتبن لحمة الشخصية الجزائرية وإثراء الثقافة الوطنية ومن أجل تدعيم الوحدة الوطنية".

كل ذلك لايمكن أن يتحقق ويؤتي ثماره إلا من خلال تطوير المنظومة التربوية وتحريرها من التعصب والجمود والديماغوجية والإستغلال السياسي، بإعادة النظر في محتويات المنظومة التربوية وتحبينها مع الظروف والمستجدات وجعلها متفتحة على العمم ويلعالم بفضل تطوير المناهج والبرامج والبحث العلمي بإعتبارها من العوامل الأساسية لإقامة دولة وطنية عصوبة تعتر وتفتخر بها الأجيال.

ع- وأما بشأن برنامج المرحلة الإنتقائية فإن المشروع التمهيدي حدد برنامج المرحلة الإنتقائية في العمل من أجل توفير الشروط انضرورية لإعادة الإعتبار للدولة وتعزيزها لاسيما في مجال إصلاح الإدارة العمومية ومراجعة الدستور بما يضمن توزنا بين السلطات وكذا التحضير للإتخابات الرئاسية والتشريعية بإعادة النظر في قوانين الإنتخابات والأحزاب والتقسيم الإداري وقانون الإعلام وقانون المجالس الوطنية المزمع إنشاؤها، وفي ذات الوقت الإستمرار في الإصلاحات اهيكلية للإقتصاد الوطني وتعميقها بما يكفل تنمية شاملة للحد من الضغوطات التي تتعرض لما بلادنا لاسيما من المؤسسات المالية الدولية.

و- وفيما يتعلق بتسيير المرحلة الإتقالية، فإن المشروع يقضي بإنشاء ثلاث هيئات إنتقالية هي الهيئة الرئاسية والمجلس الإستشاري الوطني أو مجلس إنتقالي وأخيرا حكومة إنتقالية، إلى جانب مجالس وطنية ذات طابع إستشاري.

الهيئة الرئاسية: لم يحدد المشروع عدد أعضاء الهيئة الرئاسية التي ستولى المهمة المسندة لرئيس الجمهورية والتي تولاها فيما بعد 11 جانفي 1992 المجلس الأعلى للدونة. فقد جاء في المشروع بأن الهيئة الرئاسية ' تضطع بدور رئيس الجمهورية وستدير شؤون البلاد بالعلاقة مع هياكل المشاركة والتشاور التي ستتم إقامتها".

وإذاكان الإنفاق في المشروع قد وقع على إنشاء هيئة رئاسية متكونة من ثلاثة أعضاء، فإن كيفية إختيارهم وتعيين أو إنتخاب الرئيس من بينهم قد كانت محل أخذ ورد1.

¹ المُقترحات معدة من قبل مصالح رئاسة الجمهورية.

فقد كان الإقتراح الأول يرى بأن المجلس الأعلى للدولة يقوم بتسليم وكالله إلى المجلس الأعلى للذولة يقوم بتسليم وكالله إلى المجلس الأعلى للأمن الذي يتولى تعيين الهيئة الوئاسية ويختار الوئيس أو أن يترك الأمر للاعضاء لإختيار الوئيس.

أما الرأى الثاني فيرى بأن المجلس الأعلى للدولة هو الذي يتولى تعيين أعضاء الهيئة الرئاسية، إما من بين أعضائه أو من أعضاء آخرين، وهذا الإتجاء يعتمد في رأيه على أن المجلس الأعلى يحوز السلطين التنفيذية والتشريعية وضامن إحترام الدستور وإستمرارية الدولة.

وهناك رأي ثالث يعتمد على التعيين بالتشاور بحيث يتولى أحد المجلسين تعيين أعضاء الهيئة الرئاسية ويقترحهم على المجلس الإستشاري من أجل الموافقة وهو ما بتطلب تشاورا مسبقا.

أما الرأي الرابع فيقترح تولي أحد المجلسيين تعيين رئيس الهيئة الرئاسية والنائب الأول للرئيس، أما النائب الثاني فيختاره المجلس الإستشاري من بين أعضائه.

ويرى الرأي الخامس بأن يتولى المجلس الأعلى للأمن تعيين ناتبي الرئيس ويقترح المجلس الإستشاري على المجلس الأعلى للأمن مترشحين ليقوم بتعيين أحدهما رئيسا للهيئة الرئاسية والثاني رئيسا للمجلس الإستشاري.

ويقدم الإقتراح الأخير على النحو التالي بأن يقوم المجلس الأعلى للدولة يتعيين رئيس الهيئة، أما المجلس الأعلى للأمن فيعين النائب الأول و يتولى المجلس الإستشاري تعيين النائب الثاني أ .

ا من خلال ما سبق يتضح بأن إسناد الرئاسة لشخص واحد بعد التجربة مع بوضياف محمد فيها خطر على المتمسكين بالسلطة، غير أنهم لم يجدوا بدأ فيما بعد من تبني فكرة إسنادها إلى شخص واحد تحت ضغط أطراف الحوار وفكرة الإنفاق المسبق على شروط تولي الرئاسة مع المعنيين.

وإذا رجعنا إلى تسمية الهيئة الرئاسية، نجد هناك إقتراحين أحدهما يفضل تسمية المجلس الرئاسي" على إعتبار أنها تسمية سهلة الداول من جميع النواحي، أما الثاني فيقترح تسمية الهيئة الرئاسية بمجلس الجمهورية وهي تسمية تحمل معنى سياسي.

وفيما يخص المجلس الإستشاري الوطني أو المجلس الإنتقالي فقد قدمت في هذا الشأن تسميتن:

- المجلس الوطني الإنتقالي: للتأكيد على الطابع التشريعي المؤقت للمؤسسة.
- المجلس المؤقت للجمهورية: وهي أيضا تسمية تترجم الطابع الإنتقالي للمؤسسة والإختصاص التشريعي. فضلا عن إضفاء قيمة سياسية على المؤسسة.

ومهما كانت المقترحات المقدمة والتي تعبر كلها عن إعطاء الطابع المؤقت للك المؤسسات إلا أن الإختيار وقع على مجلس الجمهورية والحكومة والمجلس الوطني الإنتقالي والمؤسسات الدستورية الأخرى، وهو ما للاحظه بوضوح في الوثيقة المتضمنة "أحكام تتعلق بالمرحلة الإنتقالية"، التي نصت في مادتها الأولى على ما يلي إلى أن يتم وضع كل المؤسسات الدستورية، تهدف المرحلة الإنتقالية إلى ضمان السير العادي للمؤسسات وإستمرارية الدولة وجمع الشروط الضرورية لنظيم الإقتراع العام وترقية الوعي الديمقراطي للمواطنين".

وتنص المادة الثانية على "تستمد المرحلة الإنتقالية مشروعيتها من الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال الإستفتاء"2.

وعليه، فإن هذه الأحكام لا تستمد مشروعيتها من المجلس الأعلى للدولة والمجلس الأعلى الأمن وإنما من الإرادة الشعبية على حد تعبير المادة 2 بواسطة إستفاء، مما يفيد بأن السلطة كانت تنوي طرح مشروع الأرضية على الشعب

المَقترحات معدة من قبل مصالح رئاسة الجمهورية.
 انظر الأحكام المتعلقة بالمرحلة الإتقالية.

للإستفتاء فيه تمهيدا للعودة إلى المسار الإنتخابي طبقا لما عبرت عنه المادة الأولى. غير أن موضوع الإستفتاء قد أثار تحفظات، فانبعض رأى بأن تعرض مواجعة الدستور بالتوازي مع أحكام المرحلة الإنتقالية، بينما إقترح البعض الآخر إرجاء مسألة المواجعة الدستورية إلى ما بعد الإستفتاء حول المرحلة الإنتقالية، بل وقد ذهب إتجاه إلى إعتماد حل جذري يتمثل في إنتخاب مجلس تأسيسي تناط به مهمة تسيير المرحلة الإنتقالية وإعداد دستور للبلاد.

3- وبالعودة إلى أحكام المرحلة الإنقالية الموفقة للمشروع التمهيدي نلاحظ بأنها أوكلت إلى مجلس الجمهورية المشكل من 3 أعضاء ممارسة سلطات رئيس الجمهورية طيلة المرحلة الإنتقالية وكذا تحديد توجيهات السياسة العامة للأمة ومهمة التشريع بموجب مراسيم ذات طابع تشريعي كما يمارس السلطة التنظيمية والتميين في الوظائف السامية.

وفي الأخير فإن المجلس هو الذي يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه ويعين كذلك الوزراء بناء على إقتراح رئيس الحكومة.

وقد نظمت المادة 9 حالة الشغور بأن أسندت تعيين رئيس المجلس إلى المجلس الأعلى للأمن برئاسة نائبي الرئيس وذلك في حالة حدوث مانع للرئيس الممارس أو استقال أو توفي.

أما رذا تعلق الشغور بأحد النائبين، فإن رئيس مجلس الجمهورية هو الذي يتونى تعيينه.

وبالنسبة للحكومة، فإن أعضاءها مسؤولون أمام مجلس الجمهورية بصفة فردية أو جماعية. كما يقوم رئيس الحكومة بضبط برنامج حكومته وفقا للتوجيهات المحددة من طرف مجلس الجمهورية، ويقدم عوضا حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي عند إفتتاح الدورة الأولى للمجلس الوطني الإنتقالي، وعند إنتهاء أشغال الدورة الثانية يقدم كذلك عرضا حول تطبيق برنامجه. وفي كلنا الحالتين يمكن للمجلس الوطني الإنتقالي إصدار لائحة حول الموضوع ترسل إلى مجلس الجمهورية.

ويُكُون المجلس الوطني الإنتقالي من 240 عضوا حينون بموجب موسوم رئاسي موزعين كالتالي 60 عضوا تعينهم الدولة، 80 عضوا تعينهم الأحزاب السياسية، 50 عضوا تعينهم الجمعيات غير عضوا تعينهم الجمعيات غير السياسية!

ويشترط في عضو المجلس أن يكون بالغا 23 سنة كاملة، جزائري الجنسية، يحترم برنامج المرحلة الإنتقالية وأن يصدر بيانا عن مملكاته. وقد أبعد من العضوية كل من ثبت تعامله مع أطراف سياسية أو إيديولوجية أجنبية أو حكم عليه بعقوبة جنائية أو مخلة بالشرف، كما يمكن عزل العضو من قبل زملاته في حالة إرتكابه فعلا يخل بشرف وظيفة.

وقد أسندت إلى المجلس الوطني الإنقالي صلاحية التشريع بناء على مشاريع القوانين المتعلقة بالإنتخابات والأحزاب والإعلام وكل مشروع ض ذي طابع تشريعي متعلق بتطبيق الدستور وضمان إستعرارية الدولة. وهو ما يؤكد الطابع التاقيتي لهذا المجلس لكونه يقتصر على التشريع في المسائل التي تعرض عليه في صيغة مشاريع من الحكومة تكون خاصة بمواضيع مرتبطة بتسيير المرحلة الإنقالية، ومن ثمة فإنه لا يملك سلطة المبادرة بالتشريع، بل إن النصوص التي يوافق عليها بعد إثرائها قد تكون محل طلب مداولة ثانية تصدر عن مجلس الجمهورية، خلال 30 يوما الموالية لإقرارها، وفي هذه الحالة فإن النص لا يكسب صفة القانون إلا إذا حاز على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وهو نصاب يصعب على المجلس الإنتقالي جمعه ثما يحوله إلى مجرد هيئة مساعدة لمجلس الجمهورية كما تقضي المادة 11، وإن كان من حقه تقديم كل إقتراح مساعدة لمجلس الجمهورية كما تقضي المادة 11، وإن كان من حقه تقديم كل إقتراح المسائل التي يخطره بشأنها مجلس الجمهورية المستمرارية الدولة أو إبداء الرأي والتوصية حول المسائل التي يخطره بشأنها مجلس الجمهورية.

ا توزيع يسمح للسلطة بمراقبة الجلس من خلال ممثليها وممثلي الأحزاب والتنظيمات المؤيدة لها
 والمرتبطة بها سياسيا أو ماليا .

وضمانا لحسن سير المجلس الوطني الإنتقالي فإن رئيسه ينتخب من قبل الأعضاء ويتولى المجلس إعداد نظامه الداخلي والموافقة عليه أو تحديد القواعد العامة لتنظيمه وسيره بموجب مرسوم ذي طابع تشريعي.

وأخبرا يجدر الذكير بأن أحكام المرحلة الإتقالية نصت على أن مؤسسات المراقبة المؤسسة بموجب الدستور تستمر في أداء مهامها وأن مجلس الجمهورية يمكنه أن يكيف تنظيمها وسيرها وصلاحياتها كلما إستدعت الضرورة ذاك خلال المرحلة الإتقالية . وفي نفس الوقت أقرت إمكانية رئيس المجلس الإنتقائي إخطار المجلس الدستوري أسوة برئيس المجلس الجمهوري وأن تعود مراجعة أحكام المرحلة الإنتقالية وأحكام الدستور إلى مبادرة مجلس الجمهورية وموافقة المجلس الوطني الإنتقالي.

4- وقد أعربت الأحزاب السياسية عن تحفظاتها بشأن المشروع التمهيدي حيث رأى . نتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فيه محاولة لإعادة بعث النظام من جديد، في حين ترى الحركة الديمقراطية الجزائرية بأن المشروع بعبر عن آراء وتوجهات المجس الأعلى للدولة وانه لا يعبر عما إتفق عليه أطراف الحوار . اما حمس فترى بأنه لا يندرج ضمن الإطار العربي الإسلامي، في حين إعتبر الإتحاد انعام للعمال الجزائريين بأنه مضمن عناصر إيجابية لصالح الإجماع الوطني لكته يعارض إشراك المسببين في مأسمي الجزائريين في الحوار . أما جبهة المحرير الوطني فترى على لسان مكتبها السياسي، بأن مسائل العودة إلى الحياة الدستورية وإحترام الشعب تحتاج إلى دراسة وبحث معمقين، وعليه تقترح تشكيل 07 لجان توكل لها مهمة المعمق في الحوار من أجل حل المشاكل العالمة . وكان قد أعلن الأمين العام لجبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري قبل ذلك بأنه يجب أن يشارك الجميع في الحوار دون إقصاء معبرا أن الدولة هي المسؤولة لوحدها عن الأمن العمومي وحماية الممتكات، وان معبرا أن الدولة هي المسؤولة لوحدها عن الأمن العمومي وحماية الممتكات، وان اللجوء إلى الأساليب الأمنية لوحدها عن المن العمومي وحماية الممتكات، وان يجدي نقعا رذا صاحبه نقص في العمل السياسي وتقييد للحرات الأساسية .

أما جبهة القوى الإشتراكية فقد إستمرت في المطالبة بالدعوة لعقد ندوة وطنية تجمع كافة الأحزاب التي تؤمن بمبدأ التداول على السلطة والتعددية السياسية.

وما من شك في أن هذه المواقف المتباينة فيما بين الأحزاب وبينها وبين الجحلس الأعلى للدولة وضيق الوقت دفع بالمجلس إلى البحث عن كيفية تضمن له الإستمرار في الحوار للوصول إلى وفاق وطني في الآجال المحددة لاسيما وأنه تأكد بأن الإستمرار في الندخل المباشر في ظل المواقف المعلن عنها من قبل الأحزاب التمثيلية، إن كان سيخدم الدولة على المستوى الدولي، فإنه سيضعف من مركز المجلس الأعلى للدولة على المستوى المحلي بسبب المواقف المتباينة حول موضوع إستعادة الأمن وأطراف الحوار والعودة إلى المسار الديمقراطي والإنتخابي ووضوح الرؤيا حول بعض القضايا لاسيما تلك التي يصعب إيجاد توافق بشأنها بين اطراف الحِوار، ذلك إن حزبي التجمع من أجلُّ الثَّقافة والديمقراطية وانتحدي يعتبران الأحزاب الأخرى خاصة جبهة التحرير الوطني وحماس والنهضة والحركة الديمقراطية الجزائرية عبارة عن تنظيمات رجعية ذات علاقة بالأصولية الإَسلامية، في حين تصف هذه الأخيرة الحزبين انسابقين منفصين عن لجمتمع ويعتمدان برامج علمانية شيوعية وهما قرببان من الثقافة الأوربية ويحبدان اللائكية الأتاتركية التي تختفي دائما وراء الجيش للدفاع عن مبادئها ومصالحها وتستعمله للندخل كلما شعرت بضعفها أمام غيرها أو تهديد مبادثها ولوكانت تلك المبادىء مرفوضة من قبل الشعب أ.

ا الآتكية الآتاتوركية نظام فرضه كمال أتاتورك سنة 1923 في تركيا وأسند للجيش مهمة استثنائية تتمثل في حراسة النظام العلماني، واعتبر الجيش نفسه بعد دلك أنه مؤتمن حتى على لآليات الطبيقية للدستور، ما دفعه إلى القيام بإغلاب سنة 1960 وسنة 1971 وسنة 1980. وبيدو أن دور الجيش بدأ يأفل لا سيما بعد مجيئ حزب العدالة والتمية ونحاحه 1980. في الإستقتاء على إعادة النظر في الدستور بما يحيد الجيش عن الحياة السياسية ويخدم التقارب مع الإتحاد الأوربي.

وفي هذا الإطار يذهب أحد منظري وأعمدة التوجه الديمقراطي اللآنكي رضا مالك إلى القول لاحقا بأنه إذا كان البعض يرى بأن ديمقراطية النظام تشجع المجتمع والأحزاب في إعادة الإعتبار للإقتراع العام وجعله المصدر الأساسي للحكم، الا ان العائق الأساسي في ذلك الأمل وجود العمداء Généraux المتسكين بإمتيازاتهم وبالنتيجة إبقاء الأوضاع على حالها. وينتهي إلى أن هذا التحليل سطحي، لأن إنسحاب الجيش عن سلطة القرار السياسي سينتج عنه فراغ في السلطة، وأن ضعف المجتمع المدني والصراعات بين الأحزاب حول قضايا جوهرية، وكون حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بإعتبارهما أجهزة السلطة غير قادرين على سد الفراغ مع ما ينجم عن ذلك من إحسال حدوث فوضى خطيرة، ما يؤكد بالناني أهمية الجيش كحكم وضامن للسلم المدني.

وعليه تأكد من جهة بأن وجود الجيش في قلب السلطة لا يخدم إرساء الديمقراطية، ومن جهة ثانية فإن انسحابه بكل بساطة لا يسهل أوتوماتيكيا اعتماد الحيار الديمقراطي. لذلك يرى رضا مالك بأنه يجب في نفس الوقت علي القوى الديمقراطية أن تنظم نفسها لكي تشكل قوة إجتماعية سياسية مؤثرة، وان يتولى الجيش الإنسحاب مرحليا وفق طريقة مخططة، وهذا هو المعنى الحقيقي للمرحلة الإنتقالية!

ومن هنا يمكننا أن ننتهي إلى أن الديمقراطيين بإستثناء جهة القوى الإشتراكية وحزب العمال يطالبون الجيش بالبقاء في السلطة والعمل وفق مخطط محكم بما يضمن تسليمهم السلطة من طرف الجيش ويحوله بالتالي إلى أداة – وهو صاحب السلطة – لحمايتهم ودعمهم وفي الأخير لخدمتهم. ولنا هنا أن نتسائل هل يتقبل الجيش المشكل من المواطنين البسطاء أن يستعمل كأداة للقيام بهذا الدور لصالح أحزاب لا تعرف من الديمقراطية إلا التسمية. فهي تقوم داخليا على

¹Malek (R): guerre de libération et révolution démocratique éd. Casbah Alger 2010 p. 49. 2 صحيح أن الجيش يفضل النوجه الديمقراطي على الإسلاموي ويتجلى ذلك في المذكرة الصادرة حول الموضوع سنة 1990 الفقرة 4 المبحث الأول الفقرة الرابعة من هذا الباب.

الزعامة المطلقة وخارجيا على الإقصاء حتى أنها رغم ما لحق بها من هزائم لم تتمكن من وضع برنامج مشترك تقدمه للناخبين ما أدى بهذا القطب الذي يعرف بالديمقراطي إلى التوجه نحو الجيش لحمله بواسطة مذرعاته إلى قمة السلطة خارج الصندوق لإقامة ديمقراطية المجتمع المفيد المرفوض من قبل الشعب.

والغرب أن أحد أقطاب هذا التوجه، بعد أن فشل في إستمالة الجيش، صرح لإذاعة فرنسا الدولية بمناسبة زيارة له لباريس بأنه على فرنسا أن تأخذ مستقبل التوجه الديمقواطي في الجزائر بعين الإعتبار لإيصالهم إلى السلطة في الجزائر! متهما أياها بأنها لا تحسن العد إلى ثلاثة عندما يتعلق الأمر بتحديد الفاعلين السياسيين في الجزائر، فهي لا تأخذ في حسبانها إلا الجنوالات والإسلاميين البدائيين أما النحن الديمقواطيون فغي حكم العدم"2.

وأخيرا إذا كان الحزبان جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي أجهزة للسلطة وهي قابلة بذلك، فكيف للجيش أن يتخلى عما هو مضمون ويحظى نسبيا بشعبية ويتعامل مع ضعيف منقسم على نفسه يريد أن يحوله إلى أداة يعتمد عليها للحفاظ على السلطة.!

¹ لم يتمكن هذا القطب من الفوز في 14 إنتخابا متثاليا .

² البلاد 2010/9/29 ص 3. تصرح سعيد سعدي رئيس النجمع من أجل الثقافة والدعقراطية.

⁻ للعلم فإن بعض المسؤولين القابلين للرئاسة بعد 1989 لم يترددوا في محاونهم إستمانة فرنسا، لما ما تأثير في المنطقة، من أجل كسب عطفها وتأثيدها، فبعضهم إعتبر اللغة الفرنسية الثانية ودافع عن حذف جزء من نشيد قسما، وبعضهم بمجرد زيارته لفرنسا في واصالة التي طبعت تلك الزيارة دفعتهم إلى منافسة من لا يعرفون مدى مصلحة فرنسا في دهابهم أو بقائهم، وآخر ذهب إلى التصوح بأنه لا توجد مشاكل مع فرنسا، في الوقت الذي يقدم حزبه بمنترح على جراشها للدعاية والإستهلاك ثم أوادته قيادتها، فهل بمكن يعتبار ذلك استمالة لفرنسا لضمان مساندة في الإنتخابات المقبلة.

والمؤكد أن تلك المواقف المتباينة قد كانت السبب في دفع المجس الأعلى للدولة إلى البحث عن طرقة أخرى تضمن له مواصلة الحوار مع جميع الأطراف بدون استثناء بما فيها الشخصيات الوطنية المتوصل إلى إتفاق حول تنظيم المرحلة الإتقالية قبل إنهاء عهدة المجسورية "المستقيل" وتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع أطراف الحوار بسبب تأويل كل إقتراحاته و إعتبارها تأييدا أو مساندة لهذا أو ذاك، فإهدى إلى فكرة إنشاء لجنة الحوار الوطني أن فكان أصدر بلاغ بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أعلن بموجبه عن إنشاء ذلك الجهاز الذي

ا إستقبلت المجنة رئيس الجمهورية السابق أحمد بن بلة، كما إستقبلت الأمين العام للحكومة بصفته أستاذ لقانون الدستوري بجامعة الجزائر وذلك يوم 1993/11/06 بعد الظهر وقد أكد لأمين العام للحكومة بأن المشروعية الشعبية وانشرعية لن تتحقق إلا من خلال لإنخدات والإستفاء. أما فيما يتعلق بالندوة الوطنية فإنها هي الأخرى لن تكون ها السلطة الشرعية الدستورية ولا المشروعية الشعبية، غير أنها إن كانت ممثلة بذوى تقاعدة الشعبية من لأحزاب فإنها ستحظى بالمصداقية النسبية دون المشروعية الشعبية، وأن ما يصدر عنها يمكن أن يشكل قاعدة لتنظيم السلطة وتسبير المرحلة الإنتقالية.

وحُولٌ ما ۚ ذَ كَانَ بَالإمكانَ اللجَوْءُ إلى المادةُ 87 مَنَ الدَّستُورَ ذَكُرَ الْأَسْتَاذَ بَأَنَ هَذَهُ .لمدة تدخل في نطاق ما لا يجوز لرئيس الجمهورية تفويضه لغيره، وأن العمل الآن ينبغي أن يتجه وركز حول التوافق للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد .

2 إذ كان رئيس الجمهورية "إستقال" فلمآذا الإصرار على ربط عهدة المجس الأعلى للدولة بعهدة الرئيس التي كان من المفروض – لولا الإستقالة– أن تنتهي دستوريا نهاية 1993، وهمي في الحقيقة منهية مجكم الإستقالة.

٤ تشكل لجنة الحوار من 08 أعضاء من بينهم 03 عسكريين (لواءين وعميد) و 05 الباقون مشكل لجنة الحوار من 08 أعضاء من بينهم 03 عسكريين (لواءين وعميد) و 05 الباقون بمثلون مناطق الوطن وهم قائد الولاية التاريخية 04 و محامي وعضو المحلس الدستوري الذي الحذ بشأنه قرار بجميد عضوية كإجراء تحفظي لأن أعضاء المجلس بحكم المادة 154 لا يحق لهم بعد تعيينهم ممارسة أي عضوية أو وظيفة أو تكليف بمهمة، واللجنة لا تمك سلطة القرار بالمفهومين الإداري والسياسي وإنما عملها يتلخص في تقريب وجهات نظر أطراف الحوار حول أرضية الوفاق. وإعداد مشروع تمهيدي لأرضية الوفاق الوطني بعدل ويثرى ما يفترح من أطراف الحوار لتصبح وثيقة عمل بإعتباره مشروع يطرح للمناقشة في المندوة الوطنية.

سيتولى القيام بكافة المساعي الناجعة مع التشكيلات السياسية والقوى الإجتماعية والإقتصادية والشخصيات الوطنية قصد ضمان عقد وإنجاح ندوة وطنية تتوج بالمصادقة على أرضية حول تنظيم المرحلة الإنتقالية، "وينتظر الجلس من كل الشركاء إدراك كل رهانات المرحلة الحالية وتنافجها على مستقبل الأمة وتجاوز انقديرات الظرفية وأن تتجه كننا كامة في عمل وطني تضامني لإخراج البلاد من الوضعية التي تمر بها وتأمين مستقبل أبنائها"!

وبذلك تمكن المجلس الأعلى للدولة من تحقيق ما كان يصبو إليه من تجنب المواجهة المباشرة دون أن يفقد الإشراف على الحوار الذي تقوم به اللجنة وتوجيهه، بل و الندخل بطرق أخرى بواسطة الإتصالات الموازية مع اطراف الحوار ومنها قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد تجلى ذلك الإشراف في كون اللجنة ترجىء - أحيان الإجابة على بعض الأسندة المطروحة من قبل المتحاورين معها إلى حين الإستفسار عنها لدى المجلس الأعلى للدولة لمعرفة موقفه من الموضوع.

وشيجة لضيق الوقت شرعت اللجنة في تجميع آراء أطراف الحوار المقدمة خلال النقاءات وحول المشروع المهيدي للأرضية لمعرفة نقاط الاتفاق والإختلاف والمحضير للقائها في أقرب الاجال مع تبني فكرة شمولية الحوار دون إقصاء بناء عمى توجيهات المجلس الأعلى للدولة الذي ألغى الإستفاء الذي كان مقررا إجراؤه قبل نهاية السنة.

وبانفعل إستقبلت اللجنة الأحزاب الكبرى بصفة إنفرادية والباقي على مجموعتين بغية النوصل إلى تحديد منهجية العمل في اللقاءات الموالية تمهيد. لعقد الندوة الوطنية بعد الإتفاق على الأرضية المتضمنة للإجماع الوطني حول المرحلة الإتقالية أ

ا بِيان المجلس الأعلى للدولة نيوم 1993/10/13.

² خلافًا لما جاء على لسان رئيس الجلس على كافي ندى إستقبال لجنة الحوار وقوله بأن اللجنة مستقلة.

³ الشعب 1993/11/03

وتطبيقا لذلك البرنامج راسلت الأحزاب مقترحة عليها جدول أعمال يتضمن مجمل النقاط المدرجة ضمن المشروع التمهيدي المعد سلفا من قبل المجلس الأعلى للدولة وون الإعداد بالمطالب الأولية للأحزاب التمثيلية سابق ذكرها وعلى رأسها تحرير النشاط السياسي وإطلاق سراح سجناء الرأي وإشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ما دفع برئيس حركة الأمة بن يوسف بن خدة إلى القول "بأن الحوار الذي لا يجمع المتخاصمين لا يعتبر كذلك"2.

وقد تم إستقبال أحزاب وجمعيات شبانية والإتحاد العام للعمال الجزئويين ومجموعات أرباب العمل العمومي والخواص والمنظمات الجماهيرية، غير أن اللجنة لم تشمكن من تحقيق تقدم يذكر في مجال تقريب وجهات النظر لاسيما فيما يتعلق بإشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار ومضمون الأرضية، فاضطرت اللجنة، بعد لقاء مع المجلس الأعلى للدولة، إلى التراجع عن موقفها حول الموضوع وتبني مبدأ الحوار مع ممثلي تلك الجبهة وهو ما أكده المجلس الأعلى للدولة في بيانه الصادر في مدأ الحوار مع ممثلي تلك الجبهة وهو ما أكده المجلس الأعلى للدولة في بيانه الصادر في المشروع الوطني وتأجيل النظر في المشروع الوطني المتجدد المعد سلفا من قبل المجلس والذي حل محل مشروع المجتمع الذي أراد تجسيده محمد بوضياف، كل ذلك من أجل ضمان مشاركة الأحزاب المشيلية في الحوار، وبالتالي إضفاء مشروعية نسبية على تافيحه.

وقد أصدر المجلس الأعلى للدولة على أثر ذلك اللقاء بيانا في 23 نوفمبر 1993 جاء فيه أنه عقد جلسة مع لجنة الحوار الوطني بهدف دراسة السبل والوسائل الكفيلة لإنجاح الحوار من أجل التوصل إلى إعداد أرضية إجماع تسيّر المرحلة الإنتقالية، وأنه بعد النقيبمات والتقديرات التي تقدمت بها اللجنة، فإن المجلس عقد العزم على توفير الشروط المواتية لندعيم وتعزير نظام ديمقراطي، ويؤكد

ا يستوحت اللجنة من المشروع التمهيدي سابق الإشارة إليه مبادئ وأسس وقواعد وأفكار
 لإعداد مشروع جديد حول الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني.

² المساء 12-13 توقيع 1993 .

³ بيان 23 نوفمبر – الشعب 1993/11/24.

من جديد عزمه الكامل في إدماج التيارات التي ظلت تحترم القانون والتي لم تشارك إلى حد الآن في الحوار، وأنه إذا كانت هناك شخصيات سياسية مؤهلة للتعبير عن إنشغالات هذا التيار من المجتمع الجزائري، فإن الحوار "يمكن أن يشكل الإطار الملائم لمشاركتها كبداية لممارسة حقوقها السياسية بناء على قواعد جديدة، وهذه المشاركة لا تعني سوى أولئك الذين هم في وضع مطابق للقانون" ويقصد بذلك شخصيات الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وتأكيدا لذلك درس المجلس مدى ملاءمة إتخاذ تدابير كفيلة بتحقيق الوفاق بين مختلف مكونات الشعب الجزائري، وتكييف حظر النجول ورفع الإقامة الجبرية على بعض انقيادات لنابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ وتحويل عباسي مدني من سجن البليدة إلى الجزائر، بل لقد قال وزير الدفاع في كلمته يوم 24 أكتوبر 1993 بان الحل الأمني غير كاف بجد ذاته "مما عدّ إعترافا بوجوب مشاركة ممثلي الجبهة الإسلامية في الحوار .

وضعن هذا التوجه كان المجلس الأعلى للدولة في بيانه السابق قد أعن بأنه مستعد لإدماج تيارات بقيت محترمة للقانون ولم تشارك في الحوار، وهو البيان الذي اعتبر بمثابة دعوة الإسلاميين الممثلين مباشرة أو غير مباشرة للجبهة الإسلامية الإنقاذ للمشاركة في الحوار، وإن كان المقصود من الدعوة هو انشخصيات وليس الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإعتبارها حزا أغير أن ممثلي الجبهة عادوا إلى شروطهم الخمس السابقة ألمرفوضة من قبل السلطة، فضلا عن إعلان بعض ممثلي الجماعات المسلحة رفض الحوار مع السلطة القائمة في تبع ذلك بيان 20 ديسمبر 1993 الذي "يؤكد فيه المجلس الأعلى إستعداده الكامل للوصل إلى إجماع واسع في إطار الأهداف المرسومة

ا هذا ما صرح به العميد تواتي محمد عضو لجنة الحوار يوم 1993/12/11.

² تتمثل في يطلاق سراح المسجونين السياسيين، إنفاء القوانين انصادرة منذ جانفي 1992. إنشاء لجنة حرة مستقلة تمثل فيها القوى الأساسية الحية للملاد، محاكمة المسؤولين عن الأعمال الدموية، فتح الحوار في بلد محايد:

⁻Rouzeuk (F) chronique intérieure (Algérie). Annuaire de l'Afrique du Nord éd. CNRS 1994 p. 439.

³ إعلان مسؤول لجنة الإعلام عبد الرزاق رجام الذي إلتحق بالجبل العلان 1993/11/15

لعجنة الحوار الوطني ويحث أطراف الحوار على ضرورة تجاوز النظرة الحزبية وإعتماد موقف واقعي وبناء"! .

ومع هذا فإن اللقاءات المتعددة التي أشرفت عليها اللجنة لم تحقق ما كان منظرا منها بسبب تصلب مواقف الأحزاب التمثيلية وتشبتها بمواقفا، فجبهة التحرير الوطني على لسان أمينها العام، ترفض فكرة إستخلاف المجلس الأعلى بهيئة رئاسية مؤقة لأن ذلك يؤدي إلى حل يقوم على مبدإ إقتسام السلطة دون المرور على إرادة الشعب²، فضلا عن رفضه لإستعمال العنف كأسلوب للتعبير السياسي مؤكدا على وجوب إشراك الجميع في الحوار دون إقصاء وأن يكون موسعا ومعمقا.

أما جبهة القوى الإشتراكية فقد إستمرت في المطالبة بالدعوة لعقد ندوة وطنية تجمع كافة الأحزاب التي تؤمن بمبدإ النداول على السلطة والتعددية السياسية.

وفي ردها على هذه الشروط غير المقبولة حددت السلطة مبادئ يجب إحترامها لقبول الإنضمام إلى ندوة الوفاق الوطني المتمثلة في :

1- إحترام النظام الجمهوري للدولة الجزائرية،

2- الداول على السلطة،

3- إحترام الحريات الفردية،

4-رفض أي إحتكار للغة وللدين.

وهو ما دفع اللجنة إلى تخطي هذه المواقف عن طريق التذكير بأن الندوة الوطنية سيتم تنظيمها بجضور أو غياب تلك الأحزاب الشرعية، وبما أن الوقت أصبح يداهم اللجنة، وتمسك مجموعة من الأحزاب كالنهضة وحماس وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية وحركة الأمة والحركة الديمقراطية

العودة إلى الحوار مع قيادة الجبهة الإسلامية أثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن السلطة فشت في سياسة المواجهة و الكل أمني Tout securitaire. وأن عليها البحث عن مبرر يلقي المسؤولية على الطرف الآخر.

² ندوة عبد الحميد مهري ليوم 1993/12/12.

الجزائرية بوجوب إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار من جهة ورفض حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحدى لتنازلات اللجنة من جهة أخرى، فأن هذه الأخيرة لم يكن أمامها سوى توجيه طلب إلى المجلس الأعلى للدولة بغرض تمديد أجل إنهاء عهدته وبالنتيجة تأجيل تاريخ إجتماع الندوة الوطنية، وهو المطلب الذي أحيل على المجلس الأعلى للأمن صاحب الإختصاص – واقعيا – طبقاً لتوازي الأشكال للفصل فيه.

وبناء عليه، عقدت اللجنة خلال المرحلة المصدة من 05 إلى 11 جانفي 1994 عدة لقاءات مع أغلب الأحزاب بإستثناء جبهة انتحرير الوطني وجبهة القوى الإشتركية والتحدي، ثم مع الجمعيات الإجتماعية والمهنية بهدف إثراء المشروع وفقا المسقرحات المقدمة عاقدة العزم على مواصلة المسار المحدد ها لعقد الندوة في اجاها، وهو ما دفع باللجنة إلى حذف العناصر التي لها صلة بمشروع المجتمع من مقدمة المشروع الشهيدي كموضوع التربية والمرأة، في حين أبقت على الإسلام بإعتباره أحد مقومات الهوية الوطنية وأنه يمكن إستعماله لأغراض سياسية وليس حزيية علها شني الأحزاب المعتدنة عن موقفها الرافض للمشاركة في حضور الندوة الوطنية. ومع ذلك فإن تلك الأحزاب رفضت المشاركة في الندوة، فجبهة المحرير الوطني إشترطت ذلك فإن تلك الأحزاب رفضت المشاركة في الندوة، فجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار وفضت أن يستخلف المجلس الأعلى للدولة بهيئة رئاسية مؤقة، وفي هذا الإطار ورفضت أن يستخلف المجلس الأعلى للدولة بهيئة رئاسية مؤقة، وفي هذا الإطار وقت مديد عهدة المجلس الأعلى للدولة بهيئة رئاسية مؤقة، وفي هذا الإطار وقترحت تمديد عهدة المجلس الأعلى الدولة بهيئة رئاسية مؤقة، وفي هذا الإطار وقترحت تمديد عهدة المجلس الأعلى الدولة بهيئة رئاسية مؤقة، وفي هذا الإطار وقترحت تمديد عهدة المجلس الأعلى الدولة بهيئة رئاسية مؤقة، وفي هذا الإطار وقترحت تمديد عهدة المجلس الأعلى إلى حين تنظيم إنتخاءات رئاسية.

أما جبهة القوى الإشتراكية، فترى بأنه لا فائدة من حضور الندوة لأن الشغل الشاغل للنظام هو مستقبله وليس مستقبل البلاد، وأن هذه الندوة سوف تشكل جسرا نحو مرحلة جديدة تسلطية 3.

ا تشكل الأحزاب ذات القاعدة الشعبية.

² Zerrouki (VI) qui a eu gain de cause ² Le Vlatin du 20/01/1994. 3 لم تغير جبهة انفوى الإشتراكية من موقفها تحاه السلطة والتي يمكن إعتبارها ذات مصداقية ومعبرة عن رأي وموقف محترمين.

وفيما يتعلق بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإلى جانب الشروط انتعجيزية سابق الإعلان عنها، فإنها تعتبر على لسان عبد الباقي صحراوي نائب رئيس وعضو مجلس نشورى، بأن البحث عن أي حل سياسي يستوجب بالضرورة المرور على قيادة الجبهة والجح هدين وبدونهم لا يمكن تحقيق أي شيء.

وفي الجانب الآخر أي الديمقراطي اللاتكي، ورد رأي النجمع من أجل الثقافة والديمقواطية الذي يرى بأن التعديلات التي أدخلت على المشروع تعد تراجعا عما تضمنه المشروع المميدي ومن ثم يرفض المشاركة في الندوة حتى لا يوافق على مسعى لا يجد نفسه فيه.

وبعد إنتهاء اللحنة من إعداد المشروع النهائي عرضته على المجلس الأعلى للدولة فحاز موافقته، ثم عرضته على أطراف الحوار وتولت تحديد عدد مقاعد المشاركين في لندوة الوطنية والمدعوين إليها رغم تزايد عدد الأحزاب الرافضة للمشاركة!

وكداكان محددا النَّمت ندوة الوفاق الوطني يومي 25 و 26 جانفي 1994 بحضور 1235 مشاركا من بينهم 28 حزبا و 18 حركة جمعوية وتنظيمات إجمّاعية مهنية و 30 جمعية شبانية وثقافية وعلمية².

برجبهة لنحرير الوطني، جبهة الفوى الإشتراكية، التحدي، حرب العمال، التجمع من أجل المقافة والديمقر طبة، حزب الوحدة الشعبية، الحزب الجزائري من أجل العدالة ولنطور، لنهضة، عهد 54. لحركة الديمقراطية الجزائرية، حماس، حزب المجديد الجزائري والتجمع الوطني الدستوري (نظر على التوابي وبالترتيب جريدة الشعب لأيام 13، 14 و 25، 26 جويدة 1993). ويقول عبد الحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في مقاله أأ الأزمة الجزئرية: لوقع والآفاق". كانت السلطة تدعو إلى الحوار وتدعوكل الأحزاب بإستشاء الطرف السياسي الذي هو الجبهة الإسلامية بالإنقاذ ثم تدعو عددا كبيرا من الجمعيات المدثية تعرق الأحزاب في طرح عددي وإحصائي لوجهات النظر، ثم تقدم مشروعا جاهرا هو مشروع السلطة ثه يصدر بلاغ بأن لمشروع قبل باغيبية الحاضوين. وهكذا نظمت سلسمة الحوارات التي تقصي الطرف الأساسي، وتقصي الحدث عن القضية الأساسية وهي الحروج من العنف .

والظاهر من خلال قائمة الحاضوين أن أهم الأحزاب السياسية لم تلب الدعوة لأن المشروع وفق رأيها لا يعبر في مجمله عن تطلعاتها سواء تعلق الأمر باعتماد مرحلة إنتقالية ثانية أو بكيفية تنظيمها أو إقصاء طرف من المشاركة فيها، أو بعدم إدراج مسائل جوهرية، أو باحتواء النص على بنود لا تتماشى وتطلعاتها وقد تبدى ذلك في إنسحاب بعض الأحزاب بعد إفتتاح الندوة بسبب تعديل مشروع الأرضية حيث أسندت سلطة تعيين رئيس الدولة إلى المجلس الأعلى للأمن بدلا من الندوة الوطنية أ، فضلا عن تعديل جدول الأعمال وعدم وجود ممثلين في الندوة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن تعديل سيطرة اللجنة على أشغال الندوة بإعتبارها تشكل مكتبها والإعتماد، في إقرار الأرضية، على العامل العددي بدلا عن العامل التمثيلي. 4

ويما زاد في غموض أشغال اللجنة هو إعلان الناطق الرسمي بأن عبد العزيز بوتفليقة بعد أن أعطى موافقته على تولي مهمة رئاسة الدولة قد تراجع، في حين أعلن رئيس اللجنة بأن اهذه الإشاعة غير مؤسسة" مما يثبت أن اللجنة لم تكن على علم بمجريات الأمور بشأن الشخصية التي ستتولى رئاسة الدولة بإعتبارها (الشخصية) العنصر الذي يشكل محور النظام خلال المرحلة الإنتقالية. ومن ثمة فإن تعيين الرئيس

الحماس وحزب التجديد الجزائري والتجمع الوطني المشكل من 17 حزبا والتجمع الوطني الدستوري.

ويعود السبب في ذلك إلى إفتراح الجلس الدستوري ضمانًا لتوازي الأشكال بإعتباره هو الذي أنشأ المجلس الأعلى للدولة.

² يعترف الناطق الرسمي لمكتب الندوة بأن الحساسية الإسلامية غير موجودة خلافا لما أعلن عنه سابقا بسبب خصوصية الموضوع وأن الإتصالات لازالت مستمرة مع هذه الحساسية بل إنها مشجعة.

لا يخفى على فاطن بأن الذي يسير الإجتماع بمنك انسلطة أو إمكانية التوجيه والتقييد لصالح وجهة نظره أو من يمثله.

^{48 4} جمعية متابل 28 حزب (انسحب أغلبهم). وعليه كان من المستحسن تسمية الندوة الجمعيات المدنية.

يعد من قبيل الصلاحيات التي لا يمكن إسنادها لغير صاحب القرار من جهة وأن الذي سيتولى تلك المهمة لا يقبل بها دون شروط تضمن له التحرك بجرية ولو نسبية ضمن إطار النظام المكرس.

ويبدو أن المقترح عبد العزيز يوتفليقة رفضت شروطه التي تدور حول العودة إلى دستور 1989 والشروع في الإصلاحات الإقتصادية وإعادة النظر في السياسة .لأمنية ورفض الإبقاء على القيادة الجماعية وتعيين ناتبين للرئيس، فما كان أمامه إلا الإنسحاب! .

ا يقول المرشح بأنه عندما افترح لمنصب رئيس الدولة تحصل على تفويض من الجيش للحديث
 مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإعتبارهم الوحيدين الذين عارضوا دستور 1989.

ويرى بأن انفرص كانت كبيرة وكبيرة جداً لهؤلاء وأولك الوصول إلى إتفاق تاريخي وقد آثر أن يكون مرشح الجيش لوحده ونيس مرشح أو مزكى من ندوة الوفاق الوطني، يستع بجربة كل الحربة في الحديث مع الجميع دون ميل لهذا أو ذاك ودون أحكام مسبقة ودون إقصاء أو تهميش ولم يكن راضيا أو طالب مباركة أو تأبيد أحد بإستثناء السلطة العسكرية التي إخارته لإيجاد حل الازمة الوطنية.

وقد كان أيضًا منسكًا بدستور 1989 رغم أنه لم يشارك في وضعه، وعلى وجوب إحترام أحكامه والعمل بها لأنه حاز الموافقة المطلوبة.

وفي الأخير، يقول مرشح الجيش، فوجئت بوضع وثيقة من قبل ندوة الوفاق الوطني تحل محل المدستور. وقد كانت لديه قناعة مفادها أنه مهما كانت الندوة تمثيلية لمختف الحساسيات السياسية لمجموع الأحزاب انسياسية والمنظمات الجماهيرية فإنها لا تملك الحق في التشريع وأكثر من ذلك وضع وثيقة تحل، مكل بساطة، محل دستور موافق عليه بإستفتاء شعبي. لذلك رغم الأخوة و الحبة في النضال رفضت تولي وثاسة الدولة أي خارج دستور 1989 وفي ظل أرضية الوفاق.

interview du Président Bouteflika (A) aux journaux .

⁻ انظر:

^{- &}quot;L'Hebdo" Lausane 9/4/99.

⁻ El Moudhahid 30/3/99.

⁻ Quest-Tribune 11/4/99. Edites par la Direction de l'Information. Présidence de la République.

وفي النهاية إنتهت الندوة دون تعيين رئيس للدولة بحيث أسند النص تلك السلطة إلى المجلس الأعلى الأمن. وفي تلك الأثناء إجتمعت النظيمات الإجتمعية والمهنية بمبادرة من عبد الحق بن حمودة الأمين العام الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتقدمت بلائحة تطالب فيها ترشيح العميد ليامين زروال لرئاسة الدولة في فقد خل المجلس الأعلى للأمن وعين المقترح لمرحلة إنتقالية محددة بثلاث سنوات طبقا للمادة 6 من الأرضية بما يفيد أن الحواركان موجها مسبقا من قبل السلطة وفق رؤيا محددة مضبوطة وخطة مفصلة وأهداف واضحة لتسيير المرحلة الإنتقالية سواءكان ذلك عن طريق توسيع المجلس الإستشاري الوطني في المرحلة الإنتقالية سواءكان ذلك عن طريق توسيع المجلس الإستشاري الوطني في المرحلة الإستشار في يستعمالها والإختفاء وراءها مثلما جرت انعادة سواء في ظل نظام المجزب الواحد أو "التعددية" المعتمدة بموجب دستور 1989.

5- والحقيقة أن السلطة لم تكن لترضى بمطالب الأحزاب التمثيلية بشكل يؤثر على سلطتها وموقعها في قيادة البلاد والمرحلة الإنتقالية وما بعدها. وكذلك لحال بالنسبة للأحزاب، فبعد أن أبعدت من ممارسة السلطة بفعل حركة 11 جانفي، فإنها تمسكت بموقفها في ضرورة تضمين الأرضية أحكاما أو إسقاط بعض منها بما يمكنها

⁻ ويبدو أن السلطة وجدت نفسها أمام خيارين، أولهما الإقتصار على تعيين بوتفيقة بفرضه على الندوة دون أرضية مع إحسال حدوث أزمة سياسية هي في غنى عنها وتأليب الجميع ضدها . وثانيها مسايرة الوجه الأول الهادف إلى إشراك أكبر عدد تمكن من التنظيمات قصد إضفاء فوع من المشروعية على قراراتها لتسيير المرحلة الإنتقالية تحت غطاء الحور وإشراك تنظيمات سياسية ومدنية ومهنية الإقامة مؤسسات مؤقتة وفق أرضية متفق عليها تحت قيادتها في إنتظار المودة إلى المسار الإنتخابي، قما كان عليها أمام الموقف المبدئي إلا إختيار الحيار الثاني.

ا لم يجد أصّحاب القرار وسيلة لتجتب الظهور إلى العلن لتزكية مرشحهم سوى دفع النفاية وغيرها، كما جرت العادة، إلى النقدم بتلك اللائحة.

² كان عدد الجمعيات المساندة 14 بما فيها الإتحاد العام نلعمال الجزائريين.

من المشاركة الفعلية في تسيير الموحلة الإنتقالية والتهيئة للعب دور يحقق تطلعاتها السياسية، أو رفض المشاركة الشكلية حفاظا على مصداقيتها أمام قواعدها، وهو ما يعتمدته في الأخير بعد أخذ ورد مع السلطة القائمة بصفة مباشرة أو بواسطة لجنة الحوار الوطني التيقنها من أن المجلس الوطني الإنتقالي الذي ستمثل فيه من يمكنها من الثاثير على مسار المرحلة الإنتقالية وما بعدها، لاسيما وأن اسلطة تقيت مركزة في بد الهيئة التنفيذية (رئيس الدولة والحكومة) نظريا، وعمليا في يد أصحاب القوار، وأن ممثيها في المجلس الإنتقالي – بسبب تباين مواققها – بن يكون له أي تأثير على ايخاذ القرار في مجالها الوحيد وهو التشريع وذلك بسبب ضعف تمثيلها فيه فيه . فلن كان مجموع الاعضاء هو 200 وأن 30 منهم يمثلون الدولة وما تبقى يوزع بالساوي بين الأحزاب وممثلي القوى الإقتصادية والإجتماعية بإتفاق مشترك بينها وبين الدولة، فذلك بعني أن هذه الأخيرة لن تقبل بحصول الأحزاب على ثلثي المقاعد الدولة، فذلك بعني أن هذه الأخيرة لن تقبل بحصول الأحزاب على ثلثي المقاعد وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية الموردة بعد موافقة المجلس عديه، مما يحول وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية المهيئة المجلس عديه، مما يحول وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية المجلس الدولة بعد موافقة المجلس عديه، مما يحول وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية المجلس الدولة بعد موافقة المجلس عديه، مما يحول وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية المجلس عديه، مما يحول وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية المجلس المحددة والمحدد وافقة المجلس عديه، مما يحول وجودها داخل المجلس إلى عملية تزيينية المحدد المحدد والمية تزيينية المحدد والمحدد و

6- ويتأكد ذلك من الإستمرار في الحوار وفق ما تنص عليه الأرضية بهدف محاولة حصول السلطة على مشروعية نسبية من الأحزاب التمثيلية التي رفضت المشاركة في الندوة الوطنية بإستغلال حضورها في هذه المرحمة على الأقل

أدخلت تعديلات على الأرضية من قبل اللجنة دون إشراك الأحزاب بما دفع بعض منها إلى
 الإنسحاب خلال مدانة الندوة وأثناء الندوة :

رفعت العجنة عدد أعضاء الجلس من 180 على 200 بحيث تمثل الدولة به 30 عضور والباقي 170 يورعون بالتساوي بين ممثلي القوى الإجتماعية والإقتصادية من جهة وممثمي الأحزاب من جهة أخرى بإتفاق بينها وبين السلطة.

⁻ تمكين رئيس الدونة من النشريع بواسطة المراسيم النشريعية قبل تنصيب المجلس.

⁻ إلغاء مهمة الرقابة بسبب غياب مبررات وجودها حسب لجنة الصياغة.

فضلا عن عدم إشراكها في إختيار الرئيس مما حوّل وجودها إلى ديكور للنزيين (تتوير صياغة الأرضية).

لإضفاء مشروعية على تصرفاتها السابقة واللاحقة دون إشراكها في إعداد والموافقة على النصوص التي تحكم المرحلة الإنتقالية وكذا المشاركة في تعيين رئيس الدولة وإقتسام مقاعد المجلس الوطني الإنتقالي وفقا لمطالبها وقوة تمثيلها بم يمكنها من ضمان الإستمرار في تسيير دفة الحكم والتحضير للإنتخابات المقبلة، فضلا عن معالجة الوضع الأمني بإشراك المعنيين بالأمر لإيجاد حل سياسي الأزمة ووضع حد لإستعمال العنف!

وهكذا وطبقًا للأرضية قام رئيس الدولة المعين من قبل المجلس الأعلى للأمن طبقًا للمادة 6 ² مدعوة الأطراف المعنية للمشاركة في الحوار والذي تم على مراحل.

فقي أول تصرح له بعد تعيينه رئيسا للدولة، أكد ليامين زروال بأن الجيش سيستمر في مساندة كل الجهود الحادفة إلى إخراج البلاد من الأزمة المتعددة الأشكال التي تمر بها من خلال مرحلة حوار جاد، وأكد ذلك رئيس لجنة الحوار بإعلانه أن اللجنة وجدت محاورين داخل الجبهة الإسلامية الإنقاذ وأن الإتصالات يمكن اعتبارها إيجابية لسببين، أولهما قبول شرط الحوار من قبل هذه الحساسية والمساعدة على إيقاف النزف الدموي³. ومن ثمة إعتبرت هذه التصريحات بمثابة يظلاقة لمرحمة ثانية من الحوار شم في شكل محادثات بين الطرفين رئاسة الدولة

ا يقول عبد الحديد مهري "وفي سنة 1994 تقدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في وحد من الحوارات بطلب المشاركة فيه على أسس مقبولة وعلى أساس أنها عندما تدعى تعلن الحدية، ولكن الطلب رفض، وهناك فرص أخرى ثمينة من هذا النوع ضاعت على البلاد بسبب تصلب السلطة في مواقفها ... ومن أهمها إجتماع روما الذي طرحت فيه ارضية معقولة للحوار وحل الأزمة، وكانت - وأنا أزن كلماتي- قادرة على إعادة انسلم وعلى الوصول إلى حل حقيقي المزرمة مع تحقيق الضمانات لكل الأطراف. هذه الفرصة ضاعت الأن السلطة تعتقد أن هناك حلا واحدا الملازمة، وهو الإستثصال. على نحن أمام طرف مجهول يويد تعقيد الأمور وسد الطرق أمام كل حل سياسي؟ المرجع السابق ص 183 و 184.

أيفقرة الأخيرة من المادة 6 تنص على "يعين رئيس الدونة من طوف المجلس الأعلى للأمن".
 Rouzeik (F): op. cit p. 447.

⁻ لمزيد من المعلومات حول الحوار بعد الندوة الوطنية - جانفي 1994. انظر: -Boussoumah (M) :op. cit pp. 191 à 216.

والجبهة الإسلامية الإنقاذ، وتجلت تلك الإتصالات في التصريحات الصادرة عن الطرفين الداعية إلى وقف العنف، وثانيهما قبول إتخاذ إجراءات تهدئة من طرف السلطة تمثلت في إطلاق سواح مسؤولين (02) عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعترافها بأن الحل الأمني لوحده غيركاف لإخراج البلاد من أزمتها .

وبالوازي مع ما سبق بادر رئيس الدولة بفتح الحوار مع جميع القوى السياسية الوطنية بشرط يحترام الدستور ورفض إستعمال العنف معتبرا أن تحقيق الوفق بين جميع الجزائريين بعد الشغل الشاغل للدولة ، وهو التصريح الذي يعتبرته الجماعات المسلحة إعتراف بضعف الدولة ما دفعها إلى التمادي في إرتكاب أبشع الجرائم وأشنعها ضد الأبواء بخلاف القادة السياسيين الذين تعاطوا مع الفكرة في إطار إحترام الشرعية شريطة عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للنشاط السياسي واسترجاع ما حصلت عليه قبل حلها ، وهي الشروط التي إعتبرت تعجيزية، فما كان على الرئيس إلا يستئناف الحوار الثنائي مع الأحزاب السياسية التي تبنت أحكام الأرضية في محاولة تشكيل جبهة موحدة لعزل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدلا من ندوة الوفاق الوطني، مؤكدا ما ذهب بليه أثناء تنصيب المجلس الوطني الإنتقالي "أن دعوتنا للحوار مبنية على قناعتنا العميقة بأنه كليل يجمع كل القوى الوطنية الرافضة للطرف مبنية على قناعتنا العميقة بأنه كليل يجمع كل القوى الوطنية الرافضة للطرف وتنظيم مبنية على قناعتنا حرة وديقراطية.

وبمناسبة عيد الإستقلال إقترح رئيس الدولة إعادة بعث الحوار بسبب إستمرار الأزمة وتعقدها ودمويتها على أن يكون في إطار إحترام الدستور ورفض العنف. لكن مبادرته واجهتها صعوبات ناجمة عن إنقسامات وخلافات عميقة

¹ أنور هدام ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

² هما جدي (علمي) وبوخمخم (عبد القادن .

وغم معارضة بسض الأحزاب كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب التحدي
 والعناصر المسلحة الاسيما الجماعة الإسلامية المسلحة .G.I.A.

⁴ كرار (محمد) أحد مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنفاذ وأمينها العام.

Le Matin 09/03/1994.

داخر القوى السياسية الوطنية، فالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يتخذ موقفا معارضا لإشراك الإسلاميين بما فيهم الأحزاب الشرعية حماس والنهضة نظرا مرجعيتهم الإسلامية المعارضة للديمقراطية وفصل الدين عن الدولة، حسب قوله، نكته في نفس الوقت كان يخشى مواجهة السلطة التي إعترفت بهم وعلمه أن عليه في هذه الحالة مواجهة صناديق الإقتراع بإعتبارها المصدر الذي تستمد منه المشروعية شأنه شأن غيره من الأحزاب.

أما المجموعة الثانية فتتألف من الأحزاب انتي وفضت المشاركة في ندوة الحوار والمسماة بأحزاب المصالحة والرافضة لإقاف المسار الإنتخابي والداعبة إلى حوار جاد، والتي ترى بأن العودة إلى السلم المدني لن يتحقق إلا بإشراك القوى الرافضة للعنف لأن اللجوء إلى الكل أمني أثبت فشله ومحدودية أ. في حين أن المجموعة الثالثة، وهي صاحبة المبادرة (السلطة)، بقيت متمسكة هي الأخرى بالحوار لكن تحت قيادتها مع بقصاء المجموعات المسلحة والإسلاميين المتطرفين وبما يضمن لها الإستمرار في الحكم.

وانتيجة التي نصل إليها، من خلال ماسبق، هي أن الأطراف متفقة على الحوار في إطار الدستور ورفض العنف، إلا أن كل مجموعة لديها شروطها الخاصة ومقاربة متميزة لشكل ومضمون وأهداف الحوار وتنظيم الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ومهما يكن فقد إستنف الحوار خلال شهر أوت في خضم الحديث عن الإنتخابات مع الاطراف المعنية حيث قامت السلطة بنقل كل من عباسي مدني وعلي بن حاج من السجن في البليدة إلى إقامة خاصة في العاصمة وإطلاق سراح كل

ا حرب جبهة التحرير الوطني وجبهة انقوى الإشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر. الغريب أن السلطة قبلت فيما بعد إصدار قانون السلم والمصالحة لوطنية بعد إنتخاب عبد العزيز وتقليقة.

 ² جبهة القوى الإَشْرَاكية طالبت بضرورة إنتخاب جمعية تأسيسية تتولى إعداد دستور للبلاد، وهو مطلب ثامت لهذا الحزب.

من نور الدين شيقارة وعبد القادر عمر وكمال قمازي يوم 13 سبتمبر 1994 دون تتيجة سبب تصلب المواقف، فما كان على السلطة إلا تنظيم مرحلة رابعة وأخيرة في سبتمبر 1994 دون أن يتحقق ما كانت تصبوا إليه، ما دفع برئيس الدولة إلى دعوة الأحزاب الثمالية أيوم 29 أكلوبر 1994 لإطلاعها على الإتصالات التي تحت مع ممثلي الجبهة الإسلامية للإنفاذ دون تقدم بل أن أحد قياديها لم يتردد في مراسلة الجماعات المسلحة يحتهم فيها على الجهاد معتبرا ذلك رفضا المحوار وحما على العنف، فإستغلت السلطة ذلك الحادث كحجة الإقصاء الجبهة الإسلامية من الحوار بشكل فهائي، وبالنتيجة اعتبرت ذلك مبررا كافيا للإعلان بتاريخ 11 جويلية 1995 عن فشل الحوار والقت بالمسؤولية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ منددة بالمواقف المتصلبة فشيادتها أن موار والقت بالمسؤولية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ منددة بالمواقف المتصلبة لقيدتها أن مواد ويحصل على إعتراف من تبقى مستعدة لحل سياسي منصف الكن الرئيس كان قد إتخذ موقفا وقرار بتنظيم المتحادات رئاسية الذي بموجبه إستطاع أن يقسم المعارضة و يحصل على إعتراف من الجبهة بمشروعيته إثر نجاحه في الإنتخابات الرئاسية 1995.

7- وبالموازة مع موقف السلطة من الحوار، قامت مجموعة من الأحزاب ذات المصداقية الشعبية بمشاركة ممثلي الجبهة الإسلامية الإنقاذ المحلة في الحارج، بعقد لقاء روم الأول تثبت بأن المبادرة لحل الأزمة التي تتخبط فيها البلاد ليست مقصورة على السلطة، وأن هذه الندوة تهدف إلى طرح وجهة نظر المعارضة على الرأي العام الدولي بإعتبار أن السلطة ترفض إجتماع الأحزاب المعارضة في الجزائر مع ممثلي

الجبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حماس. النهضة، التحدي، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب التجديد الجزائري، مع الإشارة إلى أن جبهة التحرير الوطني رفضت حضور الحوار.

^{2 -}Barıkı (S.F) : Algérie chronique intérieure. AAN éd CNRS 1995 p. 538. 3 في خطابه الموجه للشعب يوم 31 أكتوبر بمناسبة أول نوفمبر 1994 .

⁴ سميت بعقد روما أو عقد سانت إيجيديو يوم 21 و 1994/11/22.

⁻Bariki (S E) :op cit p. 515 et 525 à 528.

حول اثار عقد روما انظر :

⁻Benjamin (S) top. cit pp. 332 et 334.

الحزب المحل علانيا ودون شووط. كما أن الإجتماع إستغل لطرح قضية الدعوة لإنتخابات رئاسية التي أعلن عنها رئيس الدولة بصفة إنفرادية على أثر فشل الحوار

وبعد المناقشة توصلت المجموعة إلى الإتفاق على أرضية مشتركة لوضع حد للأزمة وطرحها على السلطة.

وفي 08 و 00 و 10 جانفي 1995 عقدت المجموعة لقاءا آخرا في شكل ندوة طالبت فيها، بعد تأكدها من عدم إستجابة السلطة لمطالبها، بالحوار الشامل العميق والتفاوض الندي لتنظيم ندوة وطنية تتولى تحديد المؤسسات الإنقالية ومهامها وفترنها نهيئة لإنتخابات تعددية وإتخاذ إجراءات تهدئة بإطلاق سراح مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمعتقلين السياسيين، وإيقاف التعذيب والتنديد بالتجاوزات والإغتيالات وتخريب الأملاك العمومية والدعوة إلى إيقاف العنف وإلغاء قرار حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وتجنب لإستمرار الوضع وإحتمال قيام حرب أهلية دعا المعنيون إلى الإسراع في الجاد حل سياسي شامل ونهاتي للأزمة والترامهم بالقيم والثوابث الوطنية وإحترام التناوب على السلطة في ظل التعددية وإحترام إرادة الشعب. كما تعتبر الوثيقة بأن الحل السلمي هم السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وأن على السلطة القبول بمضمون العقد وإلا إعترت رافضة للسلم.

وقد تضمن العقد الموقع عليه من طرف الحاضرين مبادئ أساسية² يتزمون بها ويعتبرونها شرطًا لقبول مشاركة جادة في الحوار .

للمزيد من المعلومات حول الجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع العسكري للجبهة الإسلامية
 واتصالاته بالجيش الوطني الشعبي وتوقيف العمل المسلح 1997/9/21 راجع:

⁻Martinez (I.) l'Algérie: les enjeux des négociations entre l'AIS et l'Armée. Revue politique étrangère n° 4/1997 pp. 499 et S.

² الأطراف التي أمضت على العقد هي: جبهة النحرير الوطني، جبهة نقوى لإشتراكية، الجمهة الإسلامية الإنقاذ المحلة، النهضة، حزب الجزائر المعاصرة، حزب العمال، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان.

وإضافة للمبادئ يشترط موقعوا العقد بإختصار ما يلي:

أ- إتخاذ إجراءات سابقة على الحوار ومنها إطالاق سُراح المعتقلين السياسيين ومسؤولي FIS (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وتوفير الوسائل والضمانات اللازمة لإجتماعهم فيما بينهم وبين من يرون أن مشاركتهم ضرورية لإتخاذ القرار.

- فُتَح الجحال السياسي والإعلامي وإلغاء قرار حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

- رَفَعَ كُلُ إِجْرُاءَاتِ الْمُنعِ وَالْوَقْفُ الْمُنْخِذَةَ صْدَ الْجُوائدِ .

- توقيف حال للتعذيب.

- توقيف تنفيذ أحكام الإعدام والتقتيل بدون محاكمة.

- التنديد والدعوة إلى وقف النَّجاوزات والإعتداءات ضد المدنيين والأجانب وتحطيم الممتكات.

- إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في أعمال العنف والإعتداءات الصارخة على حقوق الإنسان.

ب- لعودة السلم يجب إتخاذ إجراءات تهدئة موازاة مع النفاوض من خلال غلق المراكز الأمنية في الجنوب ورفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام الإستثنائية.

⁻ تضمن العقد عدة مبادئ منها القبول به :

⁻ بيان اول نوفمبر،

⁻ رفض كل اشكال الديكا تورية،

⁻ إحترام وترقية حقوق الإنسان،

⁻ إُحتَرَامُ النَّدَاوِل السياسي من خلال الإقتراع العام، - إحترام المشروعية الشعبية، وأن المؤسسات المنتخبة مجرية لا يَكن التراجع عنها إلا واسطة إرادة الشعب،

[–] أُولُوبَةُ الْقَاتُونُ،

⁻ ضِمَّان الحَولَات الأساسية الحزيية،

⁻ تكوس النّعددية الخزبية،

⁻ عدم تدخل الجيش في القضايا السياسية،

⁻ العناصر المشكلة لشَّخصية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازينية،

[–] الفصل مين السلطات،

⁻ حرية وإحترام المعتقد .

- ومن جهة أخرى الدعوة السريعة والصريحة لوقف المواجهات بمشاركة كل الأطراف التمثيلية السلمية.

ح- العودة إلى الشرعية الدستورية : حيث تلتزم الأحزاب بإحترام دستور 1989 وأن تعديله لا شم إلا وفق الإجراءات الدستورية.

د- العودة إلى سيادة الشعب من خلال مرحلة إنتقالية تقررها ندوة وطنية تتمتع بصلاحيات فعلية مشكلة من السلطة الفعلية والأحزاب السياسية التمثيلية وتحدد هيكلها ومدتها قصد تنظيم إنتخابات حرة تعددية في أقرب وقت ممكن وضمان حربة الإعلام وإحترام إختيار الشعب.

هــ الصّمانات وتتعلق بإستقلالية الأحزاب ورفض النّدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وتشجب تدويل القضية الجزائرية وهي مقتنعة بأن الحل هو بأيدي الجزائريين.

- وفي هذا الصدد يُقرر المشاركون توجيه نداء وعريضة دونية لندعيم الحل السلمي والسياسي في الجزائر وطلب مساعدة الشعب الجزائري.

- وأُخيرا يقرّر الأعضاء الإيقاء على الإيصالات فيما بينهم من أجل التشاور المستمر.

وما من شك في أن مضمون هذه الوثيقة الهامة المتضمنة عديد المبادئ التي تبنتها السلطة فيما بعد لو إعتمدت في وقتها لأسهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة الماسي التي يعيشها الشعب الجزائري بمختلف فأته. لكن السلطة كانت لها وجهة نظر مغايرة لما ورد في عقد روما حيث ذهبت، كرد فعل عبى عقد سانت يجيديو، إلى إتهام الأحزاب الثمانية بمحاولة تدويل القضية والدعوة للتدخل في الشؤون

-Bariki (SE): A.A.N. 1996 pp. 553 à 555. انظر الوثيقة الكاملة : -Bariki (SE)

Quandt (W.B): société et pouvoir en Algérie éd Casbah 1999 pp. 95 et 96 في الأخير وبعد الإنتخابات الرئاسية بدات السلطة في تجسيد كثير من بنود عقد روما وخاصة مع المستحين بدء بقانون الرحمة (أمر 95-12 مؤرخ 25 فيفيري 95) وتدعمت بمجيئ بوتفديقة من خلال الوثلم المدني وأخيرا المصالحة الوطنية و لمرلا العفو الشامل.

أما مسائل المشاركة في الحياة السياسية فقد بقيت حبرا على ورق إلى أن عادت تلك الأحزاب إلى أحضان السلطة بشكل أو بآخر من خلال الدخول في صفها أو الرضوخ وانتعامل معها وفق شروطها.

الداخلية للجزائر أواعتبرت نجاح عقد روما معناه التخلي عن الخطة المنتهجة من قبل السلطة وفشل رئيس الدولة ووجوب التخلي عن الإنتخابات الرئاسية المعن عنها . ومن ثمة لم يكن أمام السلطة إلا تحريك الشارع كالعادة لتنظيم مسيرات وصدور بيانات التنديد من قبل التنظيمات الوطنية والمحلية بعقد روما وتأييد السلطة القائمة وعلى رأسها رئيس الدولة.

ورغم ما شاب علاقة السلطة بالمعارضة بأوجهها المختلفة، لاسيما بعد عقد روما، من توتر ونفور وسوء تقدير للأزمة المؤلمة التي تتخبط فيها البلاد وما يتعرض له أفراد الشعب من تقتيل وتنكيل وتعذيب وإضطهاد وتهجير وإهانة الا أن ذلك لم يمنع من دعوة الأحزاب مرة أخرى إلى الحوار لإكتساب مشروعية التدابير والإجراءات والقرارات المتخذة وتلك المهدة لمواعيد لاحقة لتيقنها من وجوب بشراك الأحزاب التمثيلية بما يخدم مشاريعها السياسية داخليا وخارجيا، بذلو كان الأمر غير ذلك لاكتفت، مثلما فعلت سابقا، بتنظيم ندوة وطنية بنفس الأطراف مما يثبت ضعف تمثيلية تلك الندوة وحاجة السلطة الملحة لقاعدة شعبية قوية ممثلة بأحزاب ذات مصداقية واسعة .

ومهما يكن فإن السلطة، في ظل المعطيات السابقة، بعد قرارها الإنفرادي بتنظيم الإنتخابات الرئاسية سنة 1995 على خلفية فشل الحوار ورفض مشاركة غيرها له في السلطة، لم تجد، الظهور بمظهر المتمسك بالمهدنة والتشاور، إلا الدعوة مرة

الإجتماع كان بين الجزائريين فقط والعقد موقع من قبلهم، وإجتماعهم في الحارج سببه رفض السعطة تمكينهم من الإجتماع في الجزائر. ومع ذلك إعتبرت السلطة الإجتماعين باللاحدث وأن المجتمعين معارضين لعنظام ويؤلبون الحارج عديهم، والحدف من ذلك هو تجنيد الشعب ضد تلك الأحزاب والقيادات التي تملك قاعدة فضائية وشعبية كبيرة في الجزائر وإحترام من الشعب.

² لإهسَّمامهم بالسلطة أوَّ العمل للوصول إليها وإبعاد الغيَّر دُون إهسَّمام لننَّاتِجُ ذلك.

أعلنت الجماعة الإسلامية المسلحة .G.J.A يوم 15 جانفي 1995 على لسان رئيسها عبد الرحمان أمين بأنها "مستعدة لإيقاف الحرب إذا قبلت السلطة مطالب الممضين على عقد روم" ويضيف إشتراط تطبيق الشريعة وحل كل الأحزاب الشيوعية واللآتكية. . " وأكد ذلك أثور هدام.

أخرى للحوار من أجل إضفاء المشروعية على قرارها وما يستدعيه من تحضيرات وإجراءات وتدابير كما سنرى لدى تناولنا للإنتخابات الرئاسية.

المبحث الثاني أرضية الوفاق الوطني وتنظيم المرحلة الإنثقالية

تمخض إجـماع الندوة الوطنية² عن المصادقة على وثيقة سميت بالأرضية المـتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية مجضور أجهزة الدولة وأحزاب

المعروف عن السلطة الجزائرية أنها بعد أن تقرر أو تجسد قرارها واقعيا تلجأ إلى الشعب أو الجهة المعنية لإضفاء المشروعية على تصرفاتها، كما حدث بالنسبة لدستور 1963 ثم ميثاق الجزئر والميثاق الوطني في الأخير الذي أضفى المشروعية على سياسة هواري بومدين الإشتراكية وكذا إثراء نفس الوثيقة 1986 المكرسة لبعض الإصلاحات التي تمت في المرحلة المستدة من 1980 إلى غاية 1986.

2 إنعقدت الندوة يوسي 13 و 14 شعبان 1414 الموافق 25 و 26 جانفي 1994. وقد كان موضوعه تحقيق وتجسيد وفاق وطني حول تنظيم وسير المرحلة الإنتقالية. وبهدف هذا الوفاق إلى توفير الشروط الضرورية للخروج من الأزمة والعودة إلى المسار الإنتخابي (النظام الداخلي لندوة الوفاق الوطني)، وقد حضرها ممثلوا سلطات الدولة وممثلوا أحزاب وتنظيمات إقتصادية وإجتماعية وشخصيات وطنية وأعضاء لجنة الحوار.

تُكُونَ هياكُلُ اللجّنة من مكتب النّدوة المشكل من أعضاء لجنة الحوار ورئاسة رئيسها، وهو المكتب الذي يشرف على سير الندوة وتنظيمها وتعيين المقرر والناطق الرسمي للندوة. كما أن لجان الندوة وأسها أعضاء من المكتب، مل إن هذا الأخير هو الذي يعين أعضاء اللجان المكلفون بدراسة محاور الندوة وتوجه أشغال اللجان من طرف رؤسانها الذين هم أعضاء المكتب، فيقومون بإقتراح جدول الأعمال للمصادقة.

أما سير أشغال الندوة فإن رئيس المكتب هو الذي يسهر على سير النقاش الذي يكون بالتسجيل لدى المكتب وللرئيس أن يحدد مدة الندخل.

وتختم الأشغال بالإعراب العلني عن موافقة المشاركين على الأرضية برفع الأبدي مما شبت بأن الندوة لا تتمتع بالسيادة في تعيين مكتبها ولا في إختيار أعضاء ورؤساء لجانها ولا تحديد جدول أعمالها . فتحولت بذلك إلى لقاء للموافقة على مقترحات المكتب (لجنة الحوار) لاسيما عد أن سحبت منها مهمة إختيار رئيس الدولة .

سياسية ومنظمات إجتماعية وإقتصادية وجمعيات وشخصيات وطنية توجت بصدور لائحة سياسية يحث فيها المشاركون السلطة على الإستمرار في الحوار الوطني وتعميقه مع كل الأطراف من أجل تحقيق السلم المدني وعودة الأمن والإستقرار وتحقيق الإقلاع الإقتصادي وتعزيز مؤسسات الدولة لهيئة المناخ المناسب للعودة إلى المسار الإنتخابي.

والمتفق عليه أن المرحلة الإنتقالية يلجأ إليها للمرور من مرحلة حكم مؤقت أو تسلطي او شمولي إلى نظام ديمقراطي، والتي غالبا ما تكون مرتبطة بعوامل عدة أهمه التاريخ الوطني والوضعية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية أو بعضها إلى جانب الأوضاع الدولية، وهي عوامل تختلف من حيث أولويتها وأثرها من دولة لأخرى، وأن أفضلها هي تلك التي تتبنى أسلوب الحكم الديمقراطي السلمي المرحلي المتوسط المدى.

الستعمل في اللائحة السياسية "الأحزاب السياسية والشخصيات الوطبية بدلا من أحزاب وشخصيات، بما يفيد حضور الجميع، وهو ما يخالف الواقع لأن الأحزاب التمثيلية ذت القاعدة الشعبية المعبر عنها في الإنتخابات المحلية والتشريعية لم تكن حاضرة في الندوة وكذلك الحال بالنسبة لأغلب الشخصيات الوطنية المعروفة.

⁻ جاء في اللائحة السياسية بأن الوفاق يرتكز على المراجع النالية: بيان أول نوفمبر، دستور 1989 والأرضية. وأن أعضاء الندوة يصادقون على الأرضية وينادون بالمحافظة على الوحدة الوطنية وإحترام النظام الجمهوري والديمقراطي للدولة، وإحترام مبادئ الإسلام بصفته دين الدولة، وإحترام النظة الوطنية وترقيتها وتكريس التعددية بإعتبارها وسيلة لتنظيم والتعبير السياسي والمداول على السلطة وإحترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإحترام الأمازيغية وترقيتها ونبذ العنف وعدم إستعمال الدين لأغراض الدعاية الحزية وعدم إستعمال وسائل الدولة والمؤسسات الرسمية وأماكن العبادة لأغراض حزيية، وهي العناصر التي أدرجت في دستور 1996 و/أو في قانون الأحزاب السياسية، وإن كانت بعضا منها لم تحترم حتى من قبل السلطة والمثل على ذلك إستخدام وسائل الدولة في الحملات الإنتخابية وإلى والتعبيد على حربة الوأي والتعبير.

وفي هذا الجال يثور التساؤل حول معرفة ستى نعتبر بأن الإنتقال من المرحلة الإنتقالية إلى نظام أفضل أصبح لا رجعة فيه، وبمعنى آخر أي إجراء أو إجراءات يمكن إعتبارها العامل الحاسم للحكم علي الإنتقال من نظام مؤقت لآخر أفضل منه وأكثر إستقرارا وديمقراطية والتي أيضا بموجبها نتعرف على التحولات السياسية التي أدت إلى تغيير طبيعة النظام القائم سواء كان ذلك من خلال التخلي عن الحكم المؤقت وظهور نظام جديد أم الإقتصار على إجراء أو إجراءات أساسية كوضع دستور جديد أو إجراء إنتخابات رئاسية أو برلمانية أو هي كلها للحكم على إنتهاء المرحلة الإنتقالية.

والثابت أن الإجابة لن تكون شافية كافية، ومن ثمة بمكن القول بأن المرحلة الإنتقالية تكون بعد الإطاحة وتغيير نظام الحكم القائم وأن بداية إنتهائها تكون بظهور عناصر وخصائص النظام الديمقراطي وإستقراره، ويتجلى ذلك في معالم عدة منها الإنتخابات التعددية وإقرار الفصل الحقيقي بين السلطات في ظل حرية الرأي والتعبير وإستقلالية القضاء لضمان ممارسة وحماية حقوق وحريات الأفراد، وإعتماد النظام الإقتصادي الليبرالي بما يتماشى وثقافة الجتمع، تلك هي القاعدة، ولكل قاعدة إستثناء، ذلك أن بعض أنظمة الحكم - كما هو حال الجزائر- تلجأ إلى هذه الطريقة (المرحلة الإنتقالية) لإعادة المتحكم في حال الجزائر- تلجأ إلى هذه الطريقة (المرحلة الإنتقالية) لإعادة المعمد في ويتجلى ذلك في قراءة أحكام دستور 1989 ومقارنتها مع أحكام دستور 1996 ويتجلى ذلك في قراءة أحكام دستور 1989 ومقارنتها مع أحكام دستور 1996 الذي بموجبه أعلن عن إنتهاء المرحلة الإنتقالية التي نظمتها السلطة وحددت الدي بموجبه أعلن عن إنتهاء المرحلة الإنتقالية التي نظمتها السلطة وحددت السلوب تسييرها وأهدافها.

ومهما يكن فقد حظيت الوثيقة بموافقة المشاركين لاسيما ما تعلق منها بموضوع الجهة التي تعين رئيس الدولة وعدد أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي ومدى إمكانية إسناد مهمة الرقابة على الحكومة إلى المجلس الوطني الإنتقالي وتحديد الجهة التي ستتولى مهمة التشريع خلال المرحلة الممتدة من إنتهاء الندوة إلى غاية تنصيب المجلس الوطني الإنتقائي كما سنرى تفصيلا.

وقد حددت الأرضية، إلى جانب مقدمة الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وهيئات المرحلة الإنتقالية المتمثلة في رئاسة الدولة والحكومة والمجلس الوطني الإنتقالي التي سنتولى تناولها بالدراسة بعد التطرق لطبيعة أحكام أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية.

الفقرة الأولى طبيعة أحكام الأرضية

تعتبر أرضية الوفاق الوطني حول الموحلة الإنتقالية نصا أساسيا بجانب بعض أحكام الدستور لتنظيم وتسيير مرحلة إنتقالية مؤقتة تهيئة لتنظيم التخابات وإعادة بعث المؤسسات الدستورية الرئيسية المجمدة بفعل حركة 11 جانفي 1992 و والتي كانت تتويجا لندوة وطنية عقدت يومي 25 و 26 جانفي 1994 بحضور ممثلي الدولة والجمعيات ومجموعة من الأحزاب الصغيرة.

وبالرجوع إلى مضعون الأرضية المقسمة إلى مقدمة وأهداف وتنظيم هيأت المرحمة الإنتقالية، نلاحظ بأنها أعدت لتكون قاعدة خلال المرحلة الإنتقالية لإسترجاع المشروعية المفقودة من خلال مشاركة واسعة لأطراف الحوار، لاسيما الأحزاب السياسية التمثيلية، 'والواقع أن نجاح المرحلة الإنتقالية مرهون... باندفع الذي ستطبع به الدولة المسار". "إن تبني القوى السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تمثل المجتمع لكل هذا (يقصد بذلك ما سبق) سيعزز الثقة الضرورية لممارسة السلطة ويسمح، على صعيد أعم، بتجاوز الخلافات الظرفية لتوجيه كل الجهود نحو تخطي الأزمة ودفع البلاد إلى طريق السلم المدني والديمقر،طية والرقى".

 ¹ صدر المرسوم الرئاسي رقم 94-40 المؤرخ في 17 شعبان 1414 الموافق 1994/01/29
 المتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية بغرض رعلام الغير لوجودها وإلزاميتها .

² المؤسسات المُقِصودة هي رئيس الجمهورية والبرلمان.

³ من مقدمة الأرضية . أ

⁻ غابت عن الدوة لأحزاب التمثيلية. انظر المبحث الخاص بالحوار أعلاه.

http://www.opu-lu.cer.st.dz

وفي هذا السياق حددت الأرضية مجموعة من الأهداف السياسية إلى جانب أهداف إقتصادية وإجتماعاية وأمنية، يجب العمل طيلة المرحلة الإنتقالية على تحقيقها بإعتبارها برنامج لها والتي تيكن إختصارها فيما يلي:

- الإسترجاع الحازم للسلم المدني والرجوع إلى المسار الإنتخابي ومنابعة الحوار ويضفاء الطابع الأخلاقي علي الحياة العمومية وإصلاح الإدارة وتعزيز وظائف الرقابة وإعداد قوانين الإنتخامات والاحزاب والإعلام،

- إنعاش الإقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات لتكيف الإقتصاد مع انتحولات العالمية و إنتهاج سياسة حيوية شاملة لصالح الفلاحة لضمان الأمن الغذائي،

- تعزيز العدِالة الإِجمَاعية بتوزيع عادل وتنفيذ برامج تكوينية وتشغيلية،

ضمان أمن الأشخاص والمملكات وإستباب آلامن المدني والإستمرار في
 مكافحة الإرهاب، مع إتخاذ تدابير للهدئة بصفة تدريجية وحسب تطور الوضع.

وبقراءة أحكام الأرضية يتضح لنا بأنها تقر أولوية أحكام الدستور بذا كانت صالحة للتطبيق على هيئات المرحلة الإنتقالية بنصها صراحة على 'تخضع في تنظيمها وتسييرها إلى الدستور وكذلك إلى الأحكام الخاصة الواردة في أرضية المرحمة الإنتقالية"... "وبيقى الدستور الأساس القانوني لهذا البناء، فهو الإطار المرجعي الجوهري الذي ينير الحياة العامة، إلا أن تطبيقه الكامل لا يمكن أن يتم بشكل كلي بالنظر إلى الإستحالة المسلم بها فيما يتعلق بتنظيم إنتخابات على المدى القصير.

ونظرا لغياب المؤسسات الدستورية المنتخبة التي تخضع في تنظيمها وتسييرها إلى أحكامه وإستحالة تطبيقه بشكل كلي ودون إستثناء على هيئات غير منتخبة وغير دستورية أنشئت في ظروف خاصة نتحل محل رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني، فإن المادة الثالثة (03) من الأرضية تحث على تهيئة انظروف، خلال المرحلة الإتقالية، للعودة إلى النظام الدستوري، "تهدف المرحلة الإنتقالية إلى تعزيز النظام الدستوري بما يضمن سيادة الدولة والطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة في إطار مبادى الإسلام، وخصوصيات الشعب الجزائري

والحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية، ومبدأ الوصول إلى السلطة وتمارستها عن طريق الإنتخاب...".

ومعلوم أن مشروع هذا النص أعد من طرف لجنة الحوار المحدثة ببيان 13 أكتوبر 1993 بموافقة المجلس الأعلى للدولة التي لا تتمتع بأية سلطة، كونها لم يتم إنشاؤها أو يعين أعضاؤها من طرف السلطة القائمة بإجراء قانوني (مرسوم، قرار...)، ومن ثمة فهي لا تتمتع بأية سلطة سياسية أو إدارية وليست مستقلة عن السلطة التي أنشأتها بموجب بيان.

كما أن الجهة التي وافقت على الأرضية لم تكن تمثيلية بإعتبارها تتشكل من أحزاب صغيرة من جهة، ومن تنظيمات إجتماعية ومهنية من المفروض قانونا أنها لا تمارس السياسة نظرا لطبيعتها الحاصة، وإمتناع الأحزاب التمثيلية عن حضور الندوة أو الإنسحاب منها بمجرد الشروع في أشغالها، وأنها ممضاة من طرف رئيس لجنة الحوارا فقط لإثبات موافقة الحاضرين عليها ولم تصدر في شكل مرسوم رئاسي أو قانون مما يضفي عليها طابع العمل المادي أريد له سياسيا وليس قانونيا أن يكون في مرتبة تلي أحكام الدستور للضرورة على إعتبار أن السلطات القائمة هي ذاتها غير دستورية.

ا بعث رئيس اللجنة برسالة يوم 1994/01/29 إلى الأمين العام لرئاسة الجمهورية يطلب منه بموجبها نشر الأرضية في الجريدة الرسمية والذي بدوره أعد مشروع مرسوم رئاسي وطلب من الأمين العام للحكومة نشر المرسوم والأرضية في الجريدة الرسمية، وهو ما تم فعلا حيث صدر المرسوم وقم 94 40 موفقا بالأرضية.

للتمييز بين المرسوم والقانون انظر بوانشعير (سعيد): النظام السياسي الجزائري - المرجع السياس ط 1993 ص 224 إلى 229.

⁻ بُوالشعير (سعيد) الجزء الثالث من هذا الكتاب الباب الأول، انفصل الثاني المبحث الثاني.

ولتغطية تلك الطبيعة ضمنت أحكاما تقر بسمو الدستور ووجوب تطبيق بعض أحكامه دون تلك اللصيقة بالمؤسسات الدستورية المنتخبة لإستحالة تطبيقها على هيئات إنقالية غير منتخبة ، فهي لا تلغيه ولا تعدله ولا حتى تجمده وإنما ترجىء تطبيق بعض أحكامه لطبيعتها الحاصة المرتبطة بمؤسسات دستورية تستمد وجودها وسلطتها من إرادة أسمى من الندوة، إنها الإرادة الشعبية التي لا تعلوها سلطة مدنية أخرى والتي لا تعبر عن نفسها إلا في ظروف ومناخ خاصين2.

وإذا كانت مقدمة الأرضية تقضي بأن "وتحقيق هذا الشرط موكول لهيئات المرحلة الإنتقالية التي تخضع في تنظيمها وتسييرها إلى الدستور وإلى الأحكام الحاصة الواردة في أرضية المرحلة الإنتقالية...". في فإن التساؤل المطروح هو هل الأرضية، بتضمين أحكام دستورية فيها، تعتبر في نظر واضعيها ورجال القانون جزءا من الدستور، مكملة له أو هي مجرد عمل مادي ذو طابع سياسي؟.

فقراءة الأحكام السابقة وغيرها المضمنة في الأرضية تمكننا الخروج بإستنتاجات متباينة نختِصرها فيما يلي:

أ: أن إعتبار الأرضية جزء من الدستور يتعارض بصفة مطلقة من حيث المصدر والإجراءات والأهداف، فالدستور مصدره إرادة الشعب المعبر عنها وفق إجراءات محددة بهدف إقامة مؤسسات تمثيلية منتخبة تعبر عن إرادته (المادة 7 من الدستور).

¹ انظر الفقرتين 11 و 12 من مقدمة الأرضية و مادتها الخامسة (5).

² انظر تقصيلا: 2 انظر تقصيلا: Boussoumah (M): op cit pp. 144 à 148.
3 تنص المادة 5 من الأرضية "تخضع هيئات المرحلة الإنتقالية للدستور والأحكام المتعلقة بها الواردة في هذا النص"، وتنص الفقرة الأولى من المادة 3 "تهدف المرحلة الإنتقالية إلى تعزيز النظام الدستوري وإستمرارية بما يضمن :...".

ب: أن إعتبار الأرضية مكملة للدستور لا يمكن التسليم به لأنها ليست مستمدة منه ولا توجد أحكام تشير إلى إحتمال ذلك لحرص واضعي الدستور على تجنب الحروج عن أحكامه خلافا للأرضية!

ح: إعتبارها عمل مادي ذو طاج برامجي سياسي أملته الظروف والأزمة التي نجمت عنها، وأن الدستور يبقى نصا ساميا منفصلا عن الأرضية من حيث القوة والأثر، إلا أن الإشكال الآخر الذي يطرح في هذه الحالة هو هل كان على محرري الأرضية الإقتصار على الإشارة إلى المواد التي تعتمد عليها رئاسة الدولة والحكومة كما هو حال المواد 7 و 8 و 20 أو 41 بالنسبة لرئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني الإشقالي بما يضمن الفصل بين النصين، أم أن نقل بعض مواد الدستور – كما هي – إلى الأرضية كان أفضل ؟

فائن كانت الأرضية غير مضافة للبنية الدستورية أو مدرجة فيها، وأن رئيس الدولة يؤدي اليمين الدستورية وفقا للمادة 73 من الدستور بما يجعلها أسمى من الأرضية، فإن بضافة جملة "ويعلن عن إنتزامه بالسهر على تطبيق محتوى الأرضية فيد إزدواجية محتوى اليمين (جزء من الدستور وآخر من الأرضية). وما يضاعف الإشكال القانوني هو أن محرري الأرضية بدل الإكتفاء بالإشارة إلى مواد الدستور بأرقامها التي تطبق على هيئات المرحلة الإنتقائية، إقتداء بتصريح المجلس الدستوري والإعلانات المستمدة منه، فإنهم تقلوا بعض أحكام الدستور وأدرجوها ضمن محتوى الأرضية بما يجعلها تنقد سموها على جميع النصوص وتصبح شكليا وماديا جزء من الأرضية بما يجعلها تنقد سموها على جميع النصوص وتصبح شكليا وماديا جزء من الأرضية، وإن كان ذلك لا يفقدها سموها ضمن النص الأساسي لدى العودة إلى المسار الإنتخابي وتضييقها، حيث أنه بمجرد أن تم إنتخاب رئيس الجمهورية المسار الإنتخابي وتضييقها، حيث أنه بمجرد أن تم إنتخاب رئيس الجمهورية السترجعت مؤسسة الرئاسة صلاحياتها الدستورية كاملة بما فيها تلك التي تقلت من الدستور إلى الأرضية، وما يثبت هذا التوجه ض المادة 5 من الأرضية التي تعني الدستور إلى الأرضية، وما يثبت هذا التوجه ض المادة 5 من الأرضية التي تعني

ا انظر كيفية إعداد الأرضية الموافق عليها وأهدافها سامًا.

صراحة أن الأحكام المأخوذة من الدستور إعتبرت بنص تلك المادة جزء من الأرضية بقولها والأحكام المتعلقة الواردة في هذا النصأ.

وقد يقال بأنه لا ينبغي النفكير في وجود تقارب بين المصدرين (الدستور والأرضية) من خلال قراءة المادة 5 ظرا لكون الأرضية تقر سمو الدستور، وبالنتيجة في حالة وجود تعارض بين حكيين فيهما، فإن الأولوية تكون للدستور، وهو إفتراض مردود لأن النصوص الواردة في الأرضية -كما بينا آنفا - بعض منها منقول مباشرة من الدستور والباقي موضوع من قبل اللجنة شكلا والجلس الأعلى للدولة فعلا، وإن المادة الخامسة تعبر النص بكامله الذي يشكل الأرضية، جزء منها رغم وجود أحكام دستورية منقولة إلى الأرضية دون تحوير، وحتى من خلال قرءة مقدمة وأهداف وأحكام الأرضية لا نجد إشارة لغير ما نصت عليه المادة 5 حتى نستنج بأن الأرضية ما هي، من حيث تسلسلها في مراتب القواعد القانونية و طبيعها، إلا بونامج توجيهي سياسي لفترة محددة يتحصر موضوعها في تسيير المرحمة الإنتقالية بونامج توجيهي سياسي لفترة محددة يتحصر موضوعها في تسيير المرحمة الإنتقالية وليزم أن النص الدستوري أسمى وموضوعه تنظيم وسير السطات العمومية باستمرار دون تحديد للمدة.

ويتجلى إختلاف هذه المرحلة عن المرحلة العادية في أن الأرضية لم تسند لرئيس الدولة جميع السلطات المخولة لرئيس الجمهورية في الظروف غير العادية.

أما الحكومة فقد خولت سلطات إضافية غير مقررة في الدستور (مادة 20 فقرة 2 و 3 والمادة 21 من الأرضية)، فضلا عن عدم تقرير مسؤوليتها السياسية أمام

¹ تعتبر صياغة المادة 5 معيبة من حيث تعميم خضوع المرحلة الإثقالية للدستور رغم أنها وردت تحت عنوان الفصل الثاني وعدت من المبادئ، ثم تلقها تفصيلات، ومع ذلك ببقى الغموض يكنف النص خاصة فيما يدخل في إختصاص رئيس الدولة في الحالات غير العادية بحيث يمكن القول أن رئيس الدولة يمكنه أن يمارس جميع السلطات المحولة لرئيس الجمهورية بما فيها إعلان الحرب وإيقاف العمل بالدستور بالإستناد على المادة 5، كما يمكن القول بأن مجال يختصاصه مقيد بأحكام الأرضية دون أن يمتد لغير ما هو محدد فيه .

المجلس الوطني الإنتقالي الذي لا يمكنه اللجوء إلى إستعمال سلطة أسندت للمجلس الشعبي لوطني والمتمثلة في إقتراح ملتمس الرقابة وإحتمال إسقاط الحكومة بموجبه.

أما المجس الوطني الإتقالي فمقيد من حيث ممارسة الوظيفة و ليس السلطة انتشريعية (مادة 25 من الأرضية) وكذا ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة.

وعليه ننهي إلى أنه كان على محوري الأرضية الننبؤ لإشكالية تداخل أحكام الدستور والأرضية والذي نتج عنه وجود إزدواجية مرجعية نتيجة إدراج مواد من الدستور ضمن الأرضية و ما انجر عن ذلك من إخالا في سمو أحكام الدستور بسبب إدماجها في الأرضية رغم إخالاف إجراءات وآثار كل منهما وبالتالي طبيعتهما!

ونظرا للطبيعة الخاصة للأرضية فإن الهيئات المنبقة عنها لا تستمد مشروعيتها من الشعب، وأنه لكي تشرع في أعمالها ينبغي، خلافا للمؤسسات الدستورية، تدخل السلطة القائمة لمنحها تلك الصفة كما هو الحال بالنسبة لرئيس الدولة المعين من طرف المجلس الأعلى للامن ليحل محل المجلس الأعلى للدولة، وقد يصل الحد إلى اللجوء إلى شكلية رسمية كما هو الحال بالنسبة للمجلس الوطني الإنتقالي الذي تصبه رئيس الدولة.

وبالعودة إلى الأحكام الخاصة بتنظيم المرحلة الإنتقالية للاحظ بأنها، من حيث الشكل، مقسمة إلى ثلاثة فصول: الأول خاص بالتدابير العامة ذات الصلة بالمرحلة الإنتقالية التي تمتد إلى ثلاث سنوات، وتهدف إلى تعزيز النظام الدستوري وسيادة الدولة والطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة في إطار مبادى الإسلام

¹ من بينهم أستاذ في القانون وآخر عضو في المجلس الدستوري وحقوقيون آخرون كالعميد تواتي محمد وعبد القادر بن صالح وغيرهم. فضلا عن المساعدين الذين أغلبهم من نفس التخصص.

² بمرسوم رئاسي رقم 94 131 مؤرخ في 1994/05/18.

وخصوصيات الشعب الجزائري ومبدأ الوصول إلى السلطة وممارستها عن طريق الإنتخاب.

وسدو من خلال تحليل هذه الأهداف أن واضعي النص حاولوا التوفيق بين مواقف السلطة والمعارضة من خلال التأكيد على الطابع الجمهوري والديمقراطي في إطار مبادئ الإسلام، إلا أنه فيما يتعلق بكيفية الوصول إلى السلطة نجد الأحكام المتعلقة بها تناقض مواقف واضعيها الذين أوقفوا المسار الإنتخابي. كما يبدو محتوى المادة الأولى محالفا للواقع، فهي تنص على أن المرحلة الإنتقالية تستمد مشروعيتها من موافقة القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية على محتوى الأرضية المعتمدة من طرف ندوة الوفاق، وكان حري بمحرري النص على محتوى الأرضية المعتمدة من طرف ندوة الوفاق، وكان حري بمحرري النص الستعمال "قوى سياسية" بدل "القوى السياسية" لأن الأحزاب التمثيلية وذات المصداقية الشعبية إمتنعت عن حضور الندوة.

أما الفصل الثاني من الأرضية فيتضمن هيئات المرحلة المتمثلة في رئاسة الدولة والحكومة والجحلس الوطني الإنتقالي.

فرئاسة الدولة حلت محل رئيس الجمهورية نظرا لكون رئيس الدولة معين من قبل المجلس الأعلى للأمن الذي هو هيئة إستشارية² وليس منتخبا وفق أحكام الدستور وقانون الإنتخابات.

أما الحكومة فقد أفرد لها فرع خاص منفصل عن رئاسة الدولة خلافا للدستور الذي أدمجها في الفصل الحاص بالسلطة التنفيذية التي يقودها رئيس الجمهورية ويرأسها، بل وأسندت لها سلطات جديدة على حساب رئيس الدولة بجيث أن رئيس الحكومة هو الذي يتولى الإدارة العامة لبرنامج المرحلة الإنتقالية

ا ند، ع أول نوفعبر جاء فيه ". في إطار المبادئ الإسلامية" معرفة وليس في إطار مبادئ الإسلام.

عناك من ذهب إلى إسناد مهمة تعيين رئيس الدولة إلى الندوة الوطنية - انظر الممحث السابق.

وتنفيذه، وهو .نسؤول عن الإدارة وعن الأمن العمومي وحفظ النظام. كما ينفذ سياسة الدفاع الوطني والسياسة الخارجية وفقا لتوجيهات رئيس الدولة، وأنه غير ملزم بتقديم يستقالي عند إبداء المجلس الوطني الإنتقالي تحفظات على البرنامج وإنما له أن يكيفه أو يطلب تصوياً بالثقة كما سنرى لاحقا .

وأخيرا فإن المجلس الوطني الإنتقالي أوكلت له وظيفة وليس سلطة التشريع في الميدان المحدد للقانون بموجب الدستور، وأيضا فيما يتعلق بأهداف المرحلة الإنتقالية بموجب أوامر.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بأن الأرضية، خلافا للدستور، أوكلت للحكومة سلطات وصلاحيات إضافية على حساب كل من رئيس الدولة والمجلس الوطني الإنتقالي وإن كانت لا ترقى إلى درجة الحساس بالنظام الرئاسوي مغنق المعتمد في الجزائر، فضلا عن كون الحكومة ليست مسؤولة أمام المجلس لوطني الإنتقالي خلافا لما يقضي به الدستور – ولو نظراً – من مسؤوليةا أمام المجلس الشعبي الوطني،

ومهما يكن فإن إفراد فرع خاص لكل من المؤسسات الثلاثة لا يعني الإستقلالية لكونها من جهة جاءت ضمن فصل واحد، ومن جهة أخرى لا نجد فصلا بينها من حيث المهام المرتبطة بالمرحلة الإنتقالية، وإخلافها عن المؤسسات الدستورية من حيث التشكيل والإختصاص والعلاقات، وإن كان البعض قد ذهب إلى إعتبار المرحلة الإنتقالية مزيجا من النظام الرئاسوي Présidentialiste والبرلماني حسب موقع كل هيئة في الأرضية ، وهو رأي قابل للمناقشة، فلن كانت بعض أحكام الأرضية تنضمن بعض ما يفيد ذلك من خلال النصيص على سلطات رئيس الدولة و الحكومة، إلا أن واضعي النص لم تكن نيتهم حشأن سابقيهم ولاحقيهم من ففس الفئة الإستئناس بتك الأنظمة لنبني ما يشبهها بقدر ما إستعملوا تلك المقاربات شكليا الإخفاء مقصدهم المتمثل، ليس في إعتماد أي من النظامين أو المزج بينهما،

⁻Boussoumah (M): op.cit p. 143.

وإنما في ضمان التحكم في ميكانيزمات عمل المؤسسات وتوجيهها ورقابتها بما يحقق تفوق رئيس الدولة رسمياً ويضمن إســــرار التمكن من دفة الحكم.

وإذا كان لنا أن غر بأن الأرضية لا تحني أحكاما متناقضة فيما يتعلق ببدء سربان مدة الموحلة الإنتقائية من خلال مقارنة المادتين 2 و 28 بسبب ما تضمنته من تمييز بين المصطلحات المستعملة حيث تنص المادة 2 بأن نمتد المرحلة الإنتقالية إلى ثلاث سنوات (03) كحد أقصى"، وأن المادة 28 لا تشير إلى مدة عهدة المجلس وإنما تتحدث عن تقليد أعضائه الذي يجب أن يتم في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر إبتداء من تربخ نشر الأرضية، وأن المجلس لم يتم تنصيبه في المدة المحددة بسبب الصعوبات التي تاريخ نشر الأرضية، وأن المجلس لم يتم تنصيبه في المدة المحددة بسبب الصعوبات التي الأطراف التي شاركت في الحوار مما إضطرها إلى التأخر في تقليد الأعضاء إلى يوم الأطراف التي شاركت في الحوار مما إضطرها إلى التأخر في تقليد الأعضاء إلى يوم الأطراف التي شاركت في الحوار مما إضطرها بن مدة المرحلة (مادة 2) وتنصيبه الشهر لصواحة النص، مما يحتم علينا التمييز بين مدة المرحلة (مادة 2) وتنصيبه (مادة 34).

وما يؤكد عدم تجانس نصوص الأرضية في هذا الجحال، المادة 35 التي تنص على "ينخب رئيس المجلس الوطني الإنتقالي لمدة المرحلة الإنتقالية وليس من يوم تنصيب المجلس، غير أننا بقراءة المادة 2 من الأرضية ومقارنتها بالمادة 2 من القانون الأساسي لعضو المجلس الوطني الإنتقالي للاحظ فعلا تناقضا بين الصياغتين حيث تقضي الأخيرة "يقلد العضو في المجلس الوطني الإنتقالي مهامه بمرسوم رئاسي لعهدة واحدة أقصاها ثلاث (03) سنوات طبقا للمادة 2 من الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية.

¹ للعدم فإن الأمر رقم 94 01 المنظم لعمل المجلس الوطني الإنتقائي وسيره لم يصدر إلا يوم 10 غشت 1994 أي بعد مرور 70 يوما من تاريخ صدور النظام الداخلي للمجلس وأنه بدون ذلك النص لا يمكنه أن يؤدي عمله بطريقة منظمة مع الحكومة.

² أمر رقم 94-02 مؤرخً في 06 ربيعُ الثَّاني عام 1415 المُوافق 1994/09/12، يِتَضَمَّن القَّانُونِ الأَساسي لعضو الجُملس الوطني الإنتقالي.

تبدأ هذه العهدة بجكم القانون في اليوم العاشر الموالي لتاريخ تقلد المهمة". وهو ما يعد خروجا عن الأرضية. وما يؤكد ذلك هو إستمرار المجلس في أداء مهامه بعد 31 جانفي 1997، تاريخ إنتهاء عهدته طبقا للمادة 2 من الأرضية إلى 18 ماي 1997، ومن ثمة إنتهي البعض إلى إعتبار النصوص الموافق عليها من طرف المجلس بعد 31 جانفي 1997 "مشكوك فيها، لأنها صادرة عن هيئة سياسية قانونية غير مختصة، عن هيئة منعدمة من الناحية القانونية" أ خصوصا وأنها تولت سن نصوص ذات طابع عضوي طبقًا للمادة 123 من دستور 1996 والتي تشترط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني الإنتقالي، ويقدم المعترض كحجة إعتراض بعض أعضاء المجلس على الإجراء المتبع ورد رئيس المجلس بالإقتصار على الأغلبية البسيطة وفق ما يقضي به النظام الدَّاخلي2، وهو ما يعد وفقًا لصاحب الرأي خرقًا من جهة لأحكامُ المادتين 123 و 179 من دستور 1996 والمادة 5 من الأرضية من جهة أخرى، فضلا عن أن رئيس الجمهورية بإعتباره حامي الدستور لم يثر الموضوع، وأصدر النصين (قانوني الإنتخابات والأحزاب) دُون إستعمال صلاحياته الدُّستورية ثما يعد كذلك خرقًا للدستور، بل ويذهب إلى أن الحال ينطبق أيضًا على المجلس الدستوري الذي راقب تلك النصوص دون إثارة موضوع النصاب المطلوب في المادة 123 للموافقة على القوانين التي أدرجت بموجب دستور 1996 ضمن القوانين العضوية، ومن ثمة ينتهي المعترض إلى إعتبار تلك النصوص خالية من أية قاعدة قانونية، فهي لاغية وتسقط تحت طائلة نظرية الأفعال المنعدمة أو في حكم العدم 3.

¹ Boussoumah (M) top. cit p. 168.

² يستند المعترض على ما جاءت به إحدى الجرائد اليومية.

⁻Boussoumah (M): op.cit pp. 168 et 169, 355 à 358.

³ Ibid. p. 169.

كان أولى به تكييف مدى طبيعة والزامية الأرضية أو القرارات المتحدة بعد توقيف المسار الإنتخابي وهل تدخل ضمن تفس النظرية قبل الولوج في موضوع أشبع تحليلا من قبل المجلس الدستوري.

وما من شك في أن هذا الوأي لم يكن المجلس الدستوري ليهمله إطلاق لدى طرح النصين (قانوني الإنتخابات والأحزاب) بالإعتماد على قراءة للدستور في الظروف العادية حيث المؤسسات الدستورية قائمة وتمارس سلطاتها وصلاحياتها كاملة وفقاً لأحكام الدستور.

لذلك أثير في المجلس الدستوري توجهان آنذاك:

الأول: في عهد المجلس الوطني الإنتقالي بوجود رئيس الجمهورية بعد التعديل الدستوري لسنة 1996، أو بعد إنتهاء عهدة المجلس الوطني الإنتقالي يوم 18 ماي 1997 وبقاء رئيس الجمهورية كمؤسسة دستورية تتولى مهمة التشريع في إنتظار شروع المجلس الشعبي الوطني المنتخب يوم 05 يونيو 1997، بعد إعداد نظامه الداخلي يوم 22 يوليو وتشكيل لجانه يوم 23 يوليوا، ومفاده أن مهمة التشريع كانت مسندة للمجلس الوطني الإنتقالي الذي يشترط نظامه الداخلي وقانون تنظيم وسير المجلس نصابا مغايرا للنصاب المطلوب في سن القوانين العادية أله

ومن ثمة كانت القراءة المعقولة للمادة 179 هي أنها، رغم ذلك، تدخل في الحكم الإنتقالي بما يفيد الخروج عن القاعدة العامة وإلا لما أدرجت ضمن الأحكام الإنتقالية حتى لوكانت المادة 05 من الأرضية تنص على وجوب خضوع هيئات المرحلة الإنتقالية للدستور والأحكام المتعلقة بها الواردة في هذا النص.

ولتأكيد تغسب هذه القراءة طرح تساؤل حول ما مدى صحة النصبين العضويين لو أصدرهما رئيس الجمهورية بعد إنتهاء عهدة المجلس الوطني الإنتقالي او يضطر إني إصدار ض آخر من ذات الطبيعة؟ فهل يشترط لصحتهما يجراء شكلي آخر يجب أن يتوم به رئيس الجمهورية لسد شرط توافر نصاب الأغلبية

¹ تنص المادة 180 من الدستور، في أحكامه الإنتقالية: 'عارس المحس الشعبي الوطني المنتخب السلطة التشريعية كاملة حتى تنصيب مجلس الأمة.

ويمكن رئيس الجمهورية وقف يصدار القوانين المتخذة بمبادرة من لنواب إلى غاية المصادقة عليها من قبل مجلس الآمة".

² مادة 21 نظام داخلي و 28 من قانون تنظيم الجحلس الوطني الإنتقالي وسيره.

المطلقة المقرر في المادة 123 من الدستور؟ والجواب يكون بالنفي لأن المادة 179 الواردة ضمن الأحكام الإنتقالية في الدستور تنص على "تولى الهيئة التشريعية القائمة (المجلس الوطني الإنتقالي) عند إصدار هذا الدستور وإلى غاية إنهاء مهمتها وكذا رئيس الجمهورية بعد إنهاء هذه المهمة (أي مهمة المجلس) وإلى غاية إنتخاب المجلس الشعبي الوطني، مهمة النشريع بأوامر بما في ذلك المسائل التي أصبحت تدخل ضمن القوانين العضوية". إذ كان بالإمكان تسميتها بالأوامر العضوية لاسيما وأن المادة لا تميز بين المجلس ورئيس الجمهورية، فضلا عن أن المادة 180 من الدستور التي تدخل هي الأخرى تحت عنوان الأحكام الإنتقالية تنص على ما يلي: "ريشا يتم تنصيب المؤسسات المنصوص عليها في هذا الدستور: يستمر سومان مفعول القوانين التي تتعلق بالمواضيع التي تخضع لمجال القوانين العضوية، إلى أن تعدل أو تستبدل وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور"، بما يفيد أن الإجراءات المعتمدة المحددة في الدستور المتمثلة في الأغلبية المطلقة للنواب في المجلس الشعبي الوطني و أم أعضاء مجلس الأمة تبقى مرتبطة بنصيب المؤسسات المنصوص عليها في الدستور"، ما يفيد أن الإجراءات المعتمدة المحددة في الدستور المتمثلة في الأغلبية المطلقة للنواب في المجلس الشعبي الوطني و أم أعضاء مجلس الأمة تبقى مرتبطة بنصيب المؤسسات المنصوص عليها في الدستور.

أما الثاني: فقد فضل الربط بين المادتين 179 و 123 من الدستور وبالتالي اشتراط النصاب المطلوب في الفقرة الثانية من المادة 123 من الدستور حتى عندما يتعلق الأمر بالمجلس الوطني الإنتقالي معتبرا أن الحكم الإنتقالي جزء من الدستور الذي يجب التقيد بأحكامه لأنه كل متكامل ومترابط وأن الأمر رقم 94-01 المتضمن تنظيم المجلس الوطني الإنتقالي وسيره، يقضي صراحة في مادته 28 بما يلي "كلما إقتضى القانون نسبة معينة تحسب هذه النسبة على أساس المقاعد المشغولة فعلا" وتردف المادة 34 بقولها "يثبت تصويت المجلس الوطني الإنتقالي بالأغلبية البسيطة للاصوات المعبر عنها ما لم تنص الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية أو هذا الأمر على أحكام مخالفة لذلك".

وقد ذهب هذا التوجه إلى أنه إذا كانت الأرضية في مادتها 26 تقر بأن الموافقة على الأوامر تكون بالأغلبية البسيطة وأن الأمر 94-01 أباح خلاف ذلك، فإن التساؤل طرح حول ما إذا كان المراد هو النصاب المطلوب في القراءة الثانية؟ والجواب كان بالنفي لأن القراءة الثانية منظمة بأحكام الأرضية في نفس المادة 26 وفي الأمر 94-01 في المادة 75. ومن هنا إعتبر هذا التوجه بأن الإعتماد على المادة 123 فيما يتعلق بالنصويت على القوافين العضوية مقيد للمجلس الدستوري نما إستتبع الإتصال بالمجلس الوطني الإتقالي لتأكيد وجوب حصول النصوص ذات الطابع العضوي على النصاب المطلوب في المادة 123، وهو ما تم إعتماده فعلا ورسميا!.

وعليه فإن الإعتماد على مصادر إعلامية عادية غير متخصصة لوحدها قد يدفع الباحث إلى الوقوع في الخطأ بتحميل مؤسسات مسؤولية دون وجه حق، فلو رجع الكاتب إلى أراء المجلس الدستوري المنشورة في الجريدة الرسمية وقرأها وحلل منهوم كلمة "في الشكل" الواردة في الرأيين، بدلا من التشبث بمعلومة الستقاها من جهة غير متخصصة لتأكد من أن المجلس الدستوري إحترم الدستور في مادتيه 123 و 179، ويتبدى ذلك في إعتماد المجلس الجانب الشكلي ثم الإنتقال للموضوع عندما يتعلق الأمر بالقوانين العضوية خلافا للقوانين العادية، والمعروف أن الشكلية الوحيدة المتسند عليها هي مضمون الفقرة 2 من المادة 1233.

ا وما يؤكد حصول النصين على النصاب المطلوب في المادة 123 هو أن المعترض يقر بأنهما "حصلا على أغلبية واسعة (ص 355 و 358) تتعدى الأغلبية المطلقة، لكنه بقي متمسكا خطأ بأن اننص المعتمد عليه في التصويت هو النظام الداخلي بالإعتماد على جريدة يومية التي لا تفرق بين النظام الداخلي والقانون المتضمن تنظيم وسير المجلس الوطني الإنتقالي، بل وكان حري بالمعني الرجوع إلى النصين المتوفرين بدلا من الإعتماد على يومية لتحديد المادة التي تتحدث عن النصاب المطلوب، ذلك أن اليومية تتحدث عن النظام الداخلي في حين أن النص الذي ينظم الصويت والنصاب المطلوب هو القانون المتضمن تنظيم وسير المجلس النظام الداخلي.

إن مراسعة رئيس المحلس الوطني الإنتقالي رسميا من قبل الجحلس الدستوري والإجابة الرسمية المكتوبة بتوافر النصاب هي حجة للمجلس الدستوري على المجلس الوطني الإنتقالي الممثل في رئيسه.

http://www.opu-lu.cer.st.da

وتعميما للفائدة فقد نص الرأيان على المادة 179 وذكرا المادة 123 في البناء الثاني للرأيين مما يدل على أن المجلس راعى أحكام الدستور شكلا ومضمونا .

الفقرة الثانية رئيس الدولة

1- تعيين رئيس الدولة : لن كانت تسمية رئيس الدولة Président de l'Etat قد حظيت بالإجماع بدلا عن تسمية رئيس مجلس الجمهورية ا Président du Conseil de la République بإعتبارها أقرب إلى الواقع لعموميتها وإختلافها عن تسمية رئيس الجمهورية وإستعمالها في الدستور (المادتان 67 و 84) حتى وإن كانت صالحة لأن تتبع بصفة لتحديد طبيعة النظام كما ذهب البعض بشكل مبالغ فيه، وبجساسية مفرطة 2، فإن الإختلاف وقع حول من يتولى تعيينه، فقد ذهب رآي إلى إسناد تلك المهمة إلى الندوة الوطنية حتى يحظى بإجماع الحاضوين وبمصداقية ومشروعية ولو نسبية، غير أن هذا النوجه لم يصمد أمام مستجدات طرأت قبيل وخلال إنعقاد الندوة الوطنية، فقد كان لإستناع الأحزاب التمثيلية وذات المصداقية حصور الندوة تبعته إنسحابات أخرى خلال الندوة أثر سلبي أفرغ الندوة من مصداقيتها لضعف تمثيلية حاضريها. فما كان على المجلسُ الأعلى للدولة إلا التراجع واعتماد الإقتراح المقدم من مختصين والقاضي بإسناد المهمة إلى المجلس الأعلى للأمن صاحب السلطة في إنشاء المجلس الأعلى للدولة، وهو النوجه الذي حظي بتأييد وتدعيم من المجلس لدستوري الذي بموجب مذكرة موجهة لرئيس الجملس الأعلى للدولة إقترح أن يتولى الجحلس الأعلى للأمن تعيين رئيس الدولة ليحل محل المجلس الأعلى للدولة السابق إنشاؤه من نفس الهيئة بما يحقق توازي الأشكال، وهو المقترح الذي حظى

ا انظر المبحث السابق.

² رئيسَ الدولة الإسلامية كما يرى Boussoumah (M) p. 15، وهو تخوف في غير محله ومبالغ فيه وإفراط في الحساسية لأن الدستور حدد طبيعة الدولة وأكدت ذلك الأرضية في مادتها 3

³ انظر المبحث السابق.

بناييد أصحاب القرار، فأعيدت صياغة المادة 6 بما يتماشى مع هذا الإقتراح، وبذلك يكون المجلس الدستوري قد ساهم في تمادي مؤسسات الدولة في العمل خارج إطار المشروعية وإن كانت نسبية بسبب ضعف تمثيلية الندوة، إذ ما معنى نوازي الأشكال الذي هو في أصله غير دستوري ولا يتماشى حتى مع محتوى بيان المجلس الدستوري، فلو إجتمعت المؤسسات التي حددها المجلس الدستوري في بيانه، بدل المجلس الأعلى للأمن الأعرج من حيث غياب رئيسه ورئيس المجلس الشعبي الوطني، والمحكمة العليا والمجلس الدستوري طبقا لبيان هذا الأخير وإتنقت على إنشاء هبئة كالمجلس الأعلى للدولة لكان أقرب إلى البيان نصا وروحا رغم تحفظاتنا السابقة.

وبإجتماع المجلس الأعلى للأمن طبقا لإعلانه المؤرخ في 30 جانفي 1994 المعتمد على المادة 6 من الأرضية فقرة أخيرة في غياب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ومشاركة وزير الدفاع في تعيين نفسه رئيسا للدولة وأدائه اليمين الدستورية. إنتقت السلطة رسميا من المجلس الأعلى للدولة إلى رئيس الدولة، وزير الدفاع، طبقا للأرضية وشرع في ممارسة مهامه والتي من بينها تعيين نائب أو نائبين له أ.

ا يعين رئيس الدولة من طرف الجلس الأعلى للأمن .

² انظر إعلان المجلس الأعلى للأمن المؤرخ في 1994/01/30 الذي يستند في أول أسانيده إلى دستور 1989 وذاك لإخفاء عدم دستورية تصرفاته بإعتباره هيئة إستشارية منقوصة من رئيسها الذي له سلطة دون غيره في دعوة المجلس للإنعقاد وتحديد جدول أعمال يجتماعاته، فضلا عن غياب أحد أهم أعضائه وهو رئيس المجلس الشعبي الوطني واقتصار دوره دستوريا على بهداء الرأي وليس إتخاذ قرارات (انظر المجلس الأعلى للأمن – الفصل السابق) والمادة 2/13 "يتولى مسؤولية الدفاع الوطني".

³ المادة 8 من الأرضية التي تحيل على المادة 72 من الدستور.

⁴ المادة 1/6 و 2 من الأرضّية بمكنّ لرئيس الدونة أن يعين نائبًا أو ناتبين.

يساعد الناثبان رثيس الدولة في الجهام التي يعهد بها لهُما الرئيس".

لم يقم رئيس الدولة بتعيين نائب أو ناتبين له، وبدلك إنتهت فترة القيادة الجماعية (المجلس الأعلى للدولة) وعادت السلطة الفردية.

وقد تضمنت الأرضية شروطا يجب توفرها في المترشح لرئاسة الدولة تتمثل في أن يكون جزائري الجنسية أصلا ويدين بالإسلام وعمره 40 سنة كاملة ويتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية، وأن يعلن عن المتزامه بالسهر على تطبيق محتوى هذه الأرضية وأن لا يمارس أية وظيفة خاصة أو انتخابية أو يتولى مسؤولية ضمن حزب سياسي أو جمعية طيلة توليه رئاسة الدولة والمحددة بثلاث سنوات .

وفي حالة شغور منصب رئيس الدولة سواء أكان ذلك بالوفاة أو كان بالإستقالة أو إستحال على الرئيس القيام بمهامه نهائيا، فإن المجلس الدستوري يعاين حالة الشغور، لكن النص لا يحدد الجهة التي تخطر المجلس الدستوري بجالة الشغور ليقوم بمعاينها وهل تكون المعاينة بالملاحظة الواقعية أم بناء على تقرير في حالة الإستقالة والوفاة، ومن يستدعي الجهة الطبية للقيام بذلك ومن يرسل التقرير أو يسلمه للمجلس الذي يثبت حالة الشغور وببلغه إلى رئيس الحكومة المكلف، طبقا للمادة

⁻ المعلوم أنه إلى غامة صدور إعلان المجلس الأعلى للزمن الممدّد لمهمة المجلس الأعلى للدولة يوم 1993/12/19. فإن الجميع كان متفقا على أن الهيئة التي ستحل محل المجلس الأعلى للدولة هي هيئة رئاسية، حيث جاء في النقطة 3 من إعلان المجلس الأعلى للامن الصادر يوم 1993/12/19 "تنهي عهدة المجلس الأعلى للدولة فور تأدية الهيئة الرئاسية الجديدة ليمين ، وم تتحدث عن رئيس الدولة كفرد. بل أن السلطة الفعلية كانت في يد القيادة العسكرية برئاسة وزير الدفاع عضو المجلس فقد صوح رئيس المجلس سعلي كافي- لرئيس الحكومة بلعيد السلام بقوله "إنذا خضرة فوق عشاء افظر سابقا.

الفقرة 2 من المادة 8 أويعلن عن إلتزامه بالسهر على تطبيق محتوى الأرضية"، غير أن ذلك الفقرة 2 من المادة 8 أويعلن عن إلتزامه بالسهر على تطبيق محتوى الأرضية"، غير أن ذلك السهو لا يؤثر على صحة اليمين لأنه لم يكن مقصودا، فضلا عن أن النص لا يرقى بلى مرتبة الدستور و أن رئيس الدونة قام بتطبيق الأرضية عمليا، لكن ذلك لم يثنه فيما بعد عن إنشاء حزب سباسي حاز على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس الشعبي الوطني! وهو الحزب الذي نعته لمعارضة بأنه حزب ولد بشواريه .Moustaches وأنه حاز الأغلبية بفعل التزوير،

² المادة 2 من الأرضية. إذا كأن النص يمنع عليه تولي مسؤولية حزيبة، فإن ذلك النص لم يحترم عملياوليس رسميا فقد كان للرئيس دور رئيسي في إنشاء حزب النجمع الوطني الديمقراطي وتنظيمه وعمله.

10 من الأرضية، بإستدعاء المجلس الأعلى الأمن لكي يتولى تعيين رئيس الدولة الجديد وفقا للشروط المحددة أعلاه بعد إستشارة رئيس المجلس الوطني الإنتقالي الإنزامية دون الإلتزام بالأخذ بها مما يحولها إلى مجرد إجراء شكلى محض.

ويستنتج من ذلك أن منصب رئيس الدولة يبقى شاغرا إلى حين تعيين رئيس جديد، فالنص لم يحدد من يتولى النيابة خلال المدة الفاصلة بين الشغور والتعيين وأداء اليمين، وكان من الحكمة إسناد تلك المهمة إما إلى تأثب الرئيس أو إلى رئيس الحكومة الذي أسندت له رئاسة الإجتماع الأول للمجلس الأعلى للأمن شكليا.

والجدير بالذكر أن المادة 10 المنظمة لحالة الشغور لا تشير بناتا إلى نائب أو نائبي رئيس الدولة ومكاتهما في هذه الحالة، وبيدو أن واضعي النص كافوا يقصدون من وراء ذلك تجنب الوقوع في خلاف بين النائب أو النائبين (حسب الحال) وأصحاب القرار في إختبار رئيس الدولة الجديد، على إعتبار أنه في حالة وجود نائب للرئيس، بحكم وظيفته والثقة التي يحظى بها من لدن رئيس الدولة الذي عينه، قد تدفعه إلى فرض نفسه أو غيره ممن لا ترضى عنهم الأطراف الأخرى لاسيما وأن وظيفة وزير الدفاع لصيقة بالرئيس بما يحرمهم من دعم كبير داخل المجلس الأعلى للأمن ويترك قائد الأركان لوحده في مواجهة نائب أو نائبي الرئيس المؤهلين بحكم منصبهما تولي الرئاسة، وإن كان هذا الإفتراض النظري لا يصمد أمام الواقع لوجود أطراف ظاهرة مثل قائد الأركان العامة للجيش وأخرى خفية لها من النفوذ والناثير من خلال ما تحوزه من معلومات واستشارها على ميكانيزمات اتوجيه والتأثير وحتى اندخل للوصول الى المبتغى ما يمكنها من ترجيح الكفة لصالحها في الأحوال.

ا في هذه الحالة يجبر الرئيس على تعيين نائب أو نائبين له وإن عين نائبين يلتزم بتحديد من
 توول إليه الرئاسة عند الشغور .

2- سلطات رئيس الدولة: يتمتع رئيس الدولة بصفات وسلطات، فبإعتباره
 رئيسا للدولة فإنه يجسد وحدة الأمة وهو حامي الدستور وأرضية الوفاق الوطني،
 ويجسد الدولة داخليا وخارجيا.

ومن جهة أخرى فإنه يسهر على تطبيق الأرضية وأن يوجه خطابا سنويا للشعب حول وضع الأمة.

وبذلك أصبح مفتاح قبة النظام رسميا لا يحدث شيئا دون علمه وموافقة ضمنا أو صواحة، لاسيما وأنه أسندت له أغلب سلطات رئيس الجمهورية طبقا لدستور 1989، وأنه، رغم إسناد سلطات أخرى للحكومة والمجلس الوطني الإنتقالي، يسهر على السير المنسجم والمنتظم للسلطات العمومية، وهي السلطة المستحدثة بالمقارنة مع ماكان معتمدا في الدستور والتي تجعله يتابع ويوجه ويراقب نشاط مختلف السلطات العمومية دون أن يكون مسؤولا عن أفعاله ما يحوله إلى صاحب السلطة السامية رسميا دون مسؤولية وهي الصفة اللصيقة بالملكية المطلقة في النظام الملكي والنظام الملكي.

وباعتباره وزير الدفاع معين من قبل الجلس الأعلى للأمن قبل أن يعين رئيسا للدولة، فإن الأرضية، لتأكيد ذلك، خولته تولي مهمة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومسؤولية الدفاع الوطني وبالنتيجة أصبح هو المتحكم بشكل رسمي – رضائيا – في السلطة.

يضاف إلى ما سبق أنه هو الذي يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وفي سبيل القيام بلك السلطة أسندت له مهمة تعيين السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتلقى أوراق إعتماد الممثين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، وإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها. فضلا عن رئاسة مجلس الوزراء الذي تتخذ فيه أغلب القرارات ومنها الداول حول برنامج المرحلة الإنتقالية المحددة أهدافها في الأرضية والمصادقة على مشاريع الأوامر التشريعية التي، بعد مصادقة المجلس الوطني الإنتقالي عليها، يمكن للرئيس أن

طلب قراءة ثانية للأمر المصوت عليه في مهلة ثلاثين يوما، وفي هذه الحالة يجب أن يحوز النص على موافقة ثلثي أعضاء المجلس، وهو الذي يصدر الأوامر في مدة ثلاثين يوما من تاريخ المصادقة عليها ، ويشرع بموجب أوامر قبل تنصيب المجلس الوطني الإنتقالي .

وفي سبيل تحقيق ذلك أسندت له سلطات منها تعيين رئيس الحكومة ويزنهاء مهامه دون قبود أو شروط يلتزم بها من الناحية السياسية، وين كان من واجبه إستطلاع رأي الغير قبل المبادرة بإتخاذ القرار نظرا لآثاره على يستقرر المؤسسات وتجانس أعمالها وتحقيق الأهداف المسطرة في الأرضية، بإعتباره المكلف بضمان تحقيقها.

ومع ذلك فإن رئيس الدولة لم يتردد في إقالة رئيس الحكومة رضا مالك الذي كان عضوا في المجلس الأعلى للدولة، بعد الإمضاء على إتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية، مع أنه هو الذي ثبته في منصبه كرئيس للحكومة من طرف

¹ المادة 26 من الأرضية.

² المادة 42 من الأرضية.

٤ المداولة رقم 92-03 الصادرة عن المجلس الأعلى نلدولة بعد إغتيال محمد بوضياف والتي بموجبها عبن رضا مالك رئيس المجلس الإستشاري الوطني عضوا في المجلس الأعلى للدولة بالرخ 1992/07/02.

عين رضا مالك رئيسا للحكومة بالمرسوم الرئاسي رقم 93-197 مؤرخ في 21 أوت 1993 ثم جدد فيه رئيس الدولة زروال الثقة بالمرسوم الرئاسي 94 44 مؤرخ في 19 شعبان 1414 الموافق 31 جانفي 1994.

نلاحظ بأن التَّارِيخ الهجري في الموسوم الأول غير موجود خلافًا للثَّاني ويعود ذلك إلى أن أول قرار إتخذه .لآمين العام للحكومة الجديد، بمجرد تعيينه في 4 سبتمبر 1993 هو إدراج النَّقويم الهجري في المراسيم الرئاسية والتنفيذية.

نفس الرئيس عشية تعيينه من طرف المجلس الأعلى للأمن، وإستخلافه بمقداد سيفي أثم بأحمد أويحي² وأخيرا مجمداني إسماعيل³.

وقد أثار قرار إعادة تثبيت رضا مالك تساؤلا عند البعض حيث إعتبر الإجراء القانوني المتمثل في موسوم التثبيت دون جدوى، وهو رأي مودود لأن النعيين الأول كان في عهد المجلس الأعلى للدولة برئاسة على كافي وأن الرئيس الجديد يجب أن يضفي على صفة الشخص الطابع القانوني الرسمي، ولن يتم ذلك شفاهة وإنما عن طريق إجراء مكتوب متعارف عليه والمتمثل في المرسوم الرئاسي.

وما يضفي على رئيس الدولة الصفة السامية هو تمكينه من حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات وإستبدالها واللجوء إلى الشعب لإستشارته في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الإستفتاء وتوجيه خطاب سنوي للشعب حول وضع الأمة، إلى جانب كونه حامي الدستور ومجسد وحدة الأمة.

ولتأكيد سلطته التنظيمية الخارجة عن مجال التشريع والتي درج الفقه على تسميتها بالسلطة التنظيمية (اللاتحية) المستقلة، خول سلطة توقيع المراسيم والتعيين في الوظائف المدنية مع مراعاة المادة 81 من الدستور في نقطتها الخامسة.

كان وزيرا للنجهيز في حكومة رضا مالك. وعين بموجب المرسوم الوئاسي رقم 94-92
 المؤرخ في 30 شوال 1414 الموافق 11 افريل 1994.

² كان مديرا لديوان رئاسة الجمهورية. عين رئيسا للحكومة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 450-95 مؤرخ في 9 شعبان عام 1416 موافق 31 ديسمبر 1995.

³ انظر لمرسوم أبرتاسي رقم 98-427 المؤرخ في 1998/12/15 وأنهيت مهامه بالمرسوم الرئاسي رقم 99-297 المؤرخ في 1999/12/23.

⁴ Boussoumah (M): op. cit p. 163.

⁵ حول السلطة السامية انظر : الجزء الثالث: حتى العقو عن العقوبات.

 ⁶ تساعد رئيس الدولة على مستوى الرئاسة أجهزة هي: الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية،
 الأمانة العامة للحكومة، مدير ديوان رئيس الدولة، مستشاروا رئيس الدولة (مرسوم رئاسي رقم 94-132 مؤرخ في 1994/05/29 يحدد الأجهزة والهياكل الداخلية لرئاسة الجمهورية).=

وأخيرا فإن لرئيس الدولة في الظروف العادية ممارسة الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بموجب المادة 154 المتمثلة في تعيين ممثليه في المجلس الدستوري وإصدار مرسوم تشكلة المجلس. فالمادة 41 من الأرضية تنص على "مارس رئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني الإنتقالي الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 154 من الدستور لصالح رئيس الجمهورية و رئيس المجلس الشعبي الوطني على التوالي"، وهي صياغة ضعيفة تثبت أن محرري الأرضية، بسبب الإستعجال على ما يبدو، لم يتنحصوا بالشكل الكافي محتوى المادة 154 من الدستور ولم يطعوا إطلاقا على المادة من الدستور ولم يطعوا إطلاقا على المادة الشعبي الوطني يعينون من قبل رئيس المجلس شأنه شأن رئيس الجمهورية?.

وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن عهدي زروال وبوتفليقة عرفا تعيين مستشارين ووزير مستشار (بتشين محمد) ووزير آمين عام للرئاسة ووزير مستشار للشؤون الدبلوماسية والعلاقات الدولية وآخرها مدير ديوان الرئاسة ووزير وهناك المستشار الدبلوماسي والمستشار القانوني ومستشار الأمن ومستشارين وهؤلاء كلهم تأبعين مباشرة لرئيس الجمهورية دون عيره ويتعاملون معه دون وسيط.

الدولة ورئيس المجلس الوطني الإنتقالي إخطار ومن ثمة طرح تساؤل حول مدى إمكانية رئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني الإنتقالي إخطار المجلس لاسيما وأن النعيين فيه مناط بالهيئين مما قد يفيد بالتبعية أن الإخطار مقرر للجهتين وأن محوري الأرضية أغفلوا الإشارة للموضوع أو إعتبروا أن الإخطار تحصيل حاصل ونتيجة منطقية لسلطة التعيين.

2 مع أن اللجنة تضم في أغلبها رجال قانون.

⁻ ذهب البعض (Boussoumah (M) op cit pp. 161 et 162) إلى أن منصب وزير مستشار بعبر مؤسسة Institution غير منظمة بموجب الأرضية، وأنه لا يحضر مجلس الوزراء، وهو قول مودود لأن المعني (الوزير المستشار المعين بموسمة مستقلة بذاتها بن هو مؤرخ في 1994/04/02) يحضر مجالس الوزراء ولا يعد مؤسسة مستقلة بذاتها بن هو مستشار غاية ما في الأمر أنه يحمل أيضا صفة وزير وأنه يحظى أكثر من غيره من المستشارين بثقة رئيس الدولة بسبب الروابط الشخصية بينهما، كما أنه ولمحقيقة كان مكفأ بالتنسيق وتسيير بعض الملفات بصفة مباشرة مع الرجوع دائما إلى رئيس الدولة، ولعشهادة أيضا فإن هناك ملفات لا يتدخل فيها تماما بصفة رسمية على الأقل كذك المتصلة بالدفاع.

والحقيقة غير ذلك إذ أن المادة 154 لا علاقة لها مع المادة 156، فالأولى المادة 154) تتناول كيفية تشكيل المجلس الدستوري حيث يخول رئيس الجمهورية سلطة تعيين عضوين ورئيس المجلس وتخول المجلس الشعبي الوطني وليس رئيسه إنتخاب عضوين يمثلانه في المجلس الدستوري وكذلك الحال بالنسبة للمحكمة العليا الني تنتخب ممثلين عنها.

فإذا كان نص المادة 41 يقور لرئيس الدولة ممارسة سلطة التعيين المخولة دستوريا لرئيس الجمهورية، فإن تخويل رئيس المجلس الوطني الإنتقالي سلطة التعيين بدلا عن الإنتخاب الذي يقوم به المجلس الشعبي الوطني، يعد خرقا صارخا للدستور وغير قابل للتطبيق من قبل المجلس الدستوري المكلف بالسهر على إحترام الدستور.

ومع ذلك فإن المجلس قبل إنضمام العضو الأول الذي استخلف قاسم كبير عضو لجنة لجوار ورئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الإنتقالي تم في التجديد الكلي الذي شمل حتى رئيس المجلس على إعتبار أن العهدة إنتهت في مارس 1994 ولكن التجديد لم يتم إلا في مارس 1995 لأسباب معروفة، والمبرر الأساسي نقبول ممثلي المجلس الوطني الإنتقالي هو تجنب شل نشاط المجلس الدستوري خلال تلك المرحلة ا، فضلا عن أن رئيس لجنة الحوار أقر بالحطا في الصياغة عندما أطلعه الأمين العام للحكومة على التناقض الموجود في المادة 41 مع أحكام الدستور.

أما الثانية (المادة 156) فتتعلق بالجهات التي لها سلطة إخطار المجلس الدستوري حيث تنص على "يخطر رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني المجلس الدستوري"، وهي الصياغة التي يمكن إعتبارها قريبة من المادة 41 إذ لو ذكرت المادة 156 بدلا عن المادة 154 لكان فهمها وتطبيقها مقبولا نسبيا، إلا أن ذلك لا يرفع عنها كل اللبس، فالمادة 156 تنص على سلطة الإخطار بصيغة المفرد أما المادة 41 فإنها تنص على الصلاحيات بما يعني الجمع، مما يثير التساؤل حول ما قصده محرروا الأرضية، فهل كانوا يعتقدون، نتيجة سهو أو عدم المام

ا وإن كان النظام الداخلي للمجلس الدستوري يجيز إجتماع الجلس بخمسة أعضاء حسب
 النظام المتعلق بتنظيم الجلس.

بمحمّوى المادتين، بأن المادة 154 من الدستور تشمل النعيين والإخطار، فإستعملوا مصطلح الصلاحيات ليشمل الموضوعين؟ ذلك أن مضمون المادة 154 يتعلق بموضوع واحد هو النعيين، وحتى إن ربطناه بجهتين (رئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني الإنتقالي)، فإن المصطلح الأسلم و الصحيح هو النشية وليس الجمع.

وبالعودة إلى الصياغة الأولى لمشروع الأرضية نجد المادة 28 تنص على "يمكن كذلك لرئيس المجلس الوطني الإنتقالي، أن يلجأ خلال المرحلة الإنتقالية، إلى المجلس الدستوري". أما بالنسبة لهيئة الرئاسة التي كانت في هذا المشروع جماعية تسمى بمجلس الجمهورية، فقد أسندت لها بموجب المادة 7، تمارسة سلطات رئيس الجمهورية بنصها على "فضلا عن الصلاحيات التي تخولها له الأحكام، يمارس مجلس الجمهورية سلطات رئيس الجمهورية طبقا لأحكام الدستور... ، مما يفيد بأن صلاحية الإخطار مخولة للهيئة التي تحل محل رئيس الجمهورية، لكن يفيد بأن صلاحية الإخطار مخولة للهيئة التي تحل محل رئيس الجمهورية، لكن الإشكال انذي لم يعالج في هذا المشروع هو تمثيل المجلس الوطني الإنتقالي بسبب الخطأ الذي إرتكبته لجنة الحوار لدى تحرير الأرضية.

ومن هنا يمكن إستنتاج أن محرري الأرضية لم يكونوا مطلعين بانقدر الكافي على محتوى أحكام الدستور لاسيما في موضوعي تعيين وانتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو إخطاره، ويتجلى ذلك في الإخلاف في الصياغة في المشروع الأول وفي النص النهائي للأرضية. إذ الأول يتناول موضوع الإخطار والثاني يتناول موضوع المتعيين المشوب بجزق الدستور فيما يتعلق بإسناد صلاحية التعيين لرئيس المجلس الوطني الإنتقالي بدلا عن الإنتخاب الذي يكون من المجلس الوطني الشعبي، فضلا عما يثيره مصطلح الصلاحيات (الجمع) المستعمل في المادة 41 من تساؤل بشأن المراد من اللجوء إلى صيغة الجمع في موضوع المادة 154 الذي ينحصر في موضوع واحد هو صلاحية التعيين أو الإنتخاب.

ونظرا لصعوبة الخروج برأي منفق عليه أو على الأقل قابل للمناقشة شيجة الجهل بأحكام الدستور على ما نعتقد، فإننا لا يسعنا إلا أن نقر بأن القراءة المنطقية المستوحاة من الدستور والأرضية تفيد أن رئيس الدولة له أن يعين ممثليه في المجلس

الدستوري إعتمادا على المادة 41 من الأرضية وليس له أن يخطره بالإعتماد على نفس المادة ولكن بإعتباره حامي الدستور، طبقا للمادة 67 من الدستور المنقولة في المادة 11 من الأرضية الذلك أن حماية الدستور لا يمكن أن تتجسد واقعيا إلا من خلال القراءة الصحيحة لأحكامه وأن الهيئة الوحيدة المكلفة بذلك هي المجلس الدستوري الذي لا يمكنه أن يتدخل إلا بموجب إخطار صادر عن المكلف مجماية الدستور، وهو المبرر الذي إعتمده المجلس الدستوري وقبل بموجبه الإخطار الصادر عن حامي الدستور المتعلق بتفسير أحكام المادة 181 من الدستور.

أما فيما يتعلق بالمجلس الوطني الإنتقالي فإن نص المادة 41 من الأرضية يعتبر خرق للدستور فيما يتعلق بإسناد صلاحية التعيين لممثني المجلس في المجلس الدستوري إلى رئيس المجلس الوطني الإنتقالي، ومن ثمة فقد أصاب المجلس الدستوري عندما قرر ولو بشكل غير رسمي رفض بحث أي إخطار قد يرد من رئيس المجلس الوطني الإنتقالي² لكته حفاظا على إستعرار عمل المجلس الدستوري وعدم تجميد نشاطه لم يرفض قبول ممثلي المجلس الوطني الإنتقالي لدى المجلس الدستوري بعد التخابهما والذي يجد مبرره في المادة 41 المستعدة من المادة 154 المتعلقة بتحديد الجهات الممثلة في المجلس الدستوري المشوبة بعيب جلي في الصياغة.

^{1 .}لمادة 67 من دستور 1989 و المادة 11 من اللارضية.

² بمناسبة تقدم أعضاء من المجلس الوطني الإنتقالي بإقتراح تعديل قانون مجلس المحاسبة بما يسمح للمجلس من الحصول على تسخة من التقرير السنوي خلافا لحكم المادة 160 من الدستور التي تقصر ذلك على رئيس الحمهورية فقط، وكذلك إقتراح يخول المجموعات البرلدنية إخطار مجلس المحاسبة المقيام بالتحقيق في القضايا المطروحة عديه. إتصل رئيس المجلس الوطني الإنتقالي بوئيس المجلس الدستوري بتاريخ 1994/06/06 حول الموضوع وكان إفتراح رئيس المجلس الدستوري إستشارة رئيس المجلس الدستوري بإسحانة قبول يخطار المحلس الدستوري الذي كان قد أعلمه رئيس المجلس الدستوري بإسحانة قبول يخطار رئيس المجلس الوطني الإنتقالي بالإعتماد على المادة 41 من الأرضية وذلك بناءا على قرار عبر رسمي إتخذ في إحدى جلسات المجلس الدستوري.

وفيما يخص سلطات رئيس الدونة في الظروف غير العادية. فإن الأرضية أسندت له سلطات إعلان حالة الحصار وحالة الطوارى، ضمن الأشكال المنصوص عليها في المادة 86 من الدستور التي نجدها – من حيث الشكل خلافا للأرضية. تسبق حالة الطوارى، على حالة الحصار نظرا لكون الأولى أخف وطأة على الحقوق والحربات من الثانية وتشترط إجتماع المجلس الأعلى للأمن، وإستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ورئيس المجلس المنسوري، أما من حيث المضمون، فإنها يخول رئيس الجمهورية إتحاذ التدابير اللازمة الدستوري، أما من حيث المضمون، فإنها يخول رئيس الجمهورية إتحاذ التدابير اللازمة وأن يحدد المدة التي تدومها، كل ذلك بموجب مرسوم رئاسي، على أنه لا يمكنه وأن يحدد المدة التي تدومها، كل ذلك بموجب مرسوم رئاسي، على أنه لا يمكنه المجلس، أن يقدر الوقت الذي تستغرقه الحالة المقررة حتى لا يلجأ يلى المجلس لطلب تجديدها لمدة أخرى.

ونظرا لإنعدام وجود المجلس الشعبي الوطني، فإن الأرضية، دفعا لأي إشكال حول الموضوع، أقرت بأن يحدد نظام حالة الحصار أو الطوارى، بأمر مما يتطلب مروره على المجلس الوطني الإنتقالي والموافقة عليه، وإن كان ذلك لا يطرح أي إشكال بالنسبة لرئاسة الدولة بجكم التركيبة البشرية والسياسية للمجلس.

كما أن الأرضية، إضافة لما سبق، خولت رئيس الدولة إعلان الحالة الإستثنائية ضمن الأشكال المنصوص عليها في المادة 87 من الدستور، وهي الحالة الأشد أثوا على حقوق وحربات الأفراد من الحالثين السابقيين لكونها مرتبطة، ليس بكوارث أو إضطرابات تؤثر على إستباب الأمن، وإنما بوجود خطر داهم، أي حال وآني، مهدد ويوشك أن يصيب مؤسسات الدولة الدستورية أو إستقلالها أو سلامتها الترابية، والتي لا تقرر إلا بعد إستشارة المجلس الدستوري وليس رئيسه فقط والإستماع إلى المجلس الأعلى للأمن وليس إجتماعه فقط، وكذلك الإستماع لمجلس الوزراء وليس رئيس الحكومة فقط، كما هو الحال في الطواريء والحصار، وأن يبقى المولى مجتمعا وجوبا طيلة مدة الحالة الحانة الإستثنائية.

والمؤكد أن تطبيق هذه المادة يثير إشكالا قانونيا يتمثل في إجتماع المجلس الشعبي الوطني فهل يمكن أن يحل محله المجلس الوطني الإتتقالي، وهو مالم تنص عليه الأرضية، وإن تم ذلك عمليا فهل يعتبر إجتماعه صحيحاً؟

ونظرا لخطورة الوضع، فإن لرئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات الإستثنائية التي تستوجبها المحافظة علي إستقلال الأمة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية، وتنهى تلك الحالة حسب الاشكال والإجراءات التي إستوجبت إعلانها.

الفقرة الثالثة الحكوسة

تناف الحكومة من رئيسها والوزراء، ويقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس الحكومة طبقا للمادة 5/13 من الأرضية. أما الوزراء، فلن كان تعيينهم يتم أيضا بمرسوم رئاسي منفص عن مرسوم تعيين رئيس الحكومة، إلا أن الأرضية، خلافا للدستور، لم تدرجهم ضعنها إلا عند الحديث عن تنافي الوظيفة الحكومية مع العضوية في المجلس الوطني الإنتقالي أو ممارسة أية وظيفة تمثيل مهني أو عامة أو خاصة، ومع أية مسؤولية ضمن حزب سياسي أو جمعية أ. وفي هذا الإنجاه يمكن إعتبار تعيين الوزراء تحصيل حاصل مستمد من تعيين رئيس الحكومة أو أن واضعي الأرضية سهوا الإشارة إلى المادة 75 مثلما حدث بالنسبة لإخطار المجلس الدستوري حيث أشاروا إلى المادة 154 دون المادة 156 مثلما أو من ثمة لم يكن أمام رئيس الدولة إلا إعتماد مضمون المادة 75 فقرة أولى التي تقضي "يقدم رئيس الحكومة اعفوب من الناحية الطبيقية، فوزير الدفاع هو رئيس الدولة، فكيف وهي صياغة تعتربها عيوب من الناحية الطبيقية، فوزير الدفاع هو رئيس الدولة، فكيف يقترحه رئيس الحكومة بإعتباره عضوا في الحكومة، ثم إن وزارات السيادة الأخرى يقترحه رئيس الحكومة والداخلية يتم إختيارهم من طرف رئيس الدولة، بل ين كلمته تبقى خاصة الخارجية والداخلية يتم إختيارهم من طرف رئيس الدولة، بل ين كلمته تبقى

¹ المادة 23 من الأرضية.

² ما بدل على تبعّية الحكومة الدئيس بصفة مباشرة هو أن الرئيس بمجرد تعيين الحكومة يقدم نه توجيهات تخص نشاط حكومته المستقبلي.

³ انظر الفقرة الثَّاليَّة سابِقًا .

مسموعة حتى بالنسبة للوزارات الأخرى، وأن إعتراضه ينجم عنه تغيير .لمُفترح وهذا ما يتم عمليا خلافاً لمضمون النص.

والحقيقة أن الإعتماد على المادة 5 لتبرير عدم ذكر الوزراء أو الفقرة 13 من المقدمة أوبيقى الدستور الأساس القانوني لهذا البناء، فهو الإطار المرجعي الجوهري الذي ينير الحياة العامة"، يبقى قابلا للمناقشة والتوضيح بجكم أن الأرضية حددت الأهداف والهيئات المكلفة بتجسيدها وهي رئاسة الدولة والحكومة والمجلس الوطني الإنتقالي.

ولدى تناوفًا لتشكيل وتنظيم وإختصاصات هذه الهيئات نجدها لجأت إما إلى طريقة الدخل بصفة كلية لتنظيم أي موضوع يدخل في المحاور سالفة الذكر، أو ندرج أحكاما دستورية كاملة ضمنها أو تقتصر على الإشارة إلى الموضوع مع الإحالة على النص الدستوري، وهو ما يمكن إستخلاصه على أنه ما لم يذكر صراحة بنص أو نقل أو إحالة يدخل في إطار الفقرة 12 من مقدمة الأرضية "إلا أن تطبيقه (الدستور) الكامل لا يمكن أن يتم شكل كلي بالنظر إلى الإستحالة المسلم به فيما يتعلق بتنظيم إنتخابات على المدى الفصير"، غير أن هذا النفسير يبقى قابلا للمناقشة وكذلك الحال لدى تطبيق نفس الإستناج على المادة 5.

وبالقراءة المتأنية للأرضية يتجلى لنا بأن تحريرها لم يكن موفقا – كما سبق أن وضحناه – ذلك أن أحكاما دستورية نقلت إلى الأرضية كما هي دون تحوير بما يجعلها جزء من تلك الوثيقة التي لا ترقى من حيث القيمة القانونية إلى أحكام الدستور السامية، فنتج عن ذلك أن دحرجت من السمو الذي تتميز به إلى أحكام ذات طبيعة سياسية مادية وفقا للمعابير الشكلية المعتمدة لتعرف القانون، لذلك رفض المجلس الدستوري إدراج أحكام الدستور ضمن النصوص القانونية والإكتفاء بالإشارة إلى مواده فقط!.

ا يعتمد المجلس الدستوري قاعدة رفض إدراج أي حكم من الدستور ضمن النصوص التانونية ولو كانت عضوية ضمانا لسمو أحكام الدستور وحتى لا تتحول بعضا منها إنى أحكام مدرجة ضمن القانون شأنها شأن غيرها. والإجراء الذي إتبعه في دلك هو أسلوب الإحالة على رقم المادة دون كتابة محتواها في القانون. انظر على سبيل المثال مبررات المجلس في رأيه رقم 12 المؤرخ في 2001/01/13 تقطة 3 وقبل ذلك أقر نفس القاعدة بالنسبة للقوانين العضوية مع النصوص العادية تجتبا الإمكانية تعديل حكم دستوري أو عضوي أو الخانه بطريقة عادية كما يحدث في القوانين العادية.

ونظرا لإدراج الأحكام في الأرضية أو الإشارة إليها فإن التساؤل الذي يفرض نفسه هو ما مدى إمكانية اللجوء إلى تطبيق أحكام الدستور التي لم تدرج ضمن الأرضية نقلا أو إحالة؟ فإذا كان الجواب بأن ذلك ممكنا، فابن موقع مواد الدستور 88 و 90 و 91 التي لم تتضمنها الأرضية؟ فهل من حق رئيس الدولة اللجوء إلى التعبئة العامة وإعلان الحرب وإيقاف العمل بالدستور وهل يحل المجلس الوطني الإبتقالي في هذه الحالة محل المجلس الشعبي الوطني فيما يتعلق بالإجتماع الوجوبي؟ مع أن الأرضية خالية من أية إشارة لذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

صحيح أن السلطة القضائية والهيئات الإستشارية والرقابية تستمر في أداء مهامها وفقا للدستور لأنها غير منظمة بموجب الأرضية وليست مؤقتة، أما أن تكون بختصاصات أو سلطات مسندة لرئيس الدولة ولم يتم نقلها إلى الأرضية أو الإحالة على الدستور، فإن مسانة تطبيقها بالعودة إلى الدستور مباشرة في هذا الجحال بالذات يشت بأن محرري الأرضية قد أخفقوا في إدراج كافة الأحكام ذات الصدة بتلك الهيئات، إذ كان عيهم الإقتصار على تحرير الأحكام المتصلة بالمرحلة الإنتقالية التي لا وجود لها في الدستور أو تطلب توضيحا، أما نلك الموجودة في النص الرسمي والقامة للتطبيق في تلك الموحلة وتحص هيئات المرحلة الإنتقالية فقد كان عليهم الإكتفاء بالإحالة عليها نجيث تبقى نصوص الدستور في الوثيقة السامية بما يحفظ علوها بالإحالة عليها في الأرضية!

وإذا إنتقلنا إلى إختصاصات الحكومة، فإننا نلاحظ توسيعها بالمقارنة مع ما خوله الدستور، بجيث أسندت لها مهام أخرى كانت مقصورة على رئيس الجمهورية، وإعفائها من المسؤولية السياسية التي كانت مقررة عليها أمام المجلس الشعبي الوطني.

ا قد يكون معدو الأرضية إعتمدوا في ذلك على المادة 5 من الأرضية لكونها تحيل على
 الدستور أو النقرة 12 من مقدمة الأرضية "وبيقي الدستور الأساس الفانوني لهذا
 المبناء.... لكن الإفراط في الإشارة إلى مواده ونقلها أحيانا يدحض هذا المدير.

ففي ما يخص الجانب الأول، نجد رئيس الحكومة يرأس مجلس الحكومة الذي يجتمع بناء على إستدعائه ووفقا لجدول أعمال محدد من قبله، ولو بناء على إقتراحات أعضاء الحكومة أو الرئاسة ، ويتداول بشأن القضايا المطروحة عليه، إما بالشروع في تنفيذها كالمراسيم التنفيذية، أو رفعها إلى مجلس الوزراء، حسب الحالة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها حيث تشرع الحكومة في تنفيذها أو إحالتها على المجلس الوطني الإتقالي إذا تعلق الأمر بنصوص ذات طابع تشريعي.

كما أن رئيس الحكومة مكلف بالسهر على تنفيذ القوانين التي يصدرها رئيس الدولة وتنظيماته المستقلة، وفي سبيل ذلك يتخذ مراسيم تنفيذية تنفيذا لها²، فضلا عن سلطة التعيين المسندة له بموجب نفس المادة (المادة 81 من الدستور) مع مراعاة إختصاص رئيس الجمهورية في هذا الجحال³.

وما للاحظ على الأرضية بالمقارنة مع الإختصاصات المسندة للحكومة في الدستور، تجد الأرضية أسندت مهام جديدة لرئيس الحكومة لم تكن مقررة في الدستور، فقد نصت المادة 20 منها في فقراتها 2 و 3 و 4 على ما يلي:

- يتولى الإدارة العامة لبرنامج المرحلة الإنتقالية وتنفيذه.

- مسؤول عن الإدارة، ويسهر على السير الحسن للمصالح العمومية.

العس الحكومي يبتدئ بمشروع جدول أعدال معد من طرف الأمين العام للحكومة بالنشاور مع مدير ديوان رئيس الحكومة الذي يطرح الموضوع على رئيس الحكومة. فإن حاز الموافقة تولى الأمين العام للحكومة تحضير الملفات مع إخطار وزراء القطاع المعنيين لتحضير أنفسهم من أجل تقديم ملفاتهم.

وفي الأُخير يُقرر تاريخ الإجتماع بموافقة رئيس الحكومة ويتولى في الأخير الأمين العام للحكومة إرسال جدول الأعمال إلى أعضاء الحكومة مع إعلام مدير الديوان بالرئاسة بواسطة نفس الإجراء. وفي يوم الإجتماع يلتقي الأمين العام مع رئيس الحكومة الإصلاعه على جدول الأعمال ومضمونه.

² النظيمات المستقلة autonome والتنفيذية dérivé الم تشر إليها الأرضية والمنظمة مجكم المادة 116 فقرة 1 و 2 من الدستور.

³ انظر المادة 7/74 و 10 من الدمسور .

 مسؤول عن الأمن العمومي وحفظ النظام، ويتصرف لهذا الغرض في القوة العمومية في إطار القانون".

وهي كلها سلطات تجعل منه السلطة المباشرة على الإدارة وعلى الأمن العمومي، واكثر من ذلك فقد كلف بتنفيذ سياسة الدفاع الوطني والسياسة الخارجية وفقا لتوجيهات رئيس الدولة، وهي الصلاحيات التي تمكته من مناقشة تلك السياسة داخل مجلس الحكومة، غير أن هذه الصلاحية تبقى محدودة في مجال السياسة الخارجية لمشاركة أطراف أخرى غير خاضعة لسلطة رئيس الحكومة مثل مصالح الأمن الإستخباراتي، أما في مجال تنفيذ سياسة الدفاع فتبدو، رغم النص، عمليا منعدمة على إعتبار أن وزير الدفاع لا يحضر اجتماعات الحكومة لأنه هو رئيس الدولة، وما يعقد مهمة أيضا هو صعوبة التعامل مع القيادات العسكرية التي ألفت الادري على أي أساس العمل تحت قيادة وزير الدفاع مباشرة وليس مع السلطات المدئية بإستثناء الوئيس.

ويبدو أن إسناد هذه الصلاحيات إلى رئيس الحكومة كان بهدف ترتيب المسؤولية عليه أكثر من إسناد سلطة له، ومن ثمة تمكين الرئيس من الترفع عن مهمة التنفيذ والتجرد من المسؤولية التنفيذية، لاسيما في تلك الظروف، بعد أن مكن رئيس الحكومة من طلب تدخل الجيش لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن وإستقرار الدولة أما أما فيما يتعلق بالجانب الثاني و الخاص بصلاحياته ذات الصلة بالمجلس الوطني الإنتقالي، فإن الأرضية خولت رئيس الحكومة إعداد البرنامج الإنتقالي طبقا لأهداف

ا قانون 91- 23 مؤرخ في 1991/12/06 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن لعمومي خارج الحالات الإستثنائية - تنص المادة 2 "يمكن من دون المساس بأحكام المادتين 86 و 87 من الدستور اللجوء إلى وحدات الجيش الوطني الشعبي وتشكيلاته، بنء على قرار رئيس الحكومة بعد الإستشارة المسبقة للسلطات المدنية والعسكرية للإستجابة للمتطلبات المالية : - حماية السكان ونجدتهم، الأمن الوطني، حفظ الأمن". وهناك حالات أخرى منصوص عليها في نفس القانون. وتقضي المادة 7 " تطبق أحكام هذا القانون تحت مسؤولية المسلطة المدنية ورقابتها مع مراعاة أحكام المادة 6 أعلاه، في يطار القوانين والنظيمات سارية المفعول".

الأرضية الذي يعرض على مجلس الوزراء للداول بشأنه وقبل ذلك يدرس في مجلس الحكومة، وبعد موافقة مجلس الوزراء اثر مناقشة وتوجيهات رئيس الدولة يتولى عرضه على المجلس الوطني الإتقالي للموافقة بعد المناقشة التي يمكن أن يترتب عنها صدور لائحة تحفظات على البرنامج إذا حازت على 3/2 أصوات أعضاء المجلس!، وفي هذه الحالة، إما أن يلجأ رئيس الحكومة إلى تكييف البرنامج وفق للتحفظات أو يطلب تصويًا بالثقة التي تكون بالاغلبية البسيطة موروا الأرضية، إذ كيف يشترطون 3/2 أعضاء المجلس نتقديم لائحة تحفظات فيه محرروا الأرضية، إذ كيف يشترطون فقط لعملية ذات اثر سياسي كبير وهي التصويت بالثقة ؟!

ا يصعب توافر هذا النصاب بسبب وجود ممثلين للإدارة (15% من لأعضاء) إلى جانب ممثلي لجمعيات والأحزاب التي يتوقف إستمرار نشاطها وبقائها على مساعدة الدولة.
 2 المادة 17 فقرة أخيرة من الأرضية.

قي النص العربية فيه تخيير خطأ والحقيقة أن المقصود هو رئيس الدولة و رئيس الحكومة وليس "أو" رئيس الحكومة.

⁴ انظر سابِمًا طبيعة أرضية الوفاق.

وفي سبيل تنفيذ برنامجه نصت الأرضية على حق رئيس الحكومة بالمبادرة بالأوامر التي تعرض على الحكومة قبل عرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها ثم يودعها لدى مكتب المجلس الوطني الإنتقالي الذي بعد دراسها وتحديد طبيعها يحيلها على اللجنة المختصة لدراسها وإعداد تقرير بشأنها شكلا ومضمونا، وقد تلجأ بلجنة إلى إعادة دراسة المشروع بجانب التعديلات المقترحة وإعداد تقرير تكميلي للتقرير انتمهيدي الأول، ونظرا الإحتمال (وهو ضعيف بسبب ما ذكرنا انفا) وجود معاضة داخل المجلس على نص تكون الحكومة في حاجة إليه لتنفيذ سياسها وبرنامجها، أو أن المشروع أدخلت عليه تعديلات جعلته يفقد المبتغى منه، فإن رئيس الحكومة يمكنه أن يطلب بمناسبة مناقشة النص التصويت بانتقة، بم يضمن له الحكومة على النص كما قدم في شكله الأول دون تحوير أو تعديل، وهو ما لم يحدث الحفاظ على النص كما قدم في شكله الأول دون تحوير أو تعديل، وهو ما لم يحدث طيعة المرحنة الإنتقالية للجوء الطرفين إلى التنسيق والمشاورة القبلية بما يضمن التجانس والنف هم بين الهيئين وبقبر كل خلاف في مهده.

الفقرة الرابعة المجلس الوطني الإنتقالي

لقد كانت السلطة القائمة مدفوعة إلى إنشاء هيئة تتولى الوظيفة التشريعية بعد أن ثبت عجز المجلس الإستشاري عن القيام بسد الفراغ في هذا الجال لكونه، كما تدل عليه تسميته، هيئة بستشارية وأنه لم يكن تمثيليا، ذلك أن اعضاءه تم اختيارهم على أساس قناعات شخصية وليس إنتماءات حزيبة من فضلاكون غالبية أعضائه لها قناعات متقاربة لا تخدم النوجه الجديد للسلطة المتمثل في فتح الحوار مع جميع الأطراف.

وقد جاءت مبادرة إنشاء المجلس الوطني الإنتقالي في إطار هذا التوجه حيث كان القائمون على الحوار يهدفون إلى دفع الأحزاب انسياسية والجمعيات إلى الإنخراط

ا سميت كذلك بدلا عن الغانون لإنتفاء وجود المجلس الشعبي الوطني المنتخب، ولأن المجلس الوطني الإنتقالي هو هيئة معينة.

² انظر النقطة الخاصة بالجيس الوطني الإستشاري سابعًا .

في هذا المسعى من أجل كسب مشروعية ولو نسبيا في إنتظار العودة إلى المسار الإنتخابي، غير أن أطراف الحوار الذين يتمتعون بمصداقية شعبية رفضوا الإنضمام إلى هذا المسعى لأن دعوتهم للمشاركة في الحوار ما هي إلا مبرر لحدمة وتدعيم السلطة القائمة وإستمراريتها، فإضطرت هذه الأخيرة – نظرا لصعوبة التراجع عن خطتها – إلى النعامل مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة والجمعيات لتحقيق هدفها المتمثل في إنشاء هيئات للمرحلة الإنتقالية ومن بينها المجلس الوطني الإنتقالي.

أولا: تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي : يتشكل المجلس الوطني الانتقالي من 200 عضوا، 30 منهم يمثلون الإدارة و 85 يمثلون الأحزاب السياسية ونفس العدد يمثل القوى الإجتماعية والإنتصادية!.

وإذا كان تمثيل الأحزاب في المجلس، رغم ضعف قاعدتها التمثيلية، لا يثير أي إشكال في جانبه السياسي، فإن تمثيل الجمعيات غير السياسية في مجلس مكلف بالتشريع، أي التعبير عن إرادة الشعب، يطرح مدى ملاءمة هذا القرار، ويبدو أن المبرر هو توسيع القاعدة التمثيلية داخل المجلس إلى المجتمع المدني وإعتراف بمواقف هذه النظيمات إلى جانب السلطة قبل وبعد توقيف المسار وإعتراف بمواقف هذه النظيمات إلى جانب السلطة قبل وبعد توقيف المسار الإنتخابي2، ومن ثمة تجنيدها لتحقيق أهداف المرحلة الإنتقالية.

ا المادة 27 من الأرضية - نلعلم فإن عدد الذين شكلوا المجلس هو 179. أما البقية فكانو. مخصصين للأحزاب التي ستلتحق بالمجلس دون جدوى بإستثناء حماس التي منحت لها 4 مقاعد بعد إلتحاقها بالمجلس، ومن ثمة أصبح العدد النهائي الممارس هو 183 عضوا من بين 200.

والجدير بالذكر أن حركة حماس لم تكن مواقفها واضحة بشأن إشرك الجبهة الإسلامية الإنقاذ يعد لجوتها إلى العمل المسلح، فلن كانت تطالب بإشراك جميع الفعاليات في الحوار إلا أن رئيسها اعلن " عن معارضته لعودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ للنشاط السياسي و وضح بأنه موافق على المقاف المسار الإنتخابي الأنه، حسب رايه ومعه كثير، لو إستمر العرفت الجزائر ما عرفه أفنان الناب المراب المناب المن

أفغانستان وبورندي ولسفطت الدولة، وأن إستحداث العناصر المسلحة للدولة ضرورة "-Le Figaro du 19/07/1997.

عمى رأس هذه النظيمات الإتحاد العام للعمال الجزائريين بقيادة عبد الحق بن حمودة أمين
 عام الإتحاد .

وأما تمثيل الإدارة في المجلس فإنه، على ما يبدو، لا مبرر له سوى تمكين السلطة من متابعة ومراقبة وتوجيه عمل المجلس وأن المجموعة الممثلة لها منضبطة ومشكلة من أطراف تعمل تحت توجيه مديرية ديوان رئاسة الدولة التي تجتمع معها بين الفينة والأخرى للإطلاع على التوجهات العامة داخل المجلس، وعلى ضوء ذلك المدخل عند الضرورة لوضع حد لأي محاولة تهدف إلى عرقلة عمل السلطة.

ويشترط في العضو أن يكون بالغا 25 سنة، جزائري الجنسية ومتمتعا مجقوقه المدنية وأن لا يكون قد تعرض لعقوبة بدنية أو مخلة بالشرف أو قام بأي تصرف مضاد للوطن أثناء الحرب التحريرية وأن يحترم أحكام هذه الأرضية.

ويتم تقييد أعضاء الجحلس بموجب مرسوم رئاسي في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر ويشرعون في أداء مهامهم في اليوم العاشر الموالي لناريخ تعيين أعضاته 3.

ولضمان ممارسة مهامهم أضفيت عليهم الحصانة بجيث، أنه ما عدا حالة التبس بالجنحة أو الجريمة او حالات المساس بأمن الدولة، لا يجوز الشروع في متابعة أي عضو بسبب فعل جنائي إلا بقبول صريح منه أو بناء على تصويت بأغلبية أعضاء المجلس الذي يقرر رفع الحصانة.

وعليه فإنه لا يجوز أن يتعرض عضو المجلس للمتابعة أو التوقيف أو يتعرض لدعوي مدنية أو جنائية، ولأي شكل من أشكال الضغط بسبب الآراء التي عبر عنها أو التصويت الذي أدلى به خلال ممارسته لمهامه .

المرسوم الرئاسي رقم 94-131 المؤرخ في 1994/05/18.

² المادة 28 من الأرضية. لم يتم تنصيب المجلس في المدة المحددة حيث عرف تأخير بـ 18 يوما أي ثلاثة أشهر و 18 يوما من تاريخ تشر مرسوم تقليد الأعضاء، والسبب الوحيد هو تنظيمي مرتبط بتوزيع المقاعد وأمل إنضام بعض الأحزاب الأخرى.

³ المادة 34 فقرة 1 من الأرضية.

⁴ المادتان 30 و 31 من الأرضية.

ولما كان عضو المجلس يتمتع بالحصانة البرلمانية المخولة أصلا لنواب الشعب، فإنه في مقابل ذلك مطالب بإحترام الأرضية، ومسؤول أمام نظرائه الذين يمكنهم عزله إذا إرتكب فعلا محلا بوظيفته، وفي هذه الحالة الأخيرة أو الإستقالة أو الوفاة أو اي مانع نهائي آخو فإنه يتم إستخلافه بناء على إقتراح الجهة التي ينتمي إليها ضمن الشروط المحددة في المادة 29 من الأرضية.

ثانيا: تنظيم المجلس الوطني الإنتقالي: شرع المجلس بمجرد تنصيبه طبقا للمادة 34 تحت رئاسة أكبر أعضائه سنا بمساعدة عضوين من أصغر الأعضاء سنا في تشكيل لجنة خاصة لإعداد النظام الداخلي بالتشاور مع الحكومة أنذي عرض على الجلسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 30 ماي 1994 للدراسة والمصادقة، كما تولى المجلس يوم 31 ماي إنتخاب رئيسه طبقا للمادة 24 من النظام الداخلي تلا ذلك إنتخاب أعضاء مكتب المجلس ثم أعضاء اللجان الدائمة أ

وطبقا للنظام الداخلي، فإن عضو المجلس تقع على عاتقه واجبات منها المشاركة في إجتماعات المجلس واللجنة التي ينتمي إليها، وأنه ملزم خلال جلسات المجلس بإحترام النظام وإلا تعرض للتذكير بالنظام أو النبيه والإيقاف وأخيرا إسقاط العضوية.

وللمجلس هياكل هي رئيس المجلس والمكتب وإجتماع المكتب الموسع واللجان الدائمة ولجان التنسيق واللجان الخاصة وإدارة المجلس.

ا نصب الجلس يوم 1994/05/18.

² ممثلة في الأمين العام للحكومة.

³ بعد أنسحاب المترشحين المهدي عباس علاو وجمال الدين حبيبي إنتخب عبد القادر بن صالح بالإجماع رئيسا للمجلس. وهو الذي كان عضوا في لجنة الحوار ومزكى من السلطة مسبقا لتولي الرئاسة بما يفيد أن شخص الرئيس مهيأ قبل إنشاء المنصب.

⁴ يوم 1994/06/06.

⁵ يوم 1994/06/14

1- رئيس المجلس: ينتخب الرئيس لمدة المرحلة الإنتقالية بالأغلبية المطلقة أو العادية في الدور الثاني، وقد خوله النظام الداخلي صلاحيات منه السهر عبى يحترام تطبيق النظام الداخلي وإدارة المداولات ورئاسة المكتب وتنسيق أعماله وأعمال اللجان وتسيير المصالح الإدارية وتمثيل المجلس خارجيا وتعيين الامين العام وممثل المجلس أمام القضاء المكته لا يتمنع بسلطة إخطار المجلس الدستوري خلافا لرئيس المجلس الشعبي الوطني حيث إقتصرت الأرضية في مادتها 41 على النصوف الميارس رئيس الدولة ورئيس المجلس الشعبي الوطني الإنتقالي الصلاحيات المنصوص عبيها في المادة 154 من الدستور لصالح رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني على المولي على المولي على المنادة 154 المتي تخول حق الموطني على الولي المهلوا بالشكل الكافي على محتوى المادة 154 المتي تخول حق المؤسس الشعبي الوطني ولا تتحدث عنه الم تتحدث عن المجلس كنوسسة تولى المخسس الشعبي الوطني ولا تتحدث عنه، الم تتحدث عن المجلس كنوسسة تولى الشحاب ممثليها في المجلس الدستوري.

لذلك فإن الأرضية تبقى خانية من الإشارة إلى الإخطار من طرف رئيس الدولة وكذا رئيس المجلس الوطني الإتقالي. وأنه بناء على قراءة المادة كما هي يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثليه، أما المجلس الوطني الإنتقالي فلا يحق له ذلك إذا اعتمدنا حرفية وحتى روح النص، ومع ذلك فقد إنتخب المجلس عضوين يمثلانه في المجلس الدستوري لكن رئيسه لم يقم باي إخطار ولو فعل لما قبله المجلس الدستوري².

2- مكتب الجلس: يتكون المكتب من الرئيس وستة نواب يساعدون الرئيس
 في العديد من المهام وينتخبون لمدة سنة قابلة للتجديد.

ا 'لمادة 16 من النظام الداخلي والمادة 10 من الأمر 94–01 مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1415 الموافق 10 غشت 1994 يتضمن تنظيم المجلس الوطني الإنتقالي وسيره. 2كان المجلس الدستوري قد أقر ذلك في مداولة انظر الفقرة الثانية أعلاه.

³ المادة 19 من النظام الداخلي.

ومن الصلاحيات المخولة له إدارة أشغال المجلس والبت في قبول إقتراحات الأوامر والتعديلات وتنسبق أشغال اللجان وإعداد برنامج عمل الجلس!. وإعداد جدول الأعمال ووضع مشروع ميزانية الجلس وضمان تسييرها².

3- اجتماع المكتب الموسع : يتشكل من المكتب ورؤساء العجان الدنسة. وعند إجتماعه يمكن للحكومة أن تفوض ممثلا عنها لمتابعة القصايا التي ستطرح للمناقشة، وتبرمج على مستوى اللجان أو الجلس، وقد أسندت له صلاحيات منها تحضير جدول أعمال المجلس الوطني الإنتقالي والتحضير للدورة المقبلة.

4- اللجان الدائمة: عدد اللجان في المجلس 10 أهمها لجنة التشريع والشؤون انقانونية والإدارية ولجنة المالية والميزانية، وتختص كل لجنة بدراسة المشاريع وإقتراحات الأوامِر التي تدخِل في إختصاصها، وتشكل اللجنة من 11 عضوا يلَّى 19 عضوا ولها مكتبّ يتشكل من رئيس ونائب رئيس ومقرر.

ونظرا لأهمية دور اللجان في صياغة النصوص، فإن المادة 12 من الأمر رقم 94-01 أُقرَّت إمكانية حضور أعضاء الحكومة في أعمال اللجان الدائمة و الإستماع إليهم عند الطلب.

5- لجان التنسيق واللجان الخاصة المؤقّة: وهي تنشأ من قبل المكتب بناء على طلب رئيسي لجنتين أو أكثر للنظر في مسائل يعود إُختصاص النظر فيها إلى لجان يختلفة. وكذلك آلحال بالنسبة للجنة الخاصة التي يشكلها المجلس عن طريق ينتخاب أعضائها للنظر في موضوع معين.

 إدارة المجلس : وهي تشكل من أمانة عامة ومصالح إدارية وتقنية تكلف بمساعدة المجلس في أداء أعماله تحت سلطة رئيس المجلس.

ثالثًا: سيرالجلس:

وبشأن كيفيات سير الجلس، فإن الأمر 94-01 قد ضبطها بالإعتماد على ما هو جاري به العمل في البرلمان، حيث نظم، بموجب الفصل الثالث منه، كل ما

¹ المادة 19 و 20 و 21 من النظام الداخلي.

² المادة 11 من الأمر المُعلقّ بِمُنظيْم وسير ألجلس.

له صلة بالموضوع، فالدورات حددها بدورتين عاديتين، ويمكن تنظيم دورة طارئة بناء على طلب رئيس المجلس أو 3/2 أعضاء المجلس. ويتم إستدعاء الدورة

الطارئة بمرسوم رئاسي وتنهى بإنتهاء موضوع إستدعائها، ويحدّد جدول أعمال كل دورة عادية من طرف مكتب المجلس بجسب الأولويات التي تحددها الحكومة، وتجرى المناقث ت في جلسات علنية وفق ما يحدده المكتب، وإستثناء في جلسات مغلقة بناء على طلب رئيس المجلس أو أغلبية أعضائه أو الحكومة. ويشرف رئيس

الجلسة على حسن سير المناقشات وتحظى طلبات الكلمة المقدمة من أعضاء الحكومة وأعضاء مكاتب اللجان بالأونوية لإعتبارات متهجية وإعلامية حيث يمكن

الحكومة واعضاء مكاتب اللجان بالاولوية لإعتبارات منهجية وإعلاميه حيث يمكن تقديم توضيحات ومبررات وأهداف تقديم أو إعتماد صياغة على أخرى بما يسهل عمل المجلس ويجنبه الدخول في مناقشات عقيمة أ.

ولكي تصح مداولات الجلس والتصويت، يجب توافر أغلبية الأعضاء في الجسة. وحتى لا يعرق عمل المجلس، فإن عدم بلوغ النصاب يترتب عنه تأجيل التصويت لمدة 24 ساعة، وعندها يعتبر التصويت صحيحا مهما كان العدد، وفي حالة تساوي الأصوات يحال الموضوع من جديد على اللجنة المعنية أو يعرض على المجلس في جلسة لاحقة².

أم كيفية إيداع مشاريع وإقتراحات الأوامر والتعديلات، فيمكن إجمالها فيما بلم 3:

قَمشاريع الأوامر تودع من طرف الحكومة لدى مكتب المجلس الوطني الإنتقالي مصحوبة بعرض الأسباب ويمكنها سحبها متى شاءت. أما إقتراحات

¹ المعزيد من المعلومات، راجع الأمر رقم 94-01 2 المواد من 28 يلى 31 من الأمر رقم 94-01. 3 المواد من 38 إلى 46 من أمر 94-01.

http://www.opu-lu.cer.st.dz

الأو.مر فيجب أن تقدم من 3/1 أعضاء المجلس، مكتوبة وموقعة من قبل أصحابها ومرفقة ببيان الأسباب وأن تندرج ضمن إطار المادة 25 من الأرضية .

وعلاوة على ذلك يشترط في المقترح أن لا يعالج موضوعا معروضا على المجلس أو يكون محتواه مماثلا لإقتراح أو مشروع أمر رفضه المجلس الوطني الإنتقالي خلال الدورة التي سبقت إيداعه.

وبتوافر تلك الشروط يبت مكتب الجحلس في الإقتراح بالقبول أو الرفض خلال أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من الإيداع، فإن رفض يجب تعليل الرفض وإن قبل يسجل في جدول أعمال دورة المجلس المقبلة إن قبلته الحكومة².

وفيما يخص التعديلات، فإنها حق للحكومة وأعضاء المجلس الوطني الإنتقالي بجيث يشترط فيها أن تكون مكتوبة ومعللة وموقعة وتقدم من الحكومة او 10 أعضاء لدى مكتب المجلس، فإذا قبلها تحال على اللجنة المختصة لدراستها . ويمكن للمكتب رفض تعديلات الأعضاء شريطة تبرير قراره وتبليغه .

كما يمكن تقديم التعديلات من الطرفين بعد أن تقدم اللجنة تقريرها السهيدي حول النص المعروض للدراسة، وإن كان من حق الحكومة الإعتراض على تعديلات أعضاء المجلس بالإعتماد على المادة 114 من الدستور والمادة 25 من الأرضية في حالة وجود تعديلات مقبولة، أثناء مناقشة التقرير المقدم من

أي تشتصر على تحقيق أهداف المرحلة الإنتقالية بموافقة الحكومة ولا تمتد إلى الإختصاصات العادية للبرلمان إذا لم تكن لها علاقة مباشرة مع أهداف المرحلة الإنتقالية.
 2 المادة 25 من الأرضية.

٤ تقضي المادة 114 من الدستور بعدم قبول أي إفتراح مضمونه أو نتيجته تخفيض المورد العمومية أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها.

وتنص المادة 25 من الأرضية على أن مبادرة أعضاء المحلس تقتصر على ما يتعلق بأهداف المرحمة الإنتقالية وبعد موافقة الحكومة.

طرف اللجنة المختصة، فإن هذه الأخيرة تصبح مضطرة للإجتماع مرة أخرى لدراسة التعديلات المقدمة وإعداد تقرير تكميلي بعد التقرير الأولى الذي يسمى آنذاك بالتقرير التمهيدي.

وبناء على ذلك يعرض التقرير التكميلي على الجلسة العامة للمناقشة والتصويت.

ومن المعديم أن الشروط المفروضة على الأعضاء، سواء في تقديم يقتراحات الأوامر أو التعديلات، تعود لسبب تنظيمي، ذلك أن الحكومة لها أجهزتها التي تعد المشاريع والتعديلات، ومن ثمة تقدمها مكنوبة ومبوبة ومعدة في شكل مورد، ولكي شمكن اللجان من أداء مهمتها ينبغي أن تكون الإقتراحات الصادرة عن الأعضاء في نفس الشكل. وقد رأينا كيف أن مجال إقتراحات الأعضاء مقيد دستوريا وكذا بموجب المادة 25 من الأرضية، على خلاف الحال بالنسبة للحكومة التي يمكن لها تقديم مشاريع أوامر تخص جميع المجالات سواء كانت تدخل في يطار تنفيذ المرحمة الإشقالية أو غيرها. فضلا عن أن الأرضية تمكنها من الإعتراض على أي يقتراح أمر والإعتماد على نفس المادة سائفة الذكر التي تنص على وجوب موافقة الحكومة المسبقة على مناقشة المشاريع والإقتراحات والنصويت عليها الم

وإذا كنا قد بينا بأن المناقشة والتصويت يتمان بعد إعداد انتقرير انتمهيدي بن لم تقدم تعديلات أو بعد التقرير التكميلي إن كانت هناك تعديلات، فإنه يجب التذكير بأن المجنة منزمة بإعداد تقريرها في ظرف ستين يوما وإلا أدرج ضمن جدول أعمال المجلس بإقتراح من الحكومة أو أصحاب الإقتراح. وفي حالة ما إذا قررت الملجنة رفض مشروع و إقتراح النص، فإن للمكتب عرضه على المجلس مباشرة.

وعليه فإنه بمجرد تقديم التقرير تفتح المناقشة التي تختلف من نص لآخر، فقد تكون مناقشة عامة قبل التصويت حيث يمكن طالبي الدخل من إبداء رأيهم بعد

¹ المواد من 51 إلى 57 من الأمو رقم 94-01.

الإستماع إلى ممثل الحكومة أو مندوب أصحاب الإقتراح وعرض نقرير اللجنة المختصة. وعلى ضوء ذلك يقرر رئيس المجلس إحالة مادة أو أكثر على اللجنة المختصة بناء على أهمية النقاش وتقديم التعديلات.

وقد تكون المناقشة محدودة قبل التصويت بناء على قرار المكتب وإستشارة رؤساء اللجان المختصة، وفي هذه الحالة لا يتدخل إلا أصحاب التعديلات المقدمة إن رغبوا في ذلك وممثل الحكومة ورؤساء اللجان المختصة بالموضوع ومقرريها ثم يعرض النص للتصويت.

وقد يثور النساؤل عن سبب منح الأولوية لممثل الحكومة ورئيس اللجنة أو مقررها، والجواب أن المعنيين كل في مجال نطاقه، يعرف خلفيات أسباب ومبررات وأهداف كل حكم من خلال الإعداد بالنسبة للحكومة، ومن خلال المناقشة الواسعة داخل اللجنة بالنسبة لرئيس اللجنة ومقررها، خلاف لندخلات الأعضاء التي غالبا ما تتعلق بعنصر من الموضوع ذي الصلة بالحكم المناقش، فضلا عن طغيان التوجه السياسي على التوجه القانوني في غالب الأحيان فيما يتعلق بتدخلات الأعضاء، لذلك كان لزاما منح الأولوية للأطراف المذكورة آنفا ليس بهدف الإستحواذ على الكلمة أو عرقلة مناقشة أحكام النص المطروح على الجلسة بهدف الإستحواذ على الكلمة أو عرقلة مناقشة أحكام النص المطروح على الجلسة ويما لننوير الأعضاء وتوجيههم الوجهة السليمة المراد تحقيقها من مشروع او اقتراح النص وبالنتيجة رج الوقت وتجنب الدخول في مناقشات عقيمة أحياناً.

وفي الأخير هناك التصويت بدون مناقشة الذي يتم تحت مبرر الإستعجال حيث يمكن للحكومة أو اللجنة المختصة توجيه طلب بذلك إلى رئيس المجلس الذي يعرضه على المكتب الموسع للتقدير والتقرير، فإن تم قبول الطلب يطرح الموضوع للتصويت مباشرة دون مناقشة.

وسواء عرض النص للمناقشة العامة أو المحدودة أو لم يعرض للأسباب المذكورة أعلاه، فإن الخاتمة تكون بالتصويت على النص حسب ما تقور، فإما أن يكون التصويت كاملا أو يصوت مباشرة على يكون التصويت كاملا أو يصوت مباشرة على

النص بأكمله! في ظرف 30 يوما وبعدما يحوز النص على الموافقة، يرفع إلى رئيس الدولة لإصداره، والأمر بنشره في الجريدة الرسمية ليصبح واجب النفاذ².

ومهما قيل عن المجلس، فإن الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن الحكومة شاركته بصفة مباشرة في إعداد النصوص التي تحكم تنظيم وسير المجلس سواء تعلق الأمر النظام الداخلي أو الأمر المتعلق بتنظيمه أو سيره أو بالقانون الاساسي لعضو المجلس وقد كانت مدركة لدوره في تسيير المرحلة الإنتقالية وتحقيق أهدافها، لكنها كانت تخشى من التجاوزات التي يحتمل حدوثها بفعل تدخل بعض التنظيمات التي بقبول مشاركتها في المجلس بدأت تحاول فرض استقلاليتها للتأثير على العمل التشريعي بغية الظهور بمظهر الطرف القوي، ومن ثمة فرض توجهاتها والحصول على ما يجعلها تخفف من حدة تنمرها.

وم تكن مهمة ممثل الحكومة أثناء مناقشة شكليات ومضامين تلك النصوص داخل اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالنظام الداخلي أو الأمرين المتعلقين بتنظيم وسير المجلس وقانون عضو المجلس اللذين تمت مناقشتها في اللجنة القانونية، أو لدى عرضها على الجلسات العامة سهلة في إقناع الأعضاء بما قصده واضعوا الأرضية والفرق بين العضو المعين والعضو المنتخب، ممثل الشعب ، على خلفية تمسك بعض

¹ المادتان 35 و 36 من الأمر رقم 94-01.

² المادة 26 فقرة أخيرة من الأرضية.

٤ ممثل الحكومة آمذاك هو الأمين العام للحكومة سعيد بوالشعير الذي قدم مشروعي النصين المستعقين بتنظيم وسير المجلس وقانون عضو المجلس والقشهما مع أعضاء اللجنة القانونية ثم في الجلسة العامة مع أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي. أما النظام الداخلي فقد قدم مشروع نص نوقش على مستوى لجنة خاصة بجضور الآمين العام للحكومة وكذلك في الجلسة الخاصة مالمصادقة عليه.

⁴ ما يؤكد تلك الصعوبة هو أنه بعد تنصيب المجلس من طرف رئيس الدولة يوم الأربعاء 1994/05/18 شكلت لجنة محتلطة لإعداد النظام الداخلي (قدم مشروع من طرف ممثل الحكومة)، وبعد جنسات عديدة طرح المشروع على المجلس يوم 05/30 وبعد المناقشة صادق عليه المجلس، تلا ذلك مباشرة إجتماع اللجنة القانونية بعد تشكيل هيأكل المجلس -

المتدخلين من وجوب تمكين المجلس من ممارسة الرقابة على الحكومة كما كان يفعل المجلس السعي الوطني خاصة الحق في إسقاط الحكومة بموجب ملتمس الرقابة والإستجواب مستدلين في ذلك بالمواد 05 و 17 ف6 و 18 و 19 من الأرضية، رغم ما ورد في الأرضية من إشارة إلى "أن تطبيق الدستور لا يمكن أن يتم بشكل كلي بالنظر إلى الإستحالة المسلم بها فيما يتعلق ينظيم إنتخابات على المدى القصير وما جاء في اللائحة التي أصدرتها الندوة التي أبعدت موضوع الرقابة من إختصاص المجلس، وهو ما دفع بممثل الحكومة في تدخله، بعد تبيان مقاصد أحكام الأرضية، إلى القول بأن العلاقة بين مؤسسات المرحلة الإنتقالية منظمة بشكل واضح ونهائي بموجب أحكام أرضية الوفاق الوطني، وأنه بالتالي يستحيل تطبيق النصوص الأخرى في الدستور الخاصة بانعلاقة بين السلطات ما لم نجد لحا تأكيدا في الأرضية، وأن محرري الدستور الخاصة بانعلاقة بين السلطات ما لم نجد لحا تأكيدا في الأرضية، وأن محرري الأرضية لوكانوا يقصدون إسناد الرقابة للمجلس بصفة مطعة لما تحملواكل العناء الذي

⁻ وتنصيبها، لدراسة مشروع الأمر المتعلق بتنظيم وسير المجلس الذي قدمه ممثل الحكومة أمام المجلس يوم 06 جويلية وإستمر النقاش أيام 07 و 90 و 12 من نفس الشهر وقد بلغت مداخلات أعضاء المجلس 25 تدخلا رغم ما أخذ من وقت في النقاش داخل اللجنة الفاؤية. أما الأمر المتعلق بالقانون الأساسي نعضو المجلس، فقد تم عرضه ومناقشته أمم اللجنة الفاؤية بواسطة وبجضور ممثل الحكومة ويوقش على مستوى الجسات أيام 24 و 25 يوليو و 04 أوت 1994 وبلغ عدد المداخلات 40 تدخلا. انظر الجويدة الرسمية لمداولات المجلس الوطني الإنتقالي رقم 1 م

وأخيرا خصصت جنسة 40 أوت المسائية للمصادقة على ميزانية المجلس وإنتخاب أعضاء مجلس الشورى المغاربي وعضو المجلس الدستوري. وبذلك أنهى المجلس إعداد وسائل عمله وشرع يوم 07 غشت في دراسة مشروع برنامج المرحمة الإنتقالية. انظر الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الوطني الإنتقالي رقم 2.

[،] يقول أحد أعضاء المجلس بأنَّ الوقاية هي التي تعطي المصداقية للمجلس، ورأي آخر يقول بأنها رقابة للوقاية والدعم وإسداء النصيحة.

² مقدمة الأرضية الفقرة 12 .

تطلبته صياغة عدة مواد ولإكتفوا بمادة واحدة تصاغ كالتالي "بمارس المجلس الوطني الإنتقالي السلطات والصلاحيات المخولة المجلس الشعبي الوطني في الدستور".

وقد عرفت كذلك الجلسات المخصصة الأمر المتعلق بالقانون الأساسي لعضو المجلس نقاشا حادا حول كثير من القضايا ذات الصلة بجتوق العضو²، ولعل أهمها والذي حظي بالإجماع لدى النصويت هو موضوع الثقاعد والتعويضات، إذ رغم محاولات ممثل الحكومة تبرير موقفه بالنظر للأزمة الإقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد وما وجهته الصحافة من إنتقادات لمطالب أعضاء المجلس إلا أنهم تمسكوا بموقفهم حيث شاءت الصدف أن يتدخل ممثلان عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين للدفاع عن مطلب الأعضاء ويحظى تدخلهما بالإجماع³.

ومن المعلوم أن المجلس أقر في البداية قاعدة وجوب قضاء 20 سنة عمل للإستفادة من المعاش 100% مهما كانت مدة العضوية (مادة 31) غير أن الذي

المعلم فإن اللجنة القانونية قد تعرضت لضغط كبير بشأن وجوب إدراج الرقابة في إختصاصات المجلس، ورغم موقف ممثل الحكومة، داخل اللجنة وفي الجلسة العامة، الواضح والرافض لدرقابة إستنادا يلى محتوى الرضية إلا أن الضغط وصل بالبعض إلى حد المطالبة بمقابلة رئيس الدولة.

أثناء مناقشة التعويضة داخل العجنة لدى إفتراح تعويضة إضافية خاصة بالخضور و خرى بالتمثيل، إلى جانب التعويضة الأساسية (كأن الحضور غير ضروري أما قضية التمثيل فهي منعدمة صلا)، تدخل أحد الأعضاء قائلا "أنا مقتنع بما قدمه السيد/لأمين العام للحكومة من مبررات وأتبناها بإعتبارها منطقية لكنني أرفضها وأوافق على التعديل بإضافة التعويضين؟! وقبل المتعديل. فكان همه هو التعويض فحسب، مثلما ذهب ممثل النقابة. والغرب في الموضوع أن رئيس المجلس عبد القادر بن صالح لم يتدخل بأية كلمة توجيهية في الموضوع، تجنبا لإثارة مشاكل هو في غنى عنها.

٤ في لجسة العامة عند إعتراض ممثل الحكومة على ملغ التعويض المبالغ فيه قال ممثل النقابة الذاكان لنا أن نتحاسب فلنحاسب منذ سنة 1962، لقد طلبنا مجقوقنا كأعضاء في هذا المحسس". فحظي هذا الدخل، طبعا، بالنابيد، وتظاهر ممثل النقابة بأنه إنزعج من إعتراض ممثل الحكومة فغادر القاعة تحت التصفيقات المؤيدة للإستفادة من الربع بإستمرار.

لمزيد من المعلومات على الإنتداب النقابي كبوابة للرقي الإجتماعي والبرنسة النقابية نظر: مقال عبد لوهاب بوكروح المنشور في جريدة الشروق اليومي حول الموضوع 2010/7/31 ص 4.

حدث بعد ذلك وقبيل إنهاء عهدة المجلس هو فرض تعديل الأمر 94-2 المتعلق بعضو المجلس الوطني الإنتقالي بالأمر 95-05 مؤرخ في رمضان 1417 الموافق 14 يناير 1997 الذي بموجبه (مادة 2 المعدلة للمادة 26) حذفت فقرة تخضع التعويضة الأساسية لضريبة النضامن الوطني، وأضيفت فقرة أخرى تمنح الأعضاء تعويضة تكميلية عن التمثيل وتعويضة جزافية عن حضور الأشغال صافيتين من كل الإقتطاعات. فأي تمثيل لعضو معين ينتمي لحزب أو جمعية أو إدارة هل لحزبه أو للوطن ككل؟ ذلك أن التمثيل صفة لصيقة بالنائب المنتخب لتمثيل دائرته الإنخابية، ولماذا تعويضه عن الحضوكي لا يحضر وإن حضر يستفيد من تعويضة؟

أما التعديل الثاني فقد جاءت به المادة 3 المعدلة للمادة 13 والتي بموجبها أصبح أعضاء المجلس الوطني الإنتفالي ينتسبون إلى الصندوق الحناص لتفاعد الإطارات العليا دون تحديد لشرط السن للإستفادة من معاش 100% وهو مطلب مشروع إذا كان العضو قد عمل 10 سنوات وتولى وظيفة عليا لمدة 10 سنوات أخرى (20 سنة عمل المرسوم الصادر في سنة 1983)، لكن الأخطر هو أن العضو في حالة عدم توفر شروط الإستفادة من نسبة 100% من المعاش لقلة سنوات الخدمة التي قضاها يحق له مجكم التعديل تسديد الإشتراكات مسبقا عن السنوات المنتفية له للإستفادة من المعاش بنسبة 100% وفقا لأحكام المنظيم المطبق على الإطارات السامية للدولة وأن تحسب في المعاش التعويضات الثلاثة أي الاساسية والتمثيلية والحضور، وهو ما مكن ممثلي بعض الأحزاب والجمعيات من الإستفادة من معاش 100% دون أن تتخطى سنهم 30 سنة.

رابعا: إختصاصات المجلس الوطني الإنتقالي: يمارس المجلس إختصاصات تشريعية ومتابعية للخصها فيما يلي:

- يَولَى الوظيفة التشريعية في ميدان القانون المحدد في الدستور بمبادرة من الحكومة أو أعضاء الحكومة والميدان المتعلق بأهداف المرحلة الإنتقالية بمبادرة من الحكومة أو أعضاء المجلس، مما يفيد نظريا بأن إختصاصاته واسعة إلا أن الواقع يخالف ذلك لما للقيود

ا سميناها كذلك لأنها لا ترقى إلى درجة الرقابة وآثارها .

المفروضة على مبادراته، فعلى حين يحق لعشرين نائبا في المجلس الشعبي الوطني اقتراح قانون، فإن الأرضية تشترط أن تكون المبادرة، لكي تحظى بالقبول، من 3/1 أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي أي 61 عضوا من جهة وأن تنال موافقة الحكومة من جهة أخرى، خلافًا لما هو الحال بالنسبة لنواب المجلس الشعبي الوطني .

- وتتجلى القيود على أعضاء المجلس في ض المادة 25 التي اقتصرت مبادرتهم عنى المواضيع المتعلقة بالمرحلة الإنتقالية وأطلقت يد الحكومة للعبادرة في بحال القانون المحدد في الدستور والأرضية، فقد نصت على إيمارس المجلس الوطني الإنتقالي الوظيفة التشريعية عن طويق الأوامر في المواد المتعلقة بميدان انقانون بمبادرة من الحكومة، وفيما يتعلق بأهداف المرحلة الإنتقالية بمبادرة من ثلث أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي بعد موافقة الحكومة، بما يمكنها من الإعتراض على إقتراحات الأوامر غير الخاصة بالمرحلة الإنتقالية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن عملية التشريع تمر بمراحل منها دراسة المقترح من طرف مكتب المجلس الذي يحتمل أن يوقضه، أما إذا تم قبوله فيحال، بعد موافقة الحكومة، على اللجنة المختصة التي يحضر إجتماعاتها ممثل أو ممثلوا الحكومة الذين يمكنهم إدخال التعديلات التي يرونها مناسبة والإحتجاج دائما بإسم الأرضية إذا تخطت أحكام الإقتراح أهداف المرحلة الإنتقالية، ناهيك عن التعديلات التي قد تقدم من أعضاء المجلس الآخرين والتي قد تصب في توجه الحكومة لما لهذه الأخيرة من وسائل التأثير، وبعد أخذ هذه الإعتبارات يعرض النص للتصويت بعد تقديم الصياغات التوافقية من طرف اللجنة ثم يرسل يلى رئيس الدولة الإصداره في والذي له الحق في الإعتراض على النص الموافق عليه، وحينها يعاد طرح النص على المجلس من جديد، ولكي يجبر رئيس الدولة على إصداره، يجب أن يجوز ليس على الأغلبية البسيطة كما هو الحال لدى

¹ المادة 113 من الدستور .

² مادة 40 من الأسر رقم 94-01.

³ أمر رقم 94-01.

التصويت على النص لكي يكتسب صفة القانون من الناحية المادية في إنتظار إضفاء الطابع الشكلي عليه بالإصدار، بل يجب أن يحظى النص المعترض عليه بموافقة ثلثي أنهم أعضاء الجلس!، وهو نصاب من الصعوبة بمكان نوفره في هيئة معينة أغلب أعضائها مرتبطين بالسلطة ماديا ومعنويا .

وإذا تمعنا في أحكام الأمر المتعلق بتنظيم المجلس الوطني الإنتقالي وسيره نلاحظ بأن الحكومة يمكنها تجميد أي إقتراح أمو عن طريق تقديم مشروع أمر مماثل حيث تكون الأولوية لهذا الأخير²، ويتحقق ذلك مسبقا من قبل ممثليها أو غيرهم عند إعلامها بالإقتراح لكي تبادر بمشروعها، فتقبر المقترح، بل إن الحكومة تشارك مكتب المجلس في تحديد جدول أعمال كل دورة حسب الأولويات التي تحددها ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما يحق كذلك للحكومة طلب الأولوية لمناقشة مشاريع أو إقتراحات أوامر وما على مكتب المجلس إلا الموافقة على طلبها أ.

وفي الأخير لدى مناقشة النصوص، فإن الحكومة تمنح لها الكلمة كلما طلبتها ولها أن تعترض في أي وقت على التعديلات التي يقدمها الأعضاء معتمدة في ذلك على المادة 114 من الدستور والمادة 25 من الارضية أو الإعتراض خلال النقاش على أي تعديل من طرف اللجنة مسبقا 6.

وعليه فإن الحكومة بإمكانها إبعاد أي مقترح بالإعتراض عليه أو إدراجه في مؤخرة جدول أعمال الجحلس وكلما لاحظت بأنه حان وقت عرضه يمكنها تقديم مشاريع أوامر وتطلب منحها الأولوية في دراستها إلى غاية إنتهاء الدورة. وتعيد نفس

¹ المادة 26 من الأرضية.

² المادة 44 من الأمر رقم 94-01.

³ المادة 39 من الأرضية و 17 من الأمر رقم 94-01.

⁴ المادة 45 من الأمر رقم 94-01.

⁵ المادة 24 من الأمر رقم 94-01.

⁶ المادة 49 الفقرة الأخيرة من الأمر رقم 94-01.

العملية في الدورة المقبلة، لذلك قلنا في العمل البرلماني من يملك سلطة تحديد جدول الأعمال وتعديله يسيطر على عمل البرلمان .

أما في مجال المنامعة فقد كلف المجلس الوطني الإنتقالي بالموافقة على البرنامج الإنتقالي الذي يعرضه رئيس الحكومة عليه، وبعد المناقشة يصوت عليه بالأغببية، ويمكن أن يترتب عن عدم المصادقة التصويت على لائحة تحفظات باغبية ثلثي الأعضاء وهو ما يجبر رئيس الحكومة على تكيف برنامجه أو طلب تصويت بالثقة أكما أن رئيس الحكومة مطالب بقديم حصيلة سنوية حول تطبيق برنامج المرحمة الإنتقالية المصادق عليه يمكن أن تترتب عنه موافقة أو صدور لائحة.

وحتى يستطيع المجلس متابعة تطبيق الأرضية، فإن الحكومة مطالبة بالإجتماع معه في جلسة علنية في بداية كل دورة عادية.

وفي إطار الإختصاص الذي نسميه بالمتابعي وليس الرقابي يحق للجان المجلس طلب الإستماع لأعضاء الحكومة. كما يحق لاعضاء المجلس توجيه أسئلة شفوية لأعضاء الحكومة حول موضوع الأمر المطروح أمام المجلس، وكذا أسئمة مكتوبة بمناسبة مناقشة برنامج الحكومة والحصيلة السنوية، على أن تكون في الموضوع المطروح للنقاش وتجيب الحكومة كابيا خلال 30 يوما بعد يستيلام السؤل دون ن تترتب عن ذلك أية آثار المهم إلا ذلك الأثر المعنوي. مما ينفي عن تلك الإختصاصات الصفة الموابية البرلمانية الني تترتب عنها المسؤولية السياسية.

¹ انظر: بولشعير (سعيد) - النظام السياسي الجزائري. ط 2 دار الهدى 1993 ص 348 على 356.

حول مدى يستقلانية البرلمان عن الحكومة انظر: بوالشعير (سعيد) القانون الدستوري والنظم نسياسية الجزء انثاني ط الثامنة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1997 ص
 وما بعدها .

² المواد من 61 إلى 65 من الأمر رقم 94-01.

والملاحظ على هذه الإختصاصات أنها لا ترقى إلى تلك المسندة للبرلمان بل وحتى المجلس الشعبي الوطني في ظل الحزب الواحد، فلئن كان موضوع مناقشة البرنامج والتصويت بالنقة قد سبق النظرق لهما آتفا، فإن إشتراط تقديم الحصيلة السنوية حول تطبيق البرنامج لا تترتب عنه سوى حالتين، إما الموافقة وهذا في صالح الحكومة، وإما إصدار الائحة ترسل إلى رئيس الدولة والحكومة، ونحن نعدم مدى إمكانية المجلس في إصدار الائحة ضد الحكومة في ظل نوعية تشكلة المجلس. أما طلب النصويت بالنقة فإنه مستبعد لحنشية الحكومة على مركزها بإعتبارها مسؤولة أمام رئيس الدولة.

والناب أنه مهما شاب المجلس الوطني الإنتقالي من نقائص، لأسباب عديدة تعود لطبيعته أو عمله. فقد لعب دورا كبيرا في إعداد النصوص المتعلقة بالمرحلة الإنتقالية وغيرها بما يتماشى وأحكام الأرضية، معتمدا في ذلك على انتعاون مع الحكومة التي لم تتوانى، هي الأخرى، في تكريس التكامل بحيث لم تبخل عبى الجسس في نقديم المساعدة والإهتمام بإنشغالات أعضاته والإستماع إلى الآراء المبداة وتشمينها والأخذ بها، بل وكثيرا ماكانت توافق على المقترحات انتعديلية المقدمة على مشاريعها، فنتج عن ذلك التعاون والتكامل صدور نصوص قانونية أساسية كان لها الأثر الإيجابي على تحسن المنظومة القانونية وإثرائها. بما يتوافق وأهداف المرحلة الإتقالية.

وفضار عن مهمة التشريع فإن المجلس قام بشاطات سياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

فعلى المستوى المحلي قام أعضاء المجلس بزيارات عديدة للولايات المختلفة مكتبهم من الإطلاع على مشاكل وإنشعالات المواطنين والتي تم نقلها وطرحها على الحكومة عن طريق الوسائل القانونية المتاحة في الأرضية والقانون المنظم للمجلس وسيره، بالإضافة إلى المشاركة مع أعضاء الحكومة في الزيارات الحاصة ليولايات. كما من المجلس كان حريصا على وجوب الإعتماد على مقومات المجتمع سواء تعلق الأمر بإفتتاح الدورات بالقرآن الكريم والنشيد الوطني كاملا

وإستعمال اللغة الوطنية الرسمية ووضع حد لتأجيل تطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بتعميم إستعمال اللغة الوطنية ما جعله يتميز بشكل كبير عن سابقه المجلس الإستشاري الوطني 2.

أما على المستوى الدولي فبعد أن إستعادت الجزائر عضويتها في الإتحاد الدولي للبرلمان في عهدة المجلس الإستشاري الوطني الذي إنعقد في دلهي الجديدة بعد أن جمدت إثر توقيف المسار الإنتخابي، إستمر المجلس الوطني الإنتقالي في حضور اللقاءات المتعددة للنظيمات البرلمانية الدولية والإفريقية والعربية والعديد من المؤتمرات المختلفة ذات الصلة بالنشاط البرلماني، فضلا عن إستقبال عديد الوفود الأجنبية بما دعم عودة الجزائر إلى المحافل الدولية.

¹ انظر: الأمر رقم 96-20 مؤرخ في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 دسمبر 1996 بعدل ويسم القانون 91-05 والمنظمين تعميم إستعمال اللغة العربية الذي أقبر عمليا وسياسيا فيما بعد.

² أنظر: الجلس الإستشاري الوطني أعلاه.

الفصل الرابع العودة إلى الشرعية الدستورية والمسار المؤسساتي

بعد أن فشنت السلطة في توجيه الحوار مع الأحزاب السياسية التمثيلية، شرعت في تحديد الأونوات وإتخاذ القرارات التي تضمن لها التحكم في زمام المبادرة والإستمرار في الحكم وإجبار الأحزاب على مسايرتها حيث قررت بصفة إنفرادية تنظيم إنتخابات رئاسية متبوعة بتعديل للدستور وإنهاء بتنظيم إنتخابات تشريعية?.

المبحث الأول الإنتخابات الرئاسية

نقد كان لقرار رئيس الدولة تنظيم إنتخابات رئاسية على أثر فشل الحوار³ أن بادرت الأحزاب انتمثيلية بالإعلان عن موقفها المعارض لكونه إتخذ بصفة إنفرادية دون رجماع الطبقة السياسية، وفي غياب حربة الرأي والتعبير والإختيار،

¹ حول مسار الحوار ومضمون عقد روما انظر تقصيلا :

⁻Bariki (S.E) Algérie chronique intérieure A.A.N éd CNRS 1995 pp. 525 et S. 2 حتى الأحزاب والجمعيات والمنظمات التي كانت ممثلة في المجلس الوطني الإنتقالي لم تقم السلطة وإستشارتها إلا بعد إتخاذ الفرار والإعلان عنه رسميا .

٤ أعلنت الرئاسة عن فشل الحوار مع الجمهة الإسلامية للإنقاذ يوم 11 جويلية 1995 محملة لجبهة الإسلامية فشل الحوار بسبب تصلب مواقفها، في حين أعلن رئيس اهيئة المتفيدية للجبهة في الحارج رابح كبير بان "حركة مستعدة لإيجاد حل سياسي منصف" لكن الرئيس زروال كان قد قرر أجراء الإنتخابات الرئاسية دون إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

⁻Banki (S.E): op. cit p. 538.

⁻Martinez (L): Algérie: les enjeux de négociation entre l'AIS et l'Armée Revue politique étrangère n° 4 1997 pp. 499 et S.

وقد ضاعف من حدة الخلاف بين السلطة والمعارضة لجوء بعض التنظيمات إلى المبادرة بمطانبة رئيس الدولة ليامين زروال بالترشح لرئاسة الجمهورية!، حيث اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية ذلك ضربة للديمقراطية ويعلان عن تاتبح مسبقة لصالح ممثل السلطة أ، بل لقد ذهب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري إلى القول بأن الإنتخابات هي من صنع وتنظيم القوى التي أيدت إيقاف المسار الإنتخابي .

غير أن ذلك لم يمنع رئيس الدولة من تجسيد قراره محددا تاريخ 16 نوفمبر 1995 كيوم للإقتراع وقبول إقتراح الترشح يوم 19 سبتمر 1995 تحت إلحاح المنظيمات والشخصيات والمواطنين على وجوب ترشحه لإتمام المسيرة، وهي الطريقة التي كانت معتمدة في ظل الحزب الواحد حيث تدفع بعض التنظيمات من طرف القائمين على السلطة للإعلان عن تأييد ومساندة شخص يتم إختياره مسبقاً.

ا المنظمة الوطنية للمجاهدين والمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء والمنظمة الوطنية لأبناء المنظمة الوطنية لأبناء الجاهدين والإتحاد العام للعمال الجزائرين ومجموعة من المواطنين، تلا ذلك ظهور جمعيات التأبيد والمساندة إلى أن عمت كافة أنحاء الوطل بأحزاب سياسية صغيرة وجمعيات وتنظيمات، وهي الطريقة المعتمدة عند حاجة السلطة إلى مساندة أو تأبيد أو هما معا، بل وفرض أيضا. بحيث تجد أغلبية المواطنين نفسها، بفعل الضغط انسياسي والإجتماعي والإعلامي وخصوصا لجان النابيد والمساندة المنتشرة في كل مكان المدعمة ماديا و معنويا وسياسيا من الإدارة المنحازة لمرشح السلطة، مدفوعة إلى التأبيد أو على الأقل عدم المماتعة والرفض لدى إعلان النتائج.

² وقد قاطعا الإنكفاءات الرئاسية (الخبر ليوم 1995/09/21) وهو ما طالبت به جبهة الإسلامية للإنقاذ على لسان ممثلها في الخارج، وفي المقابل كانت الجماعات الإسلامية المسلحة الآخرى) تهدد الناخبين من خلال شعار صندوق الإقتراع الذي سيكون "نعش الناخب".

³ الخبر ليوم 1995/10/02.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 95-268 مؤرخ في 1995/09/17 الإستدعاء الهيئة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية.

وبعد ذلك يتقدم المرشح وليس المترشح لكن بالمظهر الذي يحيل للشعب على أنه مدفوع إلى التنازل والقبول تضحية منه، رغم أن هذه الطريقة لم تعد صالحه في نظام تعددي، يل وأصبحت تلحق ضررا بالشخص والنظام أكثر مما تخدمه، خاصة وأن المرشح آنذاك كان في غنى عن تأييد مسبق لتلك المنظيمات لأنه كان يحظى على الأقل بإحترام من قبل فئة كبيرة من المواطنين التي كانت ترى فيه الشخص الذي يمكن على يده إخراج البلاد مما آلت إليه لما يتمتع به من ماض وسلطة وتابيد من المحيطين به ومقترحيه الفعليين لتولي وزارة الدفاع ثم رئاسة الدولة!

وعلى الرغم من صعوبة الوضع الأمني والحصول على تزكيات 75 ألف موطن إلى جانب انشروط الأخرى المحددة في الدستور وقانون الإنتخابات المعدل²، فإن أربعة مترشحين تمكنوا من المرور³ إلى الدور النهائي الذي يسمح لهم بالتنافس على منصب رئيس الجمهورية⁴.

ا مجاهد خلال ثورة التحرير وعميد سابق في الجيش الوطني الشعبي وسفير سابق ثم عين وزيرا لمدفاع خلفا للواء خالد نزار عضو المجلس الأعلى للدولة وأخيرا عين رئيب للدولة بعد ندوة جالفي 1994 من قبل المجلس الأعلى للأمن (انظر سابقاً).

2 لَعَانُونَ رَقَمَ 89-13 المُؤرِخُ فِي 1989/08/07 المُعدَلُ بِالْأَمْرِ رَقَمَ 95-21 بيومِ 1995/07/09 المُتعلق بقَانُونَ الإِنتَّخَاءَات.

3 م يكولو معارضين بن كانوا يسايرون النظام. كما أنهم عشلون التوجهات المختلفة من الاتكي
 ويسلامي ووسطي إلى جانب مرشح السلطة.

4 وهم بوكّروح نور الدين وزروال ليامين وسعيد سعدي ونحناح محفوظ وفق الترتيب الأبجدي المعتمد من طرف المجلس الدستوري بموجب قراره الصادر في 1995/10/14 المنتضمن تحديد قائمة المترشحين لإتشخاب رئيس الجمهورية.

- أما المترشح رضا مالك فلم يتمكن من تحقيق شرط التزكيات (75 ألف) مم حال دون قبول ترشحه، فلنن كان قد قدم تزكيات تفوق 75 ألف بقليل إلا أن دراسته بواسطة الأجهزة المستحدثة والمقارنة أثبتت عدم صحة عدد كبير منها بسبب إزدواجية أو تعدد الإمضاعات.

وفي الحقيقة فإن عدم إلتزام بعض مساعديه هو السبب في إقصائه. فقد توصل المجلس إلى إثبات أن بطاقات هوية وشهادات السياقة لعدد كبير من المواطنين قد إستعملت عدة = وبذلك إنطلقت الحملة الإنتخابية تحت إشراف اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الإنتخابات الرئاسية التي دامت 21 يوما تلاها الإقتراع يوم 16 نوفمبر الذي عرف مشاركة واسعة من المواطنين في داخل الوطن وخارجه، رغم تهديدات الجماعات المسلحة ومقاطعة بعض الأحزاب، تعبيرا عن رفضهم للوضع الذي آت إليه حال المسلحة ومقاطعة بعض الأحزاب، تعبيرا عن رفضهم للوضع الذي آت إليه حال المسلحة في مختلف المجالات، آملين أن تؤخذ رسائهم بعين الإعتبار من جميع الأطراف للخروج بالبلاد من الأزمة التي تتخبط فيها والناجمة عن مواقف متطرفة كان أجدر باصحابها طرحها ومناقشتها في إطارها النظيمي السياسي بعيدا عن التزمت والمعصب والإقصاء.

ومن المعلوم أن المجلس الدستوري وضع تجهيزات إعلامية كفيمة بكشف الإمضاءات المزدوجة أو أكثر بالنسمة للمترشح الواحد أو فيما بين المترشحين حميعاً.

النقق على ينشأنها في غضون شهر مارس وأفريل على أثر الحوار بين الأطواف بشأن الإنتخابات الوئاسية المقررة بصفة إنبرادية والتي لم تجد الأحزاب الراغبة في المشامل. وأن اللجنة بالحوار المتحفير هذا الإستحفاق، يعد أن أعلن عن فشل الحوار الشامل. وأن اللجنة ستشارك فيها تلك الأحزاب الراغبة في المشاركة فقط. انظر بلاغ رئاسة الجمهورية الشعب ستشارك فيها تلك الأحزاب الراغبة في المشاركة فقط. انظر بلاغ رئاسة الجمهورية الشعب المتحدة بالمدتمة المراقبة الإشخابات الرئاسية الملحمة بالمرسوم الرئاسي و-20 1995/07/12 والمرسوم الرئاسي والحدة الخرخ 1995/09/17 المحدث المحنة. انظر أيضا:

-Bras (J.PH) élection et représentation au Maghreb in Maghreb-Machrek n° 168 Avril-Juin 2000 p.6.

2 من 10/26 يلى 1995/11/.3 المادة 123 من قانون الإنتخابات رقم 95 2 ليوم 1995/07/19.

والمعلوم ان الحملة الإشخابية تتوقف بيومين قبل الإقتراع لتمكين الناخبين من انتفكير واختيار المرشح صاحب البرنامج المقبول أو المفضل.

-Bariki (S.E) A.A.N. 1999 éd CNRS pp. 542 à 545.

⁻ مرات لتزكية نفس المترشح بل أن مساعديه لم يتوانوا في الإستعمال المزدوج أو أكثر لنك الوثائق في عدة ولايات. وقد أقر المعني بأنه كان محل مؤامرة خلال حمع التزكيات للترشح. ما يعني بأن هناك رتناق أول الأمر على مساعدته. . Malek (R) op. cit p. 380 وهو ما قامت به المسلطة كذلك مع الغير وحتى في التحابات 1999 لضمان مشاركة تعددية وبالشيجة إضفاء مصداقية على غوز موشحها.

وكما كان متوقعا من المعارضة فقد فاز اليامين زروال على منافسيه الشكليين ا حيث كانت الندّائج النهائية الرسمية التي أعلن عنها المجلس الدستوري على النحو الدّالي:

– بوكروح نور الدين : 443144 صوتا .

- زروال ليامين : 7088618 صوتا .

- سعدي سعيد : 115796 صوتاً.

- نحناح محفوظ : 2971974 صوتا.

وكان عدد الناخبين المسجلين 15969904 والناخبون المصوتون المصوتون 12087281 والأصوات المعبرعنها 116195532 والأغلبية المطلقة المشروطة لإنتخاب رئيس الجمهورية هي 5809767 صوبًا. وما دام المترشح الذي حاز على تلك الأغلبية المطلقة هو زروال ليامين، فقد أعلن رسميًا عن إنتخابه وفقًا للعادة 68 فقرة 2 من الدستور والمادة 106 من قانون الإنتخابات.

وقد قرئت تلك انتائج من العام والخاص، رغم ما شابها من عيوب، على أنها رسالة موجهة إلى جميع أطرءف النزاع خاصة الإسلاميين المسلحين لمطالبتهم بالكف عن المواجهة المسمحة ضد النظام والشعب وسفك الدماء والعمل على عودة الأمن

ا قبل الشروع في الحملة الإنتخابية كانت الآلة الإنتخابية الدعائية والعمل السياسي والجواري و لإعلامي من المسموع والمقروع والموثي وغيرها قد تحركت ولم يبق إلا توتيب الكيفيات المظهرية المعنافسة المرسمية في إنتظار الإعلان الرسمي عن الشيجة.

² إعالان المجلس لدستوري ، لمؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 1995/11/23 المتعلق منائج إنتخاب رئيس الجمهورية (انظر أحكام الفقه الدستوري الجزائري الصادرة عن المجلس ألدستوري).

على أثر وصول معلومات بلى المترشح رئيس الدولة بأن نسبة الأصوات المعبر عنها لصالحه مرتفعة جدا بفعل المدخلات الزعج فخفضت النسبة حتى تكون مقبولة، على خلاف غيره الذي كان يشترط دائما تسبة مرتفعة مبالغ فيها غير منطقية سواء كان ذلك في الإتخابات الرئاسية أو الإستقاءات.

والسمه والمصالحة الوطنية وفي نفس الوقت دعوة السلطة إلى ضبط النفس في التعامل مع معارضيها وفتح قنوات الحوار الجاد والمسؤول مع الأطراف المحتفة بما فيها ممشي الجبهة الإسلامية الإنقاذ المحيلولة دون الإستمرار في المواجهة المسلحة التي أهلكت الحرث والنسل. كما فسرت على أنها ساهمت في تجنيد الشعب، بالوسائل المعروفة، ورء زروال خوفا من التوجه نحو الأفغنة، فضلا عن كونها كانت عامل دفع الإعادة البناء المؤسساتي من خلال الدستور الجديد والحوار والندوة الوطنية ثم الإتخابات التشريعية والمحلية وتنصيب مجلس الأمة فيما بعد 2. ولضمان تأسيس نظام بنيني القطيعة مع الممارسات الماضية كان أمل الكثيرين ومنهم العميد أحمد عجيو أن الإتخابات الرئاسية قد تفتح أفاقا جديدة، شريطة أن تقوم السياسة الجزائرية وتلزم فعليا في تدعيم المسار الديقراطي، وتجديد أشخاص السياسة والشفافية الإقتصادية والإنفاح السياسي والإجتماعي نحو الشباب الذي ينتظر والمراؤ فاقدا للاملة.

والثابت أن تاتج الإتخابات الرئاسية وما رافقها من ضغط بمختف الوسائل على الأحزاب السياسية قد كان لها وقع وأثر كبيرين على الطبقة السياسية التي وعيت بالرسالة بتليين مواقفها دون التراجع عن المطالبة بالحوار الجاد مع السيطة حتى لا يفوتها القطار علها تحصد بعض الثمار.

أما رئيس الجمهورية، بعد فوزه وإكتساب المشروعية والشرعية، فقد فرض وجهة نظره من الحوار بمفهومه الضيق المتعلق ببرنامجه حيث أكد يوم أداء اليمين الدستورية على تمسكه بما ورد في برنامجه الإنتخابي حول الإستمرار في المسار الإنتخابي مركزيا ومحليا من جهة، وكذا تعزيز الحوار بما يضمن توفير الشروط الضرورية لإجراء تلك الإنتخابات في جو ديمقراطي تعددي. على حد قوله، مع

Barlki (S E): op. cit pp. 545.

⁻Claver (P). témoignage -in Annuaire de l'Afrique du Nord, éd CNRS 1995 p. 596.

^{2 -}Martinez (L) . de l'élection présidentielle: la quette d'une nouvelle légitimité algérienne Maghreb-Machrek nº 168 Avril-Juin 2000 p. 43.

^{3 -} Mahiou (A): l'Etat de Droit ... op cit p.23.

http://www.opu-lu.cer.st.da

أن الواقع لم يكن كذلك على الإطلاق، فرئيس الدولة قد إختار طريق الرئاسيّاتُّ كما أرادها دون إشراك المعارضة خاصة التمثيلية الموقعة على عقد روما في إجتماع بإيطاليا بين جزائريين فقط، لأن السلطة لم تمنحهم الترخيص للإجتماع في بلدهم، كونهم معارضين لسياسة الفرض والوصائةً .

وقد تأكدت الملامح الأولية لهذا التوجه رسميا في إجتماع لمجلس الوزراء ليوم الأحد 16 شعبان عام 1416 الموافق لـ 07 جانفي 1996 المنظيم الإنتخابات المشريعية والمحمية حيث جاء في البيان الصادر عن الإجتماع "إن شعبنا سيخار ممثليه ضمن الحيئة التسريعية وعلى المستوى المحلي، وهذه الأهداف تعد ضرورة حتمية لا رجعة فيها وشروطها السياسية محددة مقدما بوضوح سوء تعلق الأمر المشروط ذات الطابع السياسي، أم تلك الشروط ذات الطابع القانوني أم ذن البعد المتنظيمي"، وهذا يعني توفير الظروف اللازمة من خلال إعادة النظر في النصين القانونين المتعلقين بالإنتخابات والأحزاب السياسية وقانون تقسيم الدورش الإنتخابية وكذا النصوص ذات الصلة بالإنتخابات، وأن المتخلف لا يلومن إلا نفسه فالقرار لا رجعة فيه والشروط محددة مسبقا وبوضوح. وعليه 'يتعين على الطبقة السياسية الوطنية بدل نصيبها من الجهد والتحول والإلتزام خدمة لهذا المدف وخدمة للجزائر'². فالسلطة ماضية ومن أراد المشاركة، ولو شكليا، عليه أن يبدل نصيبه من الجهد والتحول وكأن السلطة وفت بالتزامها من خلال إشراك الطبقة السياسية في قراراتها وتنوير الرأي العام بشأنها المداهدة السياسية في قراراتها وتنوير الرأي العام بشأنها المناد المداه المداه المعانية السياسية في قراراتها وتنوير الرأي العام بشأنها المداه المياه المعانية السياسية في قراراتها وتنوير الرأي العام بشأنها المداه المياه الميا

¹ للإطلاع على أرضية روما المسمأة بالعقد الوطني انظر:

⁻ Bariki (S). Algérie chronique intérieure A.A.N. éd CNRS 1995 pp. 553 à 555.

² بيان مجلس الوزراء سابق الإشارة إليه. المنشور في جريدة الشعب ليوم الإثنين 1996/01/08.

المبحث الثاني تعديل الدستور

الفقرة الأولى مرحلة التحضير والإعداد

نقد كانت المبادرة الرسمية الأولى لتعديل الدستور في تلك التوجيهات المقدمة للحكومة أثناء إجتماع مجلس الوزراء سابق الإشارة إليه، لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم إستشارة شعبية في أي وقت "فالدولة إقترحت سبيل الحوار التعجيل بتوفير الشروط الضرورية لهذه الإنتخابات، والتي أغتم كذلك هذه الفرصة لأدعو الحكومة إلى دارة الأعمال التي يتطلبها تنظيم الإستشارة الشعبية في أية لحظة"!

وبالفعل فقد كلفت لجنتين لإعداد النصوص المتعلقة بالمرحلة المقبلة، أولاها أسندت لها مهمة إعداد مشروع تعديل الدستور، والثانية كلفت بإعادة النظر في نصين قانونين لهما علاقة مباشرة بالإستحقاقات المقبلة وهما قانون الإنتخابات وقانون الأحزاب السياسية، وهي النصوص التي ستكفل إقامة نظام حكم يتماشى ورؤية الفائمين على السلطة بما يجنب ظهور تيارات متطرفة تستغل لوحدها عنصر أو عناصر مكونات الهوية الوطنية للوصول إلى السلطة والمساس بالنظام الجمهوري.

ومن أجل تجسيد مشروع التعديل الدستوري، شرع رئيس الجمهورية في الستقبال بعض الشخصيات الوطنية والأحزاب السياسية، في إطار الحوار بغية

¹ من تدخل رئيس الجمهورية. المرجع السابق.

²كان أول من يستقبله رئيس الجمهورية من مسؤوني المؤسسات الدستورية هو رئيس المجلس الدستوري وليس رئيس المجلس الوطني الإنتقالي كما ذكر خطّ بوسومة محمد في كتابه المشار اليه آنفا، وكان ذلك الإستقبال يوم 1996/04/21، تلاه مباشرة إستقبال رئيس المجلس الوطني الإنتقالي.

الحصول على التأييد اللازم المعلن عنه أعلاه، "وبالموازاة مع ذلك يعين على الطبقة السياسية الوطنية بذل نصيبها من الجهد والتحول والإلتزام لحدمة هذا الهدف وخدمة الجزائر". وقد حظيت هذه الدعوة بموافقة حتى التنظيمات والأحزاب المعارضة خوفا من تخلفها عن الركب وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة جديدة من أجل إخراج البلاد من محنتها.

وبعد لقاءات عديدة تجلى للعيان حرص السلطة على وجوب التعديل الدستوري وأهميته بالنسبة لحا قبل انتخاب المجلس الشعبي الوطني بإعتباره الضامن الاستمرارية نظام الحكم وفي ذات الوقت التحكم في "زيغ" ممثلي الشعب ومواقفهم مستقبلا التي قد تتعارض مع مواقف السلطة، كما حدث في إنتخابات 1990 و 1991، ولو كانت تعبيرا عن الإرادة العامة لغالبية الشعب – كما سنرى – وتأكد ذلك في الندوة الصحفية التي عقدها رئيس الجمهورية في 05 ماي 1996 أين قدم توضيحات تخص الموضوع تمحور حول تأكيد وتدعيم التعددية، وإدخال تعديلات

⁻ للتذكير ربط رئيس المجلس الدستوري مسألة تعديل الدستور بوجوب التقيد بالباب الرابع من الدستور دون غيره من الأحكام سواء تعلق الأمر بالمادة 7 فقرة أخيرة أو المادة 9/74 مؤكدا موقف المجلس الدستوري لسنة 1993. على إعتبار أن عنوان الفصل واضح وجلي. وهو ما يتطلب وجود المجلس الشعبي الوطني. انظر: بوالشعير (سعيد): مدى دستورية اللجوء إلى الإستفاء كأسلوب لنمديل الدستور؟ مجلة العلوم القانونية والإقتصادية والسياسية - العدد 13/132 جامعة الجزائر كلية الحقوق.

ا الشعب 1996/01/08 منقول من بيان مجلس الوزراء ليوم 1996/01/07.

² أبعد عبد الحميد مهري واسطة إقلاب سمي "بالإقلاب العلمي" دوساطة الساعة وحرمان بعض قيادي الحزب من الإستفادة من استبازات السلطة، وعين محله بوعلام بن حمودة. الذي أبعد هو الآخر لصالح مدير الحملة الإنتخابية للرئيس وتفليقة ومدير ديوانه علي بن فليس ويمجرد خروجه عن الخط أبعد وحل محمله عبد العزيز بلخادم الذي تمكن من إقناع الرئيس بوناسة الحزب وتمتين العلاقة بين الطرفين وغيرها، ثم أبعد في 31 جانفي 2013 من قيادة الحزب.

⁻Cesari (J): l'Etat de droit en Algerie. In annuaire de l'Afrique du Nord 1995 p. 269.

⁻Bariki (S); chronique intérieure. A.A.N. éd CNRS 1996 p. 418.

عمى النظام المؤسساتي المعتمد من خلال تعديل الدستور والإستفتاء قبل نهاية السنة يتبع بإنتخابات تشريعية ومحلية وفقا لما سبق الإتفاق عليه ضمن ارضية الوفاق الوطني تعقد لأجلها ندوة وطنية تضم كل الأطراف الشرعية المنخروج بإتفاق مشترك و الشروع في تطبيقه وفق جدول زمني يأخذ بعين الإعتبار توفيركل الظروف لضمان نجاح تلك الإستحقاقات.

وضمن هذا المسار أعد مشروع مذكرة توجيهية من قبل الرئاسة في شهر ماي 1996 ووزع على الشخصيات والأحزاب السياسية والمنظيمات الإجتماعية والمهنية ونشر في الصحافة ليطنع على فحواه الجميع والمتضمن إقتراح رئيس الجمهورية في إصار مسعى وطني لدعم المسار الديمقراطي التعددي من أجل عقد ندوة للوفاق الوطني وإقتراح مواعيد لهذا المسار يجميع مكوناته ومواصلة اللقاءات المتعددة مع القوى الشرعية للإجابة على مضمون المذكرة المقسم إلى 3 محاور: تعديل الدستور، تعديل قانون الأحزاب السياسية.

وما يلاحظ على هذه المذكرة المعنونة بالحوار الوطني أنها حددت بشكل انفرادي جدول أعمال الحوار في محورين:

المحور الأول: خصص لعرض تقييم حول الوضعية الوطنية مقدم من رئيس الجمهورية ورسم "الحفطوط العريضة لما يعتزم مباشرتها" والمتمثلة أساسا في "فتح حوار مع جميع القوى الشرعية حول إستكمال بناء الصرح المؤسساتي وعقد ندوة الوفاق ترسخ الإجماع على المبادئ الأساسية للديمقراطية والتعددية السياسية ، بما

ا بما يعني أن الحوار مع الجبهة الإسلامية الإنقاذ لم يعد مطروحا بإعتبارها تنظيما غير شرعي.

للعدم فقد تم إعداد مشروع دستور سنة 1993 شبيه بدستور 1996، غير أنه لم يعرض للإستفتاء كون المجلس الدستوري أفتى بوجوب النقيد بالباب الرابع بما يفيد أن التعديل لكي يكون دستوريا يحب أن يكون المجلس الشعبي الوطني موجودا لمناقشة المشروع والتصويت عليه قبل عرضه على الاستفتاء.

فيد إبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة من الحوار بإعتبارها فقدت الشرعية بالحل. وأن مضمون الحوار محدد سلفا.

فعلى الرغم من إستعمال كلمة المقترحات التي ترسل لدد على مضعون الحوار بهدف إبراز "نقارب وجهات النظر حول النقاط المقترحة وتحديد العناصر المكونة الأرضية التي ستعرض على ندوة الوفاق"، إلا أن قراءة الأرضية المعروضة على الندوة لم تخرج عما رسم في الأول، وأكدناه أعلاه، لا من حيث الجحالات التي تشملها التعديلات الدستورية و تلك التي تخص القانونين المتعلقين بالإنتخابات والأحزاب السياسية.

وما يثبت ذلك هو ما تضمنه الفقرة 96 من المذكرة المستعملة لصيغة التأكيد والمتحقيق والثبات بقولها القد أصبحت المعطيات الآن معروفة، وصارت الأهداف محددة ومسطرة، فعلى كل واحد أن يحدد موقفه بكل مسؤولية" أو ومعنى أوضح أن يحدد موقفه ثما تم تسطيره مسبقا من قبل السلطة بالإيجاب أو الرفض أ

ورغم الضغط الممارس من قبل السلطة بعد نجاح الإنتخابات الوئاسية إلا أن ذلك لم يحل دون صدور ردود أفعال سلبية من قبل بعض الأحزاب فيما يتعق بتعديل الدستور على إعتبار أن البلاد في حاجة إلى حل الأزمة المتعددة الأشكال التي تتخبط فيها وليس إلى تعديل للدستوراء، بل نقد ذهبت جبهة القوى الإشتراكية إلى إعلان رفضها لمضمون المذكرة جملة وتفصيلاً لأنها – كما قالت – فرضت من القمة بدلا من أن تكون نتيجة حوار بين السلطة والأطراف المعنية.

¹ المذكرة ص 23.

² المذكرة ص 25.

³ Barikî (S.E) : op. cit p. 421.

 ⁴ منها حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديمُقراطية وحماس والمهضة
 و لحركة من أجل الدعقراطية في الجزائر وحزب العمال.

⁵ Bariki (S.E): op. cit p. 419.-

والمعلوم أن انتعديل الدستوري كان الشغل الشاغل للسلطة لتغيير بعض أحكامه سارية المفعول بهدف ضمان عدم حدوث ما سبق من مكاسب في مجال التعددية والتداول على السلطة فعليا، ووضع الميكانيزمات الآزمة لسد الباب أية محاولة لزعزعة إستمرارية وإستقرار نظام لحكم، وهو ما أكده رئيس الجمهورية بقوله "إن انتعديل الدستوري ليست له أهداف إلا حماية بلادنا من انحراف تسلطي"! . فاضطرت إلى إعادة النظر في طريقة حكمها لضمان بستمالة الأغلبية لصالحها، وإعداد خطة سياسية مدروسة هدفها ضمان إستقرار انتظام . ومن ثمة فضلت العودة إلى عادتها بغلق النظام عن طريق إنشاء مجلس أمة وفتح الباب أمام القانون لقييد الحقوق والحريات وتمكين الرئيس من التشريع بواسطة الأوامر".

وعلى خلاف الأحزاب التمثيلية ذهبت بعض الشخصيات والأحزاب الصغيرة والمنظيمات الممثلة في المجلس الوطني الإنتقالي إلى تأبيد بنود المذكرة وهو ما شكل، من الناحية العددية، نسبة كبيرة من المؤيدين لمبادرة رئيس الجمهورية ما دفع بالأحزاب التمثيلية إلى الإعتراض على تقييم ردود أطراف الحوار من قبل السلطة بالإعتماد على الجانب الإحصائي بدلا من مضمون تلك الردود وأبعادها وقوة أطرافها قمن حيث التمثيل.

وتجنبا نفشل المبادرة الرئاسية وتكوار ما حدث في ندوة جانفي 1994، وضمانا لحضور أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية لاسيما التمثيلية منها، قامت السلطة، بعد دراسة الإقتراحات، بتنظيم لقاءات متعددة في منتصف جويبية كثمين الحوار الوطني ودراسة وجهات النظر لضمان إستكمال البناء المؤسساتي"، لكنها لم

¹ من غير السلطة القائمة الممارسة.

انظُر خَطَاب لرئيس لدى تنصيب المجلس الأعلى للقضاء. الشعب 29 6-1996. 2 انظر: انعقرة الموالية المميزات الأساسية للدستور.

³ وهو الأسلوب الذِّي كانتُ تعتمده السَّلطة الإخَمَادُ وقير الآراء المعارضة القولة.

⁴ بيان رئاسة الجمهورية ليوم 1996/07/01 (يقصد مذلك وضع قيود على وصول معض النوجهات أو انتيارات إلى السلطة ولو على حساب الديمقراطية ومنها على الخصوص القيود لمفروضة على الاحزاب السياسية ونشاطها وانتصوبت على القوانين في مجلس الأمة كما سنوى).

http://www.opu-lu.cerist.dx

تتراجع عن موقفها المبدئي المتعلق بتعديل الدستور ورفض فتح حوار حول الأزمة المتعددة الاشكال التي تتخبط فيها البلاد كما طالبت الأحزاب السياسية التمثيلية وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الإشتراكية والحركة الديمقراطية والجبهة الإسلامية الإنقاذ.

وأمام هذه المواقف المتصلبة للسلطة، خاصة بعد أن حظيت بالتأبيد بعد الشخاب رئيس الجمهورية، لم تجد بعض الأحزاب التمثيلية، رغم تحفظاتها وعتراضاتها، تجنبا لتهميشها خلال الإستحقاقات المحددة سلفا، سوى المشاركة في الندوة التي حدد تاريخ إنعقادها يومي 14 و 15 سبتمبر 1996، بعد تحديد ممثيها في اللجان التي قدمت تقاريرها إلى رئيس الجمهورية.

وقد حضر الندوة الأحزاب السياسية المدعوة بإستثناء عدد قليل منه² والتنظيمات والمنظمات الإجتماعية والمهنية وممثلي المؤسسات الدستورية والحكومة وإطارات سامية ³.

وانذي ينبغي التأكيد عليه أن ندوة الوفاق الوطني إقتصرت على مراسيم الإمضاء على الأرضية من قبل أطراف الحوار المشاركين دون مناقشتها بإعتبار

ا لجنة ندوة نوفق نوطني، لجنة التعديل الدستوري، لجنة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية
 والكتابة التقنية.

⁻ نلعهم فإنَّ التَّدَرير كَانِت محل تصويت بالأُعْلِية، ونظرا لكون الأحزاب الممثّلة في المجلس الوطني الإنتقالي والمنظيمات الإجتماعية والمهنية موافقة على مقترح الرئاسة، فإن الأحزاب التي قدمت إعتراضات وجدت نفسها تشكل أقلية لا وزن لها من الباحية انعددية.

 ² إمنعت عن الحضور كل من جبهة القوى الإشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
 والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر وحركة التحدي.

³ حضرت الندوة الأغلبية الكبيرة من الأحزاب التي كانت معارضة لندوة 1994 إلى جانب الأحزاب الممشة في المجلس الوطبي الإنقالي وكذلك التنظيمات المحتلفة كالمنظمات الوطنية الجماهيرية ومنظمات أرباب العمال والجمعيات النسوية والشبابية مع أنها ليست أحزابا الظر تفصيلا: دليل أشغال ندوة الوقاق ص 4.5.6. وانظر:

⁻Baraki (S.E): op. cit pp. 420 à 422.

أن ذلك تم على مستوى اللجان، ثم نشرت الأرضية في الجريدة الرسمية بموجب مرسوم رئاسي يوم 1996/09/17.

وقد قسمت الأرضية من حيث الشكل إلى قسمين: الأول، يحمل عنوان الديباجة" مشكل من 14 فقرة في حين يتضمن الثاني، المعنون بالعناصر المؤلفة لأرضية الوفاق انوطني، 3 محاور مشكلة من 40 فقرة، كل ذلك متبوع بملحق خاص بالمواعيد الإنتخابية.

أما من حيث الموضوع فإن الديباجة تتناول مسار الشعب الجزائري التاريخي خلال ثورة التحرير وتمسكه بتاريخه وقيمه وشخصيته الوطنية وما قدمه من تضحيات في سبيل تحقيق إستقلال الجزائر وترسيخ الديمقراطية والحرية وما بذله لتشييد الإنجازات الكبرى وما عرفته الدولة من إنجرافات عرضت البلاد لمخاطر كبيرة في ظل تدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، بل وعرف الشعب أثناء الأزمة الوطنية إنهاكات وتجاوزات خطيرة، ومع ذلك إستطاع الشعب أن يحول هذه الأزمة إلى وثبة ساهمت في التخفيف من حدتها بعد عقد الوفاق الوطني الذي وقع في نهامة جانفي 1994 وتنظيم التخفيف من حدتها بعد عقد الوفاق الوطني الذي وقع في نهامة جانفي 1994 وتنظيم التخابات رئاسية يوم 16 الشرعية" ما يفيد صواحة بأن المؤسسات القائمة بعد 11 جانفي 1992 إلى غاية الشرعية" ما يفيد صواحة بأن المؤسسات القائمة بعد 11 جانفي 1992 إلى غاية الإنتخابات الرئاسية غير شرعية.

وقد إعتمد محرروا هذه الديباجة الأساليب القديمة في تقييم مراحل ما بعد الثورة بحيث أهملت بشكل فاضح مرحلة ما قبل 11 جانفي 1992 معتبرة أن هناك إنحرافات وقعت على أثر تبني التعددية (النقاط من 8 إلى 11) وأن إنقلاب 11 جانفي بعد وثبة تقويم وأن ندوة الوفاق الوطني لسنة 1994 اسمحت بسد الفواغ المؤسساتي وفسح المجال لعودة المسار الإنتخابي في إطار ديمقراطي تعددي ألا معتبرين

ا صدر أيضا في شكل كتيب عن رئاسة الجمهورية.

² إعتراف رسمي بما ذهبنا إليه سابعًا من عدم شرعيتها .

³ وكأن إنتخاباتُ ديسمبر 1990 و 1991 لم تكن ديمقراطية ولا تعددية.

بأن الإنتخابات الوئاسية لسنة 1995 مكتت الشعب من التعبير عن خياره بكل ديمقراطية وحرية وسيادة، ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، مما يعد تنكرا لكل الإنتخابات التي جرت في الجزائر بما فيها إستفتاء تقرير المصير وما تلاه من إستحقاقات!.

المحور الثاني: يتناول موضوع الحوار الذي يهدف إلى "تعزيز الديمقراطية التعددية وإستكمال بناء الصرح المؤسساتي للدولة على أساس إنتخابات حرة وديمقراطية "أق ويستزم أطراف الحوار بإنجاز تلك الأهداف في ظل إحترام المكونات الأساسية للهوية الوطنية، ومبادىء وأطر التعددية السياسية والديمقراطية كإختيار سيد للشعب الجزائري". وتتكون المكونات الأساسية للهوية الوطنية من الإسلام والعروبة والأمازيغية.

ورذا كان المكون الأول والثاني قد حضيا بمكانة في النصوص السابقة، فإن المكون الثالث المتمثل في الأمازيغية قد أدرج رسميا في هذه الوثيقة إستجابة لمطالب العديد من المواطنين وبالتطور من الاغلبية بسبب لجوء بعض التنظيمات الشرعية وغير الشرعية لإستغلال هذا المكون والإختفاء وراءه لتحقيق أهداف

ا هو إعتراف رسمي من السلطة بأن الإشخابات السابقة لم تكن معبرة حقيقة عن رأي الشعب وأن المؤسسات المنبثقة عنها بالنتيجة لا تتمتع بصفة المشروعية أو الشرعية! وما يؤكد ذلك ما ورد في مذكرة وزارة الدفاع لسنة 1990 – سابق الإشارة إليها – التي إقترحت على رئيس الجمهورية توزيع المقاعد في الإشخابات الشريعية لسنة 1991 بما يضمن عدم حصول لجبهة الإسلامية للإثناذ على الأغلبية.

² رأينا كيف جرى الحوار وتوجيهه من قبلِ السلطة.

³ من التنظيمات الشرعية: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الإشتركية وحزب العمال أما غير الشرعية فيمكن حصوها فيما يلي: الحركة الثقافية البربرية MBC بفروعها وحركة العروش وهي تنظيمات غير معترف بها رسميا. للمزيد من المعلومات حول هذه الأخبرة انظر:

⁻Bennadji (C): chroniques politiques Algérie. In annuaire de l'Afrique du Nord 2001 pp. 127 et S.

حيث نجد الكاتب، تحول إلى مدافع ومساير لكل ما صدر عن تلك التنظيمات غير الشرعية. بل ومثير للنزعة الجهوبة من خلال إصداره أحكاما قيمية لصالح جهة على حساب جهات أخرى من الوطن.

سياسية، كما فعلت تنظيمات أخرى بالنسبة للإسلام معتبرة نفسها الممثل الوحيد له أ. وما نجم عن ذلك من بروز نزعات تطوفية أثرت سلبا وبشكل عميق في التلاحم بين أفراد الشعب وتجانسه الذي ما فتىء يتدعم إلى أن بلغ أوجه في مرحلة الثورة المتحريرية المباركة.

ولوضع حد لهذه السلوكات التي لا تصب في خدمة وتدعيم الوحدة الوطنية وتجانس وتلاحم أفراد الجحمع، أقرت السلطة عن وعي بأن هذه المكوّنات الأساسية لهوية الوطنية، بإعتبارها تراثا مشتركا لجميع الجزائرين، ينبغي أن تكون في منأى عن الإستعمال الحزبي و السياسوي و ليس السياسي.

كما تضمن هذا المحور مبادئ وأطر التعددية السياسية من خلال التأكيد من جهة على تجسيد مبادئ أول نوفمبر الحالدة التي ضحى من اجلها خيرة ابناء هذا الشعب بارواحهم وشبابهم حتى ينعم أبناء الجزائر بالإستقلال والحرية ويستردون كرامتهم التي فقدوها منذ أن وطئت أقدام المستعمر الغاشم أرض الجزائر المباركة. ومن جهة ثانية إحترام الدستور وقوانين الجمهورية ونبذ العنف كوسيلة تعبير للوصول الى السلطة وانبقاء فيها، وإحترام الحقوق والحرات الفردية والجماعية والمسك بالديمقراطية بما لا يمس بالقيم الوطنية وتبني التعددية وإحترام مبدأ الداول على لسلطة عن طريق الاختيار الحر.

وفي الأخير تضمن الملحق مقترحات تتعلق بمواعيد الإستحقاقات القادمة بحيث يجرى الإستفتاء حول تعديل الدستور قبل نهاية سنة 1996 وتنظيم إنتخابات تشريعية في غضون السداسي الأول من سنة 1997، وتختم المواعيد بالإنتخابات المحلية التي تجرى خلال السداسي الثاني من نفس السنة.

ا مع أن الشعب مسلم وأن الأحزاب الأخرى متمسكة بهذا الدين في إطار الإسلام دين ودولة. أو تلك التي تفر به لكنيا تطالب بفصله عن الدولة والتي توصف بالأحزاب اللآئكية وهي قليلة العدد والتمثيل المقارنة مع الفئة الأولى من الأحزاب.

وتطبيقا للأرضية شرع في إعداد مشروع التعديل الدستوري بما يضمن محتويات الأرضية من طرف لجنة يرأسها الأمين العام للحكومة أ، وتحت المتابعة المستمرة الوزير المستشار ومدير ديوان الرئاسة والمصالح المعنية ويطبيعة الحال رئيس الجمهورية، وتم نشر المشروع يوم 22 أكوبر 1996 على سبيل الإعلام.

وقد سبق ذلك دعوة الهيئة الإنتخابية للإستفتاء على المشروع يوم 14 أكموبر 1996، وإنطلقت الحملة الإنتخابية طبقا للمادة 123 من القانون المتعلق بالإنتخاب ليتم الإستفتاء يوم 28 نوفمبر ويعلن المجلس الدستوري عن نتيجته يوم أول ديسمبر 1996 وهي كانتالي :

الناخبون المسجلون 16434574، عدد المصوتين 13111514، عدد الأصوات المعبر عنها 12750027، نعم 10785919 لا 51964108.

وبذلك دخل الدستور الجديد حيز الطبيق.

الفقرة الثانية المميزات الأساسية للدستور

يتميز دستور 1996 عن دستور 1989 فيما يلي:

ا محفوظ لعشب بجانب لزهاري بوزيد والأمين شريط والغوثي مكامشة.

2 محمد بتيم المعروف تحت لقب بتشين وأحمد أويحي.

3 إعترضت بعض الأحزاب على عدم إدراج بعض مقترحاتها التي قدمتها في المجان كانفصل بين الدين وانسياسة (جمهة القوى الإشتراكية والتحمع من أجل انثقافة والديمقراطية وحزب العمال) ورفض التشويع بأوامر الذي أسند لرئيس الجمهورية بعد أن حذف بموجب دستور 1989.

4 . المرسوم الرئاسي رقم 96 348 المؤرخ في 1996/10/14

5 يعتبرت انتائج من قبل ورارة الداخلية مقبولة في حين إعتبرتها جبهة القوى الإشتراكية عودة إلى نظام الحزب الواحد، وإعتبرتها الهيئة النفيذية للجبهة الإسلامية للإثناذ "مذبحة ودكناتورية دستورية 'وحذرت من الإستموار في تطبيق سياسة الكل أمني والنظرف. أما المجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فذهب إلى "أن النتائج مزورة. وأ ن الرئيس زروال يويد أن يخضعنا لسنطته Barki (S.E) :op. cit p. 423.

1- أنه كرس الأبعاد الثلاثة الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية وحياد الإدارة وإقرار حربة التجارة والصناعة في إطار القانون. كما أقرت أحكامه حق إنشاء الأحزاب السياسية التي كانت سابقا تسمى بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أن لا تستعمل ذلك الحق لضرب القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، وأن لا توسس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا تقوم في دعائها الحزبية على العناصر المبينة أعلاه، أو تكون تابعة تحت أي شكل من الأشكال إلى مصالح أو جهات أجنبية، أو تلجأ إلى إستعمال العنف والإكراه في نشاطاتها.

ومن خلال ما سبق يتضح أن تلك القيود المفروضة على الأحزاب، الهدف منها تجنب عودة المظاهر السلبية والفوضوية واللاتسامحية التي طبعت نشاطات بعض الأحزاب سابقا² وضمان الحفاظ على النظام.

المطالبة بجياد الإدارة وتسجيل ذلك في نصوص شيء، والواقع شيء آخر، والتي تحولت إلى
 سلوكات سلبية أثرت على مصداقية الإدارة ومن ثمة على كل هياكل ومؤسسات الدولة.

² الجبهة الإسلامية الإنقاد التي تجاوزت حدود النشاط السياسي السلمي إلى التجمهر والإضراب السياسي واستعمال خطاب معنف وإنتهت بالعمل المسلح.

⁻ التَجْمُع من أجلَّ الثقافة والديمقراطية الذي أَذكى بشكل كبير روح العداء للسلطة بالإعتماد ليس فقط على إثقادها وهو حقه الدستوري وإنما إستعمال أحد مكونات الهوية الوطنية نزرع الفئنة بين المواطنين، ما دفع البعض إلى شطب كلي للحرف العربي في بعض مناطق الجمهورية وظهور تنظيمات غير شرعية مناهضة للنظام، بل ووصل الحد إلى ظهور تنظيم يطالب بالإستقلال الذاتي لبعض مناطق الوطن.

2- يعتماد الإزدواجية في البرلمان! بإنشاء مجلس أمة إلى جانب المجلُّسُ الشعبي الوطني، تسند لرئيسه مهمة رئاسة الدولة في حالة الشغور. غير أنه رغم نص آلمادة 98 القاضية "بمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه ، إلا أنه لا يتمتُّع بسلطة المبادرة بالتشريع (المادة 119) ولا يمكنه تعديل النُّص الموافق عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني، وإنَّمَا عليه أن يوافق على النص الوارد من الجِلس الشعبي الوطني كما هو، وإن كأن يحق للمجلس عند عدم حصوله على الْإغلبية المطلُّوبة (4/3 الأعضاء) توقيف النص إلى حين إنشاء لجنة متساوية الأعضاء بطب من رئيس الحكومة لإقتراح ض يتعلقِ بالأحكام محل الخلاف، على أن لا يتعرض النص المفترح لأي تعديل دون موافقة الحكومة، مما يعني بأن مجلسِ الأمة لا يشارك في التشريع إلا بموجب هذه الطريقة المحدودة الأثر المقيّدةُ بأرادة الحكّومة. كما أن هذا الإجراء بهدف إلى كبح جماح الأغلبية الحزبية في المجلس الشعبي الوطني، وذلك تحت مبررات المزايا التي يحقَّها نظام إزدواجية الجلسين والتي من بينها تحسين مردودية البرلمان من خلال المزج بين التمثيل السياسي في الجِملس الشعبي الوطني والكفاءة والحكمة والتبصر التي يتصف بها أعضاء تجلس الأمة، ومن ثمَّة تحسين التشريع وإستقراره وشموليته، فضَّلا عن النَّخفيف من المواجهة بين الأغلبية في المجلس انشعبي الوطني والسلطة التنفيذية حيث يتولى مجلس الأمة تلك المهمة بإعتباره ضامن التوفيق بين الطرفين لتموير أي مشروع أو إقتراح قانون كونه اليد الطولى للمطرقة التي يُؤذب بها السلطة النَّنفيذية الجلس السُّعبي الوطُّني فهو الذي تعود له السلطة في رفضٌ

أي نص لا يساير توجه السلطة التنفيذية ولو حارّ إجماعًا من ممثلي الشعب في المجسس الشعبي الوطني، ما يدفع هذا الأخير إلى مواعاة موقف مجلس الامة المحتمل من النص

الإزدواجية قبل ذلك في مشروع دستور 1993 الذي أعدته لجنة بأمر من المجلس الأعلى نلدولة في عهد الرئيس على كافي وكان معربجا لعرضه للاستفتاء، غير أن راي المجلس الدستوري حال دون ذلك والذي رأى فيه وجوب التقيد بالباب الرابع من الدستور بما يعني انتظار انتخاب المجلس الشعبي الوطني نت جهة واحترام بيانه الصادر في جانفي 1992 من جهة ثانية.

إذا كان يرغب في حصوله على النصاب المطلوب، وحتى لدى إنشاء لجنة متساوية الأعضاء فالموقف التوفيقي يبقى هو الحل الوحيد.

وفي ذات الإتجاه فإن السلطة التنفيذية بموجب ممثليها في مجلس الأمة تستطيع أن تعرقل حيازة النص على الأغلبية المطلوبة مما يستوجب على المجلس الشعبي مراعاة موقف الحكومة من النص وكذا أعضاء مجلس الأمة، وبانتيجة فإن وجود الغرفة العليا بإعتبارها عين السلطة التنفيذية قد يكون عامل معرقل لتنفيذ توجهات أغلبية المجلس الشعبي الوطني، لكنه في ذات الوقت بلعب دور، هام في تهدئة العلاقات بين السلطة التنفيذية والأغلبية البرلمانية خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ليست من نفس اللون السياسي للحكومة.

وقد يصل الأمر إلى حد دفع المجلس الشعبي الوطني للقيام بعرقلة العمل الحكومي من خلال التمسك بمواقفه المناهضة للحكومة بموجب إدخال تعديلات على المشاريع المفروضة عليه بما يفرغها من محتواها أو يجعلها تعبر عن توجهاته فتعرقل الحكومة الموافقة عليها في مجلس الأمة، إلا أنها قد تكون هي الأخرى في حاجة ماسة لذلك النص لتنفيذ بونامجها فتضطر عندها للجوء إلى طلب إجراء مداولة ثانية بواسطة رئيس الجمهورية أو إلى الحل الجدري المتمثل في حل المجلس، لكن الذي عليها أن تتنبأ له وتحاط وتخشي وقوعه هو أن يعيد الشعب نفس الأغلبية، إذا كانت الإنتخابات نزية، وعندها تجد نفسها في حرج كبير بسبب إهتزاز مشروعيتها.

وعليه فإن الحل يبقى دائما بيد السلطة التنفيذية التي تبقى مطالبة في ظل هذا النظام بمهادنة الأغلبية في الغرفة السفلى وتنظيم التشاور والتنسيق المباشر أو غير المباشر بواسطة مجلس الأمة لضمان تنفيذ برنامجها!

المقصود هو برنامج رئيس الحمهورية بدل برنامج الحكومة بأغلبيتها البرلمانية، فمنذ مجيئ الرئيس بوتفييقة فرض على الأغلبية برنامجه رغم وضوح وصواحة النص، وكرس ذلك بموجب تعديل الدستور سنة 2008.

والأهم من هذا و ذاك أن مجلس الأمة، خلافًا لما قد يعتقده البعض بالإعتماد على ما جاء في المحور الثاني من مذكرة الحوار الوطني من أن التعديل يهدف إلى تعزيز الديمقراطية التعددية و 'ترسيخ الديمقراطية'، أنشىء لضمان إستمرارية النظام الجمهوري وحمايته وإستقراره، ويتبدى ذلك في النصاب المطلوب للمصادقة على النصوص التي حازت موافقة المجلس الشعبي الوطني، حيث يشترط الدستور مصادقة 4/3 أعضاء مجلس الأمة. وهو النصاب الذي لا يتماشى باتا مع أسلط مبادىء الديمقر،طية المر.د "ترسيخها" بموجب التعديل الدستوري! ؟ كونه يخول 1/4 أعضاء مجلس الأمة زائد عضو واحد لعرقلة التِّعبير عن إرادة نواب المجلس الشعبي الوطني حتى بكامل أعضائه وأغسية مجلس الأمة (4/3 ناقص واحد)!؟، ومنَّ ثمَّة فاإنَّ التعديل بدل إضفاء المرونة وترسيخ الديمقراطية يمكن أن ينسبب في تكريس أزمة دستورية لا تحل إلا بتدخل الطرف الذي له تأثير على ١٠٤/١ من أعضاء مجلس لأمة لتمرير النص المعترض عليه من قبل تلك الأقلية المتسلطة بنص الدستور انذي يوضع في الأساس لإقامة ديمقراطية الأغلبية وليس الأقلية!؟، وقد يزداد الأمر تعقيدًا لو أنَّ 1+4/1 في مجلس الأمة آل إلى حزب معارض للسلطة والأغلبية في الجلسين. ففي هذا الإفترض ستكون مؤسسات اندونة حبيسة إرادة هذه الأقلية إلى حين إتخامات جدمدة وأس فقدانها لذلك النصاب إذا كانت الإنتخابات نزيهة، لأن رئيس الجمهورية لا سَتَطيع أن يحل مجسس الأمة، ومن ثمة تحل بالبلاد أزمة مؤسساتية إلى حين تجديد مجلس الآمة وأمل فقدان تلك الأقلية لنصاب 1+4/1 من أعضاء الجلس.

والنابت أن السلطة كانت متخوفة جدا من إحتمال تكوار تنابح ديسمبر 1991 وظهور توجه معارض لها يمكن أن يهدد النظام الجمهوري فلم تجد وسيلة لكبح جماح هذا التوجه المفترض إلا إنشاء مجلس ثان كانت التسمية المقترحة الأولى له هي مجلس الجمهورية أثم إستبدل بمجلس الأمة.

ولضمان عدم تكرار سيناريو 1991 قبل إنشاء مجلس الأمة وبعد إتخاب المجلس الشعبي الوطني، أدرج حكم إثقالي في الدستور يقيد ممثلي الشعب في

¹ تعبيرا عن التمسك بالنظام الجمهوري.

المجلس الشعبي الوطني المنتخب عن طريق تخويل رئيس الجمهورية وقف الصدار القوانين المتحذة بمبادرة من النواب إلى غاية المصادقة عليها من قبل مجلس الأمة وحد تنصيبه! ؟، وهو ما يعني إتفاء الثقة في الشعب لإحتمال إختياره ممثلين له تتعارض توجهاتهم مع التوجه المعتمد من قبل السلطة فيبادرون بإفتراحات قوانين تخالف توجهات السلطة ويضعوها في حرج أبن يصبح الرئيس مجبرا على الصدارها والشروع في تنفيذها قبل تنصيب مجلس الأمة واجهة السلطة وأدانها لتقييد إرادة ممثلي الشعب المنتخبين من قبله عن طريق الإفتراع العام المباشر والسري، لذلك وجب وضع ذلك القيد لضمان عدم المساس بإختيارات السلطة ولو السوي، لذلك هو تجميد إقتراحات القوانين أو التعديلات على المشاريع رغم حيازتها على موافقة المجلس الشعبي الوطني، إذا كانت لا نتماشي وتوجهات السلطة، إلى حين تصيب مجلس الأمة الذي سيتولى التوقيف الرسمي الدستوري بشكل نهائي بموجب عدم توفير النصاب المطلوب لتمرير إقتراحات النواب في المجلس الشعبي الوطني فيتحول عدم توفير النصاب المطلوب لتمرير إقتراحات النواب في المجلس الشعبي الوطني فيتحول عدم توفير النصاب المطلوب لتمرير إقتراحات النواب في المجلس الشعبي الوطني فيتحول علم الأمة إلى أداة لقيبيد إرادة ممثلي الشعب?.

وإذا كان الشعب قد وافق على التعديل الدستوري بما يجعله تعبيرا عن إرادة الشعب رسميا³، فإن إحتمال إختياره مستقبلا لتوجه معارض للسلطة القائمة – نظره – سوف يؤدي إلى حدوث أزمة بين الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني

ا المادة 180 فقرة أخيرة من اندستور .

² نقول الأستاذ أحمد محيو:

[«]Il est claire, dans un cas comme dans l'autre, que l'on accorde une confiance limitée au suffrage universel direct et qu'il est apparu prudent de mettre en place un moyen pour contenir ou bloquer les initiatives inopportunées de la chambre basse. Op. cut p. 485."

³ الدستور في الدول النامية هو تعبير عن إرادة السلطة انفعلية، فهي التي تصيغ المشروع وتشرحه وتحدد مصيره بواسطة الإستماء الرسمي، لذلك نعتقد بأن أفض دستور هو ذلك الذي يصاع ويطرح على هيئة تأسيسية تعددية أو على البرلمان (المعددي الفعلي) لسناقشة والتصويت عليه قبل عرضه على الشعب. انظر بوالشعير (سعبد) القانون الدستوري. ط 10 الجزء الأول 2009 ص 179.

وبجس الأمة بأغلبيته أو بأقليته المفيضط رئيس الجمهورية - تجنبا لإستمرارية الأزمة الى حل المجلس الشعبي الوطني الإستحالة حل مجلس الأمة على أمل أن تعزز الإنخابات المقررة إثر الحل على ظهور أغلبية متجانسة مع مجلس الأمة، إلا أن الإحتمال الآخر قد سحقق وذلك بإعادة منح الشعب ثقته لنفس التوجه المعارض خطروا - مما يكوس الأزمة المؤسساتية ويضع رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الأمة في موقف حرج من حيث مشروعية تمثيلهم للشعب الذي فضل غيرهم مرتين، في المرة الأولى وبعد الحل من يضمن عدم فوز ممثل تلك الأغلبية المجدد فيها الثقة في المجلس الشعبي الوطني وما مصير مجلس الأمة والدستور معا الموضوعين لضمان عدم وصول جهة معارضة لنظام الحكم المعتمد؟ ويبدو أن الميكانيزمات المعتمدة المتمثلة في الدستور و قانون الإنتخابات والممارسات المختلفة التي ألفها العام والحاص كفيدة بتجنب وقوع مثل تلك الإحتمالات على الأقل في ظرف وجيز، لكن ذلك لا يعني إنتفاء حدوثها مثل تلك الإحتمالات على الأقل في ظرف وجيز، لكن ذلك لا يعني إنتفاء حدوثها

ا قد تحظى الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني بنفس الأغلبية في مجلس الأمة في حالة فوزها بأغلبية عالس الشعبية وقد تصل حتى 3/2، لكن ذلك غير كاف لفرض توجها ته واختياراتها، وهو ما يتنافى ومبدأ الديمقراطية القاضي بحق الأغلبية في الحكم و لأقلبة في المعارضة، ذلك أن الثلث المعين (48 عضوا) من طوف رئيس الجمهورية (مادة 101 من الدستور فقرة 2) يمكنه أن يجمد النشاط المشريعي بمجرد وجود 37 من معارضي توجه الأغلبية في المجلسين على اعتبار أن المصادقة على القانون في مجلس الأمة لا تكون صحيحة الا مجمول النيس على 4/3 أعضاء المجلس.

² قد تأخذ الأزمة لمؤسساتية أبعادا أخطر بسبب النصاب المفروض للمصادقة على القوانين التي حازت موافقة المجلس الشعبي الوطني وذلك في حالة وجود 4/1 من أعضاء مجلس الأمة ينتمون لحزب معارض لكل من الأغلبية في المجلسين و حتى لرئيس الجمهورية مم يرهن مصير البلاد وبجعلها تحت رحمة 37 عضوا من مجلس الأمة، فاي حل سيتخذه أو يقترحه رئيس الجمهورية على انشعب، ويبدو أنه لا مفر في تلك الحالة إلا اللجوء لتعديل المادة 120 فقرة 3 من الدستور بما يعيد تلك الأقلية إلى حجمها أو أن انسلطة تلج إلى ميكانيزماتها المعهودة التي تضمن لها تجنب الوقوع في الآثر السلبي لحكم تلك الفقرة وذلك بخطي المبادىء الديمقواطية والشفافية الإنتخابية.

مستقبلا، إذ المعلوم أن السلطة مرتبطة بهذا الشعب ولن تتمكن من نيل ثقته وتأييده إلا إذ كانت معبرة عن إرادته وطموحاته الفعلية، والقول بأنها مرتبطة به نتعامل معه كما هو، يعني أنها لا تستطيع أن تستورد شعبا آخر أو تتولى رسكلته في الخارج، ومن ثمة فإن علي السلطة التقيد بأحكام الدستور بما يرفع رأس هذا الشعب والدولة قدر رفعة ثورة اول نوفمبر ومبادئها.

وثما سبق ننهي إلى أن مجلس الأمة أنشىء ليس للتشريع أو لتدعيم أو تعزيز الديمقراطية بقدر ما أنشىء الضمان إستقرار مؤسسات الدولة وإستمراريتها المجالا يخرج عن مشروع المجتمع المعتمد وحماية معبد النظام الجمهوري من كل محاولة للمساس به، والموافقة على مشاريع القوانين التي تحظى بموافقة السلطة التنفيذية والإعتراض على غير ذلك، ما بعد تراجعا لصالح تركيز السلطة وتكرس بشكل مفرط بتعديل الدستور سنة 2008.

3-كما أدرج النص بعض الشروط الأخرى التي يجب توافرها للترشح لوناسة الجمهورية وهي إثبات الجنسية الجزائرية لزوج المترشح ومشاركا في ثورة التحرير إذا كان مولودا قبل 1942 وأخيرا. والأهم والأخطر في ذلك هو فتح الباب للقانون لإضافة شروط أخرى خلافا لمدستور السابق الذي حددها على سبيل الحصر مقيدا بذلك .لمشرع الذي قد يلجأ إلى فرض شروط غير موضوعية لإبعاد مواطنين من الترشح.

والثابت أن هذه الشروط الإضافية، وإن كان الشعب قد وافق عديها، حسب ثائج الإستفتاء، وأصبحت ملزمة للكافة بإعتبارها دستورية وقانونية، فإنها تفتقد للعدل بمفهومه السامي ويستشف ذلك من خلال إبعاد فئة وإسعة من المواطنين من الترشح وإقصار ذلك على الذين شاركوا في الثورة نظاميا، مع أن أغلب المواطنين

¹ فَقُرَةً 27 مِنْ مَذَكُرَةً الْحُوارِ الْوَطْنِي –مَايُو 1996- رئاسة الجمهورية ص 10.

² حول عيوب تعديل 2008 انطر: بوالشعير (سعيد): تعديل الدستور بوسطة البرمان. قراءة في إجراءات وتأسيس ومبررات تعديل 2008. المجلة الجزائرية العلوم القانوبية والإقتصادية والسياسية جامعة الجزائر كلية الحيتون العدد 1-2012 ص 7 إلى 53.

³ انظر: الفصل الثالث من الباب الأول.

http://www.opu-lu.ceristida

المولودين قبل جويلية 1942 قد ساهموا بصفة مباشرة أو غير مباشرة في .شورة من خلال حمايتها والدفاع عنها وتموينها وتمويلها وشاركوا في نجاحها مما يعد إجحافا في حقهم بإقصائهم دون ذنب إقترفوه سوى أنهم لم يتخرطوا نظاميا، فهل كان من المفروض أن ينضم جميع أفراد الشعب القادرين على حمل السلاح إلى الثورة نظاميا لأن ذلك معناه نهاية الثورة، إذ كثيرا ما رفضت طلبات الإنضعام إلى .نئورة، ليس بسبب المواقف المعادية لها أو الحوف من الحيانة وإنما بسبب عدم حاجة قادة الثورة في الولايات وانتورجي والأقسام إلى المزيد من عدد حاملي السلاح وهو ما يعرفه العام والحاص من المجاهدين.

والحق أن يضفاء الصفة الرسمية القانونية للمشاركة في الثورة قد تأكد خلال وضع قانون المجاهد والشهيد حيث إشترط لإثبات صفة المجاهد تقديم مستخرج Extrait من سجن معد لهذا الغرض، إلا أن المجلس الدستوري لم يتقيد بهذا النص على إعتبار أن شروط الترشح لرئاسة الجمهورية محددة على سبيل الحصر في الدستور (المادة 70 من دستور 1989) ما دفعه إلى قبول ترشح رئيس حركة حماس في الإنتخابات الرئاسية لسنة 1995 بسبب سمو الدستور على قانون الإنتخابات المناركة في الثورة للمواطنين المولودين قبل جويلية 1942 شرطا أساسيا للترشح المشاركة في الثورة للمواطنين المولودين قبل جويلية 1942 شرطا أساسيا للترشح المشاركة في الثورة للمواطنين المولودين قبل جويلية 1942 شرطا أساسيا للترشح

ا أدخل تعديل على قانون المجاهد والشهيد في عهد المجلس الوطني الإنتقالي الذي كانت فيه حركة حماس ممثلة دون أن تثار مسأنة المستخرج Extrait، حيث كان بالإمكان الضغط على الجهة المعنية لتسليم مستخرج الإعتراف بالمشاركة في الثورة لرئيس الحركة الذي كان قد فدم منف الإعتراف لدى الجهة المعنية، وكذلك الحال لدى تعديل الدستور تأكيد وجوب تقديم المستخرج، غير أن ذلك لم يحدث، فوقع أن رفض ملف المعني في إنتخابات 1999 بسبب عجز المترشح عن تقديم المستخرج الذي يثبت مشاركه في الثورة.

⁻ قانون الجحاهد والشهيد لم يعوض على المجلس الدستوري لبحث مدى دستوريته.

لرئاسة الجمهورية، وبذلك لم يكن بالإمكان الإعتماد على الشهادة التي يقدمها بعض الجاهدين ولوكانوا من قادة الثورة .

فقانون المجاهد والشهيد رقم 07-99 المؤرخ في ذي الحجة عام 1419 الموافق 05 أفريل 1999 يحدد شكل الشهادة وهي المستخرج Extrait بقوله في المادة 15 توسس لجنة من مجاهدين لدى وزير المجاهدين للبت في طلبات الإعتراف والتصحيح دون غيرها" وتنص المادة 17 "تثبت صفة العضوية في جيش النحرير الوطني أو جبهة التحرير الوطني وتقيد في السجل الإداري المخصص هذا الغرض وتستخرج نسخة منه عند الطلب" ، وقانون الإتخابات والدستور يشترطان إثبات المشاركة التي لا يمكن أن تكون إلا بالمستخرج، ومن ثمة فإن الترشح لمن ولدوا قبل جويلية 1942 معلق على توفر الشروط المحددة في الدستور وقانون الإنتخابات ومنها تقديم مستخرج – وفق قانون المجاهد والشهيد – يثبت مشاركتهم في الثورة، وهو ما لم يمكن محفوظ نحناح من تقديمه في ظل النصوص الجديدة مما دفع بالمجلس الدستوري يتمكن محفوظ نحناح من تقديمه في ظل النصوص الجديدة مما دفع بالمجلس الدستوري المى رفض ترشحه سنة 1999 والذي عذ من طرف مؤيدي المعنى وبعض السياسويين على أنه تراجع من المجلس الدستوري عن موقفه المعتمد سنة 1995،

ا مشما فعل العقيد يوسف خطيب المدعو حسان قائد الولاية الرابعة بالنسبة للمترشح محفوظ نحناح الذي بدوره دعم ترشحه للرئاسة متزكيات من حبايه.

² انظر القانون رقم 91-16 المؤرخ في ربيع الأول عام 1412 الموافق 1991/12/14 لمتعلق بالمجاهد والشهيد.

³ أكتفى المنرشح بتقديم شهادات خطية من مجاهدين دون أن يقدم مستخرج المشاركة المعرف في قانون المجاهد وانشهيد والذي يموحبه يحق إثبات المشاركة الرسمية، إذ لا يمكن القول بوجود قانون يحدد الوثيقة الرسمية التي تميز بين المشارك وغير المشارك رسميا ونظميه في الثورة وعدم تطبيقه.

⁻ قد تكون أنتائج التي حققها محفوظ نحناح في إنتخابات 1995 سببا في إدراج شرط المشاركة في الثورة في الدستور بموافقة مناصريه في المجلس الوطني الإنتقابي إثر تعدين القانون، حتى لا يمكن مستقبلا من الترشح وإحسال فوز "الشوريقراطي نحناح نكونه يسمي إلى التوجه الإسلامي.

وهي نهمة باطلة لا أساس لها من الناحية الدستورية والقانوبية، إذ كان على المعنيين أن يرفضوا الموافقة على تعديل قانون المجاهد والشهيد الذي أهي على شرط الإعتراف بالمشاركة في الثورة وكذلك رفض الموافقة على التعديل الدستوري الذي أدرج شرط المشاركة ضمن أحكامه، أو أن يستعجلوا الحصول على الإعتراف بالمشاركة من الجهة المعنية بعد أن قدموا ملفا لذلك، بدلا من صب جام غضبهم على مؤسسة محترمة بعرف العام والحاص أنها ملزمة بالتحفظ وتترفع على بعض المهرجين!

وأما فتح الجال أمام القانون لإضافة شروط أخرى، فقد تكون له إبجابياتة في حالة ما إذا كان المسعى هو الحفاظ على المصلحة الوطنية كإشتراط شهادة جامعية أو تحديد السن الأقصى للمترشح، وقد تكون له سلبياته إذا كان الغرض إبعاد مرشحي المعارضة أو من تخشى السلطة فوزهم بسبب شعبيتهم وإن لم يكونوا من المعارضين، ما يدفع الأغلبية البرلمانية إلى إضافة شروط أخرى دون أن يكون من حق المجلس الدستوري الإعتراض عليها إلا إذا كانت مخالفة صراحة لحكم دستوري، ومن ثمة تجنب ما حدث أثناء تعذيل قانون الإشخابات سنة 1995 عيث إشترط ذلك التعديل الجنسية الأصلية الجزائرية لذوج المترشح للرئاسيات لإبعاد بعض الشخصيات من الترشح للإنتخابات الرئاسية لسنة 1995، فرغم محاولات لفت إنتباه السلطات المعنية من طرف رئيس المجلس الدستوري، فرغم محاولات لفت إنتباه السلطات المعنية من طرف رئيس المجلس الدستوري، لدى إعداد مشروع تعديل القانون بآثار إدراج هذا الشرط في قانون الإنتخابات

المعد الإعلان عن رفض توشح محفوظ نحناح بسبب عدم تقديم مستخرج يثبت مشاركة في الثورة، نظم الكفزيون حصة خاصة بالموضوع بحضور عمثل عن المترشح الذي لآم المجلس الدستوري بدل توجيه اللوم إلى السلطة التي لم ترد على طلب الإعتراف بالمشاركة في الثورة وإتقادها. والمعروف أن هذا الحزب يتجنب دائما المواجهة لإعتماده على مهادنة السلطة بغرض المشاركة بدلا من المعارضة والمقاطعة، لذلك كان عليه البحث عن كبش الفذاء للتخفيف من ضغط مناضليه والظهور بمظهر ضحية المجلس الدستوري. وحتى لمستقيدين داخل الحركة من إقصاء المترشح الذين فتح لهم الباب لنولي قيادة الحركة، لم يتوانوا في تسليط لسانهم، ظاهرها، على المجلس.

على إعتبار أن المجلس الدستوري قرر عدم دستورية ، وأن إعادة إدراج هذا الشرط يعد مخالفة للدستور الذي ينص على أنه "إذا قرر المجلس الدستوري أن نصا تشريعيا أو تنظيميا غير دستوري، يفقد هذا النص آثره إبتداء من يوم قرار المجلس أن السلطات تمادت في تجاهلها لذلك التبيه وما نجم عنه من خرق لأحكام الدستور، يجعل قرارات المجلس مستقبلا ذات أثر آني فقط وليس مستقبلي ونهائي، ما يفتح المجال أمام السلطات بإعادة طرح أي موضوع سبق أن فصل فيه المجلس بعدم الدستورية وتطبيق الأحكام المتعلقة به مخالفة لأحكام الدستور التي أكدها المجلس بقراراه دون إخطار للمجلس. وبذلك تتحول السلطنين التشريعية والتنفيذية إلى مؤسستين فوق الدستور، خلافا لما أقره المؤسس الدستوري من حق المجلس في إلغاء الأحكام المشريعية أو الننظيمية الصادرة عن المؤسستين إذا كانت مخالفة للدستور بعد إخطاره.

وعلى الرغم من إعلام السلطات بأن الجلس الدستوري غير موافق على إدراج شرط الجنسية الأصلية 3، إلا أن ذلك لم يتن السلطات المختصة عن التمادي في مسعاها السلبي، إلى أن تدخل الرئيس مباشرة، بعد إطلاعه على الموضوع، فقدم إقتراحا إعتمد في مجلس الوزراء يتمثل في إشتراط الجنسية الجزائرية لزوج المترشح وليس الأصلية، وما دام قرار المجلس الدستوري يتعلق بالجنسية الأصلية، وإن كان الشرط الجديد (الجنسية الجزائرية) هو أيضا مخالفا للدستور بناء على نفس الناسيس، إلا أن المجلس ليس من حقه إثارة الإخطار ولا دراسة مدى دستورية قانون دون إخطار طالما أن الموضوع (الجنسية المكتسبة) لم يطرح على المجلس الدستوري للفصل في مدى دستورية.

وعليه قرر المجلس إنتظار إحتمال الإخطار السابق أو اللاحق، حسب الحال، بل وقرر أن عدم الإخطار لا يحرج المجلس الدستوري المكلف بإحترام الدستور خلافا للقاضي الملزم بتطبيق القانون.

¹ قرار رقم 1 مؤرح في 1989/08/20 يتعلق بقانون الإشخابات (رابعاً). 2 المادة 159 من الدستور .

³ تم ذلك بواسطة رئيس الجلس الدستوري.

ومن ثمة تقرر بأنه في حالة عدم الإخطار سيتولى بحث المفاضلة بين تطبيق الدستور السامي والقانون المخالف له، ويتهي يتطبيق الدستور وإبعاد القانون دون إنغائه، وبالتالي قبول ترشح من لا يتمتع أزواجهم بالجنسية الأصلية و المكتسبة. لكن الذي حدث بعد ذلك هو أن المشروع عندما طرح على المجلس الوطني الإتقالي أراد أعضاؤه ورئيسهم بجانب رئيس اللجنة القانونية نذي كان عضوا في المجلس الدستوري، أن يكونوا ملوكا أكثر من الملك، فغيروا إقتراح رئيس المجمهورية وأعادوا نفس الصياغة التي أقرتها الحكومة في مجلسها إبتداء وهي الجنسية الأصلية. ورغم الإتصالات بالمعنيين أساسا ومباشرة وعلى رأسهم رئيس المجلس الوطني الإنتقالي ورئيس المجنة القانونية إلا أن الموقف لم يتغير والسبب معروف ما دفع المجلس الدستوري الحروج إلى العلن ضد الجميع بإصداره بيان بتأريخ 25 جويلية دفع المجلس الدستوري الحروج إلى العلن ضد الجميع بإصداره بيان بتأريخ 25 جويلية دفع المجلس الدستوري الحروج إلى العلن ضد الجميع بإصداره بيان الذي كان سببا في 1995 يذكر ويتمسك بقراره الصادر سنة 1989 ، وهو البيان الذي كان سببا في

أن هناك توجيهات للمجدس الوطني الإنتقالي لإعادة إدراج نفس الشرط خالافا لما إقترحه رئيس
 الجمهورية وأقره مجلس الوزراء.

² بيان 1995/07/25 المذكر والمتسك بقراره الصادر 1989/08/20 والذي قرر على إثره المجلس بالإجماع تقديم إستقالتهم في حالة عدم الإستجابة لمصمون البيان لأن القول بالبقاء في مجلس تداس قراراته ولا تحترم وتغير بإستصدار نصوص مخانفة لها حسب الظروف أصبح عير مقبول، لا سيما وأن ذلك الشرط كان يقصد به يبعاد مواطنين من المترشح و بن كانوا لم يتقدمو ومنهم على سبيل المثال عبد الحميد مهري وأحمد طالب الإبر هيمي. ونظرا للموقف الثابت المسؤول للاعضاء، وتجنبا لحدوث أزمة دستورية تغببت الحكمة على المجابهة في المعاطي مع الموضوع وتم نشر البيان بعد الرفض وكذا تم يخطار المجلس بقرار من على السلطة. وبذلك إسترجع المجلس هيبته وإستقلائية وثبت قرار 1989 مؤكدا على أن "قراراته تكتسي الصيغة الهائية وذات النفاذ الفوري ونلزم كل السلطات مؤكدا على أن "قراراته تكتسي الصيغة الهائية وذات النفاذ الفوري ونلزم كل السلطات العمومية وأنها ترتب، بصفة دائمة، كل آثارها ما لم يتعرض الدستور للتعديل وطالما أن المنطباب التي تؤسس منطقها مازالت قائمة"، وهو ما إعتبره البعض مبالغة دون معرفة المنفيات وانظروف والأسباب انتي دفعت المجلس الدستوري لذنك التأكيد.

إثّارة الإخطار حيث سمي بالإخطار المثار ^{ال} Saisine provoquée بعد أخذ ورد بين المؤسستين المعنينين وهو يختلف عن الإخطار الإرادي².

وبموجب ذلك تم إلغاء البند الوارد في القانون والمتعلق بإشتراط جنسية زوج المترشح الأصلية وثبت قرار المجلس الدستوري لسنة 1989.

ولم يقتصر التعديل على ما سبق بل إمتد ليشمل اليمين الدستورية وحق رئيس الحكومة في طلب التصويت بالثقة، فإن حاز الثقة إستمر في مهامه وإن فقدها قدم إستقالة حكومته، كما أسندت له مهمة السهر على حسن سير الإدارة العامة.

2 الإخطار .لمشر يكون بناء على ضغط جهة ليس لها حق الإخطار لكتها تدفع صاحب الحق في الإخطار إلى القيام بالإجراء. أما الإخطار الإرادي فهو الذي يقوم به صاحب الإختصاص بررادته الحرة بناء على إقتراح أو توصية من مقربيه (مستشار مثلا) أو بمبادرة فردية.

اسمي كذلك لأنه من الناحية الدستورية لا يجوز للمجلس أن يدخل من تلقاء نفسه بل عليه إشظار الإخطار من الهيئة المعنية دستوريا وهي رئيس الجمهورية. وقد أجبر المجلس على بأرة الإخطار حتى لا يتحول إلى دودة زائدة في النظام لا يصلح إلا لغطية أو تبرير أو تأكيد ما نويده السلطة، لذا كان عليه أن يقف في وجه الجميع ودون إستثناء، بجيث لم يجد في تلك الظروف أية جهة تؤزره، ومع ذلك صعم على التمسك بموقفه مهما كانت النتائج بما فيها الإستفالة الجماعية، فتحقق له ما أراد. ومنذ ذلك الحدث غيرت السلطة موقفها من الجلس الدستوري في الإنجام الإيجابي التكاملي. رغم ما أثاره هذا البيان من مواقف مشجبة تجاه الدستوري إلا أن عيبهم يتمثل في كوفهم لا يفرقون بين المشاعر والعواطف الوطنية من جهة، الدستوري إلا أن عيبهم يتمثل في كوفهم لا يفرقون بين المشاعر والعواطف الوطنية من جهة، الدستوري إلا أن عيبهم يتمثل في كوفهم لا يفرقون بين المشاعر والعواطف الوطنية من جهة، الحساسيات والعواطف والمشاعر من حبه أخرى، ومن أراد غير ذلك فليعدل الدستور. وهو ما قامت به السلطة فيما بعد نفسح المجال أمامها للدخل متى شاءت بإضافة شروط ألحنسية الأصلية سابق الحديث عنها المدسور حالة أو حالات أخرى شبهة بقضية المحسية الأصلية سابق الحديث عنها

4- إضافة نوع جديد من القوانين هي ما إصطلح على تسمية الماقوانين العضوية Lois organiques والتي يمكن إعتبارها من الوسائل التفصيلية المكملة للدستور الضامنة للتوازن والتعاون بين السلطات على إعتبار أن إجراءاتها الخاصة وشروطها تخفف من ضغط الحكومة وتحقق توافقا بين الحكومة والبرلمان من جهة والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة من جهة أخرى، ذلك أن كل طرف يحاول أن يتعامل مع الآخر بليونة تجنبا لعرقلة الموافقة على النص العضوي.

قالحكومة تصبغ مشروع النص على الا يثير المعارضة أو على الأقل النواب الذين يمكن إستمالتهم للحصول على النصاب المطلوب لتمرير النص وهو الاغلبية المطلقة الأعضاء المجلس الشعبي الوطني و أو أعضاء مجلس الأمة. وكذلك الحال بالنسبة للنواب فإنهم يتعاملون مع النص وفق طبيعته بما يضمن موافقة الحكومة وحصوله على النصاب المطلوب في مجلس الأمة خاصة إذا كانت الأغلبية في المجلسين لا تنتمي لنفس النوجه السياسي، ويحوز في الأخير على موافقة المجلس الدستوري بما يجعل النص قابلا للتطبيق لأن القوانين العضوية تعرض على المجلس لمراقبة مطابقتها للدستور الزاميا قبل إصدارها والشروع في تنفيذها.

وتجنبا لإحتمال حدوث أزمة مؤسساتية بسبب نصاب أو 1+4/1 من أصوات مجلس الأمة يستحسن لدى إعادة النظر في الدستور أن تكون الأغلبية المطلوبة في المجلس الشعبي الوطني وكذا في مجلس الأمة للموافقة على القوانين العضوية

البدو أن الترجمة غير سليمة للمصطلح organique، فهناك من سميها بالتنظيمية في المغرب وموريتانيا وهناك من يطلق عليها تسمية الأساسية كما في تونس. ويبدو أن التسمية المعتمدة في تونس هي الأقرب لمعني organique لإختلافها عن القوانين العادية، فالترجمة الحرفية أحيانا لا تؤدي المعنى إذ أن كلمة العضوية تنصرف إلى العضو وليس إلى الهيئة المقصودة و organe بالمفهوم القانوني أو الدستوري، فضلا عن أن مصطلح organe ينصرف إلى كل هيئة تداولية وطنية أو محلية.

² القوانين العضوية يمكن أيضا أن تكون تتبجة إقتراح من النواب، وفي هذه الحالة يقتضي من النواب إنهاج نفس السبيل للحصول على التأسيد من أجل حيازة النص على النصاب المطلوب.

هي ثشي الأعضاء لأن الإبقاء على النصاب الحالي في المجلس الشعبي الوطني يجعل هذه النصوص لا تختلف كثيرا عن النصوص العادية لا سيما حين تكون الأغلبية تتمتع بالأغلبية المطلقة، كما أن الإبقاء على نصاب 4/3 أعضاء مجلس الأمة مبالغ فيه جدا إذ الأغلبية بالثنثين كافية، وأن تكون الموافقة في هذا المجلس على القوانين العادية بالأغلبية المطلقة للأعضاء.

وإذا كانت القوانين العضوية تتمة للدستور وتنطلب إجراءات وشروط خاصة فلماذ. لا تخضع القوانين العضوية ضمانا لإنسجام أحكام الأولى مع انثانية إذا كان هناك إرتباط بينها، بل إن إدراج أحكام تدخل في بحال القوانين العضوية ضمن القوانين العادية يدفع بالجهة المراقبة للدستور، عند الإخطار، إلى إعتبار ذلك مخالفا للدستور ونيس للقوانين العضوية، لأن الدستور حدد مجال تدخل كل من القانونين فاصلا بينهما، ومن ثمة فإن التجاوز يعد خوقا لمدستور وليس تداخلا في المجالين فحسب!

ومما قد يزيد في صعوبة الفصل بين النوعين من القوانين هو النص الدستوري الفاضي بسمو المعاهدات، التي حازت موافقة البرلمان بموجب نص عادي وصادق عليها رئيس الجمهورية، على غيرها من القوانين بنوعيها العادي والعضوي، مما يدفع المختص إلى الإقرار بوجود نوعين من القوانين العادية إحداهما هي أسمى من الأخرى وحتى من القوانين العضوية مع أن الدستور يقر من جهة سمو القوانين العضوية على

ا صدر أول قانون عضوي في فرنسا سنة 1960 أما الأوامر التي صدرت سنة 1958 و بتي تدخل ضمن مجالات القانون العضوي فلم تعرض، رغم النص، على رقابة ابجلس الدستوري!؟

المنزيد من المعلومات:

Agnes Rob.ot-Fro.zier la place des lois organiques dans la hièrrarchie des normes.

Camby (J.P): le répartissement des compétences entre la loi organique, la noi ordinaire et le règlement des assemblées dans la mise en œuvre de la révision constitutionnelle 2008.

In journée d'étude du 2 Avril 2009 sur les lois organiques et la mise en œuvre de la revision constitutionnelle, organisée par le Centre de Recherche de Droit constitutionnel Paris I.

العادية لا سيما في المجال المالي وحتى في غيره كقانون عضو البرلمان ونظامه الداخلي والقانون الأساسي لموظفيه بالمقارنة مع القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

والمؤكد أن الدستور لا ينص صراحة على سمو القوانين العضوية على العادية وإنما يحدد مجالها وكيفية المصادقة عليها ووجوب مراقبة مطابقتها للدستور، ومن ثمة فإن هذه القوانين لا تحيل على القوانين العادية تنظيم مسائل محددة إلا ناذرا كما هو الحال بالنسبة للمثال السابق وقوانين المالية وضبط الميزانية التي تستند إلى جانب الدستور إلى القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية. فالدستور لا يعترف إذن بسلسل أو هرمية القوانين صراحة (عضوية وعادية) وإنما يحدد مجال تدخل كل منها تأركا أمر الفصل في التعارض إلى المجلس الدستوري، مجالاف الحال بالنسبة للمعاهدات المصادق عليها وفقا لأحكام الدستور التي أضفى عليها الدستور صفة السمو بالمقارنة مع القوانين العادية الأخرى والعضوية مع أنها تتم الموافقة عليها بموجب قانون عادي! ما يستدعي وجوب تدارك هذا النقص.

والجدير بالذكر أن المجلس الدستوري، إستنادا إلى الدستور، أقر مبدء عاما يتمثل في رفض إدراج أحكام من الدستور في القوانين بنوعيها ولو للإستشهاد والتأكيد بإستثناء ذكر رقم مادة أو مواد منه، ونفس الحكم ينطبق بالطبع على وجوب تجنب نقل أحكام من أحد القانونين العضوي أو العادي للآخر تجنبا لإضفاء ذات الطبيعة والمكانة والقوة الإلزامية على الأحكام الأجنبية عن القانون المعني2. ومع ذلك فإنه إذا

انظر المواد 97 و 131 و 132 و تنص هذه الأخيرة على "المعاهدات التي يصادق عليها
 رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون .

² على سبيل المثال انظر الرأي رقم 12 مؤرخ في 13 يناير 2001 الصادر عن المجلس الدستوري حيث جاء فيه "إعبارا أن المشرع أدرج في هذا القانون أحكاما من الدستور والقانون العضوي والقانون العادي وانتظام الداخلي لكل من غرفتي البرذان بنقلها حرفيا و/أو نقل مضمونها، وإعتبارا أن المشرع، طفا للمبدأ الدستوري القاضي بتوزيع الإختصاصات، مطالب بأن ير،عي، كلما مارس صلاحية التشريع، المجال المحدد في الدستور للنص =

لم يتقيد معدوا القانون العادي الإجراءات المحددة في القانون العضوي ذي الصلة به، فإن المجلس الدستوري يتدخل، عند الإخطار، لإنزام المشرع على إحترام الإجراءات والشروط المحددة في القانون العضوي كما هو الحال في قوانين المالية. وهنا بيدو نوع من التناقض فيما يتعلق بمسألة مدى أسبقية وسمو انقانون العضوي على القانون العادي، إلا أن هذا الإعتراض لا يلبث أن يفقد حجته، فالمجلس الدستوري لا يراقب مدى إحترام أحكام القانون العضوي من طرف المشرع حين يسن قانونا عدم عدما وإنما يراقب مدى الدستورية والنسبة للقانون العضوي، ويصدر رأيه أو قراره بالدستورية أو عدم الدستورية والمطابقة من عدمها، لأن إختصاصه مقيد يقتصر في هذا المجال على الدستورية والمسابقة وليس رقابة الشرعية، وعليه فإن إدراج أحكام ذات طبيعة عضوية ضمن من تشريعي عادي وعدم إخطار المجلس لبحث مدى الدستورية في عضوية ضمن من الدستورية في المعلوية في عادي وعدم إخطار المجلس لبحث مدى الدستورية في العمل على على عالمي عادي وعدم إخطار المجلس لبحث مدى الدستورية في العمل على تداركه.

5- وعلى خلاف دستور 1989 أقر التعديل الدستوري حق رئيس الجمهورية في التشريع بالأوامر فيما بين دورتي البرلمان مجيث يمكنه التشريع في كل انقضايا ما عداً تلك التي تتعلق بالقوانين العضوية وقوانين المالية الخلافا لما جاء في مذكرة الحوار

1 ذهب الأستاذ أحمد تحيو آلى أن التشريع بأوامر يشمل كل الميادين:

المعروض عليه بحيث لا يدرج أحكاما ومضامين تعود دستوريا لجالات نصوص أخرى مما يستوجب يستثناءها من النطاق انذي يعود فحذا القانون وبالثاني يكون (المشرع) قد أخل بالمبدأ الدستوري لتوزيع الإختصاصات".

[&]quot;dans tous les domaines.

Mahiou (A): note sur la constitution algérienne du 28 Novembre 1996. In A.A.N. éd CNRS 196p. 484.

مع أن الإجراءت المتعلقة بقوانين المالية لا تسمح باللجوء إلى الأوامر. رغم عدم دستورية التشريع بأوامر في الجحال المالي، حسب رأينا، فإن ذلك لم بمنع الرئيسين زرول وبوتفليقة من القيام بذلك كما سنرى لاحقا عند الحديث عن المجلس الشعبي الوطني في المن الثارة (20 مسالةً) .

الصادرة عن رئاسة الجمهورية في مايو 1996 التي جاء فيها "التفكير في إمكانية قيام رئيس الجمهورية المنتخب بالتشريع عن طريق الأوامر في بعض الأوضاع الخاصة التي ينبغي توضيحها بدقة"، وهو ما يعد تراجعا كبيرا بالمقارنة مع دستور 1989 خاصة بُّعد أَلمِبالغة المفرطة في اللجوء إلى هذا الأسلوب في التشريع وموافقة النواب عليها دون مناقشة أو حتى النجرء على إتقاد محتواياتها الذي لا يَكُون إلا نادرا من المعارضة، فما بالك في التفكير برفضها، رغم أن النص يُمر ذلك، وقد كان هذا التردد سببا في اللجوء المفرط إلى هذا الأسلوب في التشريع الذي لم ترد عليه قيودا تذكر خلافًا لما جاءت به المذكرة كما ذكرنا أعلاه. ويعود السبب في ذلك التراجع إلى خشية السلطة من تقييد إرادتها بموجب تحديد المجالات والأوضاع الحاصة –كما هو الحال في فرنسا مثلا- وتوضيحها، ومن ثمة وجوب مراعاة تلك الإجراءات والقيود غير المتعودة عليها. وهو ما لا يخدم أهدافها المتمثلة في توسيع سنطاتها على حساب سلطات البرلمان لا سيما الجلس الشعبي الوطني المنتخب عن طريق الإقتراع العام، والذي يحتمل أن تكون تشكلة أغلبيَّته مستَّقبلا لا تساير توجهات السلطة التنفيذية وأهدافها فلجأ واضع الدستور إلى إقرار حق التشريع بأوامر، وكأن سلطة الحل الحاسمة لا تكفي إلى جانب حق طلب مداونة ثانية حول قانون تم التصويت عليه وهي المداولة صعبة التحقيق بما يخالف رغبة رئيس الجمهورية على اعتبار أنها تخص الغرفتين ولا يقتصر الأمر على المجلس الشعبي الوطني .

6- وفيما يخص السلطة القضائية فقد إعتمدت أيضا الإزدواجية بجيث أنشىء مجلس دولة بجانب الححكمة العليا وكذا محكمة علياً للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الذي أصبح يحمل لقب الوزير الأول بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008.

7- أما فيما يتعلق بالرقابة الدستورية فقد وسع مجال الإخطار لرئيس مجلس الأمة دون رئيس الحكومة مع أن مذكرة الحوار الوطني تضمنت إقتراحا يصب في هذا التوجه حيث جاء فيها أكما يمكن توسيع إمكانية إخطار المجلس الدستوري لرئيس

¹ انظر الموضوع تفصيلا في الجزء الثالث.

الحكومة فيما يخص القوانين"، وقد سبق الإلحاح على ذلك من قبل المختصين الذين طالبوا حتى بإشراك النواب في ذلك دون جدوى.

ويبدو أن الإفتراح كان يواد به مراقبة عمل المجلس الشعبي الوطني لإقتصار الإخطار على القوانين دون التنظيمات، وهي طريقة لتأكيد سمو السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وإلا كيف نفسر إستثناء التنظيمات الصادرة عن رئيس الجمهورية من الإخطار بالنسبة لرئيس الحكومة، كما أن الإقتراح بإستبعاده التنظيمات من الإخطار كان الهدف منه إطلاق يد رئيس الجمهورية حتى في الجال الذي يعود لرئيس الحكومة وبدا ذلك في ممارسة الأول إختصاصات الثاني منذ إنشاء مؤسسة رئاسة الحكومة من خلال مواصلة تدخله في مجال تنفيذ القوانين مع أنه مخصص دستوريا لرئيس الحكومة بنص الدستور "يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة بنص الدستور "يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة الله المتناد التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة الله الدستور "يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة الله الدستور "يندرج تطبيق القوانين المجال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة الله المتناد التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة الله المتناد المتناد التناب التناب المتناب التناب المتناب المتناب المتناب التناب المتناب المتن

وما من شك في أن إضفاء السمو على رئيس الجمهورية المنتخب وتبعية رئيس الحكومة له تعد من مبررات إستثناء ذلك الجال من تدخل رئيس الحكومة لمنازعة رئيس الجمهورية في الإختصاص أمام الجلس الدستوري. وعلى الرغم من إقتصار الإقتراح على القوانين، فإن النص التعديلي خوج خاليا من الإشارة إلى حق رئيس الحكومة في الإخطار خشية أن تزداد مكانثه أمام رئيس الجمهورية والبرلمان على حد سواء.

كما أن التعديل رفع عدد أعضاء المجلس الدستوري من 7 أعضاء إلى 9 أعضاء وتكليفه بجث مطابقة القوانين العضوية قبل إصدارها إجباريا بناء على إخطار من رئيس الجمهورية.

8- وأخيرا فقد خول التعديل، خلافا لدستور 1989، $\frac{3}{4}$ أعضاء غرفتي البرلمان المبادرة بإقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على

¹ المادة 125 ف 2 من الدستور .

http://www.opu-lu.cer.st.da

الإستفتاء، وهو حق لا يمكن تجسيده دون موافقة رئيس الجمهورية، مما يحوله إلى مجرد حق نظري بعيد انتحقيق، إلا إذا كان يخص مجالاً لا يؤثر في مكانة السلطة التنفيذية وأن يحظى بالموافقة الاولية للرئيس على المبادرة ومضمونها.

المبحث الثالث مدى دستورية التعديل الدستوري

بعد أن إنهينا من تعداد أهم التعديلات التي أدخلت على دستور 1989، تتناول بالبحث مدى دستورية هذا التعديل بإعتباره جاء بمبادرة من رئيس الجمهورية وعرض عبى الشعب للإستفتاء مباشرة دون إنتظار إنتخاب المجلس الشعبي الوطني الذي كان انذاك في حالة حل منذ بداية جانفي 1992 على خلفية نية توقيف المسار الإنتخابي.

فانتعديل الدستوري جاء لسد نقائص لوحظت على دستور 1989 "الذي صدر ضمن سياق طبعته ظروف إستثنائية وأن الثغرات المنجرة عنه وعدم إستعداد الجتمع فضت إلى إنزلاقات وإنجرافات خطيرة يجب تصحيحه أ، ومن ثمة لم يكن الإطار الفانوني كافيا ولا مناسبا في بعض الجوانب منها "محدودية الدستور من خلال غياب معالجة مناسبة لحالة إقتران إستقالة رئيس الجمهورية وشغور المجلس الشعبي الوطني سبب حله، فالتعديل يهدف إلى تصحيح الإختالات الواردة في الدستور وتعزيز اسسه على منطقي منطقي منطقي منطقي منطقي منعلق بعدم إستعداد المجتمع لئلك التغيرات ومعالجة إقتران الشغور الناجم عن الإستقالة والحل. فإذا كان المجتمع غير مستعد أو مهيء في سنة 1989، فهل عن الإستقالة والحل. فإذا كان المجتمع غير مستعد أو مهيء في سنة 1989، فهل

ا مذكرة متعلقة بتعديل الدستور صادرة عن رئاسة الجمهورية ص3. القائمون على السلطة يصفون الجسم بالمتخلف أو المتطرف كونه غير مستعد بعد الإنتقال إلى الديمقراطية.

⁻ مذكرة الحوار الوطني ص 4.

² مذكرة الحوار الوطني ُّص 5.

حقيقة كان كذلك ومن له السلطة للحكم على أن الشعب لم يكن مستعدا لتلك التغيرات والقول في الأخير – في شكل تناقضي مع ما سيق – ضمن الباب الأول من مشروع الدستور بأن الشعب هو السيد وآنه مصدر كل سلطة أ، ثم هل لا يزال الشعب غير مستعد ما بتطلب وضع قيود للممارسة الديمقراطية من خلال الدستور وقانوني الإنتخابات والأحزاب السياسية، ومن هو المختص لتأهيل هذا الشعب ومتى لكي يصبح قادرا على تحمل مسؤولياته مستعدا ومهيئا لممارسة السلطة ومتى نضجه، ومن يضمن ومن عن نضجه، ومن يضمن بضمن عن نضجه، ومن يضمن

مستقبلا بأن لا يتهم بأنه لم يكن مستعدا بما يفيد بأن تعديلي 1989 و 1996 لا يعبران

عن إرادة الشعب الحقيقية.

1 انظر أحكام الديستور المادتان 6 و 7 من دستور 1989 وكذا دستور 1996 . كان بالإمكان الإستناد على الأحداث التي وقعت خلال الحملة الإشخابية وعمليات النصويت لتبرير تأجيل الإنتخابات من خلال تمديد أجل الجملس الشعبي الوطني (مادة 96 فقرة 2 من الدستُور). إلى حين إستتباب الأمن مع إستعمال الصلاحيات الوقائية وحتى الودعية لإجمار أطراف اللعبة السياسية على العمل ضمن الأطر القانونية بل والتهديد أو اللجوء إلى تجميد أو حل أي حزب في الإطار تقانوني، مما يضفي على الإجراء الشَّفَّافية والنبرير اللازمين أمام الرأي ألعامً .ند.خلي والدوبي تحتُّ قيادة رئيسٌ الجمهورية بدلا من اللجوء إلَى ما حدث وما نجُّم عن تلك النَّصرفات داخليا في مختلف الجالاتِ. فلو يعتمدت هذه الإجرءات وطبقت بشكل صارم في إطار القانون لجنبت البلاد المأسِّي والدمار الذي عرفته ولا تزال، ولم فقدت الجزائر مُكانتها وسمعتها على المستوى الدوليُّ الرسمي وغير الحكومي، وكذ "تنة الشعب في لمؤسسات الرسمية بجيث أصبح الفرد ينتهج أسلوبين في التعامل معها، ففي حالة العين يمدحها وينتقدها في غير ذلك. ما يترتب عنه ظهور إزدواجية التقييم. وأثر ذلك على معرفة موقف الشعب حقيقة مِن قضاياه المصيرية، والأهم من ذلك ما أصاب المجتمع من خسائر بشرية ومادية ومعنوية أثرت على سبيجه الإجتماعي وعلاقاته مع يعضه البعض بل حتى مع أفراد العائلة الواحدة. كل ذلك مودّه تصرفات السلطة غير الآبهة بإنشغالات الشعب ومطامحه إلا في إطار ما يعزز مكانتها في مواجهة أي خطر يهدد مصالحها ومراكزها.

أما القول بأن نص 1989 لم يعالج حالة الإقتران فهو حجة باطلة نظرا لأن الإقتران لم يكن عاديا وإنما مفتعلا وبإرادة وسبق إصرار لإيقاف المسار الإنتخابي .

وإذا إتقلنا إلى موضوع دستورية التعديل²، فإنه يجدر بنا تحديد معنى التعديل، حيث بذهب البعض إلى أن إصطلاح المراجعة أفضل وأنسب معتمد، ومبررا ذلك على معنى مصطلح مصطلح المستعمل في الفقه الفرنسي³ الذي يعني بأن "المراجعة تتم في اطار يستحرارية النظام القائم والمؤسسات القائمة فيه"⁴، وإن كان يستعمل خلافا لما ذهب اليه مصطلح التعديل أيضا⁵ بعد تعداده للمراجعات التي تمت في الجزائر⁶، منتهيا إلى أن المراجعة تأتي من الرغبة في حل التناقض داخل النظام السياسي⁷.

وعلى خلاف ذلك يستعمل الفقه في تونس مصطلح التنقيح⁸، وهو مصطلح لا يتطابق مع مصطلح Révision المستعمل بشكل ثابت في فرنسا وغيرها من .لدول اللاتينية وحتى بعض الدول الأنجلوساكسونية.

ا انظر الفصل الخاص بإيقاف المسار الإنتخابي.

² انظر تفصيلا: بوالشعير (سعيد) مدى دستورية ... موجع سابق.

³ الظر الدستور الفرنسي لسنة 1958 وكتب الفقه ومقالات خاصة بالتعديل مثل:

⁻Avril (P) les révisions concernant les pouvoirs exécutifs et législatifs. In journée d'étude du 14/11/2006.

^{- 16} تعديلا في فرنسا لغاية 2008.

Alberto (P.C). l'évaluation de la révision constitutionnelle en Espagne
 journée d'étude du 14/11/20006.

 ⁴ د - بوكرا (إدريس): المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير - مجلة إدارة العدد
 1 لسنة 1998 ص 15.

⁵ لمرجع السابق ص 15 .

⁶ يذكر المؤلف السابق خطأ 1981 في ص 16 و 17 و 23 ، في حين أن التعديل وقع سنة 1980 بقانون رقم 80-01 المؤرخ في 24 صفر عام 1400 الموافق 12 يناير سنة 980. للتضمن التعديل الدستوري.

⁷ د. بوكرا (ردريس): المرجع السابق ص 16.

^{8 .}نظر الباب العاشر من الدُّستور الصادر في 1959/06/01 المنقح.

والحقيقة أن مصطلح المراجعة لا يعبر بأمان عن مصطلح Révision وكذلك الحال بالنسبة للتعديل الدستوري الذي قد يفيد Modification + Révision، ومع ذلك فإن الدسائير الجزائرية إستعملت نفس المصطلح بصفة مستمرة وهو التعديل .

ودون الخوض في المصطلح الأصلح، نعتمد إستعمال ما كرسه .نمؤسس الدستوري وهو التعديل انذي يهدف إلى إعادة النظر في المستجدات التي تتخلل مسار نظام حكم في دولة معينة بما يضمن تفتح شخصية المواطن ومشاركته الفعلية في مناحى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وقد يعترض البعض على أن التعديل قد يهدف إلى غير ذلك، وهو إعترض مقبول إلا أنه في ظل الأوضاع الراهنة المحلية والدولية يصعب تحقيق هذا الإفتراض دون تنابح سلبية على القائم به، فضلا عن أننا تتحدث عن النظام كمنظم للحياة السياسية بما يضمن للحرية التفوق على السلطة وإلا ذا أطلقنا على تلك الوثيقة تسمية الدستور.

ورذ، كان التعديل الدستوري هو ذاك، فهل توجد قيود تحكم عملية التعديل أم أن اللجوء إلى المصدر صاحب السيادة يكفي لتبرير عملية التعديل في ظل نظام ديمقراطي؟.

انثابت أن الدستوركل متكامل ومترابط البناء وأن وجود إشارات، ولو بدون تفصيل، قد تعتمد لإستغلالها من أجل تحقيق مكاسب ولو على حساب الغير أو على حساب أحكام صريحة وواضحة ومقيدة، بل قد يذهب البعض إنى إعطاء تفسيرات وتبريزات لتصوفات غير دستورية إستناسا بما حدث في أنظمة أخرى وفي هذا الإتجاه، إختلف المعنيون بالفقه الدستوري في الجزئر حول مدى دستورية

¹ دسئور 1963 و 1976 و 1989 و 1996. 2 تعديل 1962 في فرنسياً.

التعديلات التي أدخلت على دستور 1989¹ على أساس أنه دستور قانون Constitution Loi وليس دستور برنامج Constitution Programme².

فقد ذهب رأي إلى أن التعديل قد يتم بناء على أحكام الباب الرابع من دستور 1989 ، لمعنون صراحة بالتعديل الدستوري، كما قد يتم أيضا، وفق رأي آخر، بناء على المادة 7 فقرة 4 أو المادة 9/74 من نفس الدستور، ويستدلون على ذلك بصياغة الفقرتين السابقتين "لرئيس الجمهورية أن يلتجيء إلى إردة الشعب، وهو ما يفيد الإطلاق، ومن ثمة له الخيار في أن لا يتقيد بأحكام الباب الرابع ويلجا مباشرة إلى الشعب كلما إستدعت الضرورة ذلك، ولكن أية ضرورة ؟. ونفس التبرير يعتمد عليه أصحاب هذا الرأي عندما يتعلق الأمر بالتعديل إستناد، إلى المادة 9/74 التي تنص ايمكه أن يستشير الشعب في كل قضية بالتعديل إستناد، إلى المادة 9/74 التي تنص ايمكه أن يستشير الشعب في كل قضية بالتعديل إستناد، إلى المادة 9/74 التي تنص الممكنة أن يستشير الشعب في كل قضية بالتعديل إستناد، إلى المادة 9/74 التي تنص الممكنة أن يستشير الشعب في كل قضية بالتعديد أو المنه الوابع إلا إذا أرد ذلك المحمية الوطنية، فإن لمرئيس أن يستغني عن اللجوء إلى الباب الرابع إلا إذا أرد ذلك المحمدة الوطنية، فإن لمرئيس أن يستغني عن اللجوء إلى الباب الرابع إلا إذا أرد ذلك المحمدة الوطنية، فإن لمرئيس أن يستغني عن اللجوء إلى الباب الرابع الإلا إذا أرد ذلك المحمدة الوطنية، فإن لمرئيس أن يستغني عن اللجوء إلى الباب الرابع الإلا إذا أرد ذلك المحمدة الوطنية، فإن لمرئيس أن يستغني عن اللجوء إلى الباب الرابع الإلا إذا أرد ذلك المحمدة الوطنية، فإن لمرئيس أن يستغني عن اللجوء الى الباب الرابع الإلا إذا أرد ذلك المحمد المحم

[.] نقصر موضوع لتعديل على دستور 1989 لكونه جاء نتيجة قطيعة مع انتظام لإشتراكي ولحزب الواحد .لقائم على دستور ذو طابع برامجي Constitution Programme يطغى عليه الطابع القانوني لذي يتميز به دستور 1989 Constitution Loi المكرس نسسيا مطالب الإنقااح والحربة والديمقراطية والتعددية السياسية.

² انظر بوالشعير (سعيد) انتائون الدستوري والنظم السياسية المقارنة الخزء الأول- الطبعة 8 ص 167 يلي 172 .

^{3 .}لمورد من 163 يلي 167 من الدستور . وهو موقف الجلس الدستوري.

⁴ في تعديل 1996 أصبحت المواد المتعلقة بالموضوع تحمل رقم 4/7 و 10/77 والباب الرابع، المواد من 174 إلى 178.

⁵ انظر:

⁻Boussoumah: op. cit pp. 319 et S

⁻Hartani (A.K), le Pouvoir Présidentiel dans la Constitution du 28 Novembre 1996

⁻Thèse de Doctorat d'Etat. Université d'Alger 2003 pp. 393 à 399.

⁻Benabbou K.rane (F): les rapports entre le Président de la République et l'Assemblée Populaire Nationale dans la constitution du 28 Novembre 1996. Thèse d'Etat Alger 2004 polycopie pp. 598 à 624

وقد أعرب هذا الرأي الأخير عن معارضة لرأي الجس الدستوري، وكذا لرأي كل من انتهضة وحماس وجبهة التحرير الوطني والحركة من أجل الديمقراطية في الجزئر MDA النتي أبدت إعتراضها على تعديل الدستور في غياب المجلس الشعبي الوطني أمبروا رأيه بأن عدم وجود المجلس الشعبي الوطني لا يؤثر بأي حال من الأحوال في حق رئيس الجمهورية في المبادرة بانتعديل الدستوري خارج الباب الرابع مستندا على المذكرة المتعلقة بالتعديل الدستوري الدستوري من مصلحها مستندا على المذكرة المتعلقة بالتعديل الدستوري الرئاسة و التي من مصلحها تقديم مبروات لفعلتها ولو كانت سياسية محضة، لا تصلح بناتا أن تكون حجة قانونية بعتمد عبيها رجال القانون لتبرير تصرفات السلطة خارج أحكام الدستور بشكل باهر الوضوح لكل ذي عين ولب.

ويرى بأن نص المادة 4/7 يتماشى مع ما تسب للمذكرة بإعتبار تلك المادة تتحدث عن الشعب مصدر كل سلطة"، وأن السلطة التأسيسية ملك للشعب، وأن الشعب يارس هذه السيادة عن طريق الإستفتاء" وأن الرئيس الجمهورية أن يتجىء إلى يرادة الشعب مباشرة لكونها جاءت بعد كلمة الإستفتاء. وهناك يفتراض آخر مستمد من المادة 9/74.

A'de mémoire relatif à la révision constitutionnelle. Réferendum بعد مراجعة du 28/11/1996 en 83 points.

وحتى pluraliste et du parachèvement du Processus électoral. Avril 1996 en 96 points لم نجد أثرا لما نسبه Boussoumah إلى المذكرة المتعلقة بتعديل الدستور بقوله:

I Boussoumah (M): op. cit pp. 312 à 315.

l'aide mémoire conclut son raisonnement en disant: «C'est là, de plus en plus, une preuve probante qu'aucune înstance, quelle soit élue (APN) ou non élue (CNT) ne puisse influer ni sur le processus de révision constitutionnelle, ni sur sa légétimité» C'est explication etc ... Boussoumah (MA) op .cit p. 321.

لعن الكاتب إعتمد على صحيفة أو تصويح نسب إلى المذكرة.

وينتهي، في تناقض مع رأيه، إلى أن المؤسس الدستوري إعتمد ثلاث (03) إجراءات للتعدير الدستوري ثما يعد حسب رأيه من وجهة نظر المنطق القانوني زيغا ومناقضا لمبدأ عدم التناقض الذي يحكم القانون أ. مما يطرح تساؤلا هل صاحب الرأي إعتمد في تحليله لطريقة التعديل الدستوري على التحليل القانوني أم السياسي لتبرير ممارسات فعلية مفروضة من صاحب السلطة ؟ .

ولندعيم رأيه يورد حالة تعديل دستور 1976 بموجب إستفتاء، والتي يمكن أن يحولها الشعب إلى عرف دستوري، فضلا عن أن تكريس المبادى الديمقراطية يمر حتما من خلال الديمقراطية المباشرة طالما أن أغلبية أطراف الحوار موافقة على التعديل أن التعديل يتوخى عدة غايات، وهي سد فراغ قانوني في دستور 1989 كان من أسبابه تدخل هيئات إستشارية لسده أ.

وإذ، كان العرف في القانون الخاص يعتمد على ركتين، فإن العرف الدستوري قبل الحديث عنه يجب فهم مضمونه وشروطه وقيوده.

l Boussoumah (M.A): op. cit p 321.

² هـ أطراف الحوار بمثلون الشعب؟ هـل النقابة والجمعيات وأحزاب 10 مناضبين لا يملكون ممثلا لهم في مختلف الجانس الشعبية بمثلون الشعب؟ والحميع يعرف مدى تمثيل تلك استظيمات المؤيدة لتعديل الدستور.

³ يقدم تبريرات سياسية ويعتمدها كحجج قانونية مع أنه في ص 47 مثلما قننا قبده يعتبر الإستقالة في حكم الخيانة العظمى. انظر مقالنا تحت عنوان "وجهة نظر قانونية حول إستقالة رئيس الجمهورية يوم 1992/01/11 وحل المجلس الوطني" - مجلة إدارة العدد 1 لسنة 1993.

يجب التذكير بأن دستور 1976 عدل بطريقة غير دستورية نظرا لطبيعة النظام، فانتعديل لم يمس الفواعد والسلطات بل امتد إلى ما نص الدستور على عدم المساس به، وهو دستور برنامج وبيس دستور قانوز. ومن ثمة لا يمكن الإستناد على تعديل دستور 1976 واعتباره حجة يعتمد عليها وتسري على دستور قانون حدد طرق تعديله في باب خاص ما يجعل العجوم إلى غيره من أحكام خرقا للدستور.

فمن المعلوم أن العرف الدستوري يظهر لسد فراغات في الدساتير المكتوبة أو تفسير أحكام غامضة إلى جانب عمل القاضي الدستوري، نظرا لتطورها تحت تأثير المؤسسات السياسية وهو ما يتطلب البحث عن كيفيات التمييز بين القواعد غير المكتوبة (العرفية) التي تنتج آثارا فانونية أو الشعور بإلزاميتها . وهي المهمة التي كانت ولا تزال محل آراء متضاربة بشأن اعتبارها عرفا أم لا .

ولما كان العرف الدستوري اصطلاح فقهي يعني مجموع العادات التي تجد مصدرها في الممارسات الدستورية فإنها مع ذلك لا تنتج آثارها القانونية إلا بتوافر أربعة (04) شروط:

une seule fois n'est pas الإضطراد، "مرة واحدة لا تعتبر عرفا "coutume" وبمعنى أن يتكرر الإضطراد دون انقطاع لمدة معينة.

2- ديمومة الممارسة، وأن تكون موحدة على شكل ونمط واحد .

3- الوضوح الذي لا يترك مجالا للغموض في الأسباب.

4- الشعور بالإنزام من قبل السلطات العمومية والرأي العام وانفقه ، ونضيف لذلك أن يكون هذا الإلتزام ناتج عن رضى العمل به من قبل الأطراف بعيد. عن الضغط والفرض، وهو ما لم يتحقق لا من البرلمان الذي حرم من ممارسه صلاحية دستورية من مناقشة وتعديل وموافقة، ولا من الشعب الواقع تحت الضغط السياسي والإعلامي الرسمي المؤثر فضلا عن ضعف الثقافة السياسية.

ويذهب الفقه الدستوري إلى أن توافر الشروط الأربعة مع ذلك تبقى غامضة وأن جمعها صعب المنال بل ويطغى عليها الطابع الذاتي. وشيجة لذلك يتفق الفقه على أنه لا ينبغي أن يكون العرف محالفا لأحكام الدستور الواضحة (Contrat Legem)، كما هو الحال في الباب الرابع، ومن ثمة لا تقبل الممارسات الصادرة عن الحكام (السلطات المؤسسة) التي تتعارض مع الدستور الموضوع من قبل الشعب أي السلطة المؤسسة، وينهي الفقه الدستوري إلى قبول العرف المكمل او المفسر دون المنشئ أو المعدل نقواعد جديدة محالفة للدستور؟

[.] Chagnolland (D) Droit Constitutionnel éd. Dalloz 1999 Paris p. 32. 2 Op. cit p. 32

وعليه نصل إلى أنه لا يمكن إطلاقا الإعتماد على تصرف مرة واحدة في ظل دستور ملغى للقول بأنه بصدد عوف ملزم يجب التقيد به وتطبيقه على نصوص جديدة تختلف عن النص السابق من حيث الطبيعة (دستور قانون) ومن ئمة الإلزامية، لا سيما إذا تعلق الأمر بالعرف المعدل. فالإجراء الذي تم في 1976 حدث مرة واحدة وزال مع الدستور الذي حدد طريقة التعديل بشكل صوح –كما سنرى – في الفصر السادس والذي بدوره لم يحترم لدى تعديل دستور 1976 ذو الطابع البرامجي في سنة 1988.

والنتيجة التي نصل إليها هي إسقاط مسألة العرف في هذه الحالة لأن نص المدة 14/11 من دستور 1976 نقل إلى المادة 9/74 من دستور 1989 مع تحوير في الصياغة، ومن ثمة إذا يعتبرنا بأن المادة 9/74 تخول رئيس الجمهورية اللجوء يلى تعديل الدستور – مثلما برى الكاتب – فلماذا نعجأ إلى تبرير تعديل 1989 بالعرف وإن كنا نقر بأنه دستور جديد وليس تعديلا فحسب كان من المفروض أن تضعه جمعية نأسيسية أ، فالنص موجود ومقور في المادة 14/111 وحتى إن أخذنا بهذا الرأي، فإننا نصطدم بمحتوى المادة 195 التي تحظر أي تعديل عس بالإختيار الإشتراكي.

ويزداد التناقض حينما نقرأ مضمون المادة 193 من دستور 1976، ذلك أن المنطق الفانوني يتطلب منا التحلي بإحترام أحكام الدستور إذا كنا من أنصار التمسك بالشرعية الدستورية، إذ في هذه الحالة لا ينبغي الإختفاء وراء تأويلات غير دستورية كالعرف والمادة 14/111 نتبرير تعديل غير دستوري جاء مخالفا لأحكام صريحة، فلمادة 191 تنص على الرئيس الجمهورية حق المبادرة بإقتراح تعديل الدستور في نطاق الأحكام الوردة في هذا الفصل الذي هو الفصل السادس ولم يقل في نطاق

انظر الباب الأول.

ا في هذ ، لجال نستعمل التعديل في حين أن المصطفح الأسلم بانتسبة لدستور 1989
 حسب رأينا – هو دستور جديد ذو طبيعة متميزة عن دستور 1976 و إن لم يوضع من طرف جمعية بأسبسية.

أحكام الدستور مما ينفي أصلا وجود نية للمؤسس الدستوري في إعتماد المادة 14/111 (9/74 أو 8/77 من دستوري 1989 و 1996) كطريقة لنعديل الدستور .

ويؤكد هذا التوجه نص المادة 193 من الدستور الواردة في نفس الفصل بقولها "إذا تعلق مشروع قانون التعديل بالأحكام الخاصة بتعديل الدستور، فمن الضروري أن يتم الإقرار بأغلبية ثلاثة أرماع المجلس الشعبي الوطني.

لا تسري هذه الأحكام على المادة 195 من الدستور التي لا نقبل أي تعديل ، وهو ما لم يحدث، ثم لماذا لا نعتمد هذا الخرق الواضح للدستور عرفا ونطس يد السلطة تفعل ما تشاء في الدستور تحت مبرر أنها خرجت عن النص هذه المرة ومن ثمة من حقها التعديل خارج نطاقه، ونكفي انفسنا وغيرنا مشاق البحث عن مسألة مدى سمو أحكام هذه الوثيقة المسماة "دستورا"!؟

ويضاف لما سبق كون المادة 196 من الدستور الواردة في نفس الفصل التي تقضي "يصدر رئيس الجمهورية القانون المتعلق بالتعديل الدستوري'، فيستعمال كلمة التعديل مُعَرَفة، يفيد طريقة وحيدة للتعديل، وهي صدور النص في شكل قانون الذي لا يكتسب تلك الصفة إلا بموافقة البرلمان عليه في إطار الفصل السادس.

ومن هذه النصوص الصريحة غير القابلة لأي تأويل آخر نصل إلى أن التعديل الدستوري الذي وقع في 1988 و 1989 غير دستوري، من حيث الإجراء، نظرا لصراحة النص وحصر طريقة التعديل في الفصل السادس (مادتان 191 و 193 و 196 و 196). وهو الفصل الذي لا نجد فيه إشارة على الإطلاق إلى المادة 14/111، مما يعني أنها تخص مجالات أخرى كالميثاق الوطني (1976-1986). وأن نقل محتواها إلى دستوري 1989 و 1996 لا يمكن أن يدفع رجال القانون و حتى رجال السياسة إلى إعطائها مفهوما أو بعد، مغايرا لما قصده المؤسس في دستور 1976 وأحكامه الصريحة غير القابلة لأي تأويل أخر فيما يتعلق بطريقة التعديل الوحيدة المحددة في الفصل السادس.

المكن له أن يعمد الإستفاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية" أي نرئيس الجمهورية.

وقياسا على ذلك أيضاً لا بمكن إعتبار المادة 4/7 الواردة في دستوري 1989 و 1996 طريقة جديدة لتُعديل الدستور إلى جانب مضمون الباب الرابع بالإستناد على ترتيبها ووجودها في الباب الحاص بالشعب صاحب السيادة، لأن عنوان ومضمون الباب الرابع يخالف ذلك صراحة، وهو ما دفع المجلس الدستوري آنذاك إلى القول بعدم دستورية التعديل المزمع القيام به سنة 1993 وأكد ذلك سنة 1996 مصفة رسمية رغم أن التعديلات التي حدثت في 1988 و 1989 و 1996 إسـتند القائمون بها في مراسيم نشرها على المادة 5 المتصلة بالسيادة لتعديلي 1988 و 1989 والمادة 14/111 التي حلت محلها المادة 9/74، ونفس الأمر بالنسبة لتعديل 1996 الذي إعتمد على المّادة 7 التي حلت محل المادة الخامسة، والمادة 10/77 مكَّان المادة 9/74. وقد أضيف لذلك في موسوم نشر تعديل 1996 مادة أخرى أثبت من خلالها محرروا النص النَّاقض الذي وقعوا فيه حينما أدرجوا المادة 167 من دستور 1989 ضمن الأسس التي إعتمدت للتعديل، وهي المادة المدرجة ضمن الباب الرابع الخاص بالتعديل الدستوري المتعلقة بإصدار النص الذي أقره الشعب طبقا لمحتوى الفصل الرابع. والذي زاد ُّفي غرابة ذلك، أن النص التعديلي وفقًا للمادة 167 يكون في شكل قانون (المواد 163، 164، 165 و 166 من دستور 1989) الذي لا يُكتسب تلك الصفة إلا بجصوله على موافقة البرلمان. ولا يحتاج لمرسوم رئاسي لإصداره وهل المراسيم تخص النشر والإصدار؟.

وحتى إذا جارينا الرأي الأول وقلنا بأن المادة 4/7 تتحدث عن الإستفتاء فإن ذلك لا يعني بنانا أن الأمر يتعلق بتعديل الدستور، صحيح أنها تخول الرئيس اللجوء إلى الشعب، لكن هل يعتبر ذلك حكما مطلقا يشمل حتى تعديل الدستور أم أن الأمو يخص مجالات أخرى غير التعديل الدستوري؟.

¹ مرسوم رقم 88-223 مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409 الموافق 1988/11/05.

⁻ مرسوم رئاسي رقم 89 18 مؤرخ في 22 رجب عام 1409 الموافق 1989/02/28.

⁻ مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1409 الموافق 1996/12/07.

للعدم فإ، المجلسُ الدُستُوري قبل ذَلكُ رفض التعديلُ في غياب المجلس الشعبي الوطني من خلال قراءة بيان 12 جانفي أو لدى إعداد مشروع جديد للدستور سنة 1993.

نحن نعتقد بأن نية المؤسس الدستوري في سنة 1988 لدى تعديل المادة كانت ترمي حصريا وتهدف إلى تحرير رئيس الجمهورية من الرجوع إلى الحزب المختص في المسائل النَّاسيسية ومن ثمَّة النَّقيد بِتُوصيات المؤتمر مثلماً حدث في تعدمل سنة 1979 الذي جاء بناء على توصية من المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، فالمادة 4/7 تطلق يد رئيسِ الجمهورية في مواجهة الحزب واللجوء إلى الشعب مباشرة والتعامل معه وفق أحكام الدستور فقط، بعد طرح مشروع النص على الجحلس الشعبي الوطني، بإعتباره منتخب من قبله دون وسيط (الحزب)، لأن القول بغير ذلك يتجافى والمنطق القانوني، إذ كيف يحدد الدستور طريقة تعديله بشكل صريح في باب خاص وعلى سبيل الحصر من حيث عنوان الباب الرابع وشكله (قَانُونَ)، ومضمونه، وإجراءاته وآثار رفض التعديل ووجود برلمان، وببيح اللجوء إلى حكم آخرِ عام بسيط يتناقض في إجراءاته مع الحكم الخاص ودون أن يحدد آثار رفضه، وأكثر من ذلك، مسايرة لأصحاب الرآي الأول الذين يعترفون بوجود تناقض ولا منطقية تلك الأحكام، فإن الإقرار بإمكانية اللجوء مباشرة إلى الشعب بالإعتماد على المادة 9/74 التي أصبحت 10/77 أو المادة 7 يضعان الفصل الرابع ضمن الأحكام الإختيارية وليست الإلزامية، وهو ما يتناقض صراحة مع فحوى النص الذي يقضي في مادته 163 "لرئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدستوري، وبعد أن يصُوت عليه المجلس الشعبي الوطني، يعرض على إستفَّء الشعب للموافقة عليه ثم يصدره رئيس الجمهوية".

وتنص المادة 165 "يعرض القانون الذي يتضمن مشروع التعديل الدستوري بعد أن يقره المجلس الشعبي انوطني، حسب الشروط نفسها التي تطبق على النص التشريعي، على استفتاء الشعب للموافقة عليه خلال الخمسة والأربعين يوما بموالية لإقرار المجلس أياه" ما يعني أن المشروع يناقش ويعدل شأنه شأن مشاريع أو اقتراحات القوانين قبل عرضه على الإستفتاء الذي يمكن أن يكون محل رفض من طرف الشعب، وفي هذه الحالة تطبق عليه أحكام المادة 166 القاضية "يصبح

¹ انظر الرأي الأول سابقًا .

القانون الذي يتضمن مشروع التعديل الدستوري لاغيا، إذا رفضه الشعب، ولا يمكن عرضه من جديد على الشعب خلال نفس الفترة التشريعية". أما إذا حاز الموافقة من البرلمان والشعب فيتولى رئيس الجمهورية إصداره طبقا للمادة 167 "يصدر رئيس الجمهورية نص التعديل الدستوري الذي أقره الشعب". دون حاجة اللجوء إلى مرسوم لنشره.

وضمن هذا التوجه، إضافة لما سبق، ومن خلال ترتيب أحكام الدستور، نجد المادة 7 قِد وردت في الباب المتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم الجتمع الجزائري، فهي أحكام عامة ليست خاصة، من المفروض أن تقرأ وَتحلل على أنها مبدأ عام من مبادئ كيفيات ممارسة السلطة يحتاج لشرح وإجراءات تحدد في الأحكام التفصيلية للدستوركما هو الحال فيما يتعلق بشرح كيفيات تشكيل المؤسسات الدستورية التي يختارها الشعب وكيف تمارس السيادة مباشرة أو بواسطة المؤسسات الدستورية المؤسسة في الفصول المعنية بالموضوع. ما يدفعنا إلى استبعاد تعديل الدستور بالإعتماد على هذا المبدأ العام الذي يحتاج إلى تفصيل خاصة وأنه يتعلق بموضوع تعديل الوثيقة المؤسسة للنظام، وكذلك الحال بالنسبة للمادة 74 الواردة في باب تنظيم السلطات وبالذات في الفصل الخاص بالسلطة التنفيذية، فهل بعد تعديل الدستور قضية ذات أهمية وطنية كغيره من القضايا الأخرى؟ نحن لا نعتقد ذلك، لأن هناك مسائل وقضايا قد يرى الرئيس طرحها على الشعب بدلا من الإقتصار على البرلمان أو دون المرور عليه مثلما حدث فيما يتعلق بالوئام المدني والمصالحة الوطنية، وما حدث سابقا (1976-1986) بالنسبة للميثاق الوطني طبقا للمادة 14/111 من دستور 1976 التي نقل مضمونها إلى دستوري 1989 و 1996 في المادتين 9/74 و 10/77 على التوالي.

وتأكيدا لما سبق نذكر بالقاعدة المعروفة التي مفادها أن الخاص يقيد العام، والأحكام الحاصة بتعديل الدستور جاءت في باب مستقل عنوانه معرف وليس نكرة ما يفيد التقييد حيث إستعمل المؤسس عنوان "التعديل الدستوري" يتضمن أحكاما تبين بدقة إجراءات التعديل وشكل النص (قانون) وأثار رفضه.

وعليه ما الحكمة من وجود هذا الباب بعنوانه وأحكامه الذاكان يمكن تخطيه واللجوء إلى أحكام أخرى.

والجورب أن المؤسس لم يضع قواعد أو أحكاما متناقضة كما ذكر البعض اعلاه، وإنما كان يقصد بالأحكام العامة مسائل غير تلك الخاصة بالتعديل الدستوري التي قيد بها السلطات فيما يتعلق بالموضوع، إذ ما المانع من إدراج حكمي المادتين 4/7 و 9/74 ضعن الباب الرابع بالقول في المادة 174 "دون المساس بأحكام المادتين 4/7 و 9/74 لرئيس الجمهورية حق المبادرة بالتعديل الدستوري..."، أو إعطاء عنوان مطاط لذلك الباب بما يفيد إمكانية الخروج عنه وبالتالي وضع حد للتناقض المشار إليه، خطأ، أعلاه.

ومن دون الدخول في تقاصيل أدق يجدر بنا بجث ما إذا كان الرئيس بلجوته إلى الشعب قد إعتمد على إحدى المادتين، والجواب أنه يصعب الجزم بأن رئيس الجمهورية قد فضل إحداهما عن الآخرى، وهو ما دفعنا إلى التَّكيد على

1 بوكرا (إدريس) المرجع السابق ص 25.

⁻ لا يختلف ذُوُوا البصيرة في القانون بأن العناوين في القانون هي المفتاح الذي بموجبه نلوح ميدان لنحلين، وإن كان ذلك لا يمنع من الإحالة الصريحة، اما بدونها فلا يقبل إدراج مواضيع واردة تحت عناوين أخرى ضس غيرها إلا بس صرح.

وقد يرى بعضهم أن لجوء ديغول سنة 1962 إلى الإستفاء شمه ما نحن عبيه، وهو قول سمعناه عدة مرات من شخصيات قانونية، وهو قول مردود، لأن المقارنة بين نص لمادة 4/7 و 9/74 من الدستور الجزائري مع المادة 11 من دستور 1958 الفرنسي غير مقبولة على الإطلاق الإخالاف النصين العامين في دستور الجزائر عن المص الدستوري الفرنسي، ويتبدى ذلك في التخصيص الوارد في الأخير بدل العموم إذ تنص المادة 11 عمى:

[&]quot; le President de la République sur proposition du Gouvernement peut soumettre au référend un tout projet de loi portant sur l'organisation des Pouvous Publics ... » فالصياغة هنا تختلف تماما عما هو معتمد في المادتين 4/7 و 9/74 إذ المبادرة هنا تكون متعلقة بتنظيم السلطات العمومية والمرتبطة مباشرة بالتعديل الدستوري الخاص بملك السلطات، فالمجال محدد ومضبوط خلافا للمادتين 4/7 و 9/74 ومن ثمة فإنه لا وجه للمقارنة على الإطلاق بين الحالتين.

ضرورة الرجوع إلى الطريقة التي رسمها الدستور، والتي تفرض، عند إجراء آي تعديل، إحترام الأحكام الحاصة الواردة في الباب الرابع الذي يفهم منه بأن الموضوع محدد ودقيق ومحصور وإلا فقد العنوان، رغم أهميته الشكلية، معناه وأبعاده لا سيما وأن التحليل القانوني لأبة مادة يفرض على القائم به الرجوع أصلا إلى العنوان الذي أدرجت تحته تلك المادة.

وأن اعتماد غير ذلك يؤدي بنا إلى التسليم بإستبعاد أي تعديل يتم مستقبلا في الطار المادتين 174 و 175 من الباب الرابع بسبب الإجراءات المعقدة من حيث المناقشة والموافقة داخل البرلمان والتعديلات المحتملة والآثار المترتبة عن رفض المبادرة طالما أن هناك إجراءان يتسمان بالسهولة والبساطة (مادتان 4/7 و 9/74) وشيحتهما مضمونة لصالح السلطة، وهو ما لا يتطابق والمنطق الذي يفترض أن يعتمد لتعديل الدستور بإعتباره أسمى وثيقة قانونية في الدولة منها تستمد مؤسساتها سلطاتها وفيها تكرس وتضبط حقوق وحريات الإنسان والمواطن وضمانات ممارستها.

وبالتيجة نتهي إلى أن اللجوء إلى التعديل خارج الباب الرابع يكون فيه إخلال بأحكام الدستور صراحة نظرا لسموها والزامية الوجوب حفظها من كل ما من شأنه أن يفقدها هاتين الصفتين، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن التعديلات الدستورية، التي وقعت خارج الباب المتعلق بالتعديل الدستوري تعد خرقا جوهرها للدستور التي وقعت خارج الباب المتعلق بالتعديل الدستوري تعد خرقا جوهرها للدستور محاوزا للسلطة وللإجراءات Otiolence substantielle de la constitution وتجاوزا للسلطة وللإجراءات محربة المبادرة بتعديل الدستور على ضوء معطيات سياسية يقدرها قبل موافقة البرلمان، إلا أنه بعد ذلك يصبح ملزما بعرض النص على الإستفتاء وليس مخيرا، فإن حاز موافقة الشعب إلتزم بإصداره وإذا رفض إلتزم بعدم عرضه من جديد خلال الفترة الشريعية القائمة.

من هنا تساءل في إطار أحكام الدستور قانون لسنة 1989 مع المختصين كيف نسوي بين إجراء بسيط مبسط يتعلق بإستقناء الشعب حول كل قضية ذات أهمية وطنية كقانون مثلا أو برنامج وإجراء آخر معقد يتعلق بتعديل الدستور، http://www.opu-lu.cer.st.d:

وما هو الباعث الدافع الذي جعل واضع الدستوريقر إمكانية القيام بتعديل للدستور 1989) بمجرد طرحه الإستفاء وحسب مادتين (7 فقرة أخيرة و 9/74 من دستور 1989) يعتمد الرئيس على إحداهما أو الإثنين معا، كما بينا، دون أن ترتب على ذلك الإجراء آثارا سواء تعلقت بالقبول أو الرفض من جهة، ويعقد نفس الإجراء بإشتراط المبادرة وموافقة البرلمان ثم يلزم الرئيس بعرض الموضوع على الشعب، وفي نفس الوقت يحدد شكله (قانون متضمن التعديل الدستوري) ومصيره بإلزام الرئيس بإصداره إن يحدد شكله (قانون متضمن التعديل الدستوري) ومصيره بالزام الرئيس بعدم القيام بمبادرة في خاز الموافقة، أما إذا رفض فيعد الاغيا Caduc ويقيد الرئيس بعدم القيام بمبادرة في نفس الموضوع خلال الفترة التشريعية القائمة من جهة أخرى.

إن هذه القراءة تبين لنا، دون أدنى شك، بأن الإستشارة طبقا للمادة 10/77 لا يمكن، دستوريا، أن تنصوف إلى موضوع تعديل الدستور، وإنما نخص مواضيع أخرى يرى رئيس الجمهورية - لأهميتها - عرضها على الشعب الإشراكه في يتخاذ القرار وتخفيف المسؤولية عليه مثلما حدث بالنسبة للقانون المتعلق باستعادة الوثام المدني سنة 1999 ومشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، ذلك أنها (المادة 10/77 من دستور 1996) وردت ضمن الفصل الحاص بالسلطة التنفيذية، ومن ثمة فإن مواضيعها تكون من اهتمامات وسلطات بالمستقارة الإستشارة خلافا لما كان عليه الحال في دستور 1976، في حين أن موضوع تعديل الدستور 1976، في حين أن موضوع تعديل الدستور أفرد له باب خاص منفصل عن السلطات الثلاث ما يعني الأهمية التي أولاها أياه واضع الدستور.

وأخيرا فإن القول بإمكانية الإعتماد على تلك المادة في تعدين الدستور يؤدي إلى التسليم بإمكانية الخروج عن الحكم القاضي بعدم طرح الموضوع من جديد خلال الفترة التشريعية لعدم مشاركة البرلمان في الإجراء ومن ثمة فتح الباب أمام الرئيس الإعادة طرحه في إطار تلك المادة في أي وقت وبالتالي تجاوز البرلمان دون قيود، مع أننا إذا عدمًا إلى بيان المجلس الدستوري الصادر في 11 جاتفي 1992 نستشف منه

¹ انظر: الإستقاء. الجزء الثالث.

دون غموض بأن هذه المؤسسة اشترطت وجوب التعامل في إطار أحكام الدستور الفائم بالزام المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية المنصوص عديها في المواد و 75 و 79 و 79 و 130 و 153 من الدستور أن تسهر على استمرارية الدولة وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري. والقول بذلك يعني ضرورة العودة وسير المؤسسات الدستورية وفق الدستور القائم، أي جميع المؤسسات (رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني) إلى جانب المؤسسات القائمة وإلممارسة. وبالتالي فإن القراءة الصحيحة لميان المجلس تتمثل في رفض المسس بحكام الدستور القائم إلى حين عودة المسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري وهو ما نتزمت به السلطة حين أعدت مشروع دستور سنة 1993 محترمة رأي المجلس الدستوري الذي ربط انتعديل بوجود برلمان، وهو ما لم تلتزم به السلطة سنة وثيس المجلس الدستوري الذي ربط انتعديل الدستور خلال المرحلة الإنتقالية رغم معارضة رئيس المجلس الدستوري انذاك للإجراء!.

وعليه ينبغي على المختصين تجنب السير في نهج بعض أشباه الفقهاء الذين برروا إلقلاب 19 جوان 1965 بدعوى أولوية المشروعية الثورية على الشرعية الدستورية! بإعتماد المادتين 4/7 و 10/77 من دستور 1996 كطريقتين لتعدين الدستور بجانب الباب الرابع، وما ينجر عن ذلك من تضارب في ترتيب أحكامه وتعارضها، فيفقد المنطق القانوني معناه بإعتباره إحدى السمات الأساسية التي يتصف بها الدستور من حيث تكامل أحكامه وتوابطها وتجانسها ورفض لإزدواجية معناها وتناقضها، إذ لا يعقل لدى رجل القانون أن وزيغ عن المنطق القانوني معناها وتناقضها، إذ لا يعقل لدى رجل القانون أن وزيغ عن المنطق القانوني أ

ا ذلك موقف رئيس لجلس الدستوري من المذكرة المتعلقة بالتعديل الدستوري (ماي 1996 المرسلة لرئيس الدولة) حيث رفض الموافقة على التعديل خارج إطار الباب الرابع من الدستور، واحتراما لبيان المجلس 1992.

² انظر الباب الأول الفصل الأولِ المبحث الأول من الكتاب.

³ انظرِ البابِ الأول من الجزء الأول.

 ⁴ نعتقد بأنه آن الأوان لرحال الفانون أن يتعدوا عن تغليب التبريرات ذات الطابع نسياسي
 كلما تعلق الأمر بتحليل أحكام الدستور التي كانت إلى وقت كلير طاغية على تحليلاتهم =

ويعطي تفسيرا واسعا لنص عام من حيث الباب المتواجد فيه وعمومية أحكامه (4/7 و 10/77) بما يجعله مقيدا للحكم الخاص الصريح شكلا ومضمونا، فيفسح بذلك المجال واسعا أمام رجل السياسة لنبرير تصرفاته اللادستورية مستعملا تارة المادة 4/7 أو 10/77 ولم لا هما معالى، أو قد يلجأ إلى انفصل الرابع عندما يتعلق الأمر بالتعديلات التي يمكن تمويرها على البرلمان فقط (مادة 176) دون حاجة للإستقتاء، وأن لا تكون محل مناقشة لى مثلما حدث بالنسبة للتعديلين الأخيرين المتعلقين بتمازيغت وإنغاء قيد العهدتين ومؤسسة الحكومة بإعتبارها مؤسسة ديستورية بجانب مؤسسة رئيس الجمهورية، وكذا حق الأغلبية البرلمانية في تطبيق برنامجها سنة 2002 و 2008.

نذلك نرى وجوب إتخاذ هذا الموقف ولو متأخرين خير من أن لا نقوم به أبدا، وما يزيدنا تمسكا بهذا المطلب هو أن تعديل الدستور في الدول النامية عن طريق الإستفتاء دون المرور على البرلمان يؤدي بالضرورة إلى دفع الشعب لقبول التعديل تحت الضغط كما هو دون تحويره خلافا لذلك الذي يمر أمام البرلمان إذا كان تعدديا. ومن ثمة فإنه يكون مرغما على قبول إقتراح التعديل، ظاهريا، طالما كان تعدديا. ومن ثمة فإنه يكون مرغما على قبول إقتراح التعديل، ظاهريا، طالما كان

⁻ لأسباب معروفة، والتي كانت سببا في تمادي السلطة باللجوء إلى أسلوب الإستفتاء لتعديل الدستور دون إعتبار للباب الرابع، تهربا من طرح مشارع التعديل للمناقشة أمام البرمان ومن ثمة أمام الرأي العام بواسطة وسائل الإعلام لا سيما الخاصة منها وأثر ذلك على إمكانية تعديلها بما يستجيب لمطامح الشعب أو رفضها وأن عليهم أن يشكلوا قوى ضبطة كابحة لجماح رجال انسلطة تفضح كل محاولة للخروج عن مقصد المؤسس الدستوري، وهي مسؤولية تاريخية يجب تحملها بكل موضوعية وعلمية.

وقد امد تغليب الطامع السياسي على الطابع القانوني لدى البعض عندما أقروا صراحة بأحقية رئيس الجمهورية في تفسير الدستور وهو ما يتاقض مع الفقرة الأولى من المادة 163 من الدستور، وكذا موقف المجلس الدستوري من التعييز بين حامي الدستور والجهة المكلفة بالسهر على احترام الدستور، ومن ثمة يستحسن العودة إلى أحكام الدستور والتمسك به وتفسير المجلس الدستوري دون غيره، لا سيما وتحن في ظل نظام لم يستسغ بعد بعض الفائمين عليه وجوب احترام أحكام الدستوري شيجة ضعف القائمة القانونية.

أفضل من ساري المفعول رغم الطابع السلطي للنظام الذي لا يتأثر بذلك التعديل في جوهره بما يضمن إستمراره على حساب الحريات.

المبحث الرابع إشخاب البرلمان

خلافاً للدساتير الثلاثة السابقة إعتمد دستور 1996 في مجال تنظيم السلطة التشريعية على نظام إزدواجية المجلسين، ليس إقتداء بالأنظمة الديمقراطية ذات المجلسين الضامنة للتوازن بين التمثيل الشعبي والحكمة والتبصر وتمثيل الكيانات الممثلة للدولة أساسا، وإنما لضمان الإشراف على الإقتراع العام ونتائجه وحماية النظام الجمهوري، وذلك من خلال الإبقاء على المجلس الشعبي الوطني الذي ينتخب بواسطة الإقتراع العام المباشر والسري تحت رقابة السلطة من جهة، ينتخب بواسطة الإقتراع العام المباشر والسوي تحت رقابة السلطة من جهة، وينشاء، بجانبه، مجلس أمة حارس معبد النظام الجمهوري بعد إعادة النظر في نصوص القانوين المتعلقين بالإنتخابات والأحزاب السياسية بما يتطابق وأحكام الدستور من جهة ثانية.

الفقرة الأولى إعادة النظر في قانوني الإنتخابات والأحزاب

لقد كان لقرار رئيس الجمهورية تعديل الدستور وتنظيم إنتخابات تشريعية بعد فرض إجراء الإنتخابات الرئاسية، خارج بيان الجلس الدستوري، وقع وأثر على مواقف الأحزاب السياسية المعارضة، حيث لم تجد وسيلة للضغط على

ا ينص البيان على "... يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية ... أن تسهر على استمرارية الدولة. وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستورية بما فيها رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني والذي يفيد الإبقاء على الدستوركما هو إلى حين توفر تلك الشروط.

السلطة من أجل إرغامها على التراجع عن تنفيذ قراراتها، فإضطرت إلى التأقيم مع الوضع ومسايرته بالمشاركة في الإنتخابات – تجنبا لتهميشها – دون التراجع عن مطالبها المبدئية المتمثلة في الحوار انسياسي الشامل دون إقصاء للوصول إلى حل سياسي لإنقاذ البلاد مما آلت إليه خاصة بعد أن ثبت للجميع بأن الإنتخابات وتنصيب المؤسسات الدستورية لم يحل دون إستمرار العنف، وتأكدها من أن الجيش الجزائري أصبح فاعلا مهيمنا بسبب نجاحاته في مواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة ألى المسلحة المسلحة ألى المسلحة ألى المسلحة المسلح

وبانفعل قامت السلطة بتنفيذ قرارها بتعديل الدستور لوضع القيود والميكانيزمات اللازمة لضمان مراقبة الأحزاب السياسية من الإنحرافات التي قد تتسبب مجددا في عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 11 جانفي 1992 من جهة، وضمان عدم المساس بالنظام الجمهوري القائم في باستحداث هيئة مكلفة بهذه المهمة اصلا بإعتبارها حامية معبد الجمهورية من جهة أخرى، وبن كان الدستور قد أسند ها مهام أخرى شكلية بما يوحي بأنها جزء من السلطة التشريعية (مادة 98)

الحوار لم يحقق أية شيجة نذكر لأنه وظف توظيفا سياسيا للغطية المسار المقرر مسبقا،
 والمتمثل في توقيف المسار الإنتخابي وتنظيم إنتخابات رئاسية وتعديل الدستور.

² انظ :

⁻Martinez (L): guerre et paix les étapes de la réconciliation nationale. A A.N. éd CNRS 1998 p. 108.

³ نقد كانت الشعارات المعادية للنظام الجمهوري المعتمدة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سببا مباشرا في دفع السلطة إلى التفكير في كيفية ضمان عدم المساس النظام الجمهوري، فإهتدت إلى الغرفة الثانية وطريق التصويت وعدم إمكانية حلها.

للَّنَذَكِرَكَاتَ شَعَارَاتَ الجِبهَةُ الإسلامَيةُ "عليها نحيا وعليها نموت أي الدولة الإسلامية، لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول بما يفيد إعامة دولة أو إمارة إسلامية.

دون أن يمكنها من حق المبادرة أو الرقابة التي خص بها المجلس الشعبي الوطني ً لوحده أ.

وضمانا لإجراء إنتخابات مطابقة للتعديل الدستوري كان لزاما على السلطة، قبل استدعاء الهيئة الإنتخابية، إعادة النظر في قانونين أساسيين طبقا لما ورد في مذكرة الحوار الوطني (ماي 1996)، ويتعلق الأمر بقانون الأحزاب السياسية وقانون الإنتخابات تلاذلك قانون تقسيم الدوائر الإنتخابية.

ففيما يتعلق بقانون الأحزاب السياسية يمكن القول بأن المشروع، رغم الملاحظات والإحتجاجات ذات الصلة بشروط إنشاء الأحزاب، حظي بالموافقة وبنصاب يتخطى النصاب المطلوب في المادة 123 من الدستور وهو الأغبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني الإنتقالي³، ثم عرضه رئيس الجمهورية على المجلس

ا معارضة مجلس الآمة على نص تشويعي بعدم توفر 4/3 أصوات أعضائه لا بجنوبه الحق في مراجعة لنص بإفتراح تعديلات عليه بل الأمر يعود إلى الحكومة التي لها سلطة المبادرة لطرح الموضوع على لجنة متساوية الأعضاء مشكلة من أعضاء المجلسين.

بن منح تلك الوسائل للسجلس الشعبي الوطني الهدف منها النظاهر بأن هناك رقابة من طرف تمثلي الشعب على الحكومة، لكن في مقابل ذلك نحد السلطة التنفيذية ها من الوسائل الكفيلة، دستورياوغيرها، لوضع حد لأي تهديد لها، لذلك أكدنا بأن هذه الوسائل ما اعتمدت إلا للطاهر بإقرار حق الرقابة دون نجاعة لأن السلطة الشفيذية لها من وسائل الثبر والضغط ما ضمن تفوقها.

- انظر الفقرة السابقة : تعديل الدستور.

2 Bariki (S): Algérie Chronique intérieure: Annuaire de l'Afrique du Nord 3 1997 pp. 121 et S.

الدستوري لبحث مدى مطابقة للدستور، وقد إعتمد المجلس في حيثياته وقراراته على مبدأ المساواة المكرس في المادة 29 والمادتين 31 و 32 لإبعاد بعض الشروط التي تضمنها الأمر، ومنها على الخصوص شرط الإقامة الذي كان مبانغا فيه وواضح مقصده أ، وكذلك شرط تقديم العضو المؤسس للحزب، إذا كان من مواليد ما بعد جويلية 1942، شهادة تثبت عدم قورط أحد أبويه في أعمال ضد الثورة المتحربونة الذي ناقشه المجلس في مختلف جوانيه الدستورية وحتى الدينية والأخلاقية والإجتماعية وقرر إلغاء مسبب إجحافه في حق مواطنين لا ذنب طم فيما فعله آباؤهم، وطالما أن الدستور لا يحرمهم من ذلك إلا في الترشح لرئاسة الجمهورية قلم 1940 المؤرخ في 06 مارس 1997 المؤرخ في 06 مارس 1997.

أما فيما يخص الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالنظام الإنتخابي، فقد كانت أهم تدخلات اعضاء الجحلس الوطني الإنقالي تتمحور حول نمط الإقتراع الذي كان محل تُقريرين أحدهما تمهيدي والثاني تكميلي، وحظي في الأخير بالموافقة وفق ما تقضي به المادة 123 من الدستور.

وقد أثارت بعض الصحف مسألة عدم توافر النصاب ونسب لرئيس المجلس الوطني الإنتقالي تصريحا مفاده أن النظام الداخلي لا يشترط ذلك النصاب خطأ، إذ

مستمرة، حيث كانت ولا تزال الآراء ببدأ مجيشة الشكل المرتبطة بالأغلبية المطلقة الأعضاء المقررة بموجب المادة 123 خلافا للقوانين العادية التي لا يثار فيها الجانب الشكلي إلا من حيث إنباع إجراءات الإخطار.

⁻ انظر الرآي رقب 01 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 1997/03/06 المُتعبق بمراقبة مطابقة الأمر المتضمن النّدنون العضوي المُتعلق بنظام الإنتخابات للدستور.

¹ رئيس جبهة القوى الإشتراكية المقيم في الخارج. 2 جاء في القرن الكريم "ولا تن وان قون أخرى

 ² جاء في القرآن 'لكريم "ولا تزر وازرة وزر آخرى"، و 'يا أبها الناس إنفوا ربكم و يخشوا
 يوما لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا

³ راجع الفصل الخاص بالمجلس الدستوري لاحقا والمادة 73 من الدستور والرأي رقم 01 المشار إليه أعلاه.

الصحيح هو أن الموضوع منظم بالأمر المتعلق بتنظيم وسير المجلس كما سبق أن وضحناه، وأن المجلس الدستوري لم يهمل تطبيق المادة 123 حيث نص عليها في البناء الثاني من رأيه، فضلا عن إسهلال رأيه بالجانب الشكلي، خلافا للقوانين العادية عندما يخطر مشأنها.

وقد صدر الأمر تحت رقم 97-00 المؤرخ في 06 مارس 1997 وتعرض هو الآخر لحذف كلمة "حزبية" التي جاءت مرتبطة مع 'عدم إستعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية في أجادها الثلاثة: الإسلام، والعروبة، و الأمازينية لأغراض حزبية سياسية" حيث رأى المجلس الدستوري بأن استعمال تلك المكونات لأغراض حزبية لا يتماشى مع أحكام الدستور تجنبا لإحتكارها من قبل أي حزب، أما كلمة سياسية فلا تتعارض مع الدستور لكون رئيس الجمهورية مطالب دستوريا بترقيتها مم عد استعمالا سياسيا شأنه شأن الأحزاب السياسية وبالنتيجة رفض الغائها!

وفي لأخير صدر الأمر رقم 97-08 المتعلق بتقسيم الدوائر الإنتخابية بتاريخ 06 مارس 1997 مرفوقا بمرسومين رئاسيين تحت رقم 97-57 و 97-58، الأول متعلق بدعوة الهيئة الإنتخابية لإنتخابات المجلس الشعبي الوطني، والثاني خاص بإنشاء اللجنة الوطنية المسقلة لمراقبة الإنتخابات التشريعية، إلى جانب نصوص تنفيذية أخرى.

الفقرة الثانية إتخاب الجلس الشعبي الوطني

بعد الإنتهاء من وضع الأدوات القانونية الجديدة الضرورية لإجراء إنتخابات، دخلت الأحزاب السياسية في التحضير للإتخابات من حيث إعداد قوائمها والتأهب للحملة الإنتخابية بعد أن كيفت مع قانون الأحزاب الجديد،

ا انظر الرأي رقم 02 المؤرخ في 1997/03/06 المشار إليه أعلاه.

حيث تقدمت 753 قائمة تلتها الحملة الإنتخابية تحت إشراف اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الإنتخابات!.

ورغم دعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة بموجب ندائها ليوم 02 أفريل، بمقاطعة الإنتخابات المقررة يوم 05 جوان² والعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل 11 جانفي 1992، إلا أن ذلك لم يثن المواطنين من الحروج والتعبير عن يرادتهم في إخراج البلاد مما آت إليه، رغم تهديدات العناصر المسلحة بمعاقبة كل من يشارك في تلك الإنتخابات (ترشحا وتحضيرا وإنتخابا).

ومهما قيل عن تلك الإنتخابات – لاسيما فيما يتعلق بمصداقيتها-3، فإن النتائج الأولية التي أعلنها الجلس الدستوري كانت كالنالي:

3 كانت تناجع إنتخابات 1997 محل إنتقادات شديدة وعديدة واعتبرت مزورة لصالح المجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الجديد لرئيس الجمهورية الذي عقد مؤتمره الأول في 1997/04/03 بمبادرة وأشراف ومشاركة السلطة حتى إعتبره البعض نآنه حزب ظهر بشواريه Moustaches ما مكته من الفوز بالأغلبية، وبناء على تلك الإتهامات أنششت لجنة تحقيق على مستوى الجيس الشعبي الوطني لمعرفة مدى صحة ما ذهبت إليه الأحزاب فيما سَعلق بصحة النَّزوير من عدمه، وأنتهت اللجنة -كاللجان السابقة- إلى شيجة سلبية، وهو ما كان منتظرا بسبب صعوبة إثبات حالات التزوير لأن القائم بألفعل لا يترك أي أثر لاسيما في ظل الثَّغراتُ القَّانونية التي كانت تطبع قانون الإنتخابات في مجال أدُّوات الرقابة. وقد ذهب الملاحظون المَا بعونَ للأمم المُنحدَّة في تقريرهم (8 جوان) إلى توجيه انتقادات خطيرة وينسبون التزوير إلى المكاتب الخاصة وكذا المكاتب المتنقلة التي لا تضمن فيها النزاهة والشفافية في مجال المراقبة.

Bakirı (S) chronique untérieure -Algérie- A.A.A. ed CNRS 1997 p. 126. وقد ذهب رئيس الحكومة السابق رضا مانك آبى القول بأن إنتخابات 1997 (التشريعية ولحلية) عودة إلى الممارسات وأفكار الحزب الواحد بواسطة التزوير العام لصالح حزب إداري حديث النشأة على حساب الأحزاب الديمقراطية. وأنه كان على الرئيس (زروال) أن يضمن نزاهة إنتخابات برفض الموافقة على أي تجمع سيتخذ شكل ائتلاف شاذ لمصالح إنهازية أو يتحول إلى جهاز إداري للرئيس تسيطر عليه إهتمامات بيروقراطية ظرفية ــ

¹ Bariki (S) op. cit p.123.

² Ibid p. 123.

الناحبون المسحلون .16767309:

.10999139: الناحبون المصوتون

نسبة المشاركة . % 65,60 :

الناخيون المستعون .5768170:

عدد الأصوات المعبر عنها: 10496352.

عدد الاصوات الملغاة .502787:

له مشكل من منظمات جماهيرية. وكان من الممكن حق اللجوء إلى تحالفات تقوم على حد أدنى من الإحماع بين السلطة والقوى الوطنية والجمهورية.

ولدُّكيد الشك في الإنتخابات السائقة والخوف من مآل الإنتخابات التشريعية المقررة في 0 ماي 2010 يقول أمين عام حزب جبهة المتحرير الوطني وورير الدولة الممثل الشخصي للرئيس الن تكون هناك حصص في الإنتخابات المقبلة" وأنه "بستبعد وحود كوصة Quota في الإنتخابات المقبلة"؟ ! . تصريح لوكانة الأنباء الجزائرية 2012/2/4. بن ويذهب سبد أحمد غُزابي رئيس الحكومة الأسكُّ بأنه لم تكن هناكُ انتحابات بيستشاءُ نتخابات 1962 (الإستناء)، فحتى رؤساء الجمهورية كانوا يعينون.

-El Watan 11/1/2012 pp. 4 et 5.

وببدو أن الأمين العام لحزب جبهة التحرير لم يكن يتوقع ما سيحدث في 10 ماي 2012 من أنَّ حربه سيحوز الأغلبية المطلقة.

انظر ذلك تصريحات تكتل الخضر وحزب العمال والأفاة وغيرهم كثير في الصحافة الوطنية حول صدقية تلك الانتخابات.

Malek (R) op. cit pp. 401 à 403.

ودهب رئيس لحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي إلى أنه أول من اتصل به الرئيس زروال وطرح عليه فكرة إنشاء ذلك الحزب. وأنه اقترح عليه التربث، لكن زروال استعجل في كاسيسه وحاز بعد شهرين من تأسيسه على الأغلبية؟! الخبر 3012/3/1 ص 2

- للمزيد وبشكل موسع حول إنتخابات المجلس الشعبي الوطني سنة 1997 انظر: -Daho Jerbal , les élections législatives du 05/06/1997 en Algerie In

Magnreb-Machrek n°157 -Juillet Septembre 1997 pp. 150 à 16... -Fontaine (J): résultats et évolution des Forces Politiques -Maghreo-

Machrek Jaillet Septembre 1997 p. 165.

- حول توزيع لناخيين وتواجد الأحزاب - نفس المرجع ص 170 وما بعدها .

وقد كان عدد المقاعد المحصل عليه من المتنافسين هو : التجمع الوطني الديمقراطي : 155 مقعداً. : 69 مقعدا . حزب جبهة التحرير الوطني : 64 مقعدا . النهضة : 34 مقعدا . جبهة القوى الإشتراكية : 19 مقعدا. التجمع من اجل الثقافة والدعقراطية : 19 مقعداً. الاحوار : 11 مقعدا. حزب العمال : 04 مقاعد. الحزب الجمهوري التقدمي : 03 مقاعد. الإتحاد من أجل الديمقراطية والحرات : 10 مقعد . وعليه كان عدد النواب 380 نائبًا من بينهم 11 إمراة.

وقد كانت هذه النتائج محل بعض الطعون، قدمت من ذوي المصلحة للمجلس الدستوري وبلغ عددها 319 طعنا لم تقبل منها سوى 3 طعون بسبب إنتفاء توافر الشروط الشكلية المحددة في قانون الإنتخابات (مادة 118) أو النظام المحدد لإجراءات عمل المجلس الدستوري (مادتان 34 و 35)!.

الحناك طعون وردت إلى المجلس قبل أو بعد الآجال وهناك من لم تنضمن الشروط الشكلية الجوهرية الآخرى المحددة في القانون أو نظام عمل المجلس، مع أن هذا الأخير كان في كل مناسبة إنتخابية وطنية (رئاسية أو برلمانية أو إستفائية) يصدر ببانا في وسائل الإعلام المطلاع المعنيين (الأحزاب والمواطنين) على وجوب مراعاة الجوانب الشكلية في التعامل مع المجلس لا سيما فيما يتعلق بالترشح والطعن في النتائج دون جدوى، لذلك كانت أغب الطعون وبنسسة كيرة جدا مرفوضة شكلانما يؤدي إلى رفض النظر في الموضوع.

والمثير للإنتباء أن المحتجين لا يتوانوا في توجيه الإنتقاد إلى المجلس الدَّستوريّ و إنهامه بمساندة الطرف القوي في حين أن التقصير منهم نعدم مواعاة بيان المجلس واللجوء إلى توجيه إحتجاجاتهم دون مراعاة الشكليات المطلوبة.

وقد أسفرت تحريات المجلس الدستوري على تعديل في مقاعد لصالح التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة القوى الإشتراكية على حساب حزب جبهة التحرير الوطني بحيث فقد هذا الأخير مقعدين أحدهما لصالح التجمع الوطني الديمقراطي في باتنة والثاني لصالح جبهة القوى الإشتراكية في العاصمة، في حين أن الطعن الثالث المقبول والمقدم من طرف حمس في الدائرة الإنتخابية الشلف، فبعد التحقيق أضيفت لحركة حمس أصوات دون أن تؤثر على توزيع المقاعد في تلك الدائرة، ومن ثمة لم يتغير عدد مقعده.

وعديه إرتفع عدد مقاعد التجمع الوطني الديمقراطي من 155 إلى 156 وعدد نواب جبهة القوى الإشتراكية من 19 إلى 20 وفقد حزب جبهة التحرير الوطني مقعدين، فأصبح عدد نوابه 62 بدلا من 64.

والمؤكد أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن راضيا عن النتيجة ككل ولا عن النفير الذي وقع بعد الطعون، وإن لم يتمكن من دحض حجيج منازعيه، ذلك أن الملفات المقدمة من الاطراف الثلاثة كانت دقيقة وكاملة، وهو ما قرك إنطباعا حسنا لدى جبهة القوى الإشتراكية رغم مواقعها السلبية من مؤسسات الدولة، لكن الغريب في الموضوع هو الإحتجاج الرسمي والقوي غير المتوقع للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ليس على المقعد الذي آل للتجمع الوطني الديمقراطي أو لفقدان جبهة التحرير الوطني لمقعدين ويفا لحصول جبهة القوى الإشتراكية على مقعد إضافي مكته من تجاوزه في عدد المقاعد 20 لحصول جبهة القوى الإشتراكية على مقعد إضافي مكته من تجاوزه في عدد المقاعد 20 مقابل 19، وكان إحتجاجه موجه للسلطة، بل وذهب به موقفه المتشدد الإحتجاجي بدون سبب قانوني إلى مغادرة قاعة المجلس ومقاطعة بعض جلساته الأولى التي تلت بدون سبب قانوني إلى مغادرة قاعة المجلس ومقاطعة بعض جلساته الأولى التي تلت إلى لقول بأن المقاعد 19 كانت موزعة لكل حزب مسبقا بالنساوي تجنبا للحزازت، وأن ذلك تم يأتفاق بين السلطة والحزين.

وقد جاءت هذه التأويلات بعد أن ظهرت علامات الحرج على السلطة، وبدا ذلك في عدم رضاها على قرأر الجلس الدستوري القاضي بإضافة مقعد إلى جبهة القوى الإشتراكية والتي تمت في شفافية تامة وبطريقة شرعية. وبموجب إنتخابات 1997 أصبح المجلس الشعبي الوطني لأول مرة مشكل من أحزاب سياسية بدلا عن حزب واحد الذي حكم البلاد أو، بعبير أدق، حكمت البلاد بإسمه منذ الإستقلال، وإن كان الحزب انذي حاز على الأغبية هو حزب الرئيس أي حزب السلطة الذي إضطر إلى انتخالف مع جبهة التحرير وحمس حراس سابقا للحصول على الأغلبية المطلقة لضان الإستمرارية، على إعتبار أن الحزبين الأخبرين يسيران في الإتجاه المعتمد بوجه عام. وقد نتج عن ذلك قيام حكومة تحالف مشكلة من الأحزاب الثلاثة المذكورة آنقا وهو التحالف الذي تدعم بعد الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999 ولا يزال قائما إلى غاية 2012.

وبتنصيب المجدس والشروع في عمله وإنشاء هيأكله تولى مهمة التشريع التي كانت مسندة للمجدس الوطني الإنتقالي بموجب الأرضية ثم بانتعديل الدستوري لسنة 1996 (مادة 179 فقرة أولى) في إنتظار إنشاء الغرفة الثانية التي إستحدثها الدستور والمتمثلة في مجلس الأمة.

ا بتاريح 31 ماي 1999 (الإثنين) وفي جنان الميثاق، بمناسبة حفل عشاء على شرف الملك عبد ألله بن الحسين (الأردن) قدم رئيس الجمهورية للملك رؤساء الأحزاب الأربعة (نحناح محفوظ رئيس حركة حمس وبن حمودة بوعلام الأمين العام لجبهة التحرير الوطني وأويحي رئيس التجمع الوطني الديمقراطي وآدمي رئيس حركة النهضة) قائلا له "مأننا سنقوم بثورة في الجزائر" ما يفيد قيام تحالف طويل المدى على الأقل بين المجموعة والرئيس وتحت قيادته. وهو الذي صرح بأن الجزائر إنتقلت من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية في حفل قسيم الرتب والاوسمة لضباط الجيش بتاريخ 1999/7/4.

وفي 2008/11/11 صرح رئيس الحكومة أحمد أويحي على خلفية سؤال متعلق بمدى برخسل إكتساب المعارضة مستقبلا للأغلبية في البرلمان وتعارض ذلك مع برنامج رئيس الجمهورية قائلا "عندما تنور الملح ستصل المعارضة إلى السلطة وما دامت حراب انتحالف قائمة فإن ذلك غير وارد تماما" الخبر 2008/11/12 ص3.

الفقرة الثالثة إنتخاب مجلس الأمة

إن مجلس الأمة هو هيئة مستحدثة في دستور 1996 مجيث أصبح البرلمان مشكل من مجلسين خلافا لما كان عليه الوضع سابقا، ومجلس الأمة منتخب في ثلثيه بطريقة غير مباشرة من قبل المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية (1541) والولائية (48) بواقع عضوين عن كل ولاية دون الإعتداد بعدد مجالسها البلدية أو بكافة سكانيها أو سعتها الجغرافية أو بقوتها الإقتصادية، والثلث الباقي معين من قبل رئيس الجمهورية.

وقد سبقت تلك الإنتخابات إنتخابات محلية يوم 23 أكتوبر 1997 للظفر بالبلديات خاصة والولايات بشكل أقل لما لتلك السلطات من علاقة وآثار على الناخبين وعلى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحلية والوطنية، ضف إلى ذلك الرغبة في الوصول إلى مجلس الأمة بما أضفى على تلك الإستحقاقات الأهمية المناسبة.

وتبعا لذلك شرعت السلطة في إتصالاتها مع الأحزاب السياسية لإشراكها في تحضير العمليات الإتخابية وعلى رأسها الترشيحات والحملة الإنتخابية وإنشاء لجنة مراقبة الإنتخابات على غرار لجنة التشريعيات، وهو ما تم الإتفاق عليه بعد أخذ ورد بين الأطراف المشاركة في الحوار.

وفعلا جرت الإنتخابات في تاريخها المحدد وتميزت على الخصوص بإحتجاج عام من طرف الأحزاب على النزوير الذي شاب تلك العمليات بمساعدة الإدارة للتجمع الوطني الديمقراطي. وذهب البعض من الأحزاب كجبهة التحرير الوطني وحمس والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى تنظيم مسيرة إلى رئاسة الجمهورية للتعبير عن إستيائها من تصرفات الإدارة التي كان من المغروض أن تكون محايدة، لكن قوات الأمن منعتهم من ذلك، ومن ثمة كما قال الرئيس فإن المسار الإنتخابي قد "أعاد

الكلمة إلى الشعب" وبالنتيجة "الإنهاء من البناء المؤسساتي"!. وأعد لذلك تقرير من لجنة رقابية في المجلس الشعبي الوطني قال بشأنه رئيس الجمهورية "فهنا بإمكانه في أي وقت النصويت على هذا النقوير (يعني المجلس الشعبي الوطني) لكن أنا الذي أوقفه ماذا سيبقى من مصداقية مجلس الأمة. وهذا لن يحل مجلس الامة لأنه لا يجوز حله. "ولكن ماذا يبقى من مصداقيته".

وقد أسفرت هذه الإنتخابات على تأكيد تقدم حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصد 7242 مقعدا في المجالس الشعبية البلدية و 986 مقعدا في المجالس الشعبية الولائية متبوعا بجبهة المحرير الوطني به 2864 مقعدا في البلديات المجالس الشعبية الولايات . وبعد عمليات الطعن المرفوعة من ذوي المصدحة، تدخل القضاء للفصل فيها لصالح أصحابها الشرعيين بجيث إستفاد حزب جبهة المحرير الوطني بأكبر عدد من المقاعد الناتجة عن الطعون بزادة قدرها 172 مقعدا إضافيا وخسر 16 في البلديات وحصل على 20 مقعدا يضافيا في المجالس الشعبية الولائية وين كان قد فقد مقعدين، يليه حمس التي إستفادت من 36 مقعدا في البلديات مقابل فقدان مقعدين (02) وإضافة 05 مقاعد في الولايات 4.

وعلى أثر ذلك بدأ التحضير لإتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة الذي تقرر إجراؤه يوم 25 ديسمبر 1997، أما الثلث المتبقي فعينه رئيس الجمهورية يوم 27 دسمبر1997 ⁵.

وقد تميزت إنتخابات ثلثي أعضاء مجلس الأمة بالسهولة نظرا لقلة عدد المقاعد المتنافس عليها في كل ولاية وأن الهيئة الإنتخابية المشكلة من المنتخبين المحليين

¹ Bakiri (S). Algérie chronique intérieure A.A.N. ed CNRS 1997 p. 137.
2 خطاب 1999/9/21 أمام الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

³ الشعب: الجمعة والسبت 24 و Bakiri rop. cit p. 136.1997/11/25 4 الشعب 1997/12/10 وقد إعتبرت تلك الإنتخابات كسابقتها (التشريعية) مزورة. 5 المادة 101 فقرة 20 من الدستور.

في المجالس الشعبية البلدية والولائية معروفة بتوجهانها حموماً مسبقًا، إلا أن ذلك لم يمنع من حصول تحالفات للظفر بالمقعدين أو على الأقل بمقعد واحد سواء كان ذلك التحالف على المستوى المحلي أو تخطى ذلك إلى عدد من الولايات.

وبالفعل تم إجراء الانتخابات في مقر الولاية بإعتبارها الدانرة الإنتخابية تحت إشراف مكتب مشكل من قضاة ، وتمخضت عنها النتائج الرسمية التالية التي أعلنها المجلس الدستوري².

الناخبون المسجلون 15003، الناخبون المصوتون 14224، نسبة المشاركة 94,81

الأصورت المعبر عنها 13258، الغائبون 779، الأوراق الملغاة 966.

وحاز التجمع الوطني الديمقراطي على 80 مقعدا .

جبهة التحرير الوطني 10 مقاعد .

جبهة القوى الإشتراكية 04 مقاعد.

حمس 02 مقاعد .

وأخيرا تولى رئيس الجمهورية تعيين الثلث الرئاسي من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية وفق الناريخ المذكور أعلاه بحيث أصبح المجموع 144 عضوا في مجلس الأمة الذي عقد أول إجتماع له يوم 04 جانفي 1998 تحت رئاسة مكتب مؤقت مشكل من أكبر الأعضاء سنا وعضوين من أصغر الأعضاء الذي إقترح أعضاء لجنة إثبات العضوية وحاز الموافقة، تبع ذلك إقتراح إنتخاب رئيس المجلس أين تقدمت مجموعة من ممثلي النجمع الوطني الديمقراطي بلائحة تقترح بشير يومعزة رئيسا، وهي الطريقة المعهودة منذ الإستقلال في ظل الحزب الواحد لكها إستمرت

I المادتان 135 و 136 من قانون الإشخابات.

² إعلان المجس الدستوري رقم 2 مؤرخ في 27 شعبان عام 1418 الوافق 27 ديسمبر 1997. 3 مرسوم رئاسي رقم 97-449 مؤرخ في 1997/12/27

بعد إعتماد التعددية الخزية!، فالمقترح يتقدم باقتراحه بعد أن تلقى أمرا أو توجيها، حسب الحال، على أن يسبق ذلك محضير على مستوى أعضاء الهيئة المعنية لإعدادها من أجل قبول المقترح والموافقة دون مناقشة بعد الإستماع بلى لاتحة مقدم الإقتراح، وهي طريقة كان من المفروض تحاشيها واتباع أسلوب الترشح الحريبه التصويت حسب القناعات أو حتى التوجيهات، لانها الطريقة المعهودة في الأنظمة الديمة اطية، إلا إذا كان المعنيون ليست لديهم ثقة في الأعضاء خشية فلتان الأمر من بين أيديهم بجنوح مؤيديهم أو ممثنيهم بالتصويت لصالح غير المتفق عليه مقدما، فيفقدون السيطرة على المؤسسة المعنية. لذلك تجدهم لا يحاطرون بما يحتمل أن يكون بناء على إستشرافات في هذا الجال وإنما يخططون ويعدون وينفذون دون ترك المآل والنتيجة للإحتمال مما يضمن للحكم الإستقرار والإستمرار.

وبذلك تأكد مقولتنا "أن المنصب يعين له صاحبه قبل إنشائه أو إنتخاب المؤسسة التي سيتولى رئاستها"، خاصة ونحن بصدد مؤسسة سيؤول لرئيسها منصب رئيس الدولة في حالة شغور رئاسة الجمهورية.

وعسه فإن هذا المنصب لا ينبغي أن يترك للمنافسة الحرة، لذلك وجب على المعنيين معرفة من سيؤول إليه ذلك المنصب الهام والحساس، ودرء لكل طارىء لابد من المبادرة بالإقتراح وأن لا يأتي من الحزب الذي ينتمي إليه

ا يجب التعييز بين التعددية الحزبية والديمقراطية. إذ أن الأولى غالبا ما تكون شكلية (الدول الدمية) بإعتبار أنها تمثل هياكل متعددة لكنها تابعة خاصة للسلطة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بسبب الدعم المادي والمالي الذي تتلقاه منها أو الضغوط الممارسة على قيادتها على المستوين المركزي والمحلي. في حين أن الثانية ثقافة وسلوك وقناعات ومبادىء راسخة في بمجتمع تستمد وجودها وقوقها من الوعي الجماعي والنظيم الإجتماعي (مجتمع مدني فعال) والسياسي والإقتصادي المنسجم للمجتمع والقائم على حربة الرأي والتعبير والمساواة وضعانات ذلك فعليا مع الإختيار الحر للسلطات ورقابتها المستمرة.

المقترح . وهوما بعد تأكيدا لمقولنا الأخرى المتمثلة في "أن اختيار المسؤول يتم بناء على قاعدة من تعرف وليس ماذا تعرف إلا عند الضرورة".

وبإختيار رئيسه، شرع المجلس في إعداد نظامه الداخلي والعمل وفقه بعد إقراره من طرف المجلس الدستوري وبذلك تم إستكمال البناء المؤسساتي الذي شرع فيه ولم يعد مجال للحديث عن أرضية 1994 للقول بأن البناء المؤسساتي كان من المفروض أن يتم قبل 31 جائفي ذلك أن الدستور، بموجب المادة 179، قد تخطى الآجال المحددة في الأرضية بنصه على انتولى الهيئة التشريعية القائمة (أي المجلس الوطني الإنتقالي) عند إصدار هذا الدستور وإلى غاية إنتهاء مهمتها وكذا رئيس الجمهورية بعد إنتهاء هذه المهمة وإلى غاية إنتخاب المجلس الشعبي الوطني، مهمة التشريع بأوامر بما في ذلك المسائل التي أصبحت تدخل ضمن القوانين العضوية .

وبذلك فإنه، على ما نعتقد، لا مجال للحديث عن إنهاء المرحلة الإنتقالية سواء في 31 جانفي أو 18 ماي 1997 أمام الدستور الصادر في 28 نوفمبر 1996 الذي لم يحدد تاريخ إنهاء المرحلة الانتقالية بالإشارة إلى أحد التاريخين السابقين، والأهم من ذلك أن المرحلة هاته لا تشترط لدى إنهائها، إقامة البناء المؤسساني كاملا لأن المادة المذكورة أعلاه في الدستور تولت تنظيم سير مرحلة ما بعد المجلس الوطني الانتقالي، مجيث أسندت مهمة التشريع بعد ذلك لوئيس الجمهورية الذي لم ينازع دستوريا، المجلس الوطني الانتقالي في التشريع بعد 31 جانفي 1997 ثم المجلس الشعبي الوطني بعد إنتخابه في إنتظار تنصيب مجلس الأمة الذي عقد أول اجتماع له يوم 4 جانفي 1998.

المحد إنتخاب بومعزة بشير رئيسا لجلس الأمة، إستقال هذا الأخير من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني حتى يعدم الغير بأنه لم يعد قياديا في الحزب، وحتى لا تتعارض مهامه الجديدة مع العضوية في قيادة الجبهة، وقد كان العام والخاص يعلم بأن الرئاسة لمجلس الأمة ستؤول إليه عجود تعيينه في الثلث الرئاسي.

² النظامان الداخليان لجلسي البرلمان يعرضان مسبقا على الجلس الدستوري لمواقبة مطابقتهما مع الدستور (مادة 165 ف 3).

³ Boussoumah op. cit p. 422.

الخاتمة

لن كان واضعوا دستور 1989، تحت تأثير أحداث أكنوبر، قد أدركوا بأن نظام الحكم بواسطة الحزب الواحد ظاهرها ووحدة السلطة قد تجاوزه الزمن والله لا مناص من إعتماد نظام أكثر تفتحا كواجهة يبنى التعددية في إطار الواحدية والفصل بين السلطات نظرها بما يضمن إعادة استساخ النظام لقائم في شكل جديد ظاهرها دون إحداث تغييرات على الممارسات الواقعية، إلا أن إستموار السلطة المحلية عن طريق الإنتخابات بل وكادت أن تصل إلى هرم السلطة لولا حداثتها ونقص تجربتها وتصرفاتها اللاشوعية ما وفر للسلطة الفعلية الحجة للتدخل وإلغاء المسار الإنتخابي وإحداث أزمة دستورية ومؤسساتية مكتمها من الحفاظ على السلطة من خلال المناورة بالحوار والمبادرة بتنظيم مرحلة إنتقالية تغيثة الإقامة نظام حكم دستوري، في إطار الإستمرارية، يضمن تجنب ما عرفته البلاد من أحداث خلال تطبيق دستور 1989 بوضع آليات وميكانيزمات لحماية النظام الجمهوري أو يستغلال عناصر الهوية الوطنية لأغراض سياسوية وإستحداث النظام الجمهوري أو يستغلال عناصر الهوية الوطنية الإغراض سياسوية وإستحداث نزية، وحماية معبد الجمهورية أنه معبد الجمهورية أنه المهادية المجلس الشعبي الوطني إذا كانت الإنتخابات نزية، وحماية معبد الجمهورية أنها من في المجلس الشعبي الوطني إذا كانت الإنتخابات نزية، وحماية معبد الجمهورية أنها من أحداث معبد الجمهورية أنه المهادية الإقراع العام ومماية معبد الجمهورية أنها من المهادية المهادية المهادية المعبورية أنها من المهادية المعبورية أنه المهادية المعبورية أنها من المهادية المهادية المهادية المهادية المهادية المهادية المهادية المعبورية أنها المهادية المهادية المعبورية أنها من المهادية المهاد

وقد عرفت تلك المرحلة خلافات فيما بين المتضامنين في السلطة تتيجة عدم جدوى الإصلاحات بواسطة العمليات الجراحية المعتادة دون أن تكون شاملة وعميقة، ما دفعهم إلى البحث لإيجاد شعارات جديدة تتماشى مع العصر

إن التوجهين لا يعبران بصدق عما يتطلع إبيه الشعب من تقدم وتطور وعصرنة في يطار القيم المعتمدة الراسخة. فلا هو مع العودة إلى الماضي ورفض العصرنة ولا مع الإستمرارية في إطار الحمود، ومن ثمة فهو شعب يرفض الرأي الأحادي غير القابل للمناقشة ويتطلع إلى التحول وانتطور في إطار قيم المجتمع المتمسك بها إراديا.

وتضمن نقل السلطة بمرونة في إطار التجديد الجيلي (من الجيل) بما يحفظ ويكفل استمرارية النظام، وهي المهمة التي أصبحت تشكل انشغل الشاغل للسلطة، ما يدفعنا يلى يستنتاج مفاده أن النظام الجزائري يعتمد بعض الميكانيزمات الشكلية من الأنظمة الديمقراطية (بولمانية، رئاسية، شبه رئاسية) للتظاهر بأنه من ذات الطبيعة، وهو في الحقيقة والواقع بعيد كل البعد عنها مبدء وبمارسة، ذلك أنه لا تزال الحربة تئن تحت وطأة السلطة الكاتمة لأتفاسها مانعة المواطنين من استنشاق عطرها رغم أنها مروية بدماء ملايين الشهداء.

وفي ض هذه المعطيات بيدو من الصعب النبؤ بديمقراطية فعلية عاجلا رغم الإمكانيات البشرية والمادية والتاريخية، ذلك أن الإنطباع السائد هو أن الوضع السياسي والمؤسساتي في حاجة إلى وجوب مزيد من تحديد الأولويات والأدوار والأهداف وترتيبها، وهي المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق الجيل الحالي والمستقبلي وبالأخص نخبته الوطنية الذين عليهم، جميعاً، أن يعتمدوا على أنفسهم لإقناع الغير بما يضمن الإنتقال إلى المسار الديمقراطي الحقيقي والخروج من المنوة الجمود السياسي بعيدا عن الحلول الترقيعية الآنية المتخذة تحت الضغط وذلك بتقديم إقتراحات قوية وبناءة تفتح الأفق المثلى المرجوة لضمان مستقبل واعد الأجيال القادمة في ظل نظام حكم تطبعه المشاركة الفعلية والنفتح على الحربة وفق مبادئ ديمقراطية حقيقية.

ا يذهب سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة السابق إلى القول بأن "الجيش السياسي هو الذي يتخذ القرار في المجال السياسي عن اقتناع par conviction وبأنه المؤهل للحفاظ على السلطة أما غيرها فلا يهمه. ويقصد بالجيش السياسي المصالح بكل تفرعاتها وهو رأي فيه جانب كبير من الصواب إلا أن حصر السلطة في تلك الأجهزة رغم هيمنتها فيه مبالغة سبية لا سيما حين تكون أوضاع البلاد مستقرة، أين تتراجع السلطة الوقابية لصالح السلطة السياسية والمالية.

1- رسائل Thèses

- 1- بوالشعير (سعيد): "علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التفيذية"، رسالة دكوراه الجزائر 1984.
- 2- Ben Abbou Kirane (Г): "Les rapports entre le Président de la République et l'Assemblée Nationale dans la Constitution du 28 Novembre 1996", Thèse d'Etat -Alger 2003.
- 3- Hartani (A. Kh): "Le Pouvoir Présidentiel dans la Constitution du 28 Novembre 1996", Thèse d'Etat -Alger 2004.

2- مقالات Articles

- 1- براهيمي (محمد): "حق الحل في دستور 1989"، الجزائر 1990 (مطبوعة).
- 2- بو الشَّعير (سعيد): "مدى دستورية اللجوء إلى الإستفتاء كأساوب لتعديل الدستور؟ الجامة الجزائرية للعلوم الفانونية والإقتصادية والسياسية جامعة الجزائر كلية الحقوق عدد 3-2011.
- 3- بوالشعير (سعيد): وجهة نظر قانونية حول استقالة رئيس الجمهورية يوم 11 جانفي
 1992 وحل المجلس الشعبي الوطني. مجلة إدارة العدد 1-1993.
- 4- بوالشمير(سعيد): تعديل أندستور بواسطة البرلمان: قراءة في إجراءات وتأسيس ومبررات تعديل 2008 المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية جامعة الجزائر كلية الحقوق العدد 1-2012.
- 5- بوكرا (إدريس): "المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير"، مجلة إدارة العدد الأول الجزائر 1998.
- 6- العمار (منعم): "الجزائر والتعددية المكلفة: الأزمة الجزائرية"، مركز دراسات الوحدة العربية -سلسلة المستقبل العربي 2 ط 2 بيروت 1999.
- 7- غليون (برهان): التحدي الديمقراطي في الجزائر. مستقبل الديمقراطية في الجزائر،
 مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 بيروت 2009.

8- مجموعة من الكتاب: "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، مركز الوحدة العربية ط
 2 ببروت 2009.

و- مهري (عبد الحميد): "الأزمة الجزائرية – الواقع والأفاق"، سلسمة كتب المستقبل العربي 2 ط 2 بيروت 1999.

- 1- Addi (L): "Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie", in AAN éd CNRS 1987.
- 2- Addi (L): souveraineté nationale et souveraineté populaire. Quotidien d'Oran.
- 3- Agnes (R.T): la place des lois organiques dans la hièrarchie des normes. Journée d'étude 2/4/2009 CDRC Paris 1.
- 4- Ait chaalal (A): "L'Algérie depuis 1962. Retour sur une histoire contraste", Revue Internationale et Stratégie n° 46 2002.
- 5- Ait Kaki (M): "Armée. Pouvoir et Processus de décision", Revue Politique Etrangère nº 2.2004.
- 6- Alberto (P.I.): "L'évaluation de la révision Constitutionnelle en Espagne", journée d'étude du 14/11/2006.
- 7- Algérie: 'Arrêt du processus électoral. Enjeux et démocratie', par plusieurs personnalités, éd Publisud Alger 2002.
- 8- Anvret (P): 'La réfonne de la résponsabilité du Président", R. D. P. 2007.
- 9- Avril (P): "Les révisions concernant les Pouvoirs exécutifs et législatifs", journée d'étude du 14/11/2006.
- 10- Bachir (F) et Abdoune (R): "Dépendance alimentaire, croissance agricole et équilibre externe en Algérie", in ANN éd CNRS 1984.
- 11- Bariki (S.E): "Chronique intérieure", in ANN éd CNRS 1996.
- 12- Bariki (S.E): "Chronique interieure", in ANN éd CNRS 1997.
- 13- Bariki (S.F): "Chronique interieure", in ANN éd CNRS 1995.
- 14- Bariki (S.E). "Chronique interieure", in ANN éd CNRS 1999.
- 15- Benjamin (S): conflits et champs politiques en Algérie. Revue politique étrangère n° 2.1995.
- 16- Bennadji (Ch): "Chronique politique Algérie", in ANN éd CNRS 2001.
- Berlia (G). Chronique constitutionnelle et parlementaire Française. R.D.P. n° 3.1969.
- Berradji (R): "l'Etat et l'individu et les groupes en Algérie", in ANN éd CNRS 1987.
- 19-Bidegaray (Ch): le principe de responsabilité. Fondement de la démocratie in revue Pouvoir n° 92.2000.

- 20- Bourenane (N): "Les réformes des structures productives en Algérie. Des engagements de l'Etatou detatisation de l'économie publique", in ANN éd CNRS 1987.
- 21- Bouzldi (A): l'Etat algérien se consacre de plus en plus à l'entrepr.se : in le Magazine Promotionnel de l'Algérie El Djazair nº 46-2012.
- 22- Bras (J.Pn): élection et représentation au Maghreb. In Maghreb-Machrek n° 168 la documentation française Avril-Juin 2000.
- 23- Camby (J.P): "la repartissement des compétences entre la Loi organique, la Loi ordinaire et le règlement des Assemblées dans la mise en œuvre de la révision constitutionnelle 2008", journée d'étude du 2 Avril 2009 sur les Lois, organisée par CDRC Paris I.
- 24- Cesari (J): 'L'année des incertitudes", in ANN éd CNRS 1992.
- 25- Cesari (J): "L'Etat de droit en Algérie", in ANN éd CNRS 1995.
- 26- Cesari (J): l'impasse A.A.N. éd CNRS 1992.
- 27- Claver (P): "Témoignage", in ANN éd CNRS 1995.
- 28- Cohen (S): le Pouvoir politique et l'armée. Revue Pouvoir nº 125,2008.
- 29- Dahmani (A): l'expérience algérienne des réformes in A.A.N. éd CNRS 1998.
- 30- Daho (J): les élections législatives du 5/6/1997 en Algérie in M.M. nº 157.1997.
- 3.- Dearonjo (Ch): sur le constitutionnalisme européen. Revue du Droit Public nº 6-2006.
- 32- D'aballah (B.A): "Octobre 1988 l'explosion", le Quotidien d'Oran.
- 33- Favoreu (L.D) et autres: "Le Constitutionnalisme", éd Economica 1980,
- 34- Favoreu (L.D): "Le Conseil Constitutionnel de l'activité normative des Pouvoirs Publics", in RDP n° 1.1967.
- 35- Feldman (J.Ph): Le traité établissant une Constitution pour l'Europe et le Constitutionnalisme. Un point de vue critique", rapport du Congrés Mondial de l'A.I.D.C Athènes du 11 au 15/06/2007.
- 36-Fontaine (J): "Résultats et évolution des Forces Politiques, revue Maghreb-Machrek n° 157 Juillet-Septembre 1997
- 37- Fregossi (F): les rapports entre l'islam et l'Etat en Algérie et en Tunisie A.A.N. éd CNRS 1995.
- 38- Garçon (J) et Affuzi ; l'Armée algérienne, revue Pouvoir éd. Seuir nº 86 Janvier-Avril 1998.
- 39- Geze (F). Armée et Nation en Algérie, revue Herodote nº 116.2005.
- 40- Ghaouti (S) et Ftienne (B): "La légalité d'exception dans la Constitution Algérienne", RASJEP n°4 Alger.
- 41- Ghozali (S.A): l'Hebdo-Libere.
- 42- Hakim (S): "La révision constitutionnelle. Un enjeu fondamental", le Soir d'Algérie.

- 43- Hamrouche (M), pourquoi les régimes politiques arabes ne sont-ils pas démocratiques ? Forum El Watan 13 Décembre 2007.
- 44- Harbi (M): 'Sur le Processus de relégitimation du Pouvoir en Algérie', in ANN éd CNRS 1989.
- 45- Hubert (M): "Chronique intérieure (Algérie)", in ANN éd CNRS 1985.
- 46- Hummel (J). Guizot, théoricien de la légitimité. R.D.P nº 4-2006.
- 47- Jerbai (D). "Les élections législatives du 05/06/1997 en Aigérie", revue du Maghrep-Machrek n° 157 Juillet-Septembre 1997.
- 48- Kapil (A): "L'évolution du régime autoritaire en Algérie", in ANN éd CNRS 1989.
- Klen (M): "L'Algérie quarante ans après", in revue défense nationale n° 1,2003.
- 50- Lamarque (J): "La conception traditionnelle de la nécessité en droit constitutionnel", RDP et SP-LGDJ Paris 1961.
- 51- Lavennue (J.J): "L'Armée Algérienne et les institutions", RDP et de la Science Politique en France et à l'étranger 1992.
- 52- Leca (J) et Vatin (J.C): "Le systeme politique Algérien", in ANN éd CNRS 1977.
- 53- Leoleroq (C): "Les mécanismes juridiques de la disparition de la République", RDP LGDJ Paris 1986.
- 54- Levade (A): "Discrimination positive et principe d'égalite en Droit Français", revue Pouvoir n° 111.2004.
- 55- Mahiou (A) "L'Etat de Droit dans le Monde arabe", in ANN éd CNRS 1995.
- 56- Mahiou (A): "Note sur la Constitution Algérienne du 28 Novembre 1996", in ANN éd CNRS 1996.
- 57- Martinez (L): "Guerre et Paix: les étapes de la réconciliation nationale". in ANN éd CNRS 1998.
- 58- Martinez (I): de l'élection présidentielle au référendum: la Quette d'une nouvelle légitimité algérienne. Maghreb-Machrek Avril-Juin 2000.
- 59- Martinez (L): L'Algéric: les enjeux des négociations entre AIS et l'Armée, Revue politique étrangère n° 4.1997.
- 60- Menouar (M): "Etat-marché et démocratic. Réflexion sur le problème de transition en Algérie in R.A S.J.P.E. n°Alger 1994
- 61- Mesbah (Ch): "Entretien avec Sid Ahmed Ghozali", Le Soir d'Algérie.
- 62- Mesbah (M. Ch) : problématique Algérie, Le Soir d'Algérie.
- 63- Miaille (M): "L'Etat de Droit comme Paradigme in A A N. éd CNRS 1995.
- 64- Morange (G): "Situation et rapport des Pouvoirs publics en cas de dissolution", in RDP n°3.1978.
- 65-Olivier (M): in ANN éd CNRS 1985.

http://www.opu-lu.cerist.dx

- 66- Roblot-Troizier (A): "La place des Lois organiques dans la hiérarchie des normes", journée d'études 02 Avril 2009 sur les Lois organiques organisée par CRDC Paris I.
- 67- Rouzeik (F): "Chronique intérieure de l'Algérie", in ANN éd CNRS 1994.
- 68- Rouzeik (F): ANN éd CNRS 1991.
- 67- Rouzelk (f): " Chronique intérieure de l'Algérie", in ANN éd CNRS 1986.
- 69- Salma (AG): "Contre la discrimination Positive. La liberté insupportable", revue Pouvoir n° 111.2004
- 70- Sidhoum (S.E): la sécurité militaire au cœur du Pouvoir 1962-2001.
- 71- Snoussi (Z): "Dieu reconnaîtra les siens", le Soir d'Algérie.
- 72- Zerrouki (M): "Qui a eu gain de cause?", le Matin.

3- كتب Ouvrages

1- براهيمي (محمد): حق الحل في دستور 1989 (مطبوعة) 1990.

2- بوالشعير (سعيد): "القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"، الجزء الأول -ديوان المطبوعات الجامعية ج1 و 2 ط 10 الجزائر 2009.

3- بوالشعير (سعيد): "النظام السياسي الجزائري"، ط2 دار الحدى عين مليلة

4- جرادي (عيسى): الأحزاب السياسية في الجزائر، منشورات قرطبة ط 1 الجزائر. 2007.

5- جورج (سعد): دونة الفانون، منشورات الحلبي بيروت 2000.

- 1 Addi (L.): l'Algerie et la demoratie ed. la deconverte Paris 1995.
- 2 Addi (L.) l'Arméé dans le système politique algérien. Ed. l'narmatton Pris 2003
- 3 Belaid (A): "Pour rétablir certaines vérités sur treize mois à la tête du gouvernement, Juillet 1992 Aout 1993", polycope.
- 4- Ben Ali (A): "Algérie, pour quelle transition, pour quelle démocratie", éd du Sahel Alger 1995.
- 5- Boussoumah (M): "Parenthèse des Pouvoirs publics constitutionnels de 1992 à 1998", OPU Alger 2005.

- 6- Brahimi (M): "Le Pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelles", OPU Alger 1995.
- 7- Burdeau (G): traité de science politique T. IV LGDJ Paris 1969
- 8- David (R): les grands systèmes de droit contemporains 8 éd. Dalloz Paris 1982
- 9- Duguit (L) : la séparation des Pouvoirs et l'Assemblée Nationale de 1789 Paris 1893.
- 10- Freidrich (C.J): "La démocratie constitutionnelle", Paris 1985.
- 11- Freund (J): l'essence du Politique éd. Sirey Paris 1965.
- 12- Grewe (C) et Ruiz-Fabri (H) Droit constitutionnel européen éd. P.U.F. Paris 1995.
- 13- Guerf- Addi (L): "L'Algérie et la Démocratie", éd la découverte Paris 1995.
- 2- Addi (L): l'Armée dans le système politique algérien éd i (A) Chaib(A,K): 'Boudiaf: l'homme des ruptures'', ed Chibeb Alger 1992.
- 14- Häber (P) · l'Etat constitutionnel. Economica. Presse universitaire d'Aix Marseille 2004.
- 15- Haroun (A), l'éclaircie, Éd, Casbah Alger 2011.
- 16- Hayek (F.A): Droit, législation et liberté", T 1 règle et ordre. PUF Paris 1995.
- 17- Hegel: "Phénoménologie de l'esprit 1807", trad. Fr. 1939 et 1941 T1.
- 18- Lacher (S): "Algérie réalités sociales et Pouvoir", éd l'Harmattan Paris 1985.
- 19- Lafarrière: "Manuel de Droit Constitutionnel", 20 éd Paris 1974
- Le constitutionnalisme Aujourd'hui. Université Bordeau. Economica 1984.
- 21- Le principe d'égalité. 1er congrés de l'association des cours constitutionnels ayant en partage l'usage du Français -Conseil constitutionnel Paris 1997.
- 22- Malek (R): "Traditions et révolution. Le véritable en eux", éd Bouchene Alger 1991.
- 23-Malek (R): Guerre de libération et révolution démocratique, éd Casban Alger 2010.
- 24- Massot (J): "La Présidence de la République en France 1965-1985", doc Française Paris 1986.
- 25- Medhar (S): la violence sociale en Algérie éd THALA 2^é éd Alger 2009.
- 26- Miaille (M) · l'Etat du Droit, PU Grenoble et Maspero.
- 27- Montesquieu: "L'esprit des lois", XI Chapitre IV.
- 28- Nezzar (Kh) et Maarifa (M): "Un procès pour une vénté", éd ANFP-Marinor Alger 1992.

- 29- Pernice (I): fondement du Droit constitutionnel européen. Pedone Paris 2004.
- 30- Quandt (W.B): "Société et Pouvoir en Algérie. La décadence des ruptures", éd Casbah 1999 Alger.
- 31- Rahal (Y): "Histoire de Pouvoir. Un Général témoigne", éd Casbah Alger 1977.
- 32- Redja.a (R): l'opposition en Algérie depuis 1962 éd. L'Armathan Paris 1988.
- 33- Rouajia (A): "Grandeur et décadence de l'Etat Algérien", éd Karthala Paris 1994.
- 34- Rousseau (D): "Droit du contentieux constitutionnel", éd Montchrestien Paris 1999
- Trourard (H). le procéssus d'internalisation des constitutions nationales L.G.D.J. Paris 2000.
- 36-Zoller (E) : grands arrêts de la Cour Suprême des États Unis éc. P.U.F. Paris 2000

4- النصوص Textes والوثائق Documents

1- الدسائير وتعديلاتها 1963-1976-1979-1988-1988-1989-1989. 1996-2002-2008.

2- قرارات وآراء المجلس الدستوري.

3- قوانين عضوية.

4_ قوائين.

5- مواسيم،

6- النظام الداخعي للمجلس الشعبي الوطني.

7- النظام الداخلي لمجلس الأمة.

8- النظام الداخعي للمجلس الإستشاري الوطني.

9- المدونة الرسمية للمجلس الإستشاري الوطني.

10- النظام الد،خعبي للمجلس الوطني الإنتقالي."

11- يانات.

12- مداولات،

13- إعلانات.

- 14-الأرضية.
- 15- مذكرات.

5-خطب Discours

- 1- الشاذلي بن جديد .
 - 2- يوضياف.
 - 3- على كافي.
 - 4- اليامين زروال.
- 5- عبد العزيز وتفليقة.

6- تصريحات Déclarations

- 1- تصرم العقيد بن شرف (أحمد) الخبر 2008/02/11.
 - 2- تصويح بلخادم (عبد العزيز) العالم السياسي 1995.
 - 3- تصرح هارون (على) ميدي 1.
 - 4- تصرح الخطيب (يوسف) الوطن.
 - 5- تصرح بوطياف (محمد) TF1.
 - 6- تصريحات بوتفليقة (عبد العزيز).

7-الجرائد Journaux

- 1- الخبر .
- 2- الشعب.
- 3- السلام.
- 4- الشروق اليومي.
- 5- العالم السياسي،
 - 6- المساء.

- 1- El Watan.
- 2- L'Hebdo-Liberé.
- 3- Horizon.
- 4- La Nouvelle République.
- 5- Le Matin.
- 6- Le Soir d'Algérie.
- 7- Le Temps (Suisse).
- 8-Libération (France).

الفهرس

مَدَّمةمتدمة
الباب الآول
مصادر و مبادئ دستور 1989
القصل الأول
من الحزب الواحد إلى المتعددية الحزبية
المبحث الأول: الخلفيات والأسباب العامة لأحداث أكتوبر 1988
الفقرة الأولى: تحييد معارضي الرئيس
الفقرة الثانية: إعادة النظر في الإُخيارات الإقتصادية
المبحث الثاني: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزية
الفصل الثاني
مصادر ومبادئ دستور 1989
المبحث الأول: القيمة القانونية للتعديل الدستوري
المبحث الثاني: مصادر وسادئ دستور 1989
الفقرة الأولى: مصادر دستور 1989
الفقرة الثانية: المبادئ الأساسية لدستون 1989
القصل الثالث
تنظيم وتوزيع السلطات في ظل دستور 1989
المبحث الأول: السلطة التفيذية:
الفقرة الأولى: إشخاب رئيس الجمهورية
الفقرة الثانية: سلطات رئيس الجمهورية
الفقرة الثالثة: رئيس الحكومة
المبحث الثاني: انسلطة التشريعية

الباب الثاني
تظام الحكم خلال المرحلة الإنقانية
القصل الأول
الأزمة الدسبَورية و المؤسساتية المقتلة
المبحث الأول: بوادر أزمة 11 جاتفيي
المبحث الثاني: استالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني
الففرة الأولى: مكانة رئيس الجمهورية
الفقرة الثانية: مدى دستورية الإستقالة وحل الجلس الشعبي الوطني
الفقرة الثانية: مدى دستورية الإستقالة وحل المجلس الشعبي الوطني
المصل النامي
الفصل الثاني الجلس الأعلى للزمن المبادر ومكرس الأزمة الدستورية والمؤسساتية ومستولي على الساماة الأ
203
المبحث الأول: المجلس الأعلى للآمن من هيئة استشارية إلى "سلطة
203
المبحث الثاني: المجلس الأعلى للدولة هيئة غير دستورية تمارس السلطتين
النفيذية والشريعية.
المبحث الثالث: المجلس الإستشاري الوطني هيئة غير تمثيلية
المبحث الرام: حركة 11 جانفي 1992 ونظرمة الحالة الاستثنائية ومدى
243
القصل الثالث
رضية الوفاق الوطني حول المرحلة الإنقالية
المبحث الأول: الحوار كخيار موجه لإعادة بعث النظام
المبحث الثاني: أرضية الوفاق الوطني ونظيم المرحلة الإنقالية
الفقرة الأولى: طبيعة أحكام الأرضية
الفقرة الثانية: رئيس الدولة
الفقرة الثالثة: الحكومة
الفقرة المابعة: الحلب المطني الانتقالي

1 11	1 "1
aul 31	اعصا
A 1 1 1 1 1	4
4	-

345	العودة إلى الشرعية الدستورية والمسار المؤسساتي
	المبحث الأول : الإنتخابات الرئاسية
	المبحث الثاني: تعديل الدستور
	الفقرة الأولَى: مرحَّلَة التحضير و الإعداد
	الفقرة الثانية: المميزات الأساسية للدستور
	المبحث الثالث: مدى دستورية التعديل الدستوري
	المبحث الرام : اتخاب البرلمان
	الفقرة الأولى: إعادة النظر في قانوني الإنتخابات والأحزاب السياسية
	الفقرة الثانية: اتخاب الجلس الشعبي الوطني
	الفقرة الثالثة: انتخاب مجلس الأمة
415	
	للراجعللراجع
	الفوس

http://www.opu-lu.cerist.dz

انجز طبعه على مطابع ديوان المطبوعات المأمهية د الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر